

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد / كلية الآداب

الجوانب الاقتصادية والمالية في مسند الامام احمد

اطروحة تقدم بها
يحيى محمد علي العيثاوي

إلى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الدكتوراه فلسفة آداب في تاريخ الاقتصاد الإسلامي

بإشراف
الأستاذ الدكتور
حمدان عبدالمجيد محمد الكبيسي

2006م

1427هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ
صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ
صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ
لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا]

ω

سورة الاسراء / الآية 80

الاهداء

إلى

سيد الخلق وحبيب الحق ، معلم البشرية
ومرشدنا وهاديها أبي القاسم محمد (عليه
الصلاة والسلام)

إلى

ناصر السنة والصابر في المحنة
الامام احمد بن حنبل

إلى

من له الفضل الاول والاخر للسير في هذا
الطريق والدي

إلى

من تعجز الكلمات عن وصف فضلها
والدي

إلى

قوتي وسندي على الأيام اخوتي
(قاسم - وليد - انور)

اقرار لجنة المناقشة

نشهد إننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على هذه الاطروحة الموسومة بـ
((الجوانب الاقتصادية والمالية في مسند الإمام احمد)) وقد ناقشنا الطالب
(يحيى محمد علي العيثاوي) في محتوياتها وفيما له تعلق بها ونعتقد أنها جديرة
بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في تاريخ الاقتصاد الاسلامي بتقدير
() .

التوقيع:

التوقيع:

الاسم : أ.د. قحطان عبدالستار الحديثي
رئيس اللجنة
الاسم : أ.د. حمدان عبدالمجيد الكبيسي
مشرفاً

التوقيع:

التوقيع:

الاسم : أ.د. شاكر محمود عبدالمنعم
عضواً
الاسم : أ.د. خولة عيسى الفاضلي
عضواً

التوقيع:

التوقيع:

الاسم : أ.م.د. ناجي حسن هادي
عضواً
الاسم : أ.م.د. حقي اسماعيل العاني
عضواً

صدقت من مجلس كلية الاداب – جامعة بغداد.

الاستاذ الدكتور

فليح كريم الركابي

عميد كلية الاداب

2006/ /

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ - ز	المقدمة
75 - 1	الفصل الاول : حياة الامام احمد بن حنبل
33-1	المبحث الاول: الامام احمد نشأته وسيرته
4-1	اسمه ونسبه وكنيته
5-4	ولادته
9-5	نشأته
10-9	اسرته
13-11	سيرته
15-13	تعبده
17-15	معاشه
32-18	المحنة
33-32	وفاته
60-34	المبحث الثاني: حياته العلمية
47-34	العلوم التي تبحر بها
39-38	1- علوم القرآن الكريم
40-39	2- اللغة العربية
44-40	3- علم الفقه
47-45	4- علم الحديث
51-47	شيوخه
52-51	تلاميذه
57-52	مؤلفاته
60-57	اراء العلماء فيه

الصفحة	الموضوع
75-61	المبحث الثالث: تعريف بالمسند وشرط الامام احمد في قبول الرواية
67-61	1- المسند
75-68	2- شرط الامام احمد في قبول الرواية
150-76	الفصل الثاني : الزكاة في مسند الامام احمد
91-76	المبحث الاول: الزكاة اهميتها وشروطها
79-76	الزكاة لغةً واصطلاحاً
85-79	اهمية الزكاة
91-85	شروط الزكاة
109-92	المبحث الثاني: زكاة الماشية ضمن مسند الامام احمد
94-92	زكاة الماشية
99-94	زكاة الابل
100-99	زكاة البقر
102-100	زكاة الغنم
104-103	زكاة الخلطة في الغنم
107-104	تجنب اخذ كرائم اموال الناس
109-107	الحيوانات التي لا تؤخذ منها زكاة
126-110	المبحث الثالث: زكاة الزروع والثمار وزكاة الفطر في مسند الامام احمد
117-110	زكاة الزروع نصابها، انواعها ، مقدارها
121-117	الخرص
126-121	زكاة الفطر
150-127	المبحث الرابع: زكاة المال وعروض التجارة والركاز في ضوء ما اورده الامام احمد في مسنده
131-128	زكاة الدراهم (الورق)

الصفحة	الموضوع
132-131	زكاة الدنانير الذهبية
134-132	زكاة الحلي
138-134	زكاة عروض التجارة
140-138	زكاة الركاز
150-141	مصرف اموال الزكاة
228-151	الفصل الثالث : المعاملات الاقتصادية الاسلامية التي اوردها الامام احمد في مسنده
171-151	المبحث الاول: انواع البيوع المباحة شرعاً في مسند الامام احمد
153-151	البيع لغةً واصطلاحاً
160-153	سجاياء البيع في النهج الاقتصادي الاسلامي
161	البيوع المباحة شرعاً في مسند الامام احمد
166-161	الخيار في البيع
171-166	بيع السلف (السلم)
191-172	المبحث الثاني: البيوع المنهي عنها شرعاً ضمن ما اورده الامام احمد في مسنده
173-172	بيع الغرر
174-173	بيع حبل الحبله
176-174	بيع المصرة
178-177	بيع النجش
179-178	بيع الملامسة والمنابذة
181-179	بيع المزبنة
184-181	البيوع المحرمة لذاتها
185-184	طرق منهي عنها في البيع

الصفحة	الموضوع
188-186	بيع الثمار قبل بدو صلاحها
189-188	عائدية بيع الثمار الذي يُباع أصلها
191-189	بيع مالم يُقبض
228-192	المبحث الثالث: القرض والربا والصرف والشركة والرهن في مسند الامام احمد
204-192	اولاً: القرض لغة واصطلاحاً
200-193	- القرض في النهج الاقتصادي الاسلامي
204-200	- احكام القرض
203-201	أ - الحوالة
203	ب- من ادرك ماله عند مفلس فهو احق به
204-203	- اهمية القرض
215-205	ثانياً: الربا لغة واصطلاحاً
211-205	- انواع الربا
215-211	- النهي عن الربا في الشرع الاسلامي
221-216	ثالثاً : الصرف لغة واصطلاحاً
221-217	- الصرف في النهج الاقتصادي الاسلامي
225-222	رابعاً: الشركة لغة واصطلاحاً
225-222	- الشركة في النهج الاقتصادي الاسلامي
226	خامساً: الرهن لغة واصطلاحاً
228-226	- الرهن

الصفحة	الموضوع
279-229	الفصل الرابع: الموارد المالية الرئيسة للدولة الإسلامية في ضوء ماورد في مسند الامام احمد
263-229	اولاً: الغنينة:
230-229	الغنينة لغةً واصطلاحاً
233-230	مشروعية الغنينة
240-233	احكام وتشريعات الغنينة
247-240	تاريخ بدء أخذ الغنينة في الاسلام
263-247	تقسيم الغنينة
252-247	أ - اربعة اخماس الغنينة
260-252	ب - خمس الغنينة
261-260	ج - سهم الرسول ﷺ من الغنائم
263-261	اقسام الغنينة
273-264	ثانياً: الفيء :
266-264	الفيء لغةً واصطلاحاً
273-267	الفيء صفته وحكمه
276-274	ثالثاً : السلب
289-277	رابعاً: الجزية
278-277	الجزية لغةً واصطلاحاً
279-278	تاريخ بدء أخذ الجزية
281-279	مشروعية اخذ الجزية
284-281	الاقوام التي تؤخذ منهم الجزية
286-284	الفئات التي فرضت عليهم الجزية
289-286	مقدار الجزية

الصفحة	الموضوع
345-290	الفصل الخامس: النشاط الزراعي والري في مسند الامام احمد
334-290	المبحث الاول: النشاط الزراعي في مسند الامام احمد
307-300	- انواع ملكية الاراضي الزراعية
304-300	1-الاراضي العشرية
307-304	2-الاراضي الخراجية
315-307	- المزارعة في مسند الامام احمد
324-315	- الثروة الحيوانية ضمن مسند الامام احمد
333-325	- انواع حيوانات الماشية
326-325	- الغنم والمعز والبقر
329-327	- الابل
332-329	- الخيل
333	- البغال والحمير
334	- طيور داجنة
345-335	المبحث الثاني: الري في مسند الامام احمد
345-340	- مصادر المياه
341-340	- الابار
343-342	- المطر
343	- الانهار
345-343	- وسائل الري
404-346	الفصل السادس: التجارة والحرف والصناعات في مسند الامام احمد
367-346	المبحث الاول: التجارة في مسند الامام احمد
349-346	1- صفة التجارة في النهج الاقتصادي الاسلامي
358-349	2- التجارة الداخلية (في المدينة)

الصفحة	الموضوع
361-359	3- التجارة الخارجية
367-361	4- المكايل والاوزان والنقود
377-368	المبحث الثاني: العمل والكسب في مسند الامام احمد
373-368	1- اهمية المال
377-373	2- اهمية العمل والكسب
404-378	المبحث الثالث: المهن والصناعات في مسند الامام احمد
407-405	الخاتمة
436-408	قائمة المصادر والمراجع
	ملخص باللغة الانكليزية

المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً يوازي نعمه ، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن ولاة إلى يوم الدين وبعد :
نظراً لأهمية المال والاقتصاد في حياة الانسان قديماً وحديثاً ، أولى الدين الاسلامي للجانب الاقتصادي اهتماماً يوازي اهميته في المجتمع ، فوضع الاحكام ، والتشريعات ، والشروط ، والضوابط المحكمة والمتقنة التي تتميز بتحقيق الفائدة الاقتصادية ، مع تحقيق مصلحة المجتمع ، وزيادة تماسكه ، وإيعاده عن الانانية ، وحب الذات ، وايضاً تميزت هذه الاحكام بانها كانت تُشرع على أسس علمية ، وللمصلحة العامة ، وثبات وديمومة التعامل بها وإنها لم تكن وقتية أو أنبية أو لفئة معينة وإنما للدوام وللكل ، فأثبت هذا النهج الاقتصادي نجاحه وفاعليته عندما طبق بفروعه ، واصوله في العهود الاولى للاسلام ، ففضى على الفقر المدقع ، والعوز المادي في تلك المجتمعات إلى حد كبير ، وفي الوقت نفسه غرس الايثار ، ونكران الذات ، وبذل مافي الوسع من اجل التعاون ، وازالة الطبقة المتعالية المتسلطة على الناس .

إن الاحكام والشروط في النهج الاقتصادي الاسلامي ، جاءت ضمن مصدرين اساسيين من مصادر التشريع الاسلامي هما القرآن العظيم والسنة النبوية الشريفة المتمثلة بإحاديث الرسول الاكرم محمد R التي جاءت عن طريق كتب الحديث ، من صحاح ، وسنن ، ومسانيد ، ومن ضمن ذلك مسند الامام احمد بن حنبل (ت 241هـ) ، الذي يُعد من كتب الحديث المهمة والشاملة لانه تضمن الاغلب الاعم من الاحاديث ، ومنها احاديث ذات المضمون الاقتصادي ، التي وضحت الاحكام والتشريعات الاقتصادية ، وبينت طرائق التعامل الاقتصادي والمالي الذي كان سائداً في العهود الاسلامية الاولى ، مما تعامل به

الرسول R وامر به ، ثم ما طبقه الصحابة الكرام Y في معاملاتهم الاقتصادية والمالية اليومية .

ومن اهم ماتميز به مسند الامام احمد ، انه حوى على الالاف من الاحاديث ، المروية بطرق متعددة ، التي وضعها على طريقة المسانيد ، أي جمع احاديث كل صحابي على حده من دون تبويب تلك الاحاديث ، ومعلوم ان رجال الحديث ومنهم الامام احمد ابدعوا في اتباع منهج دقيق للوصول لأصح الرواية .

والمنهج الذي اتبعه الباحث ، ايراد الحديث المتفق على صحته في المتن ، الذي يشير إلى قضايا اقتصادية ومالية ، ثم ايراد في الهامش مايدل على الاحاديث المكررة ، ثم تخريجها او مقارنتها مع الاحاديث في كتب الحديث الاخرى ، وكان تصنيف الروايات حسب مواضيع الجوانب الاقتصادية والمالية .

كما وجدنا من المفيد ان نقارن بين آراء الفقهاء – لاسيما ائمة المذاهب – في بعض المسائل ، ولم ندخر جهداً للبحث عن الجانب العملي ، والتطبيقات الفعلية من الممارسات او التعاملات الاقتصادية والمالية في العهود الاسلامية الاولى ، فضلاً عن ايراد الجانب النظري من كتب الفقه ، وتضمن ذلك عرض الآراء ، ومناقشة بعضها ، مع التركيز على ما جاء في المسند ، وعلى آراء الامام احمد ،

وقد توخينا الاختصار كثيراً خوفاً من الإطالة، مع الالتزام التام بالبحث العلمي التاريخي الأكاديمي .

أما الصعوبات التي واجهت الباحث فتمثلت بتشعب الموضوع وانسياحه في كتب الحديث وكتب الفقه، فضلاً عن كتب التاريخ، وكل ذلك يحتاج إلى سعة إطلاع ، ومعرفة، ودراية ليتمكن الباحث من الوصول إلى مبتغاه، وكذلك فإن آراء الإمام أحمد في كثير من المسائل كانت متناثرة في أمهات مصادر الفقه الحنبلي مما تُجهد متتبعها، ومما أذكى وزاد الصعوبة أننا نعيش في ظروف صعبة يمر بها بلدنا العزيز ، فقلّت إلى حدٍ كبير وجود المكتبات ذات الفائدة المرجوة.

أما الدوافع التي حفزتني إلى دراسة هذا الموضوع فيأتي في مقدمتها شغفي الجم بحديث وكلام سيد الانام محمد R لاسيما وإن هذه الأحاديث جمعها ودونها الإمام أحمد بن حنبل الذي شهد له الالتزام التام بشريعة الاسلام، فضلاً عن الفكر وسعة العلم، أما اختيار دراسة الجوانب الاقتصادية والمالية لانهما يعدان من أهم مقومات الحياة وليس هناك من حضارة أو دولة تُقام دون أن يكون لها اقتصاد منظم وفاعل.

اقتضت هذه الدراسة أن نقسمها إلى ستة فصول ، يسبقها مقدمة، ودراسة المصادر والمراجع ، ويأتي بعدها خاتمة وقائمة مصادر وملخص باللغة الانكليزية.

تضمن الفصل الاول : حياة الإمام أحمد بن حنبل الذي تناولنا فيه أسمه ونسبه ونشأته ، وحياته الاجتماعية، واسهاماته العلمية، كما خصصنا حيزاً من هذا الفصل للتعريف " بالمسند " ، وشرط الإمام أحمد في قبول الرواية. وخصص الفصل الثاني: لدراسة ما أورده الإمام أحمد في مسنده عن فريضة الزكاة، وأهميتها، وشروطها ، وأنواعها ، وما كانت تحققه من موارد مالية في العهود الاولى للإسلام لاسيما عهد الرسالة.

أما الفصل الثالث فتناولنا فيه : المعاملات الاقتصادية الاسلامية التي أوردها الإمام أحمد في مسنده، وقسمناه إلى ثلاثة مباحث . تضمن المبحث الاول: أنواع البيوع المباحة شرعاً في مسند الإمام أحمد، وركز المبحث الثاني على البيوع المنهي عنها شرعاً ضمن ما أورده الإمام أحمد في مسنده ، أما المبحث الثالث، فأحتوى على القرض، والربا، والصرف والشركة والرهن في مسند الإمام أحمد.

وكرس الفصل الرابع لدراسة : الموارد المالية الرئيسة للدولة الاسلامية في ضوء ماورد في مسند الإمام أحمد ، والذي تطرقنا فيه إلى الغنيمة، والفبيء، والسلب، والجزية. واحتوى الفصل الخامس : على النشاط الزراعي والري من خلال مسند الإمام أحمد وفيه مبحثان. الاول النشاط الزراعي واشتمل على دراسة الاراضي الزراعية، والمزارعة والثروة الحيوانية وفي المبحث الثاني : تناولنا فيه الري، من حيث المصادر والوسائل المتبعة فيه.

وتضمن الفصل السادس : التجارة والحرف والصناعات من خلال مسند الإمام أحمد والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث، ركز المبحث الاول على التجارة والنشاط التجاري بأنواعه، والمكاييل والأوزان والنقود، وتضمن المبحث الثاني : العمل والكسب، وتناولنا في المبحث الثالث: المهن والصناعات في مسند الإمام أحمد.

وغاية ما اتمناه أن أكون قد وفيت البحث حقه، وإن يكون قد اسهم في اضاءة جانب
من جوانب حضارتنا العربية الاسلامية المفعمة والزاخرة بالانجازات العظيمة، والمميزة
لها، وارجو ان يكون على جانب كبير من القبول لدى قارئيه غافرين لنا خطأنا وسهونا ،
وما الكمال الا لله جل وعلا، هذا وارجو ان يتقبل الله تعالى هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم
صدقة جارية لنا ولوالدينا .

ومن الله التوفيق

دراسة المصادر والمراجع :

يقتضي البحث في مثل هذه المواضيع تنوع المصادر ، واهمها كتب التاريخ المتنوعة، وكتب الحديث، وكتب الفقه، وكتب الخراج والاموال، وكتب التراجم وغيرها . ومن هذه المصادر :

اولاً: القرآن الكريم وكتب التفسير :

اوردنا ايات قرآنية كثيرة لتأكيد العديد من احكام ومسائل وارااء وردت في النهج الاقتصادي الاسلامي ، ولتوضيح مضمون هذه الايات وتفسيرها اعتمدنا في هذا على كتب التفسير، ومن اهمها ، كتاب (جامع البيان في تأويل أي القرآن) للطبري (ت 310هـ) الذي يُعد من الكتب المهمة لانه – كما هو معلوم – يحتوي على روايات عديدة في تفسير الآية، مما يوفر فرصة التأكيد اذا اتفقت الروايات ، والترجيح اذا اختلفت الروايات، وكذلك يتضمن احياناً كثيرة سبب نزول الآية، وقد يقرنها بحادثة تاريخية في سبب النزول ، لذا ارفدنا بمعلومات مهمة.

وكتاب (التبيان في تفسير القرآن) للطوسي (ت 460هـ) اذ تميز بمنهجه الواضح السهل في اعطاء المعلومات، اذ إنه يأتي بالآية، ثم يبين معناها العام ويعقب ذلك اسباب نزول الآية ، وكان يورد روايات مختلفة، مما سهل علينا التعرف على الاراء المختلفة لائمة التفسير ، فكان مصدر اساسي لرفد هذه الدراسة بمعلومات مهمة.

وكتاب (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (ت 774هـ) والذي تميز في ايراد الروايات عند تفسير الآية، ثم إنه يرجح في كثير من الاحيان ما يراه، ثم يأتي بالدلة مع ذكر الروايات التاريخية. والذي استفدنا منه كثيراً.

ثانياً: كتب الحديث :

فضلاً عن اعتمادنا الرئيس على مسند الامام احمد بن حنبل لانه موضوع الدراسة، إلا إننا استفدنا من كتب الحديث الأخرى، كالصحيح، والسنن وغيرها فكانت ذات فائدة كبيرة في دعم البحث، وتقوية صحة الاحاديث، ومن ابرزها كتاب (صحيح البخاري) للبخاري (ت 256هـ) والذي يُعد من أشهر كتب الحديث وإنه أقتصر على ايراد الاحاديث الصحيحة – على شرطه – وأعتمدنا عليه كثيراً في تخريج الاحاديث الواردة في المسند.

وكتاب (صحيح مسلم) لمسلم بن الحجاج القشيري (ت 261هـ) الذي أعتمدنا عليه في تخريج الاحاديث الواردة في المسند، ومعلوم إن شرطه يختلف عن البخاري، واستفدنا منه في دعم الاحاديث الصحيحة .

وكتاب (السنن) للترمذي (ت 279 هـ) الذي سهل علينا معرفة درجة سند الحديث ، إذ إنه كثيراً كان يبين درجة الحديث، ومن رواه، واحوال رجال السند.

ثالثاً: كتب الفقه :

تميزت كتب الفقه بإنها ذات مادة غزيرة ، واساسية ، أمدت الدراسة بمعلومات قيمة وثمينة جداً، أعتمد عليها الباحث للدلالة على مشروعية مسائل وأحكام المعاملات ضمن النهج الاقتصادي الاسلامي.

ويأتي في مقدمتها كتاب " المدونة الكبرى " للإمام مالك (ت 179هـ) الذي يشكل اهم الكتب الفقهية في المذهب المالكي، وهو في مضمونه اسئلة وجهت إلى الامام مالك في مختلف المسائل الفقهية، واجاب عنها بحسب ما يراه ، وقد استفاد الباحث منه في معرفة رأي الامام مالك في مختلف المعاملات الاقتصادية لمقارنته مع المذاهب الأخرى لاسيما مذهب الامام احمد.

وكتاب " الام " للشافعي (ت 204هـ) حقاً إنه اسم على مسمى ، فكان ذا منهج واضح ، اذ يأتي بالدليل ثم يورد اراء العلماء، ثم يناقش ذلك بافاضة وتمعن وعلمية وموضوعية وبعدئذ يأتي برأيه كأنه متيقن منه، مع احترام الاراء الاخرى ، وقد ينبه الاخرين إلى مسائل فرعية قد تكون غائبة لانها قليلة الحصول، فأرفد هذه الدراسة بمعلومات مهمة لاسيما رأيه في المعاملات الاقتصادية ضمن الشرع الاسلامي . اما كتاب " الاقتصاد " وكتاب " الخلاف " وكتاب " النهاية في مجرد الفقه والفتاوي " للطوسي (ت 460هـ) ، فقد اتحفت الدراسة بمعلومات قيمة اغنت جوانب عديدة من البحث، لاسيما وإنه يتبع كثيراً منهج المقارنة مع الاراء ثم الادلاء برأيه.

وأستفادت هذه الدراسة من كتاب " المبسوط " للسرخسي (ت 483هـ) وهو من كتب المذهب الحنفي، اذ إن المؤلف يأتي بإراء امام مدرسة اهل الرأي الامام ابي حنيفة النعمان، واءاء ابي يوسف، وزفر بن الهذيل، ومحمد بن الحسن الشيباني، مما يُعطي صورة واضحة لرأي اصحاب الرأي.

اما كتاب (المغني) لابن قدامه (ت 620هـ) فكان حقاً " مغني " ، ليس لاراء المذهب الحنبلي حسب، بل يأتي بإراء العلماء الاخرين، فكان يورد الحديث ثم يبين من رواه من ائمة الحديث، ومن اعتمد عليه وعمل به ، وحياناً يذكر درجة الحديث، ثم يأتي بإراء الفقهاء، ويكون رأي الامام احمد بن حنبل من ضمنها. لذلك كان من الكتب المهمة التي اعتمدنا عليها لمعرفة اراء الامام احمد في الجوانب الاقتصادية والمالية : كالزكاة ، والبيع ، والمعاملات الاقتصادية الاخرى، كما اعتمدنا عليه في معرفة انواع الاراضي الزراعية طريقة واستثمارها ، فكانت فائدته واضحة في غالب فصول الرسالة ولايمكن الاستغناء عنه في دراسة اراء المذهب الحنبلي.

رابعاً: كتب الخراج والاموال:

من غير الممكن الاستغناء عن كتب الخراج والاموال لمثل هذه الدراسة لانها تحتوي على معلومات غنية ومهمة، تُسهل على الباحث الوصول إلى نتائج مرضية، ومن ابرز هذه المصادر.

كتاب " الخراج " لابي يوسف (ت 182هـ) الذي يُعد أقدم ما وصل الينا من كتب الخراج ، فاتحفنا بمعلومات مهمة كثيرة بما يخص التشريعات الخاصة ببعض الموارد المالية كالزكاة ، والغنائم ، والفبيء ، وكذلك أورد معلومات كثيرة في المسائل الخاصة

بالنشاط الزراعي كاحياء الاراضي، والمزارعة، واسهب كثيراً في ذكر مصادر ووسائل الري، فكانت معلوماته مهمة لهذه الدراسة.

وكتاب " الخراج " ليحيى بن ادم (ت 203هـ) الذي وجدنا فيه معلومات كثيرة بما يخص موضوع بحثنا، منها اهتمت في النشاط الزراعي كأحياء اراضي الموات، وكذلك اهتم كثيراً في ايراد معلومات عن مصادر ووسائل الري بأنواعها ومميزاتها، كما أهتم بتعريف بعض المكايل والاوزان، وغير ذلك من المعلومات التي كان البحث بحاجة اليها. اما كتاب " الاموال " لابي عبيد (ت 224هـ) الذي تميز واجاد في ايراد اراء العلماء في كل المواضيع التي تناولها في كتابه، ثم يحرص على ان يقول رأيه، فأرشد البحث بمعلومات مهمة عن الزكاة بأنواعها، وكذلك المعاملات المالية من بيع وغيرها، والموارد المالية العديدة، واسهب في مسائل احياء الاراضي الموات، والمساقاة، والمزارعة وطرائق الري التي كانت متداولة في تلك العهود، فلذلك شملت فائدة هذا الكتاب اغلب فصول هذه الاطروحة.

خامساً: كتب التاريخ :

تمثل كتب التاريخ المادة الاساسية والرئيسة في هذه الدراسة، اذ إنها اوردت الشواهد الاقتصادية التي كانت متداولة في المدة التي تناولها البحث ومن هذه المصادر: كتاب " السيرة النبوية " لابن هشام (ت 218هـ) فكان ذا فائدة كبيرة، لمعرفة الحالات الاقتصادية التي كانت سائدة في عصر الرسالة فأتحفنا بمعلومات خاصة بالموارد الاقتصادية ومنها الغنائم وبدايتها، واحكامها، وتوزيعها، وكذلك أفادنا في حكم انواع الاراضي الزراعية وكيفية التعامل معها، فضلاً عن معلومات تاريخية أخرى. وكتاب " فتوح البلدان " للبلاذري (ت 279هـ) والذي تميز بأيراد حوادث تاريخية متعددة رفدت البحث بالشواهد التاريخية المهمة ذات العلاقة بالموضوع، لاسيما الاراضي الزراعية وما عمله الرسول R بها، وطريقة استثمارها، وانواعها وكذلك استقصدنا منه في تعريف العديد من المصطلحات الاقتصادية، والمالية التي كانت متداولة، ومعلومات أخرى، فلا مناص من الاعتماد عليه عند دراسة هكذا موضوعات.

ويتميز كتاب " تاريخ الرسل والملوك " للطبري (ت 310هـ) بغزارة المعلومات التاريخية. اذ اتحفنا بشواهد في غاية الاهمية وأورد تفاصيل عن المحنة التي تعرض لها الامام احمد بن حنبل لاسيما الكتب التي ارسها الخليفة المأمون إلى صاحب شرطة بغداد في حينه، وعلى الرغم من إهتمامه بالحوادث السياسية، إلا إنه كان يتضمن معلومات مهمة عن الجوانب الاقتصادية والمالية، فقد أورد معلومات عن بعض موارد الدولة الاسلامية الاولى كالزكاة، وغير ذلك من المعلومات التي ارفدت البحث.

ولا يقل كتاب " الكامل في التاريخ " لابن الاثير (ت 630هـ) من اهمية بما قدمه من معلومات، التي أكدت ما اورده سابقه.

سادساً: كتب التراجم:

تميزت كتب التراجم المستخدمة في موضوع البحث ، بالكثرة، والتنوع، والتعدد، نظراً لكثرة الشخصيات الواردة في الموضوع ابتداءً من الامام احمد بن حنبل وشيوخه، وقرانه، وتلاميذه، ثم إن طبيعة الروايات الواردة في المسند لاسيما الصحابة الذين رووا أحاديث الرسول R ، كل تلك الشخصيات احتاجت إلى ترجمتها فكثرت وتنوعت كتب التراجم، وفي مقدمتها وأهمها .

كتاب " الطبقات " لابن سعد (ت 230هـ) الذي افاد البحث في ترجمة العديد من الشخصيات بإيراد معلومات قيمة ومهمة ، لاسيما في مجال حياتهم المختلفة.

كتاب " تاريخ بغداد " للخطيب البغدادي (ت 463هـ) والذي افرد تراجم عن شخصيات مدينة السلام وأسهب في ايراد تفاصيل مهمة عن حياتهم. كتاب " الاستيعاب في معرفة الاصحاب " لابن عبد البر (ت 463هـ) والذي اغنى البحث بإعطاء تراجم الصحابة الذين رووا الاحاديث.

وكتاب " سير اعلام النبلاء " للذهبي (ت 748هـ) الذي يُعد موسوعة التراجم اذ إنه بدأ منذ عصر الرسول محمد R ثم أورد عن الصحابة والاتباع، والمحدثين، والفقهاء، والادباء ، والامراء. والخلفاء، وغيرهم، ويبدو إنه حاول جاهداً ايراد معلومات كاملة عن كل شخصية، كما إنه افرد ترجمة للامام احمد ماتقارب المائة والثمانين صفحة، وقد أعطى لكل جانب من جوانب حياته عنواناً صغيراً ، مثل معيشته، وشيوخه، وتواضعه، وجهاده وغير ذلك ، لذا كان مرتكز من المرتكزات المهمة للبحث، ولا يمكن ان يستغني عنه باحث في كثير من الموضوعات.

اما كتاب " الاصابة في تمييز الصحابة " و " تقريب التهذيب " و " تهذيب التهذيب " لابن حجر (ت 852هـ) فكانت ذات فوائد كبيرة اغنت البحث كثيراً.

سابعاً: كتب اللغة :

تطلب البحث معرفة اصل العديد من الكلمات، ومعرفة معانيها، واشتقاقاتها لاسيما الغريب منها ، وتعريف الكثير من المصطلحات الاقتصادية ، وسبيل الوصول إلى ذلك كتب اللغة، وأهم المصادر التي اعتمدنا عليها في هذا المجال.

كتاب (مختار الصحاح) للرازي (ت 666هـ) الذي تميز بالاختصار، مقارنة مع الكتب الاخرى، الا ان ذلك لم يؤثر في الوصول إلى مبتغاه في تعريف الكلمة.

كتاب " لسان العرب " لابن منظور (ت 711هـ) الذي توسع في مادة كتابه، وتشعبت هذه المادة فتضمنت الاشعار، والاثار ، والامثال ، فكان مبتغاه من ذلك الاسهاب هو الوصول إلى التعريف المتقن للكلمة اشتقاقاً ، ومعناً، وكذلك كان يورد آراء واقوال العلماء، فاسعنا كثيراً في البحث، ولا يمكن الاستغناء عنه .

ثامناً: المراجع الحديثة :

فكانت ذات أهمية بالغة في توضيح امور كثيرة وردت في هذه الدراسة ومنها كتاب " الفتح الرباني لترتيب مسند الامام احمد " لاحمد عبدالرحمن المعروف بالساعاتي والذي

اسعفنا بمعلومات مهمة لاسيما في الامور والمسائل المتعلقة بمسند الامام احمد وكذلك في مسائل اقتصادية عديدة ، وكتاب " الخراج والنظم المالية للدولة العربية الاسلامية " .
للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس الذي امدنا بمعلومات مهمة عن كثير من الجوانب الاقتصادية في احكام الاراضي الزراعية ، وكذلك كتاب " الخراج احكامه ومقادير " للدكتور ، حمدان عبدالمجيد الكبيسي ، والذي ارفدنا بمعلومات قيمة عن الاراضي الزراعية، وانواعها وطريقة استثمارها . وكتاب " المجتمع المتكافل في الاسلام " للدكتور عبدالعزيز الخياط الذي تميز في ايراد معلومات عن غايات واهداف احكام النهج الاقتصادي الاسلامي ، وهناك العديد من المصادر والمراجع والدوريات رفدت هذه الدراسة بمعلومات ، يمكن للقارئ ان يطلع عليها في قائمة المصادر نهاية هذه الدراسة .

المبحث الاول

الامام احمد نشأته وسيرته

اسمه ونسبه وكنيته :

هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن اسد بن ادريس بن عبدالله بن حيان بن عبدالله بن انس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن افصي بن دُعمي بن جديلة بن اسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان بن أد بن أد بن الهُميسع بن حمل بن النبت بن قيذار بن اسماعيل

بن ابراهيم الخليل U (1) .

(1) البخاري ، ابو عبدالله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجعفي (ت 256هـ) ، التاريخ الكبير، تحقيق: هاشم الندوي (بيروت ، دار الفكر ، د.ت) ، ج2، ص 5 ؛ ابن ابي حاتم ، ابو محمد عبدالرحمن بن محمد بن ادريس (ت 327هـ) ، الجرح والتعديل ، (بيروت ، دار احياء التراث العربي ، 1271هـ/1952م) ، ج1، ص 292 ؛ ابو نعيم الاصبهاني، احمد بن عبدالله (ت 430هـ)، حلية الاولياء وطبقات الاصفياء ، (بيروت، دار الكتاب العربي ، 1405هـ/1985م) ، ج9 ، ص 160 ؛ الخطيب البغدادي ، ابو بكر احمد بن علي (ت 463هـ) ، تاريخ بغداد ، (بيروت ، دار الفكر ، د.ت) ، ج4، ص 413 ؛ ابن ماكولا ، ابو نصر علي بن هبة الله (ت 475هـ) ، الاكمال في رفع الارتياب عن المؤلف والمختلف في الاسماء والكنى والانساب ، تحقيق : عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، (حيدر اباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، 1963م) ، ج2، ص 563 ؛ ابن ابي يعلى ، ابو الحسين محمد (ت 526هـ) ، طبقات الحنابلة ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، (بيروت، دار المعرفة، د.ت) ، ج1، ص 4 ؛ ابن الجوزي، ابو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد (ت 597هـ) مناقب الامام احمد بن حنبل، (بيروت، دار الافاق الجديدة ، 1973م) ، ص 16 ؛ النووي، ابو زكريا يحيى بن شرف (ت 676هـ)، تهذيب الاسماء واللغات (بيروت، دار الفكر ، 1416هـ / 1996م) ، ج1 ، ص 122 ؛ ابن خلكان، ابو العباس احمد بن محمد (ت 681هـ) ، وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان، تحقيق : احسان عباس (بيروت ، دار الثقافة / 1968م) ، ج1، ص 63 ؛ المزي، = يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف (ت 742هـ) ، تهذيب الكمال في اسماء الرجال ، تحقيق : د. بشار عواد (بيروت، مؤسسة الرسالة ، 1980م) ، ج1، ص ص 442-443؛ الذهبي، ابو عبدالله محمد بن احمد بن عثمان (ت 748هـ) ، سير اعلام النبلاء ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، محمد نعيم (بيروت، مؤسسة الرسالة ، 1413هـ/1993م) ج11، ص 178 ؛ الصفدي ، صلاح الدين خليل بن ايبك (ت 764هـ) ، الوافي بالوفيات ، اعتناء : س. ديدنغ، (بيروت ، دار صادر، 1972م) ، ج6، ص 363 ؛ السبكي، ابو نصر عبدالوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت 771هـ) ، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق : عبدالفتاح محمد الحلو، محمود محمد الطناحي. (القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، د.ت) ، ج2، ص 27 ؛ ابن تغري بردي ، جمال الدين ابي المحاسن يوسف (ت 874هـ) ؛ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية مع استدراقات وفهارس (وزارة الثقافة والارشاد العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، د.ت) ، ج2، ص 304 ؛ ابن العماد الحنبلي، ابو الفلاح عبدالحى بن احمد (ت 1089هـ) ، شذرات الذهب في اخبار من ذهب ، (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت)، ج2، ص 96.

وذكر الخطيب البغدادي (1) ان الامام احمد من ولد شيبان بن ذهل بن ثعلبة ، وليس من ولد ذهل بن شيبان، كما غلط او توهم اخرون فجعلوه من ولد ذهل بن شيبان، وذهل بن ثعلبة هو عم ذهل بن شيبان.

من هذا النسب يتضح ان الامام احمد له صلة قرابة مع الرسول ρ ، اذ يلتقي نسبه مع الرسول ρ في نزار ، فالرسول ρ مضري من ولد مضر بن نزار، وكل قریش من مضر ، والامام احمد بن حنبل ربعي من ولد ربیعة بن نزار ،

(1) تاريخ بغداد ، ج 4 ، ص 413 ؛ (وينظر ابن الجوزي ، مناقب، ص 17 ؛ ابن خلكان ، وفيات الاعيان، ج 1، ص 63-64 ؛ المزي، تهذيب الكمال، ج 1، ص 443 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 6 ، ص 363 ؛ الذهبي ، سير ، ج 11، ص 179 ؛ السبكي، طبقات ، ج 2، ص 27) .

وهو اخو مضر بن نزار (1) .

وكان والد الامام احمد قائد في جيش مرو (2)(3)، اما جده حنبل بن هلال فكان والياً على سرخس (4)، وكان من ابناء الدعوة (5)، وبذلك فهو ينتمي الى قوم ذوي حسب ونسب وتاريخ حافل بالمفاخر والامجاد ، فكان بنو شيبان مضرب المثل بالشجاعة والعلم (6) ، وكنيته التي عُرف واشتهر بها ابو عبدالله (7) . ولقبه الذي ورد في المصادر

الذهلي الشيباني ثم المروزي ثم البغدادي (8) .

اما نسبه من جهة الام فإن امه ايضاً شيبانية واسمها صفية بنت ميمونة بنت عبد الملك الشيباني من بني عامر، اذ إن اياه قد نزل عندهم فتزوج بها ، وكان جدها عبد الملك بن سواده بن هند الشيباني من وجوه بني عامر ، والذي عُرف بكرم الضيافة للقبائل العربية النازلة عليهم (9) .

وبذلك فإن الامام احمد عربي صحيح النسب (10) ، شيباني من جهة الاب والام .

(1) ينظر: ابن الجوزي، مناقب، ص 19 ؛ ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج 1، ص 5 ؛ ابن

الجزري ، شمس الدين ابو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي (ت 833هـ) ، المصعد الاحمد ، تحقيق احمد محمد شاكر ، (القاهرة، دار السلفية ، 1410هـ / 1990م)، ص 26 .
واولاد نزار اربعة : مضر ، وربيعه، وايد ، وانمار ومن هؤلاء الاربعة تشعبت بطون العرب كلها، ابن الجوزي ، مناقب، ص 19 ؛ وقال ابن اسحاق : " فولد نزار بن معد ثلاثة نفر : مضر بن نزار، وربيعه بن نزار ، وانمار بن نزار " . ابن هشام، ابو محمد عبد الملك بن هشام المعافري (ت 218هـ) ، السيرة النبوية، تخريج وتحقيق وليد بن محمد بن سلامة ، خالد بن محمد بن عثمان ، (القاهرة، مطابع دار البيان الحديثة، 2001م)، ج 1، ص 52 .

(2) مرو : وهي من مدن خراسان المهمة واليها يُنسب كثير من اهل العلم والفضل ، والنسبة اليها مروزي، (ياقوت ، ابو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت 626هـ) ، معجم البلدان ، (بيروت ، دار الفكر ، د. ت) ، ج 5 ، ص ص 112-114) .

(3) ابن الجوزي، مناقب، ص 19 ؛ الذهبي، سير ، ج 11، ص 179 ؛ الذهبي ، العبر في خبر من غير، تحقيق : ابو هاجر محمد السعيد ، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1405هـ / 1985م) ، ج 1، ص 342 ؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج 2، ص 96 .

(4) سرخس : مدينة قديمة من نواحي خراسان واسعة وهي بين نيسابور ومرو في وسط الطريق (ياقوت ، معجم البلدان، ج 3، ص 208) .

(5) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد، ج 4، ص 415 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 15 .

(6) البيهقي، محمد رجب، ابن حنبل، (القاهرة ، دار القومية للطباعة والنشر، د. ت)، ص 10 .

(7) البخاري، التاريخ الكبير ، ج 2، ص 5 ؛ ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج 1، ص 292 ؛ الخطيب البغدادي، تاريخ، ج 4 ، ص 415 ؛ ابن ماکولا ، الاكمال، ج 2، ص 563 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 14 ؛ المزي ، تهذيب الكمال، ج 1، ص 437 وص 453 ؛ الذهبي، سير ، ج 11 ، ص ص 177-178 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 6 ، ص 363 ؛ السبكي، طبقات، ج 2، ص 27 .

(8) الخطيب البغدادي، تاريخ ، ج 4 ، ص 414 ؛ المزي ، تهذيب الكمال، ج 1، ص 437 ؛ الذهبي، سير ، ج 11، ص 178 ؛ اليافعي، ابو محمد عبدالله بن اسعد بن علي (ت 768هـ) ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة مايعتبر من حوادث الزمان ، (حيدر اباد الدكن ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1338هـ) ، ج 2، ص 132 .

(9) ابن الجوزي، مناقب، ص 19-20 ؛ ابن الجزري ، المصعد الاحمد، ص 26 .

(10) ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة ، ج 1، ص 5 .

ولادته :

ولد الامام احمد بن حنبل في شهر ربيع الاول سنة اربع وستين ومائة للهجرة⁽¹⁾،

وقيل في شهر ربيع الاخر من هذه السنة⁽²⁾ ، في مدينة بغداد ، بعد أن قدمت امه حاملا به من مرو⁽³⁾ ، وهناك رواية اخرى مفادها : إن الامام احمد ولد بمرو ثم جاءت به أمه إلى بغداد وهو رضيع⁽⁴⁾ .

نشأته :

نشأ الامام احمد بن حنبل يتيماً اذ بعد ولادته توفي ابوه عن عُمرٍ بلغ الثلاثين عاماً ، فتولته امه رعاية وعناية وتربية⁽⁵⁾ ، وكذلك دورها في تشجيعه لتحصيل العلم منذ نعومة اظفاره، فأتجه أولاً إلى الكتاب فقال احد اقرانه ابو سراج بن خزيمة : " كنا مع ابي عبدالله في الكتاب " ⁽⁶⁾ . وقال ايضاً ابو عفيف : " وذكر ابا عبدالله احمد بن حنبل فقال : " كان في الكتاب معنا وهو غليم نعرف فضله " ⁽⁷⁾ . ومعلوم ان الكتاتيب كان يُدرس فيها القرآن الكريم وحفظه، واللغة العربية، وعلوم الدين الاسلامي الاخرى⁽⁸⁾. وعن وصف الملامح الاولى لصفات الامام احمد قال ابن الجوزي⁽⁹⁾ :

(1) الربيعي ، محمد بن عبدالله بن احمد (ت 397هـ —) ، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، تحقيق: د. عبدالله احمد سليمان الحمد، (الرياض، دار العاصمة، 1410هـ/1990م)، ج1، ص381؛ ابو نعيم ، حلية الاولياء ، ج9 ، ص 162 ؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ، ج4 ، ص 415 ؛ الشيرازي، ابو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف (ت 476هـ) ، طبقات الفقهاء، تحقيق: خليل الميس، (بيروت، دار القلم، د.ت) ، ص 101 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص ص 13-14 ؛ ابن الصلاح، ابو عمرو عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان (ت 643هـ —) ، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، (حلب، مطبعة الاصيل ، 1966م) ، ص 347 ؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج1، ص 64 ؛ المزي، تهذيب الكمال، ج1، ص 445 ؛ الذهبي ، سير ، ج11، ص 179 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج6 ، ص 363 ؛ ابن الجزري، المصعد الاحمد ، ص 26 ؛ ابن حجر ، ابو الفضل احمد بن علي العسقلاني (ت 852هـ) ، تهذيب التهذيب ، (حيدر اباد الدكن ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1325هـ —)، ج1، ص 73 ؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج2، ص 304.

(2) الذهبي ، سير ، ج11، ص 179 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج6 ، ص 363 .

(3) ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج9 ، ص 163 ؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ، ج4 ، ص 415 ؛ ابن ماكولا ، الاكمال، ج2، ص 563 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 14 ؛ الذهبي، سير، ج11 ، ص 179 ؛ ابن الجزري ، المصعد الاحمد ، ص 26 ؛ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج1، ص 72.

(4) ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج1، ص 64 ؛ ابن الجزري، المصعد الاحمد ، ص 26.

(5) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج4 ، ص 415 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 14 ؛ الذهبي، سير، ج11، ص 179 ؛ المزي، تهذيب الكمال ، ج1، ص 445 ؛ ابن الجزري ، المصعد الاحمد ، ص 26.

(6) ابن الجوزي، مناقب، ص 21.

(7) م.ن ، ص 20.

(8) ينظر ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (ت 808هـ —) ، مقدمة، تحقيق: د. حامد احمد الطاهر، (القاهرة، دار الفجر للتراث، 2004م) ، ص 689.

(9) مناقب، ص 66.

" اعلم ان مخايل الانسان تبين في صباه او يتلمح في بدء امره منتهاه ، وقد كانت مخايل العلم والتقوى تظهر على احمد في بدايته ، ولذلك اثنى عليه مشايخه وقدموه " . ولشدة شغف الامام احمد وحبته لطلب العلم كان يهتم بالذهاب إلى مجالس العلم قبل صلاة الفجر ، لكن امه ولخوفها عليه ، كانت تمنعه لحين يؤذن المؤذن ، او حتى يُصبح الناس . ويروي الامام احمد ذلك : " ربما أردت البكور في الحديث فتأخذ أُمِّي ثيابي وتقول: حتى يؤذن الناس، او حتى يُصبحوا" (1) . وبذلك فإن الامام احمد منذ وقت مبكر من حياته اتجه إلى دراسة علوم الدين الاسلامي ومايمت اليها بصلة ، فحفظ القرآن الكريم، ودرس اللغة العربية، والحديث، والفقه ، واثار الصحابة، والتابعين (2) ، وكذلك اهتم في احداث التاريخ بما فيها سيرة النبي ﷺ وماتبعا من احداث (3) .

وكذلك كان الامام احمد يُمرن نفسه على التحرير والكتابة، منذ ان بلغ عمره الرابعة عشر (4) ، ويروي ذلك بنفسه : " كنت وانا غليم اختلف إلى الكتاب، ثم اختلفت إلى الديوان وأنا ابن أربع عشرة سنة " (5) ، وظهرت عليه أمارات النجابة، والتقوى منذ نعومة أظفاره وفي شبابه (6) ، وصدق حدس الذين التقى بهم الامام احمد في بداية حياته ومنهم الهيثم بن جميل (7) فقال : " ان عاش هذا الفتى - يعني احمد بن حنبل - سيكون حجة على اهل زمانه " (8) ، وكذلك حاز ونال الامام احمد اعجاب واحترام الكثير من الالباء وتمنوا ان لهم مثله ، بما كان يتصف به من حسن الادب والسلوك فأصبح مثلاً يحتذى به ، فقال أحد

(1) ابن الجوزي ، مناقب ، ص 26.

(2) ابو زهرة ، محمد ، تاريخ المذاهب الاسلامية ، (بيروت ، دار الفكر العربي، د.ت) ، ج2، ص 284.

(3) تضمن المسند الكثير من الروايات التاريخية التي تروي سيرة الرسول ﷺ منذ ولادته ، ثم تفاصيل حياته حتى مبعثه، ثم تفاصيل نشر الاسلام، وغزواته، وفصائله، وشمائله، ومعجزاته، وغير ذلك حتى وفاته. فضلاً عن سير كثير من الصحابة . ينظر الجبوري، عبدالوهاب شاحوذ جبر ، مرويّات السيرة النبوية في مسند الامام احمد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، (بغداد، 1423هـ/2002م) . ومن خلال الدراسة تبين ان المسند تضمن الكثير من الروايات التاريخية عن الخلافة الراشدة، منذ تولي ابو بكر الصديق

ﷺ الخلافة وحتى نهاية خلافة الامام علي ﷺ واحتوت هذه الروايات الكثير من التفاصيل عن ذلك وكذلك احتوى المسند العديد من الروايات التاريخية الخاصة بالدولة الاموية.

(4) ابو زهرة ، محمد ، ابن حنبل حياته وعصره - واراؤه الفقهية ، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1418هـ/1997م)، ص 19.

(5) ابن الجوزي ، مناقب، ص 21؛ (ينظر: الذهبي، سير، ج11، ص 185).

(6) ابو زهرة ، تاريخ ، ج2، ص 284.

(7) الهيثم بن جميل ابو سهل الانطاكي وهو بغدادي سكن انطاكياء، من شيوخ الامام احمد ، ثقة، صاحب سنة . توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين للهجرة ، الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج14 ، ص 56؛ الذهبي، سير، ج11، ص 396 ؛ ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب، ج1، ص 29.

(8) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، ج1، ص 295 ؛ (وينظر ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج9 ، ص167، و ص 172 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 78 ؛ المزي، تهذيب الكمال، ج1، ص 454 ؛ الذهبي، سير، ج8 ، ص 425 ؛ وج11 ، ص 195 ؛ النووي، تهذيب الاسماء واللغات، ج1، ص 123).

الاباء : " أنا أنفق على ولدي واجيئهم بالمؤدبين على ان يتأدبوا فما أراهم يفلحون، وهذا أحمد بن حنبل غلام يتيم انظر كيف يخرج ، وجعل يعجب " (1).

واشتهر الامام احمد بين أقرانه في صباه بالتقوى والورع ونزاهة النفس والصدق ، وهناك شواهد كثيرة تشير إلى ذلك ، منها ما أورده ابن الجوزي في رواية مفادها : أن عم الامام احمد كان يرسل إلى الوالي أنباء الرعية واخبارها ، لكي تُرفع إلى الخليفة ، وفي احد الايام ، وكما هو معتاد حرر عم الامام احمد الانباء في كتاب ، ثم طلب من احمد بن حنبل الناشيء ان يذهب بالانباء إلى الوالي، لكن هذه الانباء لم تصل إلى الوالي، لان هذا الناشيء عرف فحواها فرمى بها في النهر ، عند ذاك سئل الوالي عم الامام احمد عن سبب عدم وصول الانباء اليه ، فأجاب أنه بعثها مع ابن اخيه احمد بن حنبل ، وعندما سئل عن عدم توصيله الاخبار، إجاب ، رميت بها في الماء فقال الوالي : هذا غلام يتورع فكيف نحن . (2)

ولشدة امانته وصدقه كان النسوة في بغداد ممن يعرفن الامام احمد لا يتقن الا به في قراءة الرسائل الواردة لهن من ذويهن ، ثم كتابة الاجابة لهذه الرسائل ، وقال في ذلك ابو سراج بن خزيمة : " كنا مع ابي عبدالله في الكتاب فكان النساء يبعثن إلى المعلم ابعث الينا بابن حنبل ليكتب جواب كتبهم " (3) .

هذه وامثالها شواهد ودلائل توضح وتبين الصورة التي كان عليها هذا الامام في

نشأته الاولى التي أنعم الله I عليه بها ، قال تعالى : **يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ** [(4)] .

وعندما بلغ عمره ست عشرة سنة أي في سنة 179 هـ بدأت المرحلة الجديدة في تحصيل علم الحديث رواية ودراية . فقال: " طلبت الحديث في سنة تسع وسبعين وانا ابن ست عشرة سنة " (5) ، وأول من درس عنده وكتب عنه قال : " اول من كتبت عنه الحديث ابو يوسف (6) " (7) ثم كتب في السنة نفسها عن هشيم (8) ، فقال : " وكتبت عن هشيم سنة تسع وسبعين ولم أعقل بعض سماعي ولزمته سنة ثمانين واحدى وثمانين وثلثين وثلث ومات في سنة ثلاث وثمانين ، كتبنا عنه كتاب الحج نحواً من الف حديث وبعض التفسير وكتاب القضاء وكتباً صغاراً " (9) وفي رواية اخرى قال : " طلبت الحديث وانا ابن ست عشرة سنة ومات هشيم وانا ابن عشرين سنة واول سماعي من هشيم سنة تسع وسبعين ومائه " (10) . وفي السنة نفسها سنة (179 هـ) قال : " سمعت من علي بن هاشم بن البريد

(1) ابن الجوزي، مناقب، ص 21.

(2) مناقب، ص ص 21-22.

(3) ابن الجوزي، مناقب، ص 21.

(4) سورة البقرة ، آية 269.

(5) ابن الجوزي، مناقب ، ص 23 ؛ (وينظر المزي، تهذيب الكمال، ج1، ص 445).

(6) احد شيوخ الامام احمد سترد ترجمته في شيوخه.

(7) ابن الجوزي، مناقب، ص 23 ؛ الذهبي، سير، ج 8 ، ص 536.

(8) احد شيوخ الامام احمد سترد ترجمته في شيوخه.

(9) ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج9 ، ص 164 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 25.

(10) ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج9 ، ص 163 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 23.

(1) سنة تسع وسبعين ، في اول سنة طلّبت الحديث ، مجلساً ، ثم عدت اليه المجلس الاخر وقد مات ، وهي السنة التي مات فيها مالك بن انس" (2) .

اسرته :

تتكون اسرة الامام احمد من زوجته التي تزوجها وهو في سن الاربعين فقال: "ماتزوجت الا بعد الاربعين." (3) وكان اسمها عباسية بنت الفضل (4) التي انجبت له ابنه صالح (5) (6) .

وبعد وفاة ام صالح تزوج الامام احمد بريحانه ، وولدت ابنه

عبدالله (7) (8) ، وكان للامام احمد جارية اسمها حُسنُ اشتراها بعد وفاة ام عبدالله ، فولدت منه زينب (ام علي) ثم ولدت الحسن والحسين توأماً ، لكنهما توفيا بالقرب من ولادتهما ،

(1) احد شيوخ الامام احمد سترد ترجمته في شيوخه .

(2) احمد ، ابو عبدالله احمد بن محمد بن حنبل (ت 241هـ) ، المسند ، تحقيق احمد محمد شاكر ، واكملة حمزه احمد الزين ، (القاهرة، دار الحديث، 1416هـ/1995م) ، ج 5 ، ص 374 ؛ (وينظر الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج 4 ، ص 416 ؛ ابن الجوزي ، مناقب ، ص 24 ؛ المزي ، تهذيب الكمال ، ج 1 ، ص 446 ؛ الذهبي ، العبر ، ج 1 ، ص 342 ؛ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج 1 ، ص 73) .

(3) ابن الجوزي ، مناقب ، ص 298 ؛ الذهبي ، سير ، ج 11 ، ص 187 .

(4) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج 14 ، ص 438 ؛ ابن الجوزي ، مناقب ، ص 298 ؛ ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة ، ج 1 ، ص ص 428-429 ؛ الذهبي ، سير ، ج 11 ، ص 232 ، وص 185 ؛ الذهبي ، تاريخ ، ص 76 .

(5) صالح بن احمد ابو الفضل الشيباني ، ولد سنة ثلاث ومائتين ، وسمع اياه وخلق كثير ، وهو صدوق ثقة ، وكان سخياً ، ولي قضاء اصبهان ، ومات سنة خمس او ست وستين ومائتين للهجرة . الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج 9 ، ص 317 ؛ ابن الجوزي ، مناقب ، ص 305 ؛ ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 1 ، ص 65 .

(6) الحاكم النيسابوري ، ابو عبد الله محمد بن عبدالله (ت 405هـ) ، معرفة علوم الحديث ، تصحيح وتعليق السيد معظم حسين (حيدر اباد الدكن ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، 1966م) ، ص 65 ؛ الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج 9 ، ص 317 ؛ ابن الجوزي ، ص 298 ؛ ابن ابي يعلى ، طبقات ، ج 1 ، ص 429 ؛ الذهبي ، سير ، ج 11 ، ص 232 .

(7) عبدالله بن احمد ، ابو عبدالرحمن ، وكان الامام احمد يُكنى به ، ولد سنة ثلاث عشرة ومائتين ، سمع اياه وخلق كثير ، روى عنه القطيعي والخلال وغيرهم الكثير ، وكان ثقة ثباتاً ، وله تصانيف عديدة ، وقيل فيه : لم يكن في الدنيا احد اروي عن ابيه منه ، فسمع المسند ، ونُقل قول ابيه فيه : " انه محظوظ من علم الحديث " . وقال ايضاً : " ان ابا عبدالرحمن قد وعى علماً كثيراً " ، ومات لثمان بقين من جمادي الاولى من سنة تسعين ومائتين للهجرة . الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج 9 ، ص 375 ؛ ابن الجوزي ، مناقب ، ص 306 ؛ ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 1 ، ص 65 ؛ ابن الجزري ، المصعد الاحمد ، ص ص 28-30 .

(8) الحاكم النيسابوري ، معرفة علوم الحديث ، ص 65 ؛ ابن الجوزي ، مناقب ، ص 299 ؛ الذهبي ، سير ، ج 11 ، ص 232 ؛ ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة ، ج 1 ، ص 429 .

ثم ولدت الحسن ومحمد فعاشا ، واخيراً ولدت سعيداً (1) (2) ،
وقيل أن له بنت أسماها فاطمة (3) . وقيل إن للامام جارية اخرى اسمها
ريحانة (4) .

-
- (1) ولد سعيد قبل موت ابيه بنحو خمسين يوماً، وتولى قضاء الكوفة، وتوفى سنة ثلاث وثلاثمائة،
ينظر : ابن الجوزي، مناقب، ص 306 ؛ ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج2، ص 49 ؛
واقطصر الخطيب البغدادي على ذكر اسمه وقال مات قبل موت اخيه بدهر طويل. ينظر :
تاريخ بغداد، ج 9 ، ص 96، وأكد هذه الرواية ابن الجزري، المصعد الاحمد ، ص 79.
(2) ابن الجوزي ، مناقب، ص 301 ؛ ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج1، ص 429 ؛ الذهبي،
سير، ج11، ص 185.
(3) الذهبي، ترجمة الامام احمد مسئلة من كتاب(تاريخ الاسلام للحافظ الذهبي) تحقيق : احمد
محمد شاكر(القاهرة، الدار السلفية، 1410هـ/1990م) ، ص 79.
(4) ابن الجوزي، مناقب، ص 302 ؛ الذهبي ، تاريخ ، ص 78.

سيرته :

من المؤكد إن الجوارح تفوح وتبوح منها ماتكمنه السرائر ، فمهما طال الزمان تظهر للعيان من غير دليل ولا برهان، وتلك سنة الدنيا لا تبديل ولا تغير فيها ، وكذلك الحال للامام احمد ، فجوارحه فاحت ، وباحت على ما يحمله من اخلاق، اذ اجمعت الروايات التاريخية على انه تمتع بفضائل الاخلاق، من صدق ، وكرم ، وحلم ، وثبل ، وإيثار ، وتواضع ، وحسن معاشرة، وليس بفظ ولا غليظ (1) . وكان الكثير ممن يحضرون مجلسه يتعلمون منه حُسن الادب (2) .

وكان الامام احمد قد رزقه الله I بعد حُسن الادب وصفاء السيرة والسريرة هيبه من غير سلطان (3) ، فقال احد تلاميذه (محمد بن مسلم) : " كنا نهاب ان نرد احمد بن حنبل في الشيء ، او نحاجه في شيء من الاشياء، يعني لجلالته ولهيبه الاسلام الذي رزقه" (4) . وقال الذهبي (5) في وصفه : " وكان مهيباً في ذات الله" ، وكانت له هيبه حتى في نفوس شيوخه (6) .

ومن اهم ماتميز به الامام احمد في سيرته إنه لم يستغل علمه لتحصيل المال والجاه والسلطان ، وإنما زاده ذلك ورعاً، وزهداً ، وتقوى ، وتعففاً ، فأكله (7) ، وملبسه (8) ، ومسكنه (9) ، كله بسيط وقل ، وكان بإمكانه ان يكون ذا مال لو أنه قبل هدايا او هباب السلاطين والناس (10) ، وفي هذا قال ابن الجوزي (11) : " ولم ينقل عن احد من الائمة أنه امتنع من إرفاق السلطان وهدايا الاخوان كأمتناعه" . وكان بإمكانه ان يصبح ذا سلطان لو أنه قبل المناصب التي عُرضت عليه (12) فمعتقده وإيمانه، وزهده بالدنيا. وهدفه في نيل الاخرة منعه من كل ذلك ، فعاش عزيزاً مثلاً يُحتذى به وما زال . وقال ابن ابي يعلى (13) : "انتته الدنيا فأبأها والرياسة فنفاها عُرضت عليه الاموال وفرضت عليه الاحوال وهو يرد ذلك " . فإنه كان ذا مبدأ رصين مُحكم ليس فيه استثناء فورعه الذي منعه من اخذ الشيء الكبير والتمين ، فكَذلك ورعه منعه من أخذ الشيء الصغير او البسيط ، وسواء أكان من

- (1) ابن الجوزي، مناقب، ص 213 ، 214 ، 215 ، 216 ، 217 ، 218 ، 219 ، 220.
- (2) ينظر: المديني ، ابو موسى (ت581هـ)، خصائص المسند ، تحقيق: احمد محمد شاكر، (القاهرة ، الدار السلفية، 1990م) ، ص15 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 210.
- (3) ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج1، ص 15.
- (4) ابن الجوزي، مناقب، ص 211.
- (5) سير ، ج11، ص 203.
- (6) ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج9 ، ص 169 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 67.
- (7) ابن الجوزي، مناقب، ص ص 251-253.
- (8) م . ن ، ص ص 254-257.
- (9) م . ن ، ص ص 249-251.
- (10) ابن الجوزي، مناقب، ص ص 232-233 ؛ ابن كثير ، ابو الفدا عماد الدين اسماعيل بن عمر بن كثير (ت 774 هـ) ؛ البداية والنهاية ، (بيروت ، مكتبة المعارف، د.ت) ، ج10، ص 338.
- (11) مناقب، ص 497 .
- (12) م . ن ، ص 270.
- (13) طبقات الحنابلة ، ج1، ص 10.

قريب او بعيد او عزيز ، او غير عزيز ، بل إنه لم يقبل أي شيء وهو كان بأمر الحاجة اليه (1). فالاطر والموازن او المعايير التي وضعها لنفسه ضمن حدود الشرع الاسلامي حتمية لا تقبل الاستثناء في جزئية او كلية او فرع او اصل . فقال يحيى بن معين (2): " اراد الناس منا ان نكون مثل احمد بن حنبل لا والله مانقوى على مايقوى عليه احمد بن حنبل ولا على طريقة احمد" (3).

اما صفاته الخلقية فكان حسن الوجه، يوصف بالطويل اسمر ربعة من الرجال يُخضب بالحناء خضاباً ليس بالقاني إتباعاً للسنة (4) .

تعبده :

بعد أن تشرب الايمان في قلب الأمام احمد ، وحد الله I توحيداً خالصاً مكنه، واعانه على سلوك طريق الدنيا صابراً على البلاء والمحن، بمقدرة، وقدرة ، حسده عليها من كان ندأ له ، وتمناها من احبه وسلك طريقه، فحرص الامام احمد على تطبيق شرائع الاسلام بجزئياتها ودقائقها وفروعها، واصولها ، بما جاء في القرآن الكريم ، والسنة النبوية، وبما أثر من صالح الاعمال واحسنها، فكان بعد إقامة الصلاة المكتوبة، يُكثر ويواضب ويداوم على الصلاة نفلأ ، منقطعاً بها عن ديدن الناس وسجايهم من اعمال وكلام الدنيا وروى ذلك عبدالله بن احمد بن حنبل قائلأ : " كان أبي يصلي في كل يوم وليلة ثلثمائة ركعة، فلما مرض من تلك الاسواط ، ضعفته فكان يصلي في كل يوم مائة وخمسين ركعة ، وقد كان قرب من الثمانين ... وكان يقرأ في كل يوم سبعة يختم في كل سبعة ايام ، ... وكان ساعة يصلي صلاة الاخرة ينام نومة خفيفة ثم يقوم الى الصباح يصلي ويدعو" (5) . وقال ابراهيم بن شماس (6) : " كنت أعرف احمد بن حنبل وهو غلام وهو يُحيي

(1) ينظر ابو نعيم، حلية الاولياء، ج9، ص176 ؛ ابن الجوزي ، مناقب، ص ص 230-231.

(2) يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبدالرحمن ابو زكريا ، سمع من الامام احمد ، مات بالمدينة ايام الحج قبل ان يحج وهو يريد مكة وذلك سنة ثلاث وثلثين ومائتين للهجرة . ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، ج1، ص 314 ومابعداها ، ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج1، ص 402 ومابعداها.

(3) ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج9، ص 168 ؛ ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج1، ص 14، وص 403 ؛ المزي، تهذيب الكمال، ج1، ص 453 ؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج10، ص 336.

(4) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد، ج4 ، ص 416 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 208 ؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج1، ص 64 ؛ الذهبي، سير ، ج11، ص 184 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج6 ، ص 369 ؛ اليافعي ، مرآة الجنان، ج2، ص 134.

(5) ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج9 ، ص 181 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 286 ؛ المزي ، تهذيب الكمال ، ج1، ص 458 ؛ (وينظر الذهبي، تاريخ، ص 61 ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج1، ص 74).

(6) ابراهيم بن شماس ابو اسحاق السمرقندي، جاء الى بغداد وحدث بها، وروى عنه الامام احمد بن حنبل وغيره كثير، وقيل فيه كان صاحب سنة وجماعة، كتب العلم وجالس الناس، وممن اثنى عليه الامام احمد ، توفي سنة (221هـ —) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج6 ، ص 101.

الليل " (1) . فلذلك كانت صلاته دائمة فروض ونوافل، وحتى في مرضه الذي مات فيه، لا يفتر عن صلاته، فكان يصلي قاعداً ، ويصلي مضطجعا (2) .
 اما صومه فكان أكثر ايامه صائماً لا يكاد يفتر عنه (3) ، ولم يمنعه عنه قلة زاد ولا مرض، ولا جسم ضعيف وذلك لشدة حبه والتزامه بإداء فريضة الصوم ، ولم يفطر وهو في أشد الظروف وأحنكها وأقساها، فإنه عندما أفاق من غيبوبته بعد ضربه بالسياط في المحنة، قدم له قدح فيه ماء فرده ولم يشرب ، لأنه كان صائماً في شهر رمضان (4) ، فكان قوي الصبر على الجوع والعطش (5) ، وأستمر الامام احمد على الصوم عندما دخل مدينة سُر من رأى (سامراء) في زمن الخليفة المتوكل (232-247هـ) (6) ، ولما رجع من عنده استمر على الصوم (7) ، وعلى الرغم من كثرة صومه ودوامه فكان أكثر طعامه الذي يتناوله ربع سويق (8) .

وحج الامام احمد خمس حجج ، فقال : " حجبت خمس حجج منها ثلاث حجج راجلاً ، أنفقت في إحدى هذه الحجج ثلاثين درهماً " (9) . وفي رواية أخرى انفق عشرين درهماً (10) .

وعلى الرغم من قلة امواله، إلا إنه أثر ان يُعطي ماكانت تجود به يمينه في اعطاء صدقة التطوع (11) .

ولشدة تعلقه والتزام الامام احمد بالعبادة ، نسي الدنيا او تناساها ، فكان لا يبالى بما يدور حوله، وربما لا يفتن بما حوله في ما شغل الناس به ، فعالمه الذي احاطه لنفسه ، بعبادة وتأمل شغلا العقل والقلب فأصبحا حائلاً عن سفاسف الدنيا، وملاهيها، فلذلك عشق الوحدة بمفهوم الناس ، والأنس ومتعة الوجدان بمفهومه وعالمه، وقال ابو داود السجستاني : " كانت مجالسة احمد بن حنبل مجالسة الآخرة ، لا يذكر فيها شيء من امر الدنيا، مارايت احمد بن حنبل يذكر الدنيا قط " (12) ، فلذلك كانت التقوى سجيته ومنواله، وأخرته هدفه ومبتغاه، فأرخص كل شيء من اجلها ، فلذة العبادة والتقرب الى الله I لها شعورها المميز للخاصه الذين امنوا، وبأعمالهم ومعاملاتهم صدقوا، وبسيماهم في وجوههم تميزوا ، فزهّدوا بالدنيا بعد ان عرفوها ووعوها ، وتيقن لهم زيفها ودنائتها.

-
- (1) ابن الجوزي، مناقب، ص 288.
 - (2) م . ن ، ص 406 ؛ الذهبي، تاريخ، ص 116.
 - (3) ابن الجوزي، مناقب، ص 288.
 - (4) م.ن ، ص 328 ؛ الذهبي، سير، ج11، ص 253 ؛ السبكي، طبقات الشافعية، ج2، ص50.
 - (5) الذهبي، سير، ج11، ص 253 ؛ السبكي، طبقات الشافعية، ج2، ص 50.
 - (6) ابن الجوزي، مناقب، ص 367 ؛ الذهبي ، تاريخ، ص 105 ، وص 107 و ص 109 ؛ ابن كثير، البداية والنهاية ، ج10 ، ص 338.
 - (7) ابن الجوزي، مناقب، ص ص 251-252.
 - (8) م . ن ، ص 367.
 - (9) ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج 1 ، ص 303 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 290 ؛ المزي ، تهذيب الكمال، ج1، ص 447 ؛ النووي ، تهذيب الاسماء واللغات، ج1، ص123.
 - (10) ابن الجوزي، مناقب، ص 290.
 - (11) ابن الجوزي ، مناقب ، ص ص 240-241.
 - (12) م.ن ، ص 215.

معاشه:

كان الامام احمد يعتمد في معاشه بالدرجة الاولى على المورد المالي الذي يأتيه من

غلة عقار تركه ابوه له قال ابن الجوزي (1): " كان احمد τ قد خلف له ابوه طرزاً (2)

وداراً يسكنها ، وكان يكري تلك الطرز ويتعفف بكرائها عن الناس " ، ولعل هذا الطرز هو الذي عبر عنه الامام احمد بالحنوت، كما جاء ذلك في رواية : " وقع من يد ابي عبد الله احمد بن حنبل مقرض (3) في البئر فجاء ساكن له فأخرجه، فلما أن أخرجه ناوله ابو عبد الله مقدار نصف درهم او أكثر، فقال المقرض يساوي قيراطاً لا أخذ شيئاً، فلما إن كان بعد ايام قال له : كم عليك من كري الحانوت ؟ قال: كري ثلاثة اشهر ، وكراؤه في كل شهر ثلاثة دراهم فضرب على حسابه ، وقال : انت في حل " (4). ولعلها هي التي اورد عنها ابن كثير : " وكانت غلته من مملك له في كل شهر سبعة عشر درهماً يُنفقها على عياله ويتقنع بذلك رحمة الله صابراً محتسباً " (5). وعلى الرغم من قلة هذا المورد المالي إلا إنه كان يؤثر على نفسه الخصاصة على أن يكون ذا مال لا يعرف مورده، وغالباً كانت تضطره الحاجة ليعمل بيده ليكسب قوته او يؤجر نفسه في عمل يعمل به (6) ، فكان ينسخ بالاجرة (7) ، وكان يخرج الى اللقاط فقال : " خرجت الى الثغر على قدمي فالتقطنا " (8). وقال ايضاً : " قد خرجت الى طرسوس على قدمي وقد كنا نخرج في اللقاط " (9). واورد الذهبي رواية مفادها : إن الامام احمد كان في سفر وعندما فنيت نفقته كان : " ينسج التكم (10) ويبيع وينفق " (11). او كان يكري نفسه من الحمالين اذ يروي اسحاق بن راهويه (12) بقوله : " لما خرج احمد بن حنبل الى عبدالرازق انقطعت به النفقة ، فأكرى

- (1) مناقب ، ص 223 ؛ (وينظر الذهبي، سير، ج11، ص 319).
- (2) طرزاً : الموضع الذي تنسج فيه الثياب. ابن منظور ، ابو الفضل محمد بن مكرم (ت 711هـ) ، لسان العرب، (بيروت، دار صادر ، دت) ، ج 5 ، ص 368.
- (3) مقرض: مقصان يقص به الشعر (الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر (ت 660هـ)، مختار الصحاح ، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ/ 1983م) ، ص 538 ؛ ابن منظور ، لسان العرب، ج 7 ، ص 74).
- (4) ابن الجوزي، مناقب، ص 240 ؛ ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج 9 ، ص 179.
- (5) البداية والنهاية، ج 10 ، ص 337.
- (6) ابو زهرة ، تاريخ ، ج 2 ، ص 306-307 ؛ ابو زهرة ، ابن حنبل، ص 61.
- (7) ابن الجوزي، مناقب، ص 226 ؛ الذهبي، سير، ج11، ص 320.
- (8) ابن الجوزي، مناقب، ص 225 ؛ (وينظر الذهبي، سير، ج11، ص 320).
- (9) ابن الجوزي، مناقب، ص 225.
- (10) التكم : جمع تكة وهي رباط السراويل . الرازي ، مختار الصحاح، ص 78 ؛ ابن منظور، لسان العرب، ج 10 ، ص 406.
- (11) الذهبي ، ص 62 ؛ (وينظر : الذهبي، سير، ج11، ص 320).
- (12) اسحاق بن راهويه ابو يعقوب . شيخ المشرق، ولد سنة احدى وستين ومائه للهجرة حدث عنه الامام احمد ، وهو من اقاربه . توفي في شعبان سنة ثمان وثلاثين ومائتين للهجرة وله من العمر سبعة وسبعون سنة ، الذهبي، سير، ج11، ص 358.

نفسه من بعض الحماليين الى أن وافى صنعاء، وقد كان أصحابه عرضوا عليه المواساة فلم يقبل من أحد شيئاً" (1).

فلم يقبل الامام أحمد شيئاً من الاموال من أصحابه لا على سبيل الهبة ولا القرض عندما مر بوقت عصيب، إذ سُرقَت ثيابه ومتاعه وهو في مكة، ولم يملك غيرها، فبقى في الدار، ولم يخرج للدرس، وعندما تفقده أصحابه، وعرفوا مابه عرضوا عليه الاموال ورجوه ان يأخذها ، هبة او قرضاً، لكنه أبى ورفض، وطلب أن يدلوه على عمل فعمل نساخاً لنسخ الكتب مقابل أجر (2) ، وعندما رحل الامام الى واسط، وفيها إضطر الى بيع جبته في وقت البرد، ليتسع بها ، وإنه رفض العروض التي عُرضت له من الاموال على سبيل القرض او الهبة (3) . وكان قلة مورده المالي يمنعه من بعض رحلاته لطلب العلم فقال : " ولو كانت عندي خمسون درهماً كنتُ خرجت الى جرير بن عبد الحميد الى الري، فخرج بعض اصحابنا ولم يُمكنني الخروج ، لانه لم يكن عندي " (4) . وكانت زوجة الامام احمد (ام صالح) تُسهم في كسب بعض المال فقال صالح : " قال ابي كانت ولدتك في الغلاء تغزل غزلاً دقيقاً فتبيع الاستار بدرهمين اقل او أكثر فكان ذلك قوتاً " (5) .

وطبيعة طعام الامام احمد كان بسيطاً وفي ذلك يروي ابنه صالح : " ربما رأيت ابي رحمه الله يأخذ الكسر فينفض الغبار عنها ثم يصيرها في قصعة ويصب عليها ماء حتى تبتل ثم يأكلها بالملح " (6) . اما الفواكه فقال صالح . " فما رأيته قط اشتراه " (7) .

وفي ضوء ذلك يتضح ان معاش الامام احمد كان بكفاف وعسر، إلا انه لم يبال فيروى عنه انه قال : " انا اذا لم يكن عندي قطعة أفرح " (8) . وقد كان الوضع المعاشي للامام احمد يعلم به القاصي والداني، فحاول بعضهم إبداء المساعدة، ومن ذلك أن رجلاً كتب اليه : " بلغني يا ابا عبدالله ما أنت فيه من الضيق وما عليك من الدين، وقد وجهت اليك باربعة الاف درهم على يد فلان لتقضي بها دينك وتوسع بها على عيالك وماهي صدقة ولا زكاة، إنما هو شيء ورثته من ابي ... فكتب الى الرجل وصل كتابك اليّ ونحن في عافية فأما الدين فإنه لرجل لا يرهقنا وأما عيالنا فهم في نعمة الله " (9) . وفي رواية اخرى مفادها : إن تاجراً قدم من خراسان اشترى بضاعة ربح بها عشرة الاف درهم ، ونوى أن يجعل هذا الربح للامام احمد ، لكنه رفض ان يأخذ شيئاً من ذلك المال (10) .

(1) ابو نعيم، حلية الاولياء، ج9، ص 174 ؛ (ينظر: ابن الجوزي، مناقب، ص 226 ؛ الذهبي، تاريخ ، ص 74).

(2) ابو نعيم، حلية الاولياء، ج9، ص 177 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص ص 230-231 ؛ الذهبي، تاريخ ، ص 62.

(3) ابن الجوزي، مناقب، ص ص 228-229.

(4) المزي، تهذيب الكمال، ج1، ص 447.

(5) ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج1، ص 304.

(6) ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج1، ص 304 .

(7) م . ن ، (وينظر النووي، تهذيب الاسماء واللغات ، ج1، ص 123).

(8) ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج9، ص 178 ؛ ابن الجوزي ، مناقب، ص 234 ؛ (وينظر ابن ابي يعلى، طبقات الحنابلة، ج1، ص 10).

(9) ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج9، ص 178 ؛ ابن الجوزي ، مناقب، ص 232 ؛ الذهبي، تاريخ، ص 62.

(10) ابن الجوزي، مناقب، ص 233.

وبذلك فإن الامام احمد ابعد نفسه عن كل منة ، او صدقة او هبة او حتى هدية لا يستطيع ارجاع مثلها كما : " نهى ولديه وعمه عن اخذ العطاء من مال الخليفة فاعتذروا بالحاجة فهجروهم شهراً لأخذ العطاء" (1) .

وعلى الرغم من العسر الذي كان يمر به الامام احمد ، إلا إنه كان يعلو لتكون يده هي العليا، فكان من اسخى الناس بما في يده (2) .

(1) ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج1، ص 10.

(2) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، ج1، ص 303 ؛ ابو زهرة، ابن حنبل، ص61.

المحنة :

تداولت المصادر التاريخية هذا المصطلح " المحنة " والذي كان مضمونه إلزامية القول: " بخلق القرآن " على المسلمين ، ويروى إن الجعد بن درهم (1) ، أول من قال . القول " بخلق القرآن " ، فعمد والي الكوفة خالد بن عبدالله القسري (2) الى قتله شر قتلة (3) ، ثم قالها ثانية بشر المريسي (4) ، في عهد الخليفة هارون الرشيد الذي توعد به بشده بقوله: " بلغني ان بشر المريسي زعم ان القرآن مخلوق . على إن اظفري الله به لاقتلنه قتلة ماقتلتها احد قط " (5) . فاختلف بشر نحو من عشرين سنة حتى توفي الخليفة هارون الرشيد (6) .

وكان ذلك القول من أفكار المعتزلة فقال ابن الجوزي : " لم يزل الناس على قانون السلف وقولهم إن القرآن كلام الله غير مخلوق حتى نبغت المعتزلة ، فقالت بخلق القرآن ، وكانت تستر ذلك وكان القانون محفوظاً في زمن الرشيد " (7) .

ولكن حين تولى المأمون الخلافة (218-198هـ) يروى ان هناك من خالطه وتقرب اليه من بعض المعتزلة وعلى رأسهم ومقدمهم احمد بن ابي دؤاد ، فحسنوا له القول بخلق القرآن ، وعلى الرغم من ذلك، فلم يعلن الخليفة المأمون الدعوة الى هذا القول إلا في اخر سنة من حكمه (8) ، وقال الذهبي (9) في ذلك : " إن المأمون نظر في الكلام، وباحث

(1) الجعد بن درهم . وهو الذي اقام بدمشق حتى اظهر القول بخلق القرآن، وهو اول من نفى الصفات، وعنه انتشرت مقالة الجهمية وزعم ان الله لم يتخذ ابراهيم خليلاً ولا كلم موسى، فطلبه بنو امية، فهرب، وسكن الكوفة ولقيه الجهم بن صفوان، وتقلد الاخير القول عنه ، واخيراً قُتل الجهم شر قتلة على يد خالد بن عبدالله القسري. (الذهبي، سير، ج 5، ص 433 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية، ج 9، ص 350 ؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج 1، ص 169).

(2) خالد بن عبدالله بن يزيد بن اسد بن البجلي القسري، ابو يزيد، وكان معدوداً من جملة خطباء العرب المشهورين بالفصاحة والبلاغة، وكان والي مكة للوليد بن عبدالملك سنة تسع وثمانين للهجرة ، ثم والي على العراقيين من قبل هشام بن عبدالملك، ثم عزله سنة عشرين ومائة، وتولى مكانه يوسف بن عمر والذي سجن خالد وعذبه حتى قتله . (ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج 2، ص ص 226-229 ؛ الذهبي، سير، ج 5، ص 425 ؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج 1، ص ص 169-170).

(3) الذهبي ، سير، ج 5، ص 425 ، و ص 433 ؛ ابن كثير، البداية والنهاية ، ج 9، ص 350.

(4) بشر بن غياث العدوي البغدادي المريسي ابو عبدالرحمن، الفقيه اخذ الفقه عن القاضي أبي يوسف ثم نظر في الكلام فغلب عليه، فكان داعية للقول بخلق القرآن ، مات في اخر سنة ثمان عشرة ومائتين للهجرة ولم يشيعه احد من العلماء، وحكم بكفره طائفة من الائمة (ابن خلكان، وفيات الاعيان ، ج 1، ص 277 ؛ الذهبي ، سير، ج 10، ص ص 199-202 ؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج 2، ص 44).

(5) ابن الجوزي، مناقب، ص 308 ؛ (وينظر: الذهبي، تاريخ، ص 79 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 6، ص 365).

(6) ابن الجوزي، مناقب، ص 308 ؛ الذهبي، تاريخ، ص 79 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 6، ص 365.

(7) مناقب ، ص 308 ؛ (وينظر الذهبي، تاريخ ، ص 79).

(8) ابن الجوزي، مناقب، ص 309 ؛ السبكي ، طبقات، ج 2، ص 38 ؛ الذهبي، سير، ج 11، ص 470.

(9) تاريخ، ص 79.

المعتزلة، وبقي يقدم رجلاً ويؤخر أخرى في دعاء الناس الى القول بخلق القرآن، الى ان قوي عزمه على ذلك في السنة التي مات فيها " . وإستخدم المأمون قوة السلطان لكي يلزم المسلمين اعتناق هذا القول الذي اتخذه مذهباً ، ويؤيده كاتبه احمد بن ابي دؤاد (1) .

ومن اول اجراءات الخليفة المأمون في ذلك أرسل كتابه الاول الى اسحاق بن ابراهيم، صاحب شرطة بغداد يأمره بأمتحان الناس في هذا القول، لاسيما علماء الدين من فقهاء ومحدثين ، وتضمن هذا الكتاب: " فإن حق الله على ائمة المسلمين وخلفائهم الاجتهاد في إقامة دين الله الذي استحفظهم ، ومواريث النبوة التي اورثهم ، واثر العلم الذي استودعهم ، والعمل بالحق في رعيتهم ، والتشهير لطاعة الله فيهم ... " (2) وحسب اعتقاده عرف إن السواد الاعظم من الرعية ليس لهم الدراية الكافية، والاستدلال المطلوب لمعرفة الله حق المعرفة لذلك يرى فرض معتقده عليهم ، ثم ساق الادلة التي يعتقد إنها تؤكد صدق معتقده، ثم بعد ذلك خص بعض العلماء ، فعراهم من صدق معتقدهم ونسبهم الى اهل الاهواء والرياء بقوله : " فتركوا الحق الى باطلهم واتخذوا دين الله وليجة الى ظلالهم " . ثم تعهد بإنه سينال من كل ذلك فأشهر وعلن التهديد والوعيد بالطرد والعزل من أي من مناصب الدولة لمن لا يقول بقوله (القول بخلق القرآن) ثم إنه امر بإن الشهادة التي يدلها الشاهد لا تقبل شهادته، إلا اذا قال بقوله (3) ، ويظهر من هذا الكتاب ان عقوبة من لا يقول بخلق القرآن إقتصرت على الحرمان من مناصب الدولة. وكذلك لا تقبل شهادة شاهد في أي قضية الا اذا كان يقول ذلك القول.

ثم ارسل الخليفة المأمون الكتاب الثاني الى اسحاق بن ابراهيم الذي امره فيه بارسال سبعة من علماء الدين اليه حتى يتولى امتحانهم بنفسه فامتنل لأمره وارسل سبعة من علماء الدين والذين أقرروا امام الخليفة المأمون في " القول بخلق القرآن " (4) ، ويبدو ان السبب الذي دعا هؤلاء الى اجابة المأمون كما اوضح يحيى بن معين وغيره " يقولون اجبنا خوفاً من السيف " (5) . وبذلك فأن ما ظهر عند ما اظهره هؤلاء السبعة من ضعف وخور، لعله كان السبب في الاستمرار في الامتحان لان المأمون ربما كان سيجد في امتناعهم وحزمهم وصلابتهم زاجراً له عن المضي في سياسته بعدم حمل الناس قسراً على إتباع مذهبه (6) . ولعل السبب الذي دعا المأمون الى امتحان هؤلاء امامه، لان اجابتهم تكون اسهل واسرع من امتحانهم بعيداً عنه، لانهم سيكونون في وجود الخليفة وجهاً لوجه، وأمام اعوانه ورجال دولته، وجلاذيه، وقريبين من سطوته ومن تهديده ووعيده، مما

(1) ابو زهرة، تاريخ، ج2، ص 297.

(2) الطبري، محمد بن جرير (ت 310هـ) ، تاريخ الرسل والملوك، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1407هـ/ 1987م) ، ج5، ص 186.

(3) الطبري، تاريخ، ج5 ، ص ص 186-187 ؛ وينظر الذهبي، سير، ج10 ، ص 288 ؛ السبكي، طبقات، ج2 ، ص ص 38-39.

(4) الطبري، تاريخ، ج5 ، ص 188 ؛ ابن الاثير، ابو الحسن علي بن محمد بن عبدالكريم الشيباني (630هـ) ، الكامل في التاريخ، تحقيق: ابو الفدا عبدالله القاضي، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ/ 1995م) ، ج6 ، ص 3 ؛ الذهبي، سير ، ج11 ، ص 288 ؛ السبكي، طبقات ، ج2، ص 39.

(5) السبكي، طبقات، ج2، ص 39.

(6) ينظر بارتون، ولتر ملفيل ، احمد بن حنبل والمحنة، ترجمه وحقق نصوصه: عبدالعزيز عبدالحق، (القاهرة، دار الهلال ، 1958م) ، ص 108.

قد يُدخل الروع اليهم، وان صح ذلك ، فيدل على براعة وحذق مبتدعها من اجل الهدف الذي يُريد التوصل اليه (1) .

ثم بعث الخليفة المأمون كتاباً اخر الى اسحاق بن ابراهيم يأمره بأن يمتحن جماعة اخرين من علماء الدين ومنهم الامام احمد بن حنبل (2) ، وبعد ان امتحنهم وأخذ مقالاتهم، بشأن القول بخلق القرآن، كتب إجابة كل واحد منهم ثم أرسلها الى الخليفة المأمون (3) ، فجاء منه الرد القاسي الذي فيه التهديد والوعيد والكلام المشين المهين، ومما قاله المأمون على الامام احمد : " واما احمد بن حنبل، وماتكتب عنه، فأعلمه ان امير المؤمنين قد عرف فحوى تلك المقالة وسبيله فيها، واستدل على جهله وآفته بها" (4) . ثم أمر المأمون ان يُرسل اليه كل من يمتنع من الاجابة للقول بخلق القرآن الى معسكره مصفدين بالاغلال وتوعد ان لم يجيبوا فإن سيفه بانتظارهم (5) .

وعندما امتحنهم اسحاق مرة ثانية اجابوه كلهم إلا اثنين اصرا على عدم الاجابة

(1) م . ن ، ص 109 ؛ بيومي، ابن حنبل، ص 72.

(2) الطبري ، تاريخ ، ج 5 ، ص 189 ؛ ابن الاثير ، الكامل ، ج 6 ، ص 3 ؛ السبكي ، طبقات ، ج 2 ، ص 40 .

(3) الطبري ، تاريخ ، ج 5 ، ص 190-191 ؛ ابن الاثير ، الكامل ، ج 6 ، ص 4 ؛ السبكي ، طبقات ، ج 2 ، ص 41 .

(4) الطبري ، تاريخ ، ج 5 ، ص 192 ؛ السبكي ، طبقات ، ج 2 ، ص 41 .

(5) الطبري ، تاريخ ، ج 5 ، ص 192-193 ؛ ابن الاثير ، الكامل ، ج 6 ، ص 5 ؛ السبكي ، طبقات ، ج 2 ، ص 41-42 .

على ما اراد ، وهما الامام احمد بن حنبل (1) ، ومحمد بن نوح (2) ، فأرسلهما موثقين بالاغلال الى معسكر المأمون في طرسوس ، وهما في طريقهما اليه شاء القدر أن المأمون وافاه الاجل (3) ، فردا في اقيادهما وعند مدينة عانة (4) ، مات محمد بن نوح ،

وبقى الامام احمد وحده صابراً على ما هو فيه من البلاء القاسي المرير (5). يرى ابو زهرة إن هناك جملة اسباب تجعل هذه الكتب التي أرسلت الى اسحاق ابن ابراهيم ، ليست من صنعة المأمون ، وإنما من صنعة احمد بن ابي دؤاد ومن هذه الاسباب ، الاسهاب والاطناب الذي ليس من عادة الخلفاء اذا كتبوا بأنفسهم ان يسهبوا ذلك الاسهاب ، وأن ضمير المتكلم جاء بلغة الغائب ، ولم يخطيء مرة بلغة المتكلم (6) ، وكذلك إن المأمون قد رأى ذلك الرأي واعتقد به (القول بخلق القرآن) منذ بداية خلافته ، وكان يناقش ويدعو اليه في مجالس مناظراته من غير اجبار او قسر او الزام ، فلماذا تحول ذلك التحول في اخر

(1) ان اصرار الامام احمد على موقفه وعدم الاجابة " للقول بخلق القرآن " ، لانه صاحب منهج علمي واضح ، وهي الالتزام التام بالدلة النقلية من الكتاب والسنة ، ومن السلف الصالح ، ولذلك جافى غير ذلك وقال في هذا : " لست اتكلم الا ما كان من كتاب وسنة او عن الصحابة والتابعين ... " (ينظر الذهبي ، تاريخ ، ص 71) وقال ايضاً : " عليكم بالسنة والحديث ، وإياكم والخوض والجدال والمراء ، فإنه لا يفلح من احب الكلام .. " (م . ن ، ص 72) فابعد نفسه عن اهل صنعة الكلام ومتفلسفيه بلا معنى ولا غاية لا ترجى منه – ويُقصد الفلسفة في المسائل الاعتقادية في الدين الاسلامي – فأعتقد الامام احمد وأمن إن السلامة كل السلامة فيما يتمسك به من نصوص ، وكره الجدل والمناظرات والجلوس مع اصحاب الاهواء ، ونرى ان الامام احمد محق في ذلك ، فيما مصلحة الدين الاسلامي من عقيدة " القول بخلق القرآن " ؟ ، ولو

كان فيها فائدة ومصلحة لقال بها الرسول p او الصحابة ! ثم ما الفائدة او المصلحة في البحث

في مسائل وقضايا وقف العقل البشري عاجزاً عن الوصول إلى حلها ؟ قال تعالى : **هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ** [سورة آل عمران، آية 7؛ وقال تعالى ... وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا] سورة الاسراء ، آية 85.

(2) محمد بن نوح العجلي ناصر السنة ، وكان يثبت الامام احمد ويشجعه ، وقال فيه الامام احمد : " ما رأيت اقوم بأمر الله منه " . ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج 1 ، ص 45.

(3) الطبري ، تاريخ ، ج 5 ، ص 194 ؛ ابو نعيم ، حلية ، ج 9 ، ص 196-197 ؛ ابن الجوزي ، مناقب ، ص 314 ؛ ابن الاثير ، الكامل ، ج 6 ، ص 5-6 ؛ الذهبي ، تاريخ ، ص 80 ؛ الذهبي ، سير ، ج 11 ، ص 242 ؛ الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ج 6 ، ص 365 ؛ السبكي ، طبقات ، ج 2 ، ص 43 ؛ ابن العماد ، شذرات ، ج 1 ، ص 39.

(4) عانه: بلد مشهور بين الرقة وهيت ، وكانت من اعمال الجزيرة الفراتية . (ياقوت ، معجم البلدان ، ج 4 ، ص 72).

(5) ابو نعيم ، حلية الاولياء ، ج 9 ، ص 197 ؛ ابن الجوزي ، مناقب ، ص 315 ؛ الذهبي ، تاريخ ، ص 80 ؛ الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ج 6 ، ص 365 ؛ السبكي ، طبقات ، ج 2 ، ص 43.

(6) ومن امثلة ذلك : " فرأى امير المؤمنين " . (الطبري ، تاريخ ، ج 5 ، ص 187) ؛ " فان امير المؤمنين " . م . ن ، ج 5 ، ص 191 ؛ " ما اعلمك به امير المؤمنين " . م . ن ، وغيرها .

حياته وخلافته؟ ولماذا نقل المسألة الى الابتلاء؟ ولماذا لم يتخذ المأمون ذلك الموقف وهو في بغداد والعلماء جميعاً حوله ؟ فكان، سبب كل ذلك هو احمد بن ابي دؤاد ، الذي استغل حال ضعف المأمون في مرضه الذي مات فيه ، ثم ان الكتب ورد فيها الكلام المهين للعلماء، والطعن في فتاويهم، وهذا ما يتسامى عنه المأمون (1) ، وذلك قد يؤيد ان المأمون أوكل كتابة الكتب الى غيره وأكتفى بالتوقيع (2)، ونرى ان المأمون اذا لم يكن على علم بما تضمنته هذه الكتب ، فإنه كان على علم بما يجري من حزم وشدة في " القول بخلق القرآن" لأنه امتحن الفقهاء السبعة في مجلسه ، وأراد أن يكون الامام أحمد من ضمنهم لكن ابن ابي دؤاد حذف اسمه، ثم إن المأمون ترك وصية لأخيه المعتصم يحثه على الاستمرار بهذا المعتقد، وان لا يترك مشورة ابن ابي دؤاد ويبقيه الى جانبه (3) .

راح الخليفة المأمون وجاء الخليفة المعتصم الى الخلافة (227-218هـ) وأمامه وصية اخيه المأمون ومما جاء فيها : " ... يا ابا اسحاق ادن مني واتعظ بما ترى وخذ بسيرة اخيك في القرآن ... " (4) و جاء فيها ايضاً : " ... وأبو عبدالله بن أبي دؤاد فلا يفارقك وإشركه في المشورة في كل امرك ... " (5) فكان ذلك دافعاً لأحمد بن أبي دؤاد في التحريض للاستمرار في إمتحان الناس (6) .

بعد أن سبق الامام احمد وزج في غياهب السجن، أستخدمت جميع الوسائل لثنيه عن موقفه كاستخدام التهديد والوعيد، ثم ثناء او إغراء بمال او منصب، الى ان اذن المعتصم، بإمتحان ومناظرة الامام احمد امامه وفي مجلسه فدخل الامام احمد الى المجلس ضعيفاً منهك القوى الجسمية، مكبلاً بالحديد ، فأمر المعتصم أن يتقرب منه ، ثم أمر ببدء المناظرة ، وعلى رأس المناظرين أحمد بن ابي دؤاد وأعوانه من المعتزلة (7)، إنبرى الامام احمد يجادل خصومه، ولم يهاب الخليفة والمعتزلة فظهر بقوة في سبيل الدفاع عن معتقده وما آمن به ، إحتدم الكلام بين الفريقين، وبقي الامام مُصرّاً على رأيه، على الرغم من تفرده بين هؤلاء المناوئين المعادين له ، إلا إنه اتعبهم بحججه (8)، ويروي الامام احمد بعض ذلك لابنه صالح فقال : " وكان يتكلم هذا فأردُ عليه، ويتكلم هذا فأرد عليه، فإذا إنقطع الرجل منهم إعترض ابن أبي دؤاد فيقول: يا أمير المؤمنين هو والله ضال مضل مبتدع، فيقول كلموه ناظروه ... " (9) ثم طال

(1) ينظر ابو زهرة ، ابن حنبل ، ص ص 51-52.

(2) بيومي، ابن حنبل، ص 174.

(3) الطبري، تاريخ ، ج 5 ، ص 196.

(4) الطبري، تاريخ، ج 5 ، ص 196.

(5) م . ن .

(6) ابن الجوزي ، مناقب ، ص 319 .

(7) ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج 9 ، ص 198 ؛ ابن الجوزي ، مناقب، ص ص 319-321 ؛ الذهبي، تاريخ ، ص ص 81-82 ؛ السبكي، طبقات ، ج 2، ص ص 44-46.

(8) ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج 9، ص ص 199-200 ؛ ابن الجوزي ، مناقب ، ص ص 321-324 ؛ الذهبي ، تاريخ ، ص ص 83-84 ؛ السبكي، طبقات، ج 2، ص 46.

(9) ابن الجوزي، مناقب، ص 323 ؛ الذهبي، تاريخ، ص 84 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 6، ص 366 ؛ السبكي ، طبقات، ج 2، ص 47.

المجلس على هذه الوتيرة من الجدل ، فضجر المعتصم فقام ، ثم رُدّ الامام أحمد الى السجن (1) ، ثم جاء اليوم الثاني وأخذ الامام احمد الى مجلس المناظرة ، وامام المعتصم، وجرت المناظرة ولم يُغير الامام رأيه فأرجعوه الى السجن (2) ، ولما جاء اليوم الثالث والاخير أفتيد الامام احمد الى المجلس، وكان في هذا اليوم اختلاف عما سبق، كما يروي ذلك الامام احمد : " فلما كان من الغد في اليوم الثالث وجه اليّ، فدخلت الى الدار، فإذا الدار غاصّة، فجعلت ادخل من موضع الى موضع وقوم معهم السيوف، وقوم معهم السياط ، وغير ذلك ، ولم يكن في اليومين الماضيين كبير احد من هؤلاء ... " (3) وكل ذلك أعد للامام احمد ، ثم جرت المناظرة على نحو ماجرت عليه في اليومين السابقين واشتد الكلام، وعلت الاصوات والامام احمد مُصرّاً على معتقده، حتى وقت الزوال. فقال له المعتصم : " ويحك يا أحمد اجبني، حتى اطلق عنك بيدي، فرددت عليه نحواً مما كنت أرد فقال لي : عليك، وذكر اللعن، ثم قال : خذوه واسحبوه وخلعوه، قال : فسحبت ثم خلعت " (4) . وكان ذلك لكي يُضرب بالسياط وعندما ارادوا ضرب الامام احمد ، يبدو ان المعتصم بدا او لاح عليه شيء من الرأفة على الامام احمد، لولا السم الذي نفثه احمد بن أبي دؤاد ضد الامام قائلاً: "يا امير المؤمنين إن تركته، قيل إنك تركت مذهب المأمون، وسخطت قوله ، وإنه غلب خليفتين فهاجه ذلك" (5) .

ومن نافلة القول فان الامام احمد رفض بحزم وثبات الانصياع لميول ، ورغبات السلطان، وحاشيته ، ومتملقيه، ولم تكن القوة، والتهديد ، والوعيد من مثلياته عن عقيدته ومبتغاه، ومتحدي كل ماسيحدث سواء تعذيب ، او قتل لا لشيء سوى إنه رسخ وتثبت وتجذر الايمان بقلبه وعن علم لا عاطفة.

لقى الامام احمد أشد البلاء، ففي شهر رمضان، وهو صائم ، وفي العراء تحت الشمس كُشف عن ظهره، وضُرب بالسياط ضرباً قاسياً ، مبرحاً، فكان يفقد وعيه من جراء شدة الضرب، وعندما كان يعود إلى وعيه يُعاد عليه الضرب مرة ثانية وتوالت السياط، واستمر الجلادون يتناوبون عليه، كل منهم يضربه سوطين، والمعتصم جالساً، يقول لكل جلاد يضربه: " شد قطع الله يدك " . ويريدون منه ان يقول بما يقولون، إلا إنه كان يرفض وعلى الرغم من هذا الهول، كان يردد دائماً قوله : " اعطوني شيئاً من كتاب الله او سنة رسوله p اقول به " . فكان ذلك يغضبهم ويغضبهم فيزدادوا في ضربه إلى ان غاب وعيه، وسال دمه، ويُسوا من ان يُرضيهم ، كفوا عنه وارجعوه إلى مكانه وعندما افاق جاؤوا له بسويق ، لكنه أبى أن يفطر وأصر على إتمام صومه، وكان يُصلي والدم يسيل منه على ثوبه وقال أحدهم ممن كان مع الامام احمد : " ... ما رأيت أحداً يشبهه، ولقد جعلت أقول

(1) ابن الجوزي، مناقب، ص 323 ؛ الذهبي، تاريخ، ص 85.

(2) ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج 9 ، ص 201 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص ص 324-325 ؛ الذهبي، تاريخ ، ص 86 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 6 ، ص 367 ؛ السبكي، طبقات، ج 2، ص 48.

(3) ابن الجوزي، مناقب، ص 326 ؛ الذهبي، تاريخ، ص 86 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات ، ج 6 ، ص 367 ؛ السبكي، طبقات ، ج 2، ص 48.

(4) ابن الجوزي، مناقب، ص 326 ؛ الذهبي، تاريخ، ص 86 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات ، ج 6 ، ص 367.

(5) ابن الجوزي، مناقب، ص 327 ؛ الذهبي، تاريخ، ص 87 ؛ الذهبي، سير ، ج 11، ص 251.

... يا أبا عبدالله أنت صائم وانت في موضع تقية، ... فجعلت أعجب من صبره على الجوع والعطش وهو فيما هو فيه من الهول" (1) .

امام هذه الشجاعة والقوة الفذة ، إضطر المعتصم أن يترك الامام أحمد وشأنه وأمر بالافراج عنه ، فرجع إلى داره ، ووقعت هذه الحادثة خلال الايام العشرة الاخيرة من رمضان، وضرب الامام أكثر من ثلاثين سوطاً حتى سال الدم منه، وكانت مدة مكوثه في السجن منذ أن أخذ إلى عودته إلى داره ثمانية وعشرين شهراً (2) ، وبقيت بعد ذلك آثار الضرب على جسده مع ألمها (3) ، لكنه حاز على ما ابتغى واراد من غير تردد ، فاصبح مناراً للأجيال، يستضاء به كل طريق يراود له الفوز.

واورد السبكي قول المؤرخين في سبب تبني المعتصم هذا القول فقال : " قال المؤرخون ومع كونه كان لا يدري شيئاً من العلم حمل الناس على القول بخلق القرآن قلت لان اخاه المؤمن أوصى إليه بذلك ، وإنظم إلى ذلك القاضي أحمد ابن ابي دؤاد وامثاله من فقهاء السوء فإنما يتلف السلاطين فسقة الفقهاء ... " (4) ومن هنا يتضح ان محنة الامام احمد في عهد المعتصم كانت بسبب حاشية المعتصم وعلى رأسهم ابن أبي دؤاد . فقال المعتصم للامام أحمد : " لولا إني وجدتك في يد من كان قبلي ماعرضت لك " (5) . وقال ايضاً: " يا احمد ، والله إني عليك لشفيق ، وإني لأشفق عليك كشفقتي على ابني هارون " (6) . ثم امر بمناظرته لمدة ثلاث ايام، وهذا لم يعمل مع أي من الذين امتنعوا عن الاجابة وحاول ثنيه عن موقفه بالترهيب او الترغيب .

وانفرد اليعقوبي برواية ، مفادها إن الامام احمد قد انصاع، وافر للخليفة وغيره بالقول في خلق القرآن ومما جاء في هذه الرواية : " امتحن المعتصم احمد بن حنبل في خلق القرآن ، فقال احمد : انا رجل علمت علماً، ولم اعلم فيه بهذا ، فأحضر له الفقهاء، وناظره عبدالرحمن بن اسحاق وغيره، فامتنع ان يقول ان القرآن مخلوق فضرب عدة سياط، فقال اسحاق بن ابراهيم: ولني يا أمير المؤمنين مناظرته... قال فهذا مما لم تعلمه،

(1) ينظر هذه المعلومات ومزيد من التفاصيل، ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج9 ، ص ص 197-204

؛ ابن الجوزي ، مناقب ، ص ص 326-334 ؛ ابن الاثير، الكامل، ج6 ، ص 17؛ الذهبي، سير، ج11، ص ص 251-254 ؛ الذهبي، تاريخ، ص ص 87-89 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج6 ، ص 367 ؛ السبكي، طبقات، ج2، ص ص 48-50 ؛ ابو زهرة ، تاريخ المذاهب، ج2، ص 299 ومابعداها ؛ الخولي، البهي، الامام الممتحن احمد بن حنبل، (بيروت، المكتب الاسلامي ، د.ت) ، ص 36 ومابعداها.

(2) ابو نعيم، حلية الاولياء، ج9 ، ص 197 ؛ ابن الجوزي، مناقب ، ص ص 331-334 ؛ ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج1، ص 64 ؛ الذهبي، تاريخ، ص 89 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج6 ، ص 367 ؛ السبكي، طبقات، ج2، ص 50.

(3) ابن حبان، ابو حاتم محمد بن حبان بن احمد (ت 354هـ) ، روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1397هـ/ 1977م) ، ص 164.

(4) طبقات ، ج2 ، ص 59.

(5) الذهبي ، سير، ج11، ص 245 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج6 ، ص 365.

(6) الذهبي ، سير، ج11، ص 247-248 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج6 ، ص 366.

وقد علمكه أمير المؤمنين: قال : فإنني أقول بقول أمير المؤمنين قال في خلق القرآن ؟ قال : في خلق القرآن، فأشهد عليه وخلع عليه، وأطلقه إلى منزله" (1) .

ان هذه الرواية تضمنت في الجزء الاول منها أن الامام أحمد تحمل من المحن والمصاعب الكثير حتى إنه ضُرب بالسياط من اجل مايعتقد ويؤمن به ولم يتنازل عنه ، وهذا ماتضمنته الروايات التاريخية المذكورة انفاً، ولكن الرواية نفسها تضمنت في الجزء الاخير منها ان الامام احمد أقر وتنازل عن مايعتقد به بمجرد قول قاله احد المعتزلة، والذي لم يأت بشيء جديد، تجعل الامام احمد يترك معتقده ! فهل بعد ان تحمل الامام احمد كل تلك المحن وينظره الكثير من المعتزلة ولم ينصاع لهم ، ثم ينصاع لمجرد قول قاله احد المعتزلة ؟ لذلك فإن رواية اليعقوبي فيها من التناقض الذي لايقبله المنطق.

مات الخليفة المعتصم وجاء الخليفة الواثق (227-232 هـ) ومازال احمد بن ابي دؤاد مهيمناً على شؤون الدولة محرضاً ومشجعاً ومتمسكاً في الاستمرار في امتحان الناس " القول بخلق القرآن " وكان له ما أراد (2) ، ولكن فشل ، وعجز عن اقناع الواثق بإمتحان الامام احمد مرة اخرى ، لانه علم بقوة صبره ، او خاف من تأثير عقوبته، لكنه ارسل إلى احمد بن حنبل لايساكنه بأرض ولايجتمع اليه احد فأختفى الامام احمد بقية حياة الواثق (3) ، وقيل ان الواثق رجع عن القول بخلق القرآن قبل موته بسبب مناظرة جرت امامه، رأى فيها ان الافضل والاولى ترك الامتحان (4) .

ولما تولى المتوكل الخلافة (232-247 هـ) تخلصت به الامة من بلايا المحنة وجبروت بعض ائمة المعتزلة ، ونهى عن القول بخلق القرآن ، فشكره الناس على

مافعل (5) . وكتب إلى الافاق ان لايتكلم احد في القول بخلق القرآن (6) .

ثم حاول المتوكل ان يقرب الامام احمد اليه، فكتب إلى نائبه اسحاق بن ابراهيم ان يُكرم الامام احمد ، وأن يدعوه للحضور إلى مقر الخلافة(7). ويظهر من الروايات التاريخية ان الامام احمد حاول رفض دعوة المتوكل في الذهاب اليه، لكنه بعد ذلك وافق على مضض ، وكان ذلك في سنة سبع وثلاثين ومائتين (8) . وعندما ذهب الامام احمد إلى مقر

(1) اليعقوبي، احمد بن اسحاق بن جعفر بن وهب (ت 292 هـ) ؛ تاريخ اليعقوبي، تحقيق خليل المنصور، (بيروت ، دار الكتب العلمية، 1999م) ، ج2، ص 332.

(2) ابن الجوزي، مناقب، ص 348 ؛ الذهبي، تاريخ ، ص 95.

(3) ابن الجوزي، مناقب، ص 348 — 349 ؛ الذهبي، تاريخ ، ص 95 ؛ الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ج 6 ، ص 367.

(4) ابن الجوزي، مناقب، ص 350؛ الذهبي، سير، ج 11، ص 520 ؛ السبكي ، طبقات، ج 2، ص 55.

(5) ابن الجوزي، مناقب، ص 356 ؛ الذهبي، تاريخ، ص 97 ؛ السبكي ، طبقات، ج 2، ص 54 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية، ج 10 ، ص 337.

(6) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 10 ، ص 337 . ومن مفارقات هذه القضية بل من عجائبها ، ففي زمن معين يكون القول بخلق القرآن زندقة فاضحة والحاداً يُحكم على القائل بالاعدام ، ويصلب جسمه امام الناس، ثم في عهد اخر يصبح عدم القول بخلق القرآن تهمة شنيعة تُسفك فيها الدماء وتتطاير الرقاب، ثم تعود الايام إلى العهد الاول فيصبح القول بخلق القرآن زندقة، وفسوق وارتداد عن الدين (ينظر بيومي، ابن حنبل، ص 69).

(7) ابن الجوزي، مناقب، ص 358 ؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 10 ، ص 337-338.

(8) ينظر الذهبي، تاريخ ، ص 99-100.

الخلافة في مدينة سامراء، استقبله كبار القوم من اصحاب السلطة (1)، وعندما استقر هناك، كان الامراء يأتونه كل يوم يبلغونه سلام الخليفة (2)، الذي امر أن يُبعث إلى الامام احمد في كل يوم مائدة فيها ألوان الطعام، لكنه لم يأكل منه شيئاً، فكان يواصل في الصوم، ويفطر على السويق فتحاشي كل شيء كان يُقدم له ورعاً وزهداً (3).

وكان المتوكل يرغب في رؤية الامام احمد الذي كان يكره ذلك، وكان يدعو الله ان لا يراه وان يتركه وشأنه، واخيراً سمح المتوكل للامام احمد بالانصراف وعندما علم بذلك انصرف من ساعته وعاد إلى داره (4)، وكان مكوثه في المعسكر ستة عشر يوماً (5).

وخلال مكوث الامام احمد في سامراء، وعندما قُبض على احمد بن ابي دؤاد، وأودع في السجن، سئل الامام احمد ما يقول فيه. فلم يقل فيه شيء (6)، فعمل بما تقتضيه الرجولة الحققة - على الرغم من انه كان السبب الرئيس في محنته - وذلك بما حواه عقله ووعاه قلبه من شرائع الدين الاسلامي الحنيف، واصبح كل منهج في الدين الاسلامي هو سجية وطبع وخلق الامام احمد، لذلك طبق القاعدة الاسلامية التي تقول الاسلام دين المعاملة وليس دين مظهر او شكل بدون فحوى.

ومن نافلة القول يتضح صدق الامام احمد واخلاصه وصحة معتقده، اذ كما ابتلاه الله I في خلافة المعتصم مكبلاً بالاثقال، مقيداً بالحديد، محاصراً بالحرس لا يملك من امره شيئاً، ولقى من ألوان واشكال العذاب الكثير، وبعد صبره على ذلك البلاء العظيم واحتسابه لله I أكرم الامام احمد وأعز، اذ دخل مدينة سُر من رأى بدعوة من الخليفة، بهيئة من الاحترام والاجلال والتقدير والحفاوة من ولي الامر والناس، واذا قال يُطاع، وينال، ويُرجى، ولا يؤمر، واذا اراد لا يُنهى، فرأى في الدنيا جائزة صبره وصدقه قبل الآخرة، ولكن الامام احمد، كما صبر على الاكراه، والعذاب الذي لقيه في الاولى، فإنه زهد بكل الجاه والمال الذي قُدم له في الثانية، وبقي قوياً شجاعاً زاهداً مثلاً اعلى للاجيال على مر الايام والازمان، يُذكر في المجالس والنوادي والاشعار والحكم، فمن سجن اظلم وضعيع وقلة الزاد وموت بطيء الى قصر فاخر فيه ملاذ الدنيا.

اذ عد الامام احمد، المحنة بلاء، ومحاولة تقريبه من الخلفاء والامراء بلاء فقال ابنه صالح "... فجعل يبكي، وقال: سلمت من هؤلاء، حتى اذا كان في اخر عمري بُليت بهم .." (7) وفي كلتا الحالتين أقبل الامام احمد على الصلاة لا يفتر، وعلى قراءة القرآن يختمه كل جمعة، وعلى الصيام يواصله في الصيف القاطن، واذا أفطر يفطر على تمر وسويق او على رغيف (8). فمقت حياة القصور، وملاقة السلاطين، والولادة (9).

(1) م.ن .

(2) ابن كثير، البداية والنهاية، ج10، ص 338.

(3) ابن ابي يعلى، طبقات، ج1، ص 11؛ الذهبي، تاريخ، ص 100، و ص 105 و ص 107، و ص 109؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص 338.

(4) الذهبي، تاريخ، ص 102، و ص 106.

(5) م.ن، ص 109.

(6) الذهبي، تاريخ، ص 105.

(7) م.ن، ص 103.

(8) الخولي، الامام الممتحن احمد بن حنبل، ص 90.

(9) الذهبي، تاريخ، ص 106.

فلم تكن حادثة المحنة سبب شهرة الامام احمد ، وإنما ذاع صيته ، وعُرفت منزلته وحاز الحضوة والمكانة الرفيعة في البلاد الاسلامية، وفي ذلك قال ابن تغري بردي⁽¹⁾ : " وفضل الامام احمد أشهر من ان يُذكر، ولو لم يكن من فضله ودينه إلا قيامه في السنة وثباته في المحنة لكفاه ذلك شرفاً" .

وفاته :

بعد الحل والترحال ، والكد والابتلاء، وزروع انتت أكلها ، حان وقت الرحيل ، مرض الامام احمد مرضه الذي مات فيه في ليلة الاربعاء من شهر ربيع الاول سنة (241هـ) ، فكثر الناس عليه يعودونه، فكان يدخل عليه فوجاً حتى تمتلئ الدار، فيسألونه ويدعون له ثم يخرجون ثم يدخل فوجاً آخر⁽²⁾ ، وكان الناس ملئوا الشوارع والمساجد حتى تعطل بعض الباعة وحيل بينهم وبين البيع والشراء⁽³⁾ ، وقيل ان الامير ارسل اليه إنه يريد ان يراه فرد عليه الامام احمد : هذا مما اكره وامير المؤمنين اعفاني مما اكره⁽⁴⁾ ، ودخل عليه بنو هاشم، وجعلوا يبكون عليه، ولم يأذن للقضاة وغيرهم بالدخول عليه، وطلب ان يدعوه له الصبيان ، فكانوا ينضمون إليه، وجعل يشمهم ويمسح بيده على رؤوسهم وعينه تدمع ، وكان اصحاب الاخبار على الباب⁽⁵⁾ . فلما كان يوم الجمعة اثنتي عشر خلت من شهر ربيع الاول سنة احدى واربعين ومائتين للهجرة، خرجت روحه الطاهرة الى بارئها⁽⁶⁾ ، وقيل إن وفاته في شهر ربيع الاخر⁽⁷⁾، وقيل في رجب يوم الجمعة من السنة نفسها⁽⁸⁾، وبلغ من العمر سبع وسبعين سنة⁽⁹⁾.

-
- (1) النجوز الزاهرة، ج2، ص 305.
- (2) ابن الجوزي ، مناقب ، ص 404 ؛ الذهبي ، تاريخ ، ص 115.
- (3) ابن الجوزي ، مناقب ، ص 404 ؛ الذهبي ، تاريخ ، ص 116 ؛ السبكي ، طبقات ، ج2، ص 34.
- (4) الذهبي، تاريخ، ص 116.
- (5) م . ن.
- (6) ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج1، ص 312 ؛ الربيعي، مولد العلماء ووفاتهم ، ج2، ص 529 ؛ ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج9 ، ص 163 ؛ ابن الجوزي، مناقب ، ص 409-410 ؛ ابن الاثير الكامل، ج6، ص 125 ؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج6، ص 64 ؛ المزي، تهذيب الكمال، ج1، ص 465 ؛ الذهبي، تاريخ، 117 ؛ الذهبي، العبر، ج1، ص 342 ؛ النووي ، تهذيب الاسماء واللغات، ج1، ص 124 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج6 ، ص 368 ؛ اليافعي ، مرآة الجنان، ج2، ص 133 ؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج1، ص 75 ؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ، ج2، ص 305 ؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج2، ص 96.
- (7) ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج9 ، ص 162 ؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج1، ص 64 ؛ المزي ، تهذيب الكمال، ج1، ص 465 ؛ اليافعي ، مرآة الجنان ، ج2، ص 133.
- (8) الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص 101 ؛ (وينظر السبكي، طبقات، ج2، ص 34).
- (9) الربيعي، مولد العلماء ووفياتهم ، ج2، ص 529 ؛ ابو نعيم، حلية الاولياء، ج9 ، ص 163 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 409 ؛ المزي، تهذيب الكمال، ج1، ص 465 ؛ اليافعي، مرآة الجنان، ج2، ص 134.

وكان الناس مجتمعين عند الدار، وخرج اليهم ابنه صالح ليعلمهم بخبر وفاته (1)، فصاح الناس الذين ملئوا السكك والشوارع، وعلت الاصوات بالبكاء حتى كأن الدنيا ارتجلت (2)، حزناً وألماً على فراق هذا الامام الجليل وشهدت جنازته تشييعاً مهيباً قل نظيره اذ تبع جنازته صلى عليها مئات الالف (3)، وحضر نحو مائتي من بني هاشم وجعلوا يقبلون جبهته (4).

-
- (1) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، ج1، ص 312.
(2) الذهبي، تاريخ، ص 117؛ السبكي، طبقات، ج2، ص 34.
(3) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، ج1، ص 312؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 410؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج1، ص 65؛ المزي، تهذيب الكمال، ج1، ص 467؛ الذهبي، تاريخ، ص 119؛ السبكي، طبقات، ج2، ص 35.
(4) الذهبي، تاريخ، ص 118.

المبحث الثاني

حياته العلمية

العلوم التي تبحر بها :

اهتم الامام أحمد بالعلم وشغف به منذ نشأته الاولى (1) ، وكذلك الحال في شبابه وكهولته، ومما يوضح ذلك قوله : " انا اطلب العلم الى ان أدخل القبر " (2) . وكذلك قوله : " مع المحبرة الى المقبره " (3) . وتغاضى وزهد عن كل مايلهييه، ويمنعه عن العلم اذ : " كان

شديد الاقبال على العلم، سافر في طلبه السفر البعيد ووفر على تحصيله الزمان

الطويل ولم يتشاغل بكسب ولانكاح حتى بلغ منه ما أراد " (4) . وحاز ونال ضروب وصنوف من العلوم الاسلامية، وقد أعانه على ذلك عدم تعلقه بالدنيا وانصرافه عنها ، فضلا عن امتلاكه حافظة نادرة وذاكرة قوية وحبه للخلوة حيث التفكير المجرد والتأمل العميق (5) .

وعن كثرة علمه وتمكنه منه شهد بذلك القريب والبعيد، والشيوخ والاقربان، وحتى الانداد وهو لايزال شاب، وقال في ذلك احد شيوخه وهو الشافعي: " خرجت من بغداد وما خلفت بها احد أنقى ولا أورع ولا أفقه ... من أحمد بن حنبل " (6) . وقال أحمد بن سعيد الرازي (7) : " ما رأيت اسود الرأس احفظ لحديث رسول الله R ولا اعلم بفقهه ومعانيه من

(1) ينظر نشأته.

(2) ابن الجوزي، مناقب، ص 31.

(3) م. ن .

(4) م . ن ، ص 58.

(5) بيومي ، ابن حنبل، ص 3.

(6) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج4، ص 419 ؛ ابن ابي يعلى، طبقات الحنابلة، ج1، ص 18 ؛ ابن خلكان ، وفيات الاعيان، ج1، ص 64 ؛ المزي، تهذيب الكمال، ج1، ص 451؛ الذهبي، تاريخ، ص 55؛ اليافعي ، مرآة الجنان، ج2، ص 132 ؛ السبكي، طبقات، ج2، ص 27؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج2، ص 305.

(7) احمد بن سعيد الرازي، ابو جعفر الدارمي السرخسي ولد سنة نيف وثمانين ومائة للهجرة وتوسع بالعلم، حدث عنه الكثير منهم الجماعة الستة سوى النسائي، والترمذي عن رجل عنه، واثنى عليه الامام احمد، ونقل عن الامام احمد اشياء، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين للهجرة، ابن ابي يعلى، طبقات الحنابلة، ج1، ص 45 ؛ الذهبي، سير، ج12، ص ص 233-234.

أبي عبدالله احمد بن حنبل " (1) . وعن تنوع علمه قال ابراهيم الحربي (2) : " ... كأن الله جمع له علم الاولين والآخرين ... " (3) .

ومما يؤكد سعة وتنوع وكثرة علم الامام احمد ، وتمكنه منه ، إن بعض شيوخه أخذوا عنه فعن عبدالله ابن الامام أحمد قال : " سمعت أبي يقول : قال لي محمد بن إدريس الشافعي : يا أبا عبدالله أنت أعلم بالآخبار الصحاح منا فإذا كان خبر صحيح فأعلمني حتى أذهب إليه كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً . قال عبدالله : جميع ماحدث به الشافعي في كتابه فقال : حدثني الثقة أو أخبرني الثقة فهو أبي ... " (4) .

وهذا ينم عن السعة والكثرة من العلم الذي حصل عليه الامام احمد ، وذلك لصبره ومصابرته ومطاولته وحذقه ، والتزامه في السير بطريقه الذي إرتضاه لنفسه طريق العلم ، لا يثنيه عنه شيء من أجل الحصول على أكبر ما يمكن من العلوم والمعارف ، وبديهي إن الغاية لأتتال الا بالمثابرة ، والكد والصبر على المتاعب ، فتخطى كل ذلك بإرادته وعزيمة قوية ، فحضى بإحترام شيوخه وثقتهم به وإعترافهم بعلمه فأخذوا عنه بعد ما أخذ عنهم وإعترفوا بفضلته وجلالته ومكانته ، وتلك صفة وميزة لا ينالها إلا مثله ، فبينت الروايات التاريخية المتواترة ، إنه اذا اقبل على العلم في إحدى حلقاته سواء كان تلميذاً أو شيخاً جفى وحاد عن كل شيء إلا العلم كأنه لا يرى في الحياة شيئاً دونه ، وفي وصف ذلك قال أحد تلاميذه ابو داود السجستاني : " لقيت مائتين من مشايخ العلم فما رأيت مثل احمد بن حنبل لم يكن يخوض في شيء مما يخوض فيه الناس فإذا ذكر العلم تكلم " (5) . اذ إنه كان مُجدداً ، وعرف معارفه ذلك عنه فكانوا لايمزحون في حضرته ، واورد ابو نعيم عن خلف بن سالم (6) قال : " كنا في مجلس يزيد بن هارون (7) فمزح يزيد مع مستمليه فتتحنج احمد بن حنبل ... وقال إلا اعلمتموني ان احمد هنا حتى لا أمزح " (8) . هذا الحزم والجد والصدق لا بد ان يؤول الى كثرة وتنوع في تحصيل العلوم ، فقال ابو زرعة (9) : " ما رأيت مثل

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ، ج 4 ، ص 419 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 63 ؛ الذهبي، تاريخ، ص 54.

(2) ابراهيم بن اسحاق بن بشير البغدادي ابو اسحاق الشيخ الامام الحافظ ، صاحب التصانيف، ولد سنة ثمان وتسعين ومائة للهجرة، سمع من الامام احمد ، وحدث عنه خلق كثير، كان اماماً في العلم رأساً في الزهد، عارفاً للفقهاء، بصيراً بالاحكام ، حافظاً للحديث مميزاً لعلله ، توفي سنة خمس وثمانين ومائتين للهجرة، الذهبي، سير ، ج 13 ، ص 356 ومابعدھا.

(3) ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج 1، ص 6 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 62 ؛ الذهبي، تاريخ، ص 54 ؛ السبكي، طبقات، ج 2، ص 28.

(4) ابو نعيم، حلية الاولياء، ج 9 ، ص 170.

(5) ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج 9 ، ص 164 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 139.

(6) خلف بن سالم الامام الحافظ ابو محمد ، السندي ، البغدادي، ولد بعد سنة الستين ومائة للهجرة وكان لسعة حفظه، يتبع الغرائب، وكان ثقة ثباتاً، وكان معزوف بالحفظ والرجال، وكان صديقاً للامام احمد بن حنبل، توفي سنة احدى وثلاثين ومائتين للهجرة ، الخطيب البغدادي، تاريخ، ج 8 ، ص 328 ؛ الذهبي ، سير ، ج 11، ص 148 ومابعدھا.

(7) احد شيوخ الامام احمد سيرد في شيوخه .

(8) حلية الاولياء، ج 9، ص 169 ؛ (وينظر ابن الجوزي ، مناقب، ص 67 ؛ الذهبي، سير ، ج 9، ص 371).

(9) ابو زرعة عبيد الله بن عبدالكريم بن فروخ محدث الري، ولد بعد سنة نيف ومائتين ، سمع من الامام احمد بن حنبل وطبقته، وكان اماماً حافظاً، متقن، ووصف بالعلم والفقہ والصدق، جالس

احمد بن حنبل في فنون العلم، وما قام احد مثل ما قام احمد به " (1) . وقال ايضاً حبيش بن مبشر (2) وعدد من الفقهاء: " نحن نناظر ونعترض في مناظرتنا على الناس كلهم ، فإذا جاء احمد فليس لنا إلا السكوت " (3) . وهناك من الروايات التي تبين ما لقيه من تحصيل العلم، فعن احمد بن ابراهيم الدورقي (4) ، قال : " لما قدم ابن حنبل مكة من عند عبدالرزاق رأيت به شحوباً، وقد تبين عليه اثر النصب والتعب ، فقلت: يا ابا عبدالله لقد شققت على نفسك في خروجك الى عبدالرزاق فقال ما اهون المشقة فيما استقدنا من عبدالرزاق ... " (5) .

وتميز الامام بحافظة قوية مكنته من تحصيل العلوم فقال لأبنه : " خذ أي كتاب شئت من كتب وكيع من المصنف ، فإن شئت ان تسألني عن الكلام حتى اخبرك بالاسناد، وإن شئت بالاسناد حتى اخبرك بالكلام " (6) . ويروي ابو زرعة : " كان احمد ابن حنبل يحفظ الف الف حديث فليل له ، وما يدريك؟ قال ذاكرته فأخذت عليه الابواب " (7) . وقال علي بن المديني : " ليس في اصحابنا احفظ من أبي عبدالله احمد بن حنبل ... " (8) .

وبهذه الحافظة للأمام احمد غزر علمه وتقرع وتشعب ورسخ، ونفذت بصيرته الى رؤية مالايراه إلا مثله، فأصدر رأيه بثقة وثبات وبلا تردد وفتور على مسائل الشرع واحكام الدين، لينال حظوة الدنيا، واجر الاخرة أكبر لو كانوا يعلمون ، فبرغم من منعه وانكاره كتابة ارائه في حياته (9) ، إلا إنها دونت بعد مماته بكتب وصلت الى الافاق (10) ، ومن اهم علوم الامام احمد .

1 - علوم القرآن الكريم :

من العلوم التي حرص وحزم الامام احمد بن حنبل في تحصيلها والتمكن منها ، علوم القرآن الكريم، فكان من الحافظين لكتاب الله U (11) . وقراءه على يحيى بن ادم وعبيد بن الصباح، واسماعيل بن جعفر وغيرهم باسنادهم (12) ، وكان في قرائته للقرآن لايميل

الامام احمد وذاكره توفي سنة اربع وستين ومائتين للهجرة. الذهبي ، سير ، ج13 ، ص 65 ومابعدھا؛ ابن العماد ، شذرات الذهب، ج2، ص 148.

(1) الذهبي، تاريخ ، ص 57.

(2) حبيش بن مبشر بن احمد بن محمد الثقفي الفقيه طوسي الاصل ، روى عن الامام احمد اشياء وقيل فيه انه من الثقات، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج8 ، ص 272 ؛ ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج1، ص 147.

(3) ابن الجوزي، مناقب، ص 64.

(4) احمد بن ابراهيم بن كثير ابو عبدالله البغدادي الحافظ الثقة وله تصانيف عديدة. وتوفي سنة ست واربعين ومائتين. ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب، ج2، ص 110.

(5) ابو نعيم، حلية الاولياء، ج9، ص 184.

(6) ابن الجوزي، مناقب، ص 62.

(7) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ، ج4، ص ص 420-419.

(8) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، ج1، ص 295 ؛ ابو نعيم، حلية الاولياء، ج9 ، ص 165؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 110.

(9) م.ن ، ص 192.

(10) ينظر مصنفاته.

(11) ابن الجوزي، مناقب، ص 496.

(12) م . ن ، ومن المتعارف عليه، ان التمكن من ضبط وإتقان قراءة القرآن الكريم لابد ان يكون

شيئاً ، ويروي : أنزل مفخماً ففخموه ، وكان لا يُدغم شيئاً في القرآن إلا أخذتم وبابه، كأبي بكر ويمد مدّاً متوسطاً (1) . وبذلك فإنه كان على علم ومعرفة بقراءات القرآن، إذ إنه كان يُسأل عن أي القراءات أوضحها وأصحها (2) ، ومعرفة قراءات القرآن سبيل من السبيل لمن أراد أن يتقن علوم القرآن ، وقال ابن أبي يعلى (3) : " إماماً في القرآن فهو واضح البيان لائح اليرهان " . وهناك ما يشير إلى أن الإمام أحمد قد فهم القرآن الكريم فهم الخبير المتضلع وانكشفت له من أسرار أعجازه ما زاده إيماناً ويقيناً (4)، وهذا ما كان واضحاً عند مناظرته للمعتزلة، إذ إنه كان أحياناً كثيرة يسأل مناظريه عن آيات لا تُعرف إلا للذي له دراية ومعرفة المتمكن الملم (5) ، وكذلك الحال عندما كان يُسأل عن مسائل فإن إجابته تكون من القرآن الكريم مما يدل على حفظ متقن متمعن عارف بظاهره وباطنه – قدر المستطاع - وكان غالباً يردد للمناظرين: " اعطوني شيئاً من كتاب الله U أو سنة رسوله " (6) . فضلاً عن ذلك فإنه كان من المصنفين في علوم القرآن الكريم من التفسير، والناسخ والمنسوخ، والمقدم والمؤخر في القرآن ، وجوابات القرآن (7) .

2 – اللغة العربية :

من المعلوم إن تعلم اللغة العربية وقواعدها يُعد امراً واجباً ولاسيما لمن أراد طلب العلوم العربية والاسلامية، فبدأ الإمام أحمد بها، ويبدو إنه أخذ منها بحظ عظيم، ويظهر

ذلك عن طريق السماع من لفظ الشيخ، وهذا هو جزء من علم التجويد الذي يتضمن البحث عن تحسين تلاوة القرآن العظيم من جهة مخارج الحروف وصفاتها ، واعطاء حق كل من الوقف والمد والقصر والادغام والاختفاء والإمالة والتخفيف والتشديد والتخفيف والقلب، وهو من جهة العلم لا يكفي العلم فيه بل هو بحاجة الى ملكة حاصلة عن تمرن وتدريب بالتلقف عن أفواه معلميه. ينظر القنوجي، ابو الطيب محمد صديق خان بن حسن (ت 1307هـ) ابجد العلوم، تحقيق: عبد الجبار زكار ، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1978م)، ج2، ص 144 ؛ فضلاً عن ذلك هناك قراءات متواترة، لا تختلف إلا في قليل من اللفظ ، وفي هذا القليل يبقى المعنى واحد بين كل قراءتين مختلفتين لفظاً، وهذه الامور التي تختلف بها القراءات في اللفظ ترجع الى القراءة التي اخذها بعض الصحابة عن رسول الله R عن قراءة صحابة آخرين اخذوا قراءات

اخرى عن الرسول R وهناك القراءات العشر. ينظر ابن الجزري ، شمس الدين محمد بن محمد (ت 833هـ) ، تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق : علي عبد القدوس عثمان الوزير ، (بيروت، دار احياء التراث العربي، 1421هـ/2000م) ، ص 15 ومابعد.

(1) ابن الجوزي، مناقب، ص ص 496-497.

(2) م . ن ، ص 204.

(3) طبقات الحنابلة، ج1، ص 8.

(4) بيومي، ابن حنبل، ص 11.

(5) ينظر تفاصيل المناظرة التي استمرت ثلاثة ايام . ابن الجوزي، مناقب، ص 319 ومابعد.

(6) الذهبي، سير، ج11، ص ص 244-253.

(7) ابن الجوزي، مناقب، ص 328 ؛ الذهبي، سير ، ج11، ص 250.

(7) ابن أبي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج1، ص 8 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 191 ، و ص 497؛

ابن بدران ، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى، المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل ،

(دمشق، المطبعة المنيرية، دت) ، ص 36.

ذلك من قوله : " كتبت من العربية أكثر مما كتب ابو عمرو الشيباني (1) " (2) . وقال احمد بن يحيى (3) : " كنت أحب أن أرى أحمد بن حنبل فصرت إليه ، فلما دخلت عليه قال لي : فيم تنتظر ؟ فقلت في النحو والعربية ... " (4) . لذلك فإنه سلك جادة إتقان العلوم التي تتصل باللغة العربية.

3 – علم الفقه :

تمكن الامام احمد من علم الفقه بعد أن أتقن القرآن الكريم حفظاً وفهماً ظاهراً وباطناً ، واستوعب الحديث النبوي الشريف طرقاً وعللاً رواية ، ودرايةً ، فكان ذلك الطريق والسبيل الاكيد للتمكن من الفقه اصولاً ومسائلاً ، فكان يجمع الحديث جمع الامام الفقيه ، لاجمع الامام الراوي فحسب (5) ، فضلاً عن إنه اهتم في فقه الصحابة المجتهدين الذين اشتهروا بالافتاء ثم درس فقه التابعين وجمع فتاويهم وذلك يرهف عقل الراوي ويعطيه ملكة فقهية عميقة (6) ، ودرس الامام احمد الفقه الحنفي عن طريق ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم صاحب ابي حنيفة وفقه اهل الرأي (7) . ويروى : " كان الامام احمد قد كتب كتب الرأي وحفظها ... " (8) ... ودرس فقه الامام الشافعي عن

طريق شيخه الامام الشافعي (9) . فانضمت هذه العلوم والمعارف وتلاحمت في عقل الرجل ، يحيط بذلك كله فتوح ووعي كامل لما سمع وقرأ ، وظهرت عليه إمارات الفقه وهو في

(1) ابو عمرو الشيباني اسحاق بن مرار الكوفي اللغوي، صاحب التصانيف، روى عن الامام احمد وقيل فيه ثناء كثير. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 6، ص 329 ؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج 2، ص 23.

(2) ابن ابي يعلى، طبقات الحنابلة ، ج 1، ص ص 7-8 ، وص 294 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 497 ؛ ابن بدران، مدخل ، ص 37.

(3) احمد بن يحيى بن زيد ابو العباس النحوي الشيباني امام الكوفيين في النحو، واللغة . توفي في جمادي الاولى سنة احدى وتسعين ومائتين. ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج 1، ص ص 83-84 ؛ ابن مفلح ، ابراهيم بن محمد بن عبدالله (ت 884هـ) ، المقصد الارشد في ذكر اصحاب الامام احمد ، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، (الرياض، مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع، 1990م) ، ج 1، ص ص 205-206.

(4) ابن الجوزي، مناقب، ص 205 ؛ (وينظر ابن ابي يعلى، طبقات الحنابلة ، ج 1، ص 83).

(5) ابو زهرة، تاريخ ، ج 2، ص 315 ؛ الخولي، الامام الممتحن، ص 8.

(6) ابو زهرة، تاريخ، ج 2، ص 290.

(7) احد شيوخه الامام احمد سترد ترجمته في شيوخه .

(8) ابن الجوزي، مناقب، ص 64.

(9) والفائدة التي حصل عليها الامام احمد من الامام الشافعي كبيرة، لانه مدون قواعد اصول الفقه، في رسالته الاصولية المشهورة التي صنفها في بغداد ، ثم اعاد تصنيفها في مصر ، والتي تُعد مقدمة لكتاب الام ، وهذه الرسالة – كما يروى – اول تدوين وصل إلينا في علم اصول الفقه، وهناك الكثير من اقوال العلماء الاولين في تأكيد ذلك . ينظر الكبيسي، حمد عبيد، اصول الاحكام وطرق الاستنباط في التشريع الاسلامي، (بغداد، مكتبة الامير للطباعة، 1986م) ، ص ص 20-22.

مطلع شبابه فقال أبو زرعة : " ما أعلم في أصحابنا اسود الرأس أفقه من أحمد بن حنبل ... " (1)

ثم أثنى الكثير من العلماء على فقه الامام احمد ، منهم شيوخه ، وقرانه وتلاميذه ، فقال شيخه عبدالرزاق : " ما رأيت أفقه من احمد بن حنبل ولا اورع " (2) . وشهد بذلك شيخه الشافعي فقال : " خرجت من بغداد ، وما خلفت بها احد اتقى ولا اورع ولا أفقه ... من احمد بن حنبل " (3) . وقال ابو عبيد : " انتهى العلم الى اربعة : احمد بن حنبل ، وهو أفقهم " (4) . وقال ابو عبدالرحمن النسائي : " ... جمع احمد المعرفة بالحديث والفقه والورع والزهد والصبر " (5) . ووصف ابن الجوزي (6) فقه الامام احمد فقال : " فله من الاستنباط ما يطول شرحه " . وقال الذهبي (7) : " كان اماماً في الفقه ودقائقه ، اماماً في السنة وطرائقها ... " و اضاف : " كان احمد صاحب فقه ، صاحب حفظ ، صاحب معرفة " (8) ، وقد اوضح ابن ابي يعلى ان الذين تكفلوا بنقل فقه الامام احمد بن حنبل هم اعيان البلد وائمة الازمان منهم ابنه صالح وعبدالله ، ثم أدرج الكثير غيرهم (9) ، وعلى الرغم من ذلك فان هناك من ظن ان الامام احمد ليس فقيه وإنما محدث ، وفي هذا قال احد شيوخ الحنابلة ابو الوفا علي بن عقيل (10) : " ومن عجيب ماتسمعه عن هؤلاء الاحداث الجهال أنهم يقولون احمد ليس بفقيه لكنه محدث ، وهذا غاية الجهل ، لأنه قد خرج عنه اختيارات بناها على الاحاديث بناء لا يعرفه أكثرهم . وخرج عنه من دقيق الفقه ما ليس نراه لاحد منهم وانفرد بما سلموه له من الحفظ وشاركهم وربما زاد على كبارهم " (11) . وما يؤكد براعته وحذقه في الفقه فقد سُئل عن مسائل فقهية غاية في الدقة ، وتتطلب سعة في العلم ، وسرعة في التأويل وقوة في البصيرة فأجاب عنها بدقة وإتقان (12) ، وقد بين ابن خلدون الاقاليم التي انتشر بها مذهب الامام احمد ، فقال : "

-
- (1) ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج1 ، ص 294.
 - (2) السبكي ، طبقات ، ج2 ، ص 28 ؛ (وينظر المزي ، تهذيب الكمال ، ج1 ، ص 450 ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج2 ، ص 305).
 - (3) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج4 ، ص 419 ؛ ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة ، ج1 ، ص 18 ؛ ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج1 ، ص 64 ؛ الذهبي ، تاريخ ، ص 55 ؛ السبكي ، طبقات الشافعية ، ج2 ، ص 27.
 - (4) الذهبي ، تاريخ ، ص 56.
 - (5) ابن الجوزي ، مناقب ، ص 497 .
 - (6) م . ن ، ص 497.
 - (7) العبر ، ج1 ، ص 342.
 - (8) الذهبي ، تاريخ ، ص 59.
 - (9) طبقات الحنابلة ، ج1 ، ص 7.
 - (10) ابو الوفا علي بن محمد بن عقيل البغدادي ، شيخ الحنابلة ، وصاحب التصانيف ، وكان اماماً مبرزاً كثير العلوم ، مكباً على الاشتغال والتصنيف وقيل فيه ما كان احد يقدر ان يتكلم معه لفورة علمه وبلاغة كلامه ، وقوة حجته ، توفي سنة ثلاث عشر وخمسمائة ، ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة ، ج2 ، ص 259 ؛ ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج4 ، ص 35.
 - (11) ابن الجوزي ، مناقب ، ص 64.
 - (12) م . ن ، ص 64 ، 65 ، 66.

وأكثرهم بالشام والعراق، وبغداد ونواحيها، وهم أكثر الناس حفظاً للسنة ورواية الحديث، وميلاً بالاستنباط إليه عن القياس ما أمكن ... " (1) .

أما أصول فتاوى أحمد بن حنبل، فهي طريقة الصحابة والتابعين، لا يتعدى طريقتهم ولا يتجاوزها إلى غيرها، وقد صرح ووضح المجتهدون من أهل مذهبه التابعين له أن أصول فتاويه مبنية على خمسة أصول (2) .

الأصل الأول : النص ، فإذا وجد النص افترى بموجبه ولا يلتفت إلى ما خالفه وكذلك لم يكن يُقدّم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياساً، ولا فيما يسميه كثير من الناس إجماعاً وقال عبدالله بن الإمام أحمد سمعت أبي يقول : " ما يدعي فيه الرجل الإجماع فهو كذب، من ادعى الإجماع فهو كاذب ، لعل الناس يختلفوا، ما يُدريه ، ولم ينته إليه ؟ فليقل لانعلم الناس يختلفوا ... " (3) .

الأصل الثاني: فتاوى الصحابة ، وهو ما افترى به الصحابة (4) .

الأصل الثالث : إذا اختلفت الصحابة تخير أقوالهم وما كان أقربها إلى الكتاب والسنة، وهو لا يخرج عن أقوالهم فإن لم يتبين له موافقة، حكى الخلاف فيها ولم يجزم بقول (5) .

الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل (6) ، والحديث

-
- (1) المقدمة، ص 540.
- (2) ابن بدران، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، ص 41.
- (3) ابن قيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر (ت 751هـ) ، اعلام الموقعين عن رب العالمين ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، (بيروت، دار الجيل، 1973م)، ج1، ص ص 29-30؛ ابن بدران ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ص ص 41-42.
- (4) ابن قيم الجوزية، اعلام الموقعين، ج1، ص 30 ؛ ابن بدران ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ص 42.
- (5) ابن قيم الجوزية، اعلام الموقعين، ج1، ص 31 ؛ ابن بدران ، المدخل ، ص 43.
- (6) المرسل : نوع من الأحاديث التي يروونها التابعي عن رسول الله R ، وحديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدي بن خيار، ثم سعيد بن المسيب ، ولذلك فالمرسل مخصوص بالتابعي، وطبقات التابعين خمسة عشر طبقة آخرهم من لقي أنس بن مالك. الحاكم ، معرفة علوم الحديث، ص 32؛ ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 47؛ العراقي، الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين (ت 806هـ) ، التقيد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان (بيروت ، دار الفكر، 1389هـ/1970م) ، ص ص 70-71.

الضعيف (1) ، وهذا الاصل كان يلجأ اليه الامام احمد اذا لم يجد في الباب اثر يدفعه ولاقول صحابي، ولا اجماع على خلافه كان العمل به عنده اولى من القياس (2) (3) .

الاصل الخامس : القياس ، ويلجأ الى اعتماد هذا الاصل للضرورة عندما لا يوجد من الاصول السابقة ، فيذهب الى الاصل الخامس واستعمله للضرورة (4) ، فهذه اصول الفقه في المذهب الحنبلي .

(1) " ليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا مافي روايته متهم بحيث لايسوغ الذهاب اليه فالعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من اقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف بل الى صحيح وضعيف . وللضعيف عنده مراتب " . ابن قيم الجوزية، اعلام الموقعين، ج1، ص 31 ؛ فالحديث الضعيف : "كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن... فهو حديث ضعيف، واطنب ابو حاتم بن حبان البستي في تقسيمه فبلغ به خمسياً قسماً إلا واحداً" . ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 37. القياس، الحاق واقعة لانص على حكمها بواقعة ورد نص بحكمها في الحكم الذي ورد به النص لتساوي الواقعتين في علة الحكم، والعلة هي الوصف الذي يُبنى عليه الحكم . ينظر زيدان، عبدالكريم، الوجيز في اصول الفقه، (بغداد، مطبعة العاني، 1390هـ/1970م) ، ص 160 ؛ خلاف ، عبدالوهاب ، علم اصول الفقه، (القاهرة، مطبعة الفاروق، 1366هـ/1947م)، ص 53.

(3) ابن قيم الجوزية ، اعلام الموقعين، ج1، ص 31 ؛ ابن بدران، مدخل، ص 43.

(4) ابن قيم الجوزية ، اعلام الموقعين، ج1، ص 32 ؛ ابن بدران، مدخل، ص 43.

4 – علم الحديث (1) :

وتبحره في علم الحديث لايحتاج الى إطالة او برهان لتأكيد علمه في هذا المجال، اذ إن علمه بالحديث النبوي رواية، ودراية شاع في انحاء واسعة من اصقاع المعمورة، وما كتاب المسند، وكتاب العلل إلا دليل وبرهان واضح وجلي لتأكيد ذلك، ولفرط وكثرة علمه في الحديث النبوي الشريف، فقد اخذ عنه الرواية بعض شيوخه (2)، وكثير من الاقران والاصحاب (3)، وهذا ينم عن السعة والكثرة من العلم الذي حصل عليه الامام احمد في هذا المجال وشهد له بذلك شيخه الشافعي والذي قال للامام احمد: " أنتم أعلم بالحديث منا، فإذا صح الحديث فقولوا لنا حتى نذهب اليه " (4). وكان الامام الشافعي اذا أورد سنداً فيه (حدثنا الثقة) يعني بذلك الامام احمد بن حنبل (5).

ومقدرة الامام احمد في علم الحديث قال عنها ابن الجوزي (6): " فقد سَلَّمَ الكل له انفراده فيه بما لم ينفرد به سواه من الائمة من كثرة محفوظه منه، ومعرفة صحيحه من

- (1) علم الحديث يتضمن العلم بالرواية والذي يشتمل على اقوال النبي R وفعاله وتقريراته، وصفاته، وروايتها وضبطها وتحرير الفاظها، ورحل العلماء الاوائل الرحلات الطويلة والبعيدة في سبيل التثبت من الرواية، وجمع طرقها.
- وعلم الدراية. وهو علم بقوانين يُعرف بها احوال السند والمتن، أي مراتب او درجة الحديث من صحيح وحسن وضعيف ومرسل ومنقطع وشاذ وغير ذلك، ثم النظر في كيفية أخذ الرواية بعضهم من بعض بقراءة على الشيخ، او السماع من لفظ الشيخ، او كتابة او مناوله او أجازة وتفاوت رتبها، وما للعلماء من الخلاف بالقبول او الرد، ثم التمكن من معرفة مافي فنون الاحاديث من غريب او مشكل او تصحيف او مختلف، وغاية هذا العلم تميز الحديث الصحيح والحسن من السقيم والدخيل، ولمزيد من التفاصيل عن كل ذلك ينظر: الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 32 ومابعداها؛ الخليلي، ابو يعلى الخليل بن عبدالله بن احمد القزويني (ت 446هـ)، الارشاد، تحقيق: د. محمد سعيد عمر ادريس (الرياض، مكتبة الرشيد، 1409هـ/1989م)، ج 1، ص 157 ومابعداها؛ الخطيب البغدادي، ابو بكر احمد بن علي (ت 463هـ)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق ابو عبدالله السورقي، وابراهيم حمد المدني، (المدينة المنورة، المكتبة العلمية، د.ت)، ص 259 ومابعداها؛ اليعقوبي، القاضي عياض بن موسى (ت 544هـ)؛ الالمام الى معرفة اصول الرواية وتقيد السماع، تحقيق: السيد احمد صقر (القاهرة، دار التراث – تونس، المكتبة العتيقة، 1379هـ/1970م)، ص 68 ومابعداها؛ ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 10 ومابعداها؛ السيوطي، عبدالرحمن بن ابي بكر (ت 911هـ)؛ تدريب الراوي، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف (الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، د.ت)، ج 1، ص 62 ومابعداها؛ الدهلوي، عبدالحق بن سيف الدين بن سعد الله (ت 1052هـ)، مقدمة اصول الحديث، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، (بيروت، دار البشائر الاسلامية، 1406هـ/1986م)، ص 33 ومابعداها.
- (2) ينظر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 4، ص 413؛ ابن الجوزي، مناقب، ص ص 83-90؛ المزي، تهذيب الكمال، ج 1، ص ص 442-440.
- (3) ينظر ابن الجوزي، مناقب، ص 90؛ المزي، تهذيب الكمال، ج 1، ص ص 442-440؛ السبكي، طبقات الشافعية، ج 2، ص 30.
- (4) ابن الجوزي، مناقب، ص 499؛ ابن ابي يعلى، طبقات الحنابلة، ج 1، ص 6.
- (5) ابو نعيم، حلية الاولياء، ج 9، ص 170؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 84؛ الذهبي، تاريخ، ص 60؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 6، ص 164.
- (6) مناقب، ص 497؛ (وينظر: ابن بدران، المدخل، ص 37).

سقيمه وفنون علومه". وانه كان في ترحال كثير من أجل العلم ، ولا يغادر مكاناً إلا وجمع

وأخذ مافيه من علوم تنفعه وفي ذلك قال ابن الجوزي (1) : " ابتدأ احمد T في طلب العلم من شيوخ بغداد ، ثم رحل الى الكوفة، والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة وكتب عن علماء كل بلد " ، وقد سئل الامام احمد : " أيهما احب اليك الرجل يكتب الحديث او يصوم ويصلي ؟ - يعني النوافل - قال يكتب الحديث ... لئلا يقول قائل اني رأيت قوماً على شيء فتبعتهم " (2) .
ولشغفه بالحديث كتب الحديث بطرقه المتعددة فقال : " نحن كتبنا الحديث من ستة وجوه وسبعة وجوه لم نضبطه، كيف يضبطه من كتبه من وجه واحد !! " (3) . وفي شأن

علمه ومعرفته بالرجال: " كان احمد T يذكر الجرح والتعديل والعلل من حفظه اذا سئل كما يقرأ الفاتحة " (4) .

وهذا مادفع ابن خلدون (5) الى وصف الامام احمد بقوله : " وكان من عليّة المحدثين " . وكذلك وصفه ابن العماد الحنبلي (6) : " كان اماماً في الحديث وضروبه " . وقال الامام احمد عن نفسه : " لست صاحب كلام وإنما مذهبي الحديث " (7) . ويروى ايضاً أنه قيل للامام احمد بن حنبل ما رغبته فقال : " سند عال وببيت خال " (8) .

شيوخه

عُرف عن الامام احمد بن حنبل كثرة اسفاره ورحلاته في المدن والامصار، وفي كل رحلة إلى مدينة يقف حتى يأخذ من محدثيها، وفقهائها وعلمائها فنتج عن ذلك كثرة شيوخه الذين اخذ عنهم علومه، وبلغ عدد شيوخه اكثر من اربعمائة شيخ (9) . ومن ابرزهم :

- (1) مناقب، ص 22 ؛ (وينظر المزي ، تهذيب الكمال، ج1، ص 446).
- (2) ابن الجوزي، مناقب، ص 182.
- (3) م.ن ، ص 58.
- (4) ابن الجوزي، مناقب ، ص 497.
- (5) المقدمة ، ص 540.
- (6) شذرات الذهب ، ج2، ص 96.
- (7) الشيخ المفيد ، ابو عبدالله محمد بن محمد النعمان ، (ت 413) ؛ الحكايات في مخالقات المعتزلة من العدلية والفرق بينهم وبين الشيعة الامامية، تحقيق: محمد رضا الحسيني الجلاي (بيروت، دار المفيد ، 1414هـ/ 1993م) ، ص 20.
- (8) القلقشندي، احمد بن علي (ت 821هـ) ، صبح الاعشى في صناعة الانشاء، تحقيق : د. يوسف علي طويل، (دمشق، دار الفكر، 1987م) ، ج 14 ، ص 375.
- (9) ابن الجزري، المصعد الاحمد، ص 24.

- علي بن هاشم بن البريد ابو الحسن، الامام الحافظ الصدوق، القرشي الكوفي الشيعي ثقة، سمع منه الامام احمد ببغداد توفي سنة ثمانين ومائة وقيل احدى وثمانين ومائة للهجرة(1).
- القاضي ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن حبيش بن سعد، الانصاري الكوفي تلميذ الامام ابي حنيفة النعمان لزمه سبعة عشرة سنة، وهو من اشهر تلاميذه، وكان قاضي الافاق ووزير الخليفة هارون الرشيد، وتوفي سنة اثنتين وثمانين ومائة للهجرة(2).
- هشيم بن بشير بن أبي حازم السلمي الواسطي، كان من حفاظ الحديث، سكن بغداد، ونشر بها العلم، وصنف التصانيف، ولزم الامام احمد هشيماً اربع سنين او خمساً، توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة للهجرة(3).
- محمد بن جعفر غندر، ابو عبدالله الهذلي، المجود، ثبت، روى عنه الكثير، كان صدوقاً وفي حديث شعبه ثقة، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة للهجرة(4).
- اسحاق بن يوسف بن مرداس القرشي المخزومي، ابو محمد الواسطي المعروف

بالازرق، احد الثقات، وروى عنه الكثير، توفي سنة خمس وتسعين ومائة للهجرة(5).

-
- (1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج12، ص116؛ الذهبي، سير، ج8، ص342 ومابعدهما، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج1، ص297.
 - (2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج14، ص242؛ الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص141؛ الذهبي، سير، ج8، ص535؛ السيوطي، ابو الفضل عبدالرحمن بن ابي بكر (ت911هـ)؛ طبقات الحفاظ، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ)، ج1، ص127-128؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج1، ص298.
 - (3) ابن الجوزي، ابو الفرح عبدالرحمن بن علي بن محمد (ت597هـ)، صفة الصفوة، تحقيق: محمود فاخوري، ود. محمد رواس قلجعي، (بيروت، دار المعرفة، 1399هـ/1979م)، ج3، ص15-17؛ الذهبي، سير، ج8، ص287؛ السيوطي، طبقات الحفاظ، ص111؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج1، ص303.
 - (4) البخاري، التاريخ الكبير، ج1، ص57؛ مسلم، ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت261هـ) الكنى والاسماء، تحقيق: عبدالرحيم محمد احمد، (المدينة المنورة، منشورات الجامعة الاسلامية، 1404هـ)، ج1، ص492؛ الذهبي، ابو عبدالله محمد بن احمد (ت748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض والشيخ عادل احمد عبدالموجود، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1995م)، ج6، ص93؛ السيوطي، طبقات الحفاظ، ص132.
 - (5) المزي، تهذيب الكمال، ج2، ص496؛ الذهبي، سير، ج9، ص171؛ ابن حجر العسقلاني، او الفضل احمد بن علي (ت852هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامه (دمشق، دار الرشيد، 1406هـ/1986م)، ج1، ص104؛ السيوطي، طبقات الحفاظ، ص138.

- الوليد بن مسلم القرشي ، ابو العباس الدمشقي، الحافظ ، الامام عالم اهل الشام سمع الكثير من العلماء، وكان من اوعية العلم ، وله مصنفات كثيرة بلغت السبعين مصنفاً ، توفي سنة اربع او خمس وتسعين ومائة (1) .
- وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي الكوفي، الامام الحافظ محدث العراق ، كان من بحور العلم وائمة الحفاظ ، قال فيه الامام احمد بن حنبل : ما رأيت احداً اوعى للعلم ولا احفظ من وكيع، فكان جهبذاً توفي سنة سبع وتسعين ومائة للهجرة (2) .
- عبدالرحمن بن مهدي بن حسان بن عبدالرحمن، الامام الناقد، المجود سيد الحفاظ، سمع له الكثير فكان اماماً وحجة وقوة في العمل والعلم ، توفي بالبصرة سنة ثمان وتسعين ومائة للهجرة (3) .
- سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون ، ابو محمد الهلالي الكوفي ثم المكي، الامام الكبير حافظ العصر شيخ الاسلام ، توفي سنة ثمان وتسعين ومائة للهجرة (4) .
- يحيى بن سعيد القطان، الامام الكبير، ابو سعيد التميمي مولا هم البصري، الحافظ قال فيه الامام احمد بن حنبل: " ما رأيت بعيني مثلاً يحيى بن سعيد القطان " . توفي سنة ثمان وتسعين ومائة للهجرة (5) .
- يحيى بن ادم بن سليمان، ابو زكريا صاحب التصانيف ، وكان من كبار ائمة الاجتهاد، فكان حافظاً ثقة فقيهاً من المتقنين توفي سنة ثلاث ومائتين للهجرة (6) .

-
- (1) ابن حبان ، ابو حاتم محمد بن حبان بن احمد (ت 354هـ) ؛ الثقات، تحقيق: شرف الدين احمد ، (بيروت، دار الفكر، 1395هـ/ 1975م)، ج9 ، ص 222 ؛ المزي، تهذيب الكمال، ج31 ، ص 86 ؛ الذهبي، سير، ج9 ، ص 212 ؛ ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب ، ج1، ص 584.
- (2) ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل، ج1، ص ص 219-232 ؛ المزي، تهذيب الكمال: ج30، ص 462-483 ؛ الذهبي ، ميزان الاعتدال، ج7 ، ص 126 ؛ ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج1 ، ص 581.
- (3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ، ج10 ، ص 240 ؛ الباجي، ابو الوليد سليمان بن خلف بن سعد (ت 474هـ) ، التعديل والتجريح، تحقيق : د. ابو لبابه حسين (الرياض، دار اللواء للنشر والتوزيع، 1406هـ/ 1986م) ، ج1، ص 273 ؛ المزي، تهذيب الكمال ، ج17 ، ص 430 ؛ الذهبي، سير، ج9 ، ص 192.
- (4) العجلي، ابو الحسن احمد بن عبدالله بن صالح (ت 261هـ) ، معرفة الثقات من رجال اهل العلم والحديث ، تحقيق: عبدالعظيم عبدالعظيم ، (المدينة المنورة ، مكتبة الدار، 1405هـ/ 1985م) ، ج1، ص 417 ؛ ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، ج1، ص 32 ؛ ابن حجر العسقلاني ، تقريب التهذيب ، ج1، ص 245 .
- (5) ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج9 ، ص 150 ؛ ابن الجوزي، صفة الصفوة، ج3، ص 365 ؛ النووي، تهذيب الاسماء ، ج2، ص 450 ؛ السيوطي، طبقات الحفاظ ، ص 131.
- (6) الذهبي، سير، ج9 ، ص 522 ومابعداها ؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب ، ج2، ص 8.

- محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع، الامام ، الفقيه ، ابو عبدالله القرشي
ثم المطلبي، المكي والذي يلتقي نسبه مع الرسول R في عبد مناف ، وهو ابرز
شيوخ الامام احمد ، توفي سنة اربع ومائتين للهجرة⁽¹⁾ .
- يزيد بن هارون بن زاذي ، الامام القدوة، ابو خالد السلمي الواسطي الحافظ وقيل
فيه : " يزيد ثقة إمام لايسأل عن مثله " توفي في خلافة المأمون

(1) ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل، ج7 ، ص 201 ؛ الذهبي، سير، ج9 ، ص 563 ؛ الصفدي،
الوافي بالوفيات ، ج2 ، ص 171 ؛ ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج9 ، ص 25 ؛ ابن
العماد الحنبلي، شذرات الذهب ، ج2، ص 9.

- سنة ست ومائتين للهجرة⁽¹⁾ .
- عبدالرزاق بن نافع الحافظ الكبير عالم اليمن ، ابو بكر الحميري مولاهم الصنعاني الثقة الشيعي، أرتحل الى الشام، والحجاز ، والعراق، حدث عنه الكثير، توفي سنة احدى عشر ومائتين للهجرة⁽²⁾ .
- وهناك الكثير من الشيوخ الذين أخذ وروى عنهم الامام احمد بن حنبل⁽³⁾ .

تلاميذه:

بعد ان طاف وجاب الامام احمد الكثير من البلدان الاسلامية واخذ العلوم من علمائها ، فبلغ المنزلة الرفيعة العالية في علم الحديث، وعلم الفقه ، وعلوم اخرى، وذاعت شهرته، فقصده طلاب من بلدان كثيرة لينهلوا من علمه، وحدث عنه الكثير ، فكان من ابرز من روى وحدث عنه:

- 1- ابنه صالح (ت 266هـ).
 - 2- ابنه عبدالله (ت 290هـ).
 - 3- البخاري ابو عبدالله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجعفي البخاري (ت 256هـ).
 - 4- مسلم بن الحجاج (ت 261هـ).
 - 5- ابو داود سليمان بن الاشعث (ت 275هـ).
 - 6- الترمذي ابو عيسى محمد بن عيسى (ت 279هـ).
 - 7- ابراهيم بن اسحاق بن ابراهيم الحربي (ت 285هـ).
 - 8- النسائي ابو عبدالرحمن احمد بن شعيب (ت 303هـ)⁽⁴⁾.
- ومما تميز به الامام احمد روى عنه العديد من شيوخه منهم :
- 1- وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي (ت 197هـ).
 - 2- عبدالرحمن بن مهدي بن حسان (ت 198هـ).
 - 3- يحيى بن ادم بن سليمان (ت 203هـ).
 - 4- محمد بن ادريس الشافعي (ت 204هـ).
 - 5- يزيد بن هارون زاذي (ت 206هـ).
 - 6- عبدالرزاق بن نافع الصنعاني (ت 211هـ)⁽⁵⁾ .

-
- (1) البخاري، التاريخ الكبير، ج 8 ، ص 368 ؛ العجلي، معرفة الثقات، ج 2، ص 368؛ مسلم، الكنى والاسماء، ج 1، ص 283 ؛ المزي، تهذيب الكمال، ج 32 ، ص 261؛ الذهبي، سير، ج 9 ، ص 358.
- (2) البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ، ص 130 ؛ المزي، تهذيب الكمال، ج 18 ، ص 52 ؛ ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج 1، ص 354.
- (3) ينظر: الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد، ج 4، ص 412-413؛ المزي ، تهذيب الكمال، ج 1، ص ص 437-439؛ الذهبي ، سير ، ج 11، ص ص 180-181 ؛ السبكي ، طبقات الشافعية، ج 2، ص ص 29-30.
- (4) وهناك الكثير من التلاميذ لمزيد من التفاصيل ينظر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 4، ص 413 ؛ المزي ، تهذيب الكمال، ج 1، ص ص 440-441 ؛ الذهبي، سير ، ج 11، ص 181 ؛ السبكي، طبقات ، ج 2، ص 30 ؛ النووي، تهذيب الاسماء واللغات، ج 1، ص 122.
- (5) ابن الجوزي، مناقب، ص ص 83-106؛ المزي، تهذيب الكمال، ج 1، ص ص 441-442؛

وكذلك روى عنه الكثير من أقرانه (1).

مؤلفاته :

دأب الإمام أحمد على الاهتمام في تتبع الروايات ، وكان لا يُحبذ تصنيف الكتب (2) ، ويروى أنه كان شديد الكراهة لتصنيف الكتب (3) ويُنهي عن كتابة كلامه وفتاويه (4) ، وعلم الله | من حُسن نيته وقصده ، فدون كلامه وفتاويه ، بأكثر من ثلاثين سفرًا ، انتشرت في الافاق (5) ، ومن ابرز الذين جابوا البلدان لجمع علوم الإمام أحمد ، وتدوين ما روي عنه من كلامه وفتواه . ابو بكر الخلال (6) ، اذ إنه طاف لأجل ذلك البلدان ، للاجتماع باصحاب الإمام أحمد وكتابة ما روي عنه بالاسناد (7) ، اذ دون عنه كبار تلاميذه مسائل وافرة – سماهم اصحاب ابي عبدالله – الذين نقلوا اقوال الإمام أحمد ، وفتاويه ، وكلامه في العلل والرجال والسنة والفروع ، فجمعها الخلال ، ثم اخذ في ترتيب ذلك وتهذيبه وتبويبه (8) ، ويذكر الذهبي إن الخلال كتب عن نحو من مائة نفس من اصحاب الإمام ثم كتب كثيرًا من ذلك عن اصحاب اصحابه (9) ، ف: " رويت فتاويه ومسائله وحدث بها قرنا بعد قرن ، فصارت إماماً وقُدوةً لأهل السنة على اختلاف طبقاتهم حتى إن المخالفين لمذهبه ... ليُعظمون نصوصه ... " (10) وقال الذهبي (11) في كتابة كلامه : " ولو رأى ذلك ، لكانت له تصانيف كثيرة " . ومن كتب الإمام أحمد بن حنبل :

الذهبي ، سير ، ج11 ، ص 182 ؛ السبكي ، طبقات ، ج2 ، ص ص 29-30 ؛ النووي ، تهذيب الاسماء ، ج1 ، ص 122 .

(1) ينظر السبكي ، طبقات ، ج2 ، ص 30 ؛ المزي ، تهذيب الكمال ، ج1 ، ص 440-442 .

(2) ابن الجوزي ، مناقب ، ص 191 ؛ الذهبي ، سير ، ج11 ، ص 327 .

(3) ابن قيم الجوزية ، اعلام الموقعين ، ج1 ، ص 28 ؛ ابن بدران ، المدخل ، ص 46 .

(4) ابن الجوزي ، مناقب ، ص 194 ؛ الذهبي ، سير ، ج11 ، ص 327 ؛ ابن قيم الجوزية ، اعلام الموقعين ، ج1 ، ص 28 .

(5) ابن الجوزي ، مناقب ، ص 191 ؛ ابن قيم الجوزية ، اعلام الموقعين ، ج1 ، ص 28 ؛ ابن بدران ، المدخل ، ص 46 .

(6) ابو بكر الخلال ، أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الفقيه الحبر الذي انفق عمره في جمع مذهب الإمام أحمد وتصنيفه ، وقيل فيه : هو رجال واسع العلم شديد الاعتناء بالاثار له كتاب السنة وكتاب العلل وكتاب الجامع . توفي سنة احد عشر وثلثمائة . ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج2 ، ص 261 .

(7) الذهبي ، سير ، ج11 ، ص 331 ؛ ابن بدران ، المدخل ، ص ص 46-47 .

(8) الذهبي ، سير ، ج11 ، ص ص 330-331 .

(9) م . ن ، ج11 ، ص 331 .

(10) ابن قيم الجوزية ، اعلام الموقعين ، ج1 ، ص 28 .

(11) سير ، ج11 ، ص 327 .

- 1- كتاب العلل (1) ، طُبع في استنبول سنة 1987م في جزئين بتحقيق : د. طلعت قوج ، واسماعيل جراح ، وطُبع أيضاً في المكتب الاسلامي سنة 1988م ، بتحقيق : وصي الله بن محمد بن عباس في اربعة اجزاء (2) . وهناك طبعة الرياض ، مكتبة المعارف ، سنة 1409هـ/1989م ، بتحقيق : صبحي السامرائي في جزء واحد .
- 2- كتاب الزهد (3) ، طُبع في الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، 1989م ، بتحقيق : د. محمد جلال شرف في جزئين ، وايضاً طُبع في بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1398هـ ، واعيد في الدار نفسها طبعه سنة 1420هـ/1999م .
- 3- كتاب الورع ، طُبع في بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1983م بتحقيق : د. زينب ابراهيم القاروط .
- 4- كتاب الاسماء والكنى ، طُبع في الكويت ، مكتبة دار الاقصى 1406هـ/1985م . بتحقيق : عبدالله يوسف الجديع .
- 5- كتاب الرد على الزنادقة (4) ، وورد عند ابن النديم الرد على الجهمية (5) ، وطُبع بعنوان الرد على الزنادقة والجهمية في دمشق ، مكتبة ابن الهيثم ، 1386هـ/1967م ، بتحقيق : محمد فخر شقفة ، وطُبع في القاهرة ، المطبعة السلفية ، 1393هـ ، بتحقيق : محمد حسن راشد .
- 6- كتاب الاشربة (6) ، طُبع في القاهرة ، مكتبة التراث الاسلامي 1405هـ/1985م ، بتحقيق : عبدالله بن حجاج .
- 7- كتاب الايمان (7) ، وقال ابن ابي حاتم في شأن هذين الكتابين : " سمعت ابي يقول أتيت احمد بن حنبل في اول ما ألقيت معه سنة ثلاث عشرة ومائتين فإذا قد اخرج معه الى الصلاة كتاب الاشربة وكتاب الايمان ... " (8) .
- 8- كتاب الفرائض (9) .

-
- (1) ابن النديم ، ابو الفرج محمد بن اسحاق (ت 385هـ) ، الفهرست ، (بيروت ، دار المعرفة ، 1398هـ/1978م) ، ص 320 ؛ الزركلي ، خير الدين ، الاعلام ، (بيروت ، دار العلم للملايين ، 1398هـ/1978م) ، ج 1 ، ص 203 .
 - (2) العبيدي ، احمد عبدالستار جاسم ، وجادات عبدالله بن احمد بن حنبل في مسند ابيه ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاسلامية ، جامعة بغداد (بغداد ، 1420هـ/1999م) ، ص 20 .
 - (3) ابن النديم ، الفهرست ، ص 320 ؛ الذهبي ، سير ، ج 11 ، ص 330 ؛ حاجي خليفة ، مصطفى بن عبدالله (ت 1067هـ) ، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون ، (بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1413هـ/1992م) ، ج 2 ، ص 1422 ؛ الزركلي ، الاعلام ، ج 1 ، ص 203 ؛ كحالة ، عمر رضا ، معجم المؤلفين ، (دمشق ، مطبعة الترقى ، 1957م) ، ج 2 ، ص 96 .
 - (4) الذهبي ، سير ، ج 11 ، ص 330 ؛ الزركلي ، الاعلام ، ج 1 ، ص 203 .
 - (5) الفهرست ، ص 320 .
 - (6) ابن النديم ، الفهرست ، ص 320 ؛ ابن الجوزي ، مناقب ، ص 190 ؛ الذهبي ، سير ، ج 11 ، ص 328 ؛ حاجي خليفة ، كشف الظنون ، ج 2 ، ص 1392 ؛ الزركلي ، الاعلام ، ج 1 ، ص 203 .
 - (7) ابن النديم ، الفهرست ، ص 320 ؛ الذهبي ، سير ، ج 11 ، ص 328 ؛ حاجي خليفة ، كشف الظنون ، ج 2 ، ص 1401 .
 - (8) الجرح والتعديل ، ج 1 ، ص 303 ؛ (وينظر : ابن الجوزي ، مناقب ، ص 190) .
 - (9) ابن النديم ، الفهرست ، ص 320 ؛ الذهبي ، سير ، ج 11 ، ص 328 .

- 9- فضائل الصحابة (1) : طبع في بيروت، مؤسسة الرسالة 1403هـ/1983م ، بتحقيق: وصي الله محمد عباس .
- 10- طاعة الرسول (2) .
- 11- الامامة (3) .
- 12- الرسالة في الصلاة ، وقال الذهبي (4) فيه : " هو موضوع على الامام " .
- 13- نفي التشبيه (5) .
- 14- احكام النساء (6) .
- 15- مسائل الامام احمد ، طبع في دلهي، الدار العلمية ، 1988م، بتحقيق : فضل الرحمن بن محمد.
- 16- التفسير (7) ، وقال فيه الذهبي (8) : " فتفسيره المذكور شيء لا وجود له " .
- 17- الناسخ والمنسوخ (9) .
- 18- التاريخ (10) .
- 19- حديث شعبة (11) .
- 20- المقدم والمؤخر في القرآن (12) .
- 21- جوابات القرآن (13) .
- 22- المناسك الكبير والصغير (14) .

-
- (1) ابن النديم، الفهرست، ص 320 ؛ الذهبي، سير ، ج11، ص 330 ؛ الزركلي، الاعلام، ج1، ص203.
 - (2) ابن النديم، الفهرست، ص 320.
 - (3) الذهبي، سير ، ج11، ص 330.
 - (4) م . ن .
 - (5) م . ن .
 - (6) الجبوري، مرويّات السيرة النبوية، ص 13.
 - (7) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج9 ، ص375 ؛ ابن الجوزي، مناقب ، ص 191 ؛ الزركلي، الاعلام ، ج1، ص 203.
 - (8) سير ، ج11، ص 328.
 - (9) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ، ج9 ، ص 375؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 191 ؛ الذهبي، سير، ج11، ص 328 ؛ الزركلي، الاعلام، ج1، ص 203 ؛ كحالة ، معجم المؤلفين، ج2، ص 96.
 - (10) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ، ج9 ، ص 375 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 191 ؛ الذهبي، سير ، ج11، ص 328 ؛ الزركلي، الاعلام ، ج1، ص 203 .
 - (11) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج9 ، ص 375 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 191 ؛ الذهبي، سير ، ج11، ص 328.
 - (12) ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج1، ص 8 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 191 ؛ الذهبي، سير ، ج11، ص 328.
 - (13) ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج1، ص 8 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 191 ؛ الذهبي، سير ، ج11، ص 328.
 - (14) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ، ج9 ، ص 375 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 191 ؛ الذهبي، سير، ج11، ص 328.

- 23- ذم الدنيا (1) .
- 24- اما اهم مؤلفاته فهو المسند ، والذي سيأتي بيان منهجه وتوضيح شرطه في الرواية.

اراء العلماء فيه :

حظى الامام احمد بن حنبل بمكانة كبيرة قل نظيرها بين مسلمي عصره، فحاز ونال الثناء والمدح من العلماء والتلاميذ وعامة الناس، وذلك لما تميز به من صفات قل ان تجمع في انسان، وكانت له الريادة فيها، فإن وصف بالزهد، فإنه زهد بالدنيا بما فيها من مباح وزينة، بعد أن أقبلت عليه وحاد عنها وجانبها فأصبح إماماً في الزهد⁽²⁾، وإن وصف بالشجاعة فكان مضرب المثل في الشجاعة والاقدام، والاصرار ، إذ إنه لم يداهن او يماري او يضعف او يخاف او يصيبه الوجل من قبضة السلطان وجبروته وسطوته، ولم يخيفه موت او عذاب فكان سيداً في الشجاعة⁽³⁾، وإن وصف بأنه عالم ، فالعلوم التي حازها ونالها ، جعلته إماماً بتلك العلوم ومناراً ومشكاة وقبلة يتوجه اليه⁽⁴⁾، وإن وصف بأنه ورع ، فإنه ترك كثير من المباحات خوف ان يقع في المحذور او المكروه لا المحرم ، وان وصف بالصابر فإنه صبر على مصاعب، ومحن كثيرة وعديده .

وكان له حُسن الفه، وصدق كلام ، وقوة إيثار ، كل ذلك عاش به الامام احمد وعليه فارق الحياة، فأخذ المنزلة العالية التي تجلت بثناء العلماء، وإجلال الامراء، وكثرة الاتباع، وممن وصف ذلك ادريس بن عبدالكريم المقرئ⁽⁵⁾ قال : " رأيت علماءنا ... فيمن لا أحصيهم من أهل العلم والفقہ يعظمون أحمد بن حنبل ويجلونه ويوقرونه ويبجلونه ويقصدونه للسلام عليه " ⁽⁶⁾ . وقال ابن الجوزي ⁽⁷⁾ : " وقد روي جماعة من المشايخ والنظرء والمقارنين والاتباع مدح الامام احمد ، فالرجل بحمد الله مسألة اجماع أقر له الكل حتى الخصوم " . وقال الذهبي ⁽⁸⁾ : " اثنى عليه خلق من خصومه فما الظن بإخوانه وأقرانه " . وأيضاً قيل فيه : " عن الدنيا ما كان أصبره ، وبالماضين ما كان أشبهه ، وبالصالحين ما كان ألحقه عُرضت له الدنيا فأبأها ، والبدع فنفاها " ⁽⁹⁾ . وقال مهنا بن يحيى ⁽¹⁰⁾ : " مارأيت رجلاً اجمع من احمد في علمه وزهده وورعه " ⁽¹¹⁾ . وقال

- (1) ابن النديم ، الفهرست، ص 320.
- (2) ابن الجوزي، مناقب، ص ص 244-248 ؛ الذهبي، سير ، ج11، ص 268 ومابعدھا.
- (3) ينظر المحنة.
- (4) ينظر علومه.
- (5) ادريس بن عبدالكريم ابو الحسن الحداد المقرئ ، احد تلاميذ الامام احمد بن حنبل، وقيل إنه ثقة وكتب عنه الناس لثقته وصلاحه، ومات سنة اثنتين وتسعين ومائتين للهجرة. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ، ج7 ، ص 14 ؛ ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج1، ص ص 116-117.
- (6) ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج9 ، ص 171 ؛ الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج4 ، ص 416 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص ص 137-138.
- (7) مناقب، ص 137.
- (8) سير ، ج11، ص 203.
- (9) ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج1، ص 10 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية، ج10 ، ص336.
- (10) مهنا بن يحيى السلمي ابو عبدالله، وهو من كبار اصحاب الامام احمد ، روى عنه الكثير من

أبو زرعة (12) : " ما رات عيني مثل احمد بن حنبل... "

-
- المسائل وكان الامام احمد يكرمه، ويعرف له حق الصحبة، ورحل معه إلى عبدالرزاق، وقال مهنا لزممت ابا عبدالله ثلاثاً واربعين سنة ، فتعلمت منه العلم والادب، ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج1، ص 345 ومابعدھا ؛ ابن مفلح ، المقصد الارشد، ج3، ص 43. الذهبي ، سير ، ج11، ص 191.
- (11) عبيد الله بن عبدالكريم القرشي، احد الائمة الاعلام ومن تلاميذ الامام احمد، ووصف صاحب علم وفقه وصدق وصيانة، مات سنة اربع وستين ومائتين للهجرة. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج10 ، ص 148 ؛ الذهبي، سير، ج13 ، ص 65 ومابعدھا ؛ ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب، ج1، ص 148.
- (12)

في العلم والزهد والفقه والمعرفة وكل خير " (1) . وقال يحيى بن ادم شيخ الامام احمد : " احمد بن حنبل امامنا " (2) . وقال قتيبة بن سعيد (3) : " لو ادرك احمد بن حنبل عصر مالك والثوري والاوزاعي والليث بن سعد لكان هو المقدم ، فليل لقتيبة تضم احمد إلى التابعين فقال إلى كبار التابعين " (4) . وايضاً قيل فيه : " امام المحدثين الناصر للدين والمناضل عن السنة ، والصابر في المحنة " (5) .

وقال يحيى بن معين : " كان في احمد بن حنبل خصال ما أبتها في عالم قط كان محدثاً وكان حافظاً وكان عالماً وكان ورعاً وكان زاهداً ، وكان عاقلاً " (6) . وقال الشافعي في وصف الامام احمد بن حنبل : " رأيت ببغداد شاباً اذا قال حدثنا قال الناس كلهم صدق ... " (7) وقال احمد بن سنان الواسطي (8) : " مارأيت يزيد بن هارون (9) لاحد اشد تعظيماً منه لاحمد بن حنبل ولا رأيت أكرم احد إكرامه لاحمد بن حنبل وكان يُقَعده إلى جنبه إذا حدثنا ، وكان يوقر أحمد بن حنبل ولا يمازحه " (10) .

فحاز الامام احمد من الفضائل الكثيرة والمزايا العديدة، فقال يحيى بن معين : " وكثرة الثناء على احمد بن حنبل تستكثر لو جلسنا مجلساً بالثناء عليه ماذكرنا فضائله بكمالها " (11) . اما بشأن وصف اخلاقه قال ابو بكر يعقوب بن يوسف (12) : " جلست إلى

-
- (1) ابن الجوزي، مناقب، ص 122 ؛ (وينظر ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل، ج1، ص294).
 - (2) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج4، ص 417 ؛ ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج1، ص7 وص17 ؛ ابن الجوزي ، مناقب، ص 77 ؛ المزي ، تهذيب الكمال، ج1، ص 451 .
 - (3) قتيبة بن سعيد بن جميل ابو رجاء الامام المحدث الثقة ، من اهل بغلان وهي قرية من قرى بلخ ، ولد سنة تسع واربعين ومائة رحل إلى العراق والمدينة ومكة والشام ، شيخ الامام احمد وروى عنه البخاري ومسلم ، وابو داود ، والنسائي ، والترمذي في كتبهم توفي سنة اربعين ومائتين للهجرة . الخطيب البغدادي ، تاريخ ، ج12 ، ص 464 ومابعداها ؛ الذهبي، سير، ج11، ص 13 ومابعداها، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب ، ج2، ص 94.
 - (4) الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص 101 ؛ (وينظر ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج1، ص 293 ؛ ابو نعيم، حلية الاولياء، ج9 ، ص 166 ؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ، ج4، ص 417 ؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج2، ص 97).
 - (5) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج4، ص 412.
 - (6) ابن كثير، البداية والنهاية، ج10 ، ص 336.
 - (7) الذهبي، سير ، ج11، ص 195 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج6 ، ص 364 .
 - (8) احمد بن سنان الواسطي نقل عن الامام احمد مسائل ، منها اوردها خلال في كتابه السنة ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج1، ص 50.
 - (9) احد شيوخ الامام احمد . ينظر شيوخه.
 - (10) ابن الجوزي، مناقب، ص 67 ؛ المزي، تهذيب الكمال، ج1، ص 450 ؛ الذهبي، سير، ج11، ص 195.
 - (11) ابو نعيم ، حلية الاولياء، ج9 ، ص ص 169 - 170 ؛ ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة ج1، ص 19 ، وص 403 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 115.
 - (12) يعقوب بن يوسف بن ايوب المطوعي، ابو بكر ، سمع من الامام احمد بن حنبل وغيره، ونقل عن الامام احمد مسائل ، ولد سنة ثمان ومائتين ، وتوفي في رجب سنة سبع وثمانين ومائتين . ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج1 ، ص ص 416-417 ؛ ابن مفلح ، المقصد الارشد ، ج3، ص 125.

ابي عبدالله احمد بن حنبل ثلاثة عشرة سنة، وهو يقرأ المسند على أولاده ما كتبت منه حرفاً واحداً ، وإنما كنت أكتب ادا به واخلاقه وأحفظها" (1) .

(1) المديني، خصائص ، ص 15.

المبحث الثالث

تعريف بالمسند وشرط الامام احمد

1 - المسند :

وهو الكتاب الذي حوى بين ثناياه احاديث الرسول R والتي جمعها الامام احمد ابن حنبل من خلال الاسفار والرحلات العديدة بين الكثير من الامصار الاسلامية، وبذل من اجل ذلك جهداً جهيداً ، وعناءً طويلاً لغاية عظمى بينها لابنه عبدالله الذي قال : " قلت لابي رحمه الله تعالى : لم كرهت وضع الكتب وقد عملت المسند ؟ فقال: عملت هذا الكتاب إماماً اذا اختلف الناس في سنة رسول الله R رُجع إليه" (1) . وفائدة هذا الكتاب تكمن في إن الامام احمد جمع الاحاديث من أمصار كثيرة، لذلك تنوعت عنده طرق الحديث، فعرف سقيمه من صحيحه، وعرف حال رواة كل سند (علم الجرح والتعديل) ، فتميز بذلك ، بل اصبح له الريادة في ذلك (2) .

عندما بدأ الامام احمد بدراسة الحديث وهو في سن السادس عشر من عمره (3)، بدأت خزانته تترأى بتراكم احاديث مختلفة فبلغت مسموعات الكثير ، وعند ذاك شرع في وضع المسند ، والذي بدأ به ، عندما عاد من عبدالرزاق الصنعاني (4) . فأنتقى احاديث المسند، وقال عبدالله بن احمد: " خرج ابي المسند من سبعمائة

(1) المديني ، خصائص المسند ، ص 12.

(2) بيرومي، ابن حنبل، ص 109.

(3) ابن الجوزي، مناقب، ص 53 ؛ المزي، تهذيب الكمال ، ج1، ص 445.

(4) المديني ، خصائص، ص 15 ، (ترجمة عبدالرزاق في شيوخ الامام احمد).

الف (1) حديث " (2) . وفي رواية أخرى قال حنبل بن اسحق (3) : " جمعنا ... لي ولصالح ولعبد الله ، وقرأ علينا المسند ، وما سمعته منه - يعني تماماً - غيرنا ، وقال لنا : إن هذا الكتاب قد جمعته وأنتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً ، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله R فارجعوا اليه ، فإن كان فيه والا فليس بحجة " (4) . وورد ابن الجزري مقالته الذهبي في هذا : " هذا القول على غالب الامر ، والا فلنا احاديث قوية في الصحيحين والسنن والاجزاء ماهي في المسند " (5) . واما ابن الجزري فعلق على ذلك بقوله : " واما قوله فما اختلف فيه من الحديث رجع اليه والا فليس بحجة ، يريد اصول الاحاديث ، وهو صحيح ، فإنه مامن حديث غالباً إلا وله اصل في هذا المسند والله تعالى اعلم " (6) . ولذلك قال المديني (7) : " وهذا الكتاب

اصل كبير ، ومرجع وثيق لاصحاب الحديث ، انتقي من حديث كثير ومسموعات وافرة ، فجعله إماماً ومعتمداً ، وعند التنازع ملجأً ومستنداً " .
اما ترتيب المسند ، فكان بضم احاديث كل صحابي بعضها إلى بعض (8) . وفي ذلك قال ابن الصلاح (9) : " فهذه عادتهم فيها ان يُخرجوا في مسند كل صحابي ما روه من حديثه غير متقيدين بان يكون حديثاً محتجاً به " ، ... وكذلك قال ابن حجر (10) : " من رتب

-
- (1) قد يظن كثير ممن لايعرف وليس له باع في هذا العلم ، ان هذه الالوف الكثيرة انها احاديث متباينة مما يؤدي إلى الزعم الخاطيء بان اكثرها غير صحيح ، ويجعل اعداء السنة النبوية ذلك مطعناً في سنة رسول الله R كلها ، ولكن إن تلك الالوف من الاحاديث انما هي طرق متعددة للاحاديث ، لان الحديث الواحد ، قد يروى بعشرات الاسانيد (طرق) ، فيختار المؤلف كالامام احمد أصحابها وأوثقها ويدع مافي اسناده ضعف كثير ، او قد تكون علة في المتن فيترك الحديث وان جاء بسند فيه نوع من الصحة . وبذلك قد يأتي حديث بإسناد ضعيف وباسانيد صحيحة . وكذلك ان هذه الالوف تتضمن اثار الصحابة والتابعين يرويها المحدثون عنهم بالاسانيد ، ويعودونها في عد الحديث (ينظر المديني ، خصائص المسند ، ص 1 ، هامش 2) .
- (2) المديني ، خصائص المسند ، ص 12 .
- (3) حنبل بن اسحاق بن حنبل ابو علي الشيباني ابن عم الامام احمد ، سمع منه ومن غيره وقيل فيه كان ثقة ثباتاً ، وقيل كان صدوقاً ، توفي بواسط في جمادي الاولى سنة ثلاث وسبعين ومائتين للهجرة ، ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة ، ج 1 ، ص 143-145 ؛ ابن مفلح ، المقصد الارشد ، ج 1 ، ص 365 .
- (4) المديني ، خصائص ، ص 11 ؛ ابن الجوزي ، مناقب ، ص 192 ؛ الذهبي ، سير ، ج 11 ، ص 329 .
- (5) ابن الجزري ، المصعد ، ص 21 .
- (6) م . ن .
- (7) المديني ، خصائص ، ص 11 ؛ (وينظر ابن الجزري ، المصعد ، ص 22) .
- (8) الخطيب البغدادي ، ابو بكر احمد بن علي (ت 463هـ) ، الجامع لاخلق الراوي وادب السامع ، تحقيق : د . محمود الطحان ، (الرياض ، مكتبة المعارف ، 1403هـ / 1983م) ، ج 2 ، ص 284 ؛ الصنعاني ، محمد بن اسماعيل (ت 1182هـ) ، توضيح الافكار لمعاني تنقيح الانظار ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد (المدينة المنورة ، المكتبة السلفية ، دبت) ، ج 1 ، ص 228 .
- (9) علوم الحديث ، ص 34 .
- (10) ابن حجر العسقلاني ، ابو الفضل احمد بن علي (ت 852هـ) ؛ تعجيل المنفعة بزوائد رجال

على المسانيد فإن اصل وضعه مطلق الجمع" ، فالمتصفح للمسند يرى حديثاً في الحدود يليه اخر في العبادات وثالث في الترغيب، وقد يُجمع الضعيف وغيره بخلاف المرتب على الابواب (1) ، وأوجب الخطيب البغدادي على من اراد تخريج مسانيد الصحابة أن يكون ذا معرفة بالمتون المرفوعة (2) من الموقوفة (3) ، فإن فيها مايشكل على من لم يكن عارفاً في صناعة الحديث (4) ، وللمصنف الخيار في تخريج المسند، فإن شاء رتب اسماء الصحابة على حروف المعجم من اوائل الاسماء ، وإن شاء رتبها على القبائل فيبدأ ببني هاشم ثم الاقرب فالاقرب إلى رسول الله R في النسب وإن شاء رتبها على قدر سوابق الصحابة في الاسلام ومحلمهم في الدين فيبدأ بالعشرة (رضوان الله عليهم) ثم يتبعهم بالمقدمين من اهل بدر، ثم اهل الحديبية ، ثم من اسلم وهاجر بين الحديبية والفتح، ثم الاصاغر الاسنان الذين رأوا الرسول R وهم اطفال(5).

والامام احمد ، عندما جمع مرويات كل صحابي على حده، يبدو إنه اتبع ترتيب الصحابة في المسند على وفق اعتبارات عدة ، منها : الافضلية، والسابقة في الاسلام ، والشرافة النسبية ، وكثرة الرواية (6) ، كما سمي مجموعة من الاحاديث باسم الاقطار والامصار التي ذهب اليها في رحلاته ويستمتع فيها من علمائها كمسند الكوفيين والبصريين وكما يأتي:

- 1- مسند العشرة المبشرين.
- 2- مسند اهل البيت .
- 3- مسند بني هاشم.
- 4- مسند المكثرين من الصحابة.
- 5- مسند باقي المكثرين من الصحابة.
- 6- مسند المكيين.
- 7- مسند المدنيين.
- 8- مسند الكوفيين.
- 9- مسند البصريين.
- 10- مسند الشاميين.
- 11- مسند الانصار.

(1) الائمة الاربعة، (بيروت، دار الكتاب العربي، دبت) ، ص 3.
(2) الصنعاني، توضيح الافكار، ج1، ص 226.

(3) الحديث المرفوع : وهو ما اضيف إلى الرسول R خاصة. ولايقع مطلقه على غير ذلك (ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 41 ؛ السيوطي ، تدريب الراوي، ج1، ص 183 ؛ الصنعاني، توضيح الافكار، ج1، ص 254).

(4) الحديث الموقوف : وهو المروي عن الصحابة t من اقوالهم او افعالهم (ابن الصلاح ، علوم الحديث ، ص ص 43-44 ؛ السيوطي ، تدريب الراوي، ج1، ص 184).

(5) الخطيب البغدادي، الجامع لاخلق الراوي، ج2، ص 290.

(6) الخطيب البغدادي، الجامع لاخلق الراوي ، ج2، ص 292.

(7) العبيدي ، وجادات ، ص 33.

- 12- مسند النساء (1) .
- 1- اما المضمون الذي حواه المسند ، فذهب الساعاتي إلى تقسيمه إلى ستة اقسام:
- 1- قسم رواه ابو عبدالرحمن عبدالله بن الامام احمد عن ابيه سماعاً منه، وهو المسمى ، بمسند الامام احمد وهو كبير جداً .
- 2- وقسم سمعه عبدالله من ابيه وغيره وهو قليل جداً.
- 3- وقسم رواه عبدالله عن غير ابيه ، وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبدالله وهو كثير بالنسبة للاقسام كلها عدا القسم الاول.
- 4- وقسم قرأه عبدالله على ابيه ولم يسمعه منه وهو قليل.
- 5- وقسم لم يقرأه ولم يسمعه ولكنه وجدته في كتاب أبيه بخط يده وهو قليل ايضاً ، وهذا القسم يعرف اصطلاحاً الوجادة (2) .
- 6- وقسم رواه ابو بكر القطيعي (3) عن غير عبدالله وابيه وهو اقل الجميع (4) .
- ثم عقب الساعاتي على ذلك : بأن كل تلك الاقسام من المسند الا الثالث فإنه من زوائد عبدالله ، والسادس فإنه من زوائد القطيعي (5) . إلا ان احد الباحثين المحدثين يرى ان الوجادات ليست من اصل المسند (6) .
- ولتمييز ذلك فإن كل حديث يقال في اول سنده حدثنا عبدالله حدثني ابي فهو من المسند، وكل حديث يقال في اول سنده حدثنا عبدالله حدثنا فلان بغير لفظ ابي فهو من زوائد عبدالله، وكل حديث يقال في اوله حدثنا فلان غير عبدالله وابيه فهو من زوائد القطيعي (7) .

- (1) ينظر المسند.
- (2) الوجادة : قسم من اقسام اخذ الحديث ونقله ، وهي مصدر وجد يجد ، ومعنى ذلك ان يقف المحدث على كتاب بخط شخص فيه احاديث يرويها، ولم يسمعهها ولا له منه اجازة او نحوها ، فله ان يقول . " وجدت بخط فلان او قرأت وما اشبهه " ينظر : ابن جماعة، محمد بن ابراهيم (ت 733هـ) ، المنهل الراوي، تحقيق : د. محي الدين عبدالرحمن رمضان (دمشق، دار الفكر، 1406هـ/1986م) ، ص 91؛ السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (ت 902هـ) ، فتح المغيث شرح الفية الحديث، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ/1983م) ، ج2، ص ص 151-152 ؛ الصنعاني، توضيح الافكار، ج1، ص152.
- (3) احمد بن جعفر بن حمدان بن مالك البغدادي ، سكن قطيعة الدقيق فنسب اليها. ولد في المحرم سنة اربع وسبعين ومائتين، وكان مكثراً الرواية عن عبدالله بن الامام احمد بن حنبل فسمع منه المسند ، والزهد ، والفضائل والتاريخ، والمسائل. وسمع من اخرين ، وحدث عنه الكثير منهم ، الدار قطني، وابن شاهين، وابو نعيم الاصبهاني، وغيرهم وقيل إنه مستور وقيل ثقة، وقيل إنه خلط في اخر عمره، توفي في ذي الحجة سنة ثمان وستين وثلاثمائة للهجرة.
- الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج4، ص 73؛ ابن ابي يعلى ، طبقات الحنابلة، ج2، ص 7؛ ابن الجزري، المصعد الاحمد، ص 31؛ ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب، ج2، ص 65.
- (4) الساعاتي ، احمد عبدالرحمن البنا ، الفتح الرباني لترتيب مسند الامام احمد بن حنبل الشيباني ، (القاهرة، مطبعة الفتح الرباني ، 1375-1354هـ) ، ج1، ص ص 19-22.
- (5) الفتح الرباني ، ج1 ، ص 22.
- (6) العبيدي وجادات ، ص 58.
- (7) الساعاتي، الفتح الرباني، ج1، ص 22.

اما عدد احاديث المسند ، فقال المديني (1) : " فأما عدد احاديث المسند ، فلم ازل اسمع من افواه الناس انها اربعون ألفاً ... " ونقل ذلك ابن الجزري (2) ، اما الخطيب البغدادي فأورد عن ابن المنادي : " لم يكن في الدنيا احد اروي عن ابيه منه – يعني عبدالله – لانه سمع المسند وهو ثلاثون ألفاً ... " (3) وهذا العدد قال به اخريين (4) ، اما ابن خلدون (5) فقال : " المسند وهو يشتمل على إحدى وثلاثين ألف حديث " . ولعل السبب في هذا الاختلاف كما اورده ابن الجزري (6) قائلاً : " فلو عده بعض الاصحاب لأفاد ، ولا يسهل عده إلا بالمكرر وبالمعاد ، واما عده بلا مكرر فيصعب ،

(1) خصائص المسند، ص 13.

(2) المصعد الاحمد ، ص 22.

(3) الخطيب البغدادي، تاريخ ، ج 9 ، ص 375 ؛ (وينظر: الذهبي، سير ، ج 11، ص 329 ؛ ابن الجزري، المصعد، ص 22).

(4) ابن النديم، الفهرست، ص 320 ؛ ابن الجوزي، مناقب، ص 191 ؛ ابن خلدون، المقدمة، ص 536 ؛ الزركلي، الاعلام، ج 1، ص 203.

(5) المقدمة، ص 533.

(6) المصعد ، ص 23.

ولاينضبط تحرير ذلك " ، ولذلك اختلف عدد احاديث المسند بين طبعة واخرى، فكان في طبعة (بيروت، دار الكتب العلمية 1413هـ/ 1993م) عدد الاحاديث (27716) ، اما في طبعة (عمان، بيت الافكار الدولية، دبت) فعدد الاحاديث (28199) ؛ وفي طبعة (بيروت، دار احياء التراث العربي، 1414هـ/ 1994م) فعدد الاحاديث (27100) ، اما طبعة (القاهرة، دار الحديث، 1416هـ/ 1995م) ، فعدد الاحاديث (27519).

وعدد شيوخ الامام احمد الذين روى عنهم في المسند فكانوا مائتا وثمانون ونيف⁽¹⁾ .

وإما شيوخ ابنه عبدالله الذين روى عنهم في مسند ابيه فعددهم مائة وثلاثة وسبعون رجلاً⁽²⁾ .

وكان ابن الجزري قد عد الصحابة والصحابيات في المسند فقال " قد عدتهم لما افردتهم في كتابي المسند، فبلغوا ستمائة ونيف وتسعين سوى النساء الصحابيات، وعددت النساء الصحابيات فبلغن ستاً وتسعين"⁽³⁾ .

هذا وصف عام للمسند الشهير للامام احمد والذي تميز عن المسانيد الاخرى الكثيرة التي ذكرها الكتاني في الرسالة المستطرفة بما قاربت على مائة مسند إلا إنه خص مسند الامام احمد بالقول : " والمسانيد كثيرة جداً منها مسند احمد وهو أعلاها وهو المراد عند الاطلاق"⁽⁴⁾ .

2- شرط الامام احمد في قبول الرواية:

قبل الدخول في شرح شرط الامام احمد، لابد من معرفة السبيل لتمييز الرواية الصحيحة من غيرها، وهذا يتم بمعرفة واتقان علل الحديث⁽⁵⁾ ، وقال الخطيب

(1) الذهبي، سير، ج1، ص 181 ؛ ابن الجزري، المصعد ، ص 24.

(2) ابن الجزري ، المصعد ، ص 24.

(3) م . ن .

(4) الكتاني، محمد بن جعفر (ت 1345هـ) ، الرسالة المستطرفة، تحقيق: محمد المنتصر محمد ، (بيروت ، دار البشائر الاسلامية، 1406هـ/ 1986م) ، ص 61.

(5) اوضح ابن الصلاح ماهية واهمية علل الحديث بقوله : " اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وادقها واشرفها، وانما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الناقد، وهي عبارة عن اسباب خفية غامضة قاذحة فيه ، فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقذح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها ، ويتطرق ذلك إلى الاسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر، ويستعان على ادراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنظم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على ارسال في الموصول ، او وقف في المرفوع، او دخول حديث في حديث او وهم واهم بغير ذلك ... ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه " . علوم الحديث ، ص ص 81-82 ؛ وقد تكون العلة في اسناد

البغدادى⁽¹⁾ : " والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجمع بين طرقه ، وينظر في اختلاف رواته ، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الاتقان والضبط " ، وكذلك الحديث المعلوم هو مايوقف على علته ، انه اذا دخل حديث في حديث او ارسله واحد ووصله واهم⁽²⁾ .
اما الامام احمد فإنه كتب الحديث من طرق مختلفة لأتقانه كما صرح هو بذلك : " نحن كتبنا الحديث من ستة وجوه وسبعة وجوه لم نضبطه ، كيف يضبطه من كتبه من وجه

واحد"⁽³⁾. وفي شأن علمه ومعرفته بهذا المجال: " كان الامام احمد [يذكر الجرح والتعديل والعلل من حفظه اذا سئل كما يقرأ الفاتحة "⁽⁴⁾ . وكتابه في العلل دليل وبرهان واضح وجلي لتأكيد ذلك ، وقال فيه ابن الصلاح: " ومن كتب علل الحديث ومن أجودها كتاب العلل عن احمد بن حنبل "⁽⁵⁾ .

وشرط الامام احمد في قبول الرواية قال عنه المديني⁽⁶⁾ : " ولم يُخرج إلا عن ثبت عنده صدقه وديانته ، دون من طعن في امانته " . وكذلك فإن الامام أحمد كان له باع، ومعرفة، ودراية في الرجال (الرواة) ، ومن ذلك ما قال في بعضهم فعن عبدالله قال : " وكان ابي لا يحدث عن عمرو بن خالد ، يعني كان حديثه لا يسوى عنده شيئاً "⁽⁷⁾. وكذلك عن عبدالله قال : " فحدثت ابي بحديث عثمان بن جرير فأنكره جداً ، وكان ابي لا يحدثنا عن محمد بن سالم لضعفه عنده وإنكاره لحديثه "⁽⁸⁾ . وكذلك روى عبدالله ان اياه : " لم يرو عن روى عن ضعيف وان كان حاله خالصاً "⁽⁹⁾ ، وكذلك روى عبدالله: " وجدت هذا الحديث في كتاب ابي بخطه وقد ضرب عليه ، فظننت انه قد ضرب عليه لأنه خطأ ، إنما هو عن زيد عن ابي سلام عن ابي أمامة "⁽¹⁰⁾ . وكذلك اوضح عبدالله عندما ابوه ضرب على حديث بقوله: " إنما ضرب ابي على هذا الحديث لأنه لم يرض الرجل الذي حدث عنه يزيد "⁽¹¹⁾ . وكذلك قال عبدالله : " سمعت ابي يقول ليس في الشام رجل اصح حديثاً من سعيد بن عبدالعزيز يعني التتوخي "⁽¹²⁾ ، وبذلك فإن اقوال الامام احمد في

الحديث وقد تكون في المتن ، وهناك اسباب اخرى ضمن مقتضى لفظ العلة والتي تُخرج الحديث من الصحة إلى الضعف. ينظر : ابن الصلاح ، علوم الحديث ، ص ص 84-83.

- (1) الجامع لاخلق الراوي، ج2، ص 295.
- (2) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص 148.
- (3) ابن الجوزي، مناقب، ص 58.
- (4) م . ن ، ص 497.
- (5) علوم الحديث، ص 227.
- (6) خصائص، ص 12 ؛ (وينظر ابن بهادر، ابو عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين (ت794هـ) النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق د. زين العابدين بن محمد ، (الرياض، اضواء السلف، 1419هـ/1998م) ، ج1، ص 353 ؛ ابن الجزري، المصعد ، ص 24).
- (7) احمد ، المسند، ج2، ص 116 ؛ (وينظر المديني ، خصائص ، ص 15).
- (8) المديني، خصائص، ص 15.
- (9) م . ن ، ص 16.
- (10) م . ن .
- (11) م . ن ، ص 17.
- (12) احمد ، المسند، ج13، ص 381.

هؤلاء الرجال تدل وبشكل واضح على إن قبوله للرواية لا تكون الا عن طريق الراوي الذي تثبت ديانته وصدقه .

وكذلك نهج الامام احمد في شرطه النهج الذي سار عليه اهل الفقه، والكثير من ائمة اهل الحديث في الاعتماد على عدالة الراوي المتعارف عليها ، فمن اشتهرت عدالته بين اهل النقل او نحوهم من اهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والامانه، فاستغنى فيه بذلك عن بيعة شاهدة بعدالته بتصيصاً (1) . فكان الامام احمد في الجرح والتعديل معتدل لا افراط عنده ولا تقريط (2) ، وحرص الامام احمد على عدم قبول رواية التائب من الكذب المتعمد في حديث رسول الله R وان كان حسن التوبة (3) . وانه كان يرى ان لفظ " عن فلان " ، و " أن فلان " انهما ليسا سواء ، وخالف بذلك الامام مالك الذي كان يراهما سواء (4) ، وكان لا يقبل رواية من يأخذ اجراً على التحديث ووافق ذلك عدداً من ائمة الحديث (5) ، وكذلك فإن الامام احمد من الذين لا يقبلون رواية من غلط وبُين له غلظه ولم يترجع وأصر على رواية الحديث ففي مثل هذا الحال سقطت رواياته (6) ، وكذلك روي عن الامام احمد انه قال : " اتبع لفظ الشيخ في قوله حدثنا، وحدثني، وسمعت ، واخبرنا ولا تعده " (7) . وبذلك فإنه حرص على دقة النقل تحديداً وحصرأً، وكان لا يضيف شيئاً حتى الصلاة على الرسول R ولا الثناء لله | اذا لم تُذكر عند سماعه، ويروى إنه كان يقتصر على النطق دون الخط (8) .

وبذلك فإن الامام احمد استحب اتباع المحدث في لفظه (9) ، ولذلك عُرف عن الامام احمد الامتناع عن رواية ما يحفظونه الا من كتبهم (10) ، وورد عن عبدالله قوله : " حدثني ابي من كتابه " (11) .

وكان الامام احمد حريص على طلب العلو في الاسناد (12) ، لهذا كثرت رحلاته وكان يقول : " طلب الاسناد العالي سنة عمن سلف " (13) . ولذلك فإن مسنده احتوى على الكثير من الاسانيد الثلاثية (14) ، ومن المعروف ان اصل الاسناد خصيصة فاضلة من

(1) ابن الصلاح ، علوم الحديث، ص 95.

(2) م . ن ، ص 97.

(3) م . ن ، ص 104.

(4) م . ن ، ص 57.

(5) م . ن ، ص 107 ؛ شاکر ، احمد محمد ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير ، (القاهرة، مطبعة محمد علي صبيح واولاده، 1377 هـ / 1958م) ، ص 105.

(6) ابن الصلاح ، علوم الحديث، ص 108.

(7) م . ن ، ص 128 ؛ شاکر ، الباعث الحثيث، ص 114.

(8) ابن الصلاح ، علوم الحديث ، ص 167 ، وص 210 ؛ شاکر ، الباعث الحثيث، ص 135.

(9) ابن الصلاح ، علوم الحديث، ص 210.

(10) م . ن ، ص 211؛ المزي، تهذيب الكمال، ج1، ص 452 ؛ شاکر ، الباعث الحثيث، ص 150.

(11) احمد ، المسند ، ج2، ص 422.

(12) ابن الصلاح ، علوم الحديث، ص 223.

(13) م . ن ، ص 231 ؛ شاکر ، الباعث الحثيث ، ص 160.

(14) وقد أفرد لهذه الثلاثيات كتاب حواها كلها ينظر السفاريني، ابو العون شمس الدين محمد بن

خصائص هذه الامة وسنة بالغة من السنن المؤكدة ، ويروى عن عبدالله بن المبارك انه قال : " الاسناد من الدين لولا الاسناد لقال من شاء ماشاء " (1) .

وكان الامام احمد على دراية ومعرفة في الارسال الخفي (2) (3) ، وهذا النوع له فائدة عظيمة يُدرك بالاتساع في الرواية، والجمع لطرق الاحاديث مع المعرفة التامة بذلك (4) ، وكان الامام احمد يورد الحالة التي اخذ بها الحديث فإن كانت قراءة على الشيخ يقول قرأت على فلان (5) .

واذا سأل الامام احمد الراوي يقول مثلاً : " حدثنا يحيى بن سعيد وانا سألته " (6) . وبذلك فإن الامام احمد كان اميناً حريصاً دقيقاً في النقل للرواية ، كما اورد المديني ذلك بقوله : " ومن الدليل على أن ما اودعه الامام احمد رحمه الله مسنده قد احتاط فيه اسناداً وممتناً ، ولم يورد فيه الا ماصح عنده ... قال عبدالله: قال لي أبي في مرضه الذي مات فيه : اضرب على هذا الحديث فإنه خلاف الاحاديث عن النبي R (7) ... وهذا مع ثقة رجال اسناده حين شذ لفظه عن الاحاديث المشاهير امر بالضرب عليه فقال عليه ماقلناه وفيه نظائر له " (8) . وعلل المديني امر الامام احمد لابنه عبدالله بالضرب على حديثه فقال : " قد روى لابنه الحديث لكنه ضرب عليه في المسند ، لانه أراد أن لا يكون في المسند إلا الثقات ويروي في غير المسند عن ليس بذلك " (9) . وبذلك فإن الامام احمد كان يأمر ابنه عبدالله بالضرب (أي حذف) على بعض الاحاديث كلما تبين له علة في الحديث ، لكن عبدالله كان يكتفي بالقول بأن ابيه امره بالضرب على الحديث ثم يورده في المسند (10) .

اما الحديث الضعيف ، فمن المتعارف عليه بين المحدثين إنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يُحتج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء ، كما إنه ليس كل ضعيف يصلح لذلك ولهذا يقول الدار قطني وغيره في الضعفاء: " فلان يعتبر به وفلان لايعتبر به " (11) .

احمد بن سالم (ت 1188هـ) ، شرح ثلاثيات مسند الامام احمد (بيروت، المكتب الاسلامي، د . ت) جزئين.

- (1) ابن الصلاح ، علوم الحديث، ص 231.
- (2) وهو الانقطاع في أي موضع من السند بين راويين متعاصرين لم يلتقيا، وكذا لو التقيا ولم يقع بينهما سماع . (ابن الصلاح ، علوم الحديث، ص 261، هامش (1)) .
- (3) م . ن ، ص 261-262.
- (4) م . ن ، ص 260-261.
- (5) ينظر احمد ، المسند ، ج1، ص 242 (184) ؛ ج1، ص 250 (199).
- (6) ينظر احمد ، المسند ، ج1، ص 240 (182) ؛ ج1، ص 244 (186).
- (7) ورد قول عبدالله في المسند ، ج8 ، ص 118 (7992).
- (8) خصائص ، ص 14.
- (9) م . ن ، ص 17.
- (10) ينظر مثلاً وليس حصراً ، احمد، المسند، ج6، ص411 (6947) ، ج11، ص 468 (14443).
- (11) ابن الصلاح ، علوم الحديث، ص 76.

وهذا ما أخذ به الإمام أحمد بن حنبل الذي قال : " ما حديث ابن لهيعة بحجة وإنني
لاكتب كثيراً مما أكتب اعتبر به وهو يقوي بعضه ببعض " (1) . وبذلك فإن

(1) المزي، تهذيب الكمال، ج 15 ، ص 493.

الحديث الضعيف عند كثير من المحدثين يوردونه على سبيل المتابعة والاستشهاد فكان الامام احمد عندما يأتي بحديث من الاحاديث المعلقة (1) ، فإنه يذكرها للمتابعة ولم يسقها اصولاً، وهي بالنسبة إلى جملة المسند قليلة جداً، ومثل ذلك غير الموصول (2) .

اما من حيث التساهل في ايراد حديث الفضائل ، فقد ثبت عند الامام احمد وغيره من الائمة قولهم: " اذا روينا في الحلال والحرام شددنا واذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا " (3) . وبذلك فإن الامام احمد طريقتة التسامح في رواية احاديث الفضائل دون احاديث الاحكام (4) ، كالحدود والكفارات والفرائض (5) ، وقد نبه ابن تيمية إلى ان ذلك لايعنى الاخذ بالحديث الضعيف المكذوب وقال : " ولا كان احمد بن حنبل ولا أمثاله من الائمة يعتمدون على مثل هذه الاحاديث في الشريعة، ومن نقل عن احمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولاحسن فقد غلط عليه، ولكن كان في عرف احمد بن حنبل ومن قبله من العلماء ان الحديث ينقسم إلى نوعين، صحيح ، وضعيف .

والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به ، وإلى ضعيف حسن " (6) . وكذلك قال ابن تيمية (7) : " ولم يقل احد من الائمة إنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الاجماع " . وقال الذهبي (8) في هذا الشأن : " ولهذا أكثر الائمة على التشديد في احاديث الاحكام، والترخص قليلاً لا كل الترخص في الفضائل والرقائق فيقبلون في ذلك ماضعفاً اسناده، لا ما أنهم رواته، فإن الاحاديث الموضوعية والاحاديث الشديدة الوهن لايلتفتون اليها، بل يروونها للتحذير منها، والهتاك لحالها ، فمن دلسها او غطى تبيانها فهو جان على السنة ، خائن لله ورسوله. فان كان يجهل ذلك فقد يُعذر بالجهل ولكن سلو اهل الذكر إن كنتم لاتعلمون " .

اما اقوال العلماء في المسند فكان فيها اختلاف، قال بعضهم: " لايجوز ان يقال فيه السقيم، بل فيه الصحيح المشهور، والحسن، والغريب " (9) . وقال ابن حجر العسقلاني

- (1) الحديث المعلق ، وهو ما حذف من مبدأ اسناده واحد او اكثر ، ابن الصلاح ، علوم الحديث، ص 62؛ السيوطي ، تدريب الراوي، ج1، ص 117 ؛ الانصاري، سراج الدين عمر بن علي بن احمد (ت 804هـ) ، المقنع في علوم الحديث، تحقيق : عبدالله بن يوسف الجديع ، (الرياض ، دار فواز للنشر، 1413هـ) ، ج1، ص 72.
- (2) الحديث غير الموصول ، وهو عكس الموصول الذي يقع فيه المرفوع والموقوف والذي اتصل اسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه من فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه (الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 390 ؛ ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 40 ؛ الانصاري ، المقنع، ج1، ص 112).
- (3) ابن حجر ، القول المسدد في الذب عن مسند الامام احمد ، ملحق في نهاية كتاب المسند، ص 561 ؛ وينظر ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب، ج2، ص 98.
- (4) ابن الصلاح ، علوم الحديث، ص 93؛ ابن تيمية ، ابو العباس احمد بن عبدالحليم الحراني (ت 728هـ)، قاعدة جلية في التوسل والوسيلة، (بغداد ، دار المثنى للطباعة والنشر، 1406هـ/1986م) ، ص 77 ؛ ابن حجر ، القول المسدد ، ص 581.
- (5) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب ، ج2، ص 98.
- (6) التوسل والوسيلة، ص 78.
- (7) م . ن .
- (8) سير ، ج 8 ، ص 520.
- (9) ابن الجزري ، المصمد ، ص 24.

(1) : " والحق ان احاديثه غالبها جيد ، والضعاف منها انما يوردها للمتابعات ، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الافراد اخرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً ، وبقي منها بعده بقية " .

واورد ابن الجزري قول ابن تيمية " : شرط المسند اقوى من شرط ابي داود في سننه وقد روى ابو داود في سننه عن رجال اعرض عنهم في المسند قال : ولهذا كان الامام احمد في المسند لا يروي عن من يُعرف انه يكذب ، مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه ، ولكن يروي عن من يضعف لسوء حفظه ، فإن هذا يُكتب حديثه ، ويعتضد به " (2) .
كما ان ابن حجر العسقلاني قد افرد كتاباً سماه : " القول المسدد في الذب عن مسند الامام احمد " ، والذي تضمن الادلة والبراهين ، والحجج التي دافع بها عن احاديث المسند ، وقال في مقدمته : " فقد رأيت أن أذكر في هذه الاوراق ما حضرني من الكلام على الاحاديث التي زعم بعض اهل الحديث انها موضوعة ، وهي في المسند الشهير للامام الكبير ابي عبدالله احمد بن حنبل ، امام اهل الحديث في القديم والحديث ، والمطلع على خفاياه المثيرة لخبائاه ، عصبية مني لاتخل بدين ولا مروءة ، وحمية للسنة لاتعد بحمد الله من حمية الجاهلية ، بل هي ذب عن هذا المصنف العظيم الذي تلقته الامة بالقبول والتكريم وجعله امامهم حجة يرجع اليه ، ويعول عند الاختلاف عليه " (3) .

وعندما بدأ الامام احمد بجمع الحديث ، جمع ما حصل عليه صحيح ، وضعيف ، لكنه عندما شرع في تصنيف المسند انتقى ما صح عنده ، ثم بدأ بتتقية ذلك ، فكان يأمر ابنه بالضرب على الاحاديث التي يرى انها خلاف الاحاديث ومنها ما صح فيها السند ، ولكن المتن خلاف الاحاديث ، فأمر الضرب عليها ، واستمر ذلك حتى اخر ايام حياته .
وبتلك الجهود الموفقة لأهل الحديث استقام امر الشريعة بتوطيد دعائم السنة التي هي ثاني مصادرها التشريعية ، واطمأن المسلمون إلى حديث نبيهم فاقصى عنه كل دخيل وميزوا بين الصحيح والحسن والضعيف ، وصان الله شرعه من عبث المفسدين ودس الدسائسين وتأمر الزنادقة وغيرهم من اعداء الاسلام (4) ، والاهتمام بذلك ضمن علوم الحديث الذي وصفه ابن الصلاح بقوله : " علم الحديث شريف الغاية يناسب مكارم الاخلاق ومحاسن الشيم وينافر مساوئ الاخلاق ومشايين الشيم ، وهو من علوم الاخرة لامن علوم الدنيا ، فمن اراد التصدي لاسماع الحديث او لافادة شيء من علومه فليقدم تصحيح النية واخلاصها ، وليظهر قلبه من الاغراض الدنيوية وادناسها ، وليحذر بلية حب الرياسة ورعوناتها " (5) .

(1) تعجيل المنفعة ، ص 6 .

(2) المصعد ، ص 25 .

(3) ص 550 .

(4) صقر ، عبد البديع ، مختار الحسن والصحيح من الحديث الشريف ، (بيروت ، المكتب الاسلامي ، 1391هـ) ، ص 24 .

(5) علوم الحديث ، ص 213 .

المبحث الاول

الزكاة اهميتها وشروطها

الزكاة لغة واصطلاحاً

الزكاة لغةً . مأخوذة من زَكَ يَزْكُو زَكَاءً ، ووزنها الصرفي فَعْلَةٌ كالصدقة، ومعناها النماء، والبركة ، والطهارة (1) ، اما النماء لأنها تُثمر المال وتنميه، يقال زكا الزرع اذا كثر ريعه وزاد ، وزكت النفقة اذا بورك فيها (2) . ولذلك فإن معناها الدارج النماء والزيادة (3) ، اما معنى الطهارة لأنها طُهرة للمال (4) . وفي ذلك قال تعالى : **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ** **وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا** ... [(5) فالتركية مبالغة في التطهير (6) ، قال تعالى : **قَدْ أَفْلَحَ** **مَنْ زَكَّاهَا**] (7) . أي زكى نفسه وأنماها وأعلاها بالتقوى (8) ، وقيل زكاة الارض أي

-
- (1) ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص 358 ؛ ابن مفلح، ابو عبدالله محمد بن مفلح المقدسي (ت 762هـ)، الفروع، تحقيق: ابو الزهراء حازم القاضي (بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ/1998م)، ج2، ص 247 ؛ المرداوي، ابو الحسن علي بن سليمان (ت 885هـ)، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام احمد بن حنبل ، تحقيق: محمد حامد الفقي، (بيروت، دار احياء التراث العربي، دت) ، ج3 ، ص 3.
- (2) ابن قتيبة الدينوري، ابو محمد عبدالله بن مسلم (ت 276هـ) ، غريب الحديث، تحقيق د.عبدالله الجبوري ، (بغداد، مطبعة العاني، 1397هـ/ 1977م) ، ج1، ص 184 ؛ ابن قدامة، ابو محمد عبدالله بن احمد بن قدامة (ت 620هـ) ، المغني (بيروت، دار الفكر ، 1405هـ/1985م) ، ج2 ، ص 228 ؛ الرازي، مختار الصحاح، ص 273؛ النووي، ابو زكريا يحيى بن شرف (ت 676هـ) ، تحرير الفاظ التنبيه، تحقيق عبدالغني الدقر، (دمشق، دار القلم، 1408هـ/1988م) ، ص 101 ؛ ابن ابي الفتح، ابو عبدالله محمد الحنبلي (ت 709هـ) ، المطلع ، تحقيق : محمد بشير (بيروت، المكتب الاسلامي، 1401هـ/ 1981م)، ص 122.
- (3) الفيومي ، احمد بن محمد بن علي (ت 770هـ) ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، (بيروت، دار الكتب العلمية ، دت) ج1، ص 254 ؛ المناوي، محمد عبدالرؤف (ت 1031 هـ) التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق : د. محمد رضوان الداية (بيروت، دار الفكر المعاصر ، دمشق، دار الفكر، 1410هـ / 1990م) ص 387.
- (4) النووي ، تحرير الفاظ التنبيه، ص 101 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج14 ، ص 358.
- (5) سورة التوبة ، آية 103.
- (6) الاشقر ، محمد بن سليمان بن عبدالله، زبدة التفسير من فتح القدير ، (الكويت، ذات السلاسل ، 1408هـ/1988م) ، ص 259.
- (7) سورة الشمس، آية 9.

يُنْسُهَا وطهارتها من النجاسة وأرض زكية أي طيبة سميحة (9) ، وفي معاني الزكاة هذه قال المرداوي (10): " لو قيل إن هذه المعاني كلها فيها لكان حسناً فتنمي المال ، وتنمي أجرها وتنمي الفقراء، وتظهر معطيها " .
 إذن أصل الزكاة في اللغة الطهارة، والنماء، والبركة ، والمدح ، وكل هذا استعمل في القرآن الكريم ، والحديث النبوي (11) ، وسميت زكاة في الشرع للمعنى اللغوي (12) ، ولعل ذلك لمضمونها ولدلالاتها المفعمة بكل معاني الخير والبركة، واستعملت هذه الكلمة في القرآن الكريم بأشئاقات عديدة تحمل المعنى والدلالة نفسها (13).

إما المعنى الاصطلاحي للزكاة . فُعرفت بإنها : " حق يجب في مال خاص " (14).
 وايضاً لها تعريف أشمل وأوسع بإنها : "تمليك مال مخصوص لمستحقه بشرائط مخصوصة" (15) . وبعبارة أخرى: "قدر من المال في مال مخصوص لمالك مخصوص" (16) . ومعنى ذلك كل مال توفرت فيه شروط وأحكام الزكاة ، ووافقها وجرى على مقتضاها أخرج مقدار الزكاة لفئات معينة من الناس وملكهم اياه ، وهناك تعريف إحتوى على الوقت: "انها حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص" (17) . وفي تعريف اخر تميز بتحديد كل جزء من الزكاة : " اسم لأخذ

-
- (8) الاشقر ، زبدة التفسير، ص 809.
 (9) ابن منظور ، لسان العرب، ج14 ، ص 358.
 (10) الانصاف، ج3، ص 3.
 (11) ابن منظور ، لسان العرب، ج14 ، ص 358.
 (12) ابن مفلح ، الفروع، ج2 ، ص 247 ؛ المرداوي ، الانصاف ، ج3، ص 3.
 (13) منها مثلاً وليس حصراً. تنظر سورة البقرة ، آية 129 ؛ سورة آل عمران ، آية 77 ؛ سورة النساء، آية 49 ؛ سورة النور، آية 21؛ سورة الثور ، آية 28 ؛ سورة الكهف، آية 19 ؛ سورة النجم، آية 32 ؛ سورة فاطر، آية 18؛ سورة الشمس، آية 9 ، سورة الاعلى ، آية 17 ؛ سورة الليل، آية 18 ؛ وكذلك ينظر عبد الباقي ، محمد فؤاد ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، (بيروت، دار الفكر ، 1401هـ/1981م) ، ص ص 331-332.
 (14) ابن مفلح، الفروع، ج2، ص 247 ؛ المرداوي ، الانصاف ، ج3 ، ص 3.
 (15) الجزيري ، عبدالرحمن ، الفقه على المذاهب الاربعة، (بيروت، دار الفكر، دت) ، ج1، ص 590.
 (16) الجرجاني ، علي بن محمد بن علي (ت 816هـ)، التعريفات ، تحقيق ابراهيم الابياري، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1405هـ / 1985م)، ص 152؛ المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص387.
 (17) البهوتي، منصور بن يونس بن ادريس (ت 1051هـ)، الروض المربع شرح زاد المستقنع، (الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، 1390هـ/1970م) ، ج1، ص 358 ؛ الجزيري، الفقه

شيء مخصوص من مال مخصوص على اوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة" (1) .
وكل تلك التعريفات وإن اختلفت في التحديد والاطلاق أو الشمول إلا إنها تتفق
على مدلول اخراج قدرًا من المال مستوفي شروط احكام الزكاة لفئات معينة
من الناس.

ومن الملاحظ إن كلمة زكاة قابلتها، وأردفتها كلمة " الصدقة " و كليهما يحملان
المعنى والقصد والمدلول نفسه فقال الامام الشافعي (2): " الزكاة صدقة والصدقة زكاة
أمرهما ومعناها واحد، وإن سميت مرة زكاة ومرة صدقة هما إسمان لمعنى واحد. وقد
تُسمي العرب الشيء الواحد بالاسماء الكثيرة ". اما ابو عبيد (3) فقال : " فأما الصدقة
فزكاة اموال المسلمين ". وايضاً قال الماوردي (4) في ذلك : " الصدقة زكاة ، والزكاة
صدقة يفترق الاسم ويتفق المسمى ". وقال ابن تيمية (5) : " فقد سمي الله الصدقة
زكاة ". وقال المرداوي (6) : " الصدقة كالزكاة فيما تقدم من احكام لا اعلم فيه خلافاً " .
وقد وردت احاديث في مسند الامام احمد بن حنبل وغيره من كتب الحديث مايدل ويؤكد
إن الزكاة صدقة، اذ يأتي حديثين في احدهما كلمة زكاة ، وفي الاخر صدقة، لكن القصد
او المعنى نفسه، وسيأتي ذكر ذلك وبيانه كل في موضعه.

أهمية الزكاة

الزكاة فريضة أوجبها الله | ، وجعلها أحد أركان الاسلام الخمسة، فلا يكمل
إسلام المرء إلا بعد الايمان بها وإدائها اذا تمكن منها، وفرضها ووجوبيتها جاء بالكتاب،
والسنة النبوية، والاجماع اما الكتاب، فجاء فيه الحث على الزكاة أكثر من الفرائض
الآخري وقد وردت بغير لفظها أحياناً كالبر ، وإيتاء المال، والاحسان ، وإطعام الفقراء

-
- (1) على المذاهب الاربعة، ج1، ص 590.
 - (2) النووي ، تحرير الفاظ التنبيه، ص 101.
 - (3) الشافعي، محمد بن ادريس (ت 204هـ) ، الام ، تصحيح : محمد زهري النجار، (بيروت،
دار المعرفة، 1973م) ، ج2، ص 82.
 - (4) ابو عبيد ، القاسم بن سلام (ت 224هـ) ، الاموال ، تحقيق : محمد خليل هراس ،
(بيروت، دار الفكر، 1408هـ/1988م) ، ص 24.
 - (5) الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت 450هـ)، الاحكام السلطانية
والولايات الدينية، تحقيق عماد زكي البارودي، (القاهرة، المكتبة التوفيقية، دت) ،
ص203.
 - (6) ابن تيمية ، ابو العباس احمد عبدالحليم الحراني (ت 728هـ)، كتب ورسائل ابن تيمية في
الفقه، تحقيق: عبدالرحمن محمد قاسم الحنبلي ، (القاهرة، مكتبة ابن تيمية، دت)، ج25،
ص8.
 - (6) الانصاف، ج3، ص 108.

، (1) وكذلك وردت بلفظها كثيراً في القرآن الكريم منها ، قال تعالى :

[وَأَقِمْوَا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ] (2) . وهناك

عشرات الايات قرنت فيها الزكاة بالصلاة (3) . تأكيد على وجوبها وفرضها .
اما السنة النبوية ففيها احاديث متواترة صحيحة وردت الزكاة فيها كركن من
أركان الاسلام الخمسة (4) - سيرد كثير منها في ثنايا هذا الفصل - اما الاجماع فأجمع
المسلمون في جميع العصور على وجوبها (5) ، واتفق الصحابة على قتال مانعيها ،

وكان ذلك في عهد الخليفة ابي بكر الصديق **T** الذي أصر على قتال من امتنع عن
إداء فريضة الزكاة، واقسم على قتالهم وقال : " والله لا افرق بين الصلاة والزكاة
ولأقاتلن من فرق بينهما" (6) . وايضاً قال : " لو منعوني عقلاً مما اعطوه لرسول الله

(1) ينظر: الابراشي ، محمد عطية، عظمة الاسلام، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،
1387هـ/1967م)، ج1، ص69.

(2) سورة البقرة، آية 43.

(3) سالم ، ابو كمال بن السيد سالم ، صحيح فقه السنة (القاهرة، المكتبة التوفيقية، دبت) ،
ج2، ص 5 ؛ السعدي ، عبدالمعطي عبد الرحمن ، زكاتك ايها المسلم، (الانبار، مطبعة
الخلود، 1406هـ/1986م) ص 9 ؛ (وينظر عبد الباقي، المعجم المفهرس، ص ص 331-
332).

(4) احمد ، المسند ، ج3 ، ص 37 ؛ (2254) ؛ ج2، ص 176 (1390) ؛ ج16 ، ص 206
(22021) ؛ وينظر البخاري، ابو عبدالله محمد بن اسماعيل (ت 256هـ)، صحيح
البخاري، تحقيق د. مصطفى ديب ، (بيروت، دار ابن كثير، 1407هـ/1987م) ، ج1،
ص 25؛ مسلم ، ابو الحسين بن الحجاج القشيري (261هـ)، صحيح مسلم، تحقيق : محمد
فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار احياء التراث العربي، دبت) ، ج1، ص ص 40-41.

(5) القرطبي، ابو الوليد محمد بن احمد بن محمد بن رشد (ت 590هـ)، بداية المجتهد ونهاية
المقتصد ، (بيروت، دار الفكر العربي ، دبت) ، ص 178 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2،
ص228.

(6) احمد ، المسند، ج1، ص 193 (67) اسناده صحيح، (وينظر البخاري، صحيح، ج2،
ص507 ، مسلم ، صحيح ، ج1 ، ص 51 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية، ج6 ، ص
311).

R لجاهدتهم" (1). ويبدو ان الزكاة شُرعت في السنة الثانية للهجرة (2)، ولحث بعض الناس على إدائها طُبّق عليها سنة الثواب والعقاب أي من لم يؤديها فله العقاب (3)، ومن يؤديها فله الثواب ولكن بشرط أن تكون الاموال مكتسبة بالطرق الشرعية (4) وكان

هادي البشرية ومعلمها ومرشدها R اشد رغبةً وتمنياً في اعطاء الصدقة الذي قال : " لو كان عندي أحد ذهباً لسرني ان انفقه في سبيل الله ، وأن لا يأتي عليه ثلاثة وعندي منه دينار ولا درهم، إلا شيء أرصده في دين يكون عليّ " (5). ووضح وأكد أن الصدقة لاتنقص المال (6).

فالزكاة فضلاً عن كونها أحكام شرعية دينية تعبدية اسلامية فلها اهداف وغايات جمة، منها في الجانب الاقتصادي ، كالمحافظة على التوازن الاقتصادي والمالي بين فئات المجتمع ، وجعل استثمارية وديمومة التبادل الاقتصادي بين المنتج والبائع والمستهلك ، والابتعاد عن اشكال الجمود والركود، والغلاء القاهر، فالفئات المستحقة

- (1) ابو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم (ت 182هـ)، الخراج ، (بيروت، دار المعرفة، 1979م) ، ص 80 ؛ (وينظر ابن خياط، ابو عمرو خليفة بن خياط (ت 240هـ) ، تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: د. اكرم ضياء العمري ، (دمشق ، دار القلم، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1397هـ/1977م) ، ص 101؛ البلاذري، ابو العباس احمد بن يحيى بن جابر (ت 279هـ) ، فتوح البلدان، تحقيق: د. عبدالله انيس الطباع، د. عمر انيس الطباع، (بيروت، مؤسسة المعارف، 1407هـ/1987م) ، ص 131 ؛ الطبري، تاريخ، ج2، ص 255 ؛ ابن الاثير، الكامل، ج2، ص 206 ؛ ابن كثير، ج6، ص 311).
- (2) ابن كثير، البداية والنهاية، ج3 ، ص 256 وص 347 ؛ الحلبي، ابو الحسن علي بن ابراهيم بن احمد (ت 1044هـ)، انسان العيون في سيرة الامين والمأمون المعروف بالسيرة الحلبية (بيروت، دار المعرفة، 1400هـ/1980م) ، ج2، ص 364 ؛ الخياط ، عبدالعزيز ، المجتمع المتكامل في الاسلام ، (القاهرة ، دار السلام ، 1406هـ/1986م) ، ص 176.
- (3) ينظر: احمد ، المسند ، ج3 ، ص 495 (3577) ، ج5 ، ص 218 (5729) ؛ ج6 ، ص 16 (6448) ؛ ج7 ، ص 458 (7742) ؛ ج8 ، ص 381 (8646) ؛ ج9 ، ص 50 (8915) ؛ ج9 ، ص 65 (8956) ؛ ج15 ، ص 193 (20239) ؛ (وينظر : البخاري، صحيح، ج2، ص 508 ؛ مسلم ، صحيح ، ج2، ص 680 ومابعد).
- (4) ينظر : احمد ، المسند ، ج7 ، ص 369 (7622) ؛ ج9 ، ص 59 (8941)، ج9 ، ص 150 (9217) ، ج9، ص 204 (9387) ؛ ج9 ، ص 207 (9396) ؛ ج9 ، ص 247 (9530) ، ج9 ، ص 389 (10044) ؛ ج9 ، ص 612 (10887) ؛ ج9 ، ص 624 (10921).
- (5) احمد ، المسند ، ج7 ، ص 286 (7478) اسناده صحيح ؛ وينظر: ج8، ص 360 (7579) ج9 ، ص 1 . (8783) ؛ ج9 ، ص 205 (9390) ؛ ج9 ، ص 128 (9151)؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج5 ، ص 2368 ؛ البيهقي ، ابو بكر احمد بن الحسين بن علي (ت 458هـ) ، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا ، (مكة المكرمة، دار الباز ، 1414هـ/1994م) ، ج5 ، ص 354.
- (6) احمد، المسند، ج9، ص 76 (8986) ؛ ج9 ، ص 270 (9609) ؛ ج7، ص 51 (7205).

لأموال الزكاة يزداد موردها المالي، فيزداد الطلب على الانتاج، وبالنتيجة زيادة العمل ، والنشاط التجاري، بدل بقاء تلك الاموال محجوراً عليها عند اصحابها وجمودها فيحصل التأخير في الانتاج ويقل الربح ، ويزداد الفقر، لذلك فالزكاة من المحفزات المهمة للنشاط الاقتصادي ، وإن زيادة هذا المورد يعني هناك نشاطاً اقتصادياً كبيراً.

وتدل الروايات التاريخية على إن الزكاة كانت تدر موارد اقتصادية متنوعة وكثيرة، فأورد الامام احمد بن حنبل في مسنده عن انس بن مالك (1) : " إن رسول الله R لم يكن يُسال شيئاً على الاسلام إلا اعطاه ، قال فأتاه رجل فسأله فأمر له بشاء كثير بين جبلين من شاء الصدقة قال فرجع إلى قومه فقال: يا قوم أسلموا فإن محمداً R يعطي عطاء ما يخشى الفاقة" (2) . ويدل ذلك على إن الزكاة من ضمن موارد التي كانت تدرها للدولة الاسلامية هي الغنم ويبدو إنها كانت كثيرة.

وكذلك اورد الامام احمد في مسنده احاديث توضح إن الابل كانت تأتي إلى موارد الدولة عن طريق الزكاة او الصدقة، وهناك ما يشير إلى كثرتها (3) ، وإلى تعدد استعمالها اذ كانت تستخدم لنقل الحبيج لاداء فريضة الحج (4) ، فضلاً عن إنها كانت تُعد وسيلة مهمة لنقل الجيش الاسلامي عند المعارك والغزوات (5) ، وكان هناك من

-
- (1) انس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرم بن جندب الانصاري الخزرجي النجاري خادم رسول الله R وغزى معه كثيراً ، وبيع تحت الشجرة، واحد المكثرين من الرواية عنه، ولد بالمدينة، واختلف في سنة وفاته، قيل سنة احدى وتسعين، وقيل سنة ثلاث وتسعين، وإنه اخر من مات بالبصرة من اصحاب رسول الله R . ابن قانع ، ابو الحسين عبد الباقي (ت 351هـ)، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح بن سالم المصراطي ، (المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الاثرية، 1418هـ/1998م)، ج1، ص14؛ ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت 463هـ)، الاستيعاب في معرفة الاصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت، دار الجيل، 1412هـ/1992م)، ج1، ص ص 109-110؛ ابن حجر العسقلاني ، ابو الفضل احمد بن علي (ت 852هـ) ، الاصابة في تمييز الصحابة: تحقيق علي محمد البجاوي، (بيروت ، دار الجيل، 1412هـ/1992م) ج1 ، ص ص 126-128.
- (2) احمد ، المسند ، ج10 ، ص 344 (1990) اسناده صحيح ، (وينظر مسلم ، صحيح ، ج4، ص 1806 ، ابن خزيمة ، ابو بكر محمد بن اسحاق (ت 311هـ)، صحيح ابن خزيمة ، تحقيق : د. محمد مصطفى الاعظمي (بيروت، المكتبة الاسلامي، 1390هـ/1970م) ، ج4 ، ص 70 ؛ ابن حبان ، صحيح ، ج14، ص 288).
- (3) احمد ، المسند ، ج1، ص 459 ؛ (وينظر الهيثمي ، علي بن ابي بكر (ت 807هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، (القاهرة، دار الريان للتراث، بيروت، دار الكتاب العربي، 1407هـ/1987م)، ج3 ، ص 84).
- (4) احمد ، المسند ، ج14 ، ص 11 (17862) وص 12 (17863) ؛ (وينظر الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج10، ص 131).
- (5) احمد ، المسند ، ج6 ، ص 169 (6593) ؛ (وينظر ابو داود ، سليمان بن الاشعث (ت 275هـ) ، سنن ابي داود، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت، دار الفكر، د.ت) ، ج3 ، ص 250 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى ، ج5 ، ص 587).

يتولى امرها في الرعي وغيره (1) ، ويبدو إن الرسول R كان يخرج إلى ابل الصدقة في البادية(2)، وهو ايضاً كان يتولى تقسيمها على مستحقيها (3) .
 اما موارد الزكاة الاخرى كالزروع فكانت تُجمع في مكان مخصص لها ثم يقسمها الرسول R على مستحقيها وعند الحاجة إليها (4) .
 فضلاً عن المردودات الاقتصادية للزكاة، فإن لها مردودات اجتماعية كثيرة ومهمة، فإنها تقرب البعيد، وتزيد وتقوي اواصر العلاقات الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة، وتنمي ألفتهم وتعاونهم ، وكفى بذلك ترغيباً لدافعي الزكاة، ومجمل هذه الحسنات الاجتماعية للزكاة في حديث الرسول R اورده الامام احمد بن حنبل عن انس بن مالك: ان الرسول R قال لرجل من بني تميم ذو مال كثير : " تخرج الزكاة من مالك فإنها طهرة تُطهرك وتصل اقرباءك وتعرف حق السائل والجار والمسكين..."(5) .
 ولذلك فإن الله سبحانه وتعالى فرض الزكاة بقدر مقدور ، وحساب محسوب(6) ،
 لحكمة عظيمة هي لربط قلوب المسلمين جميعاً بعضها ببعض ويجعلهم كأسرة واحدة(7)،
 فهي من كمال الشريعة ومراعاتها للمصالح ، كما انها مواساة للفقراء ، وطهرة للمال ،
 وعبودية للرب وتقرباً إليه، وفيها ارفاقاً بأرباب الاموال فلم تفرض على كل مال بل فرضت على الاموال التي يكثر فيها الربح والدر ، والنسل ، وكذلك لم تُفرض على ما يحتاجه المسلم ولا غنى له عنه كالدار، والسلاح والثياب (8) .
 وحرص النهج الاقتصادي الاسلامي في شأن الزكاة على ترسيخ ، وتثبيت،
 مسائل في غاية الاهمية منها لايحق للفقراء أخذ اموال الزكاة والصدقة كوسيلة للعيش،

-
- (1) احمد ، المسند ، ج11 ، ص 341 (13994) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج1، ص 92؛ ابو داود ، سنن ، ج4 ، ص 130).
 - (2) احمد ، المسند ، ج17 ، ص 434 (24689) ؛ (وينظر ابو داود ، ج3 ، ص 3).
 - (3) احمد ، المسند ، ج14 ، ص 522 (19481) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج5 ، ص2101).
 - (4) احمد ، المسند ، ج2 ، ص 437 (1727) ؛ وينظر ج2 ، ص 345 (1723) ؛ ج2، ص 345 (1724) ؛ ج2، ص 346 (1725) ؛ (وينظر الهيثمي، مجمع الزوائد ، ج3، ص90).
 - (5) احمد ، المسند ، ج10 ، ص 441 (12334) اسناده صحيح ؛ (وينظر الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج3 ، ص 63، وقال : " رواه احمد والطبراني في الاوسط ورجاله رجال الصحيح").
 - (6) ابن بابويه ، علي (ت 329هـ) ، فقه الرضا، تحقيق مؤسسة ال البيت ، (قم ، د.م ، 1406هـ/1986م)، ص 195.
 - (7) الابراشي، عظمة الاسلام ، ج1، ص 63.
 - (8) ابن قيم الجوزية، اعلام الموقعين، ج2، ص 109.

وإنما يأخذونها إذا كانوا بحاجة إليها ولا سبيل لهم في الكسب والعمل لوجود حائل يمنعهم من ذلك . إذ إن الاسلام منهجه الحث على الكسب والعمل (1) .

وكذلك دعا النهج الاقتصادي الاسلامي عدم اظهار المن والإذى عند اعطاء الصدقة إلى الفقراء قال تعالى : [**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى...**] (2) . ولذلك فإن هذا النهج مع كونه اقتصادي، فهو سلوك خلقي قويم ، فإنه عالج مسألة الفقر ، وفي الوقت نفسه دعا إلى نبذ كل اشكال الضرر النفسي والمادي الذي قد يلحق بالفقير ، اذا اشعره الغني بالضعف والمن عليه في اعطائه مال الزكاة او الصدقة.

شروط الزكاة :

وُضعت ضوابط وشروط ، واحكام دقيقة على اداء الزكاة، وعدم تركها للاهواء، وتجنباً للتدخل، والغموض، ودفعاً للخلط. واستبعاداً للألتباس، لتحقيق غايتها واهدافها بشمولية المنفعة على قدر كبير من التوافق، والانسجام بين الواقع المعهود، والمنشود والمأمول ، وهذه الشروط هي:

الاسلام:

لابد لدافع الزكاة ان يكون مسلماً، وهذا واضح من كلام الرسول R إلى معاذ بن جبل (3) حين بعثه إلى اليمن وقال : " إنك تأتي قوماً اهل كتاب ، فادعهم إلى شهادة ان لا اله الا الله وأني رسول الله ، فإن هم اطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله U افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن اطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في اموالهم تؤخذ من اغنيائهم وترد في فقراتهم ... " (4) وبذلك فإن المرء اذا دخل

(1) ينظر اهمية العمل الفصل السادس.

(2) سورة البقرة ، آية 264.

(3) معاذ بن جبل بن عمرو بن اوس بن عائذ بن عدي الانصاري الخزرجي البصري، صحابي جليل ، شهد العقبة مع السبعين ، وشهد بدرأ والمشاهد كلها، عالماً بالحلال والحرام ، بعثه

النبي R قاضياً على اليمن. توفي بطاعون عمواس سنة 18 هـ . ابن قانع ، معجم الصحابة، ج3 ، ص ص 24-25 ؛ الشيرازي ، طبقات الفقهاء، ص 26 ؛ الذهبي ، سير، ج1 ، ص ص 443-461 ؛ ابن حجر العسقلاني ، الاصابة، ج6 ، ص ص 136-137.

(4) احمد ، المسند، ج2، ص 510 (2071) اسناده صحيح، (وينظر ابو داود، سنن ، ج2، ص 104؛ النسائي، ابو عبدالرحمن احمد بن شعيب (ت 303هـ) ، السنن الكبرى، تحقيق د. عبدالغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، (بيروت، دار الكتب العلمية 1411هـ/1991م)، ج2، ص 30 ؛ الدار قطني، ابو الحسن علي بن عمر (ت 385هـ)، سنن الدار قطني ، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يمانى المدني، (بيروت، دار المعرفة، 1386هـ/1966م)، ج2، ص 135.

الاسلام بالشهادتين عليه ان يؤدي فرائض الاسلام ومنها الزكاة، وكذلك اورد الامام احمد بن حنبل في مسنده رواية اخرى توضح ذلك فعن بريدة الاسلمي ⁽¹⁾ قال : قال رسول الله R : " لهم ما اسلموا عليه من اراضيهم ورقيقهم وماشيئهم وليس عليهم فيه إلا الصدقة" ⁽²⁾ . أي بعد دخولهم الاسلام ألغى ماكان مفروض عليهم، ولكن تُفرض على اموالهم الزكاة او الصدقة. وكذلك هناك رواية مفادها إن الساعي كان يأخذ من المسلم الزكاة دون غيره ⁽³⁾ ، وورد الاجماع أنه لازكاة على كافر في شيء من امواله ⁽⁴⁾ .

النصاب

النصاب قدر من المال تجب فيه الزكاة اذا بلغه ⁽⁵⁾ ، وإن نقص المال عن النصاب لا تجب فيه الزكاة ⁽⁶⁾ ، وبذلك يُعد النصاب علامة على وجوب الزكاة سواء كانت من النقدين او الماشية او الزروع ⁽⁷⁾ ، ومقدار النصاب يختلف باختلاف ما يُزكى

-
- (1) بريدة بن الحبيب بن عبدالله بن الحارث بن الاعرج بن سعد بن رزاح بن سهل بن مازن بن الحارث الاسلمي، اسلم عام الهجرة ، شهد خيبر، وفتح مكة وكان معه اللواء وقيل انه غزا مع النبي R ست عشرة غزوة ، واستعمله النبي R على صدقة قومه ، ثم نزل مرو ونشر العلم بها، مات بخراسان سنة ثلاث وستين للهجرة. ابن قانع ، معجم الصحابة، ج1، ص ص 75-76 ؛ الذهبي ، سير ، ج2 ، ص ص 469-471 ؛ ابن حجر العسقلاني الاصابة ، ج1، ص 286.
 - (2) احمد ، المسند ، ج16 ، ص 500 (22916) اسناده حسن ؛ (وينظر الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج3 ، ص 63).
 - (3) احمد ، المسند، ج15 ، ص 240 (20406) ؛ (وينظر ابن ماجه، ابو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت 275هـ) ، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي ، (بيروت، دار الفكر ، دت) ، ج1، ص 586).
 - (4) ابن حزم، ابو محمد علي بن احمد بن سعيد الظاهري (ت 456هـ) ، مراتب الاجماع، (بيروت، دار الكتب العلمية، دت) ، ص 37.
 - (5) النووي، تحرير الفاظ التنبيه، ص 102 ؛ ابن ابي الفتح، المطلع، ص 122 ؛ ابن منظور ، لسان العرب، ج1، ص 761 ؛ القونوي ، قاسم بن عبدالله بن امير بن علي (ت 978هـ)، أنيس الفقهاء في تعريف الالفاظ المتداولة بين الفقهاء ، تحقيق : د. احمد بن عبدالرزاق الكبيسي، (جدة ، دار الوفاء، 1406هـ/1986م) ، ص 132.
 - (6) ابن قدامة ، ابو محمد عبدالله بن احمد بن قدامة (ت 620هـ) ، الكافي في فقه ابن حنبل، تحقيق زهير الشاويش، (بيروت، المكتب الاسلامي، 1408هـ/1988م) ، ج1، ص 281؛ ابن مفلح، الفروع، ج2، ص 293 ، المرداوي ، الانصاف ، ج3، ص 12.
 - (7) الجزيري، الفقه على المذاهب الاربعة، ج1، ص 593.

به ، وورد الاجماع على مقادير النصب في الاجناس التي تجب فيها الزكاة (1) ، ومن المهم ذكره إن الشارع وضع اعتبارات عدة عند تحديد النصاب منها المدة الزمنية التي تكفي لنمو وزيادة المال (العيني ، او النقدي) المشمول بالزكاة وكذلك حدد بدقة الوقت الذي يؤخذ به الزكاة ، ثم وضع في الاعتبار الكيفية او الوسيلة التي تكون متبعة في النماء، فإذا كانت مكلفة ومجهدة يكون مقدار الزكاة اقل من التي تكون اقل كلفة ، وبذلك فإن النهج الاقتصادي الاسلامي تضمن اسس ومعايير واحكام دقيقة وخاصة لكل مال من الاموال المشمولة بالزكاة وحسب ماتقتضيه المصلحة من غير ضرر ولاضرار . وعلى وفق ذلك من الممكن ان تزال الضبابية التي قد تمنع معرفة لماذا هذا الفارق بين النُصب.

الحوّل :

بمعنى مرور سنة كاملة (2) ، والحوّل شرط من شروط وجوب الزكاة ، واورد الامام احمد في مسنده عن الحوّل ، فعن الامام علي T قال : " ليس في مالٍ زكاة حتى يحول عليه الحوّل " (3) . لذلك فالحوّل شرط اساس لوجوب دفع الزكاة اذا ملك النصاب (4) ، واجمع اهل العلم ان المال اذا بلغ النصاب وحال عليه الحوّل وجبت فيه الزكاة (5) ، ويبدأ الحوّل عند بدء كمال النصاب (6) ، ومرار الحوّل على اصله (7) ، مثلاً إن شخصاً له اربع من الابل ليس عليه شيء، ولكن اذا زادت واصبحت خمس عندئذ يبدأ الحوّل ويزكي عند نهاية هذا الحوّل ، وإن سبب اعتبار الحوّل في الزكاة لكي

-
- (1) ابن المنذر، ابو بكر محمد بن ابراهيم النيسابوري (ت 318هـ) ، الاجماع، تحقيق: د.فؤاد عبدالمعنى احمد ، (الاسكندرية، دار الدعوة ، 1402هـ/1982م) ، ص ص 42-43 ؛ ابن حزم ، مراتب الاجماع، ص 37.
- (2) الرازي، مختار الصحاح ، ص 163.
- (3) احمد، المسند، ج12، ص 125 (1264) اسناده صحيح ، والحديث موقوف على الامام

T

علي (وينظر الدار قطني، سنن ، ج2، ص 91 ؛ وكذلك روي هذا الحديث

مرفوعاً للرسول R ابن ماجه، سنن ، ج1، ص 571 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج4، ص 95).

(4) ابن قدامة ، الكافي، ج1، ص 282.

(5) ابن المنذر، الاجماع، ص 44 ؛ ابن حزم، مراتب الاجماع، ص 38 ؛ القرطبي، بداية المجتهد، ص 197.

(6) ابو عبيد، الاموال ، ص 501؛ الشيخ المفيد، ابو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان (ت 413هـ)، المقنعة، (قم، مؤسسة النشر الاسلامي، 1410هـ/1990م) ، ص 239.

(7) ابن قدامة ، المغني، ج2، ص 259.

يُكمل النماء في الاموال المعده للزكاة وتحصل الفائدة منها ، فيواسي من نمائها (1) ، وان هلك بعض او كل النصاب اثناء الحول فلا زكاة لانعدام النماء والفائدة (2) ، ولتنظيم اخراج الزكاة، ولمعرفة حولان الحول لابد من تحديد شهر لتُخرج فيه الزكاة، وذلك لفائدة المصدق، والمتصدق عليه (3) .

خلو المال من الدين

من المعلوم ان الدين من ضمن معاملات النهج الاقتصادي الاسلامي، وإنه يُعطى من دون أخذ مقابل (4) ، وربما يؤدي ذلك إلى نقص النصاب، وفي هذه المسألة وردت اراء عديدة مختلفة.

- 1- أن تُعطى زكاة الدين مع المال الحاضر اذا كان الدين مضمون الرجوع إلى صاحبه وفي حكم المقبوض (5) .
- 2- ان تُؤخر زكاة مال الدين ولايلزمه الاخراج حتى يقبضه، ثم يزكي بعد القبض لما مضى من السنين (6) .
- 3- ان يُزكى اذا قُبض الدين سنة واحدة حتى وإن اتت عليه سنون (7) .
- 4- الزكاة تجب على الذي عليه الدين ، ويُعفى ربه المالك له (8) .
- 5- اسقاط الزكاة ألبته، ولا تجب على الدائن والمدين (9) .

-
- (1) ابن قدامة، الكافي، ج1، ص 283 ؛ المغني، ج2، ص 257.
 - (2) ابن قدامه، الكافي، ج1، ص 284 ؛ وينظر : المغني ، ج2، ص 260.
 - (3) الشافعي ، الام ، ج2، ص 17 ؛ (وينظر ابو عبيد ، الاموال، ص 535).
 - (4) ينظر الفصل الثالث المعاملات الاقتصادية الاسلامية.
 - (5) الشافعي ، الام ، ج2 ، ص 51 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص 526 وص 531 ؛ المفيد ، المقنعة ، ص 239.
 - (6) الشافعي، الام، ج2، ص 51؛ ابو عبيد ، الاموال، ص 532 ؛ ابن قدامه الكافي، ج1، ص 279 ؛ ابو النجا ، موسى بن احمد بن سالم (ت 690هـ) ، زاد المستنقع ، تحقيق: علي محمد عبدالعزيز ، (مكة المكرمة، مكتبة النهضة الحديث، دبت) ، ص 70؛ المرداوي، الانصاف، ج3 ، ص 14.
 - (7) مالك ابو عبدالله بن انس (ت 179هـ) ، الموطأ ، تحقيق: محمد فوائد عبد الباقي ، (القاهرة، دار احياء التراث العربي، دبت) ، ج1 ، ص 253 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص 530.
 - (8) ابو عبيد ، الاموال، ص 526.
 - (9) ابو عبيد ، الاموال ، ص 526.

اما الاموال التي عليها الدين يُنقص النصاب او يستغرقه فلا زكاة في هذه الاموال (1) .

الحرية والملك التام للمال:

وهذا شرط من وجوب الزكاة ، فلا تجب الزكاة على المكاتب حتى يعتق (2) ، ونقل ابن المنذر الاجماع على ذلك (3) ، وفي هذا قال ابو عبيد (4) : " وأما المكاتب فلا نعلم الناس اختلفوا فيه ، أن لازكاة عليه " ، لذلك فلا زكاة على المكاتب (5) .
اما زكاة مال العبد ففيه اختلاف فقيل لازكاة فيه وقال بذلك الامام مالك (6) والامام احمد في احدى الروايتين (7) ، والامامية (8) ، وقال قوم زكاة مال العبد على سيده (أي يتولى السيد اخراج مال عبده) ، وبه قال الامام الشافعي (9) ، والامام ابي حنيفة (10) ، وقالت طائفة اخرى على العبد في ماله زكاة (11) .

- (1) مالك ، الموطأ ، ج1 ، ص 253 ؛ ابن ادم ، يحيى القرشي (ت 203هـ) ، الخراج ، تحقيق: احمد محمد شاكر ، (بيروت ، دار المعرفة ، 1979م) ، ص 163 ؛ ابو عبيد ، الاموال ، ص ص 535-536 ؛ المرغيناني ، ابو الحسين علي بن ابي بكر (ت 593هـ) ؛ الهداية شرح البداية ، (بيروت ، المكتبة الاسلامية ، دت) ، ج1 ، ص 96 ؛ ابن قدامة ، الكافي ، ج1 ، ص 281 ؛ ابو النجا ، زاد المستقنع ، ص 70 ؛ ابن مفلح ، ابو اسحاق ابراهيم بن محمد بن عبدالله (ت 884هـ) ، المبدع ، (بيروت ، المكتب الاسلامي ، 1400 هـ/1980م) ، ج2 ، ص 297 .
- (2) الكاساني ، ابو بكر بن مسعود (ت 587هـ) ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، (بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1402هـ/1982م) ، ج2 ، ص 6 ؛ المرغيناني ، الهداية ، ج1 ، ص 62 ؛ ابن قدامة ، الكافي ، ج1 ، ص 278 ؛ ابن ضويان ، ابراهيم بن محمد بن سالم (ت 1353هـ) ، منار السبيل ، تحقيق عصام القلعجي ، (الرياض ، مكتبة المعارف ، 1405هـ/1985م) ، ج1 ، ص 177 .
- (3) الاجماع ، ص 44 ؛ (وينظر القرطبي ، بداية المجتهد ، ص 178 ؛ ابن قدامة ، المغني ، ج2 ، ص 257) .
- (4) الاموال ، ص 561 .
- (5) مالك ابو عبدالله بن انس (ت 179هـ) ، المدونة الكبرى ، (بيروت ، دار صادر ، دت) ، ج2 ، ص 249 ، الشافعي ، الام ، ج2 ، ص 27 ؛ ابو عبيد ، الاموال ، ص ص 561-562 ، ابن قدامة ، المغني ، ج2 ، ص 257 .
- (6) مالك ، المدونة الكبرى ، ج2 ، ص 249 .
- (7) ابن قدامة ، المغني ، ج2 ، ص 256 .
- (8) الانصاري ، مرتضى (ت 1281هـ) ، الزكاة ، تحقيق لجنة التحقيق (قم ، باقري ، 1415هـ/1995م) ، ص 32 .
- (9) الام ، ج2 ، ص 27 ؛ القرطبي ، بداية المجتهد ، ص 178 .
- (10) القرطبي ، بداية المجتهد ، ص 178 ؛ الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج2 ، ص 6 .

وفي حالة أقر بأن الزكاة حق يتعلق بالمال، فلذلك تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون وعلى والي الامر اداء الزكاة عنهما (12) ، وبذلك قال الامام مالك (13) ، والامام الشافعي (14) ، وخالف ذلك الامام ابي حنيفة (15) .

-
- (11) القرطبي ، بداية المجتهد ، ص 178.
- (12) ابن قدامة ، المغني، ج2، ص 256.
- (13) مالك ، المدونة الكبرى، ج2، ص 249.
- (14) الام ، ج2، ص 27.
- (15) الشيباني ، ابو عبدالله محمد بن الحسن (ت 189هـ) ؛ المبسوط ، تحقيق: ابو الوفا الافغاني، (كراتشي ، ادارة القرآن والعلوم الاسلامية، دت) ؛ ج2 ، ص 1 ؛ الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج2 ، ص ص 4-5 ؛ المرغيناني، الهداية ، ج1، ص 96.

المبحث الثاني

زكاة الماشية ضمن مسند الامام احمد

زكاة الماشية

فرضت الزكاة على بعض انواع الماشية اذا استوفت شروط الزكاة. وجاء ذلك

في حديث الرسول R فقال : " في الابل صدقتها ، وفي الغنم صدقتها، وفي البقر صدقتها ... " (1) وجاءت فرضية الزكاة على هذه الانواع لما لها من اهمية كبيرة في الانتاج في درها، ونمائها، ونفعها، فإحتملت المواساة منها لمن لا يستطيع ان يمتلكها (2) . ولازكاة في الماشية التي لا تُقْتنى لنماء ولادر (3) ، وورد الاجماع على وجوب الزكاة في الابل، والبقر ، والغنم (4) ، وورد في مسند الامام احمد العديد من احاديث الترهيب التي تُحذر كل من لا يؤدي زكاة هذا النوع (5) .

وشروط زكاة الماشية فضلاً عن النصاب والحول، ان تكون سائمة، أي ان ترعى الكلاً ، اغلب الحول ولا تكون معلوفة، وفي ذكر السائمة احتراز من المعلوفة

(1) احمد، المسند، ج16 ، ص 22 (21449) اسناده صحيح ؛ (وينظر الدار قطني، سنن ، ج2، ص 100 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج4، ص 147 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج3 ، ص 63 ، وقال: " رواه احمد وفيه راو لم يسم ").

(2) ابن قدامة ، الكافي، ج1، ص 283.

(3) م . ن .

(4) ابن المنذر، الاجماع، ص 42.

(5) احمد ، المسند، ج7 ، ص 438 (7706) ؛ ج7 ، ص 325 (7553) ؛ ج15 ، ص 514 (21295) ؛ ج15 ، ص 545 (21383).

التي لازكاة فيها قال بذلك أكثر اهل العلم (1) ، لحديث الرسول R فعن ابن حيدة (2) قال سمعت نبي الله R يقول: " في كل ابل سائمة ... " (3) وخصت السائمة بالزكاة لانها ترعى بغير كلفة او كلفة يسيرة ، والنعمة فيها كاملة، والمنة بها وافرة، والنماء فيها كثير فخصت بالزكاة دون المعلوفة بالثمن (4) ، وبذلك فإن السوم شرط لوجوب زكاة الماشية، لكن الامام مالك ساوى بين السائمة والمعلوفة في وجوب الزكاة (5) . وايضاً من شروط زكاة الماشية، ليس في العوامل زكاة (6) ، لانها عاملة في

مصالح اربابها في دوليهم وحروثهم وحمل امتعتهم فلم تكن فيها زكاة لحاجة المالكين لها (7) . لكن الامام مالك ساوى بين العوامل وغيرها في الزكاة (8) ، وكذلك من الشروط

- (1) الشيباني ، المبسوط، ج2، ص 1 ؛ الشافعي، الام ، ج2، ص 23 ؛ الديلمي، ابو يعلى حمزة بن عبد العزيز (ت 448هـ) المراسيم العلوية في الاحكام النبوية، تحقيق : محسن الحسيني ، (قم ، مطبعة امير، 1414هـ/ 1994م) ، ص 129 ؛ الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 207 ؛ ابو يعلى، الاحكام السلطانية، ص 118 ؛ الطوسي ، ابو جعفر محمد بن حسن (ت 460هـ) ، الاقتصاد ، تحقيق: الشيخ حسن سعيد ، (قم، مطبعة خيام، 1400هـ/ 1980م) ص 279 ؛ ابن حمزة الطوسي ، ابو جعفر محمد بن علي (ت 560هـ) ، الوسيلة إلى نيل الفضيلة، تحقيق : محمد الحسون (قم، مطبعة خيام، 1408هـ/ 1988م) ، ص 124 و ص 125 ؛ القرطبي، بداية المجتهد، ص 183 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 230.
- (2) معاوية بن حيدة بن معاوية بن قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، صحابي نزل البصرة ثم خرج غازياً إلى خراسان ومات بها. ابن قانع ، معجم الصحابة، ج3 ، ص ص 70-71 ؛ ابن عبد البر، الاستيعاب ، ج3 ، ص ص 1415-1415 ؛ ابن حجر العسقلاني، الاصابة، ج6 ، ص 149.
- (3) احمد، المسند ، ج15 ، ص 102 (19901) اسناده صحيح؛ وينظر ج15 ، ص 108 (19921) ؛ ج15 ، ص 109 (19924) ؛ (وينظر ابو عبيد، الاموال، ص 466 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج2، ص 8؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج4 ، ص 105).
- (4) ابن قيم الجوزية ، اعلام الموقعين ، ج2، ص 110.
- (5) الماوردي ، الاحكام السلطانية، ص 207 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج2، ص 230.
- (6) ابو يوسف، الخراج، ص 77 ؛ الشافعي، الام ، ج2 ، ص 24 ؛ ابو عبيد ، الاموال ، ص 467 ؛ ابن حمزة الطوسي، الوسيلة إلى نيل الفضيلة، ص 124 ؛ المرغيناني، الهداية، ج1، ص 102؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 230 ؛ ابن ضويان منار السبيل، ج1، ص 180.
- (7) ابن قيم الجوزية، اعلام الموقعين، ج2، ص 110.
- (8) قدامة، ابو الفرج بن جعفر (ت 329هـ) ، الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق: محمد حسين الزبيدي، (بغداد، دار الرشيد للنشر ، 1401هـ/ 1981م) ، ص 231؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 230.

الآخري، أن تُخرج زكاة الماشية من جنسها وعلى صفتها (1) ، وايضاً من شروط زكاة الماشية انه ينبغي لعامل الزكاة ان يأخذ زكاة الماشية على مياه اهلها، وجاء ذلك في مسند الامام احمد، أن رسول الله R قال : " تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم" (2) ، وجاء في رواية أخرى : " ... وتؤخذ صدقاتهم في ديارهم ... " (3) .

زكاة الابل

تجب الزكاة في الابل اذا استوفت الشروط، ومنها النصاب، والحول، فاورد الامام احمد في مسنده احاديث بطرق مختلفة تحدد نصاب الابل، فعن ابي سعيد

(1) ابن قدامة، المغني، ج2، ص 234 ، وص 232.

(2) احمد ، المسند، ج6 ، ص 279 (6730) اسناده صحيح، (وينظر ابن ماجه، سنن ، ج1، ص 577 (1806) ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج4 ، ص 110 ؛ ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي (ت 852 هـ) بلوغ المرام من ادلة الاحكام ، تحقيق: يوسف علي بدوي، (بيروت، دار ابن كثير ، 1419هـ/1989م) ، ج1، ص 324 .

(3) احمد، المسند، ج6 ، ص 448 (7012) اسناده صحيح ؛ وينظر ج6، ص 244 (6692) ؛ ج6 ، ص 453 (7024)؛ (وينظر ابن خزيمة ؛ صحيح ابن خزيمة، 1390هـ/1970م)، ج4 ، ص 26).

الخديري⁽¹⁾ قال : قال رسول الله R : " ليس فيما دون خمس ذود (2) صدقة ... " (3) وفي رواية اخرى عن عبدالله بن عمر (4) قال رسول الله R : " ليس فيما دون خمس من الابل ... صدقة " (5) . وبذلك فإن الابل اذا بلغ عددها خمس وجب اخراج الزكاة منها، وليس فيها اقل من ذلك إلا ان يشاء ربها (6) . ونقل ابن المنذر الاجماع على أن لاصدقة فيما دون خمس من الابل (7) .

-
- (1) سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة بن الابر - وهو خدرة - بن عوف بن الحارث بن الخزرج الانصاري، شهد الخندق، وبيعة الرضوان، اسلم وهو صغير، وهو من احداث اصحاب النبي R وروى عنه الكثير . توفي سنة اربعة وسبعين للهجرة . ابن قانع ، معجم الصحابة، ج1، ص 258 ؛ ابن عبد البر، الاستيعاب، ج2، ص 602 ؛ الذهبي، سير، ج3، ص ص 168-172 ؛ ابن حجر العسقلاني ، الاصابة، ج3، ص ص 78-79 .
- (2) ذود : الابل ، ابن الاثير، النهاية ، ج2، ص 171 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج3، ص 168 .
- (3) احمد ، المسند، ج10، ص 98 (11192) اسناده صحيح، وينظر ج9، ص 142 (9193) ؛ ج9، ص 145 (19204) ؛ ج10، ص 21 (10971) ؛ ج10، ص 141 (11343) ؛ ج10، ص 187 (11508) ؛ ج10، ص 188 (11512) ؛ ج10، ص 233 (11647) ؛ ج10، ص 230 (11637) ؛ ج10، ص 247 (11686) ؛ ج11، ص 371 (14094) ؛ (وينظر مسلم ، صحيح ، ج2، ص 675 ؛ ابو داود ، سنن ، ج2، ص 94 ؛ ابن خزيمة ، صحيح ، ج4، ص 35 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج2، ص 9 ؛ الدار قطني ، سنن ، ج2، ص 93 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى ، ج4، ص 120) .
- (4) عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي المكي ثم المدني اسلم مع ابيه بمكة وهاجر مع ابيه للمدينة وهو صغير وقال فيه الرسول R : " ان عبدالله رجل صالح " . احمد ، المسند، ج4، ص 283 (4494) ؛ وكان من اهل الورع والعلم شديد التحري والاحتياط والتوقي في فتواه، والمكثرين عن النبي R ، مات بمكة سنة ثلاث وسبعين او سنة اربع وسبعين للهجرة . ابن قانع ، معجم الصحابة، ج2، ص 82 ؛ ابن عبد البر، الاستيعاب ، ج10، ص 950 ؛ ابن خلكان ، وفيات الاعيان، ج3، ص 28 ؛ الذهبي، سير ، ج3، ص 203 .
- (5) احمد ، المسند ، ج5، ص 173 (5670) اسناده صحيح ، وينظر ج10، ص 270 (11752)، ج10، ص 273 (11758) ، (وينظر البيهقي ، السنن البيهقي الكبرى، ج4، ص 120) .
- (6) ينظر احمد ، المسند ، ج1، ص 195 (72) .
- (7) الاجماع ، ص 42 ؛ (وينظر الداودي، ابو جعفر احمد بن نصر (ت 402هـ) ، الاموال، تحقيق: د. محمد احمد سراج ، د. علي جمعة محمد ، (القاهرة، دار السلام ، 1421هـ/2001م) ، ص 285) .

اما مقدار زكاة الابل اذا بلغت النصاب، فأورد الامام احمد في مسنده حديثا (1) ،

عن عبدالله بن عمر مفاده : أن الرسول R كتب كتاب الصدقة، فلما قبض عمل به الخلفاء من بعده وفيه : " في خمس من الابل شاة ، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين اربع شياه، وفي خمس وعشرين ابنة مخاض (2) " (3) . وبذلك يتبين ان زكاة الابل يكون من غير جنسها اذ في كل خمس من الابل شاة حتى تبلغ اربع وعشرين وبعد ذلك يكون زكاتها من جنسها، وإن الامامية خالفوا ذلك ورأوا ان في الخمس والعشرين من الابل خمس شياه (4) .

وأورد الامام احمد رواية اخرى تضمنت اتمام احكام زكاة الابل، فعن انس بن مالك : ان الابل اذا بلغت خمس وعشرين فيها ابنة مخاض إلى خمس وثلاثين فإن لم تكن ابنة مخاض فأبن لبون (5) ذكر ، فإذا بلغت ستة وثلاثين ففيها ابنة لبون، وإذا بلغت ستة واربعين ففيها حقة (6) ، وإذا بلغت احدى وستين ففيها جذعة (7) ، وإذا بلغت ستة وسبعين ففيها بنتا لبون إلى تسعين، فإذا بلغت احدى وتسعين حقتان ، إلى مائة وعشرين،

(1) في هذا الحديث قال عبدالله بن احمد : " قال ابي : ثم اصابتي علة في مجلس عباد بن العوام - شيخ الامام احمد - فكتبت تمام الحديث فأحسنني لم افهم بعضه، فشكت في بقية الحديث، فتركته " . ينظر: احمد، المسند ، ج4 ، ص 338 . وقال د. احمد محمد شاكر : " وما صنع الامام احمد من ترك بقية الحديث، حين شك في بعضه اذ اصابته علة في مجلس شيخه عباد ، هو الشأن في النقات من رواة الحديث وحفاظ السنة وحملة العلم وهذا يدل على توقيهم وتحرزهم في الرواية غير مايظن الجاهلون ... " م . ن ، هامش الحديث .

(2) ابنة مخاض : وهي التي لها سنتان ، وسميت بذلك لان امها تتمخض بولد اخر في بطنها. قدامه ، الخراج ، ص 231 ؛ الداودي ، الاموال ، ص 286 ؛ الطوسي ، الاقتصاد ، ص 280 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 232.

(3) احمد ، المسند ، ج4 ، ص 338 (4632) اسناده صحيح ؛ وينظر ج10 ، ص 114 (11246) ؛ (وينظر ابو يوسف الخراج ، ص 76 ؛ ابو عبيد ، الاموال ، ص 447 ؛ الماوردي الاحكام السلطانية، ص 205).

(4) ابن بابويه ، فقه الرضا، ص 196 ؛ الديلمي، المراسيم العلوية، ص 130 ؛ الطوسي ، الاقتصاد ، ص 280.

(5) لبون: وهو الذي بلغ سنتان ، ودخل في الثالثة. الازهري، ابو منصور محمد بن احمد بن الازهر (ت 370هـ) ، الزاهر في غريب الالفاظ ، تحقيق: د.محمد جبر الالفي (الكويت، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، 1399هـ) ، ص 137؛ ابن قدامة ، المغني، ج2 ، ص 232 ؛ ابن ابي الفتح ، الطلع ، ص 124.

(6) حقة : وهي التي لها اربع سنين ، وسميت بذلك لانها استحققت ان يطرقها الفحل . الطوسي الاقتصاد، ص 280 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2 ، ص 232 ؛ الرازي، مختار ، ص 146 ؛ ابن ابي الفتح، المطلع، ص 124.

(7) جذعة : وهي التي دخلت في السنة الخامسة من العمر. وهي اعلى سن تجب فيه الزكاة ، ابن قدامة ، المغني، ج2، ص 232؛ الرازي ، مختار ، ص 97 ؛ المرداوي، الانصاف ، ج3 ، ص 52.

فإن زادت على ذلك ففي كل أربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة (1) ، والزيادة على مائة وعشرين اختلف الفقهاء فيها، فيرى الامام ابو حنيفة يستأنف بها الفرض المبتدأ (2) ، وقال الامام مالك لا اعتبار بالزيادة حتى تبلغ مئة وثلاثين فيكون فيها حقة وابنتا لبون (3) ، وقال الامام الشافعي اذا زادت على مئة وعشرين واحدة كان في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة (4) ، وكان رأي الامام الشافعي متوافق مع الامامية (5) .

وتضمنت احاديث زكاة الابل احكام فيها التيسير والتسهيل. أي انه متى وجبت على المتصدق سن وليس عنده فله ان يُخرج سنأ أعلى منه ويأخذ من الذي دفعت له الزكاة شاتين او عشرين درهماً، وفي حالة وجود سنأ اقل مما هو مستحق عليه فيعطي معه شاتين او عشرين درهماً. اما اذا وجب على المتصدق ان يُخرج ابنة مخاض فليس له الحق ان يُخرج اقل منها لأنها أدنى سن تجب فيه الزكاة، وكذلك اذا استحق اخراج جذعة، فلا يُخرج أعلى منها إلا ان يرضى رب المال، وكمثل على هذا اورد الامام احمد في مسنده : " من بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة ، فإنها تُقبل منه، ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له او عشرين درهماً، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا جذعة فإنها تُقبل منه، ويعطيه المصدق عشرين درهماً او شاتين... " (6) وفي ضوء هذا التسهيل يكون بإستطاعة المتصدق ان يُعطي مع الاقل سنأ شاتين او عشرين درهماً، ويأخذ عشرين درهماً او شاتين اذا اعطى سنأ أعلى من الوجوب المفروض على ابله.

وهذا يدل إن القيمة لاتجزئ عن زكاة العين (7) ، اما الطوسي قال : " ويجوز ان يؤخذ بالقيمة لان القيمة يجوز اخذها في سائر اجناس الزكاة عندنا. " (8) ووافق ذلك الشريف المرتضى (9) .

-
- (1) احمد ، المسند ، ج1 ، ص 194 (72) اسناده صحيح، وينظر ج4 ، ص 340 (4634) ؛ ج10 ، ص 114 (11246) ؛ (وينظر ابو يوسف، الخراج ، ص 76 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص ص 447-448 ؛ البخاري، صحيح، ج2، ص 527 ؛ ابو داود ، سنن ، ج2، ص 96 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج2، ص 9).
 - (2) الشيباني، المبسوط ، ج2 ، ص 2 ؛ ابو عبيد ، الاموال ، ص 452-453 ؛ قدامه، الخراج، ص 228 ؛ الماوردي ، الاحكام السلطانية، ص 205.
 - (3) ابو عبيد ، الاموال ، ص 454 ؛ الماوردي، الاحكام السلطانية ، ص 205.
 - (4) الشافعي، الام ، ج2 ، ص 5 ؛ الماوردي ، الاحكام السلطانية، ص 205.
 - (5) الديلمي، المراسيم العلوية ، ص 130 ؛ الطوسي ، الاقتصاد، ص 280.
 - (6) احمد ، المسند ، ج1 ، ص 195 (72) وينظر الشافعي ، الام ، ج2 ، ص 7 ؛ ابو عبيد ، الاموال ، ص 461 ؛ الديلمي ، المراسيم العلوية، ص 130 ؛ الطوسي ، الاقتصاد ، ص 280 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 237.
 - (7) ابن قدامة، الكافي، ج1، ص 295 ؛ المغني ، ج2، ص 237.
 - (8) الاقتصاد، ص 280.
 - (9) المرتضى، ابو القاسم علي بن الحسين (ت 436هـ) ، رسائل المرتضى، تحقيق : السيد مهدي رجائي (قم ، مطبعة سيد الشهداء، 1405هـ/1985م) ، ج3، ص 75.

وقد تحصل بعض الحالات الاستثنائية في زكاة الابل اوردها ابو يوسف وبين
واوضح طريقة التعامل معها (1) .

زكاة البقر

البقر ثاني انواع الماشية التي تجب فيها الزكاة اذا كانت سائمة وحال عليها
الحول، وبلغت النصاب، واورد الامام احمد في مسنده رواية تاريخية مفادها : إن
الرسول R بعث معاذ بن جبل إلى اليمن، ليتكفل بأخذ زكاة اموال اهلها ، ومنها زكاة
البقر، ووضح له احكامها ، قال معاذ بن جبل : " بعثني رسول الله R اصدق اهل اليمن
وأمرني أن اخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً (2) ...ومن كل اربعين مسنة (3) ومن
الستين تبيعين ، ومن السبعين مسنة وتبيعاً، ومن الثمانين مسنتين ومن التسعين ثلاثة
اتباع، ومن المائة مسنة وتبيعين، ومن العشرة والمائة مسنتين وتبيعاً ومن العشرين
ومائة ثلاث مسنات او اربعة اتباع قال : وامرني رسول الله R ان لا أخذ فيما بين ذلك
" (4) .

اما اوقاص (5) البقر فذكر معاذ بن جبل في هذا الحديث ان رسول الله R امره
ان لا يأخذ منها شيء، وورد هذا في احاديث اخرى ، فعن معاذ قال : " لم يأمرني
رسول الله R في اوقاص البقر شيئاً " (6) . من ذلك يتبين ان نصاب البقر ثلاثون، وفيها

(1) الخراج ، ص 79.

(2) تبع . ولد البقر الذي له سنة ودخل في الثانية. الازهري ، الزاهر، ص 145 ؛ ابن قدامة،
المغني، ج2، ص 239 ؛ الرازي ، مختار ، ص 75 ؛ ابن ابي الفتح، المطلع، ص 25 ؛
المرداوي ، الانصاف ، ج3 ، ص 57.

(3) مسنة. وهي التي لها سنتان من العمر. الطوسي، الاقتصاد، ص 280 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2،
ص 239 ؛ ابن ابي الفتح ، المطلع، ص 25؛ المرداوي ، الانصاف ، ج3 ، ص 57.

(4) احمد ، المسند، ج16 ، ص 192 (21983) اسناده حسن ؛ وينظر ج16 ، ص 166
(21912) ؛ ج16 ، ص 175 (21936) ؛ ج4 ، ص 78 (3905) ، وورد هذا الحديث
في كتب الحديث بطرق مختلفة وبعضها مقتصرة على ذكر في الثلاثين تبع ، وفي
الاربعين مسنة . (ينظر ابو يوسف ، الخراج، ص 77-78 ؛ ابو عبيد ، الاموال ، ص
468 ؛ ابو داود ، سنن ، ج2 ، ص 101؛ ابن ماجه ، سنن ، ج1 ، ص 576 ؛ النسائي،
السنن الكبرى، ج2 ، ص 12 ؛ وينظر الطبري، تاريخ ، ج2، ص 191 و ص 196) .

(5) اوقاص: مادون الثلاثين (نصاب البقر) ، احمد، امسند، ج16 ، ص 168 ؛ او ما بين
الفريضتين ما بين الثلاثين إلى الاربعين في البقر وما اشبه هذا، ابو عبيد ، القاسم بن سلام
(ت 224هـ) ، غريب الحديث، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان ، (بيروت، دار الكتاب
العربي، 1396هـ)، ج4، ص 142؛ ابن الاثير، النهاية، ج5 ، ص 213 ؛ ابن قدامة، المغني،
ج2 ، ص 238 ؛ الرازي، مختار، ص 732 ؛ ابن منظور ، لسان، ج7 ، ص 107.

(6) احمد ، المسند ، ج16 ، ص 165 (21909) اسناده صحيح ؛ وينظر ج16 ، ص 168
(21917) ؛ ج16 ، ص 168 (21918) ؛ ج16 ، ص 212 (22034) ؛ (وينظر ابو

تبيع، وإذا زادت إلى الأربعين فيها مسنة ولا فرض غيرهما قال بذلك الامام مالك، والامام الشافعي، والامام احمد، وجماعة (1). والامامية (2)، في حين يرى الامام ابو حنيفة فما زاد على الأربعين فإن الزيادة بحساب (3).

زكاة الغنم

الغنم النوع الثالث من الماشية التي وجبت عليه الزكاة، اذا كانت سائمة وحال عليها الحول، وبلغت النصاب، ووردت احكام زكاتها في الحديث الذي اورده الامام احمد في مسنده عن انس بن مالك: "... في صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت اربعين ففيها شاة إلى عشرين ومائة، فإن زادت ففيها شاتان إلى مائتين، فإن زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة، فإذا زادت ففي كل مائة شاة ولا تؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس الا أن يشاء المصدق ... وإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من اربعين شاة واحدة فليس فيها شيء الا ان يشاء ربها ... " (4).

من هذا يتضح تحديد احكام الزكاة الخاصة بالاغنام، التي تتميز بعلو نصابها – البالغ اربعين شاة (5) – وقلة الواجب او المفروض عليها قياساً بما سبقها. ولعل ذلك متأثراً من القيمة لكل رأس من رؤوس الغنم قياساً بالابل والبقرة. واهم شروط زكاة الغنم المُصرح بذكرها، ان تكون خالية من العيب الذي قد يعيق او يمنع غاية الزكاة بعموم الفائدة للاغلب الاعم، وتشير النصوص ان لا تؤخذ هرمة ولا عمياء، ولا عوراء، ولا عرجاء، ولا ناقصة الخلق، وجاء ذكر

عبيد، الاموال، ص 474؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج 3، ص 73 وقال: " رواه احمد ورجاله رجال الصحيح " .

(1) قدامة، الخراج، ص 231؛ القرطبي، بداية المجتهد، ص 191؛ ابن قدامة، المغني، ج 2، ص 240.

(2) ابن بابويه، فقه الرضا، ص 196؛ المرتضى، رسائل المرتضى، ج 3، ص 77؛

الديلمي، المراسيم العلوية، ج 131؛ الطوسي، الاقتصاد، ص 280.

(3) الشيباني، المبسوط، ج 2، ص 61-62؛ المرغيناني، الهداية، ج 1، ص 99؛

الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبد القادر (ت 666هـ)، تحفة الملوك، تحقيق: د. عبدالله نذير احمد، (بيروت، دار البشائر الاسلامية، 1417هـ/1997م)، ص 122.

(4) احمد، المسند، ج 1، ص 195 (72) اسناده صحيح، (وينظر ابو يوسف، الخراج، ص

76؛ ابو عبيد، الاموال، ص 477؛ الداودي، الاموال، ص 285؛ الماوردي،

الاحكام السلطانية، ص 206-207؛ الطوسي، الاقتصاد، ص 280).

(5) الطبري، تاريخ، ج 2، ص 191.

هذه الشروط عند كل من الامام ابي حنيفة (1) ، والامام مالك (2) ، وابي يوسف (3) ، والامام الشافعي (4) ، وابي عبيد (5) ، والامام احمد (6) ، والطوسي (7) .
وبالمقابل لاتؤخذ في الصدقة الماخض - الحامل - ولا الربى - وهي التي تربى ولدها او التي تُربى للبنها - ولا الا كيلة - التي يسمنها صاحبها لغرض الذبح (8) .
وانما يأخذ المصدق الوسط (9) ، وقال ابن قدامة (10) : " اذا جاء المصدق قسم الشاء أثلاثاً، ثلثاً خياراً ، وثلثاً شراراً ، وثلثاً وسطاً ويأخذ المصدق من الوسط " .
وتؤخذ في زكاة الغنم الجذع (11) من الضأن ، والثني (12) من المعز ، ولان هذا السن هو المجزئ في الاضحية من دون غيره ، وكذلك في الزكاة (13) ، في حين نُقل عن الامام ابي حنيفة: لاتؤخذ في صدقة الغنم الا الثني فصاعداً (14) .

-
- (1) الشيباني ، المبسوط ، ج2 ، ص 40.
 - (2) مالك ، المدونه، ج2، ص 312.
 - (3) الخراج ، ص 78.
 - (4) الام ، ج2 ، ص ص 10-11.
 - (5) الاموال، ص 482.
 - (6) المرداوي، الانصاف، ج3 ، ص 65 (وينظر ابن قدامة، الكافي، ج1 ، ص 293).
 - (7) الاقتصاد، ص 281.
 - (8) مالك ، المدونة، ج2، ص 312 ؛ ابو يوسف ، الخراج ، ص 78 ؛ الشيباني، المبسوط، ج2 ، ص 37 ومابعدھا ؛ الشافعي، الام ، ج2، ص 10 ؛ قدامة، الخراج ، ص 232 ؛ ابو عبيد، الاموال ، ص 396 ؛ ابن قدامة، الكافي، ج1، ص 294 ؛ النووي، ابو زكريا يحيى بن شرف (ت 676هـ) ، منهاج الطالبين ، (بيروت، دار المعرفة، دت) ، ص 30 ؛ المرداوي ، الانصاف ، ج3 ، ص ص 65-66.
 - (9) ابو يوسف ، الخراج ، ص 78؛ الشافعي ، الام ، ج2، ص 10 ؛ قدامة، الخراج، ص 233 ؛ الطوسي ، الاقتصاد ، ص 281.
 - (10) الكافي، ج1، ص 294 (وينظر المغني، ج2، ص 245).
 - (11) الجذع: الذي له ستة اشهر ، الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 205 ؛ المرغيناني، الهداية، ج1، ص 100 ؛ ابن قدامة، الكافي، ج1، ص 293.
 - (12) الثني : وهو الذي له سنة: المرغيناني، الهداية، ج1، ص 100 ؛ ابن قدامة، الكافي ، ج1، ص 293.
 - (13) مالك ، المدونة ، ج2، ص 312 ؛ الشافعي، الام ، ج2 ، ص 10 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص 480-481 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 246 ؛ الكافي، ج1، ص 293.
 - (14) الشيباني ، المبسوط ، ج2، ص 39 ؛ المرغيناني ، ج1، ص 100 ؛ الرازي، تحفة الملوك، ص 123.

زكاة الخلطة في الغنم

ان احكام زكاة الخلطة في الغنم كانت ضمن حديث الزكاة الذي رواه انس بن مالك فقال : " ... ولا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة . وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية ... " (1) ، وورد هذا النص عند البخاري (2) ، وابي داود (3) ، والنسائي (4) ، وغيرهم (5) .

ولللخلطة نوعان خلطة اعيان - ويعني مشاعاً - وخلطة اوصاف الذي يعني ان يكون مال كل واحد من الخليطين متميزاً (6) .

وحالة الخلطة تعني اختلاط ما يملكه شخصان او أكثر من اهل الزكاة في نصاب من الماشية حولاً كاملاً لم يثبت لهما حكم الانفراد في بعضه ، فحكمهما في الزكاة حكم الواحد ، بصرف النظر عن مردود ذلك على الزكاة سواء كان ايجابياً او سلبياً . أي اذا كان شخصان يملكان اربعين شاة وجب عليهما اخراج زكاتها وهي شاة واحدة ، ولكن مع انفرادهما لا يلزمهما شيء ، ولو كان لثلاثة انفس مئة وعشرين شاة لزمنهم شاة واحدة ، ولكن مع انفرادهم يلزمهم ثلاث شياه اذا كانت حصصهم متساوية (7) .

ومن ذلك يتضح ان الخلطة هو ان يجعل مال الرجلين او الجماعة كمال الرجل الواحد ، فيجب فيه ما يجب في مال الرجل الواحد (8) .

وصفة الخلطة ان لا يتميز ما يملك احدهما عن الآخر في المؤن ، أي تكون الخلطة في المسرح ، والمشرب ، والمحب ، والفحل ، والراعي (9) .

ولللخلطة شروط ، أن تكون سائمة ، وأن يكون الخليطان من اهل الزكاة ، وأن يختلطا في النصاب . فإن اختلطا فيما دون النصاب لم تؤثر الخلطة ، وإن يختلطا في

-
- (1) احمد ، المسند ، ج1 ، ص 195 (72) اسناده صحيح ، وينظر ج 4 ، ص 340 (4634) ؛ ج14 ، ص 281 (18739) .
 - (2) صحيح ، ج2 ، ص 526 .
 - (3) سنن ، ج2 ، ص 102 .
 - (4) السنن الكبرى ، ج2 ، ص 13 .
 - (5) ابو يوسف ، الخراج ، ص76 ؛ ابو عبيد ، الاموال ، ص ص 482-483 ؛ ابن حمزة ، الوسيلة إلى نيل الفضيلة ، ص 125 .
 - (6) ابن قدامة ، الكافي ، ج1 ، ص 295 ؛ النووي ، ابو زكريا يحيى بن شرف (ت 676هـ) ، المجموع ، تحقيق : محمود مطرحي ، (بيروت ، دار الفكر ، 1417هـ/1996م) ، ج 5 ، ص 389 ؛ المرداوي ، الانصاف ، ج3 ، ص 67 .
 - (7) المرداوي ، الانصاف ، ج3 ، ص 67 ؛ ابن ضويان ، منار السبيل ، ج1 ، ص 183 .
 - (8) النووي ، المجموع ، ج5 ، ص 388 .
 - (9) مالك ، المدونة الكبرى ، ج2 ، ص 329 ومابعداها ؛ الشافعي ، الام ، ج2 ، ص ص 13-14 ؛ ابو عبيد ، الاموال ، ص 487 ؛ ابن قدامة ، الكافي ، ج1 ، ص 297 ؛ النووي ، المجموع ، ج5 ، ص 391 ومابعداها ؛ المرداوي ، الانصاف ، ج3 ، ص 67 .

جميع الحول، وان يختلطا في المسرح، والمشرب، والمحب، والمراح، والراعي، والفحل⁽¹⁾.

تجنب اخذ كرائم اموال الناس

إنطلاقاً لبديهية معروفة، وحقيقة ثابتة في النهج الاقتصادي الاسلامي في الحفاظ على حقوق الناس، فتضمنت احكام الزكاة تجنب اخذ كرائم⁽²⁾ اموال الناس، واورد الامام احمد احاديث نبوية شريفة تبين وتوضح وتؤكد ان يتجنب المصدق كرائم الاموال، ولا يأخذ افضلها او اجودها او احسنها وإنما يأخذ من اوسطها⁽³⁾، فيروي ابن عباس⁽⁴⁾، قول النبي R لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن ليعلمهم ويأخذ زكاة اموالهم " ... فايالك وكرائم اموالهم ... " ⁽⁵⁾

وكان الرسول R، يغضب اذا اخذ المصدق كرائم الاموال، اذ اورد الامام احمد رواية تاريخية في مسنده، عن ابي عبدالله الصنابحي⁽⁶⁾ قال: " رأى رسول الله R في ابل الصدقة ناقة مسنة فغضب وقال ماهذه ؟ فقال: يارسول الله إني ارتجعتها ببيعيرين من

-
- (1) ابن قدامة، الكافي، ج1، ص ص 296-297 ؛ النووي، المجموع، ج5، ص 388.
 - (2) كرائم : جمع كريمة، وهي الجامعة للكمال الممكن في حقها من غزارة البن او جمال الصورة او كثرة لحم، او صوف، وقيل هي التي يختصها مالکها لنفسه ويؤثرها ابن مفلح، المبدع، ج2، ص 322.
 - (3) ابو يوسف، الخراج، ص 78 ؛ الشافعي، الام، ج2، ص 10 ؛ الطوسي، الاقتصاد، ص 281.
 - (4) عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي حبر الامة، والصحابي الجليل ابن عم رسول الله R ولد بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين، ونشأ في عصر النبوة فلازم رسول الله R وروى عنه الاحاديث الصحيحة، وحوى ابن عباس الكثير من اصناف العلوم كالشعر،

والانساب، والفقه، والتأويل، والمغازي، شهد مع الامام علي T الجمل وصفين،

- (5) سكن الطائف ومات بها سنة (68هـ)، الذهبي، سير، ج3، ص 331 ومابعداها ؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج5، ص 267 ؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج1، ص 75 ؛ الزركلي، الاعلام، ج4، ص 95.
- (6) احمد، المسند، ج2، ص 510 (2071) سبق تخريجه.
- (6) ابو عبدالله عبدالرحمن بن عسيلة الصنابحي، وانه رحل إلى النبي R فوجده قد مات لذا عُذ من التابعين، ثقة قليل الحديث ابن عبد البر، الاستيعاب، ج2، ص 841 ؛ ابن حجر العسقلاني، الاصابة، ج5، ص 105.

حاشية (1) الصدقة فسكت " (2) . وكان سبب غضب النبي R في بداية الامر لان الناقاة المسنة المشار إليها من كرائم الاموال، فخشى ان يكون المصدق اخذها في الصدقة، ولم يهدأ روعه الا بعد ان بين له المصدق انه ابدلها من حاشية الصدقة من اموال الصدقة (3)

وكذلك أورد الامام احمد في مسنده رواية اخرى تضمنت انكار الرسول R على عامل الصدقة اخذ كرائم الاموال: " ... بعث رسول الله R الضحاك بن قيس (4) ساعياً فلما رجع بابل جلة، فقال له رسول الله R : اتيت هلال بن عامر ، وعامر بن ربيعة، فأخذت جلة اموالهم. قال: يارسول الله اني سمعتك تذكر الغزو فأحببت ان اتيك بابل تركبها وتحمل عليها فقال: والله للذي تركت احب الي من الذي أخذت اردها وخذ من حواشي اموالهم صدقاتهم ... " (5) . وفي ضوء ذلك انتهج عمال الصدقات هذا المنهج وجعلوه سجية لتجنب كرائم الاموال، وتأكيد لذلك، قال سويد بن غفلة(6): "أنا مصدق النبي R قال: فجلست اليه فسمعت

-
- (1) حاشية، وهي صغار الابل ، ابن الاثير ، النهاية، ج1، ص 392.
- (2) احمد ، المسند، ج14 ، ص 373 (18967) اسناده صحيح ، (وينظر الهيثمي، مجمع الزوائد ، ج4 ، ص 105).
- (3) الساعاتي، الفتح الرباني ، ج8 ، ص 229.
- (4) الضحاك بن قيس بن خالد بن وهب بن ثعلبة بن وائلة بن عمرو بن شيبان بن محارب بن فهر من صغار الصحابة وله احاديث، كان مع معاوية فولاه الكوفة، وصلى على معاوية، وقام بخلافته حتى قدم يزيد مات بمرج راهط سنة اربع وستين، ابن قانع، معجم الصحابة، ج2، ص 32 ؛ ابن عبد البر، الاستيعاب ، ج2 ، ص ص 744-746 ؛ الذهبي، سير ، ج3، ص ص 241-245 ؛ ابن حجر العسقلاني ، الاصابة، ج3 ، ص ص 478-479 ؛ الدوري، صفوة الاحكام، ص 287.
- (5) احمد، المسند، ج15 ، ص 291 (20571) اسناده ضعيف لجهالة الراوي، (وينظر البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج4 ، ص 101 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج3 ، ص 82 وقال : " روه احمد والطبراني في الكبير وفيه راو لم يسمى ورجاله رجال الصحيح).
- (6) سويد بن غفلة بن عامر الامام القدوة، ادرك الجاهلية ولم يرى النبي R ، فإنه قدم المدينة يوم دفن

النبي R ، وكان مع الامام علي T في صفين. مات سنة احدى وثمانين وقيل اثنتين وثمانين بعد أن عاش أكثر من مائة سنة. ابن عبد البر، الاستيعاب، ج2، ص 679 ؛ الذهبي، سير ، ج4 ، ص 69 وما بعدها، ابن حجر العسقلاني ، الاصابة ، ج3 ، ص 227.

وهو يقول : إن في عهدي ان لا اخذ من راضع لبن⁽¹⁾...وأتاه رجل بناقة كوما⁽²⁾ فقال:

خذها فأبى ان يأخذها." ⁽³⁾ وعلى هذا النهج سار الخلفاء في تحصيل مقادير الزكاة،

ومنهم الخليفة عمر بن الخطاب **T** كان يوصى سعاته على الصدقة قائلاً لهم : " ...
لاتأخذوا من حشرات ⁽⁴⁾ الناس شيئاً ⁽⁵⁾ " .

الحيوانات التي لاتؤخذ منها زكاة

تضمن النهج الاقتصادي الاسلامي تحديد انواع من الحيوانات غير ملزم اصحابها بدفع الزكاة عنها، ومنها الخيل ، والحمير، والبغال ، ولعل ذلك لان هذه الحيوانات متميزة بصفاتها العاملة، وكل العوامل غير مشمولة بدفع الزكاة عنها ⁽⁶⁾ هذا اولاً، وثانياً لان الزكاة فرضت على الانواع التي تحتل المواساة ويكثر فيها الربح، والدر ، والنسل ⁽⁷⁾ ، وكون هذه الحيوانات لم تقتني للدر، والنماء وإنما للاعمال، فلم تحتل المواساة لذلك لم تفرض عليها الزكاة ⁽⁸⁾ .
واورد الامام احمد في مسنده روايات ، تعددت طرقها ، واختلفت ألفاظها،

T توضح وتؤكد ذلك، فعن الامام علي قال : قال رسول الله R : " قد عفوت لكم
عن

(1) راضع لبن. ذا الدر واللبن وفي الكلام مضاف محذوف تقديره ذات راضع، ونهيه عن اخذها لانها خيار المال ، ابن الاثير، النهاية، ج2 ، ص 230 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج8 ، ص 126.

(2) كوما: وهي الناقة عظيمة السنام (البیهقي، سنن البیهقي الكبرى، ج4 ، ص 101؛ الساعاتي، الفتح الرباني، ج8 ، ص 228).

(3) احمد ، المسند، ج14 ، ص 281 (18739) اسناده حسن، (وينظر ابو عبيد، الاموال، ص 481 ؛ ابو داود ، سنن ، ج2 ، ص 102 ؛ ابن ماجه ، سنن ، ج1، ص 576 ؛ البیهقي، سنن البیهقي الكبرى، ج4 ، ص 101).

(4) حشرات : خيار اموال الناس. (ابو يوسف ، الخراج ، ص 83 ؛ ابن الاثير، النهاية، ج1، ص 377؛ ابن منظور، لسان ، ج4 ، ص 186).

(5) ابو يوسف ، الخراج ، ص 83 ؛ (وينظر ابو عبيد، الاموال، ص 495).

(6) ينظر: زكاة الماشية.

(7) النووي، المجموع، ج5 ، ص 303 ؛ ابن قيم الجوزية، اعلام الموقعين، ج2، ص 109.

(8) النووي، المجموع، ج5 ، ص 303 .

الخیل والرقيق ... " (1) .

وفي رواية اخرى عن ابي هريرة (2) . عن النبي R قال : " ليس في عبد الرجل ولا في فرسه صدقة " (3) وهذا ماسار عليه خلفاء الرسول R ، اذ اورد الامام احمد في مسنده رواية تاريخية جاء فيها: " جاء ناس من اهل الشام إلى عمر فقالوا : إنا قد اصبنا اموالاً وخیلاً ورقيقاً نحب أن يكون لنا فيها زكاة وطهور ، قال: ما فعله صاحبائي قبلي فأفعله، واستشار اصحاب محمد R وفيهم علي فقال علي : هو حسن ان لم يكن جزية

(1) احمد، المسند، ج 1 ، ص 477 (711) اسناده صحيح؛ وينظر ج 1، ص 557 (913) ؛ ج 2 ، ص 32 (984) ؛ ج 2 ، ص 126 (1266) ؛ ج 2 ، ص 127 (1267) ؛ (وينظر ابو يوسف ، الخراج ، ص 77 ؛ ابن ماجه، سنن ، ج 1، ص 579 ؛ الترمذي ، ابو عيسى محمد بن عيسى (ت 279هـ) ، سنن الترمذي ، تحقيق: احمد محمد شاكر (واخرون) ، (بيروت، دار احياء التراث العربي ، دت) ، ج 3 ، ص 23 ؛ ابن خزيمة، صحيح ، ج 4، ص 28 ؛ ابن حزم ، ابو محمد علي بن احمد بن سعيد الظاهري (ت 456هـ) ، المحلى، تحقيق: لجنة احياء التراث العربي، (بيروت ، دار الافاق الجديدة، دت) ، ج 5 ، ص 229.

(2) ابو هريرة ، صاحب رسول الله R ، أختلف في اسمه اختلافاً كثيراً ، ومن ذلك قيل ان اسمه كان بالجاهلية عبد شمس، وكنيته ابو الاسود، فسماه رسول الله R عبدالله وكناه ابو هريرة،

وهو دوسي، وقد غلبت عليه كنيته روى عن النبي R الكثير، كان مقدمه واسلامه عام خيبر، وكانت خيبر في المحرم سنة سبع للهجرة، ومات سنة سبع وخمسين، وقيل ثمان وخمسين، وقيل تسع وخمسين. ينظر ابن عبد البر، الاستيعاب ، ج 4 ، ص 1768-1772 ؛ النووي ، تهذيب الاسماء واللغات، ج 2، ص 546-547 ؛ ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج 12 ، ص ص 288-291 ؛ ابن حجر العسقلاني ، الاصابة ، ج 7 ، ص ص 425-444 . احمد، المسند، ج 9 ، ص 161 (9252) اسناده صحيح؛ وينظر ج 9 ، ص 172 (9285) ، ج 9 ، ص 250 (9544) ؛ ج 9 ، ص 381 (10011) ؛ ج 9 ، ص 386 (10031) ؛ ج 9 ، ص 412 (10140) ، ج 7 ، ص 125 (7293) ؛ ج 7 ، ص 205 (7391) ؛ ج 7 ، ص 253 (7448) ؛ ج 7 ، ص 459 (7743) ؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج 2 ، ص 532 ؛ مسلم ، صحيح ، ج 2 ، ص 675 ؛ ابو داود ، ج 2، ص 108 ؛ الترمذي ، سنن ، ج 3 ، ص 23 ؛ وقال ابو عيسى: " حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح " ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج 2، ص 17).

راتبة يؤخذون بها من بعد" (1) . وبذلك فان الرسول R لم يأخذ من الخيل صدقة ولا

الخلفاء بعده ابو بكر ، وعمر ، وعلياً (2) .

إلا إن البعض من العلماء منهم الامام ابي حنيفة يرى إن على كل فرس سائمة دينار ، او إنها تُقوم ، وفي كل مئتي درهم خمسة دراهم (3) .
ومن الحيوانات الاخرى التي ورد فيها النص على عدم الزكاة فيها الحمير (4) .
أما في حالة شراء الخيل للتجارة ، ففيها الزكاة بنية التجارة (5) ، وقال ابو عبيد (6)
في هذا: " على هذا وجدنا مذاهب العلماء ... مالك بن أنس واهل العراق ، واهل الحجاز ،
واهل الشام ، لا اعلم بينهم في هذا اختلافاً " .

(1) احمد ، المسند ، ج1 ، ص 200 (82) اسناده صحيح ؛ وينظر ج1 ، ص 214 (113) ، ج1 ، ص 258 (218) ؛ (وينظر ابن خزيمة ، صحيح ، ج4 ، ص 30 ؛ الحاكم ، ابو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري (ت 405هـ) ، المستدرک على الصحيحين ، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا ، (بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1411هـ/1991م) ، ج1 ، ص 557 وقال: " هذا حديث صحيح الاسناد إلا إن الشيخين لم يخرجاه عن حارثه " . ابن حزم ، المحلى ، ج5 ، ص 229 وقال : " هذه اسانيد في غاية الصحة " . البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى ، ج4 ، ص 118).

(2) ابن حزم ، المحلى ، ج5 ، ص 229.

(3) ابو يوسف ، الخراج ، ص 77 ؛ الشيباني ، المبسوط ، ج2 ، ص 64 ؛ ابو عبيد ، الاموال ، ص 564 ؛ الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص 208 ؛ المرغيناني ، الهداية ، ج1 ، ص 100 ؛ ابن حزم ، المحلى ، ج5 ، ص 228.

(4) احمد ، المسند ، ج9 ، ص 221 (9443) ؛ وينظر ج7 ، ص 328 (7553) ؛ (وينظر الصنعاني ، ابو بكر عبدالرزاق بن همام بن نافع (ت 211هـ) ، المصنف ، تحقيق: حبيب الاعظمي ، (بيروت ، المكتب الاسلامي ، 1403هـ/1983م) ، ج4 ، ص 31 ؛ الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص 208 ؛ ابن حزم ، المحلى ، ج5 ، ص 229).

(5) الشافعي ، الام ، ج2 ، ص 27.

(6) الاموال ، ص 566.

المبحث الثالث

زكاة الزروع والثمار وزكاة الفطر في مسند الامام احمد

زكاة الزروع ، نصابها ، انواعها ، ومقدارها

تُعد الزروع من أسباب ديمومة ، واستمرارية حياة الانسان ، لذا فُرضت الزكاة عليها لكي تصل إلى من يجد صعوبة في الحصول عليها او اقتنائها الامر الذي يسهم او يساعد في إزالة العوز الاقتصادي بين الفئات المستحقة للزكاة ، وكذلك تُساعد زكاة الزروع في الابتعاد او التقليل من اشكال التلاعب والتحكم بمقدرات الغذاء، لذلك فإنها تُشكل عاملاً فاعلاً ومهماً لتوفير وتهيئة الحاجات الاساسية للعديد من الناس.

وقد جاء فرض زكاة الزروع في الكتاب، والسنة ، قال تعالى : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ**

آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ

الْأَرْضِ ... [(1) . وذهب مفسروا هذه الآية إن الخارج من الارض النباتات

(كالحبوب والثمار) ، والمعادن والركاز (2) . وقال تعالى] **وَأَنْتُمْ حَقُّهُ يَوْمَ**

حَصَارِهِ ... [(3) بين المفسرون ان هذه الآية تشير إلى زكاة الزروع (4) .

اما فرض زكاة الزروع في السنة النبوية المطهرة ، فجاء في مسند الامام احمد احاديث تبين إن لزكاة الزروع احكام خاصة بها لا تتعدى إلى غيرها منها النصاب وجاء

ذلك في احاديث كثيرة ، ومنها عن ابي هريرة عن النبي R قال : " ليس فيما دون خمسة اوسق (5) صدقة ... " (6) وفي رواية اخرى تضمنت مقدار الوسق عن ابي سعيد

(1) سورة البقرة، آية 267.

(2) الشوكاني، محمد بن علي (ت 1250هـ) ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، (بيروت، دار الفكر ، دت) ج1، ص 289 ؛ الاشقر، زيد التفسير، ص 57.

(3) سورة الانعام، آية 141.

(4) الشافعي، محمد بن ادريس (ت 204 هـ) ، احكام القرآن، تحقيق: عبدالغني عبدالخالق (بيروت، دار الكتب العلمية، 1400 هـ/1980م) ج1، ص 103؛ الجصاص، ابو بكر احمد بن علي (ت 370 هـ) ، احكام القرآن ، تحقيق: محمد الصادق ، (بيروت، دار احياء التراث العربي، 1405 هـ/1985م)، ج2 ، ص 266 ؛ القرطبي، ابو عبدالله محمد بن احمد بن ابي بكر (ت 671 هـ)، الجامع لاحكام القرآن ، تحقيق: احمد عبدالعليم ، (القاهرة، دار الشعب، 1372 هـ)، ج7 ، ص 99-100 ، الاشقر، زبدة التفسير، ص 186.

(5) اوسق: جمع وسق من وحدات الكيل الاساسية التي كانت تستعمل عند العرب، والوسق يبلغ

ستين صاعاً بصاع النبي R فذلك بثلاثمائة صاع، والصاع خمسة ارطال وثلاث (ينظر ابو يوسف، الخراج ، ص 53، ابن ادم ، الخراج، ص ص 140-141 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص 574 ؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص 76 ؛ قدامة، الخراج ،

الخدري يرفعه إلى النبي R قال : "ليس فيما دون خمسة او ساق زكاة " والوسق ستون مختوماً (7) ، (8) وهذه الاحاديث اختصت بتحديد مقدار النصاب من دون ذكر النوع او الجنس ولا مقدار الزكاة.

لذلك فإن الزكاة لاتجب في شيء من الزروع حتى تبلغ خمسة اوسق قال بهذا أكثر اهل العلم (9) ، لكن الامام ابي حنيفة خالف ذلك ، ويرى في قليل ما اخرجت

ص 221 ؛ الطوسي، الاقتصاد ، ص 281 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج2 ،
ص 298).

(6) احمد، المسند، ج9 ، ص 142 (9193) اسناده صحيح . سبق ايراد طرقه وتخريجه في زكاة الابل .

(7) مختوماً . وهو من كلام الراوي (ادراج) تعني مليئاً . ووصف بذلك لانه لايزاد عليه ولاينقص منه . الساعاتي ، الفتح الرباني، ج9 ، ص 6.

(8) احمد ، المسند ، ج10 ، ص 185 (11502) اسناده صحيح، وينظر ج10 ، ص 262 (11724) ؛ ج10 ، ص 307 (11869) ؛ (وينظر ابن ماجة، سنن ، ج1 ، ص 586 ؛ ابو داود، سنن ، ج2 ، ص 94؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج2، ص 21).

(9) مالك ، الموطأ، ج1، ص ص 271-272 ؛ ابو يوسف ، الخراج، ص 53 و ص 55 ؛ ابن ادم ، الخراج، ص ص 135-138 ؛ الشافعي، الام ، ج2، ص 30 ؛ ابو عبيد، الاموال، ص 581 ؛ المفيد ، المقنعة ، ص 236 ؛ الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 210؛ الطوسي الاقتصاد، ص 281 ؛ ابن قدامة، المغني ، ج2 ، ص 296.

الارض وكثيره العشر، او كل ما يُقصد بزراعته نماء الارض يجب فيه العشر (1) .
ومن انواع الزروع التي وجبت فيها الزكاة " التمر " ، فعن ابي سعيد الخدري

قال سمعت رسول الله R يقول : " ... ليس فيما دون خمس اوسق من التمر
صدقة " (2)، وهناك رواية تاريخية جاءت في مسند الامام احمد تؤكد ان تمر الصدقة كان
في عهد الرسول R يُجمع في مكان مخصص، ثم يقوم الرسول R بتقسيمه على
مستحقيه (3) .

وورد ايضاً في مسند الامام احمد حديثاً يتضمن نوعاً اخر من الزروع الذي
تجب فيه الزكاة " الحب " . فعن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله R : " ليس في
اقل من خمسة اوساق من حب ولا تمر صدقة ... " (4) وفي رواية اخرى تضمنت تحديد

(1) ابو يوسف، الخراج، ص 52 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص 581 ؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص
76 وص 78؛ الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص 210 ؛ السمرقندي، ابو العلاء محمد بن
احمد (ت539هـ) تحفة الفقهاء، (بيروت، دار الكتب
العلمية، 1405هـ/1985م) ، ج1، ص ص 321-322 ؛ المرغيناني، الهداية ، ج1،
ص109.

(2) احمد، المسند، ج10 ، ص 270 (11752) اسناده صحيح؛ وتضمن السند كلام للامام احمد
لتوثيق رجاله. وينظر ج10 ، ص 273 (11758)؛ (وينظر ابن ادم، الخراج،
ص 136 ؛ البخاري، صحيح، ج2، ص 529؛ ابن خزيمة، صحيح ، ج4 ،
ص36).

(3) احمد ، المسند، ج7 ، ص 460 (7744) ؛ وينظر ج2، ص 345 (1723) ، ج13 ، ص
422 (17506).

(4) احمد، المسند، ج10، ص 187 (11508) اسناده صحيح؛ وينظر ج10 ، ص 230
(11637) ؛ ج10 ص 307 (11870) ؛ (وينظر ابن ادم ، الخراج، ص 136-35 ؛ مسلم،
صحيح ، ج2، ص 674؛ الدارمي، ابو محمد عبدالله بن عبدالرحمن (ت 255) ؛ سنن
الدارمي، تحقيق: فواز احمد ، وخالد السبع ، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1407
هـ/1987م)، ج1، ص 470؛ ابن الجارود ، ابو محمد عبدالله بن علي النيسابوري (ت
307هـ) المنتقى، تحقيق عبدالله بن عمر البارودي (بيروت ، مؤسسة الكتاب الثقافية،
1408هـ/1988م) ، ص 96 ؛ البيهقي، سنن ، ج4 ، ص 128).

الانواع التي تجب فيها الزكاة، فعن موسى بن طلحة (1) قال: " عندنا كتاب معاذ عن النبي R انه: إنما اخذ الصدقة من الحنطة والشعير والزبيب والتمر " (2) . وعلى وفق هذا ورد الاجماع إن زكاة الزروع واجبة في الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب (3) ، ويرى العديد من العلماء ان الزكاة مقتصرة على هذه الانواع ولا تتعدى إلى غيرها (4) ، وهناك من العلماء من أخذ بالعلة وقاس هذه الانواع على غيرها ممن تحمل الصفة نفسها (5) ، اذ رأوا الزكاة في جميع المدخر المقتات من الزروع (6) ، او إن هذه الاصناف يجتمع فيها الكيل والبقاء واليبس من الحبوب والثمار التي يزرعها الانسان (7)، ومنهم من يرى الزكاة في كل ماخرجه الارض عدا الحشيش ، والحطب ، والقصب،

-
- (1) موسى بن طلحة بن عبيد الله ابو عيسى القرشي التميمي، المدني نزيل الكوفة، رجل صالح ثقة تابعي مات بالكوفة سنة اربع ومائة. العجلي ، معرفة الثقات، ج2، ص 304 ؛ ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل، ج8 ، ص 147 ؛ المزي ، تهذيب الكمال، ج29 ، ص 82 ؛ ابن حجر ، تقريب التهذيب، ج1، ص 551.
- (2) احمد ، المسند ، ج16، ص 158 (21888) اسناده صحيح؛ (وينظر ابن ادم ، الخراج، ص 148 ؛ ابو عبيد، الاموال، ص 567 ؛ الحاكم ، المستدرك على الصحيحين، ج1، ص 558 (1457) ، وقال: " هذا حديث قد احتج بجميع رواته ولم يخرجاه وموسى بن طلحة تابعي كبير لم ينكر انه يدرك ايام معاذ t " ، وينظر الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج3 ، ص 75).
- (3) ابن المنذر، الاجماع، ص 43 (وينظر ابن قدامة، المغني، ج2، ص 293 ؛ ابن خويان ، منار السبيل ، ج1 ، ص 185).
- (4) ابن ادم ، الخراج، ص 113 وص 146-152 ؛ ابو عبيد ، الاموال ، ص 569 ؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص 78 ؛ قدامة ، الخراج ، ص 222 ؛ المرتضى ، رسائل المرتضى، ج3 ، ص 74 وص 78 ؛ الطوسي، الاقتصاد ، ص 282.
- (5) ينظر ابو عبيد ، الاموال، ص 568-575.
- (6) البلاذري، فتوح ، ص 78 ؛ قدامة، الخراج، ص 222 ؛ القرطبي، بداية المجتهد ، ص 184 ؛ الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص 213.
- (7) ابن قدامة ، المغني، ج2 ، ص 293.

وذهب إلى هذا الامام ابي حنيفة (1) ، وإن هذا الاختلاف متأث من كون بعض العلماء أخذ بعلة الاصناف الاربعة التي صرحت الاحاديث النبوية المطهرة بوجوب الزكاة عليها، فقاوسوا ذلك على الانواع التي لها نفس العلة في حين إن بعض العلماء لم يأخذوا بعلة الاصناف، وإنما أكتفوا بظاهر النص ووجبوا زكاة الزروع على الاصناف الاربعة المذكورة انفاً.

ومن احكام زكاة الزروع لايجوز خلط الاصناف المختلفة عند اخراج الزكاة، أي ضم ثلاثة اوسق من التمر مع وسقين من نوع اخر فتصبح خمسة اوسق. وبذلك فإن اهل العلم ذهبوا إلى عدم جواز ضم صنف إلى اخر مختلف كالحنطة إلى الشعير (2) ، وورد الاجماع في هذه المسألة (3) ، وقال ابو عبيد (4) : " ولانعلم احداً من الماضين جمع بينهما إلا شيئاً يروى عن عكرمة " . ولكن اصناف التمر تجمع معاً، واصناف الشعير تجمع معاً (5) ، ولابي يوسف رأي خاص في هذه المسألة (6) . وفيما يخص زكاة الخضروات فقال اكثر اهل العلم ليس فيها زكاة (7) .

اما تحديد المقدار الذي يؤخذ من زكاة الزروع مرتبط ذلك بحسب نوع السقي، فهناك نوعان للسقي، سقي بالواسطة، وسقي من دون واسطة، كل منهما له مميزاته اذ يحتاج الاول إلى كلفة وجهد – والثاني لا يحتاج إلى كلفة ولا إلى جهد كبيرين. لذا استهدف النهج الاقتصادي الاسلامي تحقيق العدالة بين المزارعين في اخذ زكاة الانتاج الزراعي واضعاً بالحسبان طريقة الري المستخدمة لسقي الزروع، وما تتطلبه بعض تلك الوسائل من جهد وكلفة، ففرق بين الزروع التي تروى سحياً او بالمطر وبين التي تروى بألات مختلفة (8) ، واورد الامام احمد في مسنده احاديث توضح مقدار الزكاة حسب نوع

-
- (1) ابو يوسف ، الخراج ، ص 52 ؛ ابن ادم ، الخراج، ص 113 ؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص 78 ؛ قدامة، الخراج، ص 221 ؛ الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 213 ؛ السمرقندي، تحفة الفقهاء، ج1، ص ص 321-322 ؛ المرغيناني، الهداية، ج1، ص 109.
 - (2) مالك ، موطأ، ج1، ص 274 ؛ ابن ادم، الخراج، ص 113 ؛ الشافعي، الام، ج2، ص 35 ؛ الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 212 ؛ ابو يعلى ، الاحكام السلطانية ، ص 121 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج 2 ، ص 315.
 - (3) ابن المنذر، الاجماع، ص 43.
 - (4) الاموال، ص 572.
 - (5) مالك، موطأ، ج 1 ، ص 274 ؛ الشافعي، الام ، ج 2 ، ص 35 ؛ ابن حزم، مراتب الاجماع، ص 37.
 - (6) ينظر: الخراج ، ص 52.
 - (7) مالك ، المدونة، ج2، ص 294 ؛ ابو يوسف ، الخراج، ص 51 وص 55 ؛ ابن ادم ، الخراج، ص ص 154-155 ؛ الشافعي، الام ، ج 7 ، ص 144 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص 602 ؛ قدامه، الخراج، ص 222 ؛ ابن بابويه، المقنع، ص 162 ؛ ابو يعلى ، الاحكام السلطانية، ص 123 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 295 ؛ النووي، المجموع، ج 5 ، ص 444 ؛ ابن ضويان، منار السبيل ، ج1، ص 185.
 - (8) العيثاوي ، يحيى محمد علي، مشاريع الري في العراق خلال عهدي الراشدين والامويين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد ،(بغداد، 1422هـ/2001م)، ص 28 وص 36.

السقي. فعن جابر بن عبدالله ان رسول الله R قال : " فيما سقت الانهار والغيم العشور ، وفيما سقت السانية (1) نصف العشور " (2) . وفي رواية اخرى تبين ان الرسول R حين بعث معاذ بن جبل إلى اليمن امره أن يأخذ : " ... فيما سقت السماء العشر، وفيما سُقي بالدوالي نصف العشر " (3) . وكذلك هذا المقدار امر به الرسول R حين كتب الى رؤساء القبائل في اليمن فقال : " عُشر ما سقت العين، وسقت السماء، وعلى ماسُقي الغرب نصف العشر " (4) . وإلى هذا ذهب العلماء (5)

إما اذا استخدم المزارع النوعين مناصفةً، لسقي مزروع واحد، أي استخدم نصف سنة الطريقة الاولى، وفي النصف الثاني استخدم الطريقة الثانية، عند ذاك وجب اخراج ثلاثة ارباع العشر (6) ، وقال ابن قدامة (7) . " هذا قول مالك والشافعي (8) . واصحاب الرأي ولانعلم فيه مخالفاً".

اما اذا سُقي باحدهما أكثر من الآخر ففي مثل هذه الحالة يكون الاقل تبعاً للأكثر ويؤخذ على مايسقى به الأكثر (9) ، وهذا ما اورده الامام الشافعي (10) ، وابن ادم (11) ، وقدامة (12) ، وإن جهل ايهما الأكثر غلب ايجاب العشر احتياطاً (13) .

(1) السانية : وتسمى النواضح ، وهي الناقة التي يسقى بها، ابو عبيد ، الاموال ، ص 579 ؛

قدامة ، الخراج، ص 220 ؛ وينظر فصل النشاط الزراعي .

(2) احمد ، المسند، ج11، ص 510 (14602) اسناده صحيح ؛ وينظر ج2 ، ص 114 (1239) ، ج11، ص 547 (14739) ؛ خ11 ، ص 510 (14601) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج2، ص 540 ؛ مسلم ، صحيح ، ج2، ص 765 ؛ ابو داود ، سنن ، ج2، ص 108 ؛ الترمذي، سنن ، ج3، ص 31؛ النسائي، السنن الكبرى، ج2، ص 22).

(3) احمد ، المسند، ج16 ، ص 175 (21936) اسناده صحيح، (وينظر ابن ادم، الخراج، ص 115 ؛ ابن ماجه ، سنن ، ج1، ص 581 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج2، ص 22).

(4) ابن هشام ، السيرة النبوية، ج4 ، ص 161 ؛ (وينظر اليعقوبي، تاريخ، ص 53 ؛ الطبري، تاريخ ، ج2، ص 191 ؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج5 ، ص 75 ؛ الحلبي، السيرة الحلبية ، ج3، ص 263).

(5) ابو يوسف ، الخراج، ص 51 ؛ ابن ادم، الخراج، ص 123-115 ؛ ابو عبيد، الاموال، ص 480-481 ؛ قدامة ، الخراج، ص 219؛ الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 212 ؛ ابو يعلى، الاحكام السلطانية ، ص 121 ؛ الطوسي، الاقتصاد ، ص 281؛ ابن حمزة، الوسيلة إلى نيل الفضيلة، ص 127 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج2، ص 298.

(6) ينظر ابن قدامة، المغني، ج2، ص 298 ؛ ابن مفلح ، الفروع، ج2، ص 321.

(7) المغني، ج2، ص 298.

(8) ينظر الام ، ج2، ص 38.

(9) ابن قدامة، المغني، ج2، ص 298 ؛ ابن مفلح ، الفروع، ج2، ص 321 ؛ المرداوي،

الانصاف، ج3 ، ص 100.

(10) الام، ج2، ص 38.

(11) الخراج، ص 122.

(12) الخراج ، ص 220.

ولا يشترط الحول في زكاة الزروع (14) ، وإنما الزكاة تجب بعد جني المحصول إذا بلغ النصاب ، ويجب اخراج زكاة الحب مصفى والثمر يابساً (15) ، لأنه وقت الكمال والادخار (16) ، أما الامام ابي حنيفة فيرى إن زكاة الزروع تجب في وقت الادراك (17) .

الخرص :

الْخَرْصُ في اللغة : الظنُّ في مالا تَسْتَيْقِنُهُ ، او الحزر أي تقدير بظن لا إحاطة (18) . وبذلك فالْخَرْصُ هو حزر ما على النخل من الرطب تمرًا ومن العنب زبيباً (19) ، وقيل الْخَرْصُ المصدر ، وَالْخَرْصُ بالكسر الاسم ، فاعله الخارص ، وجمعها الْخَرَّاصُ (20) .

وعرف ابن قدامة (21) الخرص : " هو اجتهد في معرفة قدر الثمر وإدراكه بالخرص الذي هو نوع من المقادير والمعايير " .
وغاية الخرص هي الحفاظ على حقوق مستحقي اموال الزكاة، وكذلك ارباب الاموال معاً وعلى السواء، وعدم إلحاق الضرر بكليهما، وذلك إن ثمر النخل، والكرم يؤكل رطباً ويُبَاع ويُعطى ، فإن أُبيح ذلك بلا خرص ضر بمقادير الزكاة، وإن مُنِع إربابه من الانتفاع به ضربهم، فيخرص على اهله ثم يتركون ينتفعون به للتوسعة عليهم، فإذا اصبح تمرًا أو زبيباً ادوا ما عليه من الزكاة على وفق ما خُرص (22)، وبذلك يتمتع ارباب الاموال بثمارهم ، ويُضمن حق مستحقي اموال الزكاة كاملاً.

(13) ابن قدامة، المغني، ج2، ص 298 ؛ ابن مفلح الفروع ، ج2، ص 321؛ المرداوي، الانصاف ، ج3، ص 100.

(14) ابن ادم ، الخراج ، ص 161 ؛ سالم ، صحيح فقه السنة، ج2، ص 43.

(15) مالك ، المدونة، ج2، ص 339 ؛ الشافعي، الام ، ج2، ص 35 ؛ ابو داود، سنن، ج2، ص 110 ؛ الماوردي، الاحكام السلطانية ، ص 213؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 296 و ص304؛ ابو النجا ، زاد المستقنع، ص 73 ؛ النووي، منهاج الطالبين، ص 31 ؛ المرداوي، الانصاف، ج3 ، ص 104.

(16) ابن قدامه، المغني، ج2 ، ص 304 ؛ سالم ، صحيح فقه السنة، ج2، ص 43.

(17) الكاساني، بدائع الصنائع ، ج2، ص 63 . (وينظر البلاذري، فتوح البلدان، ص 76).

(18) الزمخشري، محمود بن عمر (ت 538هـ) ، الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، ومحمد ابو الفضل ابراهيم، (بيروت، دار المعرفة ، دت) ، ج1، ص 351 ؛ ابن الاثير، النهاية، ج2، ص 22-23 ؛ الرازي، مختار الصحاح، ص 172 ؛ ابن ابي الفتح، المطلع، ص 132 ؛ ابن منظور ، لسان العرب، ج7 ، ص 21.

(19) مالك ، المدونة ، ج2، ص 339 ؛ النووي ، تحرير الفاظ التنبيه، ص 112 ؛ ابن منظور ،

لسان، ج7، ص 21 ؛ المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص 310.

(20) ابن منظور ، لسان العرب، ج7 ، ص 21.

(21) المغني ، ج2، ص 302.

(22) ابو عبيد ، الاموال، ص 587 ؛ ابن الجارود ، المنتقى، ص 96 ؛ الكاساني ، بدائع الصنائع، ج2، ص 64 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص ص 302-303 ؛ الساعاتي ، الفتح، ج9 ، ص 12.

إن عملية الخرص كان الرسول ﷺ يأمر بها لكي يُضمن حق الناس، واول الاشارات التي تدل على الاستفادة من الخرص، كانت بعد فتح خيبر، اذ عندما انتصر الرسول R على اليهود في خيبر، أراد اخراجهم من ارضهم فسألوا الرسول ﷺ ان يبقئهم ويقرهم بها ، وهم يقوموا بعملها، ولهم النصف فوافق على مشاطرة اهل خيبر على ماخرج من تمرأ او زرع (1) ، وعلى هذا الاساس " . إن النبي ﷺ بعث ابن رواحة (2) إلى خيبر يخرص عليهم ثم خيرهم ان يأخذوا او يردوا، فقالوا: هذا الحق، بهذا قامت السموات والارض" (3) . وفي رواية اخرى يتضح منها وقت الخرص، فعن عائشة ام المؤمنين (رضي الله عنها) قالت وهي تذكر شأن خيبر : " كان النبي ﷺ يبعث ابن رواحة إلى اليهود فيخرص عليهم النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه ثم يُخير اليهود يأخذونه بذلك الخرص ام يدفعونه إليه بذلك وإنما كان امر النبي ﷺ بالخرص لكي يحصي الزكاة قبل ان تؤكل الثمرة وتفرق." (4) وبذلك فإن وقت الخرص، يكون حين يبدأ صلاح الثمر، ويأخذ في النضج وقبل أن يؤكل (5) ، اما طريقة الخرص فتختلف باختلاف الثمر، فإن كان نوعاً واحداً فالخارص يطوف بكل نخلة او شجرة ثم يُقدر مايجيء من ثمر، وان كان انواعاً مختلفة يخرص كل نوع على حده (6) ، وعلى وفق ذلك فإن عملية الخرص لكي تكون دقيقة لابد من ان يكون الخارص ذا قدره، وقابلية ، ودراية ومعرفة وخبره تمكنه من الدقة والعدل في عملية الخرص، وهذا ماتميز به الصحابي الجليل عبدالله بن رواحة. ففي اثر عن جابر بن عبدالله قال : " خرصها ابن

-
- (1) احمد ، المسند ، ج5 ، ص 540 (6368) ؛ ج4 ، ص 376 (4732) ؛ ج4 ، ص 348 (4663) ؛ ج4 ، ص 458 (4946) ؛ (وينظر ابن هشام ، السيرة النبوية، ج3 ، ص 234 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص 581 ؛ الطبري، تاريخ، ج2 ، ص 141 ؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج4 ، ص 219 ؛ الحلبي، السيرة الحلبيية، ج2، ص 771).
- (2) عبدالله بن رواحة بن ثعلبة بن امرئ القيس بن ثعلبة، ابو عمرو الانصاري الخزرجي البصري النقيب، شهد بدرأ ومابعدا إلى ان استشهد في مؤتة سنة ثمان للهجرة. ابن قانع ، معجم الصحابة، ج2، ص 128 ؛ ابن عبد البر، الاستيعاب، ج3، ص ص 900-898 ؛ الذهبي، سير ، ج1 ، ص ص 230-239 ؛ ابن حجر العسقلاني ، الاصابة، ج4 ، ص ص 86-82.
- (3) احمد ، المسند ، ج4 ، ص 390 (4768) اسناده صحيح ؛ (وينظر : ابو داود، سنن ، ج11، ص 852 ؛ ابن ماجه، سنن ، ج1، ص 582 ؛ الطبري، تاريخ، ج2، ص 140 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج3، ص 76 وقال: " رواه احمد وفيه العمري وفيه كلام ").
- (4) احمد، المسند ، ج17، ص 565 (25182) اسناده صحيح ؛ ج17، ص 565 (25182)؛ (وينظر ابو عبيد، الاموال، ص 583 ؛ ابو داود ، سنن ، ج3 ، ص 263 ؛ ابن خزيمة ، صحيح، ج4 ، ص 41؛ البيهقي ، سنن الكبرى، ج4 ، ص 123).
- (5) ابو عبيد ، الاموال، ص 583 ؛ الماوردي، الاحكام السلطانية ، ص 212 ؛ ابو يعلى ، الاحكام السلطانية ، ص 120 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج2، ص ص 302-301 ؛ ابن مفلح، الفروع، ج2 ، ص 321 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية، ج4 ، ص 219.
- (6) ينظر الترمذي ، سنن ، ج3 ، ص 35 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج2 ، ص 302 ؛ الساعاتي، الفتح، ج9 ، ص 15.

رواحة اربعين الف وسق، وزعم أن اليهود لما خيرهم ابن رواحة أخذوا الثمر وعليهم
عشرون الف وسق " (1) ، وكذلك ورد في مسند الامام احمد إن الرسول ﷺ خرص
بنفسه، فعن ابي حميد الساعدي (2) . قال : " خرجنا مع رسول الله ﷺ عام تبوك حين
جننا وادي القرى، فإذا امرأة في حديقة لها، فقال رسول الله ﷺ لأصحابه احرصوا
فخرص القوم وخرص رسول الله ﷺ عشرة اوسق ، وقال رسول الله ﷺ للمرأة احصي
مايخرج منها حتى ارجع إليك ان شاء الله ... " (3) وبذلك يتبين ان عملية الخرص كانت
تستخدم في الخراج كما حدث في انتاج اراضي خيبر ، وكذلك ان الخرص استخدم عند
اخراج زكاة الزروع، وكان النبي ﷺ يبعث على الناس من يخرص عليهم كرومهم
وثمارهم ثم يؤدون زكاته زبيباً كما تؤدي زكاة النخل تمراً (4) .
ولان النهج الاقتصادي الاسلامي شريعته الرأفة، والتسامح، وسياسة التوازن
بالمنفعة والمصلحة هدف وغاية أي تشريع اقتصادي ، وعلى وفق ذلك ، لم تكن عملية
الخرص حدية، او مادية بحتة، وإنما فيها الكثير من اللين، والمرونة، اذ عند الخَرْص
يُترك لصاحب المال الثلث او الربع ، وكما جاء ذلك في مسند الامام احمد، فعن سهل بن
ابي حنثة (5) ، فقال قال رسول الله ﷺ : " اذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ، فإن لم

(1) احمد ، المسند، ج11 ، ص 371 (14093) اسناده صحيح ، (وينظر الصنعاني ، مصنف،
ج4 ، ص 124 ؛ ابو داود، سنن ، ص 264).

(2) ابي حميد الساعدي عبدالرحمن بن عمرو بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة بن عمرو بن
الخرزج بن ساعدة بن كعب، الانصاري، المدني وقيل اسمه المنذر بن سعد ، مشهور بكنيته

من فقهاء اصحاب النبي ﷺ توفي سنة ستين وقيل بضع وخمسين. ابن قانع ، معجم الصحابة،
ج2 ، ص 158 ؛ النووي ، تهذيب الاسماء، ج2 ، ص 500 ؛ المزي ، تهذيب الكمال، ج33
، ص 264 ؛ الذهبي، سير ، ج2 ، ص 481 ؛ ابن حجر
العسقلاني ، الاصابة ، ج7 ، ص 94 ؛ ابن حجر العسقلاني ، تقريب التهذيب ، ج1،
ص635.

(3) احمد ، المسند، ج17 ، ص 49 (23495) اسناده صحيح، (وينظر ابو عبيد ، الاموال،
ص583 ؛ البخاري، صحيح ، ج2 ، ص 539 ؛ مسلم ، صحيح ، ج4 ، ص 1785 ؛ ابو
داود ، سنن ، ج3 ، ص 179 ؛ ابن خزيمة ، صحيح ، ج4 ، ص 40 ؛
ابن كثير ، البداية والنهاية، ج5 ، ص 12).

(4) ينظر ابو عبيد ، الاموال، ص 594 ؛ البلاذري، فتوح البلدان ، ص 279 ؛ ابن ماجه، سنن،
ج1 ، ص 582 ؛ الترمذي ، سنن ، ج3 ، ص 36 ؛ ابن حبان ، ابو حاتم محمد بن حبان بن
احمد (ت354هـ) ، صحيح ابن حبان ، تحقيق: شعيب الارنؤوط (بيروت ، مؤسسة الرسالة ،
1414هـ/1993م) ، ج8 ، ص 74.

(5) سهل بن ابي حنثة عبدالله - وقيل عامر - بن ساعدة بن عامر بن عدي بن مجدعة بن حارثة
بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الاوس. ابو يحيى، وقيل ابو محمد، ولد سنة
ثلاث من الهجرة وله احاديث مات في خلافة معاوية، ابن قانع، معجم الصحابة، ج1، ص
269 ؛ النووي، تهذيب الاسماء ، ج1، ص 227 ؛ المزي، تهذيب الكمال، ج12، ص ص

تجدوا او تدعوا فالربع" (1) . وفي ضوء ذلك يكون الخارص ملزماً بترك الثلث او الربع توسعة على ارباب الاموال لانهم يحتاجون إلى الاكل هم واضيافهم ، ويطعمون جيرانهم، واهلهم واصدقائهم ، وكذلك يكون في الثمر الساقطة، وينتابها الطير، وتأكل منها المارة، فلو استوفى العامل الكل منهم اضربهم، وتقدير ذلك متروك إلى إجتهد الساعي اما ان يترك الثلث او يترك الربع (2) .

زكاة الفطر :

ولتأكيد غاية الزكاة، في مساعدة فئات معينة من الناس اقتصادياً، جعلت زكاة الفطر، أي طهرة وزكاة للبدن (3) ، فهي تُزكي النفس أي تطهرها وتنمي عملها (4) ، وامر بها الرسول ﷺ طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للفقراء والمساكين (5) . وقد فرضت في السنة الثانية للهجرة . وكان قبل فرض الزكاة عموماً (6) . وعن ذلك روى الامام احمد في مسنده عن قيس بن سعد (7) قال : " امرنا رسول الله ﷺ

-
- 177-178 ؛ ابن حجر العسقلاني، الاصابة، ج7 ، ص 465.
- (1) احمد ، المسند، ج12 ، ص 453 (16039) اسناده صحيح؛ وينظر ، ج12 ، ص 453 (16038) ، ج12 ، ص 283 (15653) ؛ (وينظر ابو عبيد ، الاموال، ص 585 ؛ الدارمي، سنن، ج2 ، ص 351 ؛ ابو داود ، سنن ، ج2، ص 110 ؛ الترمذي ، سنن ، ج3 ، ص 35 و : " قال عمل به مالك والشافعي واحمد " ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج2 ، ص 22 ؛ ابن الجارود ، المنتقى ، ج1، ص 97 ؛ ابن خزيمة، صحيح ، ج4 ، ص 42).
- (2) ابو عبيد ، الاموال ، ص 587 ؛ الخطابي، ابو سليمان احمد بن محمد بن ابراهيم (ت 388هـ)، غريب الحديث، تحقيق : عبد الكريم ابراهيم ، (مكة المكرمة ، جامعة ام القرى، 1402هـ) ، ج1، ص 430 ؛ ابن الاثير، النهاية، ج5 ، ص 166 ؛ الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 212 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 303 ؛ الساعاتي، الفتح، ج2 ، ص ص 13-14.
- (3) ابن قتيبة ، غريب الحديث ، ج1، ص 184 ؛ ابن الاثير ، النهاية، ج2، ص 307 ؛ النووي ، تحرير الفاظ التنبيه، ص 116.
- (4) الازهري، الزاهر، ص 160.
- (5) ينظر ابن ماجه، سنن ، ج1، ص 585 ؛ الدار قطني، سنن ، ج2 ، ص 138 ؛ البيهقي ، سنن الكبرى، ج4 ، ص 162؛ الحاكم ، المستدرک، ج1، ص 568 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 352 ؛ ابن حجر ، بلوغ المرام ، ج1، ص 337.
- (6) الطبري، تاريخ ، ج2 ، ص ص 18-19 ؛ الحلبي، السيرة الحلبية، ج2، ص 364.
- (7) قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي ، صحابي جليل، كان ذا كرم، وسخاء، ويُعد من دهاة العرب واحد الفضلاء الجلة واعطاه النبي ﷺ الراية يوم فتح مكة، وكان قيس بن سعد عند النبي ﷺ بمثابة صاحب الشرطة لقوته، ثم صحب الامام علي ؑ وشهد معه الجمل وصفين والنهروان هو وقومه، ثم لزم قيس المدينة واقبل على العبادة حتى مات في سنة ستين للهجرة. ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، ج7 ، ص 99 ؛ ابن عبد البر ، الاستيعاب ، ج3 ، ص ص 1289-1293 ؛ النووي، تهذيب الاسماء، ج2، ص 371 ؛ المزي ، تهذيب الكمال، ج24 ، ص ص 40-46 ؛ ابن حجر العسقلاني، الاصابة، ج5 ، ص 473؛ ابن حجر العسقلاني ، تقريب التهذيب ، ج1، ص 457.

بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينها ونحن نفعلها" (1) . ونقل ابن المنذر اجماع اهل العلم على إن صدقة الفطرة فرض (2) . وفيما يخص احكامها ووقت وجوبها ، ومقدارها ومن يؤديها ولمن ، كل ذلك ورد

في مسند الامام احمد ، ففي حديث مرفوع عن ابن عمر : " ان رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان صاعاً (3) من تمر ، او صاعاً من شعير على كل حر او عبد . ذكر او انثى من المسلمين " (4) ، وفي رواية اخرى اضاف فيها ابن عمر صغيراً او كبيراً (5)

وأضيف البُر إلى الاصناف التي تُدفع في زكاة الفطر فعن ابن عمر قال :

"فرض رسول الله ﷺ صدقة رمضان على الذكر والانثى والحر والمملوك صاع من تمر ، او صاع من شعير ، قال : فعُدل الناس به بعد نصف صاع من بُرٍ ... كان ابن عمر يعطي التمر إلا عاماً واحداً اعوز التمر فأعطى الشعير" (6) .

ولتأكيد ذلك قال ابن عباس مخاطباً اهل البصرة : " ... أن رسول الله ﷺ فرض صدقة رمضان نصف صاع من بُرٍ ، أو صاع من شعير او صاعاً من تمر على العبد والحر والذكر والانثى " (7) .

وكذلك ورد في مسند الامام احمد رواية جاء فيها تنوع الاصناف التي تدفع في زكاة الفطر . فعن ابي سعيد الخدري قال : " كنا نُؤدي صدقة الفطر على عهد رسول

-
- (1) احمد ، المسند ، ج 17 ، ص 144 (23733) اسناده صحيح؛ وينظر ج 17 ، ص 143 (23730)؛ وينظر ابن ماجه، سنن، ج 1، ص 585 ؛ النسائي ، السنن الكبرى ، ج 2، ص 26؛ ابن خزيمة، صحيح، ج 4 ، ص 81 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى ، ج 4 ، ص 159).
 - (2) الاجماع، ص 45 ؛ (وينظر ابن قدامة، المغني، ج 2 ، ص 351).
 - (3) صاعاً ، وحدة كيل تساوي اربعة امداد، ينظر ابن عبد ربه ، ابو عمر احمد بن محمد (ت 328هـ)، العقد الفريد، تصحيح: احمد امين، واحمد الشريف، (القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، 1385هـ/1965م)، ج 8، ص 63؛ وينظر الفصل السابع (المكاييل والاوزان والنقود).
 - (4) احمد ، المسند ، ج 5 ، ص 25 (5339) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 5 ، ص 467 (6214)، ج 5 ، ص 13 (5303)؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج 2 ، ص 547 ؛ مسلم، صحيح ، ج 2، ص 677).
 - (5) احمد ، المسند ، ج 5 ، ص 240 (5781) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 4 ، ص 535 (5174) ؛ ج 5 ، ص 309 (5942) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج 2، ص 549 ؛ مسلم، صحيح ، ج 2، ص 677).
 - (6) احمد ، المسند ، ج 4 ، ص 278 (4486) اسناده صحيح ، (وينظر البخاري، صحيح ، ج 2، ص 549 ؛ مسلم ، صحيح ، ج 2، ص 677).
 - (7) احمد ، المسند ، ج 3 ، ص 400 (3291) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 2، ص 486 (2018) ؛ ج 7، ص 440 (7710) ؛ (وينظر النسائي، السنن الكبرى ، ج 2 ، ص 28 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى ، ج 4 ، ص 168).

الله ﷻ صاعاً من شعير صاعاً من تمر صاعاً من زبيب صاعاً من اقط (1) فلما جاء

معاوية جاءت السمراء (2) فرأى أن مُداً (3) يعدل مدين " (4) .
وفي رواية اخرى شملت وقت اخراج زكاة الفطر ومقدارها واصنافها، فعن

عبدالله بن ثعلبة بن صعير العذري (5) : " خطب رسول الله ﷺ الناس قبل الفطر بيومين فقال : أدوا صاعاً من بر او قمح بين اثنين، او صاعاً من تمر او صاعاً من شعير على كل حر وعبد وصغير وكبير " (6) ، وفي رواية اخرى تضمنت : " ... جر او مملوك غني او فقير، اما غنيكم فيزكيه الله، وأما فقيركم فيرد عليه اكثر مما يُعطي " (7).

وفي رواية اخرى حوت الاصناف التي تخرج في زكاة الفطر فعن ابي سعيد

الخدري : " لم تنزل تخرج زكاة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاع من تمر او شعير او اقط او زبيب " (8) . وبذلك فإن الكيل الذي يعتمد لاجراج زكاة الفطر هو الصاع .

(1) اقط . لبن مجفف يابس يُطبخ به . ابن الاثير، النهاية ، ج1، ص 57 ؛ ابن منظور ، لسان، ج7 ، ص 257.

(2) السمراء . الحنطة ، ابن قتيبة، غريب ، ج1 ، ص 185 ؛ الخطابي غريب، ج1، ص584؛ الرازي، مختار، ص 313.

(3) المد . نوع من المكاييل المستعملة في بلاد العرب ، وهو مقدار ما حملت يدا الرجل الممدوتان

المملوتان بالطعام وهو قدر مد الرسول ﷺ ويساوي رطل وثلاث عند اهل الحجاز، ورطلان عند اهل العراق. الرازي، مختار الصحاح، ص 618 ؛ الكبيسي، فرات حمدان عبد المجيد، وحدات الوزن والكيل والطول والمساحة في الحجاز والعراق وبلاد الشام حتى نهاية العصر الاموي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد، (بغداد، 1420هـ/1999م) ، ص 154.

(4) احمد ، المسند، ج10 ، ص 230 (11637) اسناده صحيح؛ وينظر ج10 ، ص 307 (11871) ؛ (وينظر البخاري ، صحيح، ج2، ص 548 ؛ مسلم ، صحيح ، ج2، ص 678؛ ابن ماجه، سنن ، ج1، ص 585 ؛ ابو داود ، سنن ، ج2 ، ص 13 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج2، ص 27).

(5) عبدالله بن ثعلبة بن صعير – او ابن ابي صعير العذري – وكنيته ابو محمد ثقة ، وكان

صغيراً يوم الفتح، ومسح النبي ﷺ على وجهه ودعا له ، لذلك فله رؤية، مات سنة تسعة وثمانين للهجرة . ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج5 ، ص 19 ؛ المزي، تهذيب الكمال، ج14، ص 353-354 ؛ ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب ، ج1، ص298. احمد ، المسند، ج17 ، ص 69 (23553) اسناده صحيح؛ (وينظر الدار قطني، سنن ، ج2، ص 147).

(7) احمد ، المسند ، ج17 ، ص 69 (23554) اسناده صحيح،(وينظر ابو داود ، سنن ، ج2، ص 114؛ البيهقي ، سنن الكبرى، ج4 ، ص 163 ؛ الدار قطني، سنن ، ج2، ص 147).

(8) احمد، المسند ، ج10 ، ص 77 (11125) اسناده صحيح؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج2، ص 548؛ ابن حجر ، بلوغ المرام ، ج1 ، ص 336).

ولايجزئ اقل منه عن الشخص الواحد، وبه قال الامام مالك (1) ، والامام الشافعي (2) ، والامام احمد بن حنبل (3) ، والشريف المرتضى (4) ، والديلمى (5) ، وخالف ذلك الامام ابى حنيفة (6) . كما لايجزئ اخراج القيمة قال بذلك الجمهور (7) ، ورأى الامام ابى حنيفة يجوز اخراج القيمة في زكاة الفطر (8) ووافقه الشريف المرتضى (9) ، والديلمى (10) .

وهي تجب على كل حر وعبد وذكر وانثى ، صغير وكبير من المسلمين (11)

ووقت اخراجها في اخر رمضان (12) ، وقبل صلاة العيد (13) إلا إن الامام الشافعي يرى من غروب الشمس ليلة الفطر إلى صلاة العيد (14) .

وفي ذلك اورد الامام احمد في مسنده عن ابن عمر : " ان رسول الله ﷺ امر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة " (15) . وكذلك وردت رواية مفادها: من ادى زكاة الفطر قبل الصلاة فهي مقبولة، ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات (16) ، لان المقصود من هذه الصدقة الاغناء عن الطواف والطلب في مثل

-
- (1) الجزيري، الفقه على المذاهب الاربعة، ج1، ص 629.
 - (2) الام ، ج2 ، ص 67.
 - (3) ابن قدامة ، المغني، ج2 ، ص 353.
 - (4) رسائل المرتضى، ج3، ص 80.
 - (5) المراسيم العلوية، ص 136.
 - (6) المرغيناني، الهداية، ج1، ص 116.
 - (7) مالك ، المدونة، ج2، ص 358 ؛ الشافعي ، الام ، ج2، ص 67 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 357.
 - (8) المرغيناني، الهداية، ج1، ص 117 ؛ الجزيري ، الفقه على المذاهب الاربعة ، ج1، ص 62.
 - (9) رسائل المرتضى، ج3 ، ص 80.
 - (10) المراسيم العلوية، ص 136.
 - (11) مالك ، الموطأ، ج1، ص 283 ؛ الشافعي، الام، ج2، ص 65-63 ؛ المرتضى، رسائل ، ج3، ص 80 ؛ الديلمي ، المراسيم العلوية، ص 135 ؛ المرغيناني، الهداية، ج1، ص 116-115 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 351.
 - (12) الدمشقي، ابو عبدالله محمد بن عبدالرحمن (ت في ق 8هـ/ ق 13م) ؛ رحمة الامة في اختلاف الائمة، تحقيق: عبدالله بن ابراهيم الانصاري ، (الدوحة ، مطابع قطر الوطنية، 1981م) ، ص 109.
 - (13) مالك ، المدونة، ج2، ص 350 ؛ المرتضى، رسائل، ج3 ، ص 80 ؛ المرغيناني ، الهداية، ج1 ، ص 117 ؛ الديلمي ، المراسيم العلوية، ص 136 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 358.
 - (14) الام ، ج2، ص 70.
 - (15) احمد ، المسند ، ج5 ، ص 28 (5345) اسناده صحيح؛ وينظر ج5 ، ص 547 (6389) ، ج6، ص 9 (6429) ؛ ج6 ، ص 22 (6467) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج2 ، ص 548 ؛ مسلم، صحيح ، ج2، ص 679).
 - (16) ينظر ابو داود ، سنن ، ج2 ، ص 111 ؛ ابن ماجه، سنن ، ج1 ، ص 585 ؛ الدار قطني، سنن ، ج2، ص 138 ؛ البيهقي ، سنن الكبرى ، ج4 ، ص 162 ؛ الحاكم، المستدرک، ج1 ، ص 568 ؛ ابن حجر، بلوغ المرام، ج1، ص 337.

هذا اليوم (1) ، ويشترط لوجوبها دخول وقتها، وإذا فضل عن نفقة المرء ونفقة عياله يوم العيد وليلته (2) ، إلا إن الامام أبي حنيفة أوجبها على مالكا للنصاب فاضلاً عن نفقته ومتاعه ومسكنه (3) .

(1) ابن قدامة، الكافي، ج1، ص 321.

(2) الشافعي، الام، ج2، ص 64؛ ابن قدامة، الكافي، ج1، ص 320.

(3) المرغباني ، الهداية، ج1، ص 115.

المبحث الرابع

زكاة المال وعروض التجارة والركاز في ضوء

ما أورده الامام احمد في مسنده

زكاة الذهب والورق

الزكاة واجبة فيهما سواء كانا نقوداً أو تبراً (1) ، اذا استوفيا الشروط (2) ، ومن المعلوم ان هذين المعدنين استعمالاً في سك النقود (الدنانير من الذهب، والدراهم من الفضة)، لذلك يشكلان عاملاً مهماً من العوامل التي تساعد ، وتسهم في تيسير وتسهيل التعامل التجاري، والمرتكز التي تقوم عليه حركة النشاط الاقتصادي.

وفرض الزكاة على هذين المعدنين جاء بالكتاب والسنة والاجماع (3) ، اما الكتاب قال تعالى : [... وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِئْسَ لَهُمْ بَعْدَ ابْتِئَالِهِمْ] (4) . اما وجوب زكاتها في السنة النبوية، فضلاً عن احاديث الترغيب والترهيب (5) ، هناك احاديث حددت مقدار الزكاة واوجبتها ، سترد لاحقاً، اما الاجماع فنقل ابن المنذر اجماع اهل العلم على وجوبها (6) ، ومن شروط الزكاة فيها النصاب (كما سيأتي) والحول، فعن الامام علي ؑ قال : " ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول" (7). واورد ابن حمزة (8) اربعة شروط لزكاة الذهب والفضة فقال: " الملك والنصاب والحول وكونهما مضروبين منقوشين او في حكم المضروب والمنقوش " .

زكاة الدراهم (الورق)

- (1) التبر الذهب والفضة قبل الضرب او الصياغة . ينظر ابن الاثير، النهاية، ج1، ص 179 ؛ الزمخشري ، الفائق، ج1، ص 146 ؛ الرازي، مختار الصحاح، ص 74.
- (2) ابن قدامة ، المغني، ج2 ، ص 317 ؛ سابق ، فقه السنة، ج1، ص 243.
- (3) ابن قدامة ، المغني، ج2 ، ص 317.
- (4) سورة التوبة، آية 34.
- (5) احمد، المسند، ج3، ص 495 (3577)؛ ج5 ، ص 218 (5729)؛ ج6 ، ص 16 (6448) ج7 ، ص 458 (7742) ؛ ج8 ، ص 226 (8170) ؛ ج8، ص 380 (8646) ؛ ج9 ، ص 50 (8915)؛ وينظر البخاري ، صحيح ، ج2، ص ص 508-509 ؛ مسلم، صحيح، ج2، ص 687 ومابعدهما).
- (6) الاجماع، ص 44.
- (7) احمد ، المسند، ج2، ص 125 (1264) سبق تخريجه، في شروط الزكاة (الحول) .
- (8) الوسيلة إلى نيل الفضيلة، ص 126 ؛ وينظر الطوسي، الاقتصاد، ص 278.

تجب الزكاة في الدراهم الفضية اذا بلغت النصاب، واورد الامام احمد في مسنده

احاديث عديدة تبين وتحدد نصابها، فعن الامام علي ؑ قال : قال رسول الله ﷺ : " قد عفوت لكم عن الخيل والرقيق ، فهاتوا صدقة الرقة (1) ، من كل اربعين درهماً درهماً ، وليس في تسعين ومائة شيء، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم " (2) وفي حديث موقوف عن ابي بكر الصديق ؓ : " ... وفي الرقة ربع العشر، فإذا لم يكن المال إلا تسعين ومائة درهم فليس فيها شيء إلا يشاء ربها " (3) . وعن ابي سعيد

الخدري قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : " ليس فيما دون خمس اواق (4) من الورق صدقه ... " (5) .

ونقل ابن المنذر الاجماع على ان نصاب الفضة مائتا درهم، وفيها خمسة دراهم (6) ؛ والدراهم التي يُعد بها النصاب واخراج الزكاة هي الدراهم التي وزن كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل بمثاقيل الذهب، والذي وزن كل درهم ستة دوانيق (7) (8) .

-
- (1) الرقة : الفضة والدراهم المضروبة منها . ابن الاثير ، النهاية ، ج 2 ، ص 254؛ الرازي ، مختار ، ص 717 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج 10 ، ص 375 .
 - (2) احمد ، المسند ، ج 1 ، ص 477 (711) اسناده صحيح ، وينظر ج 1 ، ص 557 (913) ، ج 2 ، ص 68 (1097) ؛ ج 2 ، ص 32 (984) ؛ ج 2 ، ص 114 (1242) ؛ (وينظر ابن ماجه ، سنن ، ج 1 ، ص 570 ؛ الترمذي ، سنن ، ج 3 ، ص 16 ، وقال : " روى هذا الحديث الاعمش وابو عوانة وغيرهما عن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي وروى ابي سفيان وابن عيينة وغير واحد عن ابي اسحاق عن الحارث عن علي " ؛ النسائي ، السنن الكبرى ، ج 2 ، ص 19 ؛ الحاكم ، المستدرک ، ج 1 ، ص 557) .
 - (3) احمد ، المسند ، ج 1 ، ص 195 (72) اسناده صحيح ؛ (وينظر البخاري ، صحيح ، ج 2 ، ص 527 ؛ ابو داود ، سنن ، ج 2 ، ص 97 ؛ النسائي ، السنن الكبرى ، ج 2 ، ص 9) .
 - (4) اواق : مفردھا . اوقية . وهي من وحدات الوزن وتساوي اربعين درهماً ، فيكون مجموع الاواق الخمسة مائتي درهم (ينظر ، البلاذري ، فتوح البلدان ، ص 654 ؛ الطبري ، تاريخ ، ج 1 ، ص 202 ؛ الزمخشري ، الفائق ، ج 4 ، ص 74 ؛ المرغيناني ، الهداية ، ج 1 ، ص 103 ؛ ابن قدامة ، المغني ، ج 2 ، ص 317 ؛ النووي ، منهاج الطالبين ، ج 1 ، ص 389) .
 - (5) احمد ، المسند ، ج 10 ، ص 270 (11752) اسناده صحيح ، وقد وثق الامام احمد رجال السند بنص الحديث ؛ وينظر طريقه وتخريجه في زكاة الابل .
 - (6) الاجماع ، ص 44 ؛ (وينظر ابو عبيد ، الاموال ، ص 501 ؛ ابن حزم ، مراتب الاجماع ، ص 34 ؛ ابن قدامة ، المغني ، ج 2 ، ص 320) .
 - (7) الدوانيق : مفردھا الدانق من الاوزان . وهو سدس درهم . (ينظر الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص ص 271-272 ؛ الرازي ، مختار الصحاح ، ص 630 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج 10 ، ص 105 ؛ الكبيسي ، وحدات الوزن والكيل ، ص 93) .
 - (8) الشافعي ، الام ، ج 2 ، ص 40 ؛ الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص 214 وص 271 ؛ ابو يعلى ، الاحكام السلطانية ، ص 124 ؛ الففال ، محمد بن احمد الشاشي (ت 507هـ) ، حلية

وهناك قسم من العلماء يرى إن كل زيادة على المائتين يأخذ منها الزكاة وممن

العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، تحقيق د. ياسين احمد ابراهيم (بيروت، مؤسسة الرسالة ، عمان ، دار الارقم، 1400هـ/1980م) ج 3 ، ص 77 ؛ المرغيناني، الهداية، ج1، ص 104 ؛ ابن مفلح، الفروع، ج2، ص 343 ؛ البهوتي ، كشف القناع، ج2، ص229.

رأى ذلك الامام مالك (1) ، والامام الشافعي (2) ، والامام احمد (3) ، وابو عبيد (4) ، والخرقي (5) ، والماوردي (6) ، وابو يعلى (7) ، والشيرازي (8) ، وابن تيمية (9) ، وقسم اخر من العلماء يرى ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ اربعين درهم وفيها درهم ومن يرى ذلك الامام ابي حنيفة (10) ، وابن بابويه (11) ، والشيخ المفيد (12) ، والطوسي (13) . ويرى الامام احمد - في احدى الروايتين - ان لا يضم الذهب إلى الفضة لتكميل النصاب (14) . وقال بذلك الامام الشافعي (15) ، وابو عبيد (16) ،

-
- (1) المدونة ، ج2، ص 242.
 - (2) الام ، ج2، ص 40.
 - (3) القفال ، حلية العلماء، ج3 ، ص 78.
 - (4) الاموال، ص 519.
 - (5) الخرقى، ابو القاسم عمر بن الحسين (ت 334 هـ) ؛ مختصر الخرقى ، تحقيق: زهير الشاويش (بيروت، المكتب الاسلامي، 1403 هـ / 1983م) ، ص 47.
 - (6) الاحكام السلطانية ، ص 215.
 - (7) الاحكام السلطانية ، ص 121.
 - (8) التنبيه، تحقيق : عماد الدين احمد حيدر ، (بيروت، عالم الكتب، 1403 هـ)، ص 59.
 - (9) ابن تيمية ، ابو البركات عبد السلام بن عبدالله (ت652 هـ) ، المحرر في الفقه ، (الرياض ، مكتبة المعارف ، 1404 هـ) ، ج1، ص 217.
 - (10) الشيباني، المبسوط ، ج2 ، ص ص 82-83 ؛ القفال ، حلية العلماء، ج3 ، ص 78.
 - (11) ابن بابويه ، محمد بن علي بن الحسين (ت 381 هـ) ، المقنع، تحقيق لجنة التحقيق التابعة لمؤسسة الامام الهادي U ، (قم ، مطبعة اعتماد ، 1415 هـ / 1995م) ، ص 162.
 - (12) المقنعة ، ص 236.
 - (13) الاقتصاد، ص 279.
 - (14) ابو يعلى، الاحكام السلطانية، ص 125 ؛ القفال، حلية العلماء، ج3 ، ص 78 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 318 ؛ ابن تيمية ، المحرر في الفقه، ج1، ص 217 ؛ المرداوي ، الانصاف ، ج3 ، ص 135.
 - (15) الام ، ج2، ص 39 .
 - (16) الاموال ، ص ص 513-514.

والماوردي (1) ، والقفال (2) ، وخالف ذلك الامام مالك (3) والامام ابي حنيفة (4) .

ب - زكاة الدنانير الذهبية :

أوجب النهج الاقتصادي الاسلامي الزكاة في الدنانير الذهبية اذا بلغت النصاب ومقداره عشرون مثقالاً (5) ، اما مقدار الزكاة ربع العشر (نصف مثقال) قال بذلك عامة الفقهاء (6) ، ونقل ابن المنذر الاجماع على ذلك (7) ، وايضاً اجمعوا على ان الذهب اذا كان اقل من عشرين مثقالاً ولا يبلغ قيمتها مائتي درهم لازكاة فيها (8) .
وليس في الزيادة شيء حتى تبلغ اربعة مثاقيل، فإذا بلغت ذلك ففيها عشر مثقال مع نصف المثقال (9) .

زكاة الحلي :

اورد الامام احمد في مسنده احاديث مرفوعة إلى الرسول ﷺ تخص زكاة الحلي، ومنها ثلاثة احاديث عن عبدالله بن عمرو . قال : " أنت النبي ﷺ إمرأتان في ايديهما اساور من ذهب، فقال لهما رسول الله ﷺ : اتحبان أن يسوركما الله يوم القيامة اساو من

-
- (1) الاحكام السلطانية، ص 215.
 - (2) حلية العلماء، ج3، ص 78.
 - (3) المدونة ، ج2، ص 242 ؛ (وينظر الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 215).
 - (4) الشيباني ، المبسوط ، ج2، ص 317 ؛ الكاساني، بدائع ، ج2، ص 20.
 - (5) مثقال : وهي وحدة قياس الوزن، وتساوي وزن درهم وثلاثة اسباع الدرهم. ينظر الماوردي، الاحكام السلطانية ص 272 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج11 ن ص 87 ؛ المرداوي، الانصاف ، ج3، ص 131.
 - (6) مالك ، موطأ ، ج2، ص 246 ؛ الشيباني، المبسوط ، ج2، ص 87 ؛ الشافعي ، الام ، ج2، ص 40 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص 501 ؛ ابن بابويه ، فقه الرضا، ص 195 ؛ الماوردي ، الاحكام السلطانية، ص 215 ؛ ابو يعلى ، الاحكام السلطانية، ص 125 ؛ الطوسي ، اقتصاد، ص 278 ؛ ابن حزم ، مراتب الاجماع، ص 35 ؛ القفال، حلية العلماء، ج3 ، ص ص 77-78 ؛ المرغيناني، الهداية، ج1، ص 104 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص ص 319-320 ؛ النووي، منهاج الطالبين، ص 31 ؛ البهوتي، كشاف القناع، ج2 ، ص ص 228-229 ؛ الدمشقي، محمد بن بدر الدين (ت 1083هـ) ، اخصر المختصرات في الفقه على مذهب الامام احمد بن حنبل، تحقيق: محمد ناصر العجمي، (بيروت، دار البشائر الاسلامية ، 1416هـ/1996م) ، ص 140.
 - (7) الاجماع ، ص 44 ، (وينظر ابو عبيد ، الاموال ، ص 501 ؛ ابن حزم، مراتب الاجماع، ص 35).
 - (8) ابن المنذر، الاجماع، ص 44.
 - (9) الشيباني، المبسوط ، ج2 ، ص 87 ؛ ابن بابويه ، فقه الرضا ، ص ص 195-196 ؛ الطوسي، الاقتصاد، ص ص 278-279 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 320.

نار ؟ ، قالتا : لا ، قال : فأديا حق هذا الذي في أيديكما" (1) . وايضاً اورد الامام احمد في مسنده حديثاً يقترب بمعناه من هذا الحديث، فعن اسماء بنت يزيد (2) ، قالت : " دخلت أنا وخالتي على النبي ﷺ وعليها أسورة من ذهب فقال لنا : اتعطيان زكاته . قالت فقلنا : لا ، قال : أما تخلفان أن يسوركما الله أسورة من نار ، أديا زكاته" (3) . ويرى الامام ابو حنيفة على وفق هذه الاحاديث في وجوب الزكاة في الحلي (4) ، ووافقه عدد من الفقهاء اوردتهم ابو عبيد (5) ، اما الامام مالك فيرى : لازكاة في حلي النساء (6) ، ووافقه الامام الشافعي (7) ، والامام احمد (8) ، وبين ابن قدامه ذلك فقال : " ليس في حلي المرأة زكاة اذا كانت مما تلبسه او تعيره ، هذا ظاهر المذهب" . ثم ادرج الكثير من اهل العلم من الصحابة ، والتابعين والفقهاء ممن قالوا لازكاة في حلي النساء (9) ، وقال بذلك العديد من اهل العلم (10) ، واورد القرطبي سبب الاختلاف في

- (1) سند هذا الحديث ابو معاوية حجاج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده (يعني عبدالله بن عمرو) وقد اطل الكلام عن سند هذا الحديث المحقق (احمد محمد شاكر) ثم قال اسناده صحيح. ينظر احمد، المسند، ج6 ، ص 224 (6667) ؛ وينظر ج6 ، ص 385 (6901) ؛ ج6 ، ص 405 (6939) ؛ (وينظر ابو عبيد، الاموال ، ص 537 ؛ ابو داود، سنن، ج2، ص 95 ، الترمذي ، سنن ، ج3 ، ص 29 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج2 ، ص 19 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج4 ، ص 140؛ وينظر التفاصيل في طرق رواية هذا الحديث وتخرجه ابن الجوزي، ابو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد (ت 597هـ) ؛ التحقيق في احاديث الخلاف، تحقيق:مسعد عبدالحميد محمد السعدني، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ/1995م) ، ج2 ، ص 42 وما بعدها؛ وينظر قول ابن حجر، ابو الفضل احمد بن علي (ت 852هـ) الدراية في تخريج احاديث الهداية، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، (بيروت، دار المعرفة ، د.ت) ج2 ، ص ص 258-259).
- (2) اسماء بنت يزيد بن السكن ام عامر الانصارية الاشهلية بنت عمة معاذ بن جبل من المبايعات المجاهدات روت عن النبي ﷺ جملة احاديث، وقيل حضرت بيعة الرضوان وبايعت يومئذ ، ويقال لها خطيبة النساء. وقتلت بعمود خبائها يوم اليرموك . الذهبي ، سير ، ج2، ص ص 296-297 ؛ ابن حجر ، الاصابة، ج7 ، ص 498.
- (3) احمد، المسند، ج18 ، ص 602 (27486) إسناده حسن، وايضاً ورد في المسند احاديث اخرى بمعناه عن اسماء، وقد حسن اسانيدھا المحقق (حمزة احمد الزين) ينظر ج18 ، ص 587 (27435) ؛ ج18 ، ص 509 (27444) ؛ ج18 ، ص 592 (27450) ؛ ج18 ، ص 599 (27474) ؛ (وينظر الهيتمي ، مجمع الزوائد ، ج3 ، ص 67 وقال : " رواه احمد وإسناده حسن " ؛ وينظر ابن حجر ، الدراية في تخريج احاديث الهداية، ج1، ص 259).
- (4) الكاساني، بدائع الصنائع، ج2، ص 18 ؛ المرغيناني، الهداية، ج1، ص 104 ؛ القرطبي، بداية المجتهد، ص 183 ؛ سابق، فقه السنة، ج1، ص 245.
- (5) الاموال، ص ص 538-539.
- (6) موطأ ، ج1 ، ص 250 ؛ المدونة، ج2، ص 245.
- (7) الام ، ج2، ص 41.
- (8) الترمذي، سنن ، ج3 ، ص 28 ؛ المرداوي، الاتصاف، ج3 ، ص 138 ؛ الساعاتي، الفتح، ج9 ، ص 23.
- (9) المغني، ج2، ص 322.
- (10) ابن بابويه ، فقه الرضا، ص 198 ؛ الخرقى، مختصر الخرقى، ص 47 ؛ الطوسي،

زكاة الحلي قائلاً: " فمن شبهه بالعروض التي المقصود منها المنافع اولا قال ليس فيه

زكاة، ومن شبهه بالتبر والفضة التي المقصود فيها المعاملة بها أولاً قال فيها زكاة ،
ولإختلافهم أيضاً سبب آخر وهو اختلاف الآثار في ذلك " (1) . وقد اسهب ابن الجوزي
وفصل في الاحاديث والآثار التي تناولت زكاة الحلي، وخرجها، وقارنها، وقومها (2) .
اما الزكاة في غير حلي الذهب والفضة . كالألؤلؤ ، والمرجان، والماس وغيرها
من الاحجار الكريمة فلا زكاة فيها إلا اذا أتخذت للتجارة (3) .

زكاة عروض التجارة :

عروض مفردها عَرَضٌ خلاف النقد من المال، وإنما هو متاع من إثاث ، ونبات
وحيوان ، وعقار وغيرها مما يُباع ويشترى وأعد للتجارة (4) ، وقيل سميَّ عَرَضٌ لانه
يُعرض ثم يزول ويُفنى (5) ، وقيل لانه يُعرض لبيع ويشترى (6) .
والاستدلال على وجوب زكاة عروض التجارة جاء بالكتاب والسنة. واثار

الصحابة والتابعين . والقياس (7) ، اما الكتاب فقال تعالى : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ...** (8) . وذهب بعض المفسرون إلى ان معنى

(ماكسبتم) التجارة (9) .

اما الاحاديث في السنة النبوية الشريفة والآثار التي أخذ بها للاستدلال على

وجوب الزكاة في عروض التجارة منها الحديث الذي يُستدل به لعموم قول النبي ﷺ
لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن : " ... فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقةً في

(1) بداية المجتهد ، ص 183.

(2) التحقيق في احاديث الخلاف ، ج2، ص 42 ومابعدها.

(3) مالك ، المؤطأ ، ج1، ص 150 ؛ ابو عبيد، الاموال، ص 522 ؛ القفال، حلية العلماء، ج3،
ص 76؛ ابن تيمية، المحرر في الفقه، ج1، ص 222 ؛ النووي ، منهاج الطالبين ، ص 31؛
البهوتي، كشف القناع، ج2، ص 235.

(4) ابن قدامة ، المغني، ج2، ص 335 ؛ ابن منظور ، لسان، ج7 ، ص 170 ؛ ابن ابي الفتح، المطلع،
ص 136؛ ابن مفلح، المبدع، ج2، ص 377 ؛ ناصف ، التاج، ج2، ص 22؛ سالم، صحيح فقه
السنة، ج2، ص 52.

(5) ابن ابي الفتح، المطلع، ص 136 ؛ ابن مفلح ، المبدع، ج2، ص 377.

(6) ابن مفلح، المبدع، ج2، ص 377.

(7) سالم ، صحيح فقه السنة، ج2، ص 53.

(8) سورة البقرة، آية 267.

(9) الطبري، ابو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (بيروت،
دار الفكر، 1405هـ/1985م)، ج3، ص ص 80-81 ؛ الجصاص ، احكام القرآن ، ج2، ص
174 ؛ ابن كثير، ابو الفداء عماد الدين اسماعيل القرشي (ت 774هـ)، تفسير القرآن العظيم،
(بيروت، دار احياء التراث العربي، 1388هـ/1969م)، ج1، ص320.

اموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم ... " (1) وكذلك اورد الامام احمد في مسنده
احاديث بطرق مختلفة يدل مضمونها على ان الرسول ﷺ بين للتجار ان اعمالهم
بالتجارة ينتابها ويدخلها اللغو والحلف ولتزكيتها من ذلك لابد من دفع الصدقة او الزكاة
، فعن قيس بن أبي غرزة قال : " كنا نسمى على عهد رسول الله ﷺ السماسرة (2) فمر
بنا رسول الله ﷺ فسمانا بأسم هو احسن منه فقال يامعشر التجار ان هذا البيع يحضره
اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة " (3) .
واورد الامام احمد حديثاً اخر، كان حجةً ودليلاً لمن قال بزكاة عروض التجارة

(1) احمد ، المسند ، ج2 ، ص 510 (2071) سبق تخريجه في شروط الزكاة (الاسلام).

(2) السمسار: هو الذي يدخل بين البائع والمشتري لامضاء البيع. ابن ابي الفتح، المطلع، ص 256 ؛ ابن منظور ، لسان، ج4، ص 381.

(3) احمد ، المسند، ج12 ، ص 466 (16085) اسناده صحيح ، وينظر ج12 ، ص 465
(16080) ؛ ج12 ، ص 465 (16081) ؛ ج12 ، ص 465 (16082) ؛ ج12 ، ص 466
(16083) ؛ ج12 ، ص 466 (16084) ؛ (وينظر ابو داود، سنن ، ج3 ، ص 242 ؛ ابن
ماجة، سنن ، ج2 ، ص 726 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج3، ص 131 ؛ الحاكم، المستدرک
، ج2، ص 6).

فعن ابي ذر الغفاري (1) قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : " في الابل صدقتها وفي الغنم صدقتها، وفي البقر صدقتها، وفي البز صدقته " (2) ومعنى البز الثياب، وبائعها بزاز (3) ، وليست الزكاة قاصرة على البز بل على كل ما أعد للتجارة (4) . وكذلك هناك حديثاً أخذ به من قال بزكاة عروض التجارة ، فروى ابو عمرو بن حماس (5) عن ابيه قال : " مر بي عمرُ فقال : يا حماسُ أد زكاة مالك فقلت : مالي مال إلا جعاب (6) . وأدم (7) فقال . قومها قيمة ثم أد زكاتها " (8) . وبين ابن قدامه بأن هذه الرواية لم تُتكر وفي هذا يكون اجماعاً (9) .

(1) ابو ذر الغفاري : مختلف في اسمه ولكن المشهور جندب بن جنادة بن سفيان بن عبيد بن حرام بن غفار احد السابقين وقيل إنه خامس خمسة في الاسلام ، من نجباء الصحابة، كان رأساً في الزهد والصدق، والعلم، والعمل قوالاً بالحق لاتأخذه في الله لومة لائم، وكان يفتي

y زمن ابي بكر ، وعمر ، وعثمان شهد فتح بيت المقدس مع عمر t ، توفي بالربذة

سنة اثنتين وثلاثين للهجرة. الذهبي ، سير ، ج2، ص 46 ومابعدا ؛ ابن حجر ، الاصابة، ج7 ، ص ص 130-125؛ الغضبان ، منير محمد ، ابو ذر الغفاري الزاهد المجاهد ، (الزرقاء، شركة المطابع النموذجية ، 1390هـ/1970م)، ص 13 ومابعدا. احمد، المسند ، ج16 ، ص 22 (21449) اسناده صحيح، (وينظر الدار قطني، سنن، ج2، ص 100؛ الحاكم ، المستدرک، ج1، ص 545 . رواه بأسنادين وقال فيهما صحيحين على شرط الشيخين ولم يخرجاه؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج4 ، ص 147 ؛ ابن الجوزي، التحقيق، ج2، ص 48 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج3 ، ص 63 ؛ ابن حجر، الدراية ، ج1، ص 260 ، وقال : " اخرجه احمد والدار قطني، والحاكم وإسناده حسن " . ابن الاثير ، النهاية، ج2، ص 113 ؛ الرازي، مختار ، ص 51 ؛ ابن ابي الفتح، المطلع، ص 321 ؛ ابن منظور، لسان، ج5 ، ص 311 ؛ المناوي ، التوقيف على مهمات التعاريف، ص 128.

ناصف ، التاج ، ج2 ، ص 22 ؛ سالم ، صحيح فقه السنة ، ج2، ص 53. (4)
ابو عمرو بن حماس اختلف في اسمه تابعي معروف ارسل حديثاً وله ذكر في الصحابة، (5)

وحماس ولد على عهد النبي ﷺ وله قصة مع الخليفة عمر t مات ابو عمرو بن حماس سنة تسع وثلاثين ومائة للهجرة . ابن الجوزي ، صفة الصفوة، ج2، ص 134 ؛ المزي ، تهذيب الكمال، ج3، ص 119 ؛ ابن حجر العسقلاني، الاصابة، ج7 ، ص 309 ؛ ابن حجر العسقلاني ، تقريب التهذيب، ج1، ص 660. (6)
جعاب ، جمع جعة ، وهي كنانة النشاب تكون من جلود . ابن قتيبة ، غريب ، ج2، ص 55؛ ابن الاثير، النهاية، ج4 ، ص 55 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج1، ص 267. (7)
ادم . باطن الجلد الذي يلي اللحم والبشرة ظاهرها. الرازي، مختار، ص 10. (8)
ابو عبيد، الاموال، ص 520 ؛ (وينظر : الصنعاني، المصنف ، ج4 ، ص 96 ؛ الدار قطني، سنن ، ج2 ، ص 125 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج4 ، ص 147). (9)
المغني ، ج2 ، ص 335.

اما الاجماع على وجوب زكاة عروض التجارة فنقل الاجماع على وجوبها (1) ، اما القياس للاستدلال به على وجوب الزكاة في عروض التجارة ، فإن بها يطلب نماء المال ، فذلك اشبه الاجناس الثلاثة (الماشية، الزروع، النقيدين) التي تجب فيها الزكاة(2). وبذلك فإن وجوب الزكاة فيها جاء في الكتاب، والسنة، والاجماع، والقياس. واي حكم اوجبه هذه الاصول الفقهية الاربعة فلا خلاف في وجوبه ، لكن ابن حزم خالف ذلك ولم يأخذ بتلك الادلة، ويرى أن لا زكاة في عروض التجارة (3) . اما الامامية فقال الحلبي : " اختلف علماءنا في زكاة مال التجارة على قولين فالأكثر على الاستحباب ... وقال بعضهم بالوجوب ... " (4) .

ومن شروط زكاة عروض التجارة ان يملكه بفعله كالبيع والنكاح ، وان ينوي تملكه للتجارة (5) ، وأكمل النصاب، وتمام الحول (6) ، واذا وجد ذلك تقوم العروض ثم تخرج الزكاة بالقيمة دون العين (7) ، ومقدار الزكاة ربع العشر (8) .

زكاة الركاز

الركاز لغة مأخوذة من ركّز يركّز ركزاً ، والركاز جمع ، ومفردها ركزة ، كأنه ركّز في الارض ركزاً (9) ، وأركّز الرجل وجد الركاز (10) ، فالركاز ما ركّز في الارض وأثبت (11) ، اما تعريف الركاز فكان فيه اختلافاً ، اذ عرفه بعض اهل العلم بأنه كنوز او اموال الجاهلية المدفونة في الارض (12) ، ولا يتكلف مستخرجه نفقة ولا جهد

-
- (1) ينظر ابو عبيد، الاموال، ص 525 ؛ ابن المنذر، الاجماع، ص 44 ؛ القرطبي، بداية المجتهد، ص 595 ؛ النووي، المجموع، ج 6 ، ص 41.
 - (2) ابو عبيد، الاموال، ص 525 ؛ النووي، المجموع ، ج 6 ، ص 40 ؛ ابن مفلح ، الفروع، ج 2، ص 378؛ سابق ، فقه السنة، ج 1، ص 247.
 - (3) المحلى، ج 5 ، ص ص 223-238.
 - (4) الحلبي، ابو طالب محمد بن الحسين بن يوسف (ت 771هـ) ؛ ايضاح الفوائد في شرح اشكالات القوائد ، تحقيق: السيد حسين الموسوي الكرمانى (واخرون) ، (قم ، المطبعة العلمية، 1387هـ/1967م) ، ج 1، ص 184.
 - (5) ابن قدامة، المغني، ج 2، ص 336 ؛ ابو النجا ، زاد المستقنع، ص 74 ؛ البهوتي ، كشف القناع، ج 2، ص 240 ؛ ابن مفلح ، المبدع، ج 2، ص 378.
 - (6) الشافعي ، الام ، ج 2، ص 46 ؛ ابن قدامة، المغني، ج 2، ص 335-336 ؛ النووي، المجموع، ج 6 ، ص 45 ؛ ابن مفلح، المبدع، ج 2، ص 380.
 - (7) الشافعي ، الام ، ج 2، ص 47 ؛ ابو عبيد ، الاموال ، ص 525 ؛ الطوسي ، الاقتصاد ، ص 278 ؛ ابن قدامة، المغني، ج 2 ، ص 335 ؛ السيوطي، عبدالرحمن بن ابي بكر (ت 911هـ) الاشباه والنظائر ، (بيروت، دار الكتب العلمية ، 1403هـ/1983م) ، ص 444.
 - (8) الشافعي، الام ، ج 2 ، ص 46 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج 2، ص 335 ؛ ابن مفلح، المبدع ، ج 2 ، ص 378.
 - (9) ابن منظور ، لسان ، ج 5 ، ص 356.
 - (10) الرازي ، مختار ، ص 254.
 - (11) ابن قتيبة، الغريب، ج 1، ص 190.
 - (12) مالك ، موطأ ، ج 1، ص 249 ؛ الشافعي ، الام ، ج 2، ص ص 43-44 ؛ ابو عبيد، الاموال،

كبير (1) ، وكذلك قيل ان الركاز هو معادن الارض عموماً (2) ، وهذان التعريفان تحتلها اللغة لان كل منهما مركوز في الارض أي ثابت (3) .
ولذلك عرفه الجرجاني (4) بأنه: " المال المدفون في الارض مخلوقاً كان او موضوعاً " . واورد الامام احمد في مسنده احاديث عدة تبين معنى الركاز ، ومقدار زكاته، فعن ابي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : " العجماء جبار (5) . والبئر جبار ، والمعدن جبار وفي الركاز الخمس " (6) . وكذلك ورد هذا الحديث في مسند الامام احمد بطرق اخرى (7) ، وكذلك في رواية اخرى عن عبدالله بن عمرو قال : سمعت رجلاً من مزينة يسأل الرسول ﷺ قال : " يارسول الله ، ... ما يوجد في الخرب العادي ؟ قال : فيه وفي الركاز الخمس " (8) . واورد الامام احمد في مسنده رواية تاريخية تبين ان رجلاً في زمن النبي ﷺ وجد ركازاً فأرشدته إلى اخراج خمسه ، فعن انس بن مالك قال : " "

-
- ص 422 ؛ ابو عبيد ، الغريب ، ج1 ، ص 284 ؛ قدامه ، الخراج ، ص 238 ؛ الماوردي ، الاحكام السلطانية، ص 216 ؛ ابو يعلى ، الاحكام السلطانية، ص 127 ؛ ابن الاثير ، النهاية، ج2 ، ص 258 ؛ ابن قدامه ، المغني ، ج2 ، ص 326 ؛ النووي، تحرير الفاظ التنبيه، ص 115 ؛ ابن ابي الفتح، المطلع، ص 134 .
- (1) مالك ، الموطأ، ج1 ، ص 249 .
- (2) ابو يوسف ، الخراج، ص 22 ؛ الشيباني، المبسوط ، ج2 ، ص 128 ؛ ابن ادم، الخراج، ص 32 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص 422 ؛ ابن قتيبة، الغريب، ج1 ، ص 190 ؛ المرغيناني، الهداية، ج1 ، ص 108 ؛ القنوي، أنيس الفقهاء، ص 132 .
- (3) ابن الاثير ، النهاية، ج2 ، ص 258 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج5 ، ص 356 .
- (4) التعريفات، ص 149 .
- (5) العجماء جبار. وهي الدابة او البهيمة، اذا افسدت شيء او اذا انفطنت واصابت انساناً بأذى فجبار يعني هدر أي ليس على صاحبها دية . ابو عبيد ، الغريب، ج1 ، ص 281 ؛ ابن قتيبة ، غريب ، ج2 ، ص 648 ؛ الازهري، الزاهر، ص 389 ؛ الترمذي ، سنن ، ج3 ، ص 661 ؛ الزمخشري ، الفائق، ج2 ، ص 395 ؛ الرازي، مختار، ص 91 .
- (6) احمد، المسند، ج9 ، ص 62 (8950) اسناده صحيح، (وينظر البخاري ، صحيح ، ج2 ، ص 545 ؛ مسلم ، صحيح ، ج3 ، ص 1334 ؛ الترمذي، سنن ، ج3 ، ص 34 ؛ او داود ، سنن، ج4 ، ص 196 ؛ ابن حبان، صحيح، ج13 ، ص 351 ؛ الدار قطني، سنن، ج3 ، ص 151) .
- (7) احمد، المسند، ج3 ، ص 269 (2871) ؛ ج6 ، ص 525 (7120) ؛ ج7 ، ص 88 (7253) ؛ ج7 ، ص 254 (7450) ؛ ج7 ، ص 419 (7690) ؛ ج7 ، ص 495 (7815) ؛ ج8 ، ص 253 (8235) ؛ ج9 ، ص 75 (8983) ؛ ج9 ، ص 156 (9238) ؛ ج9 ، ص 176 (9298) ؛ ج9 ، ص 189 (9341) ؛ ج9 ، ص 332 (9820) ؛ ج9 ، ص 338 (9843) ؛ ج9 ، ص 376 (9991) ؛ ج9 ، ص 403 (10103) ؛ ج9 ، ص 427 (10199) ؛ ج9 ، ص 464 (10344) ؛ ج9 ، ص 470 (10366) ؛ ج9 ، ص 486 (10432) ؛ ج11 ، ص 494 (14538) .
- (8) احمد ، المسند ، ج6 ، ص 239 (6683) اسناده صحيح؛ وينظر ج6، ص 289 (6746) ؛ ج6 ، ص 380 (6891) ؛ ج6 ، ص 403 (6936) ؛ (وينظر ابو عبيد، الاموال، ص 421 ؛ ابن خزيمة، صحيح ، ج4 ، ص 47 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج3، ص 423) .

خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر فدخل صاحب لنا إلى خربة ... فتناول لبنة ...

فإنهارت عليه تبراً فأخذها فأتى بها النبي ﷺ فأخبره بذلك قال زنها فوزنها فإذا مائتا

درهم فقال النبي ﷺ : هذا ركاز وفيه الخمس ⁽¹⁾ .

ونقل ابن المنذر اجماع اهل العلم إن في الركاز الخمس ⁽²⁾ ، وإذا أخذ برأي إن الركاز المال المدفون من اهل الجاهلية ، فلمعرفته يرى عليه علاماتهم كأسماء ملوكهم، وصورهم، وصلبانهم ونحو ذلك ⁽³⁾ ، أما إذا كان عليه علامة من علامات الاسلام فهو لقطة ⁽⁴⁾ ، وإذا كان على بعضه علامة الاسلام وعلى بعضه الاخر علامة الكفر فيرى الامام احمد بأنه أشبه ما على جميعه علامة المسلمين ⁽⁵⁾ ، أما إذا عُد الركاز من المعادن عموماً فهو كالذهب، والفضة، والحديد ، والرصاص، والصفير، والنحاس ونحو ذلك ⁽⁶⁾ .

مصرف اموال الزكاة

حدد الله | الفئات الآخذة لإموال الزكاة فقال تعالى : [**إِنَّهَا الصَّدَقَاتُ**

لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ] ⁽⁷⁾ . وبذلك فإن الله | امر بإعطاء اموال الزكاة لهذه الفئات

الثمانية حصراً، لأنهم بحاجة إليها.

ولهذا فإن النهج الاقتصادي الاسلامي فيه من المرونة الكبيرة التي من شأنها تعميم الفائدة على فئات المجتمع، فحث على التصديق إلى الذين اصابهم العوز، والحاجة، او إنهم يدخلون ضمن الجبرية في اوضاعهم المعاشية وشجع على مساعدتهم وبدون مقابل مادي، وقد حدد ذلك ضمن قواعد واحكام ، ولم يدعها منفلة او تحكمها الرغبات، وبهذا فإن هذا النهج الاقتصادي الاسلامي لم يدع ثغرة يدب منها الفقر والحاجة إلى المجتمع إلا ووضع لها علاج ، فمتاز بالدقة، والاتزان، والعدالة، والتوافق، لانه النهج

(1) احمد ، المسند، ج10 ، ص 414 (12238) اسناده حسن ، (وينظر الهيتمي ، مجمع الزوائد، ج3 ، ص 77).

(2) الاجماع ، ص 44.

(3) ابن قدامة، المغني، ج2 ، ص 327 ؛ (وينظر المرغيناني، الهداية ، ج1، ص 108).

(4) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص 216 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 32.

(5) ابن قدامة ، المغني، ج2، ص 327.

(6) ابو يوسف ، الخراج ، ص 22 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص 328 ؛ المرغيناني، الهداية، ج1، ص 108 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج2، ص ص 328-329.

(7) سورة التوبة، آية 60.

الالهي المطلع على الخفايا، وماتكنه الافاق المنظورة وغير المنظورة . ومن الفئات
الأخذة لاموال الزكاة :

الفقير : وهي صفة لاسم الفقّر ، وهي ضد الغنى ⁽¹⁾ ، وهو اول الاصناف
المذكورة في الآية الكريمة الاخذة لإموال الزكاة، ولعل ذلك كما رأى بعض العلماء ان
الفقير هو الذي لاشيء له ، واشد حاجة من الفئات الاخرى ⁽²⁾ .
واورد الامام احمد في مسنده احاديث تبين إن للفقير حق في اموال الزكاة لما
ينتابه من الحاجة والفاقة ، فعن انس بن مالك عن النبي R أنه قال : " إن المسأله

(1) ابن منظور ، لسان ، ج5 ، ص 60.

(2) الازهري، الزاهر، ص 292 ؛ الشيرازي ، التنبيه، ص 63 ؛ القفال، حلية العلماء، ج3 ، ص
127 ؛ ابن الاثير، النهاية، ج3 ، ص 462 ؛ ابن قدامه، المغني، ج6 ، ص 323 ؛ ابو النجا،
زاد المستقنع ، ص 76 ؛ ابن كثير ، تفسير ، ج2، ص 364 ؛ المرداوي، الانصاف ، ج3 ،
ص 21 ؛ البهوتي، الروض المريع، ج1، ص 400.

لاتحل إلا لثلاثة لذي فقر مدقع (1) ... " (2) .
 وايضاً اورد الامام احمد رواية تاريخية تبين حق الفقير في المسألة فعن قبيصة بن المخارق (3) قال : اتيت النبي R فسألته فقال " إن المسئلة لاتحل إلا لثلاثة ...
 ورجل اصابته جائحة (4) اجتاحت ماله فيسأل فيها حتى يصيب قواماً من عيش او سداداً من عيش ثم يمسك ، ورجل اصابته فاقة فيسأل حتى يصيب قواماً من عيش او سداداً من عيش ثم يمسك ، وما سوى ذلك من المسائل سحتاً ياقبيصة يأكله صاحبه سحتاً " (5) .
 أي من سأل دون حاجة فمسألته تُعد حرام.
 وإن الرسول R قد خص الفقراء بالذكر في قوله لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن : " ... فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من اغنيائهم وتُرد في فقرائهم " (6) .

المساكين ، جمع مسكين وهم الفئة الثانية التي لها الحق في اموال الزكاة ، ولذلك يرى بعض العلماء إن المسكين الذي يملك بعض مايكفيه (7) ، ولكن هناك من العلماء من يرى ان المسكين هو الذي لاشيء له وأعسر حالاً من الفقير (8) ، ولكن هناك من ساوى ما بين الفقير والمسكين فقال ابن عبد البر (9) : " واما الفقراء والمساكين فليس في الفرق بينهما ... وهم الذين لا يملك احدهم مالا يكفيه ولا يقوم بمؤنته " .

-
- (1) مدقع: وهو الفقر الشديد، ابن قتيبة، غريب ، ج2، ص 125 ؛ الخطابي، غريب، ج1، ص 143 ؛ الرازي، مختار، ص 208 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج 8 ، ص 89 .
- (2) احمد ، المسند ، ج10 ، ص 408 (12218) اسناده حسن ، وينظر ج10 ، ص 367 (12073) ؛ (وينظر ابو داود ، سنن ، ج2، ص 120 ؛ الترمذي ، سنن ، ج3 ، ص 43؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج7 ، ص 25 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج4 ، ص 84).
- (3) قبيصة بن المخارق بن عبد الله بن شداد بن ربيعة الهلالي من بني هلال بن عامر بن صعصعة، ابو بشر له صحبة نزل البصرة. ينظر ابن قانع، معجم الصحابة، ج2، ص 341 ؛ ابن عبد البر، الاستيعاب، ج3، ص 1273 ؛ ابن حجر، الاصابة، ج5 ، ص 547 .
- (4) جائحة : الشدة والنازلة التي تجتاح المال. ابو عبيد ، غريب ، ج2، ص 60 ؛ ابن الاثير ، النهاية، ج1، ص ص 311-312 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج2، ص 431 .
- (5) احمد ، المسند ، ج15 ، ص 260 (20479) اسناده صحيح ؛ وينظر ج12 ، ص 371 (15859) ؛ (وينظر مسلم ، صحيح ، ج2، ص 722 ؛ ابو داود ، سنن ، ج2، ص 120؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج2، ص 47 ؛ ابن خزيمة، صحيح، ج4 ، ص 64 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج7 ، ص 23).
- (6) احمد ، المسند ، ج2، ص 510 (2071) سبق تخريجه في شروط الزكاة (الاسلام).
- (7) الشيرازي، التنبيه، ص 63 ؛ الففال، حلية العلماء، ج3 ، ص 127 ؛ ابن الاثير ، النهاية، ج3، ص 462 ؛ ابن قدامة، المغني، ج6 ، ص 323 ؛ ابو النجا، زاد المستقنع ، ص 76؛ ابن كثير ، تفسير ، ج2، ص 364؛ المرداوي، الانصاف، ج3، ص 21 .
- (8) ابن قتيبة، غريب، ج1، ص 191 ؛ المرغيناني ، الهداية، ج1، ص 112 ؛ الرازي، مختار الصحاح، ص 508 ؛ ابن منظور ، لسان، ج5 ، ص 60 ؛ المناوي، التعاريف، ص 656 .
- (9) ابن عبد البر ، ابو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد (ت 463هـ) ، الكافي (بيروت، دار الكتب العلمية، 1407هـ/1987م) ، ص 114 .

وذكر الامام احمد في مسنده احاديث اختلفت الفاظها ، ولكن تحمل المعنى نفسه في تعريف من هو المسكين، وابرار معالمة، التي ربما تخفى على البعض، فعن ابي هريرة قال قال رسول الله R : " ليس المسكين هذا الطواف الذي يطوف على الناس، ترده اللقمة واللقمتان، والتمرة والتمرتان، إنما المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه، ويستحي أن يسأل الناس، ولا يفتن له فيتصدق عليه " (1) .
وهناك احاديث اخرى كلها تدل على هذا المعنى والمضمون (2) .
اما العاملون عليها: وهم السعاة الذين يبعثهم ولي الامر لأخذ وجمع اموال الزكاة

(1) احمد، المسند، ج 8 ، ص 227 (8172) اسناده صحيح ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج 2، ص 538 ؛ مسلم ، صحيح ، ج 2، ص 719 ؛ ابو داود ، سنن، ج 2، ص 118 ؛ النسائي، السنن الكبرى ، ج 2، ص 45 ؛ ابن خزيمة، صحيح ، ج 4 ، ص 66).
(2) ينظر: احمد ، المسند، ج 3 ، ص 524 (3636) ؛ ج 4 ، ص 195 (4260) ؛ ج 7 ، ص 314 (7530) ؛ ج 7 ، ص 314 (7531) ؛ ج 9 ، ص 107 (9086) ؛ ج 9 ، ص 107 (9114) ؛ ج 9 ، ص 299 (9708) ؛ ج 9 ، ص 314 (9760) ؛ ج 9 ، ص 341 (9852) ؛ ج 9 ، ص 384 (10023).

من اربابها، ثم حفظها، ونقلها، فيُعطون اجرتهم من اموال الزكاة (1) .
 واورد الامام احمد احاديث تبين أن اجرتهم تكون من اموال الزكاة، فعن ابن
 الساعدي المالكي (2) انه قال : " استعملني عمر بن الخطاب على الصدقة ، فلما فرغت
 منها وأديتها امر لي بعمالة، فقلت له : إنما عملت لله واجري على الله ، قال : خذ ما
 أعطيت، فإنني قد عملت على عهد رسول الله R فعملني ، فقلت مثل قولك، فقال لي
 رسول الله R : إذا اعطيت شيئاً من غير أن تسأل فكل وتصدق " (3) . وفي رواية
 اخرى جاء تأكيد ذلك فقال الخليفة عمر بن الخطاب t ، " كان النبي R يعطيني العطاء
 فأقول : اعطه أفقر إليه مني ، حتى اعطاني مرة مالا فقلت : اعطه أفقر إليه مني، فقال
 النبي R : " خذه فتموله وتصدق به فما جاءك من هذا المال وانت غير مشرف ولا سائل
 فخذ، ومالا فلا تتبعه نفسك " (4) . وكذلك جاء في مسند الامام احمد رواية اخرى تؤكد
 اجرة العامل على الصدقة ، فعن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله R : " لاتحل
 الصدقة لغني إلا لخمسة لعامل عليها ... " (5) وقد أكد الرسول R على عامل الصدقة
 ان يتحرى الصدق ، والعدل، والدقة ومن سعى لتحقيق ذلك فإن اجره كبير عند الله ،
 فعن رافع بن خديج (6) قال سمعت رسول الله R يقول : " العامل في الصدقة بالحق

(1) الشافعي، الام ، ج2، ص 72، ابو عبيد ، الاموال، ص 720 ؛ قدامه، الخراج، ص 254؛
 الخرقى، مختصر الخرقى، ص 92 ؛ الكاساني، بدائع الصنائع، ج1، ص 44 ؛ المرغيناني،
 الهداية، ج1، ص 112 ؛ ابن قدامة، المغني، ج6، ص 326 ؛ ابو النحا ، زاد المستقنع ، ص
 76؛ البهوتي، الروض المربع، ص ص 40-41 .

(2) عبدالله بن السعدي بن وقدان بن عبد شمس القرشي العامري كنيته ابو محمد وقيل له السعدي

لانه كان مسترضع في سني سعد وقال بعضهم الساعدي روى عن النبي R وعن عمر t
 حديث العمالة ، سكن الاردن من ارض الشام توفي سنة سبع وخمسين، المزي، تهذيب
 الكمال، ج15 ، ص ص 24-25 ، النووي، تهذيب الاسماء، ج1، ص 255 ، ابن حجر ،
 الاصابة ، ج4، ص113.

(3) احمد، المسند، ج1 ، ص 319 (371) اسناده صحيح ؛ (وينظر مسلم ، صحيح ، ج2 ، ص
 723 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج2، ص 56 ؛ ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، ج4 ، ص
 67).

(4) احمد ، المسند ، ج1، ص 224 (136) اسناده صحيح ، وينظر ج1، ص 208 (100) ، ج1،
 ص 283 (279) ؛ (وينظر البخاري ، صحيح ، ج2، ص 536 ؛ مسلم ، صحيح ، ج2، ص
 723 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى ، ج6 ، ص 183).

(5) احمد ، المسند ، ج10 ، ص 177 (11476) اسناده صحيح ، (وينظر ابو داود ، سنن ، ج2،
 ص 119 ؛ الحاكم ، المستدرک، ج1، ص 566 (1480) وقال: "هذا حديث صحيح على
 شرط الشيخين ولم يخرجاه لارسال مالك بن انس اياه عن زيد بن اسلم " ؛ البيهقي، سنن
 البيهقي الكبرى، ج7 ، ص 23 ؛ ابن حجر ، الدراية ، ج1، ص 67).

(6) رافع بن خديج بن عدي بن يزيد الانصاري الخزرجي ابو عبدالله المدني صاحب النبي R
 شهد احد ، والمشاهد الاخرى ، توفي سنة اربع او ثلاث وسبعين وله ستة وثمانون سنة ،

لوجه الله U كالغازي في سبيل الله حتى يرجع إلى اهله " (1) . أي من عمل في جمع الصدقة بالحق غير مبالٍ لأجرة بل يقصد وجه الله تعالى ، كان أجره مثل أجر المجاهد في سبيل الله وإن أعطي بدون سؤال ولا اشراف، فليقبله ولا ينقص ذلك ثوابه (2) . أما المؤلفه قلوبهم : وهم السادة المطاعون في اقوامهم، كان لهم نصيب في اموال الزكاة ليتقوى ويترسخ الاسلام في قلوبهم بعد اسلامهم، او ممن كانوا يُرجى اسلامهم (3) ، وقد ورد في مسند الامام احمد العديد من الروايات التي توضح ذلك ،

فعن صفوان بن امية (4) قال : " أعطاني رسول الله ﷺ يوم حنين وإنه لأبغض الناس إليّ فما زال يعطيني حتى صار وإنه احب الناس إليّ " (5) . وفي رواية اخرى توضح عموم هذه المسألة ، فعن انس بن مالك قال : " كان الرجل يأتي النبي ﷺ فيسلم لشيء يُعطاه من الدنيا فلا يمسي حتى يكون الاسلام احب إليه واعز عليه من الدنيا وما فيها " (6) . وفي رواية اخرى عن انس بن مالك : " أن رسول الله ﷺ لم يكن يُسأل شيئاً على الاسلام إلا اعطاه قال فأتاه رجل فسأله فأمر له بشاء كثير بين جبلين من شاء الصدقة قال فرجع إلى قومه فقال: يا قوم أسلموا فإن محمداً ﷺ يعطي عطاء ما يخشى الفاقة " (7) .

-
- (1) الذهبي ، سير ، ج 3 ، ص 181 ؛ ابن حجر ، الاصابة ، ج 2 ، ص 436 .
 احمد ، المسند ، ج 12 ، ص 334 (15770) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 13 ، ص 328 (17218) ؛ (وينظر ابو عبيد، الاموال، ص 720 ؛ ابو داود ، سنن ، ج 3 ، ص 132 ؛ ابن ماجه، سنن، ج 1، ص 1، ص 578 ؛ الترمذي ، سنن ، ج 3 ، ص 37 وقال : " حديث رافع بن خديج حديث حسن " . ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، ج 4 ، ص 51) .
- (2) الساعاتي ، الفتح ، ج 9 ، ص 58 .
- (3) ابو عبيد، الاموال ، ص 722 ؛ الشيرازي، التنبية، ص 63 ؛ الغزالي، الوسيط، ج 4 ، ص 55-59 ؛ ابن قدامة، المغني ، ج 6 ، ص 328 ؛ ابن تيمية ، المحرر في الفقه ، ج 1، ص 223 ؛ ابو النجا ، زاد المستقنع ، ص 76 ؛ ابن كثير ، تفسير، ج 2 ، ص 365 ؛ المرداوي، الانصاف ، ج 3 ، ص 227 ؛ ابن مفلح، المبدع ، ج 2، ص 420 ؛ البهوتي، الروض المريع، ج 1، ص 401 ؛ ابن ضويان ، منار السبيل ، ج 6 ، ص 201-202 .
- (4) صفوان بن أمية بن خلف بن وهب بن حذافة بن جمح بن عمرو بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي المكي، اسلم بعد الفتح وحسن اسلامه، وكان النبي ﷺ استعار منه سلاحه لما خرج إلى حنين وشهد اليرموك، ابن قانع، معجم الصحابة، ج 2، ص 11 ؛ الذهبي ، سير ، ج 2، ص 565 ؛ ابن حجر ، الاصابة ، ج 3 ، ص 432 .
- (5) احمد ، المسند ، ج 12 ، ص 126 (15241) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 18 ، ص 609 (27510) ؛ (وينظر مسلم ، صحيح ، ج 4 ، ص 1806 ؛ الترمذي ، سنن ، ج 3 ، ص 53 ؛ البيهقي ، سنن ، ج 7 ، ص 19) .
- (6) احمد ، المسند ، ج 10 ، ص 343 (11989) اسناده صحيح، من ثلاثيات الامام احمد ، (وينظر مسلم، صحيح ، ج 4 ، ص 1806 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج 7 ، ص 19) .
- (7) احمد ، المسند ، ج 10 ، ص 344 (11990) سبق تخريجه في (اهمية الزكاة) .

وكذلك وضح الرسول ﷺ إنه يُعطي بعض المسلمين لتقوية اسلامهم، وايمانهم،
 فعن عمرو بن تغلب (1) قال : قال رسول الله ﷺ : " إني أعطي أقواماً وأرد آخرين
 والذين أدع احب إليّ من الذين أعطي، اعطي أقواماً لما اخاف من هلعهم وجزعهم وأكل
 اقواماً إلى ما جعل الله U في قلوبهم من الغنى والخير منهم عمرو بن تغلب". قال قال
 عمرو : " فو الله ما احب أن لي بكلمة رسول الله ﷺ من حمر النعم " (2) . وقول عمرو
 يدل على ان هذه السياسة اتت أكلها بتقوية الاسلام والايمان.
 وعمل الرسول ﷺ يوم حنين اذ قسم في المؤلفة قلوبهم ولم يعط الانصار شيء،
 فامتعضوا من ذلك ، إلا إن الرسول ﷺ اوضح ان ذلك لم يكن إلا لخدمة الدين
 الاسلامي، وانهم احب إليه واقرب منه ، عند ذاك هدى روعهم واطمأنت نفوسهم،
 ورضوا واذعنوا بما عمله الرسول ﷺ (3) ، وبذلك فإن اعطاء المؤلفة قلوبهم لم تقتصر
 على اموال الزكاة، بل كان يعطى لهم من مصادر الاموال الاخرى ، كما حصل في
 اموال غزوة حنين وغيرها.
 وفي الرقاب : وهم المكاتبون الذين خُصص لهم نصيب من اموال الزكاة، حتى
 يعتقوا، او فك رقابهم من الرق (4) .
 واورد الامام احمد في مسنده مايبين إن فك الرقبة، او الاعانة في فكها من اعمال
 البر والخير التي تستحق جزيل الجزاء وعظيم الثواب، كما يتضح ذلك في قول الرسول
 ﷺ لأعرابي حين جاءه يسئل في عمل يدخله الجنة فأرشده إلى. " ... أعتق النسمة (5)

-
- (1) عمرو بن تغلب النمري من النمر بن قاسط صحابي معروف، روى عن النبي ﷺ احاديث
 عدة ، نزل البصرة . ابن قانع، معجم الصحابة، ج2، ص 211 ؛ ابن حجر ، الاصابة، ج4،
 ص 607.
- (2) احمد ، المسند ، ج15 ، ص 284 (20551) اسناده صحيح؛ وينظر ج15 ، ص 284
 (20550) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج3 ، ص 1146 ؛ مسلم ، صحيح ، ج1،
 ص132).
- (3) احمد ، المسند ، ج13 ، ص 26 (16422) اسناده صحيح ؛ وينظر ج10 ، ص 180
 (11485) ؛ ج10 ، ص 240 (11670) ، ج10 ، ص 334 (11960) ؛ ج11 ، ص 85
 (13018).
- (4) مالك ، المدونة، ج2، ص 299 ؛ الشافعي، الام ، ج2، ص 72 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص
 725 ؛ الخرقى ، مختصر الفرقى، ص 92 ؛ الشيرازي، التنبية، ص 63 ؛ القفال، حلية
 العلماء، ج3 ، ص 131 ؛ المرغيناني الهداية، ج1، ص 112 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج6 ،
 ص 329 ؛ ابن كثير ، تفسير ، ج2، ص 365.
- (5) النسمة : النفس والروح أي عتق ذات الروح . ابن قتيبة ، غريب ، ج3، ص 744 ؛ ابن
 الاثير ، النهاية ، ج5 ، ص 48.

وفك الرقبة . فقال : يارسول الله اوليستا بواحدة ؟ قال : لا إن عتق النسمة أن تفرد بعقتها وفك الرقبة أن تعين في عقتها ... " (1) .

والغارمون: وهم العاجزون عن الوفاء بديونهم، بشرط ان تكون الديون من غير سفه ولا معصية، وكذلك الغارم الذي يستدين المال يسعى به لأصلاح ذات البين، فخص لهم نصيب من اموال الزكاة (2) .

واورد الامام احمد في مسنده احاديث تبين مهمة الغارم. منها الغارم الذي يقوم بأصلاح ذات البين، ومن ذلك حادثة قبيصة بن المخارق قال : " حملت حمالة (3) فأُتيت النبي ﷺ فسألته فيها فقال: اقم حتى تأتينا الصدقة فإما ان نحملها وإما أن نعينك فيها. وقال : إن المسئلة لاتحل الا لثلاثة لرجل تحمل حمالة قوم فيسأل فيها حتى يؤديها ثم يمسك ... " (4) . وفي رواية اخرى تتضمن المعنى نفسه عن انس بن مالك ان النبي ﷺ قال : " إن المسئلة لاتحل إلا لاحد ثلاث ذي دم موجه (5) ، او غرم

-
- (1) احمد، المسند، ج14 ، ص 234 (18554) اسناده صحيح ؛ وينظر ابن حبان، صحيح ، ج2 ، ص 989؛ الدار قطني ، سنن ، ج2 ، ص 135 ؛ الحاكم ، المستدرک، ج2 ، ص236 وقال : " هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه " .
- (2) الشافعي ، الام ، ج2 ، ص 72؛ او عبيد ، الاموال، ص 725 ؛ الشيرازي، التنبيه، ص 63 ؛ ابن عبد البر، الكافي ، ص 114 ؛ الغزالي، الوسيط ، ج4 ، ص ص 560-561 ؛ المرغيناني، الهداية، ج1، ص 112 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج6 ، ص 332 ؛ النووي، ابو زكريا يحيى بن شرف (ت 676هـ)، شرح النووي على صحيح مسلم، (بيروت ، دار احياء التراث العربي، دبت) ، ج7 ، ص 133 ؛ المرداوي ، الانصاف ، ج3 ، ص 33؛ ابن مفلح ، المبدع، ج2 ، ص 423 ؛ البهوتي ، كشف القناع ، ج2، ص 281.
- (3) حملت حمالة: أي المال الذي يتحمله الانسان أي يستدينه ويدفعه في اصلاح ذات البين . (ينظر الساعاتي، الفتح ، ج9 ، ص 65) .
- (4) احمد ، المسند، ج15 ، ص 260 (20479) سبق تخريجه في (الفقير).
- (5) دم موجه : أي ان يتحمل إنسان دية فيسعى فيها حتى يؤديها إلى أولياء المقتول. ينظر الخطابي غريب ، ج1، ص 143 ؛ الزمخشري، الفائق، ج1، ص 431.

مفضع (1) او فقر مدقع " (2) .

وفي رواية اخرى قال الرسول ﷺ : " يتساءل الرجل في الجائحة او الفتق (3) ليصلح به بين قومه فإذا بلغ او كرب استعف " (4) . وإن الغارم الساعي للخير والأصلاح له الحق في اموال الزكاة حتى وإن كان غنياً لأن يستغل هذه الاموال للصالح، قال الرسول ﷺ : " لاتحل الصدقة لغني الا لخمسة... او غارم .. " (5) اما الغارم الذي عليه دين، وعجز عن الوفاء به ، فله الحق في اخذ من اموال الزكاة، فعن ابي سعيد الخدري قال : " اصيب رجل على عهد النبي ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه قال فقال رسول الله ﷺ تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ وفاء دينه فقال النبي ﷺ : خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك " (6) .

وفي سبيل الله وهو المقاتل المجاهد ، وابن السبيل وهو المسافر المنقطع به في غير بلده ونفذ منه المال والمؤنة فيعطى قدر مايصل به

-
- (1) مفضع . الشديد، أي حاجة لازمة من غرامة مثقلة. الحربي ، ابو اسحاق ابراهيم بن اسحاق (ت 285هـ)، غريب الحديث، تحقيق د.سليمان ابراهيم محمد ، (مكة المكرمة ، جامعة ام القرى ، 1405هـ/1985م) ، ج3 ، ص 1075 ؛ ابن الاثير ، النهاية، ج3 ، ص 363 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج12 ، ص 436.
- (2) احمد ، المسند، ج10 ، ص 367 (12073) سبق تخريجه في (الفقير).
- (3) الفتق ، الحرب تقع فيها الدماء والجراحات يقال وقع بينهم فتق عظيم . الازهري، الزاهر، ص 367 ؛ الخطابي، غريب ، ج1، ص 144.
- (4) احمد ، المسند ، ج15 ، ص 106 (19916) اسناده صحيح ، (وينظر البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج7 ، ص 22 ؛ الهيتمي ، مجمع الزوائد ، ج3 ، ص 100 وقال : " رواه احمد ورجاله ثقات") .
- (5) احمد، المسند، ج10، ص 177 (11476) سبق تخريجه في (العاملون عليها).
- (6) احمد ، المسند ، ج10 ، ص 117 (11256) اسناده صحيح ؛ (وينظر مسلم ، صحيح ، ج3 ، ص 1191 ؛ ابو داود ، سنن ، ج3 ، ص 276 ؛ الترمذي ، سنن ، ج3 ، ص 44).

بلده (1) ، واورد الامام احمد في مسنده احاديث تؤكد حقهم في أخذ نصيب من اموال الزكاة، فعن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : " لاتحل الصدقة لغني إلا لثلاثة في سبيل الله وابن السبيل ورجل له جار فتصدق عليه فأهدى له " (2) .

(1) مالك، المدونة، ج2، ص 229 ؛ ابو عبيد ، الاموال، 726 ؛ الشيرازي، التنبيه، ص 64 ؛ الغزالي، الوسيط ، ج4 ، ص 563 ؛ المرغيناني، الهداية، ج1، ص 112 ؛ ابن قدامة، المغني ، ج6 ، ص 333-334 ؛ ابن تيمية ، المحرر في الفقه، ج1، ص 224 ؛ ابو النجا ، زاد المستقنع ، ص 77 ؛ المرداوي، الانصاف ، ج3، ص 236 ؛ ابن مفلح، المبدع، ج2، ص 424 ؛ البهوتي، الروض المربع، ج1، ص 403 ؛ ابن ضويان منار السبيل ، ج1، ص 203.

(2) احمد ، المسند ، ج10 ، ص 102 (11207) اسناده حسن، وينظر ج10 ، ص 177 (11476) ؛ وينظر ابو داود ، سنن ، ج2 ، ص 119 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج7 ، ص 23).

المبحث الاول

انواع البيوع المباحة شرعاً في مسند الامام احمد البيع لغة واصطلاحاً

البيع لغة . أخذ شيء وإعطاء شيء (1) ، وقال الجرجاني (2) : " البيع في اللغة مطلق المبادلة " . والبيع اسم يقع على المبيع ، والجمع ببيع ، والبياعات الاشياء التي يُتَبَّاعُ بها في التجارة (3) ، ويقال للبائع والمشتري ببيعان ، وجمعه باعة ، وابع الشيء عرضه للبيع ، والابتياح الاشتراء (4) ، واستباحه الشيء سألته ان يبيعه منه (5) ، والعرب تقول بعث الشيء بمعنى اشتريته (6) ، وورد في القرآن الكريم قوله

تعالى : **وَلَسَوْفَ يَشْتَرِيهِمْ بِغَدْرِ هَرَمٍ مَّعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنْ**

الزَّاهِدِينَ] (7) . أي باعه

الوارد واصحابه بمصر (8) .

اما اصطلاحاً فهو: "مبادلة المال المتقوم بالمال المتقوم تمليكاً وتملكاً" (9) . او إنه: "تمليك عين مالية او منفعة مالية مباحة على التأبيد بعوض مالي" (10) . ويصح البيع بالايجاب والقبول (11) ، والمعاطاة (12) ، والتي تعني أن يُعطي المشتري ثمن ويأخذ في

- (1) ابن مفلح، المبدع، ج4، ص4 ؛ القنوي ، انيس الفقهاء، ص 199.
- (2) التعريفات، ص 68.
- (3) الفراهيدي، ابو عبدالرحمن الخليل بن احمد (ت 175هـ) ، العين تحقيق د. مهدي المخزومي، د. ابراهيم السامرائي ، (القاهرة، دار ومكتبة الهلال ، دت) ج2 ، ص 265؛ ابن منظور ، لسان ، ج8، ص 25.
- (4) الفراهيدي ، العين، ج2، ص 265؛ الرازي، مختار الصحاح ، ص 71؛ ابن منظور ، لسان العرب، ج8 ، ص 25.
- (5) الرازي ، مختار الصحاح ، ص 71؛ ابن منظور ، لسان العرب، ج8 ، ص 25.
- (6) الفراهيدي، العين، ج2، ص 265 ؛ ابن المطرز، ابو الفتح ناصر الدين (ت 610هـ) ، المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار ، (حلب، مكتبة اسامة بن زيد 1399هـ/1979م) ، ج1، ص 96؛ الرازي ، مختار الصحاح، ص 71؛ ابن منظور ، لسان العرب، ج8 ، ص 23.
- (7) سورة يوسف ، آية 20.
- (8) الاشقر ، زبدة التفسير ، ص 305.
- (9) الجرجاني، التعريفات، ص 68 ؛ المرداوي ، الانصاف ، ج4 ، ص 260 ؛ القنوي، انيس الفقهاء ، ص 201.
- (10) المرداوي، الانصاف، ج4، ص 260 ؛ المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف ، ص 153.
- (11) الغزالي، الوسيط ، ج3، ص 8 ؛ المرغيناني، الهداية، ج3، ص 21؛ ابن قدامة، المغني، ج4 ، ص 3 ؛ ابو النجا ، زاد المستقنع ، ص 102 ؛ المرداوي، الانصاف ، ج4 ، ص 260 ؛ ابن مفلح ، المبدع، ج4 ، ص 5 ؛ السيوطي، الاشباه والنضائر، ص 911.
- (12) المعاطاة في اللغة: المناولة وقد اعطاه الشيء وقد عطوت الشيء . تناولته باليد . ينظر الرازي ، مختار الصحاح ، ص 441 ؛ ابن ابي الفتح ، المطلع، ص 228 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج15

مقابله شيء، من دون وجود لفظ (إيجاب أو قبول) ، أو قد يوجد لفظ من أحدهما من دون الآخر، فإذا ظهر مثل هذا ، والقرينة وجود الرضا من الجانبين حصلت المعاوضة⁽¹⁾، وقيل ان البيع يُعقد بمعناه دون لفظه⁽²⁾ ، وكثير من أهل العلم أخذ ببيع المعاوضة⁽³⁾ ، وهناك من لم يأخذ بمثل هذا البيع⁽⁴⁾ . وأركان البيع العاقد والمعقود عليه، والصيغة، ولكلاً من ذلك شروط⁽⁵⁾ .

سجايَا البيع في النهج الاقتصادي الإسلامي

من ضمن المعاملات التي أولى النهج الاقتصادي الإسلامي اهتمامه بها البيوع، والتي تُعد السمة الأولى والمهمة للدلالة على النشاط الاقتصادي، وللبيوع أنواع ومميزات عديدة، والتي أحكمت ضمن النهج الاقتصادي الإسلامي بمنهج محدد ودقيق، ولم يتركه للأهواء والرغبات، بل اهتم بجزئياته، وتفرعاته قبل شموليته وکلياته لكي لا يدع للشبهات - أساس النزاعات- تدخل إليه ، فأصبحت للبيع ضمن النهج الاقتصادي الإسلامي آليات تحكمها الاحكام ، والسجايَا الحسنة ، التي حث عليها النهج الاقتصادي الإسلامي. ان نظام البيوع هذا ليس هدفاً، وإنما وسيلة للوصول الى اهداف جمة وعظيمة. ذلك إن النهج الاقتصادي الإسلامي وضع الركائز والدعائم الأساسية لبناء المجتمع ومن المعلوم إن اهم دعائم المجتمع ومرتكزاته الأساسية التي تضمن كيانه وتساوده على التطور والوصول الى مراتب الرقي والرفاه الاجتماعي ، هي الجوانب الاقتصادية، التي فيها الرخاء والامان ، والاستقرار ، وكل ذلك يكون بدقة وصدق المعاملة وعدمها يحصل

-
- ، ص 69.
- (1) ابن قدامة ، المغني، ج4 ، ص ص 4-5 ؛ النووي ، المجموع ، ج9 ، ص 155 ؛ المرداوي، الانصاف ، ج4 ، ص 263 ؛ الشربيني ، محمد بن احمد (ت 977هـ) مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج ، (بيروت، دار الفكر ، د.ت) ، ج2 ، ص 3 ؛ البهوتي، الروض المريع، ج2 ، ص 24 ؛ سالم ، صحيح فقه السنة، ج4 ، ص 259.
- (2) ابن رجب الحنبلي ، ابو الفرج عبدالرحمن بن احمد (ت 795هـ) ، القواعد في الفقه الإسلامي، (القاهرة، مطبعة الصادق الخيرية ، 1993م) ، ص 13.
- (3) الكاساني ، بدائع الصنائع، ج5 ، ص 135 ؛ المرغيناني ، الهداية، ج3 ، ص 21 ؛ ابن قدامة، المغني، ج4 ، ص 4 ؛ الزركشي، ابو عبدالله محمد بن بهادر بن عبدالله (ت 749)؛ المنثور في القواعد ، تحقيق: تيسير فائق احمد محمود (الكويت، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، 1405هـ/1985م) ، ج3 ، ص 55 ؛ المرداوي، الانصاف ، ج4 ، ص 263 ؛ ابن مفلح ، المبدع، ج2، ص 305 ؛ المغربي ، ابو عبدالله محمد بن عبدالرحمن (ت 954هـ) ، مواهب الجليل ، (بيروت، دار الفكر ، 1398هـ/1978م) ، ج4 ، ص 37 ؛ الدهلوي ، احمد بن عبدالرحيم (ت 1176هـ)، عقد الجيد في احكام الاجتهاد والتقليد، تحقيق : محب الدين الخطيب ، (القاهرة ، المطبعة السلفية ، 1385هـ/1965م) ، ص33.
- (4) الشيرازي ابو اسحاق ابراهيم بن علي بو يوسف (ت 476هـ) ، المهذب، (بيروت، دار الفكر، د.ت)، ج11، ص 257 ؛ النووي ، المجموع ، ج9 ، ص 153 ؛ السيوطي، الاشباه والنظائر ، ص 99.
- (5) ينظر : الغزالي، الوسيط ، ج3 ، ص 5 ومابعدها ، الكاساني ، بدائع الصنائع، ج5 ، ص 135 ؛ المرغيناني، الهداية ، ج3 ، ص 21؛ النووي، المجموع، ج9 ، ص 140 ؛ ابو النجا، زاد المستقنع ، ص ص 102-104 ؛ ابن ابي الفتح ، المطلع ، ص 227 ؛ المرداوي، الانصاف ، ج4 ، ص 67 ؛ القونوي، انيس الفقهاء، ص 202 ؛ سالم صحيح فقه السنة، ج4 ، ص 261.

التأخر والرجوع ، اذ يسيطر عليه التغالب بالقوة ، وبالنتيجة ضعف المستوى المعاشي والتأثير على كافة مناحي الحياة.

وبذلك فإن هذه الآليات والانماط والسلوك والسجايا ، سواء ماكان الالتزام بها بالترهيب ، او ماكان بالترغيب ، كلها وضعت لخدمة المجتمع وتطوره .
أما كونه مباحاً فهو معلوم من الدين بالضرورة ، والادلة على ذلك كثيرة في الكتاب والسنة ، والاجماع فضلاً عن الدليل العقلي.

اما الكتاب قوله تعالى : [... **وَاحِلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا...**] (1) ، وإن كان مخرجها كمخرج العموم فقد أريد به الخصوص لان هناك حظر على كثير من البيوع (2) ، وذلك لان السنة النبوية مبينة للكتاب فبينت البيوع الجائزة من الباطلة (3) .

وقوله تعالى : [**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ**] (4) ، والتجارة هي البيع والشراء (5) .

وقال تعالى : [**لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ**] (6) بمعنى التجارة وطلب الرزق في البيع والشراء (7) .

وقال تعالى : [... **وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ**] (8) .

اما ادلة السنة النبوية ، فقد بينت احاديث الرسول R جواز البيع واحكامه ، وورد ذلك في مسند الامام احمد ، وفي كتب الحديث ، وسيأتي بيانها لاحقاً .
اما الاجماع ، فأجمعت الامة على جواز البيع ومشروعيته ، لكونه سبباً لافادة الملك (9) .

(1) سورة البقرة ، آية 275.

(2) الجصاص ، احكام القرآن ، ج2 ، ص 189 ؛ القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، ج3 ، ص 356.

(3) الشافعي ، احكام القرآن ، ج1 ، ص 135 ؛ القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، ج3 ، ص 394.

(4) سورة النساء ، آية 29.

(5) الطبري ، جامع البيان ، ج5 ، ص 32 ؛ القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، ج5 ، ص 151 ؛

الاشقر ، زبدة ، ص 104.

(6) سورة البقرة ، آية 198.

(7) الطبري ، جامع البيان ، ج2 ، ص 283 ؛ الجصاص ، احكام القرآن ، ج1 ، ص 386 ؛ ابن

الجوزي ، عبدالرحمن بن علي بن محمد (ت 597هـ) ، زاد المسير في علم التفسير ، (بيروت ،

المكتب الاسلامي ، 1404هـ/1984م) ، ج1 ، ص 212 ؛ القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، ج2 ،

ص 413 ؛ الاشقر ، زبدة التفسير ، ص 39.

(8) سورة البقرة ، آية 282.

(9) ابن المنذر ، الاجماع ، ص 90 ؛ (وينظر الغزالي ، الوسيط ، ج3 ، ص 4 ، ابن قدامة ، المغني

، ج4 ، ص 3) .

ومن السجايا الحسنة التي حرص النهج الاقتصادي الاسلامي على غرزها في نفوس البيعان، السماحة، واللين، والتيسير في كل المعاملات، اذ اكد أن البيع ليس عملية صراع وتزمت وتشدد او خداع، وغبن، او ممارسة اساليب وطرق ووسائل غير مشروعة لتحقيق الربح، وإنما هدفها ايصال المباع لمحتاجه مع نفع وفائدة البائع يئسر ولين وصدق، وبالنتيجة يحصل على الربح.

وعن السماحة في البيع اورد الامام احمد في مسنده، فعن الخليفة عثمان بن عفان

T قال : قال رسول الله R : " أدخل الله U الجنة رجلاً كان سهلاً مشترياً وبائعاً وقاضياً ومقتضياً" (1) .

ومن مفهوم الصدق الذي حث النهج الاقتصادي الاسلامي على ضرورة التزامه وإتباعه في معاملات البيع، بأن المسلم لا يحق له أن يخفي ويبطن ما في سلعته من عيب قال : قال رسول الله R : " المسلم اخو المسلم لا يحل لامرئ مسلم أن يغيب ما بسلعته عن اخيه إن علم بها تركها" (2) .

واورد الامام احمد في مسنده، أن يكون البيع سهلاً، ونهى عن بيع السلعة بكثرة القسم والحلف فإن هذا من سلبيات البيع، فعن ابي قتادة (3) قال ، قال : سمعت رسول الله R

-
- (1) احمد، المسند، ج1، ص 338 (410) اسناده صحيح؛ وينظر ج 1، ص 373 (485)، ج1، ص381(508)؛ ج11، ص508(14593)؛ (وينظر ابن ماجه، سنن، ج2، ص 742 ؛ الترمذي سنن، ج3، ص 610 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج4، ص60).
- (2) احمد، المسند، ج13، ص 376 (17382) اسناده حسن؛ وينظر ج12، ص 415 (15955) ؛ (وينظر ابن ماجه، سنن، ج2، ص 755 (2246) ؛ الطبراني، ابو القاسم سليمان بن احمد (ت 360هـ)، المعجم الاوسط، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد، وعبدالمحسن بن ابراهيم الحسيني، (القاهرة، دار الحرمين، 1415هـ/1995م)، ج1 ص77 ؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج4، ص80).
- (3) ابو قتادة الانصاري، المشهور ان اسمه الحارث، وقيل اسمه النعمان، وقيل اسمه عمرو، واسم ابيه ربيعي بن بلدمة بن خناس، واتفق على انه شهد احد ومابعدھا، وقيل انه شهد بدرأ، وكان يقال له فارس رسول الله R ثبت ذلك في صحيح مسلم، اما وفاته فقيل إنه توفي بالكوفة

T في خلافة الامام علي ، وقيل توفي سنة اربعين، وقيل توفي بالمدينة سنة اربعة وخمسين، ابن قانع، معجم الصحابة، ج1، ص 169 ؛ ابن الجوزي، صفة الصفوة، ج1، ص 647 ؛ الذهبي، سير، ج2، ص 449 ؛ ابن حجر، الاصابة، ج7، ص 329-327.

يقول : " إياكم وكثرة الحلف في البيع فإنه ينفق ثم يمحق " (1) . وفي رواية أخرى عن أبي هريرة قال : قال رسول الله R : " اليمين الكاذبة منفقة للسلعة ممحقة للكسب " (2) . وفي النهج الاقتصادي الاسلامي توجد احكام عامة ، تشمل جميع المعاملات الاقتصادية ، ومن ذلك عدم الغش ، فعن أبي هريرة : " أن رسول الله R مر برجل يبيع طعاماً ، فسأله : كيف تبيع ؟ فاخبره ، فأوحى إليه : أدخل يدك فيه ، فأدخل يده ، فإذا هو مبلول ، فقال رسول الله R : ليس منا من غش . " (3) ، وإن أشكل في شيء من البيوع

-
- (1) احمد ، المسند ، ج6 ، ص346 (22443) اسناده صحيح ؛ وينظر ج16 ، ص346 (22444) ، ج16 ، ص356 (22470) ؛ وينظر البخاري ، صحيح ، ج2 ، ص735 ؛ مسلم ، صحيح ، ج3 ، ص1228 ؛ ابو داود ، سنن ، ج3 ، ص245 ؛ النسائي ، السنن الكبرى ، ج4 ، ص6) .
- (2) احمد ، المسند ، ج7 ، ص53 (7206) اسناده صحيح ، وينظر ج6 ، ص36 (6884) ؛ ج7 ، ص124 (2791) ؛ (وينظر النسائي ، السنن الكبرى ، ج4 ، ص6 ؛ ابن حبان ، صحيح ، ج11 ، ص371 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى ، ج5 ، ص265) .
- (3) احمد ، المسند ، ج7 ، ص123 (7290) اسناده صحيح ، وينظر ج4 ، ص515 (5113) ، ج12 ، ص336 (15777) ؛ ج13 ، ص26 (16441) ؛ (وينظر ابو داود ، سنن ، ج3 ، ص272 ؛ الترمذي ، سنن ، ج3 ، ص606 ؛ الحاكم النيسابوري ، المستدرک ، ج2 ، ص10 وقال : " هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه " . ابن حزم المحلى ، ج8 ، ص440) .

فهناك قاعدة في النهج الاقتصادي الاسلامي، تُتجى من هذا الاشكال، فعن النعمان بن بشير (1) قال قال رسول الله R : " حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك من ترك الشبهات فهو للحرام اترك ومحارم الله حمى فمن أرتع حول الحمى كان قمنا ان يرتع فيه" (2) . ومثل هذا المفهوم ، عن الحسن ابن الامام علي (رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله R : " دع مايريبك الى ما لا يريبك .. " (3) واستحكماً لهذا النهج حُرمت الحيل في البيوع لتحصيله من كل تلاعب (4) .

وأقر النهج الاقتصادي الاسلامي مبدأ التنافس، والذي هو منهج الاسلام . وجاء ذلك في القرآن الكريم، قال تعالى: [جَنَاحَهُ مَسْكُوفٍ لَكَ فَلْيَتَنَافَسْ] **التَّائِفُونَ** (5) . على ان يبتعد هذا التنافس عن الخداع ، والتنازع ، ويقوم على اساس الجِد ، والعمل الصادق المخلص ، وبمحببة وتعاون وإخاء، فعن انس بن مالك قال قال النبي R : " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه" (6) . وعلى وفق ذلك فإن النهج الاقتصادي الاسلامي ترك مسألة التسعير لمبدأ (العرض والطلب) ولم يتدخل بها ، ففي رواية تاريخية عن انس بن مالك قال : " غلا السعر بالمدينة على عهد رسول الله R فقال الناس يارسول الله غلا السعر سعر لنا فقال رسول الله R إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق اني لأرجو أن ألقى الله U وليس احد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال " (7) . وبذلك يرى الاعم الاغلب من الفقهاء بعدم جواز التسعير (8)

- (1) النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن خلاس بن زيد بن مالك الانصاري الخزرجي ، ابو عبدالله الصحابي المشهور، كان اول مولد في الاسلام من الانصار بعد الهجرة باربعة عشر شهراً وكان قاضي دمشق، ثم ولاء معاوية على الكوفة ، وكان من اخطب الناس، وقد دعا النعمان الى ابن الزبير الى ان قتل سنة خمس وستين ابن قانع ، معجم الصحابة، ج 3، ص 143 ؛ ابن عبد البر ، الاستيعاب ، ج 4، ص 1500-1496 ؛ المزني ، تهذيب الكمال، ج 29، ص 411-416 ؛ ابن حجر ، الاصابة، ج 6، ص 440.
- (2) احمد ، المسند، ج 14، ص 146 (18263) اسناده صحيح؛ (وينظر الدارمي، سنن، ج 2، ص 319 ؛ مسلم ، صحيح ، ج 3، ص 1219 ؛ ابو داود ، سنن ، ج 3، ص 243 ؛ ابن ماجه ، سنن ، ج 2، ص 1318).
- (3) احمد ، المسند، ج 2، ص 345 (1723) اسناده صحيح، وينظر ج 2، ص 347 (1727) ؛ ج 10، ص 495 (12488) ؛ (وينظر الدارمي ، سنن ، ج 2، ص 319 ؛ الترمذي ، سنن، ج 4، ص 668 ؛ ابن خزيمة ، صحيح، ج 4، ص 59 ؛ ابن حبان ، صحيح ، ج 2، ص 498 ؛ الحاكم النيسابوري ، المستدرک، ج 4، ص 110).
- (4) ينظر ابن قدامة ، المغني، ج 4، ص 74 ؛ ابن قيم الجوزية، اعلام الموقعين، ج 3، ص 324.
- (5) سورة المطففين ، آية 26.
- (6) احمد، المسند، ج 11، ص 316 (13898) اسناده صحيح، وينظر ج 11، ص 11 (12737) ؛ ج 11، ص 101 (13080) ؛ ج 11، ص 233 (13563) ؛ ج 11، ص 297 (13808) ؛ ج 11، ص 347 (14015) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج 1، ص 14 ؛ مسلم ، صحيح ، ج 1، ص 67 ؛ ابن ماجه، سنن ، ج 1، ص 26 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج 6، ص 534).
- (7) احمد ، المسند، ج 11، ص 340 (1399) اسناده صحيح ، وينظر ج 10، ص 269 (11748) ، ج 15، ص 176 (20191) ؛ (وينظر ابو داود ، سنن ، ج 3، ص 272 ؛ ابن ماجه ، سنن ، ج 2، ص 742 ؛ الترمذي، سنن ، ج 3، ص 605 ؛ وقال هذا حديث حسن صحيح ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج 6، ص 29).
- (8) المزني، اسماعيل بن يحيى (ت 264هـ) ، مختصر المزني ، (بيروت، دار المعرفة، دت) ، ص 92؛ الطوسي، ابو جعفر محمد بن الحسن (ت 460هـ) ، الخلاف، تحقيق: سيد علي

، لان التسعير قد يكون سبب الغلاء (1) ، وهناك من يرى إنه يجوز التسعير في بعض المواد الاساسية (2) .

وكما إن النهج الاقتصادي الاسلامي لم يتدخل في مسألة التسعير ، إلا إنه منع وبشدة استعمال الحيل، او الطرق والوسائل ، لغرض غلاء الاسعار، منها الاحتكار ، واصله الجمع والامساك (3) ، وهو جمع الطعام ، وإدخاره واحتباسه لإنتظار وتربص

وقت الغلاء به (4) .

واورد الامام احمد في مسنده ما يؤكد على عدم جواز الاحتكار في الطعام، فعن

معمر بن عبدالله العدوي (5) قال قال رسول الله R : " لا يحتكر إلا

خاطيء" (6) . وفي رواية اخرى عن الخليفة عمر بن الخطاب T قال : سمعت رسول

الله R يقول : " من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالافلاس او بجذام" (7) . وفي رواية اخرى عن ابن عمر عن النبي R : " من إحتكر طعاماً اربعين ليلة فقد برئ من الله

-
- الخرساني (واخرون)، (قم، مؤسسة النشر الاسلامي ، 1417هـ/1997م) ، ج3، ص 212 ؛
الشيرازي، المهذب، ج1، ص 292؛ الغزالي، الوسيط ، ج3 ، ص 68 ؛ الكاساني، بدائع
الصنائع ، ج5 ، ص 129؛ ابن قدامة، المغني، ج4 ، ص 152 ؛ الرازي، تحفة الملوك، ج1،
ص 235 ؛ ابن مفلح، الفروع، ج4 ، ص 37 ؛ الصنعاني، محمد بن اسماعيل (ت 1182هـ) ،
سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع ادلة الاحكام، تحقيق : محمد عبدالعزيز الخولي،
(بيروت، دار احياء التراث العربي، 137هـ) ، ج3 ، ص 25 ؛ الشوكاني، محمد علي بن محمد
(ت 1250هـ) نيل الاوطار، (بيروت، دار الجيل ، 1973م) ، ج5 ، ص ص 334-335.
ابن قدامة ، المغني ، ج4 ، ص 152. (1)
الصنعاني، سبل السلام ، ج3، ص 25. (2)
الزمخشري ، الفائق، ج3 ، ص 44 ؛ ابن الاثير ، النهاية ، ج1، ص 418 ؛ ابن منظور، لسان
العرب، ج4 ، ص 208. (3)
الخطابي، غريب الحديث، ج2، ص438؛ الشيرازي، المهذب، ج1، ص 292؛ الغزالي، الوسيط،
ج3، ص68؛ ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص208؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج2، ص 38. (4)
معمر بن عبدالله بن نافع بن نضلة بن عوف بن عبيد بن عويج بن عدي بن كعب القرشي العدوي
اسلم قديماً وهاجر الهجرتين، ثم رجع الى مكة فأقام بها ثم قدم المدينة بعد ذلك ، البخاري، التاريخ
الكبير، ج7، ص377؛ ابن قانع، معجم الصحابة، ج3، ص98؛ ابن عبد البر ، الاستيعاب،
ج3، ص1434؛ النووي، تهذيب الاسماء، ج2، ص410؛ ابن حجر، الاصابة، ج6، ص 188 . (5)
احمد، المسند، ج18، ص483(27123) اسناده صحيح؛ وينظر ج8، ص 366 (8602) ، ج12، ص
301(15698) ؛ ج12 ، ص 301 (15699) ؛ ج12 ، ص 302(15700) ؛ ج12، ص 302
(15701) ؛ ج18 ، ص 483 (27124) ؛ (وينظر مسلم، صحيح ، ج3، ص 1228 ؛ ابو داود ،
سنن ، ج2، ص 728 ؛ الترمذي ، سنن ، ج3 ، ص 567). (6)
احمد ، المسند ، ج1، ص 224 (135) اسناده صحيح ؛ (وينظر ابن ماجة ، سنن ، ج2، ص 729
؛ وينظر ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ) ، العلل المتناهية، تحقيق : خليل الميس ،
(بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ/1983م) ، ج2، ص 606 ؛ الشوكاني، نيل الاوطار، ج5 ،
ص 336). (7)

تعالى وبرئ الله تعالى منه ، ... " (1) وبذلك فإن الاحتكار لم يجوزه عامة الفقهاء لانه يضر بالناس (2).

ومن نافلة القول : فالبيوع ضمن النهج الاقتصادي الاسلامي قد أُحكمت بأحكام دقيقة، ومنظمة ، ومتوازنة تُراعي فيها مصعموم المسلمين لتحقيق غايتها الاسمي والاغلى. الاولى حصول المنفعة بيسر ونظام من دون ظلم او غبن ، والثانية تبدأ بنهاية الاولى في وصول المجتمع الى الرقي بمختلف المناحي الحياتية، عندئذ تتحقق الاهداف، فليس عبثاً ولا هراءً وضعت آليات النهج الاقتصادي الاسلامي – وخاصةً من وجهة نظر عقيدة إسلامية – من لدن الخبير العليم الله ﷻ ، وأكمل مضمونها واطرأ عليها الذي لا ينطق عن الهوى ثم بعد ذلك هضمت عقول الفقهاء هذين الاصلين (الكتاب والسنة) فَعَرَفَتْ السبب، والعلة ، والغاية، ووضحت ، وفسرت ماقد يشوبه الغموض وأطرت ما يُظن به العموم.

لذلك فالبيوع في النهج الاقتصادي الاسلامي ، كأنواع ، وسجايا، واحكام كانت لخدمة المجتمع الاسلامي ، وتحصينه من اسباب الركود، والانقسام والتنازع، والخصام، وجعل الرأفة ، والتسامح ، والتعاون ، والاخاء، والصدق، والثقة هدفاً في البيع والشراء.

-
- (1) احمد، المسند، ج4، ص437 (4880) ، (وينظر الطبراني، المعجم الاوسط ، ج8 ، ص 210 (8426)؛ الحاكم النيسابوري ، المستدرک، ج2، ص14؛ الزيلعي، ابو محمد عبدالله بن يوسف (ت 762هـ)، نصب الراية لاحاديث الهادية، تحقيق: محمد يوسف ، (القاهرة، دار الحديث، 1357هـ)، ج4، ص 262 ؛ الهيثمي، مجمع الزوائد ، ج4 ، ص 100 وقال : " رواه احمد وابو يعلى والبراز والبراني في الاوسط". ابن حجر ، الدراية ، ج2، ص 234).
- (2) ابن عبدالبر، الكافي، ج1، ص360؛ الشيرازي، المذهب، ج1، ص292؛ الغزالي، الوسيط، ج3، ص68؛ الكاساني، بدائع الصنائع، ج5، ص129؛ المرغيناني، الهداية، ج4، ص93؛ ابن قدامة، الكافي، ج2، ص42؛ الرازي، تحفة الملوك، ص235؛ ابن قيم الجوزية، الطرق الحكيمة، ص380 ؛ المرادوي، الانصاف، ج4، ص338؛ ابن مفلح، المبدع، ج4 ، ص 47 ؛ المغربي، مواهب الجليل، ج4 ، ص228؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج2، ص 38 ؛ البهوتي، كشف القناع، ج3، ص 187.

البيع المباحة شرعاً في مسند الامام احمد

الخيار في البيع

الخيار في اللغة الاختيار (1) ، وبذلك فإن معنى الخيار في البيع هو طلب خير الأمرين إما امضاء البيع أو فسخه (2) ، وزمن الخيار هو الزمن الذي كل واحد منهما مخير إن شاء اتم العقد، وإن شاء رجع عنه (3) ، ولعل غاية هذا الحكم في البيع هو للوصول الى حالة تمام الرضا، والقناعة بعملية البيع والتعرف بما يعود على العاقد من نفع (4) .

ولبيان احكام الخيار في البيع اورد الامام احمد في مسنده احاديث عدة توضح وتبين ذلك ، فعن عبدالله بن عمر (رضي الله عنهما) أنه قال : " اذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا فكانا جميعاً . ويُخير احدهما الآخر ، فإن خُير احدهما الآخر فتبايعا على ذلك وجب البيع، وإن تفرقا بعد ان تباعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع" (5) وفي رواية اخرى تتضمن مع خيار البيع الصدق في البيع، فعن حكيم بن حزام (6) قال ، قال رسول الله R : " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا رُزقا بركة بيعهما وإن كذبا وكتما مُحق بركة بيعهما". (7) وفي رواية اخرى عن سمرة

(1) ابن الاثير، النهاية، ج2، ص 51؛ الرازي، مختار الصحاح، ص 194؛ ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص 264؛ الفيومي، مصباح المنير، ج1، ص 185.

(2) ابن قتيبة، غريب، ج1، ص 201؛ ابن الاثير، النهاية، ج2، ص 91؛ ابن ابي الفتح، المطلع، ص 234؛ ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص 267؛ الصنعاني، سبل السلام، ج3، ص 33؛ السيد سابق، فقه السنة، ج3، ص 115.

(3) النووي، تحرير الفاظ التنبيه، ص 261.

(4) السيد سابق، فقه السنة، ج3، ص 115؛ الكبيسي، مقتدر حمدان، الجوانب الاقتصادية والمالية في كتاب الام للشافعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، (بغداد، 1422هـ/2001م)، ص194.

(5) احمد، المسند، ج5، ص 340 (6006) إسناد صحيح؛ (وينظر : البخاري، صحيح، ج2، ص 744؛ مسلم، صحيح، ج3، ص 1163؛ ابن ماجه، سنن، ج2، ص 736؛ النسائي، السنن الكبرى، ج4، ص 8).

(6) حكيم بن حزام بن خويلد بن اسد بن عبد العزى بن قصي القرشي ابو خالد الاسدي، ولد في الكعبة، وكان مولده قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة، اسلم بعد الفتح، وعاش مائة وعشرين سنة، قبل الاسلام سنتين سنة وبعد الاسلام سنتين سنة، وهو من المؤلفة قلوبهم، توفي سنة ستين من الهجرة. البخاري، التاريخ الكبير، ج3، ص 11؛ مسلم، الكنى والاسماء، ج1، ص 277؛ ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، ج3، ص 202؛ ابن حبان، مشاهير علماء الامصار، ج1، ص 12؛ ابن حبان، الثقات، ج3، ص 70؛ المزي، تهذيب الكمال، ج7، ص 170.

(7) احمد، المسند، ج12، ص 130 (15251) اسناد صحيح، وينظر ج12، ص 132 (15259)؛ ج12، ص 133 (15262)؛ ج12، ص 134 (15264)؛ ج12، ص 236 (15513)؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج2، ص 743؛ مسلم، صحيح، ج3، ص 1164؛ النسائي، السنن الكبرى، ج4، ص 7؛ ابن حبان، صحيح، ج11، ص 268؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج5، ص 269).

بن جندب (1) ، ان النبي R قال : " البيعان بالخيار مالم يتفرقا ويأخذ كل واحد منهما
مارضي من البيع " (2) . وايضاً ورد هذا الحديث بطرق

اخرى في المسند(3) .

دلالة هذه الاحاديث تقتضي وجوب البيع ولزومه بعد تفرق البيعين، مالم يكن
وجود سبب ينفي ذلك ، كوجود عيب بالسلعة فيردها به ، او يكون البيع فيه شرط خيار
البيع(4)(سيأتي شرحه لاحقاً)، لذلك لكل من المتبايعين الخيار في امضاء او فسخ البيع ماداما
مجتمعين لم يتفرقا(5)، وقد عُرف هذا الشرط في البيع بخيار المجلس(6)، والمجلس هو
موقع الجلوس والمراد هنا مكان التبايع، وتفرقهما عنه يعني التفرق المسقط للخيار (7) .
أما مسألة التفرق ، فقد اوضح ابن حزم ذلك مامفاده : تفرق البيعان عن موقع
التبايع بأبدانهما افتراقاً ، يترك كل واحد منهما صاحبه، وقد سلم البائع مباح الى
المشتري سالماً لا عيب فيها، وسلم المشتري إليه الثمن فإن البيع قد تم (8) ، وبذلك فإن
التفرق يكون بالابدان لا بالاقوال ، ومن أخذ بهذا الرأي ، الامام الشافعي (9) ، والامام

(1) سمرة بن جندب بن هلال بن خديج بن مرة بن حزن بن عمرو بن جابر الفزاري، اختلف في

كنيته شهد مع الرسول R المشاهد، وكان من الحفاظ المكثرين عن رسول الله R ثم نزل
البصرة ، وكان شديداً على الحرورية ، وكان زياداً استخلفه على البصرة ستة اشهر وعلى
الكوفة ستة اشهر ، وقيل مات اخر سنة تسع وخمسين . وقيل سنة ستين للهجرة . البخاري،
التاريخ الكبير، ج 4 ، ص 176 ؛ ابن عبد البر ، الاستيعاب، ج 2، ص ص 653-655 ؛ النووي
، تهذيب الاسماء، ج 1، ص 226 ؛ المزي ، تهذيب الكمال، ج 2، ص 133-130 ؛ ابن حجر ،
الاصابة، ج 3، ص 178.

(2) احمد ، المسند ، ج 15 ، ص 148 (20066) اسناده صحيح ، وينظر ج 15 ، ص 161
(20128) ؛ (وينظر الحاكم النيسابوري، المستدرک، ج 2 ، ص 19 . وقال : " حديث صحيح
على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه الزيادة" ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج 5، ص
271).

(3) احمد، المسند، ج 12، ص 133 (15261)؛ ج 12، ص 134 (15265)؛ ج 15، ص 45 (19699)؛
ج 15، ص 135 (20018)؛ ج 15، ص 158 (20118) ؛ ج 15، ص 161 (20129) ؛ ج 15 ، ص
163 (20145) ؛ ج 9 ، ص 605 (10864) ؛ وهناك زوائد لعبدالله رويت بأسانيد ضعاف،
ج 4 ، ص 261 (4444) ، ج 4 ، ص 261 (4446) ، ج 4، ص 262 (4447).

(4) ينظر ابن حزم، المحلى، ج 8 ، ص 351 ؛ المرغيناني، الهداية، ج 3 ، ص 35 ؛ ابن قدامة،
المغني، ج 4 ، ص 14 ؛ السيوطي، الاشباه والنظائر ، ص 79.

(5) ابن قتيبة، غريب، ج 1، ص 201؛ قدامة، المغني، ج 4، ص 5؛ سيد سابق، فقه السنة، ج 3، ص 115.

(6) مسلم ، صحيح، ج 3، ص 1163 ؛ ابن الاثير ، النهاية، ج 2، ص 92؛ الطوسي، المبسوط في فقه
الامامية، تحقيق : محمد تقي، (طهران ، المطبعة الحيدرية، 1387هـ)، ج 2، ص 78؛ الغزالي،
الوسيط ، ج 3، ص 99.

(7) ابن ابي الفتح ، المطلع ، ص 234.

(8) مراتب الاجماع، ص 84؛ المحلى، ج 8، ص 351؛ (وينظر ابن ابي الفتح، المطلع ، ص 234) .

(9) الام ، ج 3 ، ص 4 ؛ (وينظر النووي، المجموع ، ج 9 ، ص 210).

- احمد (1) أما اصحاب الرأي فعندهم إن خيار المجلس لا يثبت إلا بشرطه، فإذا وقع العقد بينهما من غير ذلك أصبح العقد لازماً سواء اقاما في المجلس أو تفرقاً (2) .
- ويرى قسم من اهل العلم إن التفرق يكون بالكلام ، كقول البائع للمبتاع قد بعثك، وقول المبتاع قبلت ذلك ، وبذلك يكون التفرق (3) ، ومن ابرز من قال بذلك الامام مالك فبين البيع كلام فإذا اوجب البيعان البيع بالكلام وجب البيع، ولم يكن لاحدهما أن يمتنع مما قد لزمه (4) .
- اما خيار الشرط والذي يعني ان يشترط احد المتعاقدين بقاء البيع غير ملزم لمدة من الزمن يتفق عليها البيعان (5) ، واورد الامام احمد في مسنده احاديث تدل على ثبوت خيار الشرط منها، عن ابن عمر قال: قال رسول الله R : " كل بيعين فلا بيع بينهما حتى يتفرقا، إلا بيع الخيار" (6). وفي رواية اخرى عن عبدالله بن عمر قال : قال رسول الله R : " المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا أو يكون البيع خياراً" (7) . وفي رواية اخرى عمرعبدالله بن عمرو أن النبي R قال : " البائع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا إلا أن يكون صفقة خيار، ولا يحل له ان يفارقه خشية أن يستقبله" (8) .
- وبذلك فإن خيار الشرط فيه مدة ، وهذه المدة كانت محل خلاف بين اراء الفقهاء، بين مطلقة ، ومقيدة ، فأما المقيدة ، فهي لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام وقال بذلك الامام ابو حنيفة (9) ، والامام الشافعي (10) ، واما من اطلقها أكثر من ثلاثة ايام ، الامام مالك (11)
-
- (1) ابن قدامة، المغني، ج4 ، ص 6 ؛ ابن قدامة، الكافي، ج2، ص 43 ؛ ابن قيم الجوزية، اعلام الموقعين، ج3 ، ص 164.
- (2) المرغيناني، الهداية، ج2، ص 21 ؛ الجزيري، الفقه على المذاهب الاربعة، ج5 ، ص 285.
- (3) ابن قتيبة، غريب ، ج1، ص 202 ؛ الطحاوي، ابو جعفر احمد بن محمد بن سلامة بن عبدالمالك (ت 321هـ) ، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1399هـ) ، ج4 ، ص 14 ؛ القرطبي، بداية المجتهد ، ج2، ص 158.
- (4) المدونة ، ج10 ، ص 188.
- (5) الغزالي، الوسيط، ج3، ص 99 ؛ النووي، المجموع، ج9، ص 209 ؛ الجرجاني، التعريفات، ص 137.
- (6) احمد ، المسند، ج4 ، ص 522 (5130) اسناده صحيح ، وينظر ج4 ، ص 278 (4484) ؛ ج4 ، ص 307 (4566) ؛ ج4 ، ص 531 (5158) ؛ ج5 ، ص 61 (5418) ؛ ج5 ، ص 424 (6193) ؛ (وينظر، البخاري، صحيح ، ج2 ، ص 744 ؛ مسلم، صحيح، ج3، ص 1164 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج4 ، ص 9 ؛ ابن حبان ، ج11، ص 281 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى ، ج5 ، ص 269).
- (7) احمد، المسند، ج1، ص 331 (393) اسناده صحيح؛ وينظر البخاري، صحيح، ج2، ص 742 ؛ مسلم، صحيح ، ج3 ، ص 1163 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج4 ، ص 8 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج5، ص 269.
- (8) احمد ، المسند، ج6 ، ص 266 (6721) اسناده صحيح؛ (وينظر ابو داود ، سنن ، ج3 ، ص 273 ؛ الترمذي سنن ، ج3، ص 550 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج4 ، ص 10 ؛ الدار قطني، سنن ، ج5 ، ص 271؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج5 ، ص 271).
- (9) السرخسي ، المبسوط ، ج13 ، ص 41 ؛ المرغيناني ، الهداية، ج3 ، ص 27-28 ؛ القرطبي، بداية المجتهد، ج2، ص 158.
- (10) الام، ج3، ص 7-8 ؛ (وينظر الشيرازي ، المهذب، ج1، ص 258 ؛ القرطبي، بداية المجتهد، ج2، ص 158 ؛ ابن الاثير، النهاية، ج2، ص 92).

، والامام احمد اجاز اشتراط الخيار مايتفقان عليه من المدة المعلومة (12) ، والامامية (13) .

وحتى لا يحصل إشكال او التباس في هذا الشرط ، وضعت شروط واحكام تحدده، وتبينه ومنها إن شرط الخيار يمنع خروج المبيع عن ملك البائع ، ولا يملك التصرف بالمبيع (14) ، ومتى تصرف المشتري في المبيع في مدة الخيار تصرف يخص الملك بطل خياره، لان ما وجد من هذا فهو رضا بالمبيع ويطل به خياره (15) . ومن الروايات التاريخية التي توضح ماكان يجري من عمليات البيع بين الناس في عصر الرسالة، منها كانت تتضمن شروط ملزمة ل يتم البيع، فعن ابن عمر قال: " جاء رجل الى النبي R فقال يا رسول الله إني أخذع في البيع؟ فقال: إذا بعْتَ فقل لا خلافة " (16) . وخلافة تعني الخداع (17) ، أي لخداع في البيع، وفي رواية أخرى جاء بها الامام احمد في مسنده، تبين إن الرسول R تعامل بأحد انواع البيوع التي تضمنت تنفيذ شرطاً لكي يُلزم البيع، فعن جابر بن عبدالله قال : " كنت اسير على جمل لي فأعيا فأردت أن اسبيه ان ابيعه ، قال فلحقني رسول الله R ... وقال: بعنيه بوقية ... فبعته منه واشترطت حملانه الى أهلي فلما قدمنا اتيته بالجمل ... " (18) .

بيع السلف (السلم)

السلف في اللغة التقديم والتسليم (19) ، وإصطلاحاً : " اسم لعقد يوجب الملك للبائع في الثمن عاجلاً ، وللمشتري في الثمن أجلاً، فالمبيع يُسمى مسلماً فيه، والثمن

-
- (11) المدونة ، ج10 ، ص 170 ؛ (وينظر القرطبي، بداية المجتهد ، ج2، ص 158).
- (12) ابن قدامه، المغني، ج4، ص 18.
- (13) الديلمي، المراسيم العلوية، ص 174 ؛ الطوسي، الخلاف، ج3، ص 9 ؛ الطوسي ، المبسوط في فقه الامامية، ج2، ص 78.
- (14) المرغيناني، الهداية، ج3 ، ص 28.
- (15) ابن قدامة ، المغني، ج4، ص 9 ؛
- (16) احمد، المسند، ج6، 5(5271) اسناده صحيح؛ وينظر ج4، ص489(5036)؛ ج5، ص57(5405)؛ ج5، ص92(5515)؛ ج5، ص113(5561) ؛ ج5 ، ص 268 (5854) ؛ ج5 ، ص 318 (5970) ؛ ج5 ، ص 388 (6143) ؛ ج11 ، ص 133 (13209) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج6 ، ص 554 ؛ مسلم صحيح ، ج3 ، ص 1165 ؛ ابو داود ، سنن ، ج3 ، ص 282 ؛ الترمذي ، سنن ، ج3، ص 552؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج4، ص 10).
- (17) ابو عبيد ، غريب ، ج2، ص 243 ؛ ابن الاثير ، النهاية، ج2، ص 58 ؛ ابن منظور ، لسان العرب، ج1، ص 363.
- (18) احمد، المسند، ج11، ص 381(14129) اسناده صحيح؛ وينظر ج11، ص 430 (14313) ؛ ج11، ص 460 (14417)؛ ج12، ص 6 (14800)؛ ج12 ، ص 46 (14944) ؛ ج12 ، ص 54 (14966) ج12 ، ص 101 (15160) ؛ ج12 ، ص 114 (15212) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج2 ، ص 968؛ مسلم ، صحيح ، ج3 ، ص 1221 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج4 ، ص 44).
- (19) الجرحاني، التعريفات، ص 160.

يسمى رأس المال ، والبائع مسلماً إليه، والمشتري يسمى رب السلم " (1) . والسلم أو السلف بمعنى واحد ، فيقال سلف والمراد به سلم (2) ، وسمي السلم سلفاً لتسليم رأس المال في المجلس، وسمي سلفاً لتقديمه قبل اوان استلام المبيع (3) ، او هو أن يسلم عوضاً حاضراً في عوض موصوف بالذمة الى اجل مسمى (4) .

وهو نوع من البيع ينعقد بما ينعقد به البيع، وفيه من الشروط مافي البيع (5) ، وجواز التعامل به جاء في الكتاب، والسنة ، والاجماع.

اما الكتاب فقوله تعالى : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا تَدَايَسْتُمْ بِدِينٍ إِلَى**

أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ... [(6) وعن ابن

عباس إن هذه الآية نزلت في السلم الى اجل معلوم (7) .

واما السنة النبوية فأورد الامام احمد في مسنده أحاديث توضح جواز، وكيفية ،

وشروط السلف (السلم)، فعن ابن عباس قال : " قدم النبي R المدينة وهم يسلفون في التمر السننين والثلاث ، فقال : من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم " (8) .

وكذلك اورد الامام احمد في مسنده حدثاً تاريخياً يبين ان السلف احد انواع البيوع

التي كان يتعامل بها الرسول R ، اذ رأى الصحابة إن الرسول R كان يستسلف (9) ،

وكذلك كان الصحابة يتعاملون بالسلف (السلم) في عهد الرسالة وماب بعدها ، فعن

y

(1) م . ن ، (وينظر القانوني، انيس الفقهاء، ص ص 220-219).

(2) الشافعي، الام ، ج 3 ، ص 89؛ ابن الاثير، النهاية، ج 2، ص 390؛ الفيومي ، المصباح المنير،

ج 1، ص 286؛ النووي، ابو زكريا يحيى بن شرف (ت 676هـ)؛ دقائق المنهاج، تحقيق: اباد محمد الغوج، (مكة المكرمة، المكتبة المكية، 1999م) ، ص 61 ؛ ابن مفلح المبدع، ج 4 ، ص 177 ؛ ابن ابي الفتح، المطلع، ص 245.

(3) النووي ، دقائق المنهاج، ص 61؛ ابن مفلح، المبدع، ج 4 ، ص 177؛ سالم ، صحيح فقه السنة، ج 4، ص 302.

(4) ابن قدامه ، المغني، ج 4 ، ص 185 ؛ الرازي، مختار الصحاح، ص 309 ؛ المرداوي، الانصاف، ج 5، ص 84.

(5) ابن قدامه ، المغني، ج 4 ، ص 185 ؛ ابن مفلح، المبدع، ج 4 ، ص 177؛ القانوني، انيس الفقهاء، ص 219.

(6) سورة البقرة، آية 282.

(7) الشافعي، احكام القرآن، ج 1، ص 137؛ الطبري، جامع البيان في تأويل آي البيان، ج 3، ص 116؛ القرطبي، الجامع لاحكام القرآن، ج 3، ص 377؛ ابن كثير، تفسير، ج 1، ص 334.

(8) احمد ، المسند، ج 2، ص 457 (1937) اسناده صحيح؛ وينظر ج 2، ص 433 (1868) ؛ ج 3، ص 154 (2548) ؛ ج 3، ص 425 (3370) ؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج 2، ص 784 ؛

مسلم ، صحيح ، ج 3، ص 1226 ؛ ابو داود ، سنن ، ج 3 ، ص 275 ؛ الترمذي ، سنن ، ج 3، ص 602 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج 4، ص 40).

(9) احمد، المسند، ج 13، ص 509 (17744)، (وينظر الهيثمي، مجمع الزوائد، ج 10، ص 315).

عبدالله بن أبي أوفى (1) قال: " كنا نسلف في عهد رسول الله R وأبي بكر وعمر (رضي الله تعالى عنهما) في الحنطة والشعير والزبيب - أو التمر شك في التمر والزبيب - وما هو عندهم أو مانراه عندهم ... " (2) وفي رواية أخرى قال: " كنا نصيب غنائم في عهد رسول الله R فنسلفها في البر والشعير والتمر والزبيب فقلت: عند من كان له زرع ، أو عند من ليس له زرع فقال: ما كنا نسألهم عن ذلك ... " (3) .
وكذلك ورد في مسند الامام احمد حديثاً ، مفاده إن الرسول R : " نهى عن السلم في النخل حتى يبدو صلاحه " (4) .

ولان النهج الاقتصادي الاسلامي هدفه مصلحة الناس، فتضمن جواز التعامل بالسلم ، لان بالناس حاجة إليه، اذ إن ارباب الزروع، والثمار، والتجارات قد يحتاجون الى النفقة ، فعندئذ يلجؤون الى السلم(5) ، والذي ورد اجماع اهل العلم على جوازه (6) ، ولكن هذا الجواز لم يكن منفلت غير منضبط وإنما وضعت له احكام، وضوابط، وشروط ، جاءت مجملة ضمن احاديث الرسول R السابقة الذكر، وقد فسرها اهل العلم، وزادوها بإجتهااداتهم ، ومن اهم احكام، وشروط السلم، أن يكون المسلم فيه مما ينضبط فيه بالصفات التي لا يختلف الثمن باختلافها (7) ، فيصح السلم في المذروع، والمعدود الذي تنضبط فيه الصفات (8) ، وكذلك بالكيل اذا كان مكيلاً، وبالوزن اذا كان موزوناً لدلالة الحديث (9) ، وان يصف بما يختلف به الثمن ظاهراً، فيذكر جنسه، ونوعه، وقدره،

-
- (1) عبدالله بن ابي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث الاسلامي الانصاري، صحابي، شهد الحديبية، عمر بعد النبي R دهرأ، وهو اخر من مات من الصحابة في الكوفة سنة ست او سبع وثمانين من الهجرة. العجلي، معرفة الثقات، ج2، ص 21؛ المزي، تهذيب الكمال، ج14، ص 317؛ ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج1، ص 296.
- (2) احمد، المسند، ج14، ص 390 (19023) اسناده صحيح؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج2، ص782؛ ابو داود، سنن، ج3، ص 275؛ النسائي، السنن الكبرى، ج4، ص39).
- (3) احمد المسند، ج14، ص 463 (19291) اسناده صحيح؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج2، ص 784؛ ابن حبان، صحيح، ج11، ص 296).
- (4) احمد، المسند، ج4، ص 522 (5129).
- (5) ابن قدامه، المغني، ج4، ص 185؛ ابن مفلح، المبدع، ج4، ص 177.
- (6) ابن المنذر، الاجماع، ص 93؛ (وينظر ابن قدامه، المغني، ج4، ص 185؛ ابن مفلح، المبدع، ج4، ص 177).
- (7) الشافعي، الام، ج3، ص 100-101؛ الشيرازي، المهذب، ج1، ص 297؛ الغزالي، الوسيط، ج3، ص 431؛ الحلبي، حمزة بن علي (ت 585هـ)؛ غنية النزوع الى علمي الاصول والفروع، تحقيق: ابراهيم البهادري، (قم، اعتماد، 1417هـ/ 1997م)، ص227؛ المرغيناني، الهداية، ج3، ص 78؛ ابن قدامه، المغني، ج4، ص 185؛ الحلبي، ابو القاسم نجم الدين جعفر بن حسن (ت 676هـ)، المختصر النافع في فقه الامامية، تحقيق: بإشراف الشيخ القمي (القاهرة، دار التريب، 1410هـ/ 1980م)، ص 134؛ المرداوي، الانصاف، ج5، ص 84، و ص 88.
- (8) الغزالي، الوسيط، ج3، ص 432؛ المرغيناني، الهداية، ج3، ص 71؛ ابن قدامه، المغني، ج4، ص192؛ ابن مفلح، المبدع، ج4، ص 178؛ المرداوي، الانصاف، ج5، ص 84.
- (9) الشافعي، الام، ج3، ص 101؛ الغزالي، الوسيط، ج3، ص 432؛ المرغيناني، الهداية، ج3،

وبلده، وجودته، أو رداءته، وما لا يختلف به الثمن لاحتاج الى ذكر (1)، ولا يصح السلم فيما لا ينضبط بالصفة لان اثمانها تختلف باختلافها (2)، وكذلك لا يصح فيما جمع اخلاطاً متميزة (3)، لان كل ما لا يمكن ضبط صفاته يختلف كثيراً فيفضي الى المنازعة (4)، ولا يجوز السلم بمكيال رجل بعينه ولا بذراع بعينه (5)، لانه قد يختفي فيحصل الخلاف، والغاية من هذا التحديد في الاحكام، لان السلم عوض يثبت في الذمة فاشتراط العلم به كالثمن، والعلم به اما بالرؤية او الوصف، والاول ممتنع فتعين الوصف الدقيق لمعرفة (6).

وان المسلم فيه ديناً (7)، وأن يكون مؤجلاً اجلاً معلوماً، وقال الامام احمد : لا يصح السلم حتى يشترط الاجل (8)، وبهذا قال الامام ابو حنيفة (9)، والامام مالك (10)، ولان غاية السلم (السلف) التيسير لحالة المفاليس فلا بد من الاجل ليتمكن من التحصيل، ولو كان قادر على التسليم لم يكن بحاجة الى الرخصة (11)، والاجل لابد ان يكون معلوماً لا يتقدم ولا يتأخر (12)، لان عدم تحديد الاجل المعلوم بدقة، او الجهالة فيه من شأنه أن يفضي الى المنازعة (13)، وكذلك لابد من تحديد وتعيين مكان معلوم وتسميته ولا يخطئه كل من الطرفين حين تسليم المسلم فيه (14)، ولا يصح السلم حتى يقبض رأس المال (الثمن) في المجلس قبل ان يتفرقا من مقامهما الذي تبايعا فيه (15)، وإنما سمي

-
- ص 71 ؛ ابن قدامة، المغني، ج4، ص 192 ؛ القنوي، انيس الفقهاء، ص 220.
- (1) الشيباني، المبسوط، ج5، ص 5-2 ؛ الشافعي، الام، ج3، ص 95 ؛ الشيرازي، المذهب، ج1، ص 299 ؛ الغزالي، الوسيط، ج3، ص 431 ؛ ابن قدامة، المغني، ج4، ص 188؛ ابن مفلح، المبدع، ج4، ص 181.
- (2) الشيرازي، المذهب، ج1، ص 297 ؛ المرغيناني، الهداية، ج3، ص 78 ؛ ابن قدامة، المغني، ج4، ص 185 ؛ المرداوي، الانصاف، ج5، ص 84، و ص 88.
- (3) ابن قدامة، المغني، ج4، ص 185.
- (4) ابن مفلح، المبدع، ج4، ص 178.
- (5) المرغيناني، الهداية، ج3، ص 73.
- (6) ابن مفلح، المبدع، ج4، ص 181.
- (7) الغزالي، الوسيط، ج3، ص 424.
- (8) ابن قدامة، المغني، ج4، ص 193.
- (9) المرغيناني، الهداية، ج3، ص 73.
- (10) ابن قدامة، المغني، ج4، ص 193.
- (11) المرغيناني، الهداية، ج3، ص 73.
- (12) الشافعي، الام، ج3، ص 97 ؛ ابن المنذر، الاجماع، ص 93 ؛ الشيرازي، المذهب، ج1، ص 299 ؛ ابن قدامة، المغني، ج4، ص 193؛ ابن ادريس، ابو جعفر محمد بن منصور بن احمد الحلي (ت 598هـ)، السرائر، (قم، مؤسسة النشر الاسلامية، 1410هـ/ 1991م)، ج2، ص 242.
- (13) المرغيناني، الهداية، ج3، ص 73.
- (14) الشافعي، الام، ج3، ص 73 ؛ ابن المنذر، الاجماع، ص 93 ؛ الشيرازي، المذهب، ج1، ص 300 ؛ الغزالي، الوسيط، ج3، ص 435 ؛ المرغيناني، الهداية، ج3، ص 73.
- (15) الشافعي، الام، ج3، ص 73؛ الغزالي، الوسيط، ج3، ص 436؛ المرغيناني، الهداية، ج3، ص 74؛ ابن ادريس السرائر، ج2، ص 242؛ الحلي، المختصر النافع في فقه الامامية، ص 134.

سليماً لما فيه من تسليم راس المال (الثمن) فإذا تأخر لم يكن سليماً فلا يصح (1) ،
واخيراً إذا حل دين السلم وجب على المسلم إليه تسليم المسلم فيه على ما اقتضاه
العقد (2)، وإذا ظهر عيب في المسلم فيه فله أن يردده لأن إطلاق العقد يقتضي مبيعاً سليماً
فلا يلزمه قبول المعيب، وإن رده له الحق بالمطالبة بالسليم (3) .
ومن نافلة القول: ورد اجماع اهل العلم أن من باع معلوماً من السلع بمعلوم من
الثمن الى أجل معلوم من شهور العرب إنه بيع جائز (4) ، وإن الغرض من كل ذلك
الخروج من حيز الجهالة بالسلف، ويكون المستسلف على علم بالقدر والوصف على
ماسيحوز من مواد ، وبذلك تميزت هذه المعاملة بضبط ودقة شروطها ، وهذا منهج
ومنوال وحيثيات النهج الاقتصادي الاسلامي في تشريعاته الدقة والنظام لتحقيق المصلحة
والفائدة.

ومن المواد التي ورد الاجماع على جواز السلف فيها ، الطعام اذا كان بكيل
معلوم او وزن معلوم الى اجل معلوم (5) ، وكذلك الثياب اذا حددت صفة معلومة وبذراع
معلوم (6) ، وهناك الكثير من المواد ، والانواع الاخرى، ولكن كانت محل خلاف بين
الفقهاء، فأجاز بعضهم السلم في مواد معينة ، وامتنع البعض الاخر عن عدم جواز السلم
فيها، ومن ذلك كالسلف في الحيوانات ومنتجاتها والسلف في عروض التجارة المختلفة
وغير ذلك (7) .

-
- (1) الشيرازي، المذهب، ج1، ص 300.
 - (2) الشيرازي، المذهب، ج1، ص 300.
 - (3) م . ن ، ج1، ص 302.
 - (4) ابن المنذر، الاجماع، ص 93.
 - (5) م . ن .
 - (6) م . ن ، ص 94 ؛ (وينظر الغزالي ، الوسيط ، ج 3 ، ص 442 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج4، ص 186).
 - (7) لمزيد من التفاصيل ينظر مالك ، المدونة، ج 9 ، ص ص 45-2 ؛ الشيباني، المبسوط، ج5، ص 20-2 ؛ الشافعي، الام، ج3، ص ص 108-98 ؛ الشيرازي، المذهب، ج1، ص ص 302-296 ؛ الغزالي، الوسيط ، ج3، ص ص 447-424 ؛ المرغيناني، الهداية ، ج 3 ، ص ص 78-71 ؛ ابن قدامة، المغني، ج4 ، ص ص 207-185 ؛ ابن مفلح، المبدع، ج 4 ، ص ص 203-177 ؛ المرداوي، الانصاف ، ج5، 85 – 116.

المبحث الثاني

البيع المنهي عنها شرعاً ضمن ما أورده الإمام أحمد في مسنده بيع الغرر

لغة من الغرّة ، وتعني الغفلة (1) ، وايضاً الغرر تعني الخطر (2) .
واصطلاحاً: هو ما أنطوى امره وخُفيت عاقبته (3) ، أو : " ما كان له ظاهر يغر المشتري وباطناً مجهول " (4) ، أو كل بيع كان مجهول غير معلوم، ومعجوز عنه غير مقدور عليه فهو غرر كبيع السمك في الماء، وبيع العبد الأبق، وبيع الطير في الهواء (5) ، وهذه البيوع معقودة على المخاطرة، فنُهي عنها تحصيناً للاموال ان تضيع، ودرأً وقطعاً وتجنباً للخصومة والنزاع ان تقع بين الناس (6).

وروى الإمام أحمد في مسنده احاديث تنهى عن بيع الغرر . فعن ابي هريرة : "

أن رسول الله R نهى عن بيع الغرر، وعن بيع الحصاة " (7) .
ومن انواع بيوع الغرر بيع الحصاة كما ورد في الحديث. والذي يعني ان يقول البائع للمبتاع ارم هذه الحصاة فعلى أي ثوب وقعت فهو لك بدرهم، وعند رمي الحصاة وجب البيع بلا خيار ولا روية، او ان يقول البائع للمبتاع بعثك من هذه الارض مقدار ما تبلغ هذه الحصاة اذا رميتها ، وقيل ان يقول بعثك بكذا على اني متى رميت هذه الحصاة وجب البيع ، وكل هذه تندرج ضمن بيع الحصاة وهو فاسد ولا خلاف في ذلك (8) . لانه ضمن بيع الغرر المجهول.

-
- (1) الرازي، مختار الصحاح، ص 471؛ ابن منظور ، لسان العرب، ج5، ص 13.
 - (2) الزمخشري، الفائق، ج1، ص 373؛ الرازي، مختار الصحاح ، ص 471 ؛ ابن منظور ، لسان، ج5 ، ص 14.
 - (3) الشيرازي، المذهب، ج1، ص 262.
 - (4) ابن الاثير ،النهاية ،ج3، ص 355 ؛ ابن منظور، لسان ، ج5، ص 14.
 - (5) الترمذي، السنن، ج3، ص532؛ الغزالي، الوسيط، ج3، ص23؛ الشيرازي، المذهب، ج1، ص263؛ ابن قدامه، احمد بن عبدالرحمن (ت 689هـ) ، مختصر منهاج القاصدين، تحقيق: علي حسن علي عبدالحميد، (بغداد، مكتبة الشرق الجديد، دت) ، ص109 ؛ الجرجاني، التعريفات، ص 208 ؛ ابن مفلح، المبدع، ج4، ص 23؛ القنوي، انيس الفقهاء، ص 221.
 - (6) سالم ، صحيح فقه السنة، ج4، ص 293.
 - (7) احمد ، المسند ، ج9 ، ص 35 (8870) اسناده صحيح، وينظر ج2، ص 10 (937) ؛ ج7، ص 214 (7405) ؛ ج9 ، ص 266 (9594) ؛ ج9 ، ص 276 (9630) ؛ (وينظر مسلم ، صحيح ، ج3، ص 1153؛ الدارمي، سنن ، ج2، ص 330 ؛ الترمذي ، سنن ، ج3 ، ص 532؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج5، ص 266).
 - (8) الترمذي، سنن، ج3، ص532؛ ابن عبد البر، التمهيد، ج12، ص136؛ الشيرازي، المذهب، ج4، ص146؛ الغزالي، الوسيط، ج3، ص71؛ ابن قدامه، المغني، ج4، ص 146؛ السبكي ، علي بن عبدالكافي (ت 756هـ) ، الأبهاج في شرح المنهاج، تحقيق جماعة من العلماء، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1404هـ/1984م)، ج2، ص 69؛ النووي، المجموع، ج9 ، ص 324؛ الصنعاني، سبل السلام، ج3، ص 15 ؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج2، ص 31 ؛ البهوتي، كشف القناع، ج3، ص 167 ؛ سالم ، صحيح فقه السنة، ج4، ص 294.

بيع حبل الحبل

وهو من بيع الغرر (1) ، والذي يعني بيع نتاج الناقة، أي تلد الناقة
ثم تحمل المولدة فيبيع نتاجها (2) ، وقيل يُبتاع الجزور بثمن الى ان تلد الناقة ويلد
حملها (3) .

واورد الامام احمد في مسنده احاديث النهي عن هذا البيع، فعن ابن عمر: "ان
رسول الله R نهى عن بيع حبل الحبل" (4) .

وفي رواية تاريخية تضمنت توضيح لهذا البيع، فعن ابن عمر قال : " كان أهل
الجاهلية يبيعون لحم الجزور بحبل حبل، وحبل حبل: تنتج الناقة مافي بطنها ثم تحمل
التي تُنتجها، فنهاهم رسول الله R عن ذلك" (5) . ولايجوز هذا البيع لانه بيع معدوم
مجهول (6) .

بيع المصرة

ويقصد ببيع المصرة عدم حلب الماشية (الابل ، البقر ، الغنم) المراد ببيعها اياماً،
فيتراً للمشترى إنها غزيرة اللبن فيقبل على شرائها لانه يعتقد أن كثرة اللبن عادة فيها
وطبيعة (7) ، ويقال للمصرة المحفلة (8) ، وهي من الجمع ، لان حفل اللبن في ضرعها

-
- (1) المرغيانى، الهداية، ج3، ص 43.
- (2) مالك، مؤطاً، ج2، ص653؛ السرخسي ، المبسوط، ج12 ، ص 195؛ الغزالي، الوسيط، ج3،
ص 70؛ الكاساني، بدائع الصنائع، ج5، ص 139 ؛ القرطبي، بداية المجتهد، ج2، ص 111؛
المرغيانى، الهداية، ج3 ، ص 43؛ ابن قدامه، المغني، ج4، ص 147 ؛ الانصاري، ابو يحيى
زكريا محمد بن احمد بن زكريا (ت 926هـ) فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، (بيروت، دار
الكتب العلمية، 1418هـ/1998م) ، ج1، ص 282 ؛ الشربيني، مغني المحتاج ، ج2، ص 30
؛ البهوتي، كشف القناع، ج3، ص166.
- (3) ابن عبد البر، التمهيد، ج13، ص 313؛ الشيرازي، التنبية، ج1، ص89؛ الغزالي، الوسيط،
ج3، ص70؛ النووي، المجموع، ج9، ص322؛ السيواسي محمد بن عبد الواحد (ت 861هـ)،
شرح فتح القدير، (بيروت، دار الفكر، دت) ، ج6 ، ص 411.
- (4) احمد، المسند، ج1، ص331(394) اسناده صحيح، وينظر ج2، ص542(2145)؛ ج3، ص188
(2645) ؛ ج4، ص281(4491) ؛ ج4، ص313 (4582) ؛ ج5 ، ص 14 (5307)؛
ج5، ص91 (5510) ؛ (وينظر مسلم ، صحيح ، ج3، ص 1153؛ ابن ماجه، سنن ، ج2، ص
740 ؛ ابو داود، سنن ، ج3، ص 255 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج4، ص 42).
- (5) احمد، المسند، ج4، ص342(4640) اسناده صحيح؛ وينظر، ج5 ، ص 76 (5466) ؛ ج5 ،
ص 500 (6307) ؛ ج6 ، ص 13 (6437) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج3 ،
ص1395؛ مسلم، صحيح، ج3، ص1154؛ النسائي، السنن الكبرى، ج4، ص 42).
- (6) ابن قدامة ، الكافي في فقه ابن حنبل، ج4، ص 18.
- (7) مالك، المدونه، ج10، ص287؛ ابن قتيبة، غريب، ج2، ص482؛ الترمذي، سنن، ج3، ص 568 ؛
ابن الاثير، النهاية، ج3، ص 27 ؛ ابن قدامه، المغني، ج4، ص 103 ؛ ابن ابي الفتح، المطلع،
ص 236 ؛ ابن منظور، لسان ، ج14 ، ص 458.
- (8) ابو عبيد، غريب ، ج2، ص 242؛ الزمخشري، الفائق، ج1، ص 296 ؛ ابن الاثير ، النهاية،
ج1، ص 408؛ ابن منظور ، لسان ، ج11، ص 157.

أي جُمع (1) ، فالتصريه جمع اللبن في الضرع يقال صرى الشاة، وصرى

اللبن في ضرع الشاة (2) .

إن النهي عن بيع المصرة او المحفلة جاء في مسند الامام احمد، فعن ابي هريرة
عن النبي R قال : " من اشترى شاة مصراة فليحلبها فإن لم يرضها فليردها وليرد معها
صاعاً من تمر " (3) .

وفي رواية اخرى عن ابي هريرة عن النبي R قال : " من اشترى مُصرة فهو
بالخيار ثلاثة ايام فإن ردها رد معها صاعاً من تمر لاسمراء (4) " (5) .

وفي رواية اخرى فيها توضيح أكثر، عن ابي هريرة عن النبي R انه قال :
" ... لاتصروا الغنم والابل للبيع، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين، إن شاء
أمسكها ، وإن شاء ردها بصاع من تمر لاسمراء " (6) .

(1) ابن قتيبة، غريب ، ج2، ص 282؛ السرخسي، المبسوط ، ج3، ص 38؛ الزمخشري ، الفائق،
ج1، ص 296.

(2) ابن قدامة، المغني، ج4، ص 103.

(3) احمد، المسند، ج9، ص360 (9922) اسناده صحيح؛ وينظر ، ج4، ص 150 (4125)؛ ج4،
ص141 (4096) ، ج7، ص 187 (7374) ؛ ج7، ص 307 (7515) ؛ ج7 ، ص 414
(7684) ؛ ج7، ص 415 (7685) ، ج8 ، ص 238 (8195) ؛ ج9 ، ص 110 (9095) ،
ج9 ، ص 351 (9889) ؛ ج9، ص 382 (10015) ؛ ج9، ص 424 (10187) ، ج9، ص
424 (10190) ؛ ج14، ص 277 (18721) ؛ ج14، ص 277 (18723) ؛ وينظر
البخاري، صحيح، ج2، ص 756 ؛ مسلم، صحيح ، ج3، ص 1158 ؛ الترمذي ، سنن ، ج3،
ص 553).

(4) سمراء :الحنطة، الخطابي ، غريب ، ج1، ص 584 ؛ ابن الاثير ، النهاية، ج2، ص399.

(5) احمد، المسند، ج9، ص 510 (10534) اسناده صحيح، وينظر ، ج9 ، ص 197 (9364) ؛
ج9، ص 245 (9524) ، ج9، ص 431 (10215) ؛ (وينظر مسلم ، صحيح، ج3، ص
1158 ؛ الترمذي، سنن ، ج3، ص 553؛ وقال: " هذا حديث حسن صحيح " ؛ ابن ماجه، سنن
، ج2 ، ص 753 ؛ الدار قطني، سنن ، ج3، ص 74؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج5 ، ص
320).

(6) احمد،المسند،ج7،ص130(7303) اسناده صحيح؛ وينظر ج9 ، ص 171 (9281) ؛ ج9،
ص 211 (9410) ؛ (وينظر ابو داود، سنن ، ج3 ، ص 270 ؛ النسائي ، السنن الكبرى،
ج4،ص11؛الدار قطني،سنن ، ج3 ، ص 270؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج4، ص 108).

كل ذلك يدل على ان بيع المصرة منهى عنه لان به تدليس على المشتري (1) ، ولانه غش وخداع (2) ، لذلك فإن المشتري له الحق في ارجاع المباع اذا علم إنه من نوع بيع المصرة (3) ، وقدر الشارع المدة التي يتم بها التأكد من وجود التصرية ثلاثة ايام، فالיום الاول يكون لبن التصريه، وفي اليوم الثاني ينقص اللبن، وفي اليوم الثالث تتأكد التصرية عند ذاك فالمشتري له الخيار إما ان يمسكها ، وإما ان يردها (4) ، وفي حالة اختيار ردها، فالمشتري ملزم برد معها قيمة اللبن الذي احتل به من الضرع، وقدر الشارع هذا البدل بصاع من تمر او قيمته (5) ، وسبب اعطاء التمر لانه غالب قوت البلد (6) ، ولا فرق بين ان تكون قيمة التمر مثل قيمة اللبن المأخوذ اقل او أكثر وهذا عن الامام احمد (7) ، وسبب اعطاء هذا البدل قطعاً للخصومه، ودفعاً للنزاع (8) ، اما في حالة حلب اللبن وتركه على حاله ثم رده مع الشاة لايلزمه رد معها شيء (9) .

-
- (1) ابن قدامة ، المغني، ج4، ص 103.
- (2) ابو عبيد، غريب ، ج2، ص 243 ؛ الترمذي، سنن ، ج3، ص 568 ؛ ابن الاثير، النهاية، ج3، ص 27.
- (3) ابن قدامة ، المغني، ج4، ص 104.
- (4) السرخسي، المبسوط، ج13 ، ص ص 38-39 ؛ ابن قدامه ، المغني، ج4، ص 106.
- (5) الشافعي، اختلاف الحديث، تحقيق: عامر احمد حيدر (بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، 1405هـ/ 1985م)، ص 272. ابو عبيد ، الاموال، ج2، ص 82؛ الطحاوي، شرح معاني الآثار، ج4، ص 19؛ الخراقي، مختصر الخراقي، ص 66 ؛ السرخسي ، المبسوط، ج13، ص 38 ؛ الشيرازي ، المذهب، ج1 ، ص 283 ؛ الغزالي ، الوسيط ، ج3، ص 124 ؛ الكاساني، بدائع الصنائع، ج5، ص 274؛ ابن قدامة، المغني، ج4، ص 104؛ البهوتي ، كشف القناع، ج3، ص 214.
- (6) ابن قدامة ، المغني، ج4، ص 104.
- (7) م . ن . ج4، ص 105.
- (8) م . ن .
- (9) م . ن .

بيع النجش

النجش لغةً هو الاستتار ، لان الناجش يستتر قصده (1) ، اما معنى بيع النجش هو حضور شخص عند بيع السلعة فيمدحها ، ويزيد في ثمنها وليس هو مشترياً لها ، وإنما يبغي إيهام غيره ليرغبه بشرائها بأكثر من قيمتها الحقيقية فيظن المشتري إن السلعة تساوي هذه الزيادة فيغتر بذلك (2) .

ونظراً لكون هذه الطريقة في البيوع يدخل فيها الغش والخداع، ولأنها تؤدي الى النزاع والخصام، وأخذ المال بغير وجه حق، فمنها النهج الاقتصادي الاسلامي، واورد الامام احمد في مسنده احاديث النجش، منها حديثاً مرفوعاً، فعن عبدالله بن عمر: " أن النبي R نهى عن النجش " (3) .

وكذلك ورد النهي عن النجش في بعض الاحاديث التي تضمنت العديد من المنهيات، فعن ابي هريرة ، قال رسول الله R : " لاتحاسدوا ولاتاجشوا ... " (4) . وعلى وفق ذلك جاء اتفاق العلماء على منع التعامل ببيع النجش (5) ، وبذلك ايضاً اتفقوا إن البيع الصحيح اذا سلم من النجش (6)، وقيل فيه : هو حرام لما فيه من تغيير المشتري وخديعته فهو في معنى الغش. (7)

-
- (1) الفيومي، المصباح المنير، ج2، ص 594 ؛ ابن مفلح، المبدع، ج4، ص 79.
- (2) مالك، مؤطاً، ج2، ص 684؛ ابن قتيبة، غريب، ج1، ص 199؛ الشافعي، الام، ج3، ص90؛ ابو عبيد غريب، ج3، ص 36 ؛ الترمذي، سنن، ج3، ص 597؛ الكاساني، بدائع الصنائع، ج5، ص 233؛ المرغياني، الهداية، ج3، ص 53 ؛ الحلبي، غنية النزوع، ص216؛ ابن الاثير، النهاية، ج5، ص 20؛ ابن قدامة، المغني، ج4، ص 148؛ الرازي، مختار الصحاح، ص647 ؛ ابن ابي الفتح، الطلع، ص 235 ؛ الجرجاني، التعريفات، ص 308؛ ابن مفلح، المبدع، ج4، ص 79 ؛ المرادوي، الانصاف، ج4، ص 395 ؛ البهوتي، كشف القناع، ج3، ص 211؛ القونوي، انيس الفقهاء، ص 212.
- (3) احمد، المسند، ج5، ص 274 (5870) اسناده صحيح؛ وينظر ج 4، ص 296 (4531) ؛ ج5 ص، 271(5863) ؛ ج6، ص 17 (6451) ؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج2، ص 753 ؛ وايضاً ج 6، ص 2554 ؛ مسلم، صحيح، ج3، ص 1156 ؛ ابن ماجه، سنن، ج2، ص 734؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج 5، ص343).
- (4) احمد، المسند، ج7، ص 443 (7713) اسناده صحيح؛ وينظر ج 7، ص 86 (7247) ؛ ج7، ص 415 (7686) ؛ ج7، ص 518 (7862) ؛ ج8، ص 399 (8707) ؛ ج9، ص 51 (8918) ؛ ج9، ص 110 (9095) ؛ ج9، ص 444 (10265) ؛ ج9، ص 493 (10464) ؛ ج9، ص 527 (10597) ؛ ج9، ص 569 (10742) ؛ (وينظر ابن ماجه، سنن، ج2، ص 734 ؛ ابو داود، سنن، ج3، ص 269 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج 5، ص 343.
- (5) القرطبي، بداية المجتهد، ج2، ص 125.
- (6) ابن حزم، مراتب الاجماع، ص 89.
- (7) البهوتي، كشف القناع، ج3، ص 211.

بيع الملامسة والمناذرة

ويقصد ببيع الملامسة اذا لمس المشتري السلعة وجب البيع (1) ، من دون النظر اليها او علم بحالها (2) ، او يقول شخصان لاحدهما اذا لمست ثوبي او لمست ثوبك فقد وجب البيع (3) ، أي ان يلمسه بيده ولا يلبسه ولا يقلبه فإذا مسه وجب البيع (4) .
اما بيع المناذرة : هي من نبذت الشيء أنبذته نبذاً فهو منبوذ اذا رميته وابعده (5)، وبذلك النبذ يعني إلقاء او رمي (6) ، لهذا فبيع المناذرة اذا يقول الرجل لصاحبه أنبذ إليّ او انبذ اليك الثوب او غيره من المتاع فقد وجب البيع بكذا (7) ، او يقول البائع للمشتري أي ثوب أنبذه اليك فسعره بكذا (8) ، او اذا نبذت أي شيء اليك فقد وجب البيع ببني وبينك (9) .

ولا يصح البيع في هذين البيعين لعلتين ، احدهما الجهالة ، والثانية كونه معلقا على شرط (10) .

وقد روى الامام احمد في مسنده ما يدل على ان هذين البيعين منهي عنهما، فعن ابي هريرة أن رسول الله R : " نهى عن الملامسة والمناذرة " (11) .

وكذلك روى الامام احمد هذا الحديث بطريق اخر، وفيه ادراج لتوضيح معناه،

فعن ابي سعيد الخدري: " نهى رسول الله R عن الملامسة، واللامسة يمس الثوب لا ينظر اليه، وعن المناذرة وهو طرح الثوب بالبيع قبل أن يقبله وينظر إليه " (12) .

- (1) الشيرازي، المذهب، ج1، ص 266 ؛ الغزالي، الوسيط، ج3، ص 71؛ ابن الاثير، النهاية، ج4، ص 269؛ ابن قدامة، المغني، ج4، ص 146 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج6 ، ص 210 ؛ ابن مفلح، المبدع، ج4، ص 29؛ البهوتي ، الروض المربع ، ج2، ص 40.
- (2) سالم ، صحيح فقه السنة، ج3، ص 103.
- (3) الزمخشري، الفائق، ج3، ص 400؛ ابن منظور ، لسان ، ج6 ، ص 210 ؛ الفيومي ، المصباح المنير ، ج2، ص 558.
- (4) احمد ، المسند، ج10 ، ص 300.
- (5) ابن الاثير، النهاية، ج5، ص 5 ؛ ابن ابي الفتح، المطلع، ص 231.
- (6) احمد ، المسند، ج9، ص 459.
- (7) ابو عبيد، غريب، ج1، ص 234؛ الغزالي، الوسيط، ج3، ص 71؛ الزمخشري، الفائق، ج3، ص 399 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج4، ص 146 ؛ ابن الاثير، النهاية، ج5، ص 5 ؛ ابن منظور ، لسان، ج3، ص 512 ؛ ابن مفلح، المبدع ، ج4، ص 29؛ البهوتي، الروض المربع ، ج2، ص 40.
- (8) سالم، صحيح فقه السنة، ج4، ص 293.
- (9) الترمذي، سنن ، ج3، ص 610.
- (10) ابن قدامة، المغني، ج4، ص 146.
- (11) احمد، المسند، ج9، ص50 (8915) اسناده صحيح؛ وينظر ج8 ، ص 252 (8234)؛ ج9 ، ص55 (8929)؛ ج9، ص207 (9398)؛ ج9، ص252 (9550)؛ ج9، ص351 (9889)؛ ج9، ص365 (9940)؛ ج9، ص408 (10123)؛ ج9، ص422 (10179)؛ ج9، ص555 (10697)؛ ج9، ص582 (10890)؛ ج10، ص19 (10964)؛ ج10، ص210 (11575)؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج2، ص754؛ مسلم، صحيح، ج3، ص1151؛ الترمذي، سنن، ج3 ، ص 601؛ النسائي، السنن الكبرى، ج4، ص 15 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج15 ، ص 341.
- (12) احمد، المسند ، ج10 ، ص 298 (11838) اسناده صحيح؛ وينظر ج10 ، ص 299 (11841) ؛ ج10 ، ص 300 (11843) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج2، ص 754 ؛ مسلم، صحيح، ج13 ، ص 1152 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج4، ص 15 ؛ البيهقي، سنن البيهقي

بيع المزبنة

المزبنة في اللغة من الزبن وهو الدفع (1) ، واصطلاحاً : هي كل شيء من الجراف الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده فيباع بشيء مسمى من الكيل والوزن والعدد ظناً وتقديراً (2) ، او : " هو بيع ما يُعرف كليه بما يجهل كيله من جنسه " (3) . كبيع التمر وهو في رؤوس النخل بالتمر كيلاً (4) ، او كرمأ يبيعه بزيباً كيلاً (5) . وأنها من بيوع المجازفة فيحصل فيها الغبن (6) ، فإذا اراد المغبون أن يفسخ البيع وامتنع البائع تزايها، أي تدافعا، واختصما ، وتنازعا (7) ، ودرأ لكل ذلك حُرْم هذا البيع (8) ، وجاء توضيح ذلك فيما أورده الامام احمد في مسنده ، فعن عبدالله بن عمر : " أن رسول الله R نهى عن المزبنة ، والمزبنة : اشتراء الثمر بالتمر كيلاً ، والكرم بالزبيب كيلاً " (9) .

وفي رواية اخرى ايضاً عن عبدالله بن عمر قال : " نهى رسول الله R عن المزبنة، والمزبنة: الثمر بالتمر كيلاً، والعنب بالزبيب كيلاً، والحنطة بالزرع كيلاً" (10)

-
- (1) الكبرى، ج5، ص341.
ابن قتيبة، الغريب، ج1، ص193؛ الغزالي، الوسيط، ج3، ص187؛ الزمخشري، الفائق، ج1، ص298؛ ابن الاثير، النهاية، ج2، ص294؛ الرازي، مختار، ص268؛ ابن منظور، لسان، ج13، ص195.
- (2) ابن قتيبة، غريب، ج1، ص193-194؛ ابن منظور، لسان، ج13، ص195؛ سالم، صحيح فقه السنه، ج4، ص308.
- (3) الشافعي، محمد بن ادريس (ت204هـ)، الرسالة، تحقيق احمد محمد شاكر (بيروت، المكتبة العلمية، دت)، ص334؛ (وينظر ابن ابي الفتح، المطلع، ص240؛ العبدري، التاج والاكيل، ج4، ص366).
- (4) الشافعي، الام، ج3، ص63؛ الزمخشري، الفائق، ج1، ص298؛ المرغياني، الهداية، ج3، ص44؛ ابن قدامه، المغني، ج4، ص32 وص58؛ الجرجاني، التعريفات، ص270؛ الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت125هـ)، السيل الجرار، المتدفق على حدائق الازهار، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1405هـ)، ج3، ص64.
- (5) ابن دقيق العيد ابو الفتح محمد بن علي (ت702هـ)، عمدة الاحكام (بيروت، دار الكتب العلمية، دت)، ج3، ص130؛ العبدري، التاج والاكيل، ج4، ص366.
- (6) الرازي، مختار، ص268.
- (7) ابن قتيبة، غريب، ج1، ص193؛ ابن منظور، لسان، ج13، ص195.
- (8) الغزالي، الوسيط، ج3، ص187؛ الزمخشري، الفائق، ج1، ص298.
- (9) احمد، المسند، ج4، ص295 (4528) اسناده صحيح؛ وينظر، ج4، ص280 (4490)؛ ج5، ص12 (5297)؛ ج5، ص18 (5320)؛ ج5، ص271 (5862)؛ ج12، ص69 (15022)؛ ج12، ص69 (15023)؛ ج13، ص321 (17195)؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج2، ص763؛ مسلم، صحيح، ج3، ص1171؛ النسائي، السنن الكبرى، ج4، ص20).
- (10) احمد، المسند، ج4، ص344 (4647) اسناده صحيح؛ (وينظر: مسلم، صحيح، ج13، ص1171؛ ابو داود، سنن، ج3، ص251؛ ابن حبان، صحيح، ج11، ص374).

البيوع المحرمة لذاتها

استكمالاً للنهج الاقتصادي الاسلامي في تحقيق هدفه، بفائدة ومصلحة المجتمع ككل حُرمت ومنعت بعض الاشياء للمتاجرة بها ، فهذا يدل على ان هذا النهج وضع قواعده، واصوله لبناء اقتصاد متين مع أهداف اخرى أسمى وأكثر أهمية في بناء المجتمع الانساني المترابط المتماسك، فنظر الى المجتمع كما نظر الى الفرد والعكس صحيح . اذا لا يُقر مصلحة على حساب مصلحة، وإنما على اساس متوازن. ولهذه الاسباب حُرّم التعامل لبعض المواد منها ،فعن جابر بن عبدالله قال : " إن

رسول الله R قال عام الفتح: إن الله U ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام. فقيل له عن ذلك يا رسول الله أرايت شحوم الميتة فإنه يدهن بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس قال : لا هو حرام: ثم قال رسول الله عند ذلك : قاتل الله اليهود إن الله U لما حرم عليها الشحوم جملوها ثم باعوها وأكلوا أثمانها" (1) . أما تحريم الخمر، لانه يشتمل على مضار كثيرة، لانه يُذهب العقل الذي به فضل الله | الانسان على سائر الخلق.

وأورد الامام الاحمد في مسنده تحريم التجارة في الخمر ، فعن ام المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) قالت: " لما نزلت الايات من اخر البقرة في الربا (2) خرج رسول الله R الى المسجد وحرم التجارة في الخمر" (3) وعند السماع بذلك ترك الخمر بالجملة شرباً وبيعاً (4) .

ولتأكيد حرمتها وعدم جواز التعامل بها مطلقاً ، فعن ابن عمر قال . قال رسول الله R : " لعنت الخمر على عشرة وجوه. لعنت الخمر بعينها، وشاربها، وساقها، وبائعها، ومبتاعها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة اليه، وأكل ثمنها" (5) ولان الناس قبل الاسلام وفي بدايته قد اعتادوا على التعامل به، نزلت الايات تدريجياً في تحريمه، أي نزلت اولاً آيات في بيان مضاره (6) ، ثم نزلت آيات تمنع شربه عند اتيان الصلاة (7) ، ثم حُرّم تحريماً مؤبداً (8) .

(1) احمد ، المسند ، ج11 ، ص 458 (14409) اسناده صحيح؛ وينظر ج6 ، ص 440 (6997)؛ (وينظر ، مسلم، صحيح، ج3 ، ص 1207 ؛ ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 732؛ الترمذي، سنن ، ج3، ص 591).

(2) سورة البقرة، آية 275-276.

(3) احمد ، المسند، ج17، ص 256 (24075) اسناده صحيح؛ وينظر ج17، ص 474 (24851) ؛ ج17، ص 619 (25409) ؛ ج17، ص 630 (25452) ؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج2، ص 775 ؛ مسلم ، صحيح ، ج3، ص 1206 ؛ ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 1122 ؛ النسائي، السنن الكبرى ، ج11، ص 318).

(4) ينظر احمد ، المسند، ج3 ، ص 426 (3374) ؛ ج3 ، ص 307 (2980) ؛ ج2، ص 498 (2041) ؛ ج14 ، ص 333 (18862).

(5) احمد ، المسند ، ج4 ، ص 398 (4787) اسناده صحيح ؛ وينظر ج5 ص50 (5390) ، ج5، ص 50 (5391) ؛ ج5 ، ص 202 (5716) ؛ (وينظر ابن ماجه ، سنن ، ج2، ص 1121 (3380) ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى ، ج8 ، ص 287).

(6) سورة البقرة ، آية 219.

(7) سورة النساء ، آية 43.

وفي النهج الاقتصادي الاسلامي قاعدة محددة، فإن حُرْم أكل شيء حُرْم ثمنه أي بيعه وشراؤه فعن ابن عباس أن النبي R قال : " لعن الله اليهود ، حرم عليهم الشحوم فأكلوا أثمانها، وإن الله اذا حرم على قوم شيئاً حرم عليهم ثمنه" (9) .
ومن البيوع والاجور المحرمة في النهج الاقتصادي الاسلامي، فعن عقبة بن عمرو (10) . قال : " نهى رسول الله R عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن" (11). الا الكلب المعلم (12) . والنهي عن ثمن الكلب والخمر لان كل منهما معلل بالنجاسة فيتعدى الى كل نجس (13) .
وعن جابر بن عبدالله : " إن رسول الله R نهى عن ثمن السنور وهو القط" (14) .

وفي رواية اخرى عن ابي جحيفة (15) قال : " ان رسول الله R نهى عن ثمن

-
- (8) سورة المائدة ، آية 90-91 ؛ وينظر احمد ، المسند ، ج3، ص 182 (2625).
- (9) احمد ، المسند ، ج3، ص 301 (2964) اسناده صحيح ؛ وينظر ج1، ص 236 (170) ؛ ج3، ص 22 (2221) ، ج3 ص 198 (2678) ؛ ج8 ، ص 407 (8730) ؛ ج9، ص 527 (10596) ؛ ج12 ، ص 439 (16011) ؛ (وينظر مسلم ، صحيح ، ج3، ص 1208 ؛ ابو داود ، سنن ، ج3 ، ص 280 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج3، ص 86؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى ، ج6 ، ص 13).
- (10) عقبة بن عمرو بن ثعلبة ابو مسعود الانصاري صحابي جليل ، مشهور بكنيته اتفقوا على إنه شهد العقبة، واختلفوا في شهوده بدرأ ثم شهد أحد ومابعدهما من المشاهد ، ثم سكن الكوفة مات سنة اربعين وقيل مات بعدها. البخاري ، التاريخ الكبير، ج6 ، ص 429 ؛ ابن عبد البر، الاستيعاب، ج3 ، ص 104-105 ؛ المزني ، تهذيب الكمال، ج34 ، ص 287 ؛ ابن حجر العسقلاني، الاصابة، ج4 ، ص 524.
- (11) احمد ، المسند ، ج13 ، ص 256 (17007) اسناده صحيح ؛ وينظر ، ج3 ، ص 142 (2512) ؛ ج3، ص 182 (2626) ؛ ج3 ، ص 394 (3273) ؛ ج3، ص 417 (3344) ؛ ج2، ص 517 (2094) ؛ ج8 ، ص 96 (7963) ؛ ج9 ، ص 487 (1438) ؛ ج13 ، ص 257 (17011) ؛ ج13، ص 262 (17025) ؛ ج14 ، ص 262 (18669) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج2، ص 779 ؛ مسلم ، صحيح ، ج13 ، ص 1198 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج4 ، ص 53).
- (12) احمد ، المسند، ج11 ، ص 439 (14348).
- (13) الغزالي، الوسيط، ج3 ، ص 72.
- (14) احمد ، المسند ، ج11 ، ص 536 (14703) اسناده صحيح ، وينظر ، ج11 ، ص 373 (14098) ؛ ج11، ص 505 (14587) ؛ (وينظر ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 731 ؛ ابو داود ، سنن ، ج3، ص 278).
- (15) وهب بن عبدالله السوائي، ويقال اسم ابيه وهب ، مشهور بكنيته ابو جحيفة، صحابي معروف، اسلم وهو صغير ، وتوفي الرسول R ولم يبلغ الحلم ومات سنة اربع وسبعين؛ ابو الفتح ، محمد بن الحسين الازدي (ت 374هـ) ؛ اسماء من يعرف بكنيته ، تحقيق: ابو عبد الرحمن اقبال ، (الهند، دار السلفية، 1410هـ/1989م) ، ص 36 ؛ ابن عبد البر، الاستيعاب ، ج4 ، ص 1619 ؛ المزني ، تهذيب الكمال، ج3، ص 76-71 ؛ ابن حجر ، تقريب التهذيب، ج1، ص 585.

الدم، وثمان الكلب وكسب البغي ... " (1) .

وعن ابن عمر : " إن النبي R نهى عن ثمن عسب الفحل " (2) . وبذلك قال أكثر العلماء بعدم جواز ثمن عسب الفحل (3) .

طرق منهي عنها في البيع

حدد النهج الاقتصادي الاسلامي شروط وقواعد في البيع ، فإن تعداها البائع او المشتري فسد البيع ، ولمعرفتها ضمان دقة البيع وعدم حصول الغبن، والضرر لاي من البائع او المشتري، ومن الاحكام المهمة التي حددها النهج الاقتصادي الاسلامي، (لايبيع على بيع أحد) واورد الامام احمد في مسنده احاديث نبوية شريفة توضح النهي عن هذا البيع ، فعن عبدالله بن عمر عن النبي R قال : " لايبع احدكم على بيع اخيه ... " (4) .

وفي رواية اخرى عن عقبة بن عامر البهني قال سمعت رسول الله R يقول: " لايلح لامريء يبيع على بيع اخيه حتى يذره " (5) . أي يتركه .

وفي لفظ اخر له المعنى نفسه، عن ابي هريرة عن رسول الله R قال : " لايسوم الرجل على سوم اخيه المسلم، ولايخطب على خطبته " (6) .

(1) احمد ، المسند ، ج14 ، ص 263 (18674) اسناده صحيح ، وينظر ج14 ، ص 260 (18662) ؛ (وينظر البخاري ، صحيح ، ج2، ص 780 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج6 ، ص 6).

(2) احمد ، المسند ، ج4 ، ص 337 (4630) اسناده صحيح ؛ وينظر : ج8 ، ص 96 (7963) ؛ ج9 ، ص 190 (9342) ؛ ج10 ، ص 470 (12416) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج2، ص 797 ؛ الترمذي ، سنن ، ج3، ص 572 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج5 ، ص 339).

(3) الشافعي ، الام ، ج3، ص 255 ؛ السرخسي المبسوط، ج15 ، ص 83 ؛ الكاساني، بدائع الصنائع ، ج2، ص 190 ؛ المرغاني ، الهداية، ج3، ص 240 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج4 ، ص 48 ؛ ابن مفلح، المبدع، ج3، ص 166 ؛ المرداوي، الانصاف، ج4 ، ص 301 ؛ البهوتي، كشف القناع، ج3، ص 166.

(4) احمد ، المسند، ج4 ، ص 373 (4722) اسناده صحيح ؛ وينظر ج4، ص 296 (4531) ؛ ج5 ، ص 14 (5304) ؛ ج5 ، ص 353 (6034) ؛ ج5 ، ص 354 (6036) ؛ ج5 ، ص 362 (6060) ؛ ج5 ، ص 372 (3088) ؛ ج5 ، ص 389 (6135) ، ج5 ، ص 489 (6276) ؛ ج7 ، ص 86 (7247) ؛ ج7 ، ص 415 (7686) ؛ ج8 ، ص 172 (8086) ؛ ج8 ، ص 243 (8209) ؛ (وينظر مسلم ، صحيح ، ج3 ، ص 1154 ؛ ابو داود ، سنن ، ج3 ، ص 269 ؛ الترمذي ، سنن ، ج3 ، ص 587 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج5 ، ص 344).

(5) احمد ، المسند ، ج13 ، ص 341 (17260) اسناده صحيح ، وينظر ج6 ، ص 204 (6647) ؛ ج13 ، ص 241 (17261) ؛ (وينظر: مسلم، صحيح، ج2، ص 1034 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج7 ، ص 180).

(6) احمد، المسند ، ج9، ص 177 (9305) اسناده حسن ؛ وينظر ج9 ، ص 234 (9486) ؛ ج9 ، ص 343 (9861) ؛ ج9 ، ص 360 (9921) ؛ ج9 ، ص 451 (10295) ؛ ج9، ص 583 (10793) ؛ ج9 ، ص 583 (10794) ؛ ج9 ، ص 540 (10637) ؛ (وينظر مسلم ، صحيح ، ج3، ص 1154 ؛ الترمذي ، سنن ، ج3 ، ص 578 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج5، ص 345).

وكذلك مما نُهي عنه في البيوع، فعن عبدالله بن عمرو قال : " نهى رسول الله

R عن بيعتين في بيعة، وعن بيع وسلف ، وعن ربح مالم يُضمن ، وعن بيع مالم ليس عندك" (1).

اما بيعتين في بيعة فوردت احاديث اخرى في المسند (2) ، ومعنى ذلك ابيعك هذا الثوب بنقد بعشرة ، ونسيئة بعشرين ، ولا يفارقه على احد البيعين (3) .

بيع الثمار قبل بدو صلاحها

بينت الاحكام في النهج الاقتصادي الاسلامي ان بيع الثمار لا يتم إلا عند صلاحها وقريب من إكمال نضوجها، وضمان قطفها ثم الاستفادة منها ، اما قبل هذا فلا يمكن التعاقد والاتفاق على بيع الثمار، والغاية المنشودة التي تُرجى من هذا الحكم هي الابتعاد عن المنازعات التي قد تحصل في حالة تم البيع وعقد الاتفاق ودفع الثمن والثمار غير ناضجة ، فلا يأمن سلامتها من العاهة بالامراض، او الاضرار التي قد تحصل بالثمار لاسباب متعددة، فعند ذاك تحصل المشادة بين البائع والمشتري لعدم استفادة المشتري فيطالب بماله، وربما يمتنع البائع ، فدرأ لكل ذلك مُنع هذا البيع.

وقد اورد الامام احمد في مسنده الاحاديث بطرقها المتعددة ، التي وضحت وبينت

عدم بيع الثمار إلا عند النضوج، فعن عبدالله بن عمر قال : " نهى رسول الله R ان تُباع الثمرة حتى يبدو صلاحها" (4) .

ثم ورد حديثاً اخر بلفظه مع زيادة .فعن ام المؤمنين عائشة (رضي الله عنها)

عن النبي R : " لا تبيعوا ثماركم حتى يبدو صلاحها وتتجو من العاهة" (5) .

(1) احمد ، المسند ، ج 6 ، ص 190 (6628) اسناده صحيح، وينظر ج 6 ، ص 228 (6671) ؛ ج 6 ، ص 393 (6918) ؛ (وينظر ابو داود، سنن ، ج 3 ، ص 283 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج 4 ، ص 43 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى ، ج 5 ، ص 343 وص 348 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج 4 ، ص 85).

(2) احمد ، المسند ، ج 4 ، ص 10 (3725) ؛ ج 5 ، ص 53 (5395) ؛ ج 9 ، ص 252 (9550) ؛ ج 9 ، ص 403 (10104).

(3) الترمذي، سنن، ج 3، ص 553 ؛ الغزالي، الوسيط، ج 3، ص 72 ؛ ابن قدامة، المغني، ج 4،

ص 16؛ البهوتي، كشف القناع، ج 3، ص 174 ؛ سالم ، صحيح ، فقه السنة، ج 4، ص 324.

(4) احمد، المسند، ج 4، ص 523 (5134) اسناده صحيح؛ وينظر ج 3 ، ص 34 (2247) ؛ ج 3،

ص 422 (3361)؛ ج 4، ص 433 (4869)؛ ج 4، ص 457 (4943)؛ ج 4، ص 478 (4998) ؛

ج 4، ص 498 (5060)؛ ج 4، ص 498 (5061)؛ ج 4، ص 523 (5134)؛ ج 4، ص 537 (5184) ؛

ج 5، ص 68 (2445)؛ ج 5، ص 79 (5473)؛ ج 5، ص 94 (5523)؛ ج 5، ص 542 (6376)؛ ج 7،

ص 323 (7549)؛ ج 8، ص 411 (8744)؛ ج 11، ص 424 (14286)؛ ج 11، ص 560 (1479)؛

ج 12، ص 44 (14934)؛ ج 12، ص 107 (15184)؛ ج 12، ص 109 (15191)؛ ج 12، ص 69

(15022)؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج 2، ص 541 ؛ ابن حبان، صحيح ، ج 11، ص 364).

(5) احمد، المسند، ج 17 ، ص 322 (24288) اسناده صحيح؛ وينظر ج 4 ، ص 483 (5012) ؛

ج 4، ص 512 (5105) ؛ ج 5، ص 89 (5499) ؛ ج 5 ، ص 94 (5521) ؛ ج 9 ، ص 393

(10061) ؛ (وينظر الهيثمي، مجمع الزوائد، ج 4 ، ص 102 ، وقال : " رواه احمد ورجاله

وقد جاء في رواية اخرى توضيح علامات او إمارات صلاح الثمر ، ثم يبدأ البيع، فعن انس بن مالك : " أن النبي R نهى ان تباع الثمرة حتى ترهو وعن العنبر حتى يسود، وعن الحب حتى يشتد" (1) ، وقد سئل انس ماترهر ؟ قال تحمر (2) وهو لون النضوج والنهي لهذا البيع جاء للبائع والمشتري، فعن ابن عمر : " أن رسول الله R نهى عن بيع النخل حتى يزهر، وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة نهى البائع والمشتري" (3) . ونقل ابن المنذر اجماع اهل العلم النهي عن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة (4) .

وكذلك اورد الامام احمد في مسنده حدثاً تاريخياً يتضح من خلاله ان اهل المدينة قبل الاسلام كانوا يتبايعون الثمار قبل صلاحها، ثم منع الرسول R ذلك عند قدومه المدينة لحدوث منازعه أمامه بسبب هذا البيع فعن زيد بن ثابت (5) : " قدم رسول الله R المدينة ونحن نتبايع الثمار قبل أن يبدو صلاحها فسمع رسول الله R خصومه فقال ما هذا ؟ ف قيل له : هؤلاء ابتاعوا الثمار يقولون اصابنا الدمان (6) والقشام (7) فقال رسول الله R فلا تبايعوها حتى يبدو صلاحها " (8) .

-
- رجال الصحيح" .
- (1) احمد، المسند ، ج 11 ، ص 145 (13247) اسناده صحيح؛ وينظر ج 3 ، ص 367 (3173) ؛ ج 10 ، ص 368 (12077) ؛ ج 10 ، ص 520 (12575) ؛ ج 11 ، ص 446 (14375) ؛ ج 12 ، ص 14 (14820) ؛ (وينظر ابن ماجة، سنن ، ج 2، ص 747؛ ابن حبان، صحيح ، ج 11، ص 369 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج 5 ، ص 301).
- (2) احمد ، المسند، ج 10، ص 368 ؛ مسلم ، صحيح ، ج 3، ص 1190 .
- (3) احمد ، المسند، ج 4، ص 282 (4493) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 4، ص 295 (4525) ؛ ج 5 ، ص 11 (5292) ؛ (وينظر مسلم، صحيح ، ج 3 ، ص 1165 ؛ ابو داود ، سنن ، ج 3، ص 252؛ الترمذي ، سنن، ج 3، ص 529 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج 4 ، ص 24؛ ابن حبان ، صحيح ، ج 11، ص 370).
- (4) الاجماع ، ص 90 .
- (5) زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد النجاري الانصاري ابو سعيد صحابي مشهور ، كاتب الوحي، كان من الراسخين بالعلم تعلم العبرانية او السريانية في سبعة عشرة ليلة كما قيل، لم يشهد بدرأ لصغره، وإنما شهد مابعدا مات سنة خمس او ثمان واربعين وقيل بعد الخمسين للهجرة، ابن عبد البر، الاستيعاب، ج 2، ص 540-537؛ ابن الجوزي ، صفة الصفوة، ج 1، ص 704 ؛ المزي، تهذيب الكمال، ج 10 ، ص 32-24 ؛ ابن حجر ، الاصابة، ج 2، ص 592-594 .
- (6) الدمان: فساد الثمر وعفنه قبل ادراكه . الزمخشري، الفائق، ج 1، ص 439 ؛ ابن الاثير، النهاية ، ج 2، ص 135 ؛ ابن منظور، لسان، ج 13 ، ص 158 .
- (7) القشام : انتفاضه قبل ان يصير بلحاً . الزمخشري، الفائق، ج 1، ص 439 ؛ ابن الاثير ، النهاية، ج 4، ص 66 ؛ ابن منظور ، لسان، ج 12، ص 484 .
- (8) احمد ، المسند، ج 16 ، ص 53 (21555) اسناده صحيح، وينظر ج 4 ، ص 522 (5129) ، ج 4، ص 551 (5236) ؛ ج 5 ، ص 6 (5273) ؛ ج 5 ، ص 505 (6316) ؛ (وينظر ابو داود، سنن ، ج 3، ص 253 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج 5، ص 301).

وبلا ريب إن علة منع هذا البيع إنما هو خوفاً من تلف الثمار وحدوث العاهة بها قبل قطفها وأخذها (1) ، لكن البيع يصح بالاجماع في حالة القطف في الحال، وكذلك يصح اذا كان بيع الثمار مع الاصل فيجوز بالاجماع (2) .

عائدية بيع الثمار الذي يباع اصلها

حدد النهج الاقتصادي الاسلامي الكيفية التي يتم من خلالها معرفة عائدية الثمار المباع اصولها، وقد تبين ذلك وإتضح في أحاديث خير البرية محمد (عليه الصلاة والسلام)، فعن عبدالله بن عمر قال : قال رسول الله R : " من باع نخلاً قد أُبرث (3) فثمرتها للبائع، إلا أن يشترط المبتاع " (4) .

وفي لفظ اخر عن ابن عمر عن النبي R قال : " أيما نخلٍ بيعت أصولها فثمرتها للذي أبرها، إلا أن يشترط المبتاع " (5) .

وأورد الامام احمد كذلك في مسنده رواية تاريخية تخص هذا البيع، حدثت في عهد الرسول R . فعن ابن عمر : " أن رجلاً اشترى نخلاً قد أبرها صاحبها، فخاصمه إلى النبي R فقضى رسول الله R أن الثمرة لصاحبها الذي أبرها الا ان يشترط المشتري " (6) .

وبذلك يتضح إن الثمر المؤبر أي المُلَقَح من البائع فهو له ، إلا اذا اشترط غير ذلك (7) ، وبذلك فإن الثمرة قبل الابار للمشتري (8) .

وقريباً من هذا الحكم هناك رواية عن ابن عمر عن النبي R قال : " من باع عبداً وله مال فماله للبائع، إلا ان يشترط المبتاع ... " (9) .

(1) ابن قدامة ، المغني، ج4، ص 72.

(2) ج . ن

(3) أبرث: أي لقيت . أبرت النخلة وأبرتها، فهي مأبورة . ومؤبرة، والاسم الإبراء. ينظر ابن قدامة ، المغني، ج4، ص 63 ؛ الرازي، مختار الصحاح، ص 2 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج4 ، ص ص 3-4 .

(4) احمد، المسند، ج4، ص286(4502) اسناده صحيح؛ وينظر ج5، ص14(5306)؛ ج5، ص 83 (5487) ؛ ج 5 ، ص241(5788)؛ ج5، ص303(4552)؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج2، ص 768 ؛ مسلم ، صحيح ، ج 3 ، ص 1172 ؛ ابن ماجه ، سنن ، ج2، ص 745) .

(5) احمد، المسند، ج4، ص 532 (5162) اسناده صحيح ، (وينظر مسلم ، صحيح ، ج3، ص 1172) .

(6) احمد ، المسند ، ج 4 ، ص 422 (4852) اسناده صحيح؛ (وينظر الطحاوي، شرح معاني الآثار ، ج4، ص 26) .

(7) السرخسي، المبسوط، ج30 ، ص 135 ؛ ابن قدامة، المغني، ج4، ص 63 .

(8) القرطبي، بداية المجتهد، ج 2 ، ص 143 .

(9) احمد، المسند ، ج 4 ، ص 303 (4552) اسناده صحيح؛ وينظر ج 5 ، ص 85 (5491) ؛ ج 5 ، ص 99 (5540) ؛ ج 5 ، ص 543 (6380) ؛ (وينظر ابو داود ، سنن ، ج 3 ، ص 268؛ النسائي، السنن الكبرى، ج3، ص 189 ؛ ابن الجارود، المنتقى، ج1،

بيع مالم يُقبض

أورد الإمام أحمد في مسنده أحاديث عدة ، تبين أن السلعة المراد بيعها لأبد ان تكون مقبوضة، فعن عبدالله بن عمر قال : قال رسول الله R : " من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه" (1) . وفي رواية أخرى عن ابن عباس قال : قال النبي R : " من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه قال ابن عباس: واحسب كل شيء بمنزلة الطعام" (2) . لذلك ذهب عامة الفقهاء إلى ان بيع مالم يقبض غير جائز (3) .

وأورد الإمام أحمد رواية تاريخية يتضح من خلالها إن البيع في عهد الرسالة كان ذا نشاط ، اذ كان كثير من الباعة يزاولون عملهم بنشاط كبير ، فعن عبدالله بن عمر ، قال: "كانوا يتبايعون الطعام جزافاً بأعلى السوق، فنهاهم رسول الله R ان يبيعه حتى ينقلوه" (4) . وفي رواية أخرى عن عبدالله بن عمر قال : " رأيت الناس في عهد رسول الله R يضربون اذا تبايعوا جزافاً أن يبيعه حتى يؤوه إلى رحالهم" (5) . وفي رواية أخرى تبين ان المنافسة في البيع يبدو كانت تدفع البعض إلى تلقي الركبان ليشتروا منهم ما يحملون قبل ان يدخلوا السوق، وهذا التلقي نهى عنه الرسول R ، ربما خشية على

ص159).

- (1) أحمد ، المسند، ج5 ، ص 63 (5426) إسناده صحيح ؛ وينظر ج1، ص 332 (396) ؛ ج4 ، ص 377 (4736) ؛ ج4 ، ص 498 (5064) ؛ ج5 ، ص 551 (5235) ؛ ج5 ، ص 89 (5500) ؛ ج5 ، ص 270 (5861) ؛ ج5 ، ص 296 (5900) ؛ ج8 ، ص 290 (8347) ؛ ج8 ، ص 315 (8421) ؛ ج8 ، ص 358 (8573) ؛ ج11، ص 470 (14447) ؛ (وينظر ، البخاري، صحيح، ج2، ص 750 ؛ النسائي، السنن الكبرى ، ج4، ص 35 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج5 ، ص 312).
- (2) أحمد ، المسند ، ج3 ، ص111 (2438) إسناده صحيح ؛ وينظر ، ج2، ص 425 (1847) ؛ ج2، ص 452 (1928) ، ج3، ص 45 (2275) ؛ ج3، ص 166 (2585) ؛ ج3، ص 418 (3346) ؛ ج3، ص 457 (3481) ؛ ج3، ص 463 (3496) ؛ (وينظر مسلم، صحيح ، ج3، ص 1160 ؛ الترمذي، سنن، ج3، ص 586 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج4، ص 36).
- (3) الشيباني، المبسوط ، ج5 ، ص 31 ؛ الشافعي ، الام ، ج1، ص 288 ؛ السرخسي، المبسوط، ج2، ص 163 ؛ الغزالي، الوسيط، ج3 ، ص 72 ؛ المرغيباني، الهداية، ج3 ، ص 59 ؛ ابن قدامة، المغني، ج4، ص 91 ؛ النووي ، المجموع، ج9 ، ص 258 -259 ؛ المرداوي، الانصاف ، ج4، ص 461 ؛ ابن مفلح، المبدع، ج4، ص 151 ؛ الشربيني ، مغني المحتاج، ج2، ص 70.
- (4) أحمد ، المسند ، ج4 ، ص 371 (4716) إسناده صحيح، وينظر ، ج4 ، ص 342 (4639) ؛ ج4، ص 342 (4639) ؛ (وينظر ابو داود ، سنن ، ج3 ، ص 281 (3494) ؛ الشوكاني، نيل الاوطار، ج5 ، ص 256).
- (5) أحمد ، المسند، ج4، ص 529 (5148) إسناده صحيح، وينظر ج4، ص 292 (4517) ؛ ج4، ص 475 (4988)، ج6، ص 24 (6472) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج2، ص 751 ؛ مسلم ، صحيح ، ج3، ص 1161 ، ابو داود ، سنن ، ج3، ص 282 ، النسائي ، السنن الكبرى ، ج4، ص 38).

البائع من الغبن فعن عبدالله بن عمر قال : " ان رسول الله R كان يبعث عليهم اذا ابتاعوا من الركبان من يمنعهم أن يتبايعوه حتى يؤوا إلى رحالهم" (1) .

(1) احمد، المسند، ج5، ص 424 (6191) اسناده صحيح، وينظر ج1، ص 331 (395)، ج5 ، ص 304 (5924) ، ج5، ص 489 (6275) ، (وينظر البخاري، صحيح ، ج2، ص 747).

ثالثاً: الصرف لغة واصطلاحاً

الصرف لغةً تعني الفضل (1) ، أي : " فضل الدرهم على الدرهم والدينار على الدينار " (2) ، " وبين الدرهمين صرف أي فضل لجودة فضة احدهما " (3) . لذلك فالصرف فضل بعضه على بعض وهو من صرف الدراهم وتفاضلها (4) ، او بطلب فضلها وزيادتها (5) ، تبعاً لذلك فالصراف والصيرف والصيرفي من المصارفة، والجمع صيارف، وصيارفة (6) ، والصرف بيع الذهب بالفضة (7) .
وقريباً من هذا المضمون يأتي المعنى الاصطلاحي . فقال ابن قدامة (8) : " الصرف بيع الاثمان ببعضها ببعض والقبض في المجلس شرط لصحته " . اما السرخسي (9) فقال : " اسم لنوع بيع وهو مبادلة الاثمان ببعضها ببعض " . وعرفها الجرجاني (10) . " بيع الاثمان ببعضها ببعض " اما تعريفها المهني فقال السمعاني (11) : " الصراف ... هذه حرفة لجماعة يبيعون الذهب بالفضة او يزنون ويبيعون الذهب بالذهب متفاضلاً يقال لهم الصيارفة " . وقال القلقشندي (12) . " الصيرفي وهو الذي يتولى قبض الاموال وصرفها وهو مأخوذ من الصرف وهو صرف الذهب والفضة في الميزان " .

الصرف في النهج الاقتصادي الاسلامي

يُعد الصرف من المعاملات المهمة والرئيسة في النشاط الاقتصادي لانه يوفر تبادل العملات النقدية وبما يحتاجها السوق، ويساعد على ديمومتها ، وهو الملجأ في تبين قيمتها، واينما حل الصرف فذلك دليل على النشاط التجاري.
وقد أقر النهج الاقتصادي الاسلامي هذه المعاملة (الصرف) لما لها من اهمية، ولكن ضمن شروط وضوابط، ومنها إتمام الصرف بقبض المتصارفان مالهما قبل ان

-
- (1) القانوني، انيس الفقهاء، ص 221.
 - (2) ابن منظور ، لسان ، ج 9 ، ص 190.
 - (3) الجوهري، اسماعيل بن حماد (ت 393هـ) ، الصحاح، تحقيق: احمد بن عبدالغفور ، (بيروت، دار العلم للملايين، 1407هـ) ، ج 4 ، ص 1386 ؛ الرازي، مختار، ص 362؛ ابن منظور، لسان، ج 9 ، ص 190 ؛ الزبيدي ، ابو الفيض محمد بن محمد (ت 1205هـ) ، تاج العروس من جواهر القاموس، (بيروت، مكتبة الحياة، دت) ، ج 6 ، ص 163.
 - (4) ابن الاثير ، النهاية، ج 3 ، ص 24.
 - (5) ابو عبيد، غريب ، ج 4 ، ص 24.
 - (6) الرازي ، مختار، ص 362 ؛ ابن منظور ، لسان، ج 9 ، ص 190.
 - (7) ابن منظور، لسان، ج 9 ، ص 190.
 - (8) المغني، ج 4، ص 54.
 - (9) المبسوط، ج 14 ، ص 2.
 - (10) التعريفات، ص 174.
 - (11) السمعاني، ابو سعيد عبدالكريم بن محمد بن منصور (ت 562هـ) ، الانساب، تحقيق عبدالله بن عمر البارودي (بيروت، دار الجنان، 1408هـ) ، ج 3 ، ص 533.
 - (12) القلقشندي، صبح الاعشى في صناعة الانشاء، ج 5 ، ص 438.

يتقربا وليس بذمة احدهما شيء (1) . وكما اوجب الرسول ٢ ذلك . فعن ابي المنهال قال : " سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم ، فقالا : كنا تاجرين على عهد رسول الله ٢ ، فسألنا النبي ٢ عن الصرف ، فقال : إن كان يداً بيد فلا بأس ، وإن كان نسيئة فلا يصح " (2) ، وعنهما بلفظ اخر قال : " نهى رسول الله ٢ عن بيع الذهب بالورق ديناً " (3) . اما من الروايات الدالة على النشاط المصرفي فعن ابن عمر قال : " كنتُ أبيع الابل بالبقيع ، فأبيع بالدنانير واخذ الدراهم ، وابعع بالدراهم واخذ الدنانير ، فأتيت النبي ٢ وهو يريد ان يدخل حجرته فأخذت بثوبه ، فسألته ؟ ، فقال : اذا اخذت واحدا منهما بالآخر فلا يُفارقتك وبينك وبينه بيع " (4) .

ومن شروط صحة الصرف الاخرى ان يكون من دون زيادة في احد العوضيين ، فعن ابي سعيد الخدري قال : " لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا (5) بعضها على بعض ولا تتبعوا شيئاً غائباً منها بناجز " (6) . وكذلك لصحة الصرف ان يُباع وزن بوزن ، فما كان اصله وزناً يُباع بوزن ، وما كان اصله الكيل يُباع بالكيل (7) . فعن ابي هريرة عن النبي ٢ قال : " الفضة بالفضة

(1) مالك، المدونة، ج8، ص 393 ؛ ابن عبد البر، الكافي، ص 303 ؛ ابن قدامه ، المغني، ج4،

ص 54 ؛ ابو النجا، زاد المستقنع ، ص 112 ؛ البهوتي، كشف القناع، ج3، ص 266.

(2) احمد ، المسند ، ج14 ، ص 440 (19213) اسناده صحيح ؛ وينظر ، ج14 ، ص 438

(19203) ؛ ج14 ، ص 443 (19226) ؛ (ينظر : البخاري، صحيح ، ج2، ص 726 ؛

النسائي، السنن الكبرى، ج4، ص 31 ؛ الدار قطني، سنن ، ج3، ص 17).

(3) احمد ، المسند ، ج14 ، ص 206 (18450) اسناده صحيح؛ وينظر ج12 ، ص 508

(16219) ؛ ج14 ، ص 429 (19170) ؛ ج14 ، ص 438 (19206) ؛ ج14 ، ص 442

(19222) ؛ ج14 ، ص 443 (14226) ؛ ج14 ، ص 446 (16234) ؛ (وينظر البخاري،

صحيح ، ج2، ص 762 ؛ مسلم، صحيح ، ج3، ص 1212 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج4 ،

ص 31).

(4) احمد ، المسند ، ج5 ، ص 111 (5555) اسناده صحيح؛ وينظر ج4 ، ص 440 (4883) ؛

ج4 ، ص 552 (5237) ، ج5 ، ص 113 (5559) ؛ ج5 ، ص 150 (5628) ؛ ج5 ، ص

238 (5773) ؛ ج5 ، ص 478 (6239) ؛ ج6 ، ص 8 (6427) ؛ (وينظر ابو داود ، سنن

، ج3، ص 250 ؛ الترمذي، سنن، ج3، ص 544 ؛ ابن حبان ، صحيح، ج11 ، ص 287 ؛

البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج5 ، ص 315 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج4 ، ص 115

وقال : " رواه احمد ورجاله رجال

الصحيح ").

(5) تشفوا : من الشف وتعني الفضل والزيادة، وهو ايضاً النقصان من الاضداد. ابن منظور ،

لسان ، ج9 ، ص 181.

(6) احمد ، المسند، ج10 ، ص 13 (10948) اسناده صحيح ؛ وينظر ج10 ، ص 32

(11003) ؛ ج10 ، ص 147 (11367) ؛ ج10 ، ص 147 (11368) ؛ ج10 ، ص 165

(11432) ؛ ج10 ، ص 183 (11494) ؛ ج10 ، ص 160 (11418) ؛ ج10 ، ص 191

(11522) ؛ ج10 ، ص 257 (11711) ؛ ج9 ، ص 51 (8917) ؛ ج9 ، ص 438

(10242) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج2 ، ص 761 ؛ مسلم، صحيح، ج3 ، ص 1208

؛ النسائي، السنن الكبرى، ج4 ، ص 30 ؛ ابن حبان ، صحيح، ج11 ، ص 391).

(7) الشافعي، الام ، ج3، ص 29.

مثلاً بمثل ، وزناً بوزن ، والذهب بالذهب، وزناً بوزن مثلاً بمثل . فمن زاد فهو ربا" (1) . وفي رواية تاريخية عن فضالة بن عبيد (2) قال : " كنا مع رسول الله ٢ يوم خيبر ، فبايع اليهود الأوقية الذهب بالدينارين ، والثلاثة، فقال رسول الله ٢ : لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا وزناً بوزن" (3) . وبذلك فإن صحة الصرف تكون على أساس الوزن وليس العدد، ولعل ذلك إن العدد لا يضمن فيه تحديد وزن المعدن ومعياره، أما الوزن فإنه يتحقق فيه دقة المبادلة، وكذلك يتم تحديد معيار نقاوة المعدن، ولهذا فإن احكام النهج الاقتصادي الاسلامي تُشرع على اساس العلمية ، والمصلحة العامة، وثبات وديمومة التعامل بها ، لأنها لم توضع لغرض الانية او الوقتية او لفئة معينة وإنما للدوام، وللكل .

وهناك شرط آخر في صحة الصرف . فإذا اختلف الجنس فإنه يصح فيه البيع والشراء بالزيادة على قيمته وبنقصها ولكن بشرط التقابض (4) كما روى ذلك ابو بكر (5) قال : " نهانا رسول الله ٢ أن نبتاع الفضة بالفضة والذهب بالذهب إلا سواء بسواء وأمرنا أن نبتاع الفضة في الذهب والذهب في الفضة كيف شئنا فقال له ثابت بن عبيد : يدا بيد ؟ قال هكذا سمعت " (6) . ونهانا تدل على الجمع أي كثرة الصرف .

من خلال هذه الروايات يتبين وبشكل واضح وجلي على رواج هذه المعاملة (الصرف) في عهد الرسول ٢ ، وإن عملية الصرف اذا سادت دليل على النشاط الاقتصادي والمالي، لان عملية الصرف تحتاج إلى تنوع العملات وكثرتها، وهذا لا يكون إلا في التبادل التجاري المتنوع والكثير سواء الداخلي او الخارجي أي مع الاقاليم الاخرى. ولعل موقع شبه الجزيرة العربية التي تحادها الامبراطورية البيزنطية وكان جل نقدها من الدنانير الذهبية، والدولة الساسانية التي كان اغلب نقدها من الدراهم الفضية. كان

-
- (1) احمد ، المسند ، ج7 ، ص 322 (7549) اسناده صحيح ؛ وينظر ، ج9 ، ص 269 (9605) ؛ ج10 ، ص 160 (11417) ؛ ج13 ، ص 228 (16935) ؛ (وينظر مسلم ، صحيح ، ج3 ، ص 1212 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج4 ، ص 29).
- (2) فضالة بن عبيد بن نافذ بن قيس بن صهيب او صهيبه ، اول ماشهد شهد احد ، بايع تحت الشجرة، وشهد خيبر، ثم نزل دمشق وتولى قضائها، مات سنة ثلاث وخمسين . البخاري، التاريخ الكبير، ج7 ، ص 124 ؛ ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج7 ، ص 77 ؛ ابن عبد البر، الاستيعاب، ج3 ، ص 1262 ؛ ابن حجر ، الاصابة، ج5 ، ص 371.
- (3) احمد ، المسند ، ج17 ، ص 186 (23850) اسناده صحيح . (وينظر مسلم، صحيح، ج3، ص 1214 ؛ ابو داود ، سنن ، ج3 ، ص 249 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج5 ، ص 293).
- (4) الجزيري ، الفقه على المذاهب الاربعة، ج2، ص 248.
- (5) نفع بن الحارث بن كلدة بن عمرو، وهو ممن غلبت عليه كنيته، وكان رجلاً صالحاً، آخى رسول الله ٢ بينه وبين ابي برزة ، مات في نفس السنة التي مات فيها الحسن بن علي y . البخاري، التاريخ الكبير، ج8 ، ص 112 ؛ مسلم، الكنى والاسماء، ج1، ص 152 ؛ ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل، ج8 ، ص 489 ؛ ابن عبد البر ، الاستيعاب ، ج4 ، ص 1530 ؛ المزني ، تهذيب الكمال، ج30 ، ص 6-9.
- (6) احمد ، المسند ، ج15 ، ص 203 (20274) اسناده صحيح؛ وينظر ، ج15 ، ص 231 (20375) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج2، ص 762 ؛ مسلم ، صحيح ، ج3، ص 1213 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج4، ص 32).

من العوامل المهمة التي اسهمت في رواج الاعمال المصرفية (1) ، وقد ورد في مسند الامام احمد ايماءات واشارات بوجود اعمال مصرفية قبل الاسلام كما يفهم ذلك من قول الرسول ٢ في خطبة حجة الوداع : " ... ألا وإن كل ربا كان في الجاهلية موضوع وإن الله U قضى أن أول ربا يوضع ربا العباس بن عبدالمطلب لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ... " (2) وقد ورد في هذا النص ما يشير إلى الجمع وبذلك يدل على وجود عدد غير قليل من الصرافين في مدن الحجاز (3) .

وجاء في مسند الامام احمد ما يبين سعر صرف الدينار في عهد الرسول ٢ ، وذلك يتضح من خلال الدية التي كانت تُقضى بالابل التي كان سعرها في : "عهد رسول الله ٢ ما بين اربعمائة دينار إلى ثمانمائة دينار ، او عدلها من الورق ، ثمانية الاف " (4) . وبذلك فإن سعر صرف الدينار كان عشرة دراهم.

وكذلك يتبين سعر صرف الدينار من خلال مقدار الزكاة ، اذ إن نصاب الذهب عشرين مثقال (دينار) (5) ، او ما يعادلها من الفضة مائتي درهم (6) ، ومقدار زكاتها ربع العشر ، فزكاة الذهب نصف مثقال (دينار) . وزكاة الورق خمسة دراهم (7) . وبذلك يكون سعر صرف الدينار عشرة دراهم.

ومن الاشخاص الذين كانوا يعملون في عملية الصرف كما ورد في مسند الامام احمد . البراء بن عازب ، وزيد بن ارقم (8) ، وطلحة بن عبيد (9) . وكذلك عبدالله بن عمر (10) .

والصيارفة يقومون بأعمال عدة . منها تقويم النقود ، أي التمييز بين جيدها ورديئها . ولهم طرق واساليب خاصة في ذلك (11) ، وتحويل العملات وصرفها وهو عمل اساس وجوهري يقوم به الصيارفة (12) ، وعمليات الاقراض (13) ، وقبول الودائع (14) ، وبذلك فان مهنة الصيرفة كمعاملة اقتصادية تُشكل عامل اساس ورئيس في تهيئة ماتتطلبه مجريات الامور اليومية في الاسواق .

(1) ينظر الكبيسي ، النشاط المصرفي ، ص 11.

(2) احمد ، المسند ، ج15 ، ص 293 (20573) . سبق تخريجه في الربا .

(3) الكبيسي ، النشاط المصرفي ، ص 11 و ص 68.

(4) احمد ، المسند ، ج6 ، ص 496 (7090) .

(5) مالك ، الموطأ ، ج2 ، ص 246 ؛ ابو عبيد ، الاموال ، ص 449 ؛ ابن قدامة ، المغني ، ج2 ، ص ص 319-320 .

(6) احمد ، المسند ، ج1 ، ص 477 (711) اسناده صحيح ، ج1 ، ص 557 (913) ؛ ج2 ، ص 68 (1097) ؛ وينظر : فصل الزكاة (زكاة الذهب والفضة) .

(7) ينظر فصل الزكاة (زكاة الذهب والفضة) .

(8) ج14 ، ص 440 (19213) سبق تخريجه .

(9) ج1 ، ص 269 (238) سبق تخريجه .

(10) ج5 ، ص 111 (5555) سبق تخريجه .

(11) ينظر السعدي ، الجهبذة والصيرفة ، ص ص 109-111 .

(12) م . ن ، ص 113 .

(13) م . ن ، ص 145 .

(14) م . ن ، ص 141 .

رابعاً : الشركة لغة واصطلاحاً

الشركة لغةً تعني الاختلاط (1) ، أي اختلاط شيء بشيء (2) . وقد اشترك الرجلان ، وتشاركوا ، وشارك أحدهما الآخر . والجمع اشراك ، وشركاء (3) . وفي الاصطلاح تعني اختلاط نصيبين فصاعداً بحيث لا يتميز أو لا يفرق احد النصيبين عن الآخر (4) .

الشركة في النهج الاقتصادي الاسلامي

اجاز النهج الاقتصادي الاسلامي الشركة بين المسلمين، وجاء ذلك في اصول التشريع الاسلامي، ومنها الكتاب فقال تعالى : [**فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي**

الشُّبْهِ ... (5)، أي انهم شركاء في الارث ويقتسمونه بينهم (6) ، وقال U : [**وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَنْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ** ... (7) والخطاء هم الشركاء (8) .

وإن المسلمين الاوائل تعاملوا بالشركة، والتي تتيح التعاون وتكريس الجهود لتحقيق المنافع الاقتصادية، وقد اورد الامام احمد رواية تاريخية تبين كيفية الشركة التي كانت بين الصحابة، واقرارها من الرسول r فعن ابي المنهال : " أن زيد بن أرقم والبراء بن عازب رضي الله عنهما كانا شريكين، فاشتريا فضة بنقد ونسيئة ، فبلغ ذلك النبي r فأمرهما ان ماكان بنقد فأجيزوه وماكان بنسيئة فردوه" (9) . ويتضح من هذه الرواية إن هذه الشركة كانت معروفة في العمل التجاري، وكذلك هناك شركات اخرى كانت بين المسلمين منها شركة في دار ، او ارض ، او بستان (حائط) ، وورد ذلك في احاديث الشفعة ، والتي لاتجوز للشريك ان يبيع حصته إلا بعد عرضها على شريكه (10) . وكما جاء ذلك في مسند الامام احمد، عن جابر بن عبدالله قال : قال رسول الله r : " الشفعة في كل شرك ربعة او حائط ، لا يصلح له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فإن باع فهو احق به حتى

(1) الرازي، مختار الصحاح ، ص 77 ؛ ابن منظور ، لسان العرب، ج10 ، ص 448 ؛ المناوي ، التوقيف على مهمات التعاريف، ص 429.

(2) القنوي، انيس الفقهاء، ص 193.

(3) ابن منظور ، لسان العرب، ج10 ، ص 448.

(4) القنوي، انس الفقهاء، ص 193 ؛ المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص 429.

(5) سورة النساء، آية 12.

(6) الجصاص، احكام القرآن ، ج3، ص 21 ؛ الطبري، جامع البيان، ج4، ص 287 ؛ القرطبي، الجامع لاحكام القرآن، ج5 ، ص 79 ؛ الشوكاني ، فتح القدير، ج1، ص 435.

(7) سورة ص ، آية 24.

(8) الجصاص ، احكام القرآن ، ج5 ، ص 255 ؛ الطبري ، جامع البيان، ج23 ، ص 145 ؛ القرطبي، الجامع لاحكام القرآن، ج15 ، ص 178 ؛ الشوكاني ، فتح القدير، ج4 ، ص 426.

(9) احمد ، المسند ، ج14 ، ص 438 (19203) سبق تخريجه في الصرف.

(10) ابن رجب الحنبلي، القواعد ، ص 90.

يؤذنه " (1) . وورد في لفظ اخر قال رسول الله ﷺ : " من كان له شريك في ربعة او نخل فليس له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فإن رضى اخذه وإن كره تركه " (2) . وفي رواية اخرى تبين ان الشركة في كل مال ، فعن جابر قال : " إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل مال لم يُقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة " (3) . يتبين من هذه الروايات : أولاً : إن الشركة كانت سائدة في زمن الرسول ﷺ . وثانياً : إن الشريك له الافضلية والاحقية في شراء حصة شريكه اذا اراد البيع ، وهذا من شأنه ان يُدعم عملية الشراكة ، والتي لها اهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي .

وهناك شركة بين المسلمين عامة ، قال رسول الله ﷺ : "المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار " (4) . وهذا النوع من الشركة هو بين جميع المسلمين وليس لاحد على احد فضل ، وإنما للجميع متساوون فيه .

واجمع المسلمون على جواز الشركة ، وإنما اختلفوا في انواعها (5) . وتنقسم إلى قسمين . الاول : شركة املاك ، والتي تعني ان يشترك اثنان او أكثر في عين من غير عقد (6) ، وهذا النوع من الشركة ينقسم إلى قسمين :

أ- اختيارية وهي ان يمتلك اثنان او أكثر عيناً من الاعيان بسبب من اسباب المُلْك اما بالشراء او ان تُوهب لهما (7) .

ب- جبرية او اضطرارية كالتي تكون في الميراث (8) .

والثاني : شركة العقود . وتعني عقد يُبرم بين اثنين للأشتراك في رأس مال وما ينتج عنه من ربح (9) .

وشركة العقود لها عدة اقسام .

-
- (1) احمد، المسند ، ج 11 ، ص 437 (14340) اسناده صحيح، وينظر ج 11، ص 406 (14226) ؛ ج 11، ص 416 (14261) ؛ ج 11، ص 559 (14790) ؛ (وينظر مسلم، صحيح، ج 3 ، ص 1229 ؛ ابو داود ، سنن ، ج 3 ، ص 285؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج 6 ، ص 109).
 - (2) احمد ، المسند، ج 11، ص 421 (14275) اسناده صحيح، (وينظر مسلم ، صحيح ، ج 3، ص 1229 ؛ ابو داود ، سنن ، ج 3، ص 285 ؛ ابن حبان، صحيح، ج 11، ص 582).
 - (3) احمد ، المسند ، ج 11، ص 370 (14089) اسناده صحيح ، (وينظر البخاري، ج 2، ص 883 ؛ ابو داود ، سنن ، ج 3 ، ص 285 ؛ ابن ماجه ، سنن ، ج 2، ص 835 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج 6 ، ص 102-103).
 - (4) احمد ، المسند، ج 16 ، ص 518 (22977) اسناده صحيح ؛ (وينظر ابن ماجه، سنن ، ج 2، ص 826 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج 6 ، ص 150).
 - (5) ابن قدامة ، المغني، ج 5، ص 3.
 - (6) سابق ، فقه السنة ، ج 3، ص 202.
 - (7) م . ن ؛ الخفيف ، احكام المعاملات، ص 519.
 - (8) سابق فقه السنة، ج 3، ص 203 ؛ الخفيف ، احكام المعاملات، ص 519.
 - (9) سابق فقه السنة، ج 3، ص 203 ؛ الخفيف ، احكام المعاملات، ص 519.

- 1- شركة العنان : وهي ان يشترك اثنان بماليتهما ليتاجرا فيه ، والربح بينهما (1) ، وهذه الشركة جائزة بالاجماع (2) .
- 2- شركة الوجوه : وهي أن يشتري رجلان من دون ان يكون لديهما مال . وإنما بالاعتماد على جاههما وثقة التجار بهما والجاه والوجه واحد يقال فلان وجيه اذا كان ذا جاه (3) .
- 3- شركة الابدان : وهي ان يشترك إثنان او أكثر فيما يكسبونه بأيدهم كالصناع . اذ يشتركون على ان يعملوا في صناعتهم وفيما يحصلون عليه من رزق فهو بينهم (4) . ويرى الامام احمد لابس ان يشترك القوم بأبدانهم وليس لهم مال مثل الصيادين ، والحمالين (5) .
- 4- شركة المفوضة: وتعني المساواة ، أي يشترك اثنان او أكثر في عمل ما ، ويكونوا متساوون في كل شيء في هذه الشركة في المال ، والعمل ، و التقويض ، والربح (6) .

-
- (1) الشيرازي، التتبيه ، ص 07 ؛ السرخسي ، المبسوط ، ج11، ص 152 ؛ الغزالي، الوسيط، ج3، ص 261؛ ابن قدامة، المغني، ج5، ص 10 ؛ ابن تيمية ، المحرر في الفقه، ج1، ص 353 ؛ ابو النجا ، زاد المستقنع ، ص 128 ؛ ابن مفلح المبدع، ج5 ، ص3؛ المرداوي، الانصاف ، ج5 ، ص 408 ؛ البهوتي، الروض المربع، ج2، ص260.
 - (2) ابن قدامه ، المغني، ج5، ص 10.
 - (3) الشيرازي، التتبيه، ص 108 ؛ السرخسي، المبسوط، ج11، ص 152 ؛ المرغيناني، الهداية، ج3، ص 11 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج5 ، ص 10 ؛ ابن تيمية ، المحرر في الفقه، ج1، ص 353 ؛ ابو النجا، زاد المستقنع ، ص 129 ؛ البهوتي، الروض المربع، ج2، ص275.
 - (4) ابن قدامة، المغني، ج5 ، ص 4 ؛ ابن تيمية ، المحرر في الفقه، ج1، ص 353 ؛ ابو النجا، زاد المستقنع، ص 129 ؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج2، ص 212 ؛ البهوتي، الروض المربع، ج2، ص 260.
 - (5) ابن قدامة ، المغني، ج5، ص 4.
 - (6) ابن قتيبة ، الغريب ، ج1، ص 200 ؛ الشيرازي، التتبيه، ص 107 ؛ ابن الاثير ، النهاية، ج3، ص 148 ؛ ابن قدامة، المغني، ج5، ص 18 ؛ ابو النجا ، زاد المستقنع ، ص 129؛ الشربيني، مغني المحتاج ، ج2، ص 212 ؛ البهوتي، الروض المربع، ج2، ص 279.

خامساً: الرهن لغة واصطلاحاً

الرهن في اللغة يعني الثبوت والدوام والاستقرار (1) ، يقال ماء رهن أي راكد ونعمة راهنة أي ثابتة (2) ودائمة ، وقيل هو من الحبس (3) ، والمرتهن الذي يأخذ الرهن والشيء مرهون ورهين والانهى رهينة (4) ، وارتنه إذا أخذه رهناً والجمع رهون ورهان ورهن بضم الهاء (5) .
وفي الاصطلاح ، جعل عين لها قيمة مالية كوثيقة بالدين ليستوفى من ثمنها إن تعذر استيفاءه ممن هو عليه الدين (6) .

الرهن

الرهن من المعاملات الاقتصادية التي كانت جارية ومشروعة ضمن النهج الاقتصادي الاسلامي. وقد جاء ذكر الرهن في القرآن الكريم بما يدل على معنى الرهن (7) ، وكذلك جاء ذكر هذه المعاملة بعينها فقال تعالى : **وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ اِيمَانَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ...** [(8) وبذلك فإن الرهن كما هو مباح في السفر على وفق هذه الآية ، فإنه مباح في الحضر (9) ، ونقل ابن المنذر الاجماع على أن الرهن في السفر والحضر جائز (10) ، واما سبب اباحته في الحضر وذلك لان الرسول R تعامل به ، كما ورد ذلك في المسند، فعن انس بن مالك قال : " وقد رهن رسول الله R درعاً له عند يهودي بالمدينة واخذ منه شعيراً لأهله ... " (11) .

- (1) ابن قدامة، المغني، ج4، ص 215 ؛ ابن ابي الفتح، المطلاع، ص 247 ؛ النووي، تحرير الفاظ التنبيه، ص 193 ؛ المناوي، التعاريف ، ص 376.
- (2) ابن ابي الفتح، المطلاع، ص 247.
- (3) ابن قدامة، المغني، ج4، ص 215 ؛ ابن ابي الفتح، المطلاع، ص 247 ؛ الجرجاني، التعريفات، ص 150 ؛ القونوي، انيس الفقهاء، ص 289.
- (4) الرازي، مختار الصحاح ، ص 260.
- (5) ابن منظور ، لسان العرب، ج13 ، ص 188.
- (6) الازهري، الزاهر، ص 221 ؛ السرخسي، المبسوط، ج21 ، ص 63 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج4 ، ص 215 ؛ ابن ابي الفتح، المطلاع ، ص 247 ؛ النووي، تحرير الفاظ التنبيه، ص 193 ؛ الجرجاني ، التعريفات، ص 150 ؛ القونوي، انيس الفقهاء، ص 289؛ المناوي، التعاريف، ص 376.
- (7) سورة المدثر ، آية 38 ؛ وسورة الطور، آية 21.
- (8) سورة البقرة، آية 283.
- (9) الشافعي، الام ، ج3 ، ص 138-139 ؛ السرخسي ، المبسوط ، ج2، ص 64 ؛ ابن قدامة، المغني، ج4، ص 251 .
- (10) الاجماع ، ص 96 .
- (11) احمد، المسند، ج10، ص432 (12301) اسناده صحيح؛ وينظر ج11، ص 106 (13103)؛ ج11، ص196 (13431)؛ (وينظر البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص729).

وفي طريق اخر عن ام المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) قالت : " اشترى رسول الله R من يهودي طعاماً نسيئة فاعطاه درعاً له رهناً"⁽¹⁾. وفي لفظ اخر عن ام المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) قالت : " توفي رسول الله R ودرعه مرهونة بثلاثين صاعاً من شعير"⁽²⁾. وبذلك فإن الرهن جائز في الحضر والسفر، ويلجأ اليه من لديه عيناً، يرهنها ويأخذ بدلها ما يحتاج اليه، وعند ارجاعه يأخذ ما ارتهنه من غير غضاضة ومن غير فائدة للمرتهن، لانه عقد ليس للاستثمار والربح، وإنما عقد يُقصد به الاستيثاق وضمان الدين⁽³⁾، فإذا جر منفعة فهو ربا، وبذلك قال الامام مالك⁽⁴⁾، ووافقه الامام

-
- (1) احمد ، المسند ، ج17 ، ص 243 (24028) اسناده صحيح ؛ وينظر ج18 ، ص 94 (25810) ، ج17 ، ص 558 (25150) ؛ (وينظر البخاري ، صحيح ، ج2 ، ص 783 ؛ مسلم ، صحيح ، ج3 ، ص 1226 ؛ النسائي ، السنن الكبرى ، ج4 ، ص 49).
- (2) احمد ، المسند ، ج18 ، ص 110 (25876) اسناده صحيح ؛ وينظر : ج18 ، ص 588 (37437) ؛ (وينظر البخاري ، صحيح ، ج3 ، ص 1068 ؛ ابن ماجه ، سنن ، ج2 ، ص 815 ؛ النسائي ، السنن الكبرى ، ج4 ، ص 49).
- (3) ابن قدامة ، المغني ، ج4 ، ص 221 ؛ سابق ، فقه السنة ، ج3 ، ص 132.
- (4) المدونة الكبرى ، ج14 ، ص 317.

الشافعي⁽¹⁾، والامام احمد⁽²⁾، إلا إنه يرى اذا كان الرهن دابة او بهيمة، فللمرتهن ان ينتفع بها نظير النفقة عليها فيحلب منها ويركبها بقدر النفقة متحرياً العدل في ذلك⁽³⁾. واستند بهذا بحديث الرسول R قال : " اذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها ولبن الدر يشرب، وعلى الذي يشربه نفقته، ويركب " ⁽⁴⁾. وعلق السيد سابق على اخذ الامام احمد بهذا الحديث فقال : " هذا مذهب احمد وإسحاق، وخالف في ذلك الجمهور من العلماء وقالوا : لا ينتفع المرتهن بشيء والحديث حجة عليهم " ⁽⁵⁾.

واذا نما الرهن فنماؤه يعود للراهن مثل حمل الشاة، وثمره الشجرة المرهونة فهي من الرهن ⁽⁶⁾ ولصحة الرهن ان يكون مقبوضاً ⁽⁷⁾، ونقل ابن المنذر الاجماع على ذلك ⁽⁸⁾، وكل ماجاز يبيعه جاز رهنه ⁽⁹⁾، اما رهن المشاع فكان فيه خلافاً اذ يرى الامام ابو حنيفة لايجوز رهن المشاع ⁽¹⁰⁾؛ وخالفه الامام مالك الذي يرى جواز رهن المشاع ⁽¹¹⁾، ووافقه الامام الشافعي ⁽¹²⁾، والامام احمد ⁽¹³⁾، ولاينفك بعض الرهن مع بقاء بعض الدين ⁽¹⁴⁾.

-
- (1) الام ، ج3، ص 155.
 - (2) ابن قدامة ، المغني، ج4، ص 250.
 - (3) م . ن ، ج 4 ، ص 251 ؛ ابو النجا زاد المستقنع، ص 120.
 - (4) احمد ، المسند ، ج 6 ، ص 528 (7125) اسناده صحيح؛ وينظر ج 9 ، ص 394 (10066) ؛ (وينظر البخاري، صحيح؛ ج2، ص 888 ؛ ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 816؛ الدار قطني ، سنن ، ج3، ص 34).
 - (5) فقه السنة ، ج3، ص 132 هامش (2).
 - (6) الشافعي ، الام ، ج 3 ، ص 163 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج4، ص 253.
 - (7) المرغيناني، الهداية ، ج4، ص 126 ؛ ابن قدامة، المغني، ج4، ص 218-216 ؛ القونوي، انيس، الفقهاء ، ص 289.
 - (8) الاجماع ، ص 96.
 - (9) الشافعي ، الام ، ج 3 ، ص 141 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج4، ص 221 ؛ ابو النجا، زاد المستقنع ، ص 118.
 - (10) المرغيناني، الهداية ، ج 4 ، ص 314.
 - (11) المدونة ، ج14 ، ص 299.
 - (12) الام ، ج3، ص 171.
 - (13) ابن قدامة ، المغني، ج4، ص 220-221.
 - (14) ابو النجا، زاد المستقنع، ص 119.

الموارد المالية الرئيسة للدولة الاسلامية في ضوء ماورد في مسند الامام احمد

من الملاحظ تنوع وتعدد الموارد المالية في النهج الاقتصادي الاسلامي الذي حدد وخصص المصارف لكل واحد من تلك الموارد، وبطريقة وكيفية تختلف عن الاخرى، ويعزى سبب ذلك إلى شمول المناحي كافة التي تخدم بناء المجتمع، التي تسهم وبشكل اساس ومركزي وكبير في وضع الثوابت، والدعائم، والمرتكزات لبناء الدولة الاسلامية بشكل عام.

واحد تلك الموارد التي اعتمدها النهج الاقتصادي الاسلامي، هي الزكاة⁽¹⁾، وقد تميز هذا المورد بتنوعه سواء الاموال العينية او النقدية، وهناك موارد مالية اخرى:

اولاً: الغنيمة الغنيمة لغةً واصطلاحاً

الغنيمة من غَنِمَ الشيء غُنْماً فاز به⁽²⁾، واصل الغنيمة في اللغة الربح والفضل⁽³⁾، ومنه قيل في الرهن له غنمه وعليه غرمه، أي فضله للراهن، ونقصانه عليه⁽⁴⁾، والغنم الفوز بالشيء، والاعتنام انتهاء الغنم⁽⁵⁾، والغنيمة، والغنم،

والمغنم، والغنائم معنى واحد⁽⁶⁾.

وتعني الغنيمة اصطلاحاً: ما يحصل عليه المسلمون من اموال الكفار عنوةً وقهراً⁽⁷⁾، وقيل: هو ما أخذ من الكفار بالقتال وإيجاف⁽⁸⁾ الخيل والركاب⁽⁹⁾،⁽¹⁰⁾ في حين قال

(1) نظراً لسعة موضوع الزكاة واهميته حتم ان يكون في فصل منفرد، وكان ذلك الفصل الثاني.

(2) ابن منظور، لسان، ج12، ص446.

(3) ابن قتيبة، غريب، ج1، ص229؛ ابن ابي الفتح، المطلع، ص216؛ ابن منظور، لسان، ج12، ص446؛ النووي، تحرير الفاظ التنبيه، ص316؛ ابن مفلح، المبدع، ج3، ص354.

(4) ابن قتيبة، غريب، ج1، ص229؛ ابن منظور، لسان، ج12، ص446.

(5) ابن منظور، لسان، ج12، ص446.

(6) ابن الاثير، النهاية، ج3، ص389.

(7) ابن قتيبة، غريب، ج1، ص228؛ ابن ادم، الخراج، ص17؛ الداوودي، الاموال، ص422؛ الطوسي، التبيان، ج5، ص122؛ ابن قدامة، المغني، ج6، ص312؛ ابن تيمية، المحرر في الفقه، ج2، ص173؛ الجرجاني، التعريفات، ص209؛ ابن مفلح، المبدع، ج3، ص354.

(8) ايجاف: اصله التحريك والمراد هنا الحركة في السير إليه. (ينظر ابن قدامة، المغني، ج6، ص313)، والوجيف ضرب من سير الخيل والابل، النووي، تحرير الفاظ التنبيه، ص316.

(9) الركاب: الرواحل التي تُعد للركوب والغنيمة: (ينظر: الازهري، الزاهر، ص280).

(10) الازهري، الزاهر، ص280؛ الشيرازي، التنبيه، ص235؛ ابن الاثير، النهاية، ج3، ص

ابو يوسف (1) : " فيما يصيب المسلمون من عساكر اهل الشرك ، وما أجبوا به من المتاع والسلاح والكراع".

مشروعية الغنيمة :

كان المسلمون يحصلون على الغنائم بعد ان يخوضوا غمار حرب ضروس ضد عدوهم ويلحقون به الهزيمة فيغنمون جميع اموال هذا العدو ، وقد آذن الله للمسلمين في قتال المشركين اذا اضطروا اليه فقال تعالى : **اِنَّ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِيْنًا** وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ [(2) . وروي ان هذه الآية نزلت حين اضطر

الرسول محمد ﷺ واصحابه إلى الخروج من مكة (3) ، وهي اول آية نزلت في إباحة القتال (4) ، لتحقيق اهداف الدين الاسلامي (5) ، وضمن هذا المفهوم ورد في مسند الامام احمد عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ : " بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ لِأَشْرِيكَ لَهُ ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رَمْحِي ، وَجُعِلَ الذَّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي ، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ " (6) . فنتائج هذا القتال – بعد الانتصار على الخصم – اموال مختلفة (عينية ، ونقدية) فهذه هي الغنائم وقد نظمها النهج الاقتصادي الاسلامي بما يخدم الصالح العام.

ومشروعية الغنائم وبيان احكامها جاءت بالكتاب والسنة النبوية اما الكتاب ، قال

U : **وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ أَمْنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّفْصِيلِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** [(7) . وهذه الآية لم يرد فيها مشروعية الغنائم حسب ، وانما اشارت إلى

389 ؛ ابن منظور ، لسان، ج12 ، ص 446 ؛ القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن، ج8، ص 1 ؛ النووي ، تحرير الفاظ التنبيه، ص 317 ؛ المناوي ، التوقيف على مهمات التعاريف، ص 542.

(1) الخراج ، ص 18.

(2) سورة الحج ، آية 39.

(3) الواحدي ، ابو الحسن علي بن احمد (ت 468هـ) اسباب النزول (القاهرة، مؤسسة الحلبي وشركاؤه 1388هـ/ 1968م) ، ص 208 ؛ ابن كثير ، تفسير ، ج3، ص 225.

(4) الطوسي ، التبيان، ج1، ص 407 ؛ ابن كثير ، تفسير، ج3، ص 225 ؛ الاشقر ، زبدة التفسير، ص 439.

(5) وعن آيات القتال ينظر عبد الباقي ، المعجم المفهرس ، ص ص 535-536.

(6) احمد ، المسند، ج4، ص 516 (5114) اسناده صحيح ؛ وينظر ج5 ، ص 516 (5115) ، ج5 ، ص 170 (5667) ؛ (وينظر البخاري ، صحيح ، ج3 ، ص 1067 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج6 ، ص 49 ، وج5، ص 267).

(7) سورة الانفال ، آية 41.

احكام عن الغنائم تبين سُبله، ووجوه ومقدار صرفه من حيث الاجمال، اما التفاصيل الدقيقة فنكون عن طريق السنة النبوية، ومن المهم أن نذكر إن الله | لما بين في هذه الآية حكم مصرف الخمس ولم يبين مصرف الاربعة الاخماس، فهذا يعني ملكها للغانمين (1)، وهذا ما أكدته واوضحته السنة النبوية الشريفة، ومنها قول الرسول محمد ﷺ : "... وإيما قرية عصت الله ورسوله فإن خمسها لله ورسوله ثم هي لكم " (2) وهذا يعني إن الغنيمة بعد اخراج الخمس فإن ما بقي اربعة اخماس هي من حصة المقاتلين الذين اسهموا في المعركة. ولعل التأكيد الذي جاء في الآية الكريمة على الخمس، وألزام صرفه لتلك الفئات، ليضمن تطبيق مايتضمنه النهج الاقتصادي الاسلامي، إلا وهو التكافل الاجتماعي وشمول أغلب فئات المجتمع من المورد المالي، فحيث ان المقاتلين الذين اسهموا في القتال أجمل لهم الحكم بجواز الاموال لانهم من المؤكد سيحصلون عليها، اما الفئات الاخرى، فجاء في الآية الكريمة على الالتزام في شملهم بهذه الاموال، ثم يربط الله | إن تطبيق ذلك علامة على الايمان بالله ﷻ، ثم الايمان بما أنزل يوم الفرقان (بدر). وبين ابن كثير رايه: " أي إمتثلوا ماشرعنا لكم من الخمس في الغنائم إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر " (3). وبذلك يكون تطبيق هذا الجانب – إعطاء الخمس – احد علامات الايمان بالله، وبما أنزل على رسوله ﷺ مما يدل على أهميته لان فيه تكافل اجتماعي، وتعاون وإيثار، وترابط فينتج عنه وحدة ومحبة وقوة وألفة(4).

واموال الغنائم كانت محرمة على الاقوام السابقة، ثم شرعها الله | وجوزها

للسلطان محمد ﷺ، وبذلك مُيز على سائر الانبياء والمرسلين وهذا ماورد في مسند الامام احمد، فعن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : " أُعطيْتُ خمساً لم يُعطهن احد قبلي... وأُحلت لي الغنائم ولم تحل لاحد قبلي ... " (5). وفي رواية اخرى عن عبد الله بن عمرو قال الرسول ﷺ : " لقد أُعطيْتُ الليلة خمساً، ما أُعطيهن احد قبلي: ... وأُحلت لي الغنائم أكلها، وكان قبلي يُعظمون أكلها كانوا يحرقونها ... " (6)، وبذلك فإن احلال الغنائم احد ما تميز به الاسلام عن ماضى من الامم (7)، ولكن يجب ان نبين ان هذه

(1) القرطبي، الجامع لاحكام القرآن، ج8، ص 13.

(2) احمد، المسند، ج8، ص 240 (8200) اسناده صحيح؛ (وينظر مسلم، صحيح، ج3، ص 1376 (1756)؛ ابو داود، سنن، ج3، ص 166؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج6، ص 318).

(3) تفسير، ج2، ص 313.

(4) وهناك احاديث كثيرة دالة على هذا الجانب سترد في ثنايا هذا الفصل.

(5) احمد، المسند، ج11، ص 397 (14198) اسناده صحيح؛ وينظر ج3، ص 37 (2256)؛ ج3، ص 222 (2742)؛ ج7، ص 239 (7427)؛ ج8، ص 233 (8185)؛ ج9، ص 178 (9308)؛ ج15، ص 20 (19623)؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج1، ص 168؛ مسلم، صحيح، ج1، ص 370، ابن حبان، صحيح، ج14، ص 308).

(6) احمد، المسند، ج6، ص 483 (7068) اسناده صحيح؛ (وينظر الهيثمي، مجمع الزوائد، ج10، ص 367 وقال: " وراه احمد ورجاله ثقات ").

(7) ابن قدامة، المغني، ج6، ص 312.

الغنائم لم تكن الغاية ، وإنما هناك غاية اسمى وأعلى هي نصرة دين الحق، دين الاسلام ، وإما الغنائم فهي تحصيل حاصل وزيادة على الخير ، وأكد النهج الاسلامي لأبد من ان يكون هذا المبدأ مغرور ومُرسخ في النفوس، وجاءت احاديث في مسند الامام احمد تبين ذلك (1) .

احكام وتشريعات الغنيمة :

من بديهيات النهج الاقتصادي الاسلامي التنظيم للمعاملات الاقتصادية بإحكام متقنة ودقيقة، لتكفل تحقيق اهداف هذا النهج، ومن تلك الاحكام ما يخص الغنائم، وقبل الشروع ببيانها، من الملاحظ ان دولة الاسلام في بداياتها الاولى كانت مركزيتها الاقتصادية في حدود عدالة التوزيع ، وضمان وجود التكافل بين الناس ، فلم يكن على ما يظهر التنظيم المركزي بالوارد والصادر في الموارد الاقتصادية ومن ضمنها الغنائم، اذ إن الرسول

محمد ﷺ كان حريصاً - كما في باقي الموارد الاخرى - في جمعها كلها ثم يشرع في تقسيمها. كما اورد ذلك الامام احمد في مسنده عن عبدالله بن عمرو قال : " كان رسول الله

ﷺ اذا اراد ان يقسم الغنيمة امر بلالاً فنادى ثلاثاً، فأتى رجلٌ بزمام من شعر إلى النبي ﷺ بعد ان قسم الغنيمة، فقال: يا رسول الله هذه من غنيمة كنت اصبتها قال: اما سمعت بلالاً

ينادي ثلاثاً؟ ، قال : نعم ، قال : فما منعك تأتيني به فاعتل له ، فقال النبي ﷺ إني لن اقبله ،

حتى تكون انت الذي توافيني به يوم القيامة"(2). بينت هذه الرواية ان الرسول ﷺ كان يأمر بجمع مواد الغنيمة ثم يقسمها. ولعل ذلك ليكون منهجاً حياتياً في تنظيم الامور وليأخذ كل ذي حق حقه من دون غُبن، وإنعدام هذا النهج يؤدي حتماً إلى أن يأخذ شخص أكثر من حقه ، ولايحظى الاخر بشيء، عند ذاك يسري الغُبن الذي ينتج عنه الكره والتفرقة ، ثم انعدام

اسباب القوة. واهمها الوحدة والتعاون ، وبناءً على ذلك كان الرسول محمد ﷺ يأمر بلالاً لينادي ثلاثاً للتأكيد والترويح في جمع الغنائم واجتماع وحضور من له فيها حق ، ومن

يتخلف عن جلب ما عنده من الغنيمة لايقبل منه، وكما تشير الرواية غضب الرسول ﷺ على من تخلف لانه خالف هذا النهج.

ومن الروايات التاريخية الواردة في المسند، والتي تخص جمع الغنائم كلها في

مكان معين، فعن سعد بن مالك (3) رواية مفادها : إنه طلب من الرسول محمد ﷺ أن ينقله

(1) احمد ، المسند ، ج9 ، ص 67 (8959) ، وينظر ج9، ص 131 (9159) ، ج9 ، ص467 (10357).

(2) احمد ، المسند ، ج6 ، ص 439 (6996) اسناده صحيح؛ (وينظر ابن حبان ، صحيح ابن حبان، ج11، ص 197 ؛ الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، ج2 ، ص 150 وقال : " هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ").

(3) سعد بن ابي وقاص مالك بن وهيب بن عبد مناف. شهد بدرًا والمشاهد كلها. وهو اول من رمى بسهم في سبيل الله واحد المبشرين واخرهم موتاً، واحد الستة اصحاب الشورى، فتح العراق وبنى الكوفة توفي سنة خمس وخمسين للهجرة . ابن سعد الطبقات، ج3 ، ص 137-

(يعطيه) سيف من الغنيمة، فأبى الرسول ٢ وامره ان يضعه في مكان القبض قائلاً له : " ضعه من حيث اخذته" (1) وهذه العبارة تفصح ان للغنائم مكان خاص تُجمع فيه.

وهناك روايات اخرى تؤكد ان جمع مواد الغنيمة لم يقتصر على شيء دون آخر وإنما بما فيها صغير وكبير ، ثمين ورخيص، لا بد ان يُجمع فعن عبادة بن الصامت. ان

الرسول ٢ كان يقول : " ... فأدوا الخيط والمخييط (2) وأكبر من ذلك واصغر ولا تغلوا فإن الغلول نار وعار على اصحابه في الدنيا والاخرة ... " (3) ، وهذا يعني أن كل شيء من مواد الغنيمة لا بد ان يؤتي به إلى مكان الجمع .

أما مسألة الغلّ الوارده في هذا الحديث والتي تعني. كتم مأخوذ من الغنيمة (4)، وايضاً هي السرقة من الغنيمة (5) ، وإن الرسول R كان اذا علم بأن احداً قد غلّ شيئاً من الغنيمة – حتى وإن كان بسيطاً قليل القيمة – يُبدي غضبه وعدم رضاه ، ولا يتغاضى عنه ، بل يُبين ذلك للناس ويؤكدده ، كما ورد ذلك في مسند الامام احمد عن زيد بن خالد الجهني قال : " إن رجلاً من المسلمين توفي بخبير وأنه ذكر لرسول الله R فقال : صلوا على صاحبكم قال فتغيرت وجوه القوم لذلك فلما رأى الذي بهم قال: إن صاحبكم غلّ في سبيل الله ففتشنا متاعه فوجدنا فيه خرزاً من خرز اليهود مايساوي درهمين" (6) . فرغم بساطة هذا الشيء ، وقلة ثمنه، إلا إن النبي R لم يتوان في تطبيق منهج العدل في الاسلام .

وقال الله | في الغلّ : [... وَمَنْ يَغْلُ يَأْتِ بِهَا غُلٌّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ

تُؤْفَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ] (7) وهذه الآية تتضمن تحريم

149؛ البخاري، التاريخ الكبير ، ج4، ص 43 ؛ ابن حبان ، الثقات، ج2، ص 341؛ ابن حجر، الاصابة ، ج3، ص 73.

(1) احمد، المسند، ج2، ص 264 (1567) اسناده صحيح ؛ وينظر : ج 2 ، ص 279 (1614) ؛ ج2، ص 250 (1538) ؛ (وينظر مسلم ، صحيح ، ج3 ، ص 1367 ؛ ابن حبان ، صحيح ، ج15 ، ص 452 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج6 ، ص 291).

(2) الخيط ، هو الذي يخاط به والمخييط ماخاط به وقيل هو الابرة . ابن منظور ، لسان ، ج7، ص 299.

(3) احمد ، المسند ، ج16 ، ص 395 (22598) اسناده صحيح . وينظر ج13 ، ص 183 (17089) ؛ ج16 ، ص 429 (22694) ؛ (وينظر ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 95 ؛ الداودي ، الاموال ، ص 256 ؛ الحاكم النيسابوري ، المستدرک ، ج3، ص 51 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج9، ص 103).

(4) ابن قدامة ، المغني، ج9 ، ص 245.

(5) السيد سابق، فقه السنة ، ج3، ص 59.

(6) احمد، المسند، ج13، ص244 (16968) اسناده صحيح؛ وينظر ج16 ، ص 57 (21569)؛ (وينظر ابن ماجه ، سنن ، ج2 ، ص 950 ؛ ابو داود ، سنن ، ج3 ، ص 68؛ ابن حبان ، صحيح ، ج11 ، ص 191 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج9، ص 101).

(7) سورة آل عمران ، آية 161.

الغلول والتفتير منه " (1) وهناك من يرى من الفقهاء إن الغال يُحرق رحله كله ، وهناك من يرى لا يحرق لانه اضاعة للمال (2) .

وضمن هذا السياق منع الرسول R بيع أي شيئاً من المغنم قبل ان يتم تقسيمه (3) .
وروى في هذا رويغ بن ثابت الانصاري قال : " كنت مع النبي R حين افتتح حنيماً فقام فينا خطيباً فقال : لا يحل لامرء يؤمن بالله واليوم الآخر ... ولا ان يبتاع مغنماً حتى يُقسم ... " (4) إلا ان ابن هشام يروي مثل هذا الحديث كان يوم خيبر (5) .
وكذلك لا يجوز لبس الثياب ولا ركوب دابة من المغنم (6) ، ولكن هناك استثناء وهو إن للمقاتلين الحق في أكل الطعام من الغنيمه قبل قسمتها ، فعن عبدالله بن مغفل (7) قال : " دلي جراب (8) من شحم يوم خيبر قال : فالتزمته قلت لا أعطي احداً منه شيئاً قال : فالتقت فإذا رسول الله R يتبسم " (9) . وايضاً بيّن ابن ابي أوفى قوله في طعام خيبر قال : " وكان احداً اذا اراد منه شيئاً أخذ منه حاجته " (10) . وهذا ماذهب اليه الامام مالك (11) ، والامام احمد بن حنبل (12) ، والداودي (13) .

بعد ان يتم احراز النصر على العدو تجمع اموال الغنيمه، وبعدئذ يُخرج منها الخمس وتوزع اربعة اخماسها على الذين أسهموا في المعركة ، وقال ابن قدامة (14) : " اجمع اهل العلم على إن اربعة اخماس الغنيمية للغانمين " . وورد في مسند الامام احمد

-
- (1) الاشقر، زبدة التفسير ، ص 89.
 - (2) ينظر: الداودي، الاموال ، ص 256؛ ابن عبد البر، التمهيد، ج2 ، ص ص 21-22 ؛ ابن قدامة، المغني، ج9 ، ص ص 245-246.
 - (3) ابن ادم ، الخراج ، ص18.
 - (4) احمد، المسند، ج13 ، ص 225 (16927) اسناده حسن ، وينظر ج13 ، ص 228 (16934) ؛ وينظر باسانيد ضعاف ، ج9 ، ص 346 (9871) ؛ ج9 ، ص 79 (4994)؛ وينظر ابو داود ، سنن ، ج2 ، ص 248؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج7، ص 449).
 - (5) السيرة النبوية، ج3، ص 216.
 - (6) ابن قدامة، المغني، ج9 ، ص 224.
 - (7) عبدالله بن مغفل بن عبد غنم بن عفيف المزني، ابو سعيد، كان من اصحاب الشجرة، سكن المدينة، ثم تحول إلى البصرة، وكان احد الفقهاء العشرة الذين ارسلهم الخليفة عمر T إلى البصرة يفتقرون اهلها، توفي سنة تسع وخمسين وقيل ستين. البخاري، التاريخ الكبير، ج5 ، ص 23 ؛ مسلم ، الكنى والاسماء، ج1، ص 341 ؛ ابن حبان، الثقات، ج3 ، ص 236 ؛ ابن عبد البر، الاستيعاب، ج3، ص 996 ؛ ابن الجوزي، صفة الصفوة، ج1، ص68.
 - (8) جراب بالكسر الوعاء. ابن منظور ، لسان، ج1، ص 261.
 - (9) احمد ، المسند، ج13 ، ص 155 (16735) اسناده صحيح ؛ (وينظر الدارمي، سنن ، ج2، ص 406 ؛ مسلم، صحيح، ج3، ص 1393؛ ابو داود ، سنن ، ج3، ص 65 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج3، ص 71).
 - (10) احمد ، المسند ، ج14 ، ص 391 (19025) اسناده صحيح؛ (ينظر ابو داود ، سنن ، ج3، ص 66).
 - (11) المدونة الكبرى، ج3 ، ص 35 و37 ؛ ابن عبد البر، التمهيد، ج2 ، ص ص 18-19.
 - (12) ابن قدامة ، المغني، ج9 ، ص 223.
 - (13) الاموال ، ص 257.
 - (14) المغني، ج6 ، ص 322.

رواية تاريخية تشير إلى ذلك، فعن أبي موسى الأشعري (1) قال : " قدمت على رسول الله R في ناس من قومي بعدما فتح خيبر بثلاث ، فاسهم لنا ولم يقسم لاحد لم يشهد الفتح غيرنا" (2) وبذلك لا يُعطى سهم لمن لا يشهد الفتح (3) .

إن مغزى وهدف ذلك – على ما يبدو – ليكون إن ليس للانسان إلا ماسعى، وبناءً على ذلك فإن المقاتلين كانوا يأخذون نصيبهم من المغنم حتى وإن كثر، وفي ذلك روى عبدالله بن عمرو قال : " بعث رسول الله ﷺ سرية فغنموا، وأسر عوا الرجعة، فتحدث الناس بقرب مغزاهم، وكثرة غنيمتهم وسرعة رجعتهم ... (4) .

وأورد الامام احمد رواية تاريخية في مسنده ، تبين بعض مواد الغنيمة وحصة كل مقاتل، والتي من الممكن الاستدلال بها على ماكان يحصل عليه المقاتل من الغنيمة، وبالتالي معرفة كثرتها ، فعن ابن عمر قال : " كنا في سرية ، فبلغت سُهماننا احد عشر بغيراً لكل رجل ، ثم نفلنا بعد ذلك رسول الله ﷺ بغيراً بغيراً" (5) .

ولم يقر النهج الاقتصادي الاسلامي الغدر والخيانة من اجل الحصول على الغنيمة، فعن المغيرة بن شعبه (6) : " أنه صحب قوماً من المشركين فوجد منهم غفلة فقتلهم وأخذ اموالهم فجاء بها إلى النبي ﷺ فأبى رسول الله ﷺ أن يقبلها" (7) . ومن هنا يتضح ان النهج الاقتصادي الاسلامي يعير اهتماماً كبيراً للقيم الاخلاقية والانسانية ولايسمح بتجاوزها .

-
- (1) ابو موسى الأشعري، عبدالله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب بن عامر ، اسلم في مكة، ثم هاجر إلى الحبشة، وكان والياً على الكوفة ثم البصرة. توفي سنة اربع واربعين للهجرة، ابن عبد البر، الاستيعاب، ج3، ص 979 ؛ المزي ، تهذيب الكمال، ج15 ، ص 451؛ ابن حجر ، الاصابة، ج4، ص211.
- (2) احمد ، المسند ، ج14 ، ص 534 (19525) اسناده صحيح ؛(وينظر البخاري، صحيح ، ج4 ، ص 1547 ؛ ابن حبان ، صحيح ، ج11، ص 141 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج6 ، ص 333).
- (3) ينظر احمد ، المسند ، ج9 ، ص 601 (10854) ؛ (وينظر الدارمي، سنن ، ج2، ص297).
- (4) احمد ، المسند ، ج6 ، ص 196 (6638) اسناده صحيح ؛ (وينظر الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج2، ص 235 وقال فيه : " رواه احمد والطبراني في الكبير وفيه ابن لهيعة وفيه كلام ورجال الطبراني ثقات لانه جعل يدل ابن لهيعة ابن وهب").
- (5) احمد ، المسند، ج5 ، ص 546 (6386) اسناده صحيح. وينظر ج4 ، ص 313 (4579)؛ ج4 ، ص 536 (5180) ؛ ج5 ، ص 10 (5288) ؛ ج5 ، ص 93 (5519)؛ ج5 ، ص 303 (5919) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج3، ص 1141 ؛ مسلم ، صحيح، ج3 ، ص 1368).
- (6) المغيرة بن شعبه بن ابي عامر بن مسعود بن متعب بن مالك بن كعب بن عمرو الثقفي الصحابي، اسلم عام الخندق، وحضر المشاهد بعدها ، وشارك في اليرموك واصيبت عينه، وكان مشهور بالرأي والدهاء، وكان والياً على البصرة ثم على الكوفة مات سنة تسع واربعين وقيل في سنة خمسين. البخاري، التاريخ الكبير، ج7 ، ص 316 ؛ مسلم ، الكنى والاسماء، ج1، ص 577 ؛ ابن عبد البر، الاستيعاب ، ج4 ، ص 445 ؛ المزي ، تهذيب الكمال، ج28 ، ص 369.
- (7) احمد ، المسند ، ج14 ، ص 88 (18071) اسناده صحيح ، (وينظر النسائي ، النسائي الكبرى ، ج5 ، ص 224).

ومن الاحكام الاخرى الخاصة بالغنائم، ان الرسول ﷺ عندما كان يصحب معه النساء في غزواته – يداوين الجرحى – لم يكن يعطيهن نصيب من اسهم الغنيمة، كما بين ذلك ابن عباس عندما ارسل اليه احدهم يسئله : " هل كان رسول الله ﷺ يغزوا بالنساء معه؟ وهل كان يضرب لهن بسهم ؟ فكتب اليه ابن عباس ... ان رسول الله ﷺ قد كان يغزو بالنساء معه ، فيداوين المرضى ، ولم يكن يضرب لهن بسهم، ولكنه كان يُحذيهن من الغنيمة... " (1) .

كما سُئل ابن عباس هل للعبيد نصيب بالمغنم؟ فأجاب : " وأما العبد فليس له من المغنم نصيب، ولكنه قد كأن يرضخ (2) لهم " (3) .

وبينت الروايات التاريخية التي وردت في المسند وفي كتب الحديث والتاريخ، إن الرسول ﷺ كان يتولى بنفسه تقسيم الغنائم ، كما حدث في بدر ، وخيبر وحُنين وسيأتي بيان ذلك لاحقاً.

ومن الجدير بالذكر إن الرسول ﷺ كان يوكل من ينوب عنه في تقسيم بعض الغنائم، كما فعل ذلك الامام علي ؑ في تقسيم غنائم سرية كان هو اميرها،

بعثها الرسول ﷺ إلى اليمن (4) .

وفي رواية اخرى إن الامام علي ؑ اخرج الخمس في عهد الرسول ﷺ (5) .

ولعل الرسول ﷺ اعطى حق تقسيم الغنائم، وتقسيم الخمس، لغيره، ليكون تشريع لمن بعده، أي يكون للامير او القائد في الجيش الحق في تقسيم الغنائم، وهذا ماحدث في

-
- (1) احمد ، المسند ، ج3، ص 249 (2812) اسناده صحيح، وينظر ج 2 ، ص 466 (1967)، ج 3 ، ص 29 (2235) ؛ ج 3 ، ص 200 (2685) ؛ ج 16 ، ص 275 (22232) ؛ (وينظر الترمذي، سنن ، ج4، ص 125 ؛ ابن الجارود، المنتقى، ج1، ص 273).
- (2) الرضخ : العطية القليلة، ابن الاثير، النهاية ، ج2، ص 228 ؛ ابن منظور، لسان ، ج3، ص 19.
- (3) احمد ، المسند، ج2، ص 466 (1967) اسناده صحيح، وينظر ج3، ص 29 (2235) ؛ ج3، ص 200 (2685) ، ج 17 ، ص 184 (23842) ؛ ج 16 ، ص 143 (21837) ؛ ج 16 ، ص 143 (21838) . وورد في المسند حديثين بإسناد ضعاف مفادها : إن الرسول ﷺ كان يُعطي المرأة والعبد من الغنائم . احمد ، المسند، ج3، ص 291 (2931) ؛ ج3، ص 401 (3296).
- (4) احمد ، المسند ، ج 16 ، ص 484 (22863) ؛ ج 16 ، ص 497 (22908) ؛ ج 16 ، ص 506 (22932).
- (5) م . ن . ج 1، ص 445 (646) ؛ (وينظر ابو يوسف ، الخراج ، ص 20 ؛ ابو داود، سنن، ج3، ص 147).

عهد الخليفة عمر ^١ حين امر سعد بن ابي وقاص بعد تحرير العراق بقوله. " فانظر ما اجلب الناس عليك به إلى العسكر من كراع ومال . فاقسمه بين من حضر من المسلمين" (1). ويرى ابن قدامة : ان الغنائم كانت تقسم ما بين الغانمين كقسمة المتاع بين الشركاء فيقوم ماعدا الاثمان ويدفعها اليهم بقيمتها، فإن امكن تخصيص كل انسان بعين كجارية وفرس وثوب فعل، وإن لم يمكن شرك بين الجماعة العين الواحدة. وتُقسم الغنيمة بين من شهد الواقعة من اهل القتال من قاتل ومن لم يقاتل (2). وذهب عامة اهل العلم ان جميع الجيش يشترك في الغنيمة اذا انفردت منه سرية او أكثر في تحصيل الغنائم، أي كان الجيش بمجموعه في ارض المعركة وقامت بالقتال سرية واحدة فالجميع يشتركون في الغنيمة (3)، ولكن اذا انفردت سرية في الخروج وحدها بالغزوة من دون الجيش حينئذ لها غنيمتها وحدها (4).

تاريخ بدء أخذ الغنيمة في الاسلام :

مصطلح الغنيمة لم يكن غريباً على المسلمين الاوائل ، وإنما كان معروفاً لديهم اذ كان من عادة القبائل العربية قبل الاسلام ان تغزوا على قبائل اخرى، وكل ما يحصلون عليه يُعد غنائم، ولكن الفرق بين غنائم قبل الاسلام وبعده، ان غنائم قبل الاسلام كان الغزو يقوم لاجلها فقط (مهنة او عمل) ، وكذلك ليس لها احكام وتشريعات تحقق اهداف اقتصادية او اجتماعية او دينية. وكذلك عوائدها لا تشمل إلا فئات معينة (5)، اما غنائم بعد الاسلام فهي ليست هدفاً رئيساً ، وإنما زيادة على هدف اسمى واغلى هو نشر الدين الاسلامي، وكذلك وضعت لها احكام وتشريعات مصدرها اللفظ الالهي القرآن الكريم ، او الوحي الالهي السنة النبوية الشريفة (اقوال ، وافعال) ، ومن ضمن الاحكام ان اموال الغنائم تشمل فتات كثير في المجتمع ، وكذلك ان لاتأتي عن طريق خيانة العهد والوعد (6).

ومن الغنائم الاولى في الاسلام ، ورد في مسند الامام احمد ، رواية تاريخية كان

من مضمونها ان الرسول ^٢ أرسل عبدالله بن جحش الاسدي (7) اميراً على ثلة من المقاتلين على عير لقريش، وكان أول أمير في الاسلام (8)، وحصل هنا على أول غنيمة في الاسلام

(1) ابو يوسف، الخراج، ص 24.

(2) الكافي في فقه ابن حنبل، ج4، ص 297.

(3) ابن قدامة، المغني، ج9، ص 226.

(4) م . ن .

(5) ينظر القرطبي، الجامع لاحكام القرآن، ج8، ص 13-14.

(6) ينظر : تشريعات الغنيمة من هذا الفصل.

(7) عبدالله بن جحش بن رثاب بن يعمر بن صبرة الاسدي، ابو محمد ، دخل الاسلام قبل دخول

النبى ^٢ ، دار الارقم، شهد بديراً واستشهد في احد. ابن سعد ، الطبقات ، ج3، ص 89 ؛ ابن ابي حاتم الجرح والتعديل، ج5، ص 22 ؛ ابن عبد البر، الاستيعاب، ج3، ص 877؛ ابن الجوزي، صفة الصفوة، ج1، ص 386.

(8) احمد، المسند، ج2، ص 252 (1539) اسناده ضعيف، وهذا الحديث (وجادة) ؛ وينظر ابن كثير، البداية والنهاية، ج3، ص 248 ؛ الهيثمي، مجتمع الزوائد، ج6، ص 67 وقال: "

وهي ابل محملة ببضائع تجارية وقيل إن عبدالله بن جحش قد عزل الخمس لرسول الله ﷺ قبل ان يفرض الله تعالى الخمس من المغنم (1).

ثم تلى ذلك معركة بدر في السنة الثانية من الهجرة (2)، وقد اورد الامام احمد في مسنده روايات عدة مختصرة ومطولة تبين ماحدث في غنائم بدر، ومنها عن ابي هريرة قال : " ... كان يوم بدر اسرع الناس في الغنائم فأنزل الله ﷻ : **لَوْلَا كِتَابُ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَهَارِشْكُنْ فِيهَا اخَذْتُمْ عَذَابَ عَظِيمٍ (٢) فَكُلُوا مِنْهَا غَنِيمَتَكُمْ حَلَالًا طَيِّبًا**] (3) " (4). فحينما انهزم المشركون وتركوا وراءهم امتعتهم واموالهم المختلفة، تسارع بعض المسلمين اليها واختلفوا مع بعضهم في كيفية استحقاقهم لها. وكادوا يتشاجرون على ذلك (5)، فأنزل الله ﷻ عليهم آيات احكام الغنائم في سورة الانفال، وعن ذلك روى عبادة بن الصامت عن الانفال فقال : " فينا معشر أصحاب بدر نزلت حين اختلفنا في النفل، وساءت فيه أخلاقنا، فانتزعه الله من ايدينا وجعله إلى رسول الله ﷺ فقسمه رسول الله ﷺ بين المسلمين. عن بواء يقول على السواء " (6)، ولعل هذا الاختلاف بسبب انها كانت أول تجربة لهم كمسلمين في رؤية الغنائم والاموال أمامهم في اعقاب المعركة، وهم ما كانوا عليه من الفاقة والحاجة (7) هذا اولاً. وثانياً لان احكام الغنائم لم تكن موجودة حينها، مما أثار لديهم ماكانوا اعتادوه قبل الاسلام، وهناك رواية تاريخية في مسند الامام احمد، يتضح فيها السبب والكيفية التي حدثت في غنائم بدر، اذ يروي ذلك عبادة بن الصامت مامفاده بعد انجلاء معركة بدر، وانتصر المسلمون، تولت طائفة من عسكر المسلمين يجمعون الغنائم ويحوونها، فيما تكفلت طائفة اخرى بحماية الرسول ﷺ واحدقت حوله،

-
- رواه احمد ورواه ابنه وجاده " ؛ الحلبي، السيرة الحلبية، ج3، ص 138).
- (1) ابن هشام، السيرة، ج2، ص ص 162-163 ؛ الطبري، جامع البيان، ج2، ص 348 ؛ القرطبي، الجامع لاحكام القرآن، ج8، ص 10 ؛ ابن عبد البر، الاستيعاب، ج3، ص878.
- (2) الطبري، تاريخ، ج2، ص 19.
- (3) سورة الانفال، آية 68-69.
- (4) احمد، المسند، ج7، ص 239 (7427) اسناده صحيح، (وينظر الترمذي، سنن، ج5، ص 271 ؛ ابن الجارود، المنتقى، ج1، ص 268 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج6، ص 290).
- (5) البوطي، محمد سعيد رمضان، فقه السيرة، (بغداد، مكتبة الشرق الجديد، 1977م)، ص177.
- (6) احمد، المسند، ج16، ص 409 (22646) اسناده صحيح ؛ (وينظر ابن هشام، السيرة النبوية، ج2، ص 207 ؛ الطبري، تاريخ، ج2، ص 228 ؛ الحاكم النيسابوري، المستدرک، ج2، ص 148 ؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج3، ص 302 ؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج7، ص 26).
- (7) البوطي، فقه السيرة، ص 177.

وطائفة ثالثة تابعت بقايا الجيش المهزوم من المشركين . وحين جُمعت الغنائم وانهمزم المشركون وانقضت المعركة . كانت كل طائفة ترى إنها احق بالغنائم من الاخرى، وكل منها كانت لها حجة في ادعائها، فالاولى ترى انها جمعت الغنائم وليس لاحد فيها نصيب . والطائفة الثانية ترى انها احق بها، اما الثالثة فتري هي التي هزمت العدو، وفي خضم هذا

الاختلاف انزل الله ١ : [يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ

فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ] (١) وبناءً على هذه الآية قسم الرسول ٢

اموال الغنائم على فواق بين المسلمين (٢) ، وذكر ابو عبيد (٣) في هذا الصدد قائلاً : "

فقسمها رسول الله ٢ ، يوم بدر على ما اراه الله من غير ان يُخمسها ... ثم نزلت بعد ذلك آية الخمس " . الا إن هناك آثار تدل على وجود الخمس في غنائم بدر (٤) . وفي شأن الغنائم التي حصل عليها المسلمون من بني قينقاع، أورد الامام احمد في مسنده رواية بسندها عن عبدالله بن عمر مضمونها: إن

رسول الله ٢ أجلى يهود بني قينقاع عن المدينة (٥) ، لانهم نقضوا

(١) سورة الانفال ، آية ١.

(٢) ينظر احمد ، المسند ، ج١٦ ، ص ٤١٤ (٢٢٦٦١) اسناده صحيح، (وينظر ابن هشام، السيرة النبوية، ج٢، ص ١٩٠ ، وابو عبيد ، الاموال، ص ص ٣٩٦-٣٩٧ ؛ ابن كثير، البداية والنهاية ، ج٣، ص ٣٠٢ ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج٧ ، ص ٢٦ ؛ الشوكاني، نيل الاوطار ، ج٨ ، ص ١٠٢).

(٣) الاموال ، ص ٣٨٤.

(٤) ينظر : البخاري ، صحيح ، ج٣، ص ١١٢٥.

(٥) احمد ، المسند، ج٥ ، ص ٥٣٩ (٦٣٦٧) اسناده صحيح، (وينظر البخاري، صحيح ، ج٤، ص ١٤٧٨ ؛ مسلم ، صحيح، ج٣، ص ١٣٨٧ ؛ ابو داود ، سنن ، ج٣ ، ص ١٥٧).

العهد (1) ، وهم كانوا صاغة (2) ، وبعد اجلائهم غنم المسلمون مايملكون من سلاح . وألات صياغة . ولم تكن لهم ارضون (3) ، وذكر الطبري إن غنيمة بني قينقاع أول غنيمة في الاسلام اخرج الرسول ﷺ منها الخمس (4) .

ومن الغنائم الاخرى التي حازها الرسول ﷺ غنائم بني قريظة وهناك روايات في مسند الامام احمد تبين إن الرسول ﷺ اتجه بجيشه بعد معركة الخندق (الاحزاب) إلى بني قريظة فحاصروهم ثم اجلهم (5) . في السنة الخامسة للهجرة (6) ، وذلك لتعاونهم مع المشركين إبان معركة الخندق (7) . وفي رواية تاريخية وردت في المسند روتها ام المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) وضحت فيها السبب والكيفية ، والنتيجة لغزوة بني قريظة . والتي مفادها : إن بني قريظة كانوا ضمن الاحزاب الذين تجمعوا بحشودهم العسكرية لمحاربة الرسول ﷺ في معركة الخندق ، إلا إنهم لم يفعلوا وخابوا ثم تفرقوا وعاد بنو قريظة إلى ديارهم وتحصنوا بها ، فلم يلبث الرسول ﷺ أن عاد إلى المدينة ليتجه مباشرة إلى ديار بني قريظة ، وحاصروهم خمسا وعشرين ليلة ولما ضيق الحصار عليهم ، لم يجدوا بُدّاً إلا الاستسلام والاذعان للرسول ﷺ ، وعندها طلب الرسول ﷺ من سعد بن معاذ ، أن يحكم فيهم فقال : " فإني احكم فيهم ان تقتل

(1) ان العهد الذي نقضوه بعدما ابرم الرسول ﷺ معهم عهد للموادعة بشروطه ومن ذلك إن

لايظهروا عدواً عليه ، ثم ان اليهود من بني قينقاع قد جمعهم الرسول ﷺ في سوق بني قينقاع وحذروهم من مغبة نقض العهد ، لكنهم ردوا بكلام فيه تهديد . وهم بهذا الحال وبعد ايام جاءت امرأة من المسلمين إلى صائغ يهودي للتبضع في سوق بني قينقاع فاساء اليها فأغاثها مسلم

فوثب على اليهودي وقتله ، ثم اجتمع اليهود على المسلم فقتلوه . مما اثار غضب الرسول ﷺ والمسلمين ، فحاصروهم ثم اجلوهم عن المدينة . ينظر ابن هشام ، السيرة النبوية ، ج3 ، ص 5-6 ؛ الطبري ، تاريخ ، ج2 ، ص 48-49 ؛ ان كثير ، البداية والنهاية ، ج4 ، ص 3-4 ؛ الحلبي ، السيرة الحلبية ، ج2 ، ص 475 .

(2) ينظر : احمد ، المسند ، ج2 ، ص 101 ؛ الطبري ، تاريخ ، ج2 ، ص 49 ؛ ابن الاثير ، الكامل ، ج2 ، ص 34 .

(3) الطبري ، تاريخ ، ج2 ، ص 49 ؛ ابن الاثير ، الكامل ، ج2 ، ص 34 .

(4) الطبري ، تاريخ ، ج2 ، ص 49 ؛ وينظر : ابن الاثير ، الكامل ، ج2 ، ص 34 .

(5) احمد ، المسند ، ج17 ، ص 258 (24176) ؛ ج5 ، ص 539 (6367) ؛ ج2 ، ص 188 (1409) ؛ ج2 ، ص 199 (1423) .

(6) ابن هشام ، السيرة ، ج3 ، ص 143 .

(7) م . ن .

مقاتلتهم وتسبى ذراريهم وتقسم اموالهم" واشاد الرسول ﷺ بهذا الحكم قائلاً : " لقد حكمت فيهم بحكم الله U وحكم رسوله"(1).
وهذا مما أتى به ابن هشام (2) ، وابن سعد (3) ، والطبري (4) ، وقدامه بن جعفر (5) ، والحلي (6) .

وفي السنة السابعة للهجرة فتح رسول الله ﷺ خيبر (7) ، واورد الامام احمد في مسنده روايات عدة بشأن احداث فتحها (8) ، الا ان مايهما منها هنا الغنائم فعن انس بن مالك : " ... ان رسول الله ﷺ قد افتتح خيبر وغنم اموالهم، وجرت سهام الله U في اموالهم ، واصطفى رسول الله ﷺ صفيه بنت حبي فاتخذها لنفسه... " (9) .

وان فتح خيبر واخضاع اهلها كان عنوة الا حصني الوطيح والسلام فكان صلحاً(10) ، وبناءً على ذلك فقد قسم الرسول R الغنائم على وفق ماورد في سورة الانفال اية (41) (11) ، الا ان الاراضي وكما بينت الروايات التاريخية الواردة في المسند ان الرسول R ابقاها بيد اهلها، ولهم النصف مما تخرج من زرع. فعن ابن عمر : " ان رسول

-
- (1) احمد ، المسند ، ج17 ، ص 510 (24977) اسناده صحيح ؛ وينظر روايات مختصرة في المسند ، ج17 ، ص 285 (24176) ، ج10 ، ص 73 (11111) ؛ ج10 ، ص 73 (11113) ؛ ج10 ، ص 73 (11114) ؛ (وينظر : البخاري، صحيح ، ج4 ، ص 1511 ؛ مسلم ، صحيح ، ج3 ، ص 1389 ؛ الهيثمي، مجمع الزوائد ، ج6 ، ص ص 136-137).
 - (2) السيرة النبوية، ج3 ، ص ص 143-147.
 - (3) الطبقات الكبرى، ج3 ، ص 422.
 - (4) تاريخ ، ج2 ، ص 101-109.
 - (5) الخراج ، ص 257.
 - (6) السيرة الحلبية ، ج2 ، ص ص 665-666.
 - (7) ابن هشام ، السيرة النبوية، ج3 ، ص 213 ؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2 ، ص 36 ؛ الطبري، تاريخ، ج2 ، ص 135 .
 - (8) ينظر ج2 ، ص 227 (1608) ؛ ج8 ، ص 347 (8533) ؛ ج9 ، ص 322 (9788) ؛ ج10 ، ص 324 (11931) ؛ ج10 ، ص 355 (12025) ؛ ج3 ، ص 54 (16490) ؛ ج16 ، ص 504 (22927).
 - (9) احمد ، المسند ، ج10 ، ص 448 (12349) اسناده صحيح؛ وينظر ج11 ، ص 43 (12875) ؛ (وينظر : الصنعاني ، المصنف ، ج5 ، ص ص 466-467 ؛ ابن حبان، صحيح، ج10 ، ص 391 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج9 ، ص ص 150-151 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج6 ، ص ص 154-155).
 - (10) ابن هشام ، السيرة النبوية، ج3 ، ص 216 و ص 220 ؛ قدامه ، الخراج، ص 258.
 - (11) ابن هشام ، السيرة النبوية، ج3 ، ص 229-232 ؛ قدامه ، الخراج، ص 258.

الله R عامل اهل خيبر بشطر مما خرج من زرع او تمر ... " (1) وهذا ما ورد عند ابي يوسف (2)، وابن ادم (3)، وابن هشام (4)، وقدامه بن جعفر (5)، وابي عبيد (6).

وروى ابو هريرة ؓ ان غنائم خيبر - عدى الاراضي - كانت لاهل الحديبية خاصة فقال : " ماشهدتُ مع رسول الله R مغنماً قط الا قسم لي الا خيبر فانها كانت لاهل الحديبية خاصة ... " (7) وهذا ما قاله ابن اسحاق : " وقسمت خيبر على اهل الحديبية، من شهد خيبر ومن غاب عنها " (8).

اما غزوة حنين التي حدثت في السنة الثامنة للهجرة، حيث هُزمت فيها هوازن امام المسلمين (9)، فأحرزوا فيها غنائم، وقسمها الرسول R بينهم، وكما ورد ذلك في مسند الامام احمد (10).

تقسيم الغنيمة :

أ - اربعة اخماس الغنيمة :

حدد النهج الاقتصادي الاسلامي الفئات التي لها الحق في أخذ نصيب من الغنائم، ومنهم المقاتلون الذين لهم اربعة اخماس الغنيمة، وكما ورد ذلك في آية الغنيمة (41) من سورة الانفال . اذ لما بين الله | حكم الخمس ، ولم يبين الاربعة الاخماس دل ذلك على إنها

(1) احمد ، المسند ، ج4 ، ص 458 (4946) اسناده صحيح ، وينظر ج1، ص 204 (90)؛ ج2، ص 37 (2255) ؛ ج4 ، ص 348 (4663) ؛ ج4 ، ص 376 (4732) ؛ ج4 ، ص 423 (4854) ؛ ج11، ص 13 (16369) ؛ (وينظر: البخاري، صحيح ، ج2، ص 820 ؛ مسلم ، صحيح ، ج3، ص 1186 ؛ ابو داود ، سنن ، ج3، ص 262 ؛ ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 824 ؛ وايضاً ورد في كتب الحديث الاخرى).

(2) الخراج ، ص 50.

(3) الخراج ، ص 20.

(4) السيرة النبوية، ج3، ص 220.

(5) الخراج ، ص 258.

(6) الاموال ، ص 97.

(7) احمد ، المسند، ج9 ، ص 601 (10854) اسناده حسن ؛ (الدارمي، سنن ، ج2، ص 297؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج6 ، ص 334 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج6، ص 155).

(8) ابن هشام ، السيرة النبوية، ج3، ص 229.

(9) م . ن . ج4، ص 54.

(10) ينظر: ج11، ص 85 (13018) ؛ ج15 ، ص 284 (20550) ؛ ج15 ، ص 284 (20551) ؛ ج10، ص 180 (11485) ؛ ج10 ، ص 240 (11670) ؛ ج10 ، ص 334 (11960) ؛ (وينظر ابو عبيد ، الاموال ، ص 183 ؛ البخاري، صحيح ، ج4، ص 1574؛ مسلم، صحيح، ج2، ص 735؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج5، ص 87 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج6 ، ص 337).

مُلك للغانمين (1) ، او بعبارة أخرى إن الله U أضافها اليهم ثم اخذ منها سهماً لغيرهم فبقى سائرهما لهم (2) .

اما كيفية التقسيم فكان على اساس صنف المقاتل ، ومن المعلوم إن الجيش الاسلامي كان فيه صنفان رئيسان الراجل ، والفارس ، وبناءً على ذلك كانت تقسم الغنائم ضمن النهج الاقتصادي الاسلامي. كما جاء ذلك في مسند الامام احمد عن ابن عمر : " أن رسول الله R أسهم للرجل وفرسه ثلاثة اسهم، سهماً له وسهمين لفرسه "(3).

وفي رواية اخرى عن ابن عمر : " ان رسول الله R قسم للفرس سهمين ، وللراجل سهماً " (4) .

وفي رواية اخرى تأكيداً لما جاء عن ابي عمرة عن أبيه قال : " اتينا رسول الله R ونحن اربعة نفر ومعنا فرس فأعطى كل انسان منا سهماً واعطى الفرس سهمين "(5).

وورد في مسند الامام احمد رواية تاريخية تبين ان الرسول R قسم غنائم خيبر للراجل سهم، وللفرس ثلاثة اسهم، فعن ابن عمر : " أن رسول الله R جعل يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهم " (6) . أي ان للفرس سهمين ولصاحبه سهم فيكون ثلاثة

(1) القرطبي، الجامع لاحكام القرآن ، ج 8 ، ص 13.

(2) ابن قدامة، المغني، ج 6 ، ص 322 ؛ ابن قدامة ، الكافي في فقه ابن حنبل، ج 4، ص 296.

(3) احمد ، المسند ، ج 4 ، ص 478 (4999) اسناده صحيح؛ (وينظر من زوائد عبدالله بن احمد ، ج 4 ، ص 264 (4448) ؛ (وينظر ابو داود ، سنن ، ج 3 ، ص 75 ؛ الترمذي، سنن ، ج 4، ص 124 ؛ الدار قطني، سنن ، ج 4 ، ص 102 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج 6 ، ص 325).

(4) احمد ، المسند ، ج 5 ، ص 497 (6297) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 5 ، ص 10 (5286) ؛ ج 5 ، ص 59 (5412) ؛ ج 5 ، ص 93 (5518) ؛ ج 5 ، ص 549 (6394)، ورواية باسناد ضعيف ج 2، ص 201 (1425) ؛ (وينظر مسلم، صحيح ، ج 3 ، ص 1383 ؛ ابو داود ، سنن ، ج 3 ، ص 76؛ ابن حبان، صحيح، ج 11، ص 140 ؛ الدار قطني، سنن ، ج 4 ، ص 102).

(5) احمد ، المسند ، ج 13 ، ص 314 (17173) اسناده صحيح؛ (وينظر ابو داود ، سنن ، ج 3، ص 76 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج 3، ص 76).

(6) احمد ، المسند، ج 4 ، ص 264 (4448) اسناده صحيح ، (وينظر البخاري، صحيح ، ج 4، ص 1545؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج 6 ، ص 325).

اسهم وللراجل سهم (1) ، ولعل هذا الفارق بين حصة الراجل والفارس، لان الفارس يحتاج إلى مؤونة أكثر ما يحتاج اليها الرجل (2) ، وربما لان الفارس قد بذل نفسه ثم ماله الذي جعله النهج الاقتصادي الاسلامي زينة الحياة الدنيا (3) ، ولذلك فالفارس ضحى بالحياة وزينتها ، ومن جهة اخرى إن الفارس يكون اكثر فاعلية، والمرتكز في القتال من حيث طبيعتها بالكر والفر كل ذلك يستدعي أن يكون الفارس سهمه أكثر من الراجل ، وإن صح ماذهبنا إليه تواء، فإن النهج الاقتصادي الاسلامي لم يدع شاردة او واردة إلا ووضعها في الحسبان وينظر الاعتبار، لكي يكون دائماً الأتزان في كفتين الميزان ، وليس ميزان العدل حسب، وإنما ميزان وضع الامور في نصابها.

اما اراء اهل العلم فالامام ابو حنيفة يرى ان للراجل سهماً، وللفرس سهماً (4) ، وحجته في هذا يقول : " لا أفضل بهيمة على رجل مسلم " (5) ، وخالفه في ذلك تلاميذه ابو يوسف الذي يرى ان للفارس ثلاثة أسهم ، سهمان لفرسه، وسهم له ، وللراجل سهم، معتمداً على ما جاء في الاحاديث والاثار (6) ، ثم ناقش ابو يوسف قول ابي حنيفة مفاده: إن هذه القسمة ليس فيها وجه التفضيل، ولو كان ذلك ماينبغي ان يسوى بهيمة برجل مسلم، ولكن ذلك الفارق يعود لاسباب الاول : ان عدة الفارس اكثر من عدة الراجل ، والثاني ليرغب الناس في ارتباط الخيل في سبيل الله، والثالث – وهو الاهم – إن هذا العائد يُرد إلى الفارس، وليس إلى الفرس، وبذلك فائدة المردودات لصاحب الفرس (7) ، اما رأي الامامية ان يقسم للفارس سهمين وللراجل سهم (8) .

وذهب جمهور العلماء على ما جاء في احاديث الرسول R إن للفارس ثلاثة اسهم ، وللراجل سهم، منهم الامام مالك (9) ، وابن ادم (10) ، والامام الشافعي (11) ، والامام احمد بن حنبل (12) ، وممن تبعهم (13) ، وقدامه بن جعفر (14) ، اما الطبري نقل رواية مفادها إن الرسول R عندما كان يقسم اموال الغنائم يعطي الفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم (15) .

(1) ابن قدامه ، المغني، ج9 ، ص 201.

(2) م . ن ، ج9 ، ص 204.

(3) ينظر: سورة الكهف ، آية 46.

(4) ابو يوسف، الخراج، ص 19 ؛ السرخسي ، المبسوط، ج10 ، ص 41 ؛ الكاساني، بدائع

الصنائع، ج7 ، ص 126 ؛ المرغيباني، الهداية، ج2، ص 146 ؛ قدامه ، الخراج، ص237 .

(5) ابو يوسف ، الخراج، ص 19 ؛ ينظر ابن ادم ، الخراج، ص18.

(6) ابو يوسف، الخراج ، ص 19.

(7) م . ن .

(8) الطوسي، النهاية، ص 295 ؛ الطوسي، الاقتصاد ، ص 314.

(9) المدونه الكبرى، ج3، ص 32.

(10) الخراج ، ص 18.

(11) الام ، ج4، ص 144.

(12) ابن قدامه، المغني، ج6 ، ص 322 ؛ الكافي في فقه الامام احمد ، ج4 ، ص 297.

(13) ينظر ابن قدامه ، المغني، ج9 ، ص 200.

(14) الخراج، ص 237.

(15) تاريخ الرسل والملوك ، ج2، ص 103.

وكذلك اتى بن هشام بما يفيد ان عدد سهام غنائم خيبر كانت الف وثمانمائة سهم،
برجالها وخيلها، فكان عدد الرجال الف واربعمائة رجل، وعدد الخيل مائتا فرس، فكان لكل
فرس سهمان، ولفارسه سهم، وكان لكل راجل سهم (1)، وقد اكد الامام مالك (2)، وابن ادم
(3) ان عدد الفرسان يوم خيبر كان مائتا فارس. وبناءً على ذلك يمكن ان نقوم بالعملية
الحسابية الاتية :

$$1400 \text{ مجموع الرجال} - 200 \text{ فارس} = 1200 \text{ مجموع الراجله}$$

$$1200 \times 1 \text{ سهم} = 1200 \text{ عدد سهام الراجلة}$$

$$200 \times 3 \text{ حصة اسهم الفارس} = 600 \text{ عدد سهام الفرسان}$$

$$1200 + 600 = 1800 \text{ مجموع سهام غنائم خيبر كما ذكرها ابن هشام انفاً.}$$

وتأكيداً لذلك ذكر ابو يوسف : كان القسم في خيبر على ثمانية عشر سهماً كل مائة
سهم مع رجل (4)، أي $18 \times 100 = 1800$ سهم.

اما من يأتي باكثر من فرس، فاختلف اهل العلم في هذه المسألة، فيرى البعض
لأيسهم لأكثر من فرس (5)، في حين يرى اخرون لايسهم لأكثر من فرسين (6).

وفي حالة الغزو على جمل وليس على فرس، اورد الامام احمد في مسنده عن
رويف بن ثابت قال : " كان احدنا في زمان رسول الله R يأخذ جمل أخيه على ان يعطيه
النصف مما يغنم وله النصف حتى ان احدنا ليطيّر له النصل والريش والآخر القدح ... " (7)

ويرى بعض اهل العلم لايسهم للبعير في حالة الغزو منهم والامام مالك (8) والامام
الشافعي (9)، واصحاب الرأي (10)، اما الامام احمد فيرى لايسهم للبعير مع امكان الغزو
على فرس (11)، وقد نُقل عن ابن المنذر الاجماع على ان من غزا على بعير له سهم راجل
(12).

(1) السيرة النبوية، ج3، ص 230. (ينظر البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج6، ص 326.

(2) المدونه الكبرى، ج3، ص 33.

(3) الخراج، ص 41.

(4) الخراج، ص 23؛ (وينظر السرخسي، المبسوط، ج10، ص 41).

(5) مالك، المدونة، ج3، ص 32؛ ابن ادم، الخراج، ص 18؛ الشافعي، الام، ج4، ص 145؛
المرغيباني، الهداية، ج2، ص 146.

(6) ابو يوسف، الخراج، ص 19؛ ابن ادم، الخراج، ص 18؛ قدامة، الخراج، ص 237؛ ابو
يعلى، الاحكام السلطانية، ص 152؛ الطوسي، الاقتصاد، ص 314؛ الطوسي، النهاية،
ص 295؛ ابن قدامة، المغني، ج9، ص 202؛ ابن قدامة، الكافي، ج4، ص 299.

(7) احمد، المسند، ج 13، ص 227 (16933) اسناده حسن؛ وينظر ج 13، ص 226
(16931)؛ ج 13، ص 227 (16932)؛ (وينظر ابو داود، سنن، ج 1، ص 9؛ البيهقي
، سنن البيهقي الكبرى، ج1، ص 110).

(8) المدونة، ج3، ص 32.

(9) الام، ج4، ص 145.

(10) ابن قدامة، المغني، ج9، ص 203؛ الرازي، تحفة الملوك، ص 185.

(11) ابن قدامة، المغني، ج9، ص 203.

(12) الاجماع، ص 60؛ (وينظر ابن قدامة، المغني، ج9، ص 203).

اما البرذون - وهو الهجين - فنقل عن الامام احمد ، يُسهم للبرذون مثل سهم الخيل العربي ، وفي رواية اخرى عنه ان للبرذون سهم واحد (1) ، ويرى الامام ابي حنيفة صاحب البرذون كصاحب الفرس العربي في استحقاق السهم سواء (2) ، اما الامام مالك فيرى اذا اجازها الوالي فسهماها كسهما الخيل العربي (3) ، وعند الامام الشافعي لها سهمان (4) ، وهناك من يرى لها سهم واحد (5) في حين يرى اخرون لاسهم للبرذون (6) . اما البغال والحمير والفيلة وغيرها لايسهم لها بغير خلاف (7) .

ب - خمس الغنيمة:

الخمس من اموال الغنائم خصصها الله | للرسول R (8) يصرفها كما جاء في قوله تعالى : [**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ أَمْنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّفْصِيلِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**] (9) .

ومن الاحاديث الدالة على هذا المضمون ، قال الرسول R : " ... وأيما قرية عصت الله ورسوله فإن خمسها لله ورسوله ثم هي لكم " (10) وفي حديث اخر عن عبادة بن الصامت قال : " أخذ النبي R وبرة من جنب بغير ، فقال : ايها الناس انه لا يحل لي مما أفاء الله عليكم قدر هذه الا الخمس ، والخمس مردود عليكم " (11) .
بناءً على ذلك ، فإن الخمس وضع تحت تصرف الرسول R الا إنه خلاف سنة الدنيا بما أجبلت عليه النفس الانسانية من حُب التملك وأكتناز الاموال ، وتوسيع الثروات

(1) ابن قدامه ، المغني ، ج 9 ، ص 201 وص 203 ؛ المرداوي ، الانصاف ، ج 4 ، ص 173 .

(2) السرخسي ، المبسوط ، ج 10 ، ص 42 ؛ المرغيباني ، الهداية ، ج 2 ، ص 146 .

(3) مالك ، المدونة ، ج 3 ، ص 32 .

(4) الام ، ج 4 ، ص 145 .

(5) ابن ادم ، الخراج ، ص 18 ؛ ابن تيمية ، كتب ورسائل ابن تيمية ، ج 8 ، ص 273 .

(6) ابن ادم ، الخراج ، ص 18 .

(7) مالك ، المدونة ، ج 3 ، ص 32 ؛ ابن ادم ، الخراج ، ص 18 ؛ السرخسي ، المبسوط ، ج 10 ، ص 42 ؛ ابن قدامة ، المغني ، ج 9 ، ص 203 ؛ الكافي في فقه ابن حنبل ، ج 4 ، ص 298 .

(8) ابو عبيد الاموال ، ص 22 .

(9) سورة الانفال ، آية 41 .

(10) احمد ، المسند ، ج 8 ، ص 240 (8200) ، سبق تخريجه في مشروعية الغنيمة .

(11) احمد ، المسند ، ج 16 ، ص 401 (22617) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 13 ، ص 283 (17089) ؛ ج 16 ، ص 394 (22598) ؛ ج 16 ، ص 429 (22694) ؛ (وينظر البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى ، ج 6 ، ص 303 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج 5 ، ص 338) .

الخاصة لاسيما اذا كان بمثابة رئيس الدولة، فالرسول R زهد بالدنيا وبمفاتها (1) قبل هذه الننف ، اذ وضع اموال الخمس وما شاكلها ومائلها لخدمة الاسلام والمسلمين وترسيخ المنهج الاقتصادي الاسلامي في التعاون والايثار ، والتكافل الاقتصادي، ولذلك كان الرسول R يقول لاصحابه الخمس مردود عليكم . كما ورد في الرواية انفاً .

تضاربت الاخبار حول اول خمس غنائم في الاسلام ، فهناك اخبار وروايات تبين ان سرية عبدالله بن جحش التي ارسلها الرسول R بعد الهجرة بأشهر ، للحصول على غنائم من تجارة لقريش ، وبعد الحصول عليها قيل إن عبدالله بن جحش عزل الخمس للرسول R قبل ان يفرض الله تعالى الخمس من المغنم (2) .

وهناك آثار تدل على وجود الخمس في غنائم بدر (3) ، الا ان ابا عبيد ذكر ان غنائم بدر : " فقسما رسول الله R يوم بدر على ما اراه الله ، من غير أن يُخمسها ... ثم نزلت بعد ذلك اية الخمس " (4) ، وهذا يتوافق مع من رأى بان اية الخمس نزلت بعد بدر (5) .

واشار الطبري (6) ان غنيمة بني قينقاع اول غنيمة في الاسلام خمسها الرسول R . وفي شأن اخذ الخمس من الغنيمة ، فعن ابن عمر قال : " رأيت المغنم تُجزأ خمسة أجزاء ، ثم يُسهم عليها ، فما كان لرسول الله R فهو له يتخير " : (7) ولعل تجزء الغنيمة إلى خمسة اجزاء على وفق هذه الرواية ، لكي يُضبط مقدار الخمس من دون زيادة او نقصان وإلا فمن الممكن إخراج الخمس تقديراً أو خرساً من دون اللجوء إلى تقسيم الغنيمة إلى خمسة اجزاء وهذا مما يشير إلى الدقة، والضبط في توزيع الموارد الاقتصادية ضمن النهج الاقتصادي الاسلامي، وبعيداً عن العشوائية التي غالباً ماتقضي إلى اجتناب العادلة والوصول إلى الغبن.

ويبدو إن الرسول R كان يرى في الخمس اهمية كبيرة، لذلك اورده ضمن اركان الايمان بالله | عندما قدم اليه وفد عبد القيس (8) في المدينة، وسألوا الرسول R عن خير

(1) وعن زهد الرسول R في الحياة، وايثاره (ينظر احمد بن حنبل ، الزهد (بيروت، دار الكتب

العلمية ، 1398هـ) ، ص 80 ومابعدھا) ، كذلك عُرض على الرسول R خزائن الارض فأبى ذلك وآثر الآخرة عليها (البغدادي، ابو اسماعيل حماد بن اسحاق بن اسماعيل (ت

267هـ) ، تركة النبي R ، تحقيق: د. اكرم ضياء العمري ، (الرياض ، 1404هـ) ، ص47ومابعدھا.

(2) ابن هشام، السيرة النبوية، ج2، ص 163 ؛ الطبري، جامع البيان ، ج2 ، ص 348 ؛ القرطبي، الجامع لاحكام القرآن ، ج8 ، ص 10.

(3) البخاري، صحيح ، ج3، ص 1125.

(4) الاموال ، ص 384.

(5) ينظر الشافعي، الام ، ج4 ، ص 144.

(6) تاريخ ، ج2، ص 49 ؛ (ينظر ابن الاثير ، الكامل ، ج2، ص 34).

(7) احمد ، المسند، ج5 ، ص 54 (5397) اسناده صحيح ؛ (وينظر ابو عبيد ، الاموال، ص 408 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ن ج5 ، ص 340 وقال : " رواه احمد وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف وحديثه حسن وبقيّة رجاله ثقات ").

(8) قبيلة كانت تسكن البحرين : ياقوت ، معجم البلدان ، ج1، ص 249 ؛ وقد وفدوا إلى الرسول

الاعمال فأمرهم بالايمان بالله ثم بين لهم ماهو الايمان قائلاً : " شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله ، واقام الصلاة ، وايتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن " تُعْطُوا الخُمس من المغنم " (1) .

وكذلك دل قوله تعالى : [وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ

خُمُسُهُ] ، توكيد لتخمس كل قليل وكثير (2) ، وهذا ماورد ضمناً في حديث الرسول R : " ... فأدوا الخيط والمخييط فما فوقهما ... " (3) وبذلك فإن الخمس يكون في كثرة مواد الغنيمة وقلتها .

اما توزيع الخمس على مستحقيه فورد ذلك بقوله تعالى في سورة الانفال آية (41) ولكن تباينت واختلفت اراء اهل العلم في عدد اسهم الخمس في عهد الرسول R فمنهم من يرى ان الخمس يقسم إلى ستة اسهم ، على وفق ماجاء في اية الغنيمة (41) من سورة الانفال، سهم لله تعالى والذي جُعل للكعبة، وسهم للنبي R ، وسهم لذي القربى، وسهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل (4) ، ولعل هذا الرأي بُني على ظاهر الآية (5) . وهناك من رأى ان الخمس يقسم إلى خمسة اسهم ، فسهم لله ورسوله ، وسهم لذي القربى ، وسهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل (6) .

في حين رأى قسم اخر من اهل العلم ان الخمس موكول امره إلى مايرى الامام ويجتهد (7) واما علماء من الامامية فبينوا ان خمس الغنيمة يقسم إلى ستة اقسام ، فسهم لله، وسهم لرسوله R ، وهذان السهمان مع سهم ذي القربى للقائم مقام النبي R ينفقه على نفسه واهل بيته من بني هاشم، وسهم لليتامى ، وسهم للمساكين، وسهم لابناء السبيل من اهل بيت الرسول R لايشركهم فيها باقي الناس لان الله عوضهم ذلك عما اباح لفقراء المسلمين ومساكينهم وابناء سبيلهم من الصدقات، فإنها محرمة على اهل بيت الرسول R (8) .

R في السنة التاسعة للهجرة وقد عرفت سنة الوفود، لان كثير من الوفود جاءت إلى الرسول

R : ابن هشام ، السيرة النبوية، ج2 ، ص 140 ، و ص 151 . وجاء في مسند الامام احمد

ان الرسول R مدحهم بقوله : " إن خير اهل المشرق عبد القيس " : احمد ، المسند، ج13 ، ص 513 (17756) ؛ ج13 ، ص 513 (17757) .

احمد ، المسند، ج2، ص 488 (2020) اسناده صحيح ؛ وينظر ج3، ص 125 (2476) ؛ (وينظر البخاري ، صحيح ، ج1 ص 45 ؛ ابو داود ، سنن ، ج4، ص 219 ؛ ابن حبان، صحيح ، ج1، ص 396) .

ابن كثير ، تفسير ، ج2، ص 310 .

احمد ، المسند ، ج13 ، ص 283 (18079) سبق تخريجه .

ابو عبيد، الاموال، ص 409 ؛ الطبري، جامع البيان، ج10 ، ص ص 3-4 ؛ ابن قدامه، المغني، ج6 ، ص 314 ؛ القرطبي، الجامع لاحكام القرآن ، ج8 ، ص 10 .

قدامه ، الخراج، ص 235 ؛ ابن قدامه ، المغني، ج6 ، ص 314 .

ابو يوسف ، الخراج ، ص 19 ؛ ابن ادم ، الخراج، ص 17 ؛ الشافعي، الام ، ج4 ، ص ص 146-147 ؛ السرخسي ، المبسوط ، ج10 ، ص 8 ؛ ابن قدامه ، المغني، ج6 ، ص 314 .

مالك ، المدونة الكبرى، ج3، ص 26 ؛ القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، ج8 ، ص 11 .

المفيد، المقنعة ، ص ص 277-278 ؛ الطوسي، التبيان في تفسير القرآن ، ج5 ، ص 123 ؛

اما الرأي الآخر فإن الخمس يقسم على اربعة اسهم ، فسهم الله وللرسول ولذي القربى وجميعه لذي القربى، والثاني لليتامى، والثالث للمساكين ، والرابع لابن السبيل⁽¹⁾. فهذه سهام الخمس ومواضعها التي تُفرق فيها في دهر النبي R ، اما بعد وفاته R ذهب بعض اهل العلم إلى ان الخمس يقسم على ثلاثة اسهم ، سهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل ، اذ اسقطوا سهم الرسول R وسهم ذي القربى⁽²⁾، سيأتي تفصيل ذلك لاحقاً.

اما سهم ذي القربى فكان الرسول R يقسمه في بني هاشم وبني عبدالمطلب، كما ورد ذلك في مسند الامام احمد ، فعن جبير بن مطعم قال: " لما قسم رسول الله R سهم القربى من خبير بين بني هاشم وبني المطلب جئت أنا وعثمان بن عفان فقلت يارسول الله هؤلاء بني هاشم لاينكر فضلهم لمكانك الذي وصفك الله U به منهم رأيت اخواننا من بني المطلب اعطيتهم وتركنا وانما نحن وهم منك بمنزلة واحدة قال: انهم لم يفارقوني في جاهلية ولا اسلام وانما هم بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد. قال ثم شبك بين أصابعه"⁽³⁾.

وفي رواية اخرى وردت في المسند تُفصح بأن هذا الكلام جرى في خمس حنين وزيادة فيها: " لم يقسم رسول الله R لنبي عبد شمس ولا لنبي نوفل من ذلك الخمس كما قسم لبني هاشم وبني المطلب " ⁽⁴⁾. وبناءً على ذلك إن ذي القربى الذين لهم سهم الخمس هم بني هاشم وبني المطلب⁽⁵⁾. وبذلك طلب الامام علي t من الرسول R ان يوليه تقسيم نصيبهم من الخمس قائلاً: " يارسول الله، إن رأيت ان توليني هذا الحق الذي جعله الله لنا في كتابه من هذا الخمس ، فأقسمه في حياتك، كيلا ينازعني احد بعدك . فقال رسول الله R : نفعل ذلك فولانيه رسول الله R فقسمته في حياته، ثم ولانيه ابو بكر فقسمته في حياته، ثم ولانيه عمر فقسمت في حياته حتى اخر سنة من سني عمر ، فإنه اتاه مال كثير " ⁽⁶⁾.

-
- (1) الطوسي ، المبسوط في فقه الامامية، ج2، ص 65.
 - (2) ينظر ابو عبيد ، الاموال ، ص 408 ؛ الطبري، جامع البيان، ج10 ، ص 4 ؛ الطوسي، التبيان في تفسير القرآن ، ج5 ، ص ص 123-124.
 - (3) ابو يوسف ، الخراج ، ص 19 ؛ السرخسي ، المبسوط ، ج3 ، ص 18 ؛ المرغنياني، الهداية، ج2، ص 148.
 - (4) احمد ، المسند، ج13 ، ص 140 (11686) اسناده صحيح ؛ (وينظر ابو عبيد ، الاموال ، ص 415 ؛ ابو اود ، السنن ، ج3 ، ص 146 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج3 ، ص 45؛ الطبراني ، المعجم الكبير، ج2، ص 140).
 - (5) احمد ، المسند، ج13 ، ص 152 (16727) اسناده صحيح ؛ ج13 ، ص 149 (16713)؛ (وينظر البخاري، ج3، ص 1143 ؛ ابو داود، سنن ، ج3، ص 145 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج3، ص 45 ؛ الطبراني ، المعجم الكبير، ج2، ص 140).
 - (6) ابو يوسف ، الخراج ، ص 20 ؛ الشافعي، الام ، ج4 ، ص 146 ؛ البخاري، صحيح ، ج3، ص 1143 ؛ ابن قدامة، المغني، ج1، ص 317.
 - (6) احمد ، المسند ، ج1، ص 445 (646) اسناده حسن؛ (وينظر ابو يوسف ، الخراج ، ص 20

وأورد الإمام أحمد في مسنده رواية تاريخية تدل على أن الإمام علي **t** قد قسم الخمس في حياة الرسول R . إذ حصل بعض المسلمين على غنائم وكانوا بإمرة الإمام علي **t** فقال : " ... فأني قسمت وخمست، فصارت في الخمس، ثم صارت في أصل بيت النبي R ثم صارت في آل علي - يقصد أحدى السبي - ... " (1) .
وهناك من رأى أن اللام في (لذي القربى) لام تملك وإنه حق مستحق لهم وإن الأغنياء والفقراء فيه سواء (2) ، لكن هناك من رأى أن هذه اللام لبيان المصروف والمحل وليست لام تملك (3) .

أما بعد وفاة الرسول R فإن سهم ذي القربى اختلفت بشأنه الروايات الواردة في مسند الإمام أحمد ، فبعضها تسقط هذا السهم، وبعضها تدل على وجوده . فمنها عن جبير بن مطعم قال : " ... إن أبا بكر كان يقسم الخمس نحو قسم رسول الله R غير أنه لم يكن يُعطي قربي رسول الله R كما كان رسول الله R يعطيهم وكان عمر **t** يعطيهم وعثمان من بعده منه " (4) .

وفي رواية أخرى تبين إجابة ابن عباس عندما كتب له نجدة بن عامر يسأله عن سهم ذوي القربى فكتب له ابن عباس **t** : " إنك سألتني عن سهم ذي القربى الذي ذكر الله U من هم ؟ وإنا كنا نرى قرابة رسول الله هم ، فأبى ذلك علينا قومنا .. " (5) وقال الإمام أحمد : اذهب إلى أنه لقرابة النبي R على ما قال ابن عباس (6) .
وفي رواية أخرى أيضاً عن إجابة ابن عباس عن سهم ذي القربى فقال : " هو لنا ، لقربي رسول الله R ، قسمه رسول الله R لهم ، وقد كان عمر عَرَضَ علينا منه شيئاً رأيناه دون حقنا فرددناه عليه، وأبيناً أن نقبله ، وكان الذي عَرَضَ عليهم أن يعين ناكحهم وأن يقضي عن غارمهم، وإن يعطي فقيرهم ، وأبى أن يزيدهم على ذلك " (7) .

-
- (1) ؛ أبو داود ، سنن ج3، ص 147 ؛ الهيثمي، مجمع الزوائد ، ج9 ، ص 14) .
أحمد ، المسند ، ج16 ، ص 483-484 (22863) اسناده صحيح ؛ وينظر ج16 ، ص 497 (22908) ؛ ج16 ، ص 506 (22932) ؛ (وينظر النسائي ، السنن الكبرى، ج5 ، ص 135 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج9 ، ص 127) .
(2) السرخسي ، المبسوط ، ج10 ، ص 10 .
(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ، ج8 ، ص 11 .
(4) أحمد ، المسند، ج13 ، ص 149 (16713) اسناده صحيح . (وينظر أبو داود ، سنن ، ج3، ص 145 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج6 ، ص 342) .
(5) أحمد ، المسند، ج3، ص 29 (2235) اسناده صحيح ؛ ينظر أبو يوسف، الخراج، ص20؛ أبو عبيد ، الأموال، ص 419 ؛ مسلم ، صحيح ، ج3، ص 1446 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج6 ، ص 484 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج6 ، ص 345 .
(6) ابن قدامة ، المغني، ج6 ، ص 317 .
(7) أحمد ، المسند ، ج3 ، ص 293 (2943) اسناده صحيح ، (ينظر أبو يوسف ، الخراج، ص 21 ؛ أبو عبيد ، الأموال ، ص 419 ؛ أبو داود ، سنن ، ج3، ص 146 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج3، ص 44؛ ابن حبان، صحيح ، ج11، ص 155؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى،

إلا ان هناك رواية مفادها : ان الامام علي **t** طلب من الرسول R ان يوليه تقسيم الخمس فولاه ذلك ، ثم ولاه ذلك الخليفة ابو بكر الصديق **t** ، ثم ولاه الخليفة عمر **t** إلى اخر سنة من سني عمر **t** (1) . وبذلك فإن هذه الرواية تفصح بأن الامام علي **t** هو الذي كان يقسم الخمس حتى اخر سنة من خلافة عمر **t** .

وقد أورد اهل العلم اراءهم في هذه المسألة ، فذهب الاحناف إلى ان اسهم خمس الغنائم بعد وفاة الرسول R تكون ثلاثة أي يسقط سهمي الرسول وذوي القربى (2) . إما الامام مالك فيرى ان ذلك يُترك لرأي الامام واجتهاده (3) ، اما الامام الشافعي، فإنه اسهب في مناقشة هذه المسألة ، واسرد كثيراً من الادلة والحجج ، التي يبتغي من ورائها ان يقول ان سهم ذوي القربى ثابت في حياة الرسول R وبعد وفاته ، ومما قاله : " اذا كان الشيء منصوباً في كتاب الله **U** مبيناً على لسان رسول R او فعله أليس يستغنى عن أن يسأل عما بعده ويعلم ان فرض الله **U** على اهل العلم اتباعه " (4) . والى ذلك ذهب الامام احمد بن حنبل في ان سهم ذي القربى ثابت (5) ، وقد اورد ابو يوسف قول الحسن بن محمد بن الحنفية الذي يبين طبيعة هذا الخلاف في سهم الرسول R وسهم ذوي القربى فقال : " اختلف الناس بعد وفاة رسول الله R في هذين السهمين : سهم الرسول **U** ، وسهم ذوي القربى . فقال قوم : سهم الرسول للخليفة من بعده . وقال اخرون : سهم ذوي القربى لقراة الرسول **U** . وقالت طائفة : سهم ذوي القربى لقراة الخليفة من بعده فأجمعوا على ان جعلوا السهمين في الكراع والسلاح " (6) .

ج - سهم الرسول R من الغنائم :

كانت حصة الرسول R من الغنائم على ثلاثة وجوه : وهي الصفي وسهمه مع المسلمين المقاتلين في اربعة الاخماس ، وما جعله الله له من الخمس (7) .

ج 6 ، ص 344).

(1) احمد ، المسند، ج1، ص 445 (646) سبق تخريجه.

(2) ابو يوسف ، الخراج ، ص 19 ؛ السرخسي، المبسوط، ج3، ص 18 ؛ المرغنياني، الهداية، ج2، ص 148.

(3) المدونه الكبرى، ج3، ص 26.

(4) الام ، ج4، ص ص 146-151.

(5) ابن قدامه ، المغني، ج6 ، ص 317.

(6) الخراج، ص 21؛ (ينظر ابو عبيد ، الاموال، ص 416).

(7) ابو يوسف ، الخراج ، ص 23 ؛ السرخسي ، المبسوط ، ج3، ص 19.

اما الصفي . بمعنى شيء كان الرسول R يختاره من المغنم ويصطفيه لنفسه فيأخذه ويمتلكه مثل درع او سيف او جارية (1) ، ومن مميزات صفي الرسول R إنه خاص به ، ويسقط بعد وفاته R (2) ويكون الصفي من اصل الغنيمة أي قبل القسمة (3) .
واورد الامام احمد في مسنده روايات عدة بطرق مختلفة . مفادها : ان الرسول R اصطفى من غنائم خيبر صفية بنت حيي (4) وهذا ما ذكره

ابو يوسف (5) ، وابن هشام (6) ، واليعقوبي (7) ، والطبري (8) ، وابن كثير (9) .
وكذلك اصطفى الرسول R يوم بدر سيفاً (10) .

اما الشيء الثاني الذي يأخذه الرسول R من الغنيمة . سهم كسهم الغانمين في الاربعة الاخماس (11) ، ولعل هذا المعنى ورد ضمناً في حديث الرسول R حين قال : " مالي من هذا الا مثل ما لأحدكم إلا الخمس وهو مردود فيكم ... " (12) أي ان للرسول R في الغنيمة مثل أي مقاتل ، ثم استثنى الخمس لانه خاص بفئات معينة من الناس .
والحق الثالث للرسول R في الغنيمة ، هو في أخماس الغنائم (13) ، وكما ورد ذلك في النص القرآني آية الغنيمة (41) من سورة الانفال .

-
- (1) ابو يوسف ، الخراج ، ص 22 ؛ السرخسي ، المبسوط ، ج 10 ، ص 9 ؛ قدامه ، الخراج ، ص 205 ؛ المرغنياني ، الهداية ، ج 2 ، ص 148 ؛ ابن الاثير ، النهاية ، ج 3 ، ص 40 ؛ ابن قدامه ، المغني ، ج 6 ن ص 316 ؛ المرداوي ، الانصاف ، ج 8 ، ص 41 .
 - (2) المرغنياني ، الهداية ، ج 2 ، ص 148 ؛ ابن قدامه ، المغني ، ج 6 ، ص 316 .
 - (3) قدامه ، الخراج ، ص 205 ؛ ابن قدامه ، المغني ، ج 6 ، ص 316 ؛ ابن الاثير ، النهاية ، ج 3 ، ص 40 .
 - (4) احمد ، المسند ، ج 10 ، ص 448 (12349) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 10 ، ص 325 (11931) ؛ ج 11 ، ص 43 (12875) ؛ ج 11 ، ص 67 (12957) ؛ (ينظر البخاري ، صحيح ، ج 2 ، ص 778 ؛ مسلم ، صحيح ، ج 2 ، ص 1044) .
 - (5) الخراج ، ص 23 .
 - (6) السيرة النبوية ، ج 3 ، ص 220 .
 - (7) تاريخ ، ج 2 ، ص 37 .
 - (8) تاريخ ، ج 2 ، ص 135 .
 - (9) البداية والنهاية ، ج 4 ، ص 192 ، و ص 196 .
 - (10) ابو يوسف ، الخراج ، ص 23 ؛ السرخسي ، المبسوط ، ج 10 ، ص 9 .
 - (11) ابو يوسف ، الخراج ، ص 23 ؛ القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، ج 8 ، ص 13 .
 - (12) احمد ، المسند ، ج 13 ، ص 283 (17089) ، سبق تخريجه في خمس الغنيمة .
 - (13) قدامه ، الخراج ، ص 205 ؛ ابن قيم الجوزية ، ابو عبد الله محمد بن ابي بكر ايوب (ت 751هـ) ، زاد المعاد في هدي خير العباد ، تحقيق شعيب الارناؤوط ، عبد القادر الارناؤوط ، (بيروت ، مؤسسة الرسالة - الكويت ، مكتبة المنار الاسلامية ، 1986) ، ج 3 ، ص 484 .

اقسام الغنيمة

- تشمل الغنيمة اقسام عديده، كالاسرى ، والسبي والاموال، والاراضي (1) :
- أ- **الاسرى** : وهم الرجال المقاتلون في جيش الاعداء، فإذا ظفر بهم المسلمون في اثناء النقال وهم احياء فيعدون اسرى (2) ، وقد ورد ذكر الاسرى في القرآن العظيم قال تعالى: [**فَالِهَآ مَتًى بَعْدُ وَآلِهَآ فِدَآءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا...**] (3) وبينت الروايات التاريخية الواردة في مسند الامام احمد ، إن الرسول R اخذ الفداء مقابل اطلاق سراح اسرى المشركين ، فبعد انجلاء معركة بدر كان عدد الاسرى من المشركين سبعين رجلاً واخذ مقابل اطلاق سراحهم الفداء (4) ، وعن ام المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) قالت : " لما بعث اهل مكة في فداء أسراهم ... " (5) ومن الذين جاءوا في فداء الاسرى هو جبير بن مطعم قال : " قدمت على رسول الله R في فداء اهل بدر ... " (6) وفي حالة عدم وجود فداء مادي للاسرى امرهم الرسول R ان يعلموا اولاد المسلمين الكتابة فعن عبدالله بن عباس قال : " كان ناس من الاسرى يوم بدر لم يكن لهم فداء، فجعل رسول الله R فداءهم ان يعلموا اولاد الانصار الكتابة ... " (7) .
- ب- **السبي** : وتعني هذه الكلمة من وقع بالاسر (8) ، والسبي هم النساء، والاطفال ولايجوز ان يقتلوا ويكونوا من ضمن الغنائم وتقع عليهم القسمة (9)، ومن الروايات الواردة في مسند الامام احمد بشأن السبي، منها سبي بني قريظة والذي حكم فيهم سعد بن معاذ فقال : " فإني احكم ان تقتل المقاتله وتسبي النساء والذرية وتقسم اموالهم ... " (10) وفي حادثة اخرى عن ابي سعيد الخدري قال : " أصبنا نساء من سبي اوطاس ... " (11) . وفي رواية اخرى تبين ان الرسول R اعتق السبي بعد غزوة حنين (12) ، وكذلك ان الرسول R اخذ من سبي خيبر صفيه بنت حبي فأعتقها

-
- (1) الماوردي، الاحكام السلطانية ، ص 233 ؛ ابو يعلى ، الاحكام السلطانية ، ص 141 .
- (2) الماوردي، الاحكام السلطانية ، ص 233 ؛ ابو يعلى ، الاحكام السلطانية ، ص 141 .
- (3) سورة محمد ، اية 4 .
- (4) احمد ، المسند ، ج1، ص 254 (208) .
- (5) م . ن ، ج 18 ، ص 204 (26240) اسناده صحيح ؛ (وينظر: ابو داود، ج3، ص62) .
- (6) احمد ، المسند ، ج1، ص 148 (16710) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 13 ، ص 147 (16707) ؛ ج 13 ، ص 150 (16718) ؛ ج 13 ، ص 153 (16729) ؛ (وينظر: ابن حبان ، صحيح، ج2، ص 444؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج5، ص 142) .
- (7) احمد ، المسند ، ج3، ص 200 (2216) اسناده صحيح ، (وينظر: البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج6، ص 124 ؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج4، ص96) .
- (8) الرازي ، مختار ، ص 285 .
- (9) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 239 ؛ ابو يعلى الاحكام السلطانية، ص 143 .
- (10) احمد ، المسند، ج17، ص285 (24176) اسناده صحيح؛ وينظر ج17، ص 512 (24977) .
- (11) احمد، المسند، ج10، ص228 (11631) اسناده صحيح؛ وينظر ج10 ، ص 266 (11736) .
- (12) م . ن ، ج 4 ، ص 452 (4922) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 5 ، ص 41 (5374) .

ثم تزوجها (1) ، اما سبايا بني المصطلق ، فقسم الرسول R سبايا بني المصطلق ثم اخذ من السبي جويرية بنت الحرث التي اعتقها ثم تزوجها (2) ، وكذلك ورد في مسند

الامام احمد إن الرسول R بعث سرية إلى اليمن بإمرة الامام علي ؑ ، وبعد ان

هزموا عدوهم اصابوا سبايا فقسم الامام علي ؑ واخذ نصيبه من سبايا الخمس (3) .

ج-

الاراضي : وهي الاراضي التي انضوت تحت لواء الدولة الاسلامية بالقوة والحرب ، وقد وضع لها النهج الاقتصادي الاسلامي حكماً خاصه بها تضمن تحقيق الفائدة (4) .

د-

الاموال : وهي الاموال المنقولة (5) ، او الاموال المألوفة (6) ، والتي تعني ما يحصل عليه المسلمون بعد الانتصار في المعركة من جيش الاعداء وقد وضحت الروايات التاريخية الواردة في مسند الامام احمد ان هذه الاموال اما ان تكون معادن ثمينة كالذهب والفضة (7) ، او اموال نقدية (8) ، وادوات مختلفة (9) ، وغير ذلك مما يجلبه الاعداء إلى ارض المعركة (10) .

(1) م . ن ، ج 10 ، ص 325 (11931) ؛ وينظر ج 11 ، ص 67 (12957) ؛ ج 11 ، ص 43 (11631) .

(2) م . ن ، ج 18 ، ص 205 (26243) .

(3) م . ن ، ج 16 ، ص 483 (22863) .

(4) تحاشي للتكرار ذكرنا تفاصيل هذه الاراضي في فصل النشاط الزراعي .

(5) ابو يعلى الاحكام السلطانية ، ص 150 .

(6) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص 246 .

(7) ينظر : احمد ، المسند ، ج 14 ، ص 221 (18509) ؛ ج 16 ، ص 57 (21569) ؛ ج 13 ، ص 243 (16968) .

(8) م . ن ، ج 17 ، ص 512 (24977) ؛ وينظر ج 5 ، ص 539 (6367) ؛ ج 8 ، ص 386 (8663) .

(9) م . ن ، ج 11 ، ص 467 (14438) ؛ ج 12 ، ص 434 (16001) ؛ (وينظر ابو يوسف ، الخراج ، ص 18) .

(10) احمد ، المسند ، ج 2 ، ص 101 (1200) ؛ ج 2 ، ص 488 (2022) ؛ ج 5 ، ص 303 (5919) ؛

ج 5 ، ص 546 (6386) ؛ ج 14 ، ص 370 (18959) ؛ ج 14 ، ص 221 (18509) .

ثانياً: الفيء :

الفيء لغة واصطلاحاً :

اصل الفيء في اللغة الرجوع ، يفيء فيئاً أي رجع (1) ، ومنه قوله تعالى :
 [... **فَإِنْ فَاؤُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**] (2) فَاؤُوا أي رجعوا (3) ، وايضاً في
 قوله تعالى : [... **فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ**
فَاتَ فَاضِلُّوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ ...] (4) أي حتى ترجع إلى امر الله وحكمه ،
 فإن رجعت عن بغيها فعلى المسلمين ان يعدلوا (5) ، وقيل للظل بعد الزوال فيء لأنه رجع
 من جانب إلى جانب (6) ، لذلك سمى هذا المال فيئاً لأنه رجع إلى المسلمين من اموال
 الكفار عفواً ، بلا قتال (7) ، وجمع الفيء أفياء وفُيُوء (8) .
 اما اصطلاحاً : فمن التعريفات الدارجة لها ، هو المال الذي حصل عليه المسلمون
 من الكفار بغير قتال ولا ايجاف خيل ولا ركاب (9) ، إلا إن ابا يوسف يرى إن الفيء
 بمعنى الخراج (10) . فقال : " فأما الفيء ... فهو الخراج عندنا ، خراج الارض " (11) .
 وهو بهذا يقترب من تعريف الماوردي (12) الذي قال : " اما الاموال المنقولة هي الغنائم

-
- (1) ابن قتيبة ، الغريب ، ج1 ، ص 228 ؛ الداوودي ، الاموال ، ص 423 ؛ الطوسي ، المبسوط ،
 ج2 ، ص 63 ؛ القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، ج8 ، ص 2 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج1 ، ص
 127 ؛ الزبيدي ، تاج العروس ، ج1 ، ص 99 .
- (2) سورة البقرة ، آية 226 .
- (3) الاشقر ، زبدة التفسير ، ص 45 .
- (4) سورة الحجرات ، آية 9 .
- (5) الاشقر ، زبدة التفسير ، ص 685 .
- (6) ابن قتيبة ، الغريب ، ج1 ، ص 228 ؛ السرخسي ، المبسوط ، ج7 ، ص 20 ؛ ابن قدامة ،
 المغني ، ج6 ، ص 312 ؛ الرازي ، مختار الصحاح ، ص 516 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج1 ،
 ص 127 ؛ الزبيدي ، تاج العروس ، ج1 ، ص 99 .
- (7) ابن قتيبة ، الغريب ، ج1 ، ص 228 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج1 ، ص 127 ؛ ابن مفلح ، المبدع ،
 ج3 ، ص 384 ؛ البهوتي ، كشف القناع ، ج3 ، ص 100 ؛ الزبيدي ، تاج العروس ، ج1 ، ص
 99 .
- (8) الرازي ، مختار ، ص 516 .
- (9) الشافعي ، الام ، ج4 ، ص 139 ؛ الخرقى ، مختصر ، ص 91 ؛ الشيرازي ، التنبيه ، ص
 235 ؛ ابن قدامة ، المغني ، ج6 ، ص 315 ؛ ابن كثير ، تفسير ، ج4 ، ص 335 .
- (10) الخراج : لغة : الغلة ، ابو عبيد ، غريب ، ج3 ، ص 37 ؛ ابن الاثير ، النهاية ، ج2 ، ص 20 ؛
 ابن منظور ، لسان ، ج2 ، ص 252 . واصطلاحاً تعني ماوضع من مقادير مالية على مستثمري
 الاراضي الزراعية التي فتحت ، وعن الخراج احكامه ومقاديره . ينظر الكبيسي ، حمدان
 عبدالمجيد ، الخراج احكامه ومقاديره (بغداد ، دار الحكمه للطباعة والنشر ، 1991م) ، ص
 111 وما بعدها .
- (11) الخراج ، ص 23 .
- (12) الاحكام السلطانية ، ص 246 .

المألوفه" . ، ثم ان ابا يوسف الذي عرف الفيء بالخراج، فعرف الخراج : " ما أفتتح من ذلك عنوة فهو ارض خراج " (1) . وعلى وفق ذلك يرى احد الباحثين ان الغنيمة هي الاموال المنقولة التي اخذت من المشركين عنوة، في حين يرى ان الفيء هو الارضون وهي في الاصل اخذت عنوة ويجوز ان تؤخذ بالصلح بدون قتال (2) ، ومن الاراضي التي فتحت عنوة ثم اصبحت فيئا ارض السواد وكما فعل الخليفة عمر بن الخطاب ؓ جعلها فيئاً على الرغم من إنها فتحت عنوه (3) .

واورد ابن ادم (4) ان : " الفيء ما صولحوا عليه ، ... من الجزية والخراج " . اما الماوردي (5) فعرف الفيء فقال : " إن كل مال وصل من المشركين عفواً من غير

قتال ولا بايجاف خيل ولا ركاب فهو كمال الهدنه والجزية واعشار متاجرهم ، او كان واصلاً بسبب من جهتهم كمال الخراج " ، واتى بما يماثل هذا التعريف الجرجاني (6) ، وابن قدامه (7) ، وابن مفلح (8) .

اما قدامه بن جعفر (9) فقال في الفيء : " اسماً لما غلب عليه المسلمون من بلاد العدو قسراً بالقتال وجعل موقوفاً عليهم لان الذي يجتنى منه راجع في كل سنة " ولعله عندما ذكر بانه راجع في كل سنة حاول ان يربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.

وفي موضع اخر قال عن : " الفيء وهو ارض العنوة " (10) ، ثم استتبع ذلك بقول

اخر عن الفيء : " وكان لرسول الله ﷺ ، ما افاءه الله عليه من المشركين مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب ، لانه اتاه ﷺ عفواً بلا قتال احد من المسلمين عليه ولا يجشمهم سفر اليه وهي فذك ، و اموال بني النضير " (11) ، وجاء ابن ادم بما يقارب مضمون هذا التعريف (12) .

(1) الخراج ، ص 59.

(2) الرئيس ، محمد ضياء الدين، الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية، (القاهرة، مطبعة لجنة

البيان العربي ، 1961م) ، ص 114.

(3) ابو يوسف ، الخراج ، ص 28 ومابعدھا.

(4) الخراج، ص 17.

(5) الاحكام السلطانية، ص 227 ، (وينظر: ابو يعلى ، الاحكام السلطانية، ص 136).

(6) التعريفات، ص 217.

(7) الكافي ، ج4، ص 318.

(8) المبدع، ج3، ص 384.

(9) الخراج ، ص 204.

(10) م . ن ، ص 206.

(11) م . ن ، ص 205.

(12) الخراج ، ص 17.

وقال الطوسي (1) . " الفيء ... في الشرع ... ما حصل ورجع عليه من غير قتال ولا ايجاف بخيل ولا ركاب وهذا حكمه كان لرسوله خاصه، وهو لمن قام مقامه من الائمة ... " .

(1) المبسوط ، ج2، ص 64.

الفيء صفته وحكمه :

شرع الله | الفيء للرسول R بقوله تعالى : [**وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**] (1) . بهذه الآية ردت اموال الفيء ومنها اموال بني النضير إلى الرسول R خاصة (2) . فإن بني النضير ارادوا الكيد بالرسول R لذلك اتجه اليهم ، وحاصرهم ست ليال (3) ، وقيل خمسة عشر ليلة (4) ، ولم يتقاتلوا فطلبوا من الرسول R ان يخرجوا بما حملت به الابل إلا الحلقة – الدروع والالة وسائر السلاح (5) – وقد اورد الامام احمد في مسنده الكيفية التي إتبعها الرسول R في اموال الفيء ، اذ كانت تحت تصرفه ، فينفق منها بما يحتاج على نفسه وعياله، وفيما يراه لمصلحة المسلمين، فعن عمر بن الخطاب ؓ قال : " كانت اموال بني النضير مما أفاء الله على رسول الله R مما لم يُوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب ، فكانت لرسول الله R خالصة وكان يُنفق على اهله منها نفقة سنة ، وقال مرة قوت سنة ، ومابقى جعله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله " (6) .

ومن حالات الفيء الاخرى فذك (7) ، وقد ورد في المسند إنها من ضمن الاراضي التي فتحها الرسول R (8) ، ولم يوجف عليها بخيل ولا ركاب، اذ بعد ان رأى اهل فذك ماحل بأهل خيبر، بعث اهل فذك إلى الرسول R ليصالحهم على نصف اراضيهم وزروعهم، لذلك كانت نصف فذك خالصة لرسول الله R لانهم لم يجلبوا عليها بخيل ولا ركاب (9) .

(1) سورة الحشر، آية 6.

(2) الطبري ، جامع البيان ، ج28 ، ص 35 ؛ الطوسي، التبيان في تفسير القرآن ، ج9 ، ص

562 ؛ الواحدي، اسباب النزول، ص 278 ؛ ابن الجوزي، زاد المسير ، ج8 ، ص 209؛

القرطبي، الجامع لاحكام القرآن ، ج8 ، ص 11 ، وص 13.

(3) ابن هشام ، السيرة النبوية، ج3، ص 114.

(4) البلاذري، فتوح البلدان ، ص 27 ؛ الطبري، تاريخ ، ج2، ص 85 ؛ قدامه ، الخراج،

ص257 .

(5) ابن هشام ، السيرة النبوية، ج3، ص 113 ؛ البلاذري، فتوح البلدان ، ص 27 ؛ الطبري،

تاريخ ، ج2، ص 85 ؛ قدامه، الخراج، ص257.

(6) احمد ، المسند ، ج1، ص 237 (171) اسناده صحيح؛ وينظر ج1، ص 307 (337) ؛

(وينظر ابن ادم، الخراج ، ص 36 ؛ البخاري، صحيح ، ج3 ، ص 1063 ؛ مسلم ، صحيح،

ج3، ص 1376 ؛ ابو داود ، سنن ، ج3، ص 141؛ الترمذي ، سنن ، ج4 ، ص 216).

(7) فذك : قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان وقيل ثلاثة ، ياقوت، معجم البلدان، ج4 ، ص

238.

(8) احمد ، المسند ، ج10 ، ص 206 (11566).

(9) عن تفاصيل احداث فذك : ينظر ابن ادم ، الخراج ، ص 37 ؛ ابن هشام، السيرة النبوية، ج3

بناءً على ماتقدم فإن الفيء هو الذي يُؤخذ من دون حرب ولا إيجاف خيل ولا ركاب، أي بالرعب يقذفه الله في قلوب المشركين، كما حصل في فدك، أو يتم هذا الرعب بروية الجيش ومن غير حصول عمل عسكري مبارزة أو طعان وكما في بني النضير المذكورة انفاً.

المهم من كل ذلك إن الفيء يحقق مورداً اقتصادياً آخر كان يضاف إلى موارد دولة الاسلام الاولى، والذي له وجوه مصارفه الخاصة، وتختلف عن مصارف الموارد الاخرى، مما يدل على ان النهج الاقتصادي الاسلامي لم يكن يحدد مصارف الموارد الاقتصادية، بعشوائية أو اعتباطية أو وقتية أو آنية، وإنما يُحددها على وفق اسس دقيقة مدروسة، يسعى من خلالها لقيام مجتمع متكامل يحكمه دولة النظام.

وورد تحديد مصارف الفيء من حيث العموم بقوله تعالى: [يَا أَيُّهَا اللَّهُ عَلَى

رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْغَزَةِ فَلَئِنَّ فَلَئِنَّ سُولَ وَلَدِهِ الْغَزَى وَالْيَنَامَى
وَالْمَسَاكِينَ وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَنْيَ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا أَتَاكُمْ
الرَّسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ

الْعِقَابِ] ⁽¹⁾، فهذا بيان لمصارف الفيء، بعد بيان أنه لرسول الله R، وهو حكم على كل

قرية يفتحها رسول الله R والمسلمون بغير قتال ولا إيجاف خيل ولا ركاب ⁽²⁾، وكما ورد

ذلك في مسند الامام احمد عن ابي هريرة قال قال رسول الله R: "أيما قرية اتيتوها فأقمتم فيها ففسهمكم فيها، وأيما قرية عصت الله ورسوله فإن خمسها لله ورسوله ثم هي لكم" ⁽³⁾

واورد الامام احمد في مسنده رواية تبين بعض الفئات التي كان يعطيها الرسول R

من الفيء فعن عوف بن مالك قال: "كان رسول الله R اذا اتاه الفيء قسمه من يومه فاعطى الاهل حظين واعطى العزب حظاً" ⁽⁴⁾، الا إنه في رواية اخرى عن عمر بن

ص 232؛ ابن خياط، تاريخ، ج 1، ص 83؛ الطبري، تاريخ، ج 2، ص ص 138-140؛
قدامه، الخراج، ص 259؛ الكلاعي، ابو الربيع سليمان بن موسى الاندلسي (ت 634هـ)،
الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلثة الخلفاء، تحقيق: د. محمد كمال الدين عز
الدين، (بيروت، عالم الكتب، 1997م)، ج 2، ص 192؛ الحلبي، السيرة الحلبية، ج 2،
ص 760.

(1) سورة الحشر، آية 7.

(2) الطبري، جامع البيان، ج 28، ص 35؛ الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج 9، ص 562؛
ابن الجوزي، زاد المسير، ج 8، ص 209؛ ابن كثير، تفسير، ج 4، ص 335؛ الاشقر،
زبدة التفسير، ص 730.

(3) احمد، المسند، ج 8، ص 240 (8200) سبق تخريجه.

(4) احمد، المسند، ج 17، ص 202 (23886) اسناده صحيح؛ وينظر ج 17، ص 195

(23868)؛ (وينظر: ابو داود، سنن، ج 3، ص 136؛ ابن الجارود، المنتقى، ج 1، ص
280؛ ابن حبان، صحيح، ج 11، ص 145؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج 6، ص
346؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج 5، ص 341).

الخطاب **t** مامفادها : بأن اموال الفيء من بني النضير كانت لرسول الله R خاصة ينفق منها على اهله لمدة سنة، وما بقي منها يجعله في الكراع والسلاح ⁽¹⁾ أي في ما يحتاجه الجيش من الات ومعدات ، ونفقة ، ولكن نقل ابن ادم رواية مامفادها : إن الرسول R كانت له اموال بني النضير حبساً لنوائبه واما فذك كانت لابناء السبيل ⁽²⁾ . وايضاً هذا اورده البلاذري ⁽³⁾ .

وعلى وفق ماسبق من روايات تفصح . ان مال الفيء للرسول R ينفق منه على نفسه واهله، وفيما يراه لمصلحة المسلمين ، لذلك بعد وفاته اتت فاطمة (رضي الله عنها) إلى الخليفة ابي بكر **t** تطالبه بما كان لابيها R من اموال الفيء فعن ام المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) : " أن فاطمة بنت رسول الله R، أرسلت إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها من رسول الله R مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خبير .. " ⁽⁴⁾ وفي رواية اخرى تبين : إن العباس وفاطمة (رضي الله عنهما) اتيا معاً إلى الخليفة ابي بكر **t** يسأله مآثره الرسول R من فذك وخبير إلا إن الخليفة ابا بكر قال لهما إني سمعت رسول الله R يقول : " لانورث ماتركنا صدقة ، وإنما يأكل ال محمد في هذا المال، وإني والله لا ادع امرأ رايت رسول الله R يصنعه فيه الا صنعته " ⁽⁵⁾ .

وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب **t** تكررت مطالبة آل بيت رسول الله R بمال

الفيء ، اذ أتى الامام علي والعباس إلى الخليفة عمر **y** يختصمان لديه في اموال بني النضير التي افاءها الله **ل** للرسول R فسألها الخليفة عمر . انشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السموات والارض: أتعلمون ان رسول الله R قال : " لا نورث ماتركنا صدقه " فقالا قد قال ذلك . ثم بين لهما الخليفة عمر ماهو أمر خصوصية الفيء ومصارفه في عهد الرسول R قائلاً : " ان الله **U** خص نبيه R منه بشيء لم يعطه غيره فقال **[وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ...]** ⁽⁶⁾ وكانت لرسول الله R خاصة، والله ما احتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم لقد قسمها بينكم وبثها فيكم حتى

(1) احمد ، المسند ، ج1، ص 237 (171) سبق تخريجه.

(2) الخراج ، ص 36.

(3) فتوح البلدان، ص 30.

(4) احمد ، المسند، ج1، ص 189 (55) اسناده صحيح ؛ وينظر ج1، ص 172 (14) ؛ ج1، ص 179 (25) ؛ ج1، ص 190 (60) ؛ ج1، ص 198 (79) ؛ (ينظر: البخاري، صحيح ، ج3، ص 1360 ؛ مسلم ، صحيح ، ج3، ص 1380 ؛ ابو داود ، سنن ، ج3، ص 142 ؛ ابن حبان ، صحيح ، ج14 ، ص 573).

(5) احمد ، المسند ، ج1، ص 170 (9) اسناده صحيح ؛ وينظر ج1، ص 190 (58) ؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج4 ، ص 1481 ؛ مسلم ، صحيح ، ج3 ، ص 1381 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج6 ، ص 300).

(6) سورة الحشر: الآية 6.

بقى منها هذا المال، فكان ينفق على اهله منه سنةً ثم يجعل مابقى منه مجعل مال الله ، فلما قبض رسول الله R قال ابو بكر : أنا ولي رسول الله R بعده أعمل فيها بما كان يعمل رسول الله R فيها" (1) .

وإن قول الخليفة عمر للامام علي والعباس y في الفيء ، فيه دلالة إن الخليفة ابا بكر والخليفة عمر (رضي الله عنهما) امضيا مابقى من اموال الفيء التي كانت بيد الرسول r على وجه ما كان رسول الله r عمل بها ، لفائدة مصالح المسلمين . ولم يكن لهما من الفيء مثلاً ما كان لرسول الله r اذ إنه خاص به، إما مسألة الارث فإن الخليفة ابا بكر والخليفة وعمر (رضي الله عنهما) لم يعطيان الاموال التي تركها الرسول r على إنها ارث عملاً بقول الرسول r : " لانورث ماتركنا صدقة " . المذكور انفاً .
وورد في مسند الامام احمد . إن الرسول r عندما بدأت اموال الفيء ترد اليه من بني النضير . بدأ r بأرجاع ماكان يستخدمه من اموال سابقاً يبدو إنها كانت على سبيل القرض . فعن انس بن مالك : " ان الرجل كان جعل له ... من النخلات او كما شاء الله حتى فتحت عليه قريظة والنضير فجعل يرد بعد ذلك ... " (2) .

من هذه الروايات يتبين إن الرسول R كان يصرف اموال الفيء في الجوانب التي لم ينلها نصيب من الموارد الاقتصادية الاخرى او نالها بما لايفي ما تتطلبه ، فوضع قسماً من اموال الفيء بما يدير شؤون نفسه وآل بيته ، ثم وضع قسماً اخر في تجهيز الجيش الذي يُعد سمة دولة السلطة والقوة ، ثم وضع قسماً اخرأ في الامور ذات

(1) احمد ، المسند ، ج1، ص 346 (425) اسناده صحيح ؛ وينظر ج1، ص 198 (77) ؛ ج1، ص 198 (78) ؛ ج1، ص 306 (333) ؛ ج1، ص 307 (336) ؛ ج1، ص 12 (349) ؛ ج2، ص 187 (1406) ؛ ج2، ص 176 (1391) ؛ ج2، ص 256 (1552) ؛ ج2 ، ص 385 (1781) ؛ ج2، ص 386 (1782) ؛ (وينظر ابن ادم ، الخراج، ص 36؛ الصنعاني، مصنف ، ج5 ، ص 470 ؛ النسائي، السنن الكبرى ، ج4، ص 65 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج6 ، ص 298).

(2) احمد ، المسند ، ج11، ص 138 (13224) اسناده صحيح ؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج3 ص 1137؛ مسلم ، صحيح ، ج3، ص 1392).

الصالح العام ، وبذلك فإن النهج الاقتصادي الاسلامي يبين أن موارده الاقتصادية لكل منها مصرفها الخاص بها ، ومنها ماتكون ضمن صلاحية الإمام يضعها حيث يرى المصلحة، ومنها مايكون للإمام فقط حق الادارة والاشراف ولايتدخل في تقسيمها لان لها مصارفها الخاصة بها . فمثلا الزكاة او الصدقات لها مصارفها، واربعة اخماس الغنيمة . والخمس لهما مصارفهما والفيء له مصرفه.

اما اقوال اهل العلم في الفيء . فذهب الامام ابي حنيفة ان الفيء لاخمس فيه⁽¹⁾، ووافقه الامام مالك بقوله : لا يكون خمس إلا فيما اوجف عليه بخيل او ركاب⁽²⁾ ، ثم رأى ان الفيء متروك إلى الامام واجتهاده يضعه حيث يرى المصلحة⁽³⁾ .

اما الامام الشافعي فيرى ان خمس الفيء يقسم حسب ما قسمه الله تبارك وتعالى واربعة اخماس الفيء تقسم بين المسلمين⁽⁴⁾ ، ووافقه الخرقي⁽⁵⁾ ، والماوردي⁽⁶⁾ ، اما الامام احمد بن حنبل فالمشهور عنه : ان الفيء حق لكل المسلمين وهو بين الغني والفقير ، ومعنى هذا انه لجميع المسلمين الانتفاع بذلك المال كونه يصرف في مصالح المسلمين فيعود نفعها على جميعهم⁽⁷⁾ ، وظاهر المذهب الحنبلي ان الفيء لاخمس فيه

لقوله تعالى في سورة الحشر آية (6) ولم يذكر فيها خمس الفيء⁽⁸⁾ ، ووافق هذا الرأي ابو عبيد⁽⁹⁾ ، وابو يعلى⁽¹⁰⁾ .

وان القائلين بوجوب الخمس في الفيء ، فهذا الخمس وخمس الغنيمة شيء واحد في مصرفها وحكمها⁽¹¹⁾ .

(1) ينظر الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 227.

(2) المدونه ، ج3، ص 10.

(3) القرطبي، الجامع لاحكام القرآن ، ج 8 ، ص 15.

(4) الام ، ج 4 ، ص 140 وص 154 ؛ وينظر القرطبي، الجامع لاحكام القرآن ، ج 8 ن ص 15.

(5) مختصر ، ص 91 .

(6) الاحكام السلطانية، ص 227-228.

(7) ابن قدامه ، المغني، ج 6 ، ص 319 ؛ ابن مفلح ، المبدع، ج 3 ، ص 384 ؛ البهوتي، كشف القناع، ج3، ص 101 ؛ ابن ضويان ، منار السبيل، ج1، ص 277.

(8) ابن قدامه ، الكافي، ج4، ص 318.

(9) الاموال، ص 324.

(10) الاحكام السلطانية ، ص 136.

(11) ابن قدامه، المغني، ج 6 ، ص 314.

ثالثاً : السلب :

وهو من ضمن الاموال والامتعة التي يمكن الحصول عليها من جراء القتال في المعارك او الغزوات ، وقد حدد النهج الاقتصادي الاسلامي شروط واحكام السلب، ومن ذلك ان القاتل يستحق سلب قتيله، كما اورد الامام احمد ذلك في مسنده ، فعن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ : " من قتل فله السلب " (1) . وهناك رواية اخرى تبين انه لا يستحق احد السلب إلا بعد ان يقيم البيعة على انه هو الذي قتله ، فعن ابي قتادة أن رسول الله ﷺ قال : " من اقام البيعة على قتيل فله سلبه " (2) ومن الروايات التاريخية الواردة في المسند بهذا الشأن إن شابين قتلى ابا جهل ، وبعد انجلاء المعركة، ادعى كل منهما بقتل ابي جهل ، وحينئذ طلب الرسول ﷺ سيفهما لكي يُقيم البيعة. وعندما رأى السيفين قضى بالسلب لاحدهما (3) ، وكذلك عن ابي قتادة قال : " بارزت رجلاً يوم حنين، فنفلني رسول الله ﷺ سلبه " (4) . وكذلك عن سلمة بن الاكوع قال : " بارزت رجلاً فقتلته فنفلني رسول الله ﷺ سلبه " (5) . وفي رواية اخرى عن انس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال يوم حنين : " من قتل رجلاً فله سلبه فقتل ابو طلحة عشرين رجلاً فأخذ اسلابهم " (6) . وكذلك اورد الامام احمد في مسنده رواية تاريخية اخرى مفادها: إن رجلاً قتل في غزوة قتيل وكان امير السرية خالد بن الوليد فأستكثر خالد على القاتل سلب قتيله، ولما رجعوا إلى الرسول ﷺ شكى الرجل مافعله خالد بن الوليد فسئل الرسول ﷺ خالداً : " مايمنعك ياخالد ان تدفع إلى هذا سلب قتيله"، فأجاب أستكثرته . عند ذاك امر الرسول ﷺ بدفع السلب كله إلى صاحبه (7) .

- (1) احمد ، المسند، ج15 ، ص 135 (20020) اسناده صحيح ؛ (وينظر ابن ابي شيبة، مصنف ج6 ، ص 478 ؛ ابن ماجه ، سنن ، ج2، ص 947).
- (2) احمد ، المسند ، ج16 ، ص 339 (22417) اسناده صحيح ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج4 ، ص 2622 ؛ الترمذي ، سنن ، ج4 ، ص 131 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج9 ، ص 50).
- (3) احمد ، المسند ، ج2، ص 314 (1673) اسناده صحيح ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج3، ص 1144 ؛ مسلم ، صحيح ، ج3 ، ص 1372).
- (4) احمد ، المسند ، ج16 ، ص 341 (22426) اسناده صحيح؛ وينظر ج16 ، ص 369 (22513) ؛ (وينظر الدارمي ، سنن ، ج2، ص 301 ؛ ابن ماجه ، سنن ، ج2، ص 946).
- (5) احمد ، المسند ، ج13 ، ص 37 (16444) اسناده صحيح. وينظر ج13 ، ص 38 (16446) ؛ ج13 ، ص 49 (16475) ؛ (وينظر الدارمي، سنن ، ج2 ، ص 289 ؛ ابن ماجه ، سنن ، ج2، ص 946).
- (6) احمد، المسند، ج10 ، ص 396 (12176) اسناده صحيح؛ وينظر ج10 ، ص 366 (12070) ؛ ج11، ص 54 (12912) ؛ ج11، ص 74 (12975) ؛ (ينظر ابو داود ، سنن ، ج3، ص 71 ؛ الدارمي، سنن ، ج2، ص 301 ؛ الحاكم ، المستدرک، ج3 ، ص 397 ؛ وقال : " هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ").
- (7) احمد ، المسند ، ج17 ، ص 196 (23869) اسناده صحيح ؛ (وينظر ابو داود، سنن ، ج3، ص 71 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج6 ، ص 310).

وإن السلب – على ما يبدو – لا يكون الا في حالات معينة في المعارك، فلا يكون ذلك في معمعة القتال او في زحف ، فإنه لا يدري احد قتل احد (1) ، إنما يكون السلب للقاتل عند المبارزة (2) ، وقال بذلك الامام احمد (3) ، لأن القاتل على سبيل المبارزة يحتاج إلى زيادة عناء ومخاطرة بالنفس (4) ، وكذلك اذا علم انه قتله قبل اختلاط الصفوف فيسلم له حينئذ (5) ، وأن يغرب بنفسه في قتله، فأما إن رماه بسهم من صف المسلمين فقتله فلا سلب له (6) ، وإن قتله وهو مدبر لا يستحق سلبه (7) ، وإن حمل جماعة من المسلمين على واحد فقتلوه فالسلب في الغنيمة (8) .

ومن احكام السلب إنه لا يُخمس (9) ، وكما ورد ذلك في مسند الامام احمد : "إن النبي ﷺ لم يُخمس السلب " (10) ، وإن مادة السلب هي مامع المقتول من ثياب وسلاح ومركبه (11) .

-
- (1) ابو عبيد، الاموال، ص 391.
 - (2) م . ن ، ص 391 ؛ السرخسي، المبسوط ، ج 10 ، ص 48.
 - (3) ابن قدامه ، المغني، ج 9 ، ص 191.
 - (4) السرخسي، المبسوط ، ج 10 ، ص 48.
 - (5) ابو عبيد ، الاموال، ص 391.
 - (6) السرخسي، المبسوط ، ج 10 ، ص 48 ؛ ابن قدامه ، المغني، ج 9، ص 191.
 - (7) السرخسي، المبسوط ، ج 10 ، ص 48 ؛ ابن عبد البر ، التمهيد ، ج 3، ص 247.
 - (8) ابن قدامه، المغني، ج 9 ، ص 191.
 - (9) الشافعي، الام ، ج 4، ص 143 ؛ الطوسي، المبسوط في فقه الامامية، ج 2، ص 66 ؛ الطوسي، الخلاف، ج 4، ص 186 ؛ ابن قدامه ، المغني، ج 9 ، ص 192.
 - (10) احمد ، المسند ، ج 13 ، ص 170 (16766) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 17 ، ص 196 (23871) ؛ وينظر ابو داود ، سنن ، ج 3، ص 72 ؛ ابن حبان ، صحيح ، ج 10 ، ص 178 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج 6 ، ص 310).
 - (11) المرغنياني، الهداية، ج 2، ص 149 ؛ ابن قدامة، المغني، ج 9 ، ص 193.

رابعاً : الجزية :

الجزية لغةً واصطلاحاً

تعني لغةً الجزاء (1) ، والذي يعني المكافأة علي الشيء (2) ، جزاءً بما صنع يجزيه جزاءً وجاهاً بمعنى جزى عنه أي قضى (3) ، كأنها جزت عن قتله (4) ، أو جزاء على كفرهم ، لأخذها منهم صغاراً (أو ضعفاً) ، أو جزاء على توفير الامان لهم لأخذها منهم رفقاً (5) ، وايضاً تعني القضاء (6) .

اما اصطلاحاً : مبلغ من المال يؤخذ من اهل الذمة الذين انضوا تحت راية المسلمين ولم يشاءوا الدخول في الدين الاسلامي (7) . وايضاً عُرِفَت الجزية بأنها بمنزلة مال الخراج (8) ، وجاءت بلفظ خراج الرأس (9) . وقيل عنها جزية الرأس (10) ، ويرى بعض الفقهاء إن الجزية عقوبة تجب بسبب

-
- (1) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص 252؛ المرغنياني، الهداية، ج2، ص 161؛ ابن الاثير، النهاية ، ج1، ص 271؛ النووي ، تحرير الفاظ التنبيه، ص 318 ؛ ابن ابي الفتح، المطلع، ص 218 ؛ الزبيدي، تاج العروس، ج10 ، ص 73.
 - (2) الزبيدي، تاج العروس، ج10 ، ص 73.
 - (3) الرازي ، مختار الصحاح، ص 103.
 - (4) ابن الاثير ، النهاية ، ج1، ص 271 ؛ الزبيدي، تاج العروس، ج10 ، ص 73.
 - (5) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 252.
 - (6) ابن الجوزي، زاد المسير، ج3، ص 420 ؛ ابن ابي الفتح، المطلع، ص 140.
 - (7) ينظر ابو يوسف ، الخراج ، ص 122 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص 34 ؛ قدامه، الخراج، ص 224 ؛ الماوردي ، الاحكام السلطانية، ص 252 ؛ ابن اثير، النهاية، ج1، ص 271.
 - (8) ابو يوسف ، الخراج ، ص 123.
 - (9) المرغنياني، الهداية، ج2، ص 161 ؛ القونوي، انيس الفقهاء ، ص 185.
 - (10) ابو يوسف ، الخراج ، ص 122 ؛ ابن الاثير ، النهاية، ج1، ص 271.

الكفر (1) ، وقال عنها الكتاني (2) : " الجزية الخراج المجعول على رأس الذمي كأنه جزاء للمن عليه بالاعفاء من القتل أو إكراهه على الاسلام " .
اما قدامه (3) فقال : " إنما سميت الجزية بهذا الاسم لانها جزت من الثقل أي كفت عنه لما اداها الذي حقن بها دمه " . وقال المناوي (4) : " عقد تأمين ومعاوضه وتأيد من الامام على مال مقدر يؤخذ من الكفار كل سنة برضاهم في مقابلة سكنى دار الاسلام " .

تاريخ بدء أخذ الجزية :

من المؤكد إن أخذ الجزية في الاسلام بدأت بعد أن رسخ المسلمون سيطرتهم، ثم شرعوا في إزالة الشرك والوثان من شبه الجزيرة العربية، وإن تحديد تاريخ بداية اخذ الجزية اختلف فيه ، فاورد ابو عبيد رواية تبين إن : " أول من أعطى الجزية من اهل

الكتاب اهل نجران فيما بلغنا، وكانوا نصارى، وقبل رسول الله ﷺ الجزية من اهل

البحرين، وكانوا مجوساً، ثم ادى اهل ايلة (5) واهل اذرُح (6) إلى رسول الله ﷺ الجزية في غزوة تبوك ، ثم بعث خالد بن الوليد إلى اهل دومة الجندل فأسروا رئيسهم أكيدر

فبايعوه على الجزية " (7) . وجاء قدامه بن جعفر (8) برأيه . إن النبي ﷺ بعث العلاء بن عبدالله بن عمار الحضرمي إلى البحرين ليدعوا اهلها إلى الاسلام او الجزية وكان ذلك في سنة ثمان للهجرة ، بينما يرى ابن كثير (9) إن السنة التي نزلت فيها آية (29) من سورة التوبة وهي اية الجزية نزلت في السنة التاسعة للهجرة ، وذهب ابن قيم الجوزية (10) إلى ان الجزية لم تؤخذ من احد الكفار إلا بعد نزول آية (29) من سورة التوبة وكان نزولها سنة ثمان للهجرة .

مشروعية أخذ الجزية :

شرعت الجزية في النهج الاقتصادي الاسلامي عندما صدر الحكم الألهي في مقاتلة

من لا يؤمنون بالله ولا رسوله محمد ﷺ ، او يعطوا الجزية وهم ذاعنون، قال تعالى : [

(1) ابن قدامه، الكافي، ج4 ، ص 354.

(2) الكتاني، عبد الحي الادريسي الحسني، نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الادارية، (بيروت، دار التراث العربي، دت) ، ج1، ص 392.

(3) الخراج ، ص 204-205.

(4) التوقف على مهمات التعاريف، ص 243.

(5) ايلة: مدينة على ساحل بحر القزم (ينظر : ياقوت ، معجم البلدان، ج1، ص 292).

(6) اذرُح: بلد في اطراف بلاد الشام (ينظر : ياقوت ، معجم البلدان ، ج1، ص 192).

(7) الاموال، ص 41 . (ينظر : الكتاني، التراتيب الادارية، ج1، ص 392).

(8) الخراج ، ص 278.

(9) تفسير، ج2، ص 347.

(10) زاد المعاد، ج3، ص 151.

**قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ
اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى
يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ** [(1) ، قال ابن كثير (2) في تفسير هذه

الاية : " لما كفروا بمحمد ﷺ لم يبق لهم إيمان صحيح باحد الرسل ولا بما جاءوا به وإنما
يتبعون آراءهم وأهواءهم وأبائهم فيما هم فيه، لا لانه شرع الله ودينه، لانهم لو كانوا

مؤمنين بما بأيديهم إيماناً صحيحاً لقادهم ذلك إلى الايمان بمحمد ﷺ لان جميع الانبياء
بشروا به وأمروا باتباعه وهو اشرف الرسل " . وبذلك فإن ورود ذكر " الذين اتوا
الكتاب" تأكيداً للحجة عليهم ، لانهم كانوا يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل (3) .

وإن الرسول ﷺ كان يوصي امراء السرايا ان يُخبروا اعداءهم بثلاث اشياء
يختاروا منها واحدة ، اما الدخول في الدين الاسلامي، او الجزية، او القتال ، فعن بريدة

الاسلمي قال : " كان رسول الله ﷺ اذا بعث اميراً على سرية او جيش اوصاه في خاصة
نفسه بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً وقال : اغزوا بسم الله في سبيل الله قاتلوا من
كفر بالله، فإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى احدى ثلاث خصال – او خلال –
فأيتهم ما اجابوك إليها فاقبل منهم وكف عنهم ، ادعهم إلى الاسلام، فإن اجابوك فاقبل
منهم... فإن هم أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية، فإن اجابوا فاقبل منهم وكف عنهم، فإن
أبوا فاستعن الله ثم قاتلهم " (4) .

وبذلك فإن الجزية هي احدى الخيارات التي كان يقدمها المسلمون لإقوام اهل
الكتاب ومن شاكلهم ومائلهم، فإن قبلوا الجزية ، تكون لهم الرعاية والاهتمام ، والاحترام
والتسامح، ومن ذلك عدم إكراههم على دخول الدين الاسلامي، وتركهم احراراً بما

يعتقدون، وعدم التعدي عليهم ، وقد اورد الامام احمد قول خير البرية محمد ﷺ في الدفاع
عن اهل الذمة. قال : " من قتل رجلاً من اهل الذمة لم يجد ريح الجنة وإن ريحها ليوجد

من مسيرة سبعين عاماً" (5) من ذلك يتبين إن الرسول ﷺ ابدى الاهتمام الكبير بأهل الذمة ،
وكذلك انتهج الخلفاء من بعده هذه السياسة (6) .

(1) سورة التوبة، آية 29.

(2) تفسير ، ج2، ص 347.

(3) الاشقر، زبدة التفسير، ص 245.

(4) احمد ، المسند ، ج16 ، ص 487 (22874) اسناده صحيح؛ وينظر ج16 ، ص 503

(22926) ؛ (وينظر ابن ماجه ، سنن ، ج2، ص 953 ؛ ابو داود ، سنن ، ج3، ص 37؛
الترمذي، سنن ، ج4 ، ص 162 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج5 ، ص 172).

(5) احمد، المسند، ج14 ، ص 60 (17990) اسناده صحيح؛ وينظر ج6 ، ص 288 (6745) ؛
(وينظر : النسائي، السنن الكبرى، ج4 ، ص 221 ؛ الحاكم ، المستدرک، ج2، ص 137 .

وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه).

(6) ينظر : ابو يوسف ، الخراج ، ص 14 ؛ ابن ادم، الخراج، ص 74-75.

ولم يكن وضع الجزية مجرد حكم يترتب على اهل الكتاب اتباعه والعمل به ، وإنما كان لها اسباب وغاية، وإن معناها اللغوي – الجزاء والمكافأة – يدل على ذلك ، فالجزاء يتعلق بالجانب السياسي والعسكري إذ إن امتناع اهل الكتاب، ومن شاكلهم ومائلهم ، عن عدم دخولهم بالدين الاسلامي، فجزاء على ذلك لانهم لابد أن يُظهروا إنهم تحت سلطة الدولة الاسلامية، فدفعهم للجزية دليل على انتمائهم وولائهم وخضوعهم التام لكل سياسة الدولة الاسلامية، عدى الجانب الاعتقادي.

اما الجانب الاخر وهو الاقتصادي ، إذ إن تمتعهم بكل الحقوق في الدولة الاسلامية بما فيها الامن والحماية وعدم اشتراكهم بالجيش المتكفل به المسلمون وهذا يتطلب تكاليف مالية، ثم تمتعهم بكافة المرافق العامة، فيدفع اهل الذمة بعض هذه التكاليف نظير تمتعهم بكل ذلك (1) .

الاقوام التي تُؤخذ منهم الجزية :

جاء تحديد بعض الفئات التي تؤخذ منها الجزية بالكتاب اذ ذكرهم الله **ا** : [النبي **أوتوا الكتاب**] في سورة التوبة آية (29) ، ثم اضافت السنة النبوية فئات اخرى

ففرضت عليها الجزية، وكما اورد ذلك الامام احمد في مسنده ، فعن معاذ بن جبل **ا** قال : " بعثني النبي **ا** إلى اليمن وأمرني ان اخذ من كل جالم ديناراً او عدله معافراً (2) ... " (3) . ونقل الامام احمد في مسنده . إن المجوس أخذت منهم الجزية اذ : " شهد عبد الرحمن بن عوف : ان رسول الله **ا** أخذها من مجوس هجر (4) " (5) وبذلك فإن

-
- (1) الرئيس، الخراج، ص 164 ؛ شلبي ، احمد ، السياسة والاقتصاد، (القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر، 1964م) ، ص 239 ؛ نجمان، تطور الاوضاع الاقتصادية ، ص 177.
 - (2) المعافر: وهي الثياب: الشافعي ، الام ، ج 4 ، ص 179 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج 4 ، ص 590.
 - (3) احمد ، المسند ، ج 16 ، ص 175 (21936) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 16 ، ص 166 (21912) ؛ (وينظر ابو يوسف ، الخراج، ص 67 ؛ ابن ادم ، الخراج، ص 72 ؛ ابو عبيد، الاموال، ص 35 ؛ الترمذي ، سنن ، ج 3، ص 20 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج 2، ص 11 ؛ الدار قطني ، سنن ، ج 2، ص 102 ؛ الداوودي، الاموال، ص 253).
 - (4) هجر : مدينة بالبحرين وهي قصبتها (ينظر : ياقوت ، معجم البلدان ، ج 5 ، ص 393).
 - (5) احمد ، المسند ، ج 2، ص 303 (1657) اسناده صحيح، وينظر ج 2، ص 313 (1672) ؛ ج 2، ص 320 (1685) ؛ (وينظر ابو عبيد، الاموال، ص 40 ؛ البخاري، صحيح ، ج 3، ص 1151 ؛ ابو داود ، سنن ، ج 3، ص 168 ؛ الترمذي، سنن ، ج 4، ص 147 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج 5 ، ص 234).

المجوس فرضت عليهم الجزية. وقال بذلك ابو يوسف (1) ، وقدامه (2) ، وكذلك ود عن رسول الله ﷺ قوله : " سُنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ " (3) لانهم ليسوا اهل كتاب (4) ؛ وعلى ذلك جمهور الفقهاء (5) .

وفي العصر الراشدي أخذت الجزية من المجوس، ففي عهد الخليفة ابي بكر ؓ أخذها عامله خالد بن الوليد من اهل العراق في الحيرة (6) ، كما اخذها الخليفة عمر ؓ من مجوس فارس (7) . وكذلك قبلها الخليفة عثمان بن عفان ؓ منهم ومن البربر (8) ، وكذلك اخذها الخليفة علي بن ابي طالب ؓ (9) .

وقبلت الجزية من اهل الكتاب من العرب (10) فقد أمر الرسول ﷺ بقبول الجزية من اهل اليمن وهم عرب (11) ، وقبلها من أهل نجران وهم من بني الحارث بن

-
- (1) الخراج ، ص 67.
 - (2) الخراج ، ص 225.
 - (3) مالك ، الموطأ ، ج1، ص 278 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص 140 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج7 ، ص 172.
 - (4) ابو يوسف ،الخراج ، ص 67 ؛ ابو عبيد ، الاموال ، ص 44 ؛ ابن قيم الجوزية، احكام اهل الذمة، ج1، ص 83.
 - (5) ابن عبد البر، التمهيد ، ج2، ص 119.
 - (6) قدامه ، الخراج، ص ص 224-225.
 - (7) مالك ، الموطأ ، ج1، ص 278 ؛ ابو يوسف ، الخراج، ص 67 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص 40 ؛ قدامه، الخراج، ص 225 ؛ ابن عبد البر، التمهيد، ج2، ص 124.
 - (8) مالك ، المدونه، ج3 ، ص 46 ؛ الموطأ ، ج1، ص 278؛ ابو عبيد ، الاموال، ص 40، وص 42 ؛ قدامه، الخراج، ص 225 ؛ ابن عبد البر، التمهيد ، ج2، ص 124.
 - (9) ابو يوسف ، الخراج ، ص 122.
 - (10) م . ن ، ص 66.
 - (11) ابو عبيد ، الاموال، ص 35 ؛ قدامه ، الخراج، ص 224.

كعب لانهم نصارى من اهل الكتاب (1) . إلا إن الرسول ﷺ لم يقبلها من عبدة الاوثان، ولا احد من الصحابة او الخلفاء (2) . ولعل هذا المعنى يتجسد في قول الرسول ﷺ : " من بدل دينه فاقتلوه " (3) وبذلك إن اهل الاوثان لا يقبل منهم الا الاسلام وفيهم نزل الجهاد في الكفار والمنافقين (4) .

وهناك صنفان اخران الصابئة (5) والسامرة (6) اللذين تؤخذ منهم الجزية (7) . وبذلك فإن اراء اهل العلم من حيث الاجمال ، كان اجماع على وجوب الجزية على اهل الكتاب الا إن الاختلاف نشأ في الاقوام الاخرى ، وقد ذهب الامام ابو حنيفة إلى إن الجزية توضع على اهل الكتاب والمجوس وعبدة الاوثان من العجم ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب ولا المرتدين (8) ، اما الامام مالك فيرى ان الجزية تضرب على اهل الكتاب والمجوس والوثنيين وغير ذلك (9) ، وخالفه الامام الشافعي الذي يرى ان الجزية تؤخذ من اهل الكتاب دون عبدة الاوثان الا انه عد المجوس بمثابة اهل كتاب فلذلك تؤخذ منهم الجزية (10) ؛ اما الامام احمد بن حنبل فيرى ان الجزية تؤخذ من جميع الكفار الا عبدة الاوثان من العرب (11) .

واورد الامام احمد في مسنده عن ابن عباس قال . قال رسول الله ﷺ : "... وليس على مسلم جزية " (12) ، وبذلك اذا اسلم رجلاً ودخل الدين الاسلامي فإنه اسلامه يُسقط

(1) ابو عبيد ، الاموال ، ص 35 ؛ قدامه ، الخراج ، ص 224 ؛ ابن قيم الجوزية ، احكام اهل الذمة ، ج1 ، ص 86 .

(2) ابو يوسف ، الخراج ، ص 66 ، وص 129 ؛ ينظر قدامه ، الخراج ، ص 224 .

(3) احمد ، المسند ، ج2 ، ص 434 (1871) اسناده صحيح ؛ وينظر ، ج3 ، ص 155 (2551) ؛ ج3 ، ص 155 (2552) ؛ ج3 ، ص 303 (2968) ؛ ج16 ، ص 167 (21914) ؛ (وينظر ، البخاري ، صحيح ، ج3 ، ص 1098 ؛ ابن ماجه ، سنن ، ج2 ، ص 848 ؛ ابو داود ، سنن ، ج4 ، ص 126 ؛ الترمذي ، سنن ، ج4 ، ص 59 ؛ النسائي ، السنن الكبرى ، ج2 ، ص 301) .

(4) القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، ج3 ، ص 280 .

(5) الصابئة : طائفة من اهل الكتاب ، القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، ج1 ، ص 434 ؛ وقيل هم جنس من النصارى ، ابن مفلح ، المبدع ، ج7 ، ص 71 ؛ وقيل . هم قوم يزعمون انهم على دين نوح ، المناوي ، التوقيف على مهمات التعاريف ، ص 445 .

(6) السامرة : قبيلة من قبائل بني اسرائيل . ابن ابي الفتح ، المطلع ، ص 222 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج4 ، ص 380 .

(7) ابو يوسف ، الخراج ، ص 122 و ص 128 ؛ الشريبي ، مغني المحتاج ، ج4 ، ص 244 .

(8) المرغاني ، الهداية ، ج2 ، ص 160 ؛ ابن قيم الجوزية ، احكام اهل الذمة ، ج1 ، ص 87 .

(9) مالك ، المدونه ، ج3 ، ص 46-47 ؛ ابن عبد البر ، التمهيد ، ج2 ، ص 117-118 ؛ ابن كثير ، تفسير ، ج2 ، ص 347 .

(10) الشافعي ، الام ، ج4 ، ص 172-174 ؛ ابن عبد البر ، التمهيد ، ج2 ، ص 119 .

(11) ابن قدامة ، المغني ، ج9 ، ص 173 ؛ (ينظر الكافي في فقه ابن حنبل ، ج4 ، ص 266-267 ؛ ابن قيم الجوزية ، احكام اهل الذمة ، ج1 ، ص 87) .

(12) احمد ، المسند ، ج2 ، ص 460 (1949) اسناده صحيح ؛ وينظر ج3 ، ص 165 (2576) وهو من زوائد عبد الله ؛ ج3 ، ص 165 (2577) ؛ وينظر ابو عبيد ، الاموال ، ص 59 .

الجزية عنه (1) ، وبين ابن قدامة(2) رأيه في هذه المسألة: إن الجزية عقوبة تجب بسبب الكفر فيسقطها الاسلام .

الفئات التي فُرِضت عليهم الجزية :

أوضح الرسول ﷺ الفئات التي تجب عليهم دفع الجزية، وذلك عندما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن وامره بأخذ الجزية من كل حالم (3) وإن معنى تخصيص: " حالم فضلا له بالتذكير عن النساء، وبالاحتلام عن الصبيان " (4) . وهذا ما عمله خلفاء الرسول ﷺ ومنهم عمر بن الخطاب ؓ اذ كان يأمر اجناده : " لا يضربوها الا على من جرت عليه المواسي " (5) ويعني ذلك من الرجال البالغين دون النساء والصبيان .
ثم بين اهل العلم الصفات الاخرى للذين لا تجب عليهم الجزية وهي مستقات من

النهج الاسلامي بالقياس بما عمله الرسول ﷺ وبالاجتهد ، ومن هذه الصفات المسكين الذي يتصدق عليه، والشيخ الكبير الذي لا يعمل ولا شيء له ، وكذلك المغلوب على عقله . اما الاعمى ، والمقعّد ، والزمنى ، والمترهبون ، واهل الصوامع فيرى ابو يوسف إنهم اذا لم يكن لهم يسار لم يؤخذ منهم، واذا كان لهم يسار أخذ منهم الجزية (6) ، واقتصر ابن ادم بالذكر على عدم ضرب الجزية على النساء والصبيان (7) ، ووافقه ابو عبيد(8)، اما قدامه فزاد عليهما العميان والرهبان والزمنى (9) .

ويرى الامام ابو حنيفة إنها تجب على الرهبان اذا كانوا قادرين على العمل (10) واوز الامام مالك بانها لا تجب على النساء والصبيان (11) ، في حين يرى الامام الشافعي انها تجري على الرجال البالغين العاقلين ومن ضمنهم الرهبان (12) ، اما المذهب الحنبلي فيرى حسب مقاله ابن قدامة: إن الجزية لا تجب على النساء والصبيان ولا الخنثى ولا

(1) مالك ، المدونة، ج2، ص 283 ؛ ابن ادم، الخراج، ص 21 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص59.

(2) الكافي ، ج4، ص 354.

(3) احمد ، المسند ، ج16 ، ص 175 (21936) سبق تخريجه.

(4) قدامه ، الخراج ، ص 225 ؛ (ينظر ابو عبيد ، الاموال ، ص 51 ؛ ابن قيم الجوزية، احكام اهل الذمة، ج1 ؛ ص 151).

(5) ابو عبيد ، الاموال ، ص 45 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج9 ، ص 198 ؛ ابن قيم الجوزية ، احكام اهل الذمة، ج1، ص 150.

(6) الخراج ، ص 122-123.

(7) الخراج ، ص 72-73.

(8) الاموال ، ص 45-46.

(9) الخراج ، ص 225.

(10) المرغيباني، الهداية، ج2، ص 160.

(11) مؤطا ، ج1، ص 280.

(12) الام ، ج4 ، ص 175-176.

المجنون ولا الاعمى ولا الشيخ ولا الراهب ولا العاجز ولا على المملوك⁽¹⁾، وبين السرخسي رأيه بعبارة موجزة في من تجب عليه الجزية فقال : " ان يكون كافراً حراً له بنية صالحة للقتال " ⁽²⁾ .

ومن نافلة القول : إن الله | بقوله في سورة التوبة آية (29) اشارة ضمناً إلى الاغلب الاعم من تلك الصفات . اذ امر U بقتال من يقاتل امتناعاً عن الاسلام او اداء الجزية والذي يقاتل لابد ان يتصف بصفات منها الرجولة، وسلامة البصر والبدن، أي لا اعمى ولا عاجز ، ولا به مرض .

مقدار الجزية :

حدد الرسول R مقدار الجزية . وذلك عندما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن وامره R إن يأخذ من كل حالم ديناراً أو مايعادله ⁽³⁾ ، من هذا يتبين إن الجزية لم يكن أخذها حصراً كنقود، وإنما كانت تؤخذ كمواد عينية تساوي قيمتها مقدار الجزية المفروضة وهذا ما انتهجه الخليفة عمر t في اخذ الجزية قيمة ⁽⁴⁾ ، وكذلك أخذ الامام علي t في خلافته الجزية بالقيمة ⁽⁵⁾ ، فكان يأخذ الجزية من كل ذي صنعة من متاعه فيأخذ من صاحب الابر ابراً ومن صاحب الحبال حبالاً ⁽⁶⁾ .

وإن الدينار الذي وضعه الرسول R كجزية على اهل اليمن، يبدو إنه اصبح - فيما بعد - الحد الأدنى الذي لم ينقص عنه في العهود التي تلت كما سنرى.فاوردت كتب الاموال والفقهاء إن الجزية بعد الرسول R كانت تقدر على حسب مايملكه الافراد من اموال ، ومايمتثلون من مهن ومايقومون من أعمال، وبذلك يدل على إن الجزية اصبحت توضع على حسب الامكانية المالية للشخص ⁽⁷⁾ . ثم يمكن ادراجهم ضمن ثلاث فئات رئيسه ، العليا، الوسطى، الفقيرة. فقال : عنهم قدامة⁽⁸⁾ بقوله : " قدر غنى الغني واقلال المقل وتوسط المتوسط " فكانت الجزية على الفئة الاولى وهم الموسورين ثمانية واربعون درهماً، وعلى الوسطى اربعة وعشرون درهماً، وعلى الفئة الثالثة اثنا عشر درهماً. وهذا ماقاله ابو يوسف ⁽⁹⁾ ، وابن ادم ⁽¹⁰⁾ ، وابو عبيد ⁽¹¹⁾ ، وقدامة بن جعفر ⁽¹²⁾ ، وابن قيم

(1) الكافي ، ج4، ص ص 351-352.

(2) السرخسي، ابو بكر محمد بن احمد (ت 483هـ) ، اصول السرخسي، تحقيق ابو الوفا

الافغاني، (بيروت، دار المعرفة، 1372هـ) ، ج1، ص 109.

(3) احمد ، المسند ، ج16 ، ص 166 (21912) سبق تخريجه.

(4) ابو يوسف، الخراج ، ص 122 ؛ (ينظر ابو عبيد ، الاموال، ص 62 ؛ ابن قيم الجوزية،

احكام اهل الذمة، ج1، ص 131).

(5) ابو يوسف، الخراج ، ص 122 .

(6) ابن قدامة ، المغني ، ج9 ، ص 269 ؛ ابن قيم الجوزية، احكام اهل الذمة، ج1، ص 131.

(7) ينظر: ابو يوسف ، الخراج ، ص ص 123-124 ؛ قدامة، الخراج، ص 225.

(8) الخراج ، ص 295.

(9) الخراج ، ص 122.

الجوزية (13) ، وإن هذا التقسيم حسب الفئات عمله الخليفة عمر t (14) وكان ذلك بمحضر من الصحابة ولم يُنكر عليه احد فكان اجماعاً (15) ، واورد الامام مالك رواية تاريخية مفادها : إن الخليفة عمر t ضرب جزية تبدو مغايرة، فجعلها على اهل الذهب اربعة دنانير وعلى اهل الورق اربعين درهماً ومع ارزاق المسلمين وضيافه ثلاثة ايام (16) ، ولعل نقصان عدد الدراهم يرجع إلى تغير سعر الدينار مقابل درهم ، فأصبح قيمة الدينار عشرة دراهم بدل اثنا عشر . وهذا يدل على إن مقدار الجزية كان ثابت القيمة على الرغم من تقلب اسعار السوق. وبذلك فإن مقدار الجزية اقلها دينار ، وأكثرها اربعة دنانير ، واوسطها دينارين والى ذلك ذهب الامام ابي حنيفة (17) وبذلك حدد مقدار اقلها وأكثرها، في حين يرى

الامام مالك إن الجزية على اهل الذهب اربعة دنانير، وعلى اهل الورق اربعون درهماً (18) ، وبذلك حدد مقدار أكثرها ولم يحدد اقلها ، اما الامام الشافعي فيرى إنها مقدرة الاقل وغير مقدرة الأكثر (19) ، اما الامام احمد بن حنبل فيرى أنه لا بأس للأمام ان يزيد في ذلك وينقص (20)، وفي رواية اخرى عن ابنه صالح قال : " سألت ابي : أي شيء تذهب في الجزية قال : اما اهل الشام فعلى وصف ... عمر t اربعة دنانير وكسوة زيت ، واما اهل اليمن فعلى كل حالم ديناراً ، واما اهل العراق فعلى ما يؤخذ منهم " (21) . وهذا ينم عن إن الامام متروك له أمر تحديد مقدار الجزية. وإذا اردنا ان نعرف هل الجزية أكثر درأً من الاموال للدولة ام الزكاة اكثر؟ من الممكن معرفة ذلك من خلال المقارنة بين مقدار كل من الجزية والزكاة ! فالجزية اقل مقدار لها دينار، واعلى مقدار لها اربعة دنانير مهما بلغت اموال الشخص سواء كان من الصرافين، او اصحاب الاملاك او التجارة ، فإنه لا يتعدى ان يدفع اكثر من اربعة دنانير وهي اعلى مقدار لها في قول جمهور العلماء (22) . اما الزكاة فإن صاحب الاموال يدفع عن الاموال النقدية من دنانير او دراهم اذا بلغت النصاب وحال عليه الحول . فيدفع خمسة دراهم عن مائتي درهم، ويدفع عن الدنانير – اذا كانت يساوي سعر صرفها مائتي درهم –

(10) الخراج ، ص 23.

(11) الاموال ، ص 50.

(12) الخراج ، ص 225.

(13) احكام اهل الذمة، ج1، ص 124.

(14) ابو عبيد، الاموال، ص 50 ؛ ابن قيم الجوزية، احكام اهل الذمة، ج1، ص 132.

(15) ابن قدامة ، المغني، ج9، ص 267.

(16) الموطأ ، ج1، ص 279 ؛ (ينظر : ابو عبيد ، الاموال ، ص 49).

(17) المرغيباني، الهداية، ج2، ص 159.

(18) الموطأ ، ج1، ص 279.

(19) الشافعي، الام ، ج4، ص 179 ؛ (ينظر ابن قدامة ، المغني، ج9 ، ص 268).

(20) ابن قدامة ، المغني، ج9 ، ص 267.

(21) ابن قيم الجوزية ، احكام اهل الذمة، ج1، ص 128.

(22) ينظر : ابن قيم الجوزية، احكام اهل الذمة، ج1، ص ص 123-128.

ربع عُشرِها أي يدفع عن العشرين دينار نصف دينار. ثم تزداد الزكاة كلما زاد المال، وكذلك يدفع عن الماشية، اذا ملكها في الوقت نفسه مع ملكه للاموال العينة ، ويدفع عن الزروع في وقت جني المحصول، وكذلك عن الركاز اذا وجده. وبذلك فإن الزكاة تزداد بزيادة الاموال أي زيادة طرده، أما الجزية فمقدارها ثابت مهما زاد المال وان تعدد انواعه واصنافه، وبذلك فإن الاموال التي كانت تُجبي

من الجزية تعد قليلة مقارنة مع موارد الزكاة، وذلك لأن صاحب الجزية لا يدفع في أعلى مقدار للجزية أكثر من أربعة دنانير مهما بلغت أمواله وأمواله، وبذلك فهذا رد على من يدعي إن ضريبة الرأس كانت من أهم عناصر الدخل العربي ⁽¹⁾ ، وهذا ما ادعاه فلها وزن وأصحابه ⁽²⁾ .

(1) دانييل، دينيت، الجزية والاسلام ، ترجمة : د. فوزي فهمي جار الله ، راجعه احسان عباس، (بيروت ، دار مكتبة الحياة ، 1960م) ، ص 17.

(2) م . ن ، ص 15.

المبحث الأول

النشاط الزراعي في مسند الإمام احمد

من سجايا النهج الاقتصادي الإسلامي الحث على كل ما من شأنه يحقق الفائدة والمصلحة المشروعة للمجتمع الإسلامي، ومنها الجانب الزراعي الذي يُعد الركيزة الأساسية والمهمة للإنسانية ككل، وبدونه تتعطل عجلة الحياة، فأينما حل الزرع حل الاستقرار، ثم التطور، والنهوض وإن أي عشوائية أو عدم تنظيم يدب في هذا الجانب فالنتيجة من ذلك واحدة لاغيرها وهي الشظف في العيش، والركود بل حتى التخلف، والابتعاد عن كل اسباب التطور، وذلك لأن الزراعة هي مكن إدارة باقي الجوانب الاقتصادية إذ إنها تدخل في المجال أو الجانب الصناعي، وفي الجانب التجاري، وبالنتيجة كثرة العمل وتحقيق الكسب المادي، الذي به تتكون الحياة الاجتماعية بل وحتى العلمية السائرة في طريق الرقي.

نظر النهج الاقتصادي الإسلامي إلى كل ذلك بكل تفصيلاته، فحث على كل أشكال الزراعة، فهناك الكثير من الأحاديث النبوية الشريفة التي عالجت مسائل الزراعة ومايتعلق بها من تشريعات - سترد لاحقاً - وكذلك شجعت على القيام بالزراعة، ومن ضمن ذلك جعل العمل بالزراعة اجر وثواب لمن يقوم بها، فضلاً عن مردوداتها الاقتصادية، فعن انس بن مالك قال . قال رسول الله ﷺ : " ما من مسلم يزرع زرعاً أو يغرس غرساً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة"⁽¹⁾. ومن شدة حرص الرسول ﷺ ، على ضرورة العمل بالزراعة، أعطى وصفاً - بالرغم من كونه مجازياً - إلا إنه يدل على مبدأ عدم التخلي عن الزراعة، حتى في

(1) احمد، المسند، ج10، ص 477 (12434) إسناداه صحيح؛ وينظر: ج11، ص 60 (12934)؛ ج11، ص 167 (13322)؛ ج11، ص 211 (13487)؛ ج11، ص 211 (13488)؛ ج12، ص 96 (15139)؛ ج13، ص 63 (16511)؛ ج13، ص 78 (16539)؛ (وينظر: البخاري، صحيح، ج2، ص 817؛ مسلم، صحيح، ج3، ص 1188؛ الترمذي، سنن، ج666؛ البيهقي، السنن الكبرى، ج6، ص 137).

المواقف العصبية، فعن انس بن مالك قال ، قال رسول الله ρ : " إن قامت الساعة وبيد احدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفل" (1) .

لم يقتصر النهج الاسلامي في استخدام او اتباع اسلوب الترغيب (الاجر والثواب) للحث على العمل بالزراعة فقط، وإنما أعتمد ايضاً على الجانب المادي، ومن ذلك تملك الارض الموات لمن يحييها أي يجعلها صالحة للزراعة، ولعل المنهج الاقتصادي الاسلامي أنفرد في هذا الجانب . فعن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ρ : " من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وما أكلت العافيه فهو له صدقة" (2) . فأندمج في هذا الحديث الاجر والثواب، مع المنفعة المادية، من هذا يتبين إن النهج الاقتصادي الاسلامي حث وشجع المسلمين على احياء اراضي الموات، ثم زراعتها ، وتكون مُلك للمُحي ، وفي هذا دليل واضح على الاهتمام بالاراضي الزراعية، وعدم تركها بوراً مما يؤدي إلى فقدان ثروة مهمة من ثروات البلاد (الاستراتيجية) .

كما إن هذه الملكية التي أوجبها النهج الاقتصادي الاسلامي لمن يُحيي الاراضي الميتة، لم تكن مجرد حكم، وإنما أقره بعد أن أوغل في داخل النفس الانسانية، التي أُجبلت على حُب التملك، ومن سجية الانسان الطبيعية اذا امتلك شيء يحرص عليه كل الحرص، ويسعى في إستغلاله لفائدة نفسه، اما اذا اقتصرته هذه على الاستغلال فقط دون ملكية رقبة الارض ، فعادةً لا يشعر الانسان بذلك الامان والاطمئنان، ويشعر إنه غير مستقر ولا يعمل في شيء يملكه فتقل فعاليته، فذهب أحد الباحثين إلى القول في هذا : " إن سر

(1) احمد ، المسند ، ج11 ، ص 55 (12916) اسناده صحيح ؛ وينظر ج11، ص 34 (12837) ؛ (وينظر : الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج4 ، ص 63).

(2) احمد ، المسند ، ج11، ص 501 (14571) اسناده صحيح، وينظر ج11، ص 399 (14205) ؛ ج11، ص 426 (14298) ؛ ج11، ص 467 (14437) ؛ ج11، ص 426 (14298) ؛ ج11، ص 556 (14775) ؛ ج12 ، ص 21 (14849) ؛ ج12 ، ص 69 (15022) ؛ (وينظر ابو عبيد ، الاموال ، ص 362 ؛ الدارمي، سنن ، ج2، ص 347 ؛ الترمذي، سنن ، ج3، ص 663 ؛ ابن حبان ، صحيح ، ج11 ، ص 615 ؛ البيهقي ، السنن الكبرى، ج6 ، ص 148).

ملكية الارض يقلب الصخر تبراً ، أعط الرجل ملكية ثابتة في صخر فيحوله إلى جنة ، وأعطه جنة ليستغلها فيجعل منها أرضاً قاحلة" (1) .

ولم تقف المسألة عند حد تمليك الارض الموات التي أُحييت ، بل شُرع في النهج الاقتصادي الاسلامي بعدم التعدي على هذه الارض : " ليس لعرق ظالم (2) حق " (3) . او كما وردت في مصادر اخرى . قال رسول الله ﷺ : " من احيا أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق . " (4) وكذلك ورد بلفظ اخر قال رسول الله ﷺ : " من احيا أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق السهو (5) حق (6) " . وعن ام المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) قالت ، قال رسول الله ﷺ : " من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها" (7) .

ومن المعلوم إن أهم عامل من عوامل الزراعة، هو مشاريع الري، وقد حث النهج الاقتصادي الاسلامي المسلمين على إقامتها . وذلك بإن جعل لمن يقوم بإنشاء أي مشروع ري مساحة من الارض يطلق عليها الحريم (8) ، يعمل بها مايشاء ولايحق لأحد ان ينازعه عليها (9) .

-
- (1) نجار، حليم ، ملكية الارض، مجلة الابحاث ، العدد الثاني، (بيروت، 1949م) ، ص151.
- (2) لعرق ظالم: وهي مجيء شخص إلى ارض غيره بغير وجه حق فيحتقر فيها او يغرس بها غرساً بغير حق . (ينظر ابن ادم ، الخراج ، ص 86 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص 363-364؛ ابن الاثير، النهاية، ج3 ، ص 219).
- (3) احمد ، المسند، ج16 ، ص 421 (22677).
- (4) ابو يوسف، الخراج، ص 64 ؛ ابن ادم، الخراج، ص 84 ؛ ابو عبيد ، الاموال، ص363.
- (5) لعرق السهو:العرق الظالم الغاصب الذي يأخذ مالمس له.ينظر الترمذي،سنن،ج3،ص 662.
- (6) ابو داود ، سنن ، ج3، ص 178 ؛ الترمذي، سنن ، ج3 ، ص 662. وقال حديث حسن ، النسائي، السنن الكبرى، ج3، ص 404.
- (7) احمد ، المسند ، ج17 ، ص 455 (24764) اسناده حسن ؛ (وينظر النسائي، السنن الكبرى، ج3 ، ص 404 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج6 ، ص 147).
- (8) ينظر : احمد ، المسند ، ج9 ، ص 468 (10361) ؛ (وينظر الدارمي، سنن ، ج2، ص 353 ؛ ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 831 ؛ الدار قطني، سنن ، ج4، ص 220) .
- (9) ابو يوسف، الخراج، ص 101 ؛ (وعن تفاصيل ذلك ينظر العيثاوي ، مشاريع الري، ص33 ومابعدها).

إن هذه الاجراءات من شأنها أن تسهم في زيادة الانتاج الزراعي وكذلك تساعد على تنوعه.

وتضمن النهج الاقتصادي الاسلامي العديد من التشريعات التي تحفظ حقوق المزارعين، وتمنع وبشده التعدي على حقوقهم ، ومنها لايحق لاي شخص ان يزرع في ارض غيره إلا بأذن صاحب الارض، وكما ورد ذلك في المسند ، فعن رافع بن خديج قال : قال رسول الله ﷺ : " من زرع في ارض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شيء وترد عليه نفقته" (1) . وقد حدثت مثل هذه الحالة في زمن الرسول ﷺ وقضى أن الارض لصاحبها، وامر صاحب الزرع بالخروج من الارض (2) .

ووردت نصوص في مسند الامام احمد تشير إلى ان النهج الاقتصادي الاسلامي منع الدخول إلى الزروع وأخذ من ثمرها عنوةً او بدون استئذان اصحابها لانها مصدر من مصادر عيشهم، ومن يفعل ذلك لابد من أن يدفع عن ما اخذ عوضاً ، كما قضى بذلك رسول الله ﷺ (3) ، ووردت رواية اخرى في المسند مفادها إن الرسول ﷺ منع رمي النخل بالحجر واخذ ثمرها (4) . وكذلك إن الرسول ﷺ : " قضى في النخلة او النخلتين او الثلاث فيختلفون في حقوق ذلك فقضى ان لكل نخلة من اولئك مبلغ جريدتها حيز لها" (5). كل ذلك من اجل الحفاظ على حقوق الآخرين وعدم هدر هذه الثروة

(1) احمد ، المسند، ج13 ، ص 323 (17202) اسناده حسن؛ (وينظر ابو داود ، سنن ، ج3، ص 261 ؛ ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 824 ؛ الترمذي، سنن ، ج3، ص 648 (366) وقال " هذا حديث حسن غريب " .

(2) ينظر ابن ادم ، الخراج ، ص 87.

(3) ينظر : احمد ، المسند ، ج16 ، ص 144 (21839) ؛ (وينظر البيهقي ، السنن الكبرى، ج10 ، ص 3 ؛ الهيثمي، مجمع الزوائد ، ج4، ص 163).

(4) احمد ، المسند ، ج15 ، ص 186 (20221) ؛ (وينظر ابو داود، سنن ، ج3، ص 39 ؛ الترمذي ، السنن ، ج3، ص 584 ، وقال هذا حديث حسن غريب، الحاكم، المستدرک، ج3، ص 502).

(5) احمد ، المسند ، ج16 ، ص 421 (22677) ؛ (وينظر : الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج4، ص 204).

المهمة، وورد في مسند الامام احمد النهي عن قطع اشجار المدينة ليحافظ على تنمية هذه الثروة، فعن جابر بن عبدالله : " ان رسول الله ﷺ حرم ما بين حرتي المدينة، لا يقطع منها شجرة الا ان يعلف الرجل بغيره " (1) .

ومن الاحكام التي اوجبها الرسول ﷺ لاهل البساتين (الحيطان) كما جاء في هذه الرواية : " ان ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط قوم فأفسدت ، فقضى رسول الله ﷺ بحفظ الاموال على اهلها بالنهار . وأن على اهل الماشية ما اصابته بالليل " (2) .

إن الاهتمام بالطرق والوسائل والاليات في العملية الزراعية، يؤدي إلى زيادة وتنوع الانتاج الزراعي المختلف، من الفواكه وانواع الحبوب ، والخضر وغيرها، ويبدو من خلال الروايات التاريخية إن زراعة النخيل كانت على رأس الزروع ولاسيما في المدينة المنورة، فورد في مسند الامام احمد ، إن الرسول ﷺ كان يزرع النخل بنفسه، فعن بريدة الاسلمي قال : " ... فغرس رسول الله ﷺ النخل ... فحملت من عامها ... " (3) . فضلاً عن إن المدينة كانت من مميزات كثرة النخيل ، فعن ابي ذر الغفاري يروي قول الرسول ﷺ : " أني قد وجهتُ إلى ارض ذات نخل ولا أحسبها الا يثرب ... " (4) ثم زاد عليها المسلمون واهتموا بها ، فعن انس بن مالك قال: " سمع رسول الله ﷺ اصواتاً فقال : ما هذا ، قالوا يلحقون النخل ... " (5) .

(1) احمد ، المسند، ج11، ص 497 (14551) اسناده حسن؛ وينظر : ج7 ، ص 268 (7469) ؛ ج13 ، ص 324 (17204) ؛ ج13 ، ص 324 (17206) ؛ (وينظر : ابن الجارود ، المنقّى، ج1، ص 135؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج3، ص 302).

(2) احمد ، المسند ، ج17 ، ص 80 (23584) اسناده صحيح ؛ وينظر : ج17 ، ص 80 (23581) ؛ ج17، ص 81 (23587) ؛ (وينظر ابو داود، سنن ، ج3، ص 298 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج3 ، ص 411 ؛ الدار قطني، سنن ، ج3، ص 154).

(3) احمد ، المسند، ج16 ، ص 493 (22893) اسناده صحيح ؛ (وينظر البيهقي، السنن الكبرى، ج10 ، ص 321 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج9 ، ص 337 . وقال رواه احمد والبزار ورجاله رجال الصحيح).

(4) احمد ، المسند، ج16 ، ص 10 (21417) اسناده صحيح ؛ (وينظر مسلم ، صحيح ، ج4، ص 1922 ؛ ابن حبان، صحيح ، ج16 ، ص 81).

(5) احمد ، المسند، ج10 ، ص 493 (12483) اسناده صحيح ؛ (وينظر مسلم ، صحيح ، ج4، ص 1836 ؛ ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 825).

وإن هذه الأصوات لدليل على كثرة أصحابها، وارتفاعها دليل على اهتمامهم وتنافسهم، ونتج عن ذلك كثرة التمر الذي يأتي من كثرة البساتين من النخل فعن عبدالله بن جعفر قال : " أردفني رسول الله ﷺ ذات يوماً ... فدخل يوم حائطاً من حيطان الانصار ... " (1) . ويبدو إن الاشتراك في زراعة الارض بأشجار ونخيل كانت سائدة في المدينة (أي يشترك اثنان أو أكثر في زراعة حائط أو بستان) ، فعن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : " من كان له شريك في ربعة أو نخل فليس له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان رضى اخذه وإن كره تركه " (2) .

وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الانتاج ، وأورد الامام احمد قول معقل بن يسار قال : " كنا بالمدينة وكانت كثيرة التمر ... " (3) ، وبذلك كان التمر من اهم المنتوجات الزراعية التي كان يُعتمد عليها في الغذاء اليومي، لانه مقتات مدخر، أي بالأماكن خزنه واستعماله في جميع ايام السنة، وهذا ما رواه ابو هريرة ر ت بقوله : " ماكان لنا طعام على عهد رسول الله ﷺ إلا الاسودان التمر والماء " (4) . ولعله يعني في أكثر الاحيان، وذلك كان يحدث للنبي ﷺ وال بيته الطاهرين ، فعن ابي هريرة ر ت : " كان يمر بآل النبي ﷺ هلال ثم هلال لاؤوقد في شيء من بيوتهم النار ... كانوا يعيشون ... بالاسودين التمر والماء ... " (5) لذلك كان التمر ذا اهمية كبيرة لغذاء المسلمين، وكان اذا خلا بيت من التمر يوصف اهله

(1) احمد ، المسند، ج2، ص 363 (1745) اسناده صحيح ؛ وينظر ج2، ص 369 (1754).

(2) احمد ، المسند ، ج11، ص 421 (14275) اسناده صحيح ؛ وينظر ج11، ص 395 (14187) ؛ ج11، 406 (14226) ؛ ج11، ص 559 (14790) ؛ ج12 ، ص 72 (15033) ، سبق تخريجه في الشفعة.

(3) احمد ، المسند ، ج15 ، ص 172 (20177) اسناده صحيح؛ (وينظر الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج5 ، ص 57 ؛ وقال رواه احمد والطبراني باختصار ورجالهما ثقات).

(4) احمد ، المسند ، ج9، ص154 (9231) اسناده صحيح، وينظر ج9 ، ص 192 (9351)؛ ج9 ، ص 347 (9873).

(5) احمد ، المسند ، ج9 ، ص 151 (9221) ؛ وينظر ج17 ، ص 267 (24114) (وينظر مسلم ، صحيح ، ج4 ، ص 2283 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج10 ، ص 315).

بالجياح. فقال الرسول ρ " بيت ليس فيه تمر جياح اهله" (1) ، وشغف الانصار بالتمر ، وقال الرسول ρ : " ابت الانصار إلا حب التمر" (2) .

اعتمد اهل المدينة على النخل كثيراً فكانت : " أكثر اموال اهل المدينة النخل، ومنه معاشهم واقواتهم وخراجها من اعشار النخل والصدقات " (3) . ووصف الرسول ρ النخل بأنها مثل المؤمن (4) لما فيها من خير كثير، ففضلاً عن انتاجها التمر، كان يستخدم جريدها في عمل السقوف (5) ، وجذعها لبناء البيوت ، والوقود ، ومن سعفها او خوصها لعمل ادوات المنزلية، ومن الليف الحبال، ومن النوى علف للحيوان بعد رضخه وكسره (6) . كما كان انتاجها من التمر يستخدم لسد الديون الواجب الايفاء بها(7).

(1) احمد، المسند ، ج17 ، ص 623 (25426) اسناده صحيح ، وينظر ، ج17 ، ص 417

(24621)؛ ج17 ، ص 602 (25334) ؛ (وينظر ابن ابي شيبه، مصنف، ج5، ص137).

(2) احمد ، المسند، ج11، ص 9 (12731) اسناده صحيح ؛ وينظر : ج10، ص 336 (11967).

(3) اليعقوبي، البلدان ، (ليدن ، بريل ، 1892م) ، ص 313 ؛ (وينظر ابن حوقل ، ابو القاسم محمد بن علي (ت 367هـ) ، صورة الارض ، (بيروت، مطبعة فؤاد بيبان وشركاؤه ، د.ت) ، ص 37).

(4) احمد ، المسند ، ج4، ص 324 (4599) ؛ ج4، ص 478 (5000) ؛ ج4، ص 425 (4859) ؛ ج5 ، ص 7 (5274) ؛ ج5، ص162 (5647) ؛ ج5، ص 313 (5955) ؛ ج5 ، ص 359 (6052) ؛ ج6 ، ص 22 (6468) .

(5) م . ن ، ج10 ، ص 23 (10975) ؛ ج10 ، ص 232 (11644).

(6) الشريف، احمد ابراهيم، مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول ، (القاهرة، دار الفكر العربي ، 1965م) ، ص 357.

(7) احمد ، المسند ، ج12 ، ص 47 (14945) ؛ ج12 ، ص 97 (15144) ؛ ج12 ، ص109 (15193) ؛ ج12 ، ص 116 (15218) ؛ ج11 ، ص 426 (14295).

وللتطور انواع واصناف ، وطلب الرسول ρ من احدهم قائلاً له : " اذهب فصنف تمر ك اصنافاً العجوة ⁽¹⁾ على حدة وعذق زيد على حدة واصنافه ... " ⁽²⁾ . وتمر العالية الذي قال فيه الرسول ρ : " إن في تمر العالية شفاء ... " ⁽³⁾ . وتمر الدقل ⁽⁴⁾ ، والفضيخ ⁽⁵⁾ ، وبعلاً ⁽⁶⁾ ، والصحاني ، وابن طاب ، والصرفان وغيرها ⁽⁷⁾ .

وكانت هناك اماكن خاصة لخزن التمر ، وعائديتها للدولة ، في عهد الرسول ρ ، اذ كان يطلب من بعض الصحابة بتقسيمه ، على من له نصيب فيه . وروى ذلك دكين بن سعيد المزني قال : " أتينا رسول الله ρ أربعين راكباً وأربعمئة نسأله الطعام فقال لعمر : اذهب فأعطهم ، فقال يارسول الله مابقى الا أصع من تمر ما ارى ان يقظيني قال : اذهب فأعطهم ... " ⁽⁸⁾ .

(1) الاحاديث التي تضمنت تمر العجوة . ينظر : احمد ، المسند ، ج10 ، ص 337 (11967)؛ ج12 ، ص 211 (15447) ؛ ج15 ، ص 186 (20219) ؛ ج17 ، ص 415 (24616) ؛ ج17 ، ص 416 (24618) ؛ ج17 ، ص 537 (25065) .

(2) م . ن ، ج11 ، ص 426 (14295) .

(3) م . ن ، ج17 ، ص 346 (24365) .

(4) م . ن ، ج14 ، ص 148 (18272) .

(5) م . ن ، ج15 ، ص 172 (20177) .

(6) م . ن ، ج10 ، ص 212 (11583) .

(7) الشريف ، مكة والمدينة ، ص 357 .

(8) احمد ، المسند ، ج13 ، ص 422 (17507) اسناده صحيح؛ وينظر : ج13 ، ص 422 (17506) ؛ (وينظر : الطبراني، المعجم الكبير ، ج4 ، ص 228 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج8 ص 304) .

وفي احيان اخرى كان الرسول ρ يتولى بنفسه تقسيم التمر على اصحابه فعن ابي

هريرة **τ** قال : " قسم النبي ρ بين اصحابه تمرأ ... " ⁽¹⁾ ، وكذلك الذي كان يملك التمر من الصحابة مثل عبدالله بن الزبير كان يعطيه إلى محتاجيه ⁽²⁾ . وهناك زروع اخرى يبدو إن أناساً كانوا يختصون في زراعتها مثل العنب ، اذ جاء ادهم إلى الرسول ρ فقال : " يارسول الله إنا اصحاب اعناب وكرم ... " ⁽³⁾ وفي روايات اخرى تضمنت ذكر الزبيب ⁽⁴⁾ ، ومنه زبيب الطائف ⁽⁵⁾ ، وكذلك ورد زراعة الخربز ⁽⁶⁾ ، وكانت تزرع شجرة يُخرج منها الزيت فقال الرسول ρ : " كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة " ⁽⁷⁾ ، والكباث ⁽⁸⁾ فعن جابر بن عبدالله قال : " كنا مع رسول الله ρ نجتني الكُباث ... " ⁽⁹⁾ .

-
- (1) احمد ، المسند ، ج9 ، ص 190 (9343) اسناده صحيح ؛ وينظر : ج8 ، 372(8618).
- (2) م . ن ، ج5 ، ص65(5435)؛ ج4،ص490(5037)؛ ج4،ص498(5063).
- (3) احمد،المسند،ج14،ص46(17965)اسناده صحيح؛ وينظر : ج14 ، ص 268 (18691).
- (4) م . ن ، ج10 ، ص 446 (12346) ؛ ج10 ، ص 155 (11402) ؛ ج10، ص 508 (12536) ؛ ج9 ، ص 300 (9712) ؛ ج11، ص 391 (14174) ؛ ج11، ص 364 (14066) ؛ ج12 ، ص 90 (15115) ؛ ج14 ، ص 278 (18728).
- (5) م . ن ، ج16 ، ص 10 (21417).
- (6) م . ن ، ج10، ص 460 (12389) ؛ ج10 ، ص 464 (12399) . (والخربز . البطيخ، ابن منظور ، لسان ، ج5 ، ص345).
- (7) احمد ، المسند ، ج12 ، ص 433 (16000) ؛ ج12 ، ص 433 (15999) ؛ (وينظر :
- الترمذي ، سنن ، ج4 ، ص285).
- (8) الكباث : وهو النضيج من ثمر الاراك (ابن الاثير ، النهاية، ج4 ، ص 139 ؛ ابن منظور ، لسان، ج2، ص178).
- (9) احمد،المسند،ج11، ص 466 (14434) ؛ (وينظر: ابن حبان، صحيح ، ج11، ص543).

وكذلك كانت تُزرع انواع من الحبوب . الحنطة ⁽¹⁾ ، والشعير ⁽²⁾ ، والارز ⁽³⁾ ،
والذرة ⁽⁴⁾ . ويُصنع من الذرة الغبيراء ⁽⁵⁾ ، وهو شراب ⁽⁶⁾ .
ومن انواع الخضر التي كانت تُزرع والتي يُقبل عليها الناس البصل ، والثوم ،
والكراث ⁽⁷⁾ ، وكذلك هناك نباتات كان يتداوى بها المسلمون، منها الكمأة وقال
الرسول ρ : "... والكمأ من المن وماؤها شفاء للعين" ⁽⁸⁾ ، والسنا ⁽⁹⁾ ، والشبرم ⁽¹⁰⁾ ⁽¹¹⁾ ،

-
- (1) م . ن ، ج 3 ، ص 401 (17450) ؛ ج 9 ، ص 260 (9577) ؛ ج 14 ، ص 147 (18266) ؛
ج 14 ، ص 164 (18320) .
- (2) م . ن ، ج 10 ، ص 432 (12301) ؛ ج 11 ، ص 106 (13103) ؛ ج 11 ، ص 180
(13369) ؛ ج 14 ، ص 147 (18266) .
- (3) م . ن ، ج 11 ، ص 534 (14697) ؛ ج 12 ، ص 85 (15092) ؛ ج 12 ، ص 107 (15183) .
- (4) م . ن ، ج 10 ، ص 358 (12038) .
- (5) م . ن ، ج 6 ، ص 33 (6478) ؛ ج 18 ، ص 537 (27280) .
- (6) ابن الاثير ، النهاية، ج 2، ص 283 ؛ الرازي، مختار، ص 468 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج 4
، ص 376 .
- (7) احمد ، المسند ، ج 10، ص 268 (11744) ؛ ج 7 ، ص 342 (7573) ؛ ج 10 ، ص 190
(11520) ؛ ج 10، ص 41 (11026) ؛ ج 10، ص 206 (11566) ؛ ج 12، ص 67 (15009)
؛ ج 12 ، ص 50 (14954) ؛ ج 12 ، ص 86 (15097) ؛ ج 12 ، ص 114 (15210) ؛
ج 12، ص 122 (15236) ؛ ج 12 ، ص 504 (6200) ؛ ج 14، ص 95 (18093) .
- (8) م . ن ، ج 9 ، ص 455 (10303) ؛ وينظر ج 9 ، ص 449 (10284) ؛ ج 9 ، ص 214
(9419) ؛ ج 8 ، ص 117 (7989) ؛ ج 8 ، ص 383 (8653) ؛ ج 8 ، ص 143 (8037)
؛ ج 8 ، ص 273 (8290) ؛ ج 8 ، ص 386 (8666) ؛ ج 9 ، ص 524 (10587) ؛ ج 2،
ص 291 (1632) ؛ ج 16 ، ص 473 (22834) .
- (9) السنا : نبات يتداوى به : الرازي، مختار، ص 318 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج 2، ص 47 .
- (10) الشبرم : حب يشبه الحمص يُطبخ ويشرب ماؤه للتداوي، ابن الاثير ، النهاية، ج 2، ص 440
؛ ابن منظور، لسان، ج 12، ص 318 .
- (11) احمد ، المسند ، ج 18 ، ص 420 (26959) .

والحبة السوداء ⁽¹⁾ ، وبذلك فإن هذا التنوع في الانتاج الزراعي ، يوضح مساحة الاراضي الزراعية الواسعة التي كانت مستغلة ، وكذلك يبين ان نسبة المشتغلين فيها غير قليل .

ومن الاشارات التي توضح كثافة الزراعة في زمن الرسول ρ وكثرتها، وتنوعها ، وجود تربية النحل، اذ من المعلوم ان تربية النحل تحتاج إلى زراعة كثيفة لتتمكن من جني العسل بالكمية المطلوبة، وكذلك ليكون بمقدور النحالين ان يوسعوا في مناحلهم وتصبح ذات انتاج وفير يُهيئ للبيع والتجارة به، فهناك رواية توضح ان أحد النحالين طالبه الرسول ρ بأن يؤدي الزكاة عن العسل ومقدار زكاتها العشر، فعن أبي سيارة عبدالرحمن المتعي قال : " قلت يارسول الله إن لي نحلا قال : اد العشور . قال : قلت يارسول الله احماها لي قال : فحماها لي . قال عبدالرحمن إحم لي جبلها قال : فحمى لي جبلها " ⁽²⁾ ، وكذلك كان الرسول ρ يوصي بتناول العسل كدواء لبعض الامراض . اذ يروى ان رجلاً جاء إلى الرسول ρ يشتكي من مرض لأبن اخيه فقال له الرسول ρ : " اسقه عسلاً " ⁽³⁾ . وبذلك فإن الانتاج الزراعي يكون كنوع اساس من الاقتصاد عندما يبلغ الانتاج مستوى يشبع الاستهلاك الذاتي او المحلي، ثم ابقاء على الجزء الفائض يسمح للتبادل التجاري على وفق المعايير السائدة في عموم الاسواق ⁽⁴⁾ .

(1) م . ن ، ج 7 ، ص 370 (7626) ؛ ج 9 ، ص 220 (9440) ؛ ج 9 ، ص 241 (9508) ؛ ج 9 ، ص 379 (10002) ؛ ج 9 ، ص 379 (10003) ؛ ج 9 ، ص 380 (10005) ؛ ج 9 ، ص 501 (10498).

(2) احمد ، المسند ، ج 14 ، ص 58 (17987) اسناده صحيح ؛ (وينظر البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج 4، ص 126).

(3) احمد ، المسند ، ج 10 ، ص 65 (11089) اسناده صحيح ؛ وينظر ، ج 10 ، ص 65 (11090) ؛ ج 10 ، ص 290 (11810) ؛ وينظر : البخاري، صحيح ، ج 5 ، ص 2152؛ مسلم ، صحيح ، ج 4 ، ص 1736 ؛ الترمذي، سنن ، ج 4، ص 409).

(4) خليل ، محسن، في الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي ، (بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، د.ت) ، ص 40.

أنواع ملكية الاراضي الزراعية:

كان تحديد او تصنيف ملكية الاراضي الزراعية في النهج الاقتصادي الاسلامي، على وفق الكيفية او الطريقة التي انضوت او دخلت الاراضي في الدولة الاسلامي ، وفي ضوء ذلك كان هناك انواع للملكية في الاراضي الزراعية .

1 - الاراضي العشرية :

وهي الاراضي التي أخذت تسميتها من نسبة الزكاة المفروضة على انتاجها وبالغة العُشر اذا كانت تسقى بغير واسطة ⁽¹⁾ ، والصفة الغالبة على هذا النوع من الاراضي ان اهلها اسلموا عليها طوعاً وبدون قتال كالمدينة ⁽²⁾ ، وهي مُلك لأربابها ⁽³⁾ ، وذهب البعض إلى ان الارض العشرية هي ارض العرب كلها ⁽⁴⁾ . والاراضي العشرية لها عدة انواع.

- من اسلم على ارض فهي له . مثل المدينة والطائف، فأُن الذي يجب فيها العشر ⁽⁵⁾ ، وفي رواية تاريخية اوردها الامام احمد في مسنده تفيد ذلك، فعن صخر بن عيلة: " أن قوما من بني سليم فروا عن ارضهم حين جاء الاسلام فأخذتها فأسلموا

(1) الكبيسي ، الخراج ، ص 43.

(2) ابو يوسف ، الخراج ، ص 69 ؛ المرداوي، الانصاف ، ج3، ص 116 ؛ خليل ، في الفكر الاقتصادي ، ص 259.

(3) البهوتي، كشف القناع، ج2، ص 219.

(4) السرخسي ، المبسوط، ج3 ، ص 7 ؛ الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج2، ص 57 ؛ السمرقندي ، تحفة الفقهاء، ج1، ص 319 ؛ الكاساني، بدائع الصنائع ، ج2، ص 57.

(5) ينظر: ابو يوسف، الخراج، ص 69 و ص 60 ، وص 63 ؛ قدامة ، الخراج، ص 204 ؛ السمرقندي، تحفة الفقهاء، ج1، ص 320 ؛ المرداوي، الانصاف، ج3، ص 116 ؛ الزيعلي ، نصب الراية، ج3، ص 442 ؛ البهوتي ، كشف القناع، ج2، ص 219.

فخاصمونى فيها إلى النبى ρ فردها عليهم وقال : اذا اسلم الرجل فهو احق بأرضه وماله" (1) .

- احياء ارض الموات ، فكل ارض ميتة يحييها شخص فهي ارض عشرية (2) ، وقد ورد في مسند الامام احمد احاديث الرسول ρ في الحث على احياء ارض الموات لما في ذلك من اهمية لأستغلال الثروة الطبيعية لصالح المسلمين، فعن جابر بن عبد الله قال رسول الله ρ : " من احيا أرضاً ميتة فهي له . وما أكلت العافية فهو له صدقة" (3) .

وهناك جملة تشريعات خاصة في احياء الارض، منها قبل الشروع في عملية الاحياء، لابد للمُحي ان يحدد الارض ويعينها، عند ذاك تصبح له ولايحق لاحد ان يعمل بها شيء. فعن جابر بن عبد الله ان رسول الله ρ قال : " من حاط حائطا على أرض فهي له " (4) ... " وليس لعرق ظالم حق " (5) .

وبذلك فإن النهج الاقتصادي الاسلامي وضع شرطاً يمنع فيه اقبال أي شخص على احياء ارضاً معينة، مالم ينظر في عائدة تلك الارض ، فإن كانت عائدة لشخص او

(1) احمد ، المسند ، ج14 ، ص 266 (18682) اسناده ضعيف لجهالة احد رواة السند؛ (وينظر : ابو داود ، سنن ، ج3، ص 175).

(2) ابو يوسف، الخراج، ص 65 ، وص 59 ؛ قدامه ، الخراج ، ص 204 ؛ السرخسي، المبسوط ، ج3 ، ص 7 ؛ السمرقندي ، تحفة الفقهاء، ج1، ص 320 ؛ الكاساني، بدائع الصنائع، ج2، ص 57 ؛ المرداوي، الانصاف، ج3، ص 116 ؛ الزيعلي، نصب الراية، ج3، ص 443 ؛ البهوتي، كشف القناع، ج2، ص 219.

(3) احمد، المسند، ج11، ص 501 (14571) اسناده صحيح ، سبق تخريجه.

(4) م . ن ، ج12 ، ص 70 (15027) اسناده صحيح؛ وينظر : ج15 ، ص 133 (20009) ؛ ج15 ، ص 158 (20115) ؛ ج15 ، ص 158 (20116) ؛ (وينظر : ابو داود ، سنن ، ج3، ص 179 ؛ البيهقي، سنن الكبرى، ج6 ، ص 148) .

(5) احمد ، المسند ، ج16 ، ص 421 (22677) .

إنها محتجرة⁽¹⁾ أو محاطة، لايجوز العمل بها لغرض الاحياء ولكن حددت مدة للاحتجار وهي لاتزيد على ثلاث سنين⁽²⁾ ، وان جعل هذه الارض ملكاً لمن يحييها، لتشجيع الناس على احياء اراضي الموات هذا اولاً . وثانياً لان المُحي قد انفق الكثير من الاموال، وبذل الكثير من الجهد لكي يجعل الارض صالحة للزراعة.

- القطائع وهي من الاراضي العشرية ، اذ يبين ابو يوسف ، ان هذه الاراضي يؤخذ عشر انتاجها اذا كانت تسقي سيجاً، ويؤخذ نصف العشر اذا كانت تُسقي بالواسطة (الدلو ، الغرب، السانية)⁽³⁾ .

واورد الامام احمد في مسنده روايات فيها اشارات إلى القطائع، التي اقطعها الرسول

τ ρ منها عن عبدالرحمن بن عوف قال : " اقطعني رسول الله ρ وعمر بن الخطاب

... ارض كذا وكذا " ⁽⁴⁾ ، وكذلك اقطع الرسول ρ الزبير بن العوام ارضاً ⁽⁵⁾ ، وايضاً إن أسماء بنت ابي بكر (رضي الله عنهما) وهي زوج الزبير بن العوام ، وام عروة بن الزبير، قالت : " ... وكنت أنقل النوى من ارض الزبير التي اقطعه رسول الله ρ على رأسي وهي

(1) محتجرة : من الاحتجار وهي تحديد ارض معينة بأعلام او احجار او مروز او قصب لمنع الغير من التجاوز عليها. ابو يوسف ،الخراج ، ص 101 ؛ ابن ادم ، الخراج ، ص 90؛ ابو عبيد الاموال ، ص 362 ؛ مظفر ، محمود ، احياء اراضي الموات ، (القاهرة، المطبعة العالمية، 1972م) ، ص ص 88-89.

(2) ينظر : ابو يوسف ، الخراج ، ص 65 ؛ ابن ادم، الخراج ، ص ص 90-91.

(3) الخراج، ص 58 ؛ (ينظر قدامه ، الخراج، ص 204 ؛ الزيغلي ، نصب الرايه ، ج 3 ، ص 443؛ المرداوي، الانصاف، ج 3، ص 116 ؛ البهوتي، كشف القناع، ج 2، ص 219).

(4) احمد ، المسند، ج 2، ص 312 (1670) اسناده صحيح؛ (وينظر : البيهقي، السنن الكبرى، ج 10 ، ص 124) .

(5) احمد ، المسند ، ج 6 ، ص 20 (6458) اسناده صحيح؛ (وينظر : البيهقي ، السنن الكبرى، ج 6 ، ص 144).

مني على ثلثي فرسخ (1) ... " (2) وكذلك : " أن رسول الله ρ اقطع بلال بن الحرث المزني معادن القبيلة : جلسيها وغوريها وحيث يصلح الزرع ... " (3) وكذلك إن اقطاعات الرسول ρ لم تقتصر على الاراضي التي كانت تحت سيطرته ، وإنما اقطع اراضي خارج نطاق السيطرة فاورد الامام احمد في مسنده رواية مفادها . ان ابا ثعلبة طلب من الرسول ρ ان يكتب له ارضاً بالشام فوافق الرسول ρ على ان يكتب له تلك الارض (4) ، وكذلك

سار الخلفاء الراشدون Ψ على نهج منح الاقطاعات فإن الخليفة عمر بن الخطاب

τ اقطع ارضاً في مصر لرجل قال فيه رسول الله ρ : "مولى الله ورسوله " (5) .

وكذلك اقطع الخليفة عثمان بن عفان τ

ارضاً لعبد الرحمن بن عوف (6) .

(1) الفرسخ: هو احد مقاييس الطول والمسافات ويساوي ثلاثة اميال ، الكبيسي ، وحدات الوزن والكيل، ص 166.

(2) احمد ، المسند ، ج18 ، ص 370 (26816) اسناده صحيح؛ (وينظر: البخاري، صحيح ، ج5 ، ص 2002 ؛ مسلم ، صحيح ، ج4، ص 1716).

(3) احمد، المسند ، ج3 ، ص 239 (2786) ، (وينظر : ابن ادم ، الخراج، ص 93؛ ابو داود، سنن ، ج3 ، ص 173).

(4) احمد ، المسند، ج13 ، ص 478 (17666) ؛ (وينظر ابو عبيد، الاموال، ص 349).

(5) احمد ، المسند، ج6 ، ص 258 (6710) اسناده صحيح ؛ وينظر : ج6 ، ص 499 (7096) ؛ (وينظر : الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج6 ، ص 288).

(6) احمد ، المسند، ج17 ، ص 412 (24605).

وثمة نوع آخر من الاراضي العشرية، وهي الاراضي التي فتحت عنوة او حرباً ثم وزعت اربعة اخماسها على المقاتلين الذين اسهموا في فتحها، فهي اراضي عشرية⁽¹⁾.
ان كل هذه الانواع من الاراضي العشرية كانت تشكل احد اهم المصادر المالية في
رغد بيت المال بالاموال لتساهم في تسيير امور الدولة وتحقيق اهدافها.

2 - الاراضي الخراجية :

وهي الاراضي التي فرضت عليها ضريبة الخراج⁽²⁾ ، ومعنى الخراج الغلة⁽³⁾ وقال ابو عبيد⁽⁴⁾ في هذا : " هو الكراء والغلة ، ألا تراهم يسمون غلة الارض والدار والمملوك خراجاً " . ثم اردف ذلك بقوله : " وهذا حجة لمن قال : إن ارض الخراج اذا كان اصلها عنوة فهي فيء للمسلمين، يؤدي اهلها إلى الامام الذي يقوم بأمر المسلمين خراجها ، كما يؤدي مستأجر الارض والدار كراءها إلى ربها الذي يملكها"⁽⁵⁾. وقد ورد معنى الخراج في القرآن الكريم بمعنى اجراً⁽⁶⁾ ، في قوله تعالى : **﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَجُكَ رَبُّكَ فَهُمْ حَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾** ⁽⁷⁾ .

(1) ابو يوسف ، الخراج ، ص 63 ؛ قدامه، الخراج، ص 204 ؛ السمرقندي، تحفة الفقهاء، ج1، ص 319 ؛ الزيعلي ، نصب الراية، ج3، ص 443 ؛ ابن رجب ، الاستخراج، ص 15 ؛ البهوتي، كشاف القناع، ج2، ص 220.

(2) ابن ادم ، الخراج، ص 23 ؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص 627؛ الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 95؛ ابن ابي الفتح، المطلع، ص 218 ؛ النووي، تحرير الفاظ التنبيه، ص 322 ؛ ابن رجب، ابو الفرج عبدالرحمن بن احمد بن رجب الحنبلي (ت 795هـ) الاستخراج لاحكام الخراج، (بيروت، دار المعرفة، 1979م) ، ص ص 11-12 .

(3) ابو عبيد، الاموال، ص 94 ؛ الازهري، الزاهر، ص 56 ؛ الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 260 ؛ النووي ، تحرير الفاظ التنبيه، ص 322 ؛ ابن رجب، الاستخراج، ص 5.

(4) الاموال، ص 93.

(5) م . ن ، ص 94.

(6) الاشقر ، زبدة التفسير، ص 452 ؛ الخطابي، غريب، ج2، ص 366.

(7) سورة المؤمنين، آية 72 ؛ (وينظر: سورة الكهف، آية 94).

وبذلك فالخراج هو أجرة الأرض ⁽¹⁾ ، ومما ورد من ذلك في مسند الامام احمد احد انواع الاراضي الخراجية ، وهي ارض العنوة : وهي الاراضي التي فتحت عنوة وحرباً وانضوت تحت لواء الدولة الاسلامية ⁽²⁾ ، وحكم هذه الاراضي إنها تصير وفقاً للمسلمين يضرب عليها خراجاً معلوماً يؤخذ منها في كل عام ، وتُقر في أيدي أربابها ما داموا يؤدون الخراج عنها ⁽³⁾ ، وفي حالة اجلائهم عنها، واتي اليها اخريين فيبقى عليها الخراج ⁽⁴⁾ ، وهناك من يرى ان الارض التي فتحت عنوة وحرباً الامام مخير بين قسمتها بين الغنمين، فتصبح ملكاً لهم ولاخراج عليها، وبين وقفها على المسلمين ويضرب عليها الخراج لان النبي ﷺ فعل الامرين في خير ⁽⁵⁾ .

ورود في مسند الامام احمد ان الرسول ﷺ بعد فتح خيبر أبقاها بيد أربابها، ولهم النصف مما تخرج من زرع ، فعن ابن عمر : " ان رسول الله ﷺ عامل اهل خيبر يشطر مما خرج من زرع او تمر ... " ⁽⁶⁾ ، وكان يبعث عليهم الصحابي الجليل عبدالله بن رواحة يخرص عليهم الثمار ، كما روى ذلك عبدالله بن عمر : " ان النبي ﷺ بعث ابن رواحة إلى خيبر يخرص عليهم ثم خيرهم أن يأخذوا او يردوا فقالوا : هذا الحق بهذا قامت السموات والارض " ⁽⁷⁾ . وبذلك فإن مقدار الخراج الذي فرض على اراض خيبر هو نصف انتاج الزروع، وفي حالة استغل مسلم هذه الارض فيدفع الخراج، وكذلك الزكاة اذا بلغت خمسة اوسق ⁽⁸⁾ .

(1) ابن قدامة، المغني، ج2، ص 313 ؛ ابن ابي الفتح، المطلع ، ص 218.

(2) ابن ادم، الخراج، ص23؛ ابن رجب، الاستخراج، ص 12 ؛ الكبيسي ، الخراج، ص116.

(3) السمرقندي، تحفة الفقهاء ، ج1، ص 320 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 307 ؛ المرداوي ، الانصاف ، ج3، ص 116.

(4) السمرقندي، تحفة الفقهاء، ج1، ص 320 ؛ ابن قدامة ، المغني، ج2، ص 307.

(5) البلاذري، فتوح البلدان ، ص 627 ؛ ابن قدامة، الكافي في فقه ابن حنبل، ج4، ص 328.

(6) احمد، المسند، ج4، ص 458 (4946) اسناده صحيح، سبق تخريجه، وعن تفاصيل هذا ينظر الغنيمة في الفصل الرابع.

(7) احمد ، المسند ، ج4 ، ص 390 (4768) اسناده صحيح ، سبق تخريجه في الخرص.

(8) البلاذري، فتوح البلدان ، ص 627 ؛ ابن قدامة، المغني، ج2، ص 312.

ت ورد في مسند الامام احمد رواية مفادها أن عمر بن الخطاب قال لرسول

الله ﷺ : " اصبت ارضاً بخبير لم اصب مالاً قط انفس عندي منه، فما تأمر به ؟ قال : إن شئت حبست اصلها وتصدقته بها ... " (1) .

والنوع الثاني من الاراضي الخراجية اراضي الصلح ، وتنقسم هذه الاراضي إلى نوعين حسب عقد الخراج المفروض عليها. الاولى: فهو كل ارض صولح اهلها عليها، فتكون لهم ويؤدون خراجاً معلوماً، وتكون رقبة ملكية الارض لأربابها، والخراج في حكم الجزية متى اسلموا سقط عنهم، ولهم بيعها، ورهنها ، وهبتها ، لانها ملك لهم⁽²⁾، وورد في مسند الامام احمد رواية تاريخية ، توضح إن الجابي كان يأتي إلى الشريكين في بستان فيأخذ من أحدهما العشر لانه اسلم ومن الآخر الخراج لانه غير مسلم، كما يروي ذلك العلاء الحضرمي قال : " بعثني رسول الله ﷺ إلى البحرين - او اهل هجر شك ابو حمزة - قال : كنت آتي الحائط يكون بين الاخوة فيسلم احدهما فأخذ من المسلم العشر ومن الآخر الخراج"⁽³⁾ .

والنوع الثاني من ارض الصلح: وهي الارض التي اذا ضُرب عليها الخراج

(1) احمد،المسند،ج4،ص327(4608) اسناده صحيح؛وينظر: ج4 ، ص 536 (5179) ؛ ج5، ص 310 (5947) ؛ ج5 ، ص 370 (6078) ؛ (وينظر : الدار قطني، سنن : ج4 ، ص 186-194 ؛ البيهقي ، سنن الكبرى، ج6 ، ص 158-159) .

(2) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 261 ؛ ابن قدامه ، المغني، ج2، ص 307 وص 312؛ وينظر : تفصيل في اراء اهل العلم ابن رجب الحنبلي، الاستخراج ، ص ص 81-82.

(3) احمد،المسند،ج15،ص240(20406) اسناده ضعيف . لاجل المغيرة الازدي ومحمد بن زيد قالوا عنهما : مجهولان"هامش الحديث" ؛ (وينظر : ابن ماجه ، سنن ، ج1، ص586).

يكون ضرباً مؤدباً، وتعد كأرض العنوة، إذ لا يسقط الخراج عنها حتى بعد إسلام مستثمريها، كما لا يحق لهم بيع رقابها، لأنها ليست ملكاً لهم ، وإنما وفقاً على المسلمين (1) .

المزارعة في مسند الامام احمد :

المزارعة . مفاعلة (2) مشتقة من الزرع (3) . وهي المعاملة على الارض ببعض ما يخرج من زرعها (4) . ومعنى ذلك اعطاء الارض لمن يزرعها على ان يكون له نصيب من الزرع كالنصف ، او الثلث ، او اكثر او اقل بحسب مايكون الاتفاق عليه بين صاحب الارض وبين زارعها (5) ، وقيل : " المؤاكرة يعني المزارعة على نصيب معلوم مما يزرع في الارض " (6) .

وورد في مسند الامام احمد روايات مختلفة عن المزارعة ، منها عن ثابت بن الضحاك قال : " أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة " (7) . وايضاً ورد لفظ مرادف

(1) الماوردي ، الاحكام السلطانية، ص 261 ؛ ابو يعلى ، الاحكام السلطانية، ص 164 ؛ ابن رجب ، الاستخراج، ص 82.

(2) المفاعلة. غالباً تجري بين اثنين كالمضاربة والمشاركة. القنوي، انيس الفقهاء، ص 272 ؛ وصح استعمالها هنا لان الزرع مسبب عن شيئين . احدهما فعل العامل وهو الحرث والبذر والسقي ونحو ذلك ، والثاني فعل المالك وهو تمكين العامل الارض والالات التي يزرع بها فالزرع واقع بسبب الاثنين. الجزيري ، الفقه، ج3، ص 2.

(3) ابن ابي الفتح، المطلاع ، ص 263 ؛ القنوي، انيس الفقهاء، ص 272.

(4) المرغيانى، الهداية، ج4 ، ص 53 ؛ الكاساني، بدائع الصنائع، ج6 ، ص 75 ؛ السمرقندي، تحفة الفقهاء، ج3، ص 263 ؛ النوي، تحرير ، ص 217 ؛ ابن ابي الفتح، المطلاع، ص 263 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج4، ص 228 ؛ المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف ، ص 385.

(5) ابن قدامه، المغني، ج5 ، ص 241 ؛ سابق، فقه السنة، ج3، ص 134.

(6) ابن الاثير ، النهاية، ج1، ص 57 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج4، ص 26.

(7) احمد ، المسند، ج12، ص 544 (16340) اسناده صحيح ؛ (وينظر : الدارمي، سنن ، ج2،

ص 350 ؛ مسلم، صحيح ، ج3، ص 1183).

للمزارعة، وهي المخابرة التي تعني المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض⁽¹⁾ ، واصل المخابرة من الخبار الأرض اللينة. وقيل أصلها من خبير لان النبي ﷺ أقرها في أيدي أهلها على النصف من محصولها فقليل خابروهم أي عاملهم في خبير⁽²⁾ ، ومن الأحاديث التي تضمنت المخابرة، فعن جابر بن عبد الله قال : " ان رسول الله ﷺ نهى عن المخابرة ... " ⁽³⁾ وكذلك ورد عن زيد بن ثابت فقال : " نهانا رسول الله ﷺ عن المخابرة قال : وقيل له ما المخابرة ؟ قال أن تأخذ بنصف أو بثلاث أو بربع أو بأشباه هذا " ⁽⁴⁾ . ويروي عبد الله بن عمر قصة المخابرة بقوله : " كنا نُخابر ولانرى بذلك بأساً ، حتى زعم رافع بن خديج ان رسول الله ﷺ نهى عنه قال عمرو - احد رواة السند - ذكرته لطاؤوس ؟ فقال طاؤس : قال ابن عباس : إنما قال رسول الله ﷺ : " يمنح احدكم اخاه الارض خيراً له من ان يأخذ لها خراجاً معلوماً " ⁽⁵⁾ . وفي رواية اخرى قال : " اخبرني أعلمهم قال : ولكن يمنح اخاه خير له من أن يعطيه عليها خراجاً معلوماً " ⁽⁶⁾ ، ويتضح من هذا إن طاؤس يجعل ابن عباس أعلمهم . وابن عباس يروي هذا الحديث بصيغة الحث والتشجيع للمسلم في منح أرضه اخاه ليزرعها بدل من تركها او تأجيرها، وضمن هذا المفهوم لم يكن نهى عام كما

-
- (1) ابن الاثير، النهاية، ج1، ص57؛ ابن قدامه، المغني، ج5، ص 241 ؛ الرازي، مختار، ص168؛ ابن منظور ، لسان العرب، ج4، ص 228 ؛ البهوتي، كشف القناع، ج3، ص532.
- (2) ابن الاثير، النهاية، ج2، ص 7 ؛ ابن قدامه، المغني، ج5 ، ص 241 ؛ ابن منظور، لسان، ج4، ص 228 ؛ البهوتي، كشف القناع ، ج3، ص 532.
- (3) احمد، المسند ، ج11، ص 425 (14294) اسناده صحيح، وينظر : ج11، ص 12 (14812) ؛ ج12 ، ص 23 (14859) ؛ ج12 ، ص 97 (15142) ؛ ج12 ، ص 99 (15153)؛(وينظر: البخاري، صحيح، ج2، ص 839 ؛ مسلم ، صحيح ، ج3، ص1174).
- (4) احمد، المسند، ج16، ص 45 (21528) اسناده صحيح؛ وينظر : ج16 ، ص 44 (21524)؛(وينظر: ابو داود، سنن، ج3، ص262؛ البيهقي ، السنن الكبرى، ج6 ، ص 133).
- (5) احمد، المسند، ج2، ص515 (2087) اسناده صحيح؛ وينظر : ج3 ، ص 169 (2598)؛ (وينظر : ابو داود ، سنن ، ج3، ص 257 ؛ ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 823).
- (6) احمد، المسند، ج3، ص393(3263) اسناده صحيح؛(وينظر ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 823).

يفهم من ظاهر الحديث. وخاصة

إذا علمنا إن هناك روايات تضمنت السبب الذي نتج عنه قول الرسول ﷺ بالنهي عن المزارعة. ويروي ذلك زيد بن ثابت قال: " يغفر الله لرافع بن خديج أنا والله أعلم بالحديث منه إنما أتى رجلان قد اقتتلا فقال رسول الله ﷺ : إن كان هذا شأنكم فلا تُكروا المزارع. قال - أي زيد - : فسمع رافع قوله : لا تكروا المزارع" (1) .

وورد أيضاً في مسند الامام احمد رواية، لعلها تفصح عن المناسبة التي دعت الرسول ﷺ إلى قول هذا النهي. ويروي ذلك جابر بن عبد الله قال : " كانت لرجال فضول ارضين فكانوا يؤاجرونها على الثلث والربع والنصف فقال النبي ﷺ : من كانت له ارض فليزرعها او ليمنحها اخاه فإن ابي فليمسك ارضه" (2) . وكذلك بلفظ اخر ان النبي ﷺ قال : " من كانت له ارض فليزرعها فإن عجز عنها فليزرعها اخاه وإلا فليدعها ولايكاريها" (3) . والرواية الثانية اقتضت على ايراد قول الرسول ﷺ ولم تتضمن مناسبة قول الحديث.

وفي تأكيد رواية جابر الاولى، روى سعد بن ابي وقاص : " أن اصحاب المزارع في زمان رسول الله ﷺ كانوا يُكرون مزارعهم بما يكون على السواقي من الزروع وماسعد بالماء مما حول النبت فجاءوا رسول الله ﷺ فاختموا في بعض ذلك، فنهاهم رسول الله ﷺ أن يُكروا بذلك . وقال : أكرؤا بالذهب والفضة" (4) .

(1) احمد، المسند، ج16 ، ص 31 (21480) اسناده حسن، (وينظر : ابو داود ، سنن ، ج3، ص 257 ؛ ابن ماجه ، سنن، ج2، ص 822؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج3، ص 106).

(2) احمد ، المسند، ج11، ص 549 (14749) اسناده صحيح؛ (وينظر : البخاري، صحيح، ج2، ص 927 ؛ مسلم ، صحيح ، ج3، ص 1176 ؛ ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 819).

(3) احمد ، المسند ، ج12 ، ص 37 (14908) اسناده صحيح؛ وينظر : ج11، ص 392 (14176) ؛ ج11 ، ص 398 (14203) ؛ ج11، ص 424 (14288) ؛ ج12 ، ص 22 (14855) ؛ ج12، ص 48 (14946)؛ ج12 ، ص 98 (15149) ؛ ج12 ، ص 118 (15220) ؛ ج11، ص 501 (14570).

(4) احمد ، المسند، ج2، ص 253 (1542) اسناده صحيح ؛ وينظر : ج2، ص 268 (1582)؛ ج13، ص 320 (17191) ؛ (وينظر : النسائي، السنن الكبرى، ج3، ص 96؛ ابو داود ، سنن ، ج3، ص 258).

اما رواية رافع بن خديج فقال: " أن الناس كانوا يكثرون المزارع في زمان رسول الله ﷺ بالماديانات ⁽¹⁾ وماسقى الربيع وشيئاً من التبن فكره رسول الله ﷺ كراء المزارع بهذا ونهى عنها وقال رافع: لا بأس بكرائها بالدرهم والدنانير " ⁽²⁾ . وفي طرق أخرى جاء معنى هذه الرواية، وعن رافع ايضاً ولكن يقول عن عمه ⁽³⁾ ، وهناك ايضاً روايات عن ارفع نفسه تتضمن النهي عن الكراء ⁽⁴⁾ .

وبذلك يتضح إن النهي كان في كراء فضول الارض وليس جملة الارض كما في رواية جابر بن عبدالله ، ورواية سعد بن ابي وقاص. هذا اولاً . وثانياً ان الرسول ﷺ عندما قال بالنهي عن الكراء او المزارعة لغرض فض منازعة حدثت بين اثنين كانت بينهما مزارعة كما في رواية زيد بن ثابت والذي قال : " يغفر الله لرافع بن خديج أنا والله اعلم بالحديث منه " ... وثالثاً . إن النهي كان بصيغة الحث والتشجيع ، والطلب والمساعدة لابصيغة النهي المطلق ، كما ورد ذلك في رواية عبدالله بن عباس .

اما رواية عبدالله بن عمر الذي قال : " قد علمت أن الارض كانت تُكرى على عهد رسول الله ﷺ بما على الاربعاء ⁽⁵⁾ وشيء من التبن، لا أدري كم هو ، وإن ابن عمر

(1) الماديانات: جمع ماذيان وهو النهر الكبير والكلمة ليست بعربية: ابن الاثير، النهاية، ج4، ص 313 ؛ ابن منظور، لسان، ج13 ، ص 403.

(2) احمد ، المسند، ج12 ، ص 329 (15753) اسناده صحيح؛ وينظر : ج13 ، ص 327 (17217) ؛ (وينظر: مسلم ، صحيح، ج3، ص 1183 ؛ ابو داود ، سنن ، ج3، ص258؛ النسائي، السنن الكبرى ، ج3 ، ص 98 ؛ ابن حبان، صحيح، ج11، ص604).

(3) ينظر : احمد ، المسند، ج13 ، ص 326 (17211) ؛ وينظر: ج13 ، ص 328 (17220) ؛ ج13 ، ص 329 (17223) ؛ ج12 ، ص 334 (15769) ؛ ج12، ص334 (15767) ؛ ج13، ص 408 (17468).

(4) احمد، المسند، ج12، ص 331 (15759)؛ ج12، ص331 (15760) ؛ ج12 ، ص 331 (15761) ؛ ج13 ، ص 322 (17200)؛ ج14 ، ص 348 (18899) ؛ ج12 ، ص 328 (15752).

(5) الاربعاء جمع ربيع وهو النهر الصغير. الزمخشري ، الفائق ، ج2، ص 27.

كان يُكري أرضه في عهد ابي بكر، وعهد عمر ، وعهد عثمان ، وصدر إمارة

معاوية، حتى إذا كان في آخرها بلغه أن رافعاً يحدث في ذلك بنهي رسول الله ﷺ فأتاه وأنا معه، فسأله فقال : نعم ، نهى رسول الله ﷺ عن كراء المزارع، فتركها ابن عمر، فكان لا يُكرِّها ، فكان إذا سئل يقول: زعم ابن خديج أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء المزارع" (1) . وقول عبد الله بن عمر (زعم رافع) يدل على أنه غير مقتنع بما رواه رافع عن المزارعة.

وكذلك أن الرسول ﷺ عامل أراضٍ خيبر على شطر انتاجها واستمر ذلك إلى حين وفاته ثم استمر على ذلك الخلفاء من بعده، كما ورد ذلك عن عبد الله بن عمر قال: " أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ماخرج من زرع أو ثمر ، فكان يعطي أزواجه كل عام مائة وسقٍ وثمانين وسقاً من تمر، وعشرين وسقاً من شعير ، فلما قام عمر بن الخطاب قسم خيبر، فخير أزواج النبي ﷺ أن يُقطعَ لهن من الأرض، أو يضمن لهن السوق كل عام ، فاختلن فمنهن من اختار أن يقطع لها ، ومنهن من اختار السوق ... " (2) .

ولتأكيد أن المزارعة كان يتعامل بها المسلمون في عهد الرسول ﷺ فأورد البخاري رواية عن أبي جعفر قال : " ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والرابع، وزارع علي وسعد بن مالك وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز ... وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي ... ، وعامل عمر الناس على أن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر وإن جاؤوا بالبذر فلهم كذا وقال الحسن لا بأس أن تكون الأرض لأحدهما فينفقان جميعاً فما خرج فهو بينهما ... " (3) .

(1) أحمد ، المسند ، ج4 ، ص 287 (4504) اسناده صحيح؛ وينظر : ج4 ، ص 318 (4586) ؛ ج5 ، ص 18 (5319) ؛ ج12 ، ص 332 (15762) ؛ ج13 ، ص 320 (17189) ؛ (وينظر : مسلم ، صحيح ؛ ج3، ص 1180؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج3، ص 102).

(2) أحمد ، المسند، ج4، ص 376 (4732) اسناده صحيح ؛ (وينظر : مسلم ، صحيح ، ج3، ص 1186 ؛ ابن الجارود ، المنتقى، ج1، ص 166 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج6، ص 115).

(3) البخاري، صحيح ، ج2، ص 820.

إن مسألة المزارعة تبدو شائكة، بسبب احاديث رافع بن خديج السالفة الذكر، وقال عنها الامام احمد : " حديث رافع ألوان وقال ايضاً حديث رافع ضروب " (1) ، ولكن عندما سأله ابنه عبدالله عن احاديث رافع اجاب الامام احمد قائلاً : " كلها صحاح " (2) . وهذا يعني ان الاسانيد كانت صحاح ، ولكن بقي المتن . وفقهه ، ومناسبة الحديث وهذا يحتاج إلى دراسة ومقارنة . ومن الذين تصدى لذلك أحد فقهاء المذهب الحنبلي ابن قدامة . واسهب في مسألة المزارعة ، اذ جمع طرق احاديث المزارعة، وقارنها، ولاسيما احاديث رافع بن خديج ، وادلى بالكثير من الادلة والبراهين التي يريد منها التوصل إلى مشروعيتها ، ومما جاء به . إن احاديث رافع منها ماتخالف الاجماع وهي النهي عن كراء المزارع على الاطلاق . وبين ان رافع تارة يحدث عن بعض عمومته، وتارة اخرى يحدث عن سماعة، ورأى بان احاديث رافع اذا كانت هكذا فيجب اعتماد او استعمال الاخبار الواردة بشأن خبير المتواترة ولا اختلاف فيها، وبها عمل الخلفاء الراشدون وغيرهم؛ ثم يتساءل لو قد صح خبر رافع وأمتنع تأويله وتعذر الجمع لكان من الواجب حمله على انه منسوخ لانه لا بد من نسخ احد الخبرين (النهي عن المزارعة. او مشاطرة انتاج اراضي خبير) ويجزم ابن قدامة في استحالة نسخ خبر خبير لكونه عمل به الرسول ρ إلى حين وفاته، ثم عمل بها الخلفاء الراشدون والتابعون فمتى كان نسخه (3) .

ثم ذهب إلى مشروعية المزارعة، وشبه ذلك كالاتمان في المضاربة والنخل في المساقات ويرى إن الحاجة داعية إلى المزارعة، لان اصحاب الاراضي قد لايقدرّون على زرعها والعمل عليها، وهناك مزارعون يحتاجون إلى الزرع ولايملكون ارض فأقتضت حكمة الشرع جواز المزارعة كما في المضاربة والمساقاة، بل إن الحاجة إلى المزارعة أكثر من غيرها. ويدل على ذلك قول راوي الحديث: " نهانا رسول الله ρ عن امر كان لنا نافعاً ... " (4) والشارع لاينهي عن المنافع وإنما ينهي عن المضار والمفاسد، ويرى ابن قدامة إن

(1) ابن قدامة، المغني، ج5 ، ص 242.

(2) احمد ، المسند ، ج13 ، ص 329.

(3) ابن قدامة، المغني، ج5 ، ص 242 - 243.

(4) ينظر: احمد ، المسند ؛ ج3، ص 169 (2598) اسناده صحيح ؛ وينظر ج12 ، ص 334

(15767) ؛ ج12 ، ص 332 (15761) ؛ ج13 ، ص 408 (17468).

ذلك دليل على غلط الراوي وحصول المنفعة فيما ظنه منهياً عنه، ثم يبين في حالة ثبوت هذه فإن حكم المزارعة حكم المساقات وبذلك بالاتفاق على جزء من نتاج الأرض⁽¹⁾ . وبذلك فإن ابن قدامه قد اورد تفاصيل الادلة النقلية وكذلك في الادلة العقلية ومضمونها إن المنهج الاقتصادي الاسلامي اجاز وشرع كل المعاملات التي تقضي إلى الفائدة والمصلحة للمجتمع الانساني ، كالمضاربة والشركة وغيرها.

اما اراء اهل العلم فكانت مختلفة ، اذ استندت بعضها إلى ظاهر الحديث، فذهب الامام ابو حنيفة إلى إن المزارعة لاتجوز او باطلة⁽²⁾ ، وخالفه تلميذه ابو يوسف الذي يرى جواز المزارعة⁽³⁾ ، اما الامام مالك واصحابه، ذهبوا إلى إن المزارعة تجوز اذا كانت على اساس التكافؤ في الأرض والبذر والعمل، بمعنى تقييم اجرة الأرض، وسعر البذر، واجرة العمل ، فيتحمل كل من صاحب الأرض والعامل ذلك مناصفة، وكذلك الانتاج بينهما مناصفة. ولايجوز أن تكون الأرض من احدهما والبذر من الآخر، ولكن تجوز اذا كانت الأرض بينهما بكرة او شراء جاز ان يكون البذر من احدهما والعمل من الآخر اذا تكافأ في قيمة ذلك⁽⁴⁾ .

اما الامام الشافعي فذهب إلى ان المزارعة لاتصح وغير جائزة⁽⁵⁾ ، والعلة في ذلك عنده . إن العقد فيها على شيء غير معلوم لان العامل يعمل في الأرض بدون ان يدري

(1) ابن قدامه، المغني، ج5، ص 243 ؛ (وينظر البهوتي، كشف القناع، ج3، ص 532).

(2) الشيباني، ابو عبدالله محمد بن الحسن (ت 189هـ) ، الجامع الصغير ، (بيروت، عالم الكتب، 1406هـ) ، ص 469 ؛ السغدي، علي بن الحسين بن محمد (ت 461هـ) النتف في الفتاوى، تحقيق: د. صلاح الدين الناهي، (بيروت، مؤسسة الرسالة - عمان ، دار الفرقان، 1404هـ) ، ج1، ص 187 ؛ السرخسي ، المبسوط ، ج19 ، ص 134 ؛ المرغيانى، الهداية، ج4، ص 53.

(3) ابو يوسف ، الخراج ، ص 88.

(4) ابن عبد البر ، الكافي، ص 379 ؛ الدسوقي، محمد بن احمد بن عرفه (ت 1230هـ) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تحقيق: محمد عيش ، (بيروت، دار الفكر، د.ت)؛ ج3، ص 372 ؛ المغربي ، مواهب الجليل ، ج5، ص 178.

(5) الام ، ج4، ص 12 ؛ ج7 ، ص 112 ؛ (وينظر : الشيرازي ، التنبيه، ص 122 ؛ النووي، منهاج الطالبين، ص 75).

مايصيبه قليل او كثير ، فاسد او صحيح . وعنده هذا فاسد بهذه العلة (1) . ولكن جوز الامام الشافعي كراء الارض بالدراهم والدنانير وغير ذلك من الطعام وموصوف يقبضه قبل ان يتفرقا (2) .

ويرى الامام احمد ان المزارعة تصح اذا كان البذر من رب الارض، والعمل من العامل، وفي رواية اخرى عن الامام احمد يرى ان البذر يجوز ان يكون من العامل (3) . اما كراء الارض فنقل ابن المنذر (4) الاجماع على أكثرأء الارض بالذهب والفضة وقتاً معلوم فذلك جائز، وايضاً نقل الاجماع بجواز المساقاة بأن يدفع الرجل إلى رجل نخلاً مساقاة على الثلث او الربع او النصف (5) .

واخذ ابن حزم بظاهر الحديث ولم يجمع طرقه ، فيرى عدم جواز كراء الارض بشيء اصلاً لا بدنانير، ولا بدراهم، ولا بعرض، ولا بطعام مسمى، ولا بشيء اصلاً، ولم يرى بجواز شيء من ذلك (6) ، ثم نقل احاديث جابر بن عبدالله، ورافع بن خديج ، وابن عمر في النهي عن المحاقلة ، والمزارعة والكراء (7) . ويرى إن عمل الرسول ﷺ مع اهل خيبر استثناء من جملة (8) ، وذهب ابن تيمية ان المزارعة جائزة حتى وإن كان البذر من العامل ، وإنه يرى ان ذلك اولى بالصحة مما اذا كان البذر من المالك ، معتمداً في ذلك على معاملة الرسول ﷺ لاهل خيبر وانهم كانوا يبذرون من اموالهم ولم يكن النبي ﷺ يعطيهم بذراً من عنده وهكذا خلفاؤه من بعده (9) .

(1) الشافعي، الام ، ج4، ص 14.

(2) م . ن ، ج 4 ، ص 14-15.

(3) ابن قدامة، المغني، ج5، ص 44 ؛ ابن تيمية ، كتب ورسائل وفتاوي ابن تيمية في الفقه، ج30، ص 110 او ص 121.

(4) الاجماع ، ص 100.

(5) م . ن .

(6) ابن حزم الظاهري، المحلى ، ج8 ، ص 211.

(7) م . ن ، ج8 ، ص ص 211-212.

(8) م . ن ، ج8 ، ص 814.

(9) ابن تيمية ، كتب ورسائل وفتاوي ابن تيمية في الفقه ، ج30 ، ص ص 110-111.

الثروة الحيوانية ضمن مسند الامام احمد :

يتضمن النشاط الزراعي جانب مهم من جوانبه، وهو الثروة الحيوانية ، والتي تعتمد في نشوئها ونمائها بالدرجة الاساس على الزراعة، ودراسة هذه الثروة تضيفي على النشاط الزراعي إتمام جوانبه فكانت الثروة الحيوانية وماتزال تمثل جانباً مهماً في تلبية كثير من متطلبات الحياة اليومية للإنسان ، ومن ذلك ما ذكره الله I في القرآن الكريم فقال تعالى : **[وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ]** ⁽¹⁾ والحمولة . ما يحمل عليها وهو يختص بالابل، والفرش ما يتخذ من الوبر والصوف والشعر فراشاً يفتريشه الناس ⁽²⁾ . وقال تعالى : **[وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَّأً خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ]** ⁽³⁾ . الانعام الابل ، والبقر ، والغنم تنتج لبن مصفى ⁽⁴⁾ .

نتيجة لهذه الاسباب ، كان الاعتناء والاهتمام بهذه الثروة كبيراً، مما ادى إلى كثرتها ، وتنوعها ، اذ تشير روايات وردت في مسند الامام احمد إن افراداً كانوا يملكون انواعاً من المواشي ، فعن مالك بن نضلة قال : " أتيتُ رسول الله ﷺ وأنا قشف الهيئة فقال : هل لك مال؟ قال : قلت نعم . قال : من أي المال؟ قال : قلت من كل المال

(1) سورة الانعام، آية 142.

(2) الاشقر ، زبدة التفسير ، ص ص 186-187.

(3) سورة النحل ، آية 66.

(4) الاشقر، زبدة التفسير، ص 354.

من الابل والرقيق والخيول والغنم ... " (1) . إن امتلاك هؤلاء الاشخاص هذه الاموال المتجسده بالثروة الحيوانية ، كان يُسهم في دعم الاقتصاد ككل، لما تحققه من مردودات مالية ومعاشية كبيرة، اذ كان يستفاد منها في مجالات عديدة. منها في الغذاء . كأنتاج اللبن (2) ، ومنه لبن الغنم (3) - وهناك رواية تشير إلى ان الرسول P حلب الشاة (4) - وكذلك لبن الابل (5)، ووضح الرسول P ان في ألبان الابل شفاء من بعض الامراض (6)، وكذلك لبن البقر (7) ، والذي خصه الرسول P في بيان فائدته فقال : " ان الله Y لم يضع داء الا وضع له شفاء فعليكم بألبان البقر فإنها ترم (8) من كل الشجر " (9) ،

-
- (1) احمد ، المسند ، ج12 ، ص 358 (15831) اسناده صحيح ؛ وينظر ج12 ، ص 358 (15830) ؛ ج12 ، ص 359 (15832) ؛ ج12 ، ص 359 (15834) ؛ ج12 ، ص 360 (15835) ؛ ج13 ، ص 309 (17160) ؛ ج13 ، ص 309 (17161) ؛ (وينظر : ابن حبان، صحيح ، ج12 ، ص 234 ؛ الحاكم ، المستدرک ، ج1، ص 76) .
- (2) احمد ، المسند ، ج9 ، ص 151 (9221) ؛ ج7 ، ص 211 (7524) ؛ ج9 ، ص 151 (9221) ؛ ج14 ، ص 343 (18883) ؛ ج14 ، ص 343 (18884) ؛ ج14 ، ص 301 (18807) ؛ ج14 ، ص 270 (18696) ؛ ج11 ، ص 176 (13355) ؛ ج11 ، ص 73 (12972) ؛ ج11 ، ص 472 (14456) .
- (3) م . ن ، ج9 ، ص 175 (9297) ؛ ج7 ، ص 454 (7736) ؛ ج7 ، ص 522 (7869) ؛ ج7 ، ص 454 (7736) ؛ ج9 ، ص 33 (8865) ؛ ج9 ، ص 321 (9297) .
- (4) م . ن ، ج1 ، ص 510 (792) .
- (5) ينظر: م.ن ، ج14 ، ص 383 (18998) ؛ وينظر: ج8 ، ص 400 (8710) ؛ ج9 ، ص 427 (10201) ؛ ج9 ، ص 152 (9224) ؛ ج14 ، ص 490 (19375) .
- (6) م . ن ، ج3 ، ص 197 (2677) .
- (7) احمد، المسند ، ج4 ، ص 251 (4415) .
- (8) ترم : تأكل . ابن الاثير، النهاية، ج2، ص 268 .
- (9) ينظر: احمد، المسند، ج14 ، ص 280 (18733) اسناده صحيح ، (وينظر ابن حبان، صحيح ، ج13 ، ص 439 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج5 ، ص 85) .

وكذلك اللحوم احد انتاج المواشي ⁽¹⁾ ، وتشير الروايات ان بعض الافراد قد امتهن القصابة وهي مهنة لبيع اللحوم ⁽²⁾ ، وكذلك كان يستفاد من جلود هذه الحيوانات ومن صوفها، ووبرها في استخدامات مختلفة من متطلبات الحياة اليومية ⁽³⁾ ، ولأهمية هذا الانتاج ، ومن باب التكافل حث الرسول ρ على المنيحة ⁽⁴⁾ ، والتي تعني اعطاء ناقة ، او شاة ، او بقرة إلى من بحاجة إلى لبنها يشرب منها مدة من الزمن ثم يردها ⁽⁵⁾ ، وكذلك لينتفع بصوفها ووبرها زماناً ثم يردها ⁽⁶⁾ .

وفضلاً عن ذلك كانت بعض هذه الحيوانات تُعد الوسيلة الرئيسة للتنقل والتجارة - سيأتي شرح ذلك لاحقاً - وكذلك كانت بعض الحيوانات تستخدم كوسيلة لسقي الزروع (الناضح) ⁽⁷⁾ ، كما كانت تستخدم للحراثة ⁽⁸⁾ .

-
- (1) ينظر: احمد ، المسند ، ج4، ص507(5089)؛ وينظر: ج4، ص305(4558)؛ ج4، ص 343 (4643) ؛ ج4، ص 445 (4900) ؛ ج4، ص 456 (4936) ؛ ج5 ، ص 553 (6401) ؛ ج6 ، ص 260 (6713) ؛ ج10 ، ص 57 (11119) ؛ ج10 ، ص 137 (11327) ؛ ج10، ص 151 (11387) ؛ ج10 ، ص 246 (11682) ؛ ج13، ص 325 (17208).
- (2) م . ن ، ج12 ، ص 112 (15203) ؛ وينظر : ج13 ، ص 261 (17022).
- (3) م . ن ، ج14 ، ص 109 (18141) ؛ وينظر: ج12 ، ص 368 (15851) ؛ ج12 ، ص 368 (15852) ؛ ج14 ، ص 109 (18143).
- (4) ينظر: م . ن ، ج6 ، ص 327 (6831) ؛ وينظر : ج4 ، ص 251 (4415) ؛ ج6 ، ص 43 (6488) ؛ ج6 ، ص 337 (6853) ؛ ج8 ، ص 392 (8686) ؛ ج14 ، ص 162 (18316) ؛ ج14 ، ص 196 (18425) ؛ ج14 ، ص 197 (18427) ؛ ج14 ، ص 201 (18440) ؛ ج14 ، ص 227 (18523) ؛ ج14 ، ص 247 (18610).
- (5) الخطابي، غريب ، ج1، ص 89 ، و ص 729 ؛ ابن تيمية ، كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه، ج29 ، ص 429 ؛ النووي ، المجموع، ج6 ، ص 238 ؛ ابن حجر، فتح الباري ، ج5 ، ص 243.
- (6) النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، ج7 ، ص 72.
- (7) ينظر : مبحث الري.
- (8) احمد ، المسند ، ج7 ، ص 161 (7345).

كل ذلك بطبيعة الحال يؤدي إلى بذل أقصى مايمكن بذله من العناية والاهتمام بهذه الثروة، بل إن ذلك يدفعهم إلى الاعتزاز والافتخار بما يملكون من المواشي، وخص الرسول ﷺ اصحاب الابل والغنم بالذكر، وجعل لكل منهما صفة خاصة به ، فعن ابي سعيد الخدري قال : " أفخر أهل الأبل عند رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: السكينة والوقار في أهل الغنم والفخر والخيلاء في اهل الابل" (1) .

يبدو إن اصحاب الابل كانوا يتفخرون بما يملكون من الابل على غيرهم من اصحاب الحيوانات الاخرى ، ولعل ذلك نابع أساسه إن لهذه الثروة قيمة كبيرة بما تحققه من فوائد كثيرة فضلاً عن ثمنها المرتفع، وربما لان اصحاب الغنم يتطلب منهم عمل وبذل جهد كبير لجني واقتناء الغنم ، ولأنها تحتاج إلى رعي دائم ويومي ، وتوفير لها المراعي الخصبة والمياه الوفيرة ، اما اصحاب الابل فتحتاج إلى عناء وجهد اقل ، اذ كما هو معروف ان الابل تتحمل الظروف المناخية الصعبة، ومن محصلة ذلك إن الناس كان لهم اعتزازهم بما يملكون من المواشي، وهذا الاعتزاز ، يجعلهم دؤوبين في إنماء وزيادة وكثرة وتنوع مايملكون ، وهذا كله يصب في صالح زيادة الانتاج، وبالتالي زيادة في الموارد الاقتصادية ، للدولة والفرد لأنها تدخل في المجال التجاري (بيع وشراء، ونقل البضائع) ، والصناعي (الجلدية، والصوفية) ، والغذائي.

وكذلك إن الزيادة في هذه الثروة عند الافراد، تزداد نسبة الزكاة وبالتالي تزداد موارد الاصناف الآخذة للزكاة ، فتقترب الموازنة بين الاغنياء والفقراء وبأشراف الدولة.

وهناك تشريعات خاصة بالثروة الحيوانية، أقرها النهج الاقتصادي الاسلامي لتنظيم الحقوق ، ومنها احكام زكاة الماشية (2) ، وكذلك المراعي التي اوضح الرسول ﷺ إنها مشاعة أي مشتركة بين الناس ولايحق لأحد أن يحتجزها او يحتجزها لنفسه

(1) احمد ، المسند، ج10 ، ص 134 (11319) اسناده صحيح؛ وينظر: ج10 ، ص 304

(11857) ؛ (وينظر: الهيثمي، مجمع الزوائد ، ج4، ص 65).

(2) عن تفاصيل زكاة الماشية ، ينظر : فصل الزكاة.

ويمنع غيره فقال الرسول ρ : " المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار"⁽¹⁾.
وبذلك فإن الشرع أثبت الاشتراك في الماء والكلا بين الناس⁽²⁾ وكلهم فيها سواء ، والمراد
في هذه الثلاث التي ليست ملكاً لأحد، كالكلا في الاراضي التي ليست ملكاً لأحد والمراد
بالنار حطب الوقود⁽³⁾ .

إن إقران الكلا بالماء دليل على الاهمية الكبيرة التي كانت تُولى للثروة الحيوانية لما
لها من أهمية كبيرة في حياة الانسان ، وإن هناك أبار خاصة تسمى بئر العطن⁽⁴⁾ ، وهي
التي يُسقى منها الماشية ولايسقى منها الزرع⁽⁵⁾ .

ومن الاحكام الاخرى الخاصة بالماشية لايحق لأحد ان يحلب ماشية غيره إلا بإذن
اصحابها، فعن ابن عمر عن النبي ρ قال : " ألا لا تُحلبن ماشية
امريء إلا بإذنه، أحب أهدكم أن يُؤتى مشربته⁽⁶⁾ فيكسر بابها ثم يُنتل⁽⁷⁾ مافيه ؟ ،

(1) احمد، المسند، ج16 ، ص 518 (22977) اسناده صحيح ، (وينظر ابو يوسف ، الخراج،
ص 96 ؛ ابن ادم ، الخراج، ص 101 ؛ ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 826 ؛ البيهقي، سنن
الكبرى، ج6 ، ص 150).

(2) الشوكاني، السيل الجرار ، ج3، ص 229 و ص 261.

(3) ناصف ، التاج، ج2، ص 267.

(4) احمد ، المسند، ج9 ، ص 468 (10361) ؛ (وينظر: ابو يوسف ، الخراج، ص 100 ؛ ابن
ادم، الخراج، ص 102).

(5) ابو يوسف ، الخراج، ص 100.

(6) مشربته، المشربة كالعُرفة يخزن فيها الطعام وغيره، وقد شبه الرسول ρ اللبن المخزون في
الضرع بالطعام المخزون المحفوظ في الخزانة لايحل اخذه بغير اذنه. (ينظر النووي، شرح
النووي على صحيح مسلم ، ج12 ، ص 29 ؛ الشوكاني، نيل الاوطار، ج9 ، ص 33).

(7) يُنتل مافيه: أي يُستخرج ويُؤخذ . النتل الاستخراج . أي يستخرج طعامه (ينظر ابن الاثير ،
النهاية في غريب الحديث، ج5 ، ص 15 ؛ ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص 645 ؛
الشوكاني، نيل الاوطار، ج9 ، ص 33).

فإنما في ضروع مواشيهم طعام أحدهم ، الا فلا تُحتلبن ماشيةً امرئ إلا بإذنه" (1) .
اما ضالة الغنم فيحق لواجدها ان يأخذها ، واما ضالة الابل فلا يحق لاحد إخذها
وإنما تركها لحالها حتى ترجع لمالكها (2) .
واعتنى النهج الاسلامي كثيراً بالحيوان ، ومن ذلك عدم تعريض أي حيوان لأي
آذى (3) ، وكذلك عدم تعريضه للقتل بطراً ، او هُزواً، فعن عبدالله بن عمرو قال : " ان
رسول الله ﷺ قال : من قتل عُصفوراً بغير حقه سأل الله عنه يوم القيامة . قيل يا رسول الله،
وما حقه؟ قال : يذبحه ذبحاً، ولا يأخذ بعنقه فيقطعه" (4) ، وحتى طريقة ذبح الحيوان لها
كيفية محددة في النهج الاسلامي والتي أساسها الرحمة. قال الرسول ﷺ : " إن الله Y
كتب الاحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد
أحدكم شفرته وليرح ذبيحته" (5) بل الابدع من هذا يروي ابن عمر : " لعن رسول الله ﷺ

(1) احمد ، المسند، ج4، ص 287 (4505) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 4 ، ص 273 (4471)؛
ج 4 ، ص 541 (5196) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج2، ص 858 ؛ مسلم، صحيح ،
ج3، ص 1352؛ ابو داود، سنن ، ج3، ص 40 ؛ ابن ماجه، سنن، ج2، ص772).

(2) احمد ، المسند، ج13 ، ص 250 (16987) ؛ ج13 ، ص 246 (16974) ؛ ج13 ، ص
251 (16992) ؛ ج13 ، ص 252 (16997) ؛ ج14 ، ص 406 (19084) ؛ ج14 ، ص
412 (19107).

(3) م. ن ، ج4، ص 55 (3835).

(4) احمد ، المسند، ج6، ص 122 (6551) اسناده صحيح ؛ وينظر : ج 6 ، ص 122 (6550)
؛ ج6، ص 343 (6861) ، ج 6 ، ص 420 (6960) ؛ ج14 ، ص 487 (19362) ؛
(وينظر : الدارمي، سنن ، ج2، ص 115 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج3، ص 73 ؛ البيهقي،
سنن البيهقي الكبرى ، ج9 ، ص 86).

(5) احمد ، المسند، ج13 ، ص 268 (17049) اسناده صحيح ؛ وينظر : ج13 ، ص 269
(17052) ؛ وينظر ، ج12 ، ص 242 (15529) ؛ ج15 ، ص 194 (20242) ؛ (وينظر
ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 1058 ؛ الترمذي، سنن، ج4 ، ص 23 ؛ النسائي، السنن
الكبرى، ج3، ص 62).

من يمثل بالحيوان" ⁽¹⁾ . وعن انس بن مالك قال : " نهى رسول الله ﷺ ان تصبر ⁽²⁾ البهائم " ⁽³⁾ . ومنع الرسول ﷺ من استخدام حيوانات النقل بطراً او هزواً ، فعن معاذ بن انس الجهني ان : " رسول الله ﷺ انه مر على قوم وهم وقوف على دواب لهم ورواحل فقال لهم : أركبوها سالمة ودعوها سالمة ولا تتخذوها كراسي لأحاديثكم في الطرق والاسواق قرب مركوبة خير من ركبها وأكثر ذكراً لله تبارك وتعالى منه " ⁽⁴⁾ .

وفي رواية بإسناد ضعيف ان رسول الله ﷺ نهى عن اخصاء الخيل والبهائم ⁽⁵⁾ . وجعل النهج الاسلامي لمن يُحسن تغذية الحيوان الاجر والثواب ⁽⁶⁾ . وكذلك لمن يسعى للاهتمام في سقي الحيوان ⁽⁷⁾ .

(1) احمد، المسند، ج3، ص 356 (3133) اسناده صحيح ؛ وينظر : ج 4 ، ص 484 (5018) ؛ ج4، ص 333 (4622) ؛ ج 5 ، ص 129 (5587) ؛ ج 5 ، ص 485 (6259) ؛ ج4، ص 553 (5247) ؛ (وينظر : الحاكم، المستدرک، ج4، ص 261).

(2) تصبر: معناها: ان يمسك الطائر او غيره من ذوات الروح يصبر حيا ثم يرمى بشيء حتى يُقتل ، واصلها من الصبر الحبس فكل من حبس شيئاً فقد صبره. (ابن منظور ، لسان، ج4، ص 438).

(3) احمد، المسند، ج 10 ، ص 375 (12100) اسناده صحيح، وينظر : ج11، ص 25 (12798) ؛ ج 11 ، ص 56 (12917) ؛ ج11، ص 443 (14360) ؛ ج11، ص 451 (14385) ؛ ج11، ص 504 (14581) ؛ (وينظر مسلم ، صحيح، ج3، ص 1549 ؛ ابو داود ، سنن، ج3، ص 100 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج3، ص 72).

(4) احمد ، المسند ، ج 12 ، ص 253 (15566) اسناده حسن ؛ وينظر : ج 12 ، ص 255 (15576) ؛ ج 12، ص 256 (15578) ؛ ج 12، ص 257 (15583) ؛ ج 12 ، ص 258 (15587) ؛ ج 14 ، ص 51 (17974) ؛ (وينظر : الهيثمي، مجمع الزوائد، ج 8 ، ص 107).

(5) احمد، المسند، ج4، ص 391 (4769) اسناده ضعيف، (وينظر: الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج 5 ، ص 265 ، وقال رواه احمد ، وفيه عبدالله بن نافع وهو ضعيف).

(6) احمد ، المسند، ج 13 ، ص 210 (16892).

(7) م . ن ، ج 9 ، ص 32 (8860).

ولعل لكل ذلك هو الذي دفع احد الرجال ليسئل ماحال من يضرب الدابة اذا ركبها
ويكفحها باللحام، فأجابته امرأة بأية من القرآن ⁽¹⁾ . في قوله تعالى : [وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي
الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ
...] ⁽²⁾ .

ومن الروايات التاريخية التي تروي رافة الرسول ρ بالحيوان فعن عبدالله بن جعفر
قال : " ... كان الرسول ρ ... فدخل حائطاً لرجل من الانصار فإذا فيه ناضح له ، فلما
رأى النبي ρ حن وذرفت عيناه فنزل رسول الله ρ ... فقال: من رب هذا الجمل، فجاء
شاب من الانصار فقال : انا، فقال: ألا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله اياها ...
" ⁽³⁾ .

الحمى (4) :

والتي تعني ان تُحمى ارضاً يُمنع رعي مافيهها من الكلاً ليختص بها من حُمت من
اجلهم ⁽⁵⁾ . وهو نظام كان معمول به وسائداً عند العرب قبل الاسلام، اذ كان الرجل
صاحب النفوذ اذا نزل ارضاً استعوى كلباً ثم يقف له من كل ناحيه من يسمع صوته. فحيثما
انتهى عواء الكلب حماه من كل ناحية ⁽⁶⁾ . ولما جاء الاسلام نهى

(1) احمد ، المسند ، ج13 ، ص 463 (17615).

(2) سورة الانعام ، آية 38.

(3) احمد ، المسند، ج2 ، ص 369 (1754) اسناده صحيح . وينظر : ج2 ، ص 363
(1745) ؛ (وينظر ابو داود ، سنن ، ج3 ، ص 23).

(4) حمى لغة : حماه يحميه حماية . دفع عنه ، وهذا شيء حمى أي محصور لايقرب وأحميت
المكان جعلته حمى . (الرازي، مختار الصحاح ، ص 158).

(5) ابن قدامة، المغني، ج5، ص 338 ؛ ابن مفلح ، المبدع، ج5، ص 265.

(6) الشافعي، الام ، ج4، ص 47؛ الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 323 ؛ ابن قدامة، المغني،
ج5 ، ص 338 ؛ ابن مفلح، المبدع، ج5، ص 265.

الرسول ρ عن مثل هذا الحمى لما فيه من التضيق على الناس ومنعهم من الانتفاع بشيء لهم فيه حق⁽¹⁾ . وروى الصعب بن جثامة قال سمعت رسول الله ρ يقول : " لاحمى إلا لله ورسوله " ⁽²⁾ . ومعنى هذا ليس لأحد من الناس سوى الأئمة أو ولاية الأمور ان يحمي ، وان النبي ρ كان له أن يحمي لنفسه وللمسلمين ، لكنه لم يحمي لنفسه شيئاً وإنما حمى للمسلمين ⁽³⁾ . فعن الصعب بن جثامة : " إن رسول الله ρ حمى النقيع ⁽⁴⁾ وقال : لاحمى إلا لله ولرسوله " ⁽⁵⁾ . وفي رواية عن ابن عمر : " أن النبي ρ حمى النقيع للخيل، قال حماد : فقلت له : لخيله ؟ قال : لا ، لخيل المسلمين " ⁽⁶⁾ .

ووضع الفقهاء شروطاً ليكون الحمى صحيحاً ، منها أن الحمى لا يكون إلا مثلاً حماه الرسول ρ للفقراء والمساكين ولمصالح كافة المسلمين غنيهم وفقيرهم ⁽⁷⁾ .

(1) ابن قدامه ، المغني، ج5، ص 338 ؛ ابن مفلح، المبدع، ج5 ، ص 265.

(2) احمد ، المسند، ج13 ، ص 14 (16377) اسناده صحيح ؛ وينظر ، ج13 ؛ ص 14 (16374) ؛ ج13 ، ص 109 (16610) ؛ ج13 ، ص 110 (16611) ؛ ج13 ، ص 112 (16618) ؛ ج13 ، ص 115 (16630) ؛ ج13 ، ص 116 (16635) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج2، ص 835 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج5 ، ص 186 ؛ الدار قطني، سنن ، ج4، ص 238).

(3) ابن قدامه ، المغني، ج5 ، ص 338.

(4) النقيع : الموضع الذي يستنقع به الماء، وبه سميّ هذا الموضع ، وهو من اودية الحجاز، وحمى النقيع على عشرين فرسخاً او نحو ذلك من المدينة، ياقوت، معجم البلدان، ج5 ، ص301.

(5) احمد ، المسند ، ج13 ، ص 110 (16612) اسناده صحيح (وينظر البخاري، صحيح ، ج2، ص 835 ؛ ابو داود، سنن ، ج3، ص 180).

(6) احمد ، المسند ، ج6 ، ص 13 (6438) اسناده صحيح؛ وينظر : ج5 ، ص 167 (5655) ؛ ج6 ، ص 21 (6464) ؛ (وينظر : ابن حبان ، صحيح ، ج10 ، ص 538 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى ، ج6 ، ص 146 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج4، ص158).

(7) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 323 ؛ ابن مفلح، المبدع، ج5 ، ص 266 ؛ البيهوتي، كشف القناع، ج4، ص 202.

وليس لسائر أئمة المسلمين ان يحموا لانفسهم شيئاً⁽¹⁾ ، ولكن يحموا مواضع لترعى فيها خيل المجاهدين، ونعم الجزية ، وماشية الصدقة⁽²⁾ ، وضوال الناس التي يقوم الامام بحفظها ، وماشية الضعيف من الناس على وجه لا يستتضر به من سواه من الناس⁽³⁾ .

وأن يكون المكان الذي يحميه الامام موضعاً لا يقع به ضرر او ضيق على الناس⁽⁴⁾ ، وقاس الامام الشافعي ذلك على النقيع فقال: " والنقيع بلد ليس بالواسع الذي اذا حمى ضاقت البلاد بأهل المواشي حوله حتى يدخل ذلك الضرر على مواشيهم او انفسهم"⁽⁵⁾ . وسار الخلفاء المسلمون كابي بكر وعمر (رضي الله عنهما) في منهج الحمى⁽⁶⁾ .

(1) الغزالي، الوسيط ، ج4، ص 224 ؛ ابن قدامه، المغني، ج5 ، ص 338.

(2) الشافعي، الام ، ج4 ، ص 47 ؛ الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 324 ؛ ابن قدامه،

المغني، ج5 ، ص 338 ؛ المغربي، مواهب الجليل، ج6 ، ص 4.

(3) ابن قدامه ، المغني، ج5 ، ص 338.

(4) الشافعي ، الام ، ج4 ، ص 47 ؛ ابن قدامه ، المغني، ج5 ، ص 339 ؛ المغربي، مواهب

الجليل، ج6 ، ص 4.

(5) الشافعي، الام ، ج4 ، ص 47.

(6) ينظر : الماوردي ، الاحكام السلطانية، ص 323.

انواع حيوانات الماشية : الغنم ، والمعز ، والبقر

وهي من الانعام التي كان المسلمون يولونها عناية كبيرة لما لها من اهمية في انتاجها، وقد ورد في مسند الامام احمد إن هناك أناس كان يظهر عليهم الشغف بالغنم والاهتمام بها ⁽¹⁾ . وإن ذلك يؤدي إلى زيادة في هذه الثروة ، وهناك من النساء ممن أتخذن الرعي عملاً لهن ، فكانت جارية لكعب بن مالك ترعي الغنم ⁽²⁾ .

وعمل الرسول ﷺ بالرعي فعن جابر قال : " ... قلنا وكنت ترعي الغنم يا رسول الله قال : نعم وهل من نبي إلا قد رعاها؟" ⁽³⁾ . وفي رواية أخرى عن ابي سعيد الخدري قال :

" ... قال رسول الله ﷺ : بعث موسى ﷺ وهو يرعى غنماً على اهله وبعثت أنا وأنا ارعى غنماً لأهلي بجياد ⁽⁴⁾ " ⁽⁵⁾ .

ويبدو ان الغنم في عهد الرسول ﷺ كان لها رواج في النشاط التجاري ⁽⁶⁾ ، وكان سعرها يعتمد على مبدأ العرض والطلب وايضاً على مهارة البائع او المشتري، وحذقه ، كما حدث مع عروة البارقي : " أن رسول الله ﷺ بعث معه بدينار يشتري اضحية - وقال مرة

(1) احمد ، المسند ، ج10 ، ص 138 (11332) ؛ ج10 ، ص 113 (11244).

(2) احمد ، المسند ، ج12، ص 304 (15705) ؛ ج12 ، ص 305 (15708) ؛ ج4، ص 323 (4597) ؛ ج5، ص 76 (5463) ؛ ج5 ، ص 76 (5464) ؛ ج5 ، ص 92 (5512) ؛ (وينظر: البخاري، صحيح ، ج2 ، ص 808).

(3) احمد، المسند، ج11، ص 466 (14434) اسناده صحيح ؛ (وينظر : البخاري، صحيح ، ج3، ص 1250 ؛ ابن حبان، صحيح ، ج11 ، ص 543).

(4) جياذ : موضع بمكة يلي الصفا : ياقوت ، معجم البلدان، ج1، ص 105.

(5) احمد ، المسند ، ج10 ، ص 304 (11857) اسناده حسن؛ (وينظر : الهيثمي، مجمع الزوائد ، ج8، ص 256).

(6) احمد ، المسند ، ج10 ، ص 104 (11213).

او شاة - فاشترى له اثنتين فباع واحدة بدينار وأتاه بالآخرى فدعا له بالبركة في بيعه فكان لو اشترى التراب لربح فيه" (1) .

وبذلك فإن سعر الشاة تراوح بين دينار، وبين نصف دينار ، وتعزيد لذلك وردت في المسند رواية بإسناد ضعيف ، بأن سعر الشاة كان سبعة دراهم (2) . وكان سعر صرف الدينار عشرة دراهم (3) .

وهناك مايشير إلى جلب اغنام إلى المدينة من مناطق اخرى وبيعها فيها فعن ابي كباش قال : " جَلِبْتُ غَنَمًا جُذَعَانَا إِلَى الْمَدِينَةِ فَكَسَدَتْ عَلَيَّ... " (4) ، وللغنم أماكن تسمى مراح (5) ، او مرابض (6) .

وايضاً كان هناك المعز، ولكن يبدو إن الغنم كان مفضل عليه (7) ، وايضاً عرفت بالسخلة (8) .

وكذلك البقر التي كانت تستخدم للحراثة (9) ، فضلاً عن فوائدها الاخرى، ويروي الطبري (10) إن الرسول ρ ذبح عن نسائه البقر في حجة الوداع .

الابل :

- (1) احمد ، المسند ، ج14 ، ص 450 (19251) ، سبق تخريجه في الوكالة .
- (2) احمد ، المسند ، ج12 ، ص 205 (15433).
- (3) ينظر : الصرف.
- (4) احمد ، المسند ، ج9 ، ص 297 (9700) اسناده حسن ؛ (وينظر : الترمذي ، سنن ، ج4، ص 87 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج9 ، ص 271).
- (5) احمد ، المسند ، ج12 ، ص 139 (15279).
- (6) م . ن ، ج13 ، ص 97 (16582) ؛ ج6 ، ص 125 (6658) ؛ ج9 ، ص 321 (9786) ؛ ج10 ، ص 425 (12275) ؛ ج11، ص 66 (12953) ؛ ج11 ، ص 213 (13495) ؛ ج13، ص 158 (16743) ؛ ج13 ، ص 349 (17284).
- (7) م . ن ، ج9 ، ص 143 (9199) ؛ ج6 ، ص 327 (6831) ؛ ج6 ، ص 43 (6488).
- (8) م . ن ، ج8 ، ص 321 (8445).
- (9) م . ن ، ج7 ، ص 161 (7345) ؛ ج9 ، ص 60 (8942).
- (10) تاريخ الرسل والملوك، ج2، ص 204.

كانت كوسيلة مهمة ورئيسة للنقل والسفر ⁽¹⁾ ، فضلاً عن فوائدها المتعددة الأخرى، فكان ذلك مدعاة للاهتمام والعناية بها ⁽²⁾ .

فالابل من أهم الوسائل التي كان يعتمد عليها لنقل البضائع والمؤمن بين الأمصار وعبر الصحاري لاسيما وإنها ذات قدرات، تميزت بها عن غيرها ⁽³⁾ . لتتمكن من تحمل الاحمال، وكذلك ظروف الصحراء القاهرة، وأيضاً كانت الأبل تستخدم في الغزو ⁽⁴⁾، وإيضاً خصها الرسول ﷺ بالذكر. قال : " اذا سافرتم في الخصب فاعطوا الابل حظها من الارض واذا سافرتم في السنة فبادروا نقيها..." ⁽⁵⁾ وكانت تستخدم للابل الخطام ⁽⁶⁾ ، وقد تصدق احدهم بناقاة مخطومة ⁽⁷⁾ ، وكذلك كانت هناك ابل مصرورة بلحاء الشجر ⁽⁸⁾ . اما الاماكن التي تتجمع فيها الابل ويعتنى بها فتسمى اعطان ⁽⁹⁾، وامتازت الابل بأنواع واللوان ومنها أبل حمراً ، وأبل أدماً، وأنواع

(1) احمد، المسند ، ج4، ص 131 (4061) ؛ ج4، ص 292 (4519) ؛ ج4، ص 296 (4530) ؛ ج4، ص 275 (4476) ؛ ج9، ص 52 (8920) ؛ ج5، ص 58 (5822)؛ ج5، ص 470 (6221).

(2) ينظر : بداية الثروة الحيوانية من هذا الفصل.

(3) قال تعالى: [أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ] سورة الغاشية ، آية 17.

(4) احمد ، المسند ، ج12، ص 46 (14944).

(5) احمد، المسند، ج9، ص 46 (8903) ؛ ج8، ص 315 (8423) ؛ (وينظر: مسلم ، صحيح، ج3، ص 1525 ؛ الترمذي ، سنن، ج5، ص 143).

(6) الخطام: وهو الذي يوضح في انف البعير ليقاد به (ابن منظور ، لسان، ج12، ص 187).

(7) احمد ، المسند، ج13، ص 263 (17031) ؛ ج16، ص 283 (22257).

(8) م. ن ، ج9، ص 152 (9224).

(9) م . ن ، ج13، ص 98 (16582) ؛ ج12، ص 138 (15278) ؛ ج12، ص 139 (15279) ؛ ج13، ص 349 (17284).

أخرى⁽¹⁾ ، والنجيبة⁽²⁾ ، واركم ، والاورق⁽³⁾ ، وهناك رواية يتضح من خلالها ، إن الابل كانت تستخدم للتسابق وإن الرسول ρ كانت لديه ناقة تسمى العضباء وكانت غالباً لاتسبق⁽⁴⁾ . وإن غاية الغنى والذي يُضرب به المثل من يملك " حُمُر النعم " ⁽⁵⁾ . وبذلك فإن " حُمُر النعم " هوية كل عظيم الغنى.

وتفاوتت اسعار الابل في عهد الرسول ρ ، حسب نوعها وعمرها ، فهناك من الابل كان سعرها اوقية⁽⁶⁾ ، وفي رواية إن النبي ρ اشترى جمل جابر بن عبد الله باربعة دنانير⁽⁷⁾ ، وهناك أنواع أسعارها أعلى بكثير إذ إن البختية⁽⁸⁾ ، كان سعرها ثلثمائة دينار والتي تساوي عدداً من البدن⁽⁹⁾ ⁽¹⁰⁾ ، وكذلك إن اسعار الابل كانت بإرتفاع مستمر، كما ورد ذلك في مسند الامام احمد، فإن مقدار الدية مئة من الابل: " ثم غلت الابل بعد وفاة

(1) احمد ، المسند، ج 9 ، ص 453 (10299).

(2) م . ن ، ج 5 ، ص 285 (5885).

(3) م . ن ، ج 9 ، ص 167 (9269) ؛ ج 12 ، ص 46 (14944).

(4) احمد، المسند، ج 10، ص 331 (11949)، فأسمها القصواء، والعضباء، والجدعاء، وهي التي

هاجر عليها: ينظر : ابن الاثير، الكامل، ج 2، ص 180 ؛ الخزاعي ، ابو الحسن علي بن

محمد بن احمد (ت 789هـ) ؛ تخرىج الدلالات السمعية على ماكان في عهد رسول الله ρ من الحرف والنصائح والعمالات الشرعية، تحقيق : د. احسان عباس، (بيروت، دار الغرب الاسلامي، 1405هـ) ، ص 629-630.

(5) احمد ، المسند، ج 6 ، ص 251 (6702).

(6) م . ن ، ج 12 ، ص 7 (14800) ؛ ج 12 ، ص 50 (14953).

(7) م . ن ، ج 12 ، ص 114 (15212).

(8) البختية، وهي الابل ، وقيل إنها عربية، وقيل انها معربة ، الانثى من الابل، وهي طوال

الاعناق، ابن منظور، لسان العرب، ج 2، ص 9.

(9) البدن: جمع البدنه، تقع على الجمل، والناقة والبقرة، وهي بالابل اشبه ، وسميت بدنه لعظمها

وسمنها، ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث، ج 1، ص 108؛ الرازي، مختار الصحاح، ص 44.

(10) احمد، المسند ، ج 5 ، ص 509 (6325).

رسول الله ρ وهانت الدراهم فقوم عمر بن الخطاب τ ، ابل المدينة ستة الاف درهم حساب اوقية لكل بغير ثم غلت الابل وهانت الورق فزاد عمر بن الخطاب الفين حساب اوقيتين لكل بغير ثم غلت الابل وهانت الدراهم فأنمها عمر اثني عشر ألفاً حساب ثلاث اواق لكل بغير... فتمت دية الحرمين عشرين الفا قال : فكان يقال يؤخذ من اهل البادية من ماشيتهم لا يكلفون الورق ولا الذهب ويؤخذ من كل قوم مالهم قيمة العدل من اموالهم " (1)

ومن نافلة القول: إن الابل تميزت بإنها ذا فائدة كبيرة ، فهي سلاح في الحرب، ناقلة في السلم، ساقية للبن، ذبيحة للحم ، كاسية للجسم، فضلاً عن ذلك إن الجمل هو الحيوان الذي لم يجد العرب والمسلمون في تربيته بأساً ولاغضاضه، ولاحظ من منزلتهم ، بل وجدوه مقياس ثرائهم (2) ، ومن مميزاته ايضاً إنه ذا قدرة على حمل الامتعة والاثقال، اذ إن الجمل الواحد بإمكانه حمل مايقارب خمسمائه رطل او أكثر يعبر بها الصحراء وهذا ماتعجز عنه الحيوانات الاخرى (3) ، وكذلك فإنه يتميز بطول صبره في تحمل العطش اذ بإمكانه عدم شرب الماء لمدة تصل ثمانية ايام وقد تصل إلى عشرة ايام (4) .

الخيـل :

يُعد الخيل الوسيلة المفضلة في التنقل السريع عبر فيافي الاقاليم والامصار وبها تنقل الجيوش، وبها تقاس قوة الجيوش في المعتاد ، بما تمتاز به من القوة والصلابة، والمرونة، والسرعة، وإنها تستعمل للتجارة، ولهذا نالت الاهتمام الكبير، وذلك يتضح من

(1) احمد، المسند ، ج16 ، ص 422 (22677).

(2) العمري، عبدالعزيز ابراهيم، الحرف والصناعات في الحجاز في عصر الرسول ρ ، (الدوحة ، مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربي، 1985م) ، ص 74.

(3) لوبون ، غوستان، حضارة العرب، ترجمة : عادل زعيتير، (بيروت، دار احياء التراث العربي، 1399هـ) ، ص 60.

(4) العمري، الحرف والصناعات، ص 75.

الذكر الجميل التي حازت عليها فقال الرسول ρ : " الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة الاجر والمغنم" (1) . ولعل ذلك كان السبب في وضع سهمين من الغنائم للفرس ولفارسه سهم على قول غالب اهل العلم (2) ، ومن المعلوم فإن الخيل احد استخداماتها الغزو عليها (3) .

وكذلك كانت التجارة بالخيل، اذ ورد في مسند الامام احمد رواية مفادها ان النبي ρ اشترى فرساً ، واراد احدهم أن يزيد على السعر، ولكن النبي ρ اشتراه فيما بعد (4) .

ودعا الرسول ρ إلى الاهتمام بالخيل ، وجني وحيات احسنها، واجودها، واجملها ، فقال: " ... وارتبطوا الخيل وامسحوا بنواصيها واعجازها - او قال وأكفالهها - وقلدوها ولا تقلدوها الاوتار (5) ، وعليكم بكل كميته (6)

(1) احمد ، المسند ، ج14 ، ص 451 (19253) اسناده صحيح؛ وينظر : ج4، ص 332 (4616) ؛ ج4، ص 411 (4816) ؛ ج5 ، ص 240 (5783) ؛ ج10 ، ص 125 (11285) ؛ ج14 ، ص 450 (19249)؛ ج14 ، ص 451 (19254) ؛ ج14 ، ص 451 (19256) ؛ (وينظر: البخاري، صحيح ، ج3 ، ص 1048 ؛ مسلم ، صحيح ، ج3، ص 1493 ؛ ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 932).

(2) ينظر الغنيمة.

(3) احمد، المسند، ج4، ص 293 (4521) ؛ ج9 ، ص 117 (9116) ؛ وينظر الغنيمة.

(4) م . ن ، ج16 ، ص 124 (21780).

(5) ولا تقلدوها الاوتار. أي قلدوها ، طلب اعداء الدين والدفاع عن المسلمين، ولا تقلدوها الاوتار، أي لا تطلبوا اوتار الجاهلية التي كانت بينكم . فالأوتار جمع وتر بالكسر وهو الدم وطلب الثأر، وقيل اراد بالأوتار جمع وتر القوس. أي لاتجعلوا الاوتار في اعناقها فتخنق، لانهم كانوا يعتقدون ان تقليد الخيل بالأوتار يدفع عنها العين والاذى فتكون كالعوذة لهم، وهي لاتدفع ولا تصرف حذراً. ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث، ج4 ، ص 99 ؛ ابن منظور، لسان، ج3، ص 366.

(6) الكميته: لون ليس بأشقر ولا ادهم (اسود) وقيل الكميته لون بين السواد والحمرة يكون في الخيل والابل وغيرهما. وقيل الكميته يستوي فيه الذكر والمؤنث ، ابن منظور، لسان ، ج2، ص 81.

أغر⁽¹⁾ محجل، أو اشقر أغر محجل أو ادهم⁽²⁾ أغر محجل " (3) . وهناك رواية أخرى أيضاً ضمن الاهتمام بالخيـل فعن عتبة عبد السلمي قال : " نهى رسول الله ρ عن نتف أذنان الخيل واعرافها ونواصيها وقال : أذنانها مذابها واعرافها أدفاؤها ونواصيها معقود بها الخير إلى يوم القيامة" (4) .

وكان اهتمام الرسول ρ واقع عملي ، اذ هناك رواية تاريخية تبين إن الرسول ρ استخدم مع الخيل طريقة لعلها تكون لترويض الخيل وزيادة قدرتها، وقابليتها على الجري والتحمل ، وتسمى التضمير⁽⁵⁾ . فعن عبدالله بن عمر قال : " سبق رسول الله ρ الخيل، فأرسل ماضمر منها من الحفـياء وأرسل مالم يُضمـر منها من ثنية الوداع، إلى مسجد بني زُرَيْق" (6) . وايضاً يتبين من هذه الرواية إن الرسول ρ كان يختبر هذه الخيول، فيضعها في سباق ليتعرف من خلاله على الافضل منها، والتي يُعتمد عليها في حالة الغزو ، او

(1) أغر : بياض في جبهة الفرس. الرازي ، مختار ، ص 471 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج 5 ، ص 14.

(2) ادهم : أي اسود ، فيقال فرس ادهم وبغير ادهم ، الرازي ، مختار، ص 213.

(3) احمد، المسند، ج 14 ، ص 361 (18933) اسناده حسن؛ (وينظر: ابو داود، سنن، ج 3، ص 24 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج 3، ص 37 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج 6، ص 330).

(4) احمد ، المسند ، ج 13 ، ص 447 (17570) اسناده صحيح؛ وينظر : ج 13 ، ص 448 (17572) ؛ ج 13 ، ص 449 (17575) ؛ (وينظر : ابو داود، سنن، ج 3، ص 22 ؛ الطبراني، الكبير ، ج 17 ، ص 130).

(5) التضمير : من ضمر وهو الذي يضمـر خيله لغزو او سباق . وهو ان يظاهر عليها بالعلف حتى تسمن ثم لايعلفها إلا قوتاً لتخف، وقيل تشد عليها سروجها وتجل بالاجلة تعرق تحتها فيذهب رحلها ويشتد لحمها . (الزمخشري ، الفائق، ج 2، ص 347 ؛ ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث، ج 3، ص 99).

(6) احمد، المسند، ج 4 ، ص 321 (4594) اسناده صحيح ؛ وينظر : ج 4، ص 279 (4487) ؛ ج 4، ص 537 (5181) ؛ ج 5 ، ص 28 (5348) ؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج 3، ص 1052 ؛ الدار قطني ، سنن ، ج 4، ص 300؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى ، ج 10 ، ص 19).

السفر البعيد، لذلك فإن الرسول ﷺ كان يُشرف ويتابع هذه الثروة ويحرص على تدريبها وتأهيلها لأنها ثروة مالية، وقاتالية فيها كانت تقاس قوة الجيوش (عدد الفرسان) ، وهناك رواية تبين ان المسلمين كانوا يتسابقون على الخيل (1) .

وفي رواية اخرى ان الرسول ﷺ كان يُعطي الذي يتمكن من الفوز بالسباق (2) . ويبدو إنه كانت لديه خيل كما روى عبدالله بن كعب قال : " اغارت علينا خيل رسول الله ﷺ فأتيته وهو يتغذى ... " (3) . وفي رواية اخرى عن عروة بن ابي الجعد البارقى قال : " ورأيت في داره سبعين فرساً " (4) . ومن الراجح ان هذه الخيول خاصة بجيش المسلمين، او مُلك الدولة ، وكانت تحت تصرف الرسول ﷺ ، وهناك رواية: " كان رسول الله ﷺ يُصمّر الخيل " (5) ، ومن خلال هذا الاهتمام لابد ان يكون ذا معرفة تامة بأنواع الخيل وايتها افضل وفي ذلك قال الرسول ﷺ : " خير الخيل الأدهم الأقرح الأرثم محجل الثلاث مطلق اليمين ، فإن لم يكن اوهم فكميت على هذه الشية " (6) . وفي الوقت نفسه كان الرسول ﷺ لا يُحبذ بعض اشكال الخيل (7) . وايضاً هناك رواية في شأن الخيل يتضح منها ان لحم

(1) احمد ، المسند ، ج9 ، ص 503 (10505).

(2) م . ن ، ج5 ، ص 168 (5656).

(3) م . ن ، ج14 ، ص 366 (18948) اسناده صحيح، (وينظر ابن ماجه، سنن ، ج1، ص 533 ؛ الترمذي، سنن ، ج3، ص 94).

(4) احمد، المسند، ج14 ، ص 450 (19250) اسناده صحيح؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج3، ص 1332؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج6 ، ص 112).

(5) احمد، المسند، ج5، ص129 (5588) اسناده حسن؛ (وينظر : ابو داود ، سنن ، ج3، ص 29).

(6) احمد ، المسند ، ج16 ، ص 352 (22460) اسناده صحيح؛ (وينظر : ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 933 ؛ الترمذي، سنن ، ج4، ص 203 ؛ الحاكم، المستدرک، ج2، ص 101).

(7) احمد ، المسند، ج7 ، ص 212 (7402).

الخيول كان يؤكل ، فعن أسماء بنت أبي بكر : " نحرنا في عهد رسول الله ﷺ فرسا فأكلنا منه " (1) .

البغال والحمير :

ومن حيوانات النقل الأخرى البغال (2) ، وهناك رواية عن أنس بن مالك : " أن رسول الله ﷺ مر على بغلته الشهباء بحائط ... " (3) . وفي رواية أخرى : " ماترك رسول الله ﷺ إلا سلاحه وبغلة بيضاء وارضاً جعلها صدقة " (4) .

وايضاً من حيوانات النقل الحمير (5) ، والتي حُرمت لحومها عن الأكل وتسمى لحوم الحمر الأهلية، بعد انتهاء غزوة خيبر (6) ، وهناك رواية عن جابر قال : " ذبحنا يوم

(1) م.ن ، ج18 ، ص 365 (26798) اسناده صحيح ؛ وينظر : ج18 ، ص 369 (26809) ؛ ج18 ، ص 384 (2657) ؛ ج2 ، ص 385 (26862) ؛ ج18 ، ص 365 (46798) ؛ ج18 ، ص 369 (26812) .

(2) احمد ، المسند ، ج5 ، ص 338 (5999) .

(3) م . ن ، ج11 ، ص8 (12727) اسناده صحيح، وينظر : ج10 ، ص 496 (12491) ؛ ج11 ، ص 333 (13964) ؛ ج2 ، ص 369 (1754) .

(4) م.ن ، ج14 ، ص 178 (18370) ؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج3، ص 1066) .

(5) احمد ، المسند، ج4، ص 293 (4520) ؛ ج4، ص 510 (5099) ؛ ج4، ص 543 (5206) ؛ ج8 ، ص 260 (8251) ؛ ج10 ، ص 72 (11111) ؛ ج10 ، ص 509 (12544) ؛ ج17 ، ص 145 (23734) .

(6) م . ن ، ج1، ص 419 (592) ؛ ج2، ص 102 (1203) ؛ ج4، ص 372 (4720) ؛ ج5، ص 495 (6291) ؛ ج5 ، ص 240 (5786) ؛ ج6 ، ص 468 (7039) ؛ ج8 ، ص 419 (8775) ؛ ج12، ص 15 (14826) ؛ ج12 ، ص 368 (15850) ؛ ج13، ص 296 (17127) ؛ ج13 ، ص 530 (17788) .

خير الخيل والبغال والحمير فنهانا رسول الله ﷺ عن البغال والحمير ولم ينهنا عن الخيل" (1) . وورد ايضاً في المسند الحمار الوحشي (2) .

طيور داجنة :

ورد في مسند الامام احمد اشارات عديدة يتضح من خلالها عن وجود طيور داجنة ومنها الدجاج ، فعن ابي موسى قال : " رأيت رسول الله ﷺ يأكل دجاجاً " (3) . وايضاً كانت توجد انواع اخرى من الطيور التي كانت تؤكل لحومها ، فعن انس بن مالك : " أُهديت لرسول الله ﷺ ثلاث طوائر فأطعم خادمه طائراً ... " (4) ، ومن الطوائر التي كانت تؤكل لحومها وببيضها النعام (5) .

(1) م.ن ، ج11، ص 556 (14776) ؛ ج12 ، ص 19 (14839) ؛ ج12 ، ص 81 (15073) ؛ ج11 ، ص 452 (14387) ؛ (وينظر: ابو داود ، سنن ، ج3، ص 351 ؛ ابن حبان ، صحيح ، ج12 ، ص 17 ؛ الدار قطني ، سنن ، ج4، ص 289).

(2) احمد ، المسند ، ج13 ، ص 110 (16611) ؛ ج11 ، ص 452 (14387) ؛ ج13 ، ص 110 (16613) ؛ ج13 ، ص 111 (16615) ؛ ج13 ، ص 113 (16622) ؛ ج13 ، ص 113 (16623).

(3) احمد ، المسند ، ج14 ، ص 501 (19411) اسناده صحيح ؛ وينظر : ج14 ، ص 511 (19446) ؛ ج14 ، ص 522 (19481) ؛ (وينظر : البخاري ، صحيح ، ج5 ، ص 2100).

(4) احمد ، المسند ، ج11، ص 75 (12977) ؛ (وينظر: الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج10 ، ص 241).

(5) احمد ، المسند ، ج12 ، ص 506 (784) ؛ ج1، ص 521 (814).

ومن الحيوانات الاخرى الأرنب ⁽¹⁾ ، وكذلك الضب إلا إن الرسول ρ لم يكن يأكل لحمه، وكذلك لم يحرم أكله ⁽²⁾ .

(1) م . ن ، ج 12 ، ص 352 (15814) ؛ وينظر : ج 12 ، ص 352 (15815) ؛ ج 8 ، ص 313 (8415) ؛ ج 8 ، ص 350 (8541) ؛ ج 10 ، ص 551 (12683) ؛ ج 11 ، ص 179 (13364) .

(2) م . ن ، ج 4 ، ص 306 (4562) ؛ ج 4 ، ص 311 (4573) ؛ ج 4 ، ص 440 (4882) ؛ ج 4 ، ص 279 (5004) ؛ ج 5 ، ص 116 (5565) ؛ ج 5 ، ص 67 (5440) ؛ ج 5 ، ص 96 (5530) ؛ ج 5 ، ص 116 (5565) ؛ ج 5 ، ص 467 (6213) ؛ ج 6 ، ص 21 (6465) ؛ ج 8 ، ص 321 (8444) ؛ ج 10 ، ص 197 (11542) ؛ ج 11 ، ص 443 (14362) ؛ ج 11 ، ص 455 (14397) ؛ ج 13 ، ص 486 (17688) .

المبحث الثاني

الري في مسند الامام احمد

شجع النهج الاسلامي المسلمين على العمل المثابر، والدؤوب في امورهم الحياتية المختلفة، ولم يكن يضع العراقيل دون تحقيق ذلك، بل يكون العون لتحقيق التقدم في جميع المجالات والجوانب التي تخدم المسلمين، ومن ضمن ذلك شجع النهج الاسلامي على إقامة وتنظيم مشاريع الري وتطويرها لغرض تنظيم وتوسيع الزراعة التي هي اساس الحياة . والاسس التي اعتمدها النهج الاسلامي للتشجيع على إقامة مشاريع الري كانت مقابل - فضلاً عن الاجر والثواب اذا كانت حُسبةً - اجر مادي، وذلك لان الشارع يعرف ما أُجبلت عليه النفس الانسانية هذا اولاً. وثانياً لأقرار مبدأ التنافس ولينال مَنْ هو أكثر جد وتعب، ومن ذلك ، عن جابر بن عبد الله قال رسول الله ﷺ : " من احيا ارضاً ميتة فهي له ، وما أكلت العافية فهو له صدقة" (1) . وحتى ينال مَنْ هو أسبق إلى احياء الارض ، فعن جابر بن عبد الله إن رسول الله ﷺ قال : " مَنْ حاط حائطاً على ارض فهي له" (2) . " وليس لعرق ظالم حق " (3) .

وإن اصل الاحياء واساسه ، إنما هو بالماء، وذلك كشق نهر ، او حفر بئر او استخراج عين ان كانت الارض يبساً لا يصلها الماء (4) ، واما اذا كانت مغمورة بالمياه، فهذه تتطلب إقامة السدود لحبس الماء عنها (5) ، وكل ذلك يقع ضمن مشاريع الري. ولغرض تشجيع المزارعين على استخدام وسائل الري المختلفة ، فرق النهج الاقتصادي الاسلامي في مقدار الزكاة المفروضة على الزروع التي تروى بالواسطة (الات السقي) ، وبين التي تروى بدون واسطة (سيحاً، او بالمطر) ، فعن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : " فيما سقت الانهار والغيم العشور ، وفيما سقت السانية نصف

(1) احمد ، المسند ، ج 11 ، ص 501 (14571) سبق تخريجه في بداية هذا الفصل .

(2) م . ن ، ج 12 ، ص 70 (15027) سبق تخريجه في بداية هذا الفصل .

(3) م . ن ، ج 16 ، ص 421.

(4) ابن ادم، الخراج، ص 90 ؛ ابو عبيد، الاموال، ص 369 ؛ قدامه، الخراج ، ص 213.

(5) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 310 ؛ ابو يعلى ، الاحكام السلطانية، ص 210.

العشور" (1). وفي رواية أخرى حين بعث الرسول ρ معاذ بن جبل إلى اليمن امره أن يأخذ : "... فيما سقت السماء العشر، وما سُقي بالدوالي نصف العشر" (2). ولعل مرد هذا الفرق يرجع إلى التشجيع على استخدام وسائل الري المختلفة، وتطوير الآلات السقي عن طريق عدم مساواتها بطرائق الري الأخرى في اخذ زكاة الانتاج الزراعي من الارض التي ترويهها، وذلك لان الطريقة الثانية، تتطلب من مستثمر الارض جهداً وكلفة أكثر ، ولذلك خُفف عنه التبعات المالية التي عليه أن يؤديها (3).

وفضلاً عن ذلك جعل النهج الاقتصادي الاسلامي حريم (4) حول المصدر المائي لمن يقوم بإنشاء هذا المصدر كحفر بئر ، او استخراج عين (5).

من المعلوم إن النهج الاقتصادي الاسلامي لم يدع شاردة ولا واردة بما يخص الاقتصاد إلا وضع لها تشريعاً او حكماً لغرض تحقيق المقاصد والاهداف والغايات واهمها العدالة وزيادة الثروة ، وهناك التشريعات التي وضعها النبي ρ في شأن الماء والري ، لغرض تنظيمها وعدم تركها للاهواء فتتار المنازعات هذا اولاً . وثانياً الابتعاد عن هدر هذه الثروة المهمة في الحياة.

اول هذه التشريعات هو جعل الماء مشاعاً لجميع الناس فقال الرسول ρ : " المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكأ والنار" (6) ، وكذلك ورد في هذا الشأن عن ابي هريرة قال : " نهى رسول الله ρ عن منع فضل الماء ليُمنع به الكأ" (7). وفي لفظ اخر

(1) احمد، المسند ، ج11، ص 510 (14602) سبق تخريجه في الزكاة.

(2) م.ن ، ج12، ص 575 (21936) سبق تخريجه في الزكاة.

(3) العيثاوي، مشاريع الري، ص 37.

(4) الحريم، مساحة من الارض تكون من حق الذي انشاء المصدر المائي كالبر ، والعين، ولايحق لاحد ان يعمل او يحدث فيها شيئاً ومن حق صاحب الحريم ان يمنعه . (ابو يوسف ، الخراج، ص 101).

(5) ينظر : احمد ، المسند ، ج9 ، ص 468 (10361) ؛ (وينظر: ابو يوسف، الخراج 100 ؛ ابن ادم ، الخراج ، ص 104).

(6) احمد، المسند، ج16 ، ص 518 (22977) سبق تخريجه في بداية هذا الفصل .

(7) احمد ، المسند ، ج9، ص 363 (9933) اسناده صحيح؛ وينظر: ج7 ، ص 142 (7320) ؛ ج7، ص 414 (7683) ؛ ج8 ، ص 160 (8070) ؛ ج8 ، ص 400 (8710) ؛ ج9 ،

عن عبدالله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : " من منع فَضْل مائه او فضل كلئه، منعه الله Y فضله" (1) . وذهب ابو عبيد ان هذا يخص الاراضي التي لها أرباب ، فلا يحق لهم ان يمنعوا الكلاً او الماء اذا فضل عن حاجتهم ، اذ لو كان خارج ملكهم لايحق لهم المنع اصلاً لان ذلك مشاع للجميع (2) .

وكذلك مُنِع بيع الماء الذي يفضل عن الحاجة فعن ابي هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : " لاتبيعوا فضل الماء، ولا تمنعوا الكلاً فيهزل المال ويجوع العيال" (3) . وفي رواية اخرى عن جابر بن عبدالله قال : " نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء" (4) . وبذلك لايجوز بيع الماء، إلا اذا حيز أي وضع في حيز معلوم كالوعاء (5) .

ص 427 (10201) ؛ ج 9 ، ص 488 (10442) ؛ ج 9 ، ص 507 (10519) ؛ (وينظر : البخاري، صحيح ، ج2، ص 830؛ مسلم ، صحيح ، ج 3 ، ص 1198 ؛ الترمذي، سنن ، ج3، ص 572).

(1) احمد، المسند ، ج 6 ، ص 476 (7057) اسناده صحيح ؛ وينظر : ج 6 ، ص 230 (6673) ؛ ج 6 ، ص 268 (6722) ؛ (وينظر : الشوكاني، السيل الجرار، ج3، ص 230).

(2) الاموال ، ص ص 378-379 ؛ (وينظر : ابن قدامة، المغني، ج4، ص 182).

(3) احمد ، المسند ، ج 9 ، ص 211 (9412) اسناده صحيح ؛ (وينظر : ابن حبان، صحيح، ج11، ص 332 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج 4 ، ص 124).

(4) احمد، المسند ، ج11، ص 502 (14574) اسناده صحيح؛ وينظر : ج11، ص 503 (14579) ؛ ج11، ص 557 (14778)؛ ج12 ، ص 180 (15383) ؛ ج13 ، ص 313 (17170) ؛ (وينظر: مسلم، صحيح، ج3، ص 1197 ؛ ابو داود ، سنن، ج3، ص 278).

(5) ابو يوسف، الخراج، ص 95 ؛ ابن ادم ، الخراج، ص 108-109 ؛ ابن قدامة، المغني، ج4، ص 182.

اما منع الشفة أي الشاربة بما فيهم الانسان والحيوان لايحق منعهم من مصادر
الري المتعددة بأي حال من الاحوال ⁽¹⁾ ، وهناك العديد من التشريعات الخاصة بمشاريع
الري التي لابد ان يلتزم بها اصحاب العلاقة. ⁽²⁾

وجاء في مسند الامام احمد النهج الذي وضعه الرسول ﷺ بخصوص احقية
الاسبقية في السقي، وكمية الماء المسقى به . فعن عبدالله بن الزبير قال : " خاصم رجل
من الانصار الزبير إلى رسول الله ﷺ في شراج ⁽³⁾ ، الحرة التي يسقون بها النخل، فقال
الانصاري للزبير : سرح الماء فأبى فكلم رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ : إسق يا زبير ثم
ارسل إلى جارك... ثم قال : احبس الماء حتى يبلغ إلى الجدر ⁽⁴⁾ ... " ⁽⁵⁾ .
وفي رواية اخرى : " ... قضى في شرب النخل من السيل ان الاعلى يشرب قبل
الاسفل ويترك الماء إلى الكعبين ثم يرسل إلى الاسفل الذي يليه ... " ⁽⁶⁾ ومضمون ذلك
إن الرسول ﷺ بين أن من كانت ارضه اقرب إلى فوهة النهر باتجاه جريانه، له ان يحبس
الماء إلى ارضه فيسقيها حتى يبلغ الماء إلى الكعبين او الجدر فإن حدث هذا يُرسل الماء
إلى الذي يليه وهكذا مع الآخرين، حينئذ يعرف كل مزارع حقه في السقي وكمية الماء
المُسقى به .

-
- (1) ابو يوسف، الخراج، ص 95؛ ابو عبيد ، الاموال، ص 380.
(2) لمزيد من التفصيل ، ينظر: ابو يوسف ، الخراج ، ص ص 93-100.
(3) شراج : مجاري الماء او السواقي ، الزمخشري، الفائق، ج2، ص 237 ؛ ابن منظور ، لسان،
ج1، ص 246 ؛ ابو يوسف، الخراج، ص 102.
(4) الجدر : فهو من الجدار او الحائط ، أي مرفُوع حول المزرعة ليمسك الماء (الزمخشري ،
الفائق، ج2، ص237؛ ابن الاثير، النهاية، ج1، ص246؛ ابن منظور، لسان ، ج3، ص 115) .
(5) احمد ، المسند ، ج12، ص 460 (16061) اسناده صحيح ؛ وينظر : ج2، ص 197
(1419) ؛ (وينظر: البخاري، صحيح ، ج4، ص 1674 ؛ مسلم، صحيح، ج4، ص 1829
؛ ابو داود، سنن ، ج3، ص 351 ؛ الترمذي، سنن ، ج3، ص 644).
(6) احمد، المسند، ج16 ، ص 421 (22677) ؛ (وينظر: ابو يوسف ، الخراج، ص 102؛ ابن
ادم، الخراج، ص 100).

وفيما يخص حبس الماء إلى الجدر أو الكعبين ليس على العموم في جميع الازمان والبلدان، وإنما هو مقدر بالحاجة وقد يختلف من خمسة اوجه وهي:
اختلاف الارضين، واختلاف الزرع، واختلاف الفصل من السنة، واختلاف وقت الزرع، واختلاف حال الماء في بقاءه وإنقطاعه (1) .

ومن التشريعات المهمة التي وضعها الرسول ρ بما يخص الري، والتي تُعد الاساس، هي عدم الاسراف في استخدام الماء سواء لسقي الزروع، او لاستخدام المتطلبات الحياتية، فعن عبدالله بن عمرو : " ان النبي ρ مر بسعد وهو يتوضأ ، فقال: ما هذا السرف ياسعد ؟ . قال أفي الوضوء سرف ؟ قال : نعم ، وإن كنت على نهر جار " (2) .
إن الرسول ρ عندما عاب او انتقد سعد لانه زاد في غَرْفَة او أكثر او من الماء لوضوءه، فمن باب اولى او اشد حرصاً على المرء إن لا يستخدم الماء سواء للسقي او غيره إلا بقدر معين يفي بالحاجة المطلوبة.

وفيما يخص حفر الانهار المشتركة بين المزارعين فيتم ذلك بموافقة الامام او ولي الامر . وتتولى الدولة نفقة حفره ، وجاء ذلك برواية في مسند الامام احمد والتي مفادها :
إن الانصار جاؤوا إلى الرسول ρ يطلبون منه ان يحفر لهم نهراً (3) .

ونقل ابو يوسف ماكان يجب ان يُتبع في هذه المسألة ، فإذا كانت هناك اراضي تحتاج إلى انهار جديدة بعث ولي الامر منْ لهم دراية وخبرة وامانة في هذا المجال، فإن أكدوا حاجة هذه الاراضي إلى انهار وإن حفرها يدر فائدة كبيرة ويؤدي إلى زيادة الانتاج الزراعي امر ولي الامر بحفرها وتكون النفقة على بيت المال (4) .

(1) ينظر : الماوردي، الاحكام السلطانية، ص ص 315-316 ؛ ابو يعلى، الاحكام السلطانية ، ص 215.

(2) احمد، المسند، ج 6 ، ص 481 (7065) اسناده صحيح؛ (وينظر ابن ماجه، سنن ، ج 1، ص 147).

(3) احمد، المسند، ج 11، ص 121 (13159) اسناده صحيح ؛ وينظر : ج 10 ، ص 450 (12354).

(4) الخراج ، ص ص 109-110.

مصادر المياه :

الابار :

تُعد الابار من المصادر الرئيسة التي كانت يُعتمد عليها بالسقي في مناطق شبه الجزيرة العربية لخلوها من الانهار ⁽¹⁾ ، بسبب طبيعة المناخ والارض، لذلك أكثرها من حفر الابار اذ : " ليس بالحجاز بل في جزيرة العرب جملة نهر يجري فيه مركب، وإنما فيه العيون الكثيرة المتفجرة من الجبال المعتضدة بالسيول والامطار الممتدة من واد إلى اخر وعليها قراهم وحدائقهم وبساتينهم ... " ⁽²⁾ . أي إن العرب في تلك المناطق استغلوا المياه الجوفية لأغراض الشرب والري، وطوروا الاساليب للاستدلال عليها ومعرفة نوعيتها وطرق استخراجها ⁽³⁾ . لانها المعتمد عليها في الزراعة كما عُرف عنها: " ولها نخيل كثيرة ومياه نخيلهم وزروعهم من الابار " ⁽⁴⁾ . فكانت الابار السبب في توسيع مزارعهم وبساتينهم.

وورد في مسند الامام احمد العديد من الابار في المدينة، ولكل منها اسم خاص مستمد من المنطقة او من اسم حافره، ومن اشهر هذه الابار بئر رومة⁽⁵⁾.والذي اشتراه عثمان بن عفان τ وجعله مشاعاً لجميع المسلمين، بحثٌ وتشجيع من الرسول ρ ⁽⁶⁾،

(1) علي ، سعيد اسماعيل ، النبات والفلاحة والري عند العرب، (القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1983م) ، ص 197.

(2) القلقشندي، صبح الاعشى، ج4، ص 249.

(3) التكريتي، رعد ، " طرق الري في الفلاحة العربية " ، ندوة الري عند العرب (مركز احياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، مطبعة العمال المركزي، 1989م) ، ص 68.

(4) ابن حوقل، صورة الارض، ص 37.

(5) رومة : ارض بالمدينة (ياقوت ، معجم البلدان، ج3، ص 104).

(6) احمد ، المسند، ج2، ص 382 (511) اسناده صحيح ؛ وينظر: ج2، ص 344 (420) ؛ ج2، ص 402 (555) زوائد عبدالله ؛ (وينظر : البخاري، صحيح؛ ج2 ، ص 829).

وجاء ايضاً ذكر : " السقيا ⁽¹⁾ التي كانت لسعد بن ابي وقاص ... " ⁽²⁾ ، وبئر ابي اهاب ⁽³⁾ وبئر الانصار ⁽⁴⁾ ، وبئر بضاعة ⁽⁵⁾ ، وهي بئر معروفة بالمدينة ⁽⁶⁾ . وفي رواية اخرى بئر بضاعة بئر بني ساعدة ⁽⁷⁾ . وهناك بئر داخل حائط (بستان) دخل اليه الرسول ρ وجلس على القف ⁽⁸⁾ ودلى رجليه في البئر " ⁽⁹⁾ .

ويبدو إن البئر كانت تبقى من حق الذي احتقرها، حتى وإن كان يستغلها غيره. كما قضى الرسول ρ بذلك ، فعن عبدالله بن مسعود قال : " ... خاصمت ابن عم لي إلى رسول الله ρ في بئر كانت لي في يده فجحدني ، فقال رسول الله ρ : بينتك إنها بئر والافيمينه ... " ⁽¹⁰⁾ .

وورد في المسند عن البراء بن عازب ، قال : " كان النبي ρ بالحديبية والحديبية بئر ... " ⁽¹¹⁾ .

(1) السقيا : منزل بين مكة والمدينة : (ياقوت ، معجم البلدان، ج4، ص 72 ؛ وسميت السقيا لما سقيت من الماء العذب وهي كثيرة الابار والعيون والبرك؛ البكري، معجم ما استعجم ، ج3، ص 743).

(2) احمد ، المسند ، ج2، ص 9 (936) صحيح؛ وينظر : ج16 ، ص 373 (22529) ؛ ينظر: الترمذي ، السنن، ج5، ص 718 ؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج3، ص 305).

(3) احمد ، المسند، ج16 ، ص 427 (22688).

(4) م . ن ، ج7 ، ص 178 (7355).

(5) م . ن ، ج10 ، ص 53 (11061) صحيح؛ وينظر: ج10 ، ص 99 (11196) ؛ ج10، ص 272 (11757) .

(6) ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث، ج1، ص 134.

(7) احمد ، المسند ، ج10 ، ص 71 (11754).

(8) القف : قف البئر وهي الدكة التي تُجعل حولها، وأصل القف ما غُلظ وارتفع ، ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث، ج4، ص 91 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج3، ص 481.

(9) احمد ، المسند ، ج12، ص 148 (15310).

(10) م.ن، ج16، ص114 (21745) صحيح؛ وينظر : البخاري، صحيح ، ج2، ص831 (2229).

(11) م.ن ، ج14 ، ص 239 (18577) اسناده صحيح.

المطر

وهو اصل المياه الموجوده في جوف الارض . وعلى سطحها ، وهذا ما اخبرنا به I بقوله : [أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ...] ⁽¹⁾ . أي ان الله I اذا انزل الماء من السماء كمن في الارض، ثم يصرفه جل وعلا في اجزاء الارض، ثم يُنبِعه عيوناً بين صغار وكبار بحسب حاجة الخلائق اليه ⁽²⁾ . وقال تعالى : [وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ] ⁽³⁾ .

وكان سقوط المطر على الزروع مباشرةً من اهم مصادر الري ⁽⁴⁾ ، وكان يؤدي انحباس المطر إلى كوارث ومصائب تترك اثراً كبيراً في احوال سكان المناطق التي تعتمد عليه اذ قد يهلك الزرع والمواشي ⁽⁵⁾ . كما بينت احدى الروايات التاريخية الواردة في مسند الامام احمد . فعن انس بن مالك قال : " ... قحط المطر واجديت الارض وهلك المال ... " ⁽⁶⁾ . وهذا عندما اتى اهل المدينة يشكون ما حل بهم، وفي رواية اخرى : " ... يارسول الله حبس المطر هلكت المواشي ادع الله ان يسقينا ... " ⁽⁷⁾ .

(1) سورة الزمر ، آية 21.

(2) ابن كثير ، تفسير ، ج4، ص 49.

(3) سورة المؤمنين ، آية 18.

(4) احمد ، المسند، ج11، ص 510 (14602) ؛ ج11، ص 510 (14601).

(5) علي ، النبات والفلاحة والري، ص 207.

(6) احمد ، المسند، ج10 ، ص 333 (11958) اسناده صحيح ؛ وينظر ج11، ص 46

(12884)؛ ج11، ص 262 (13678) ؛ ج11، ص 294 (13801) ؛ (وينظر: البخاري،

صحيح، ج3، ص 1313 ؛ مسلم، صحيح، ج2، ص 614).

(7) احمد، المسند، ج11، ص 65 (12950) اسناده صحيح؛ (وينظر الطحاوي، شرح معاني

الاثار، ج1، ص 322).

وان هذه النتائج او الاثار لان أكثر مياهم كانت المعتمد عليها في السقي (1) .

الانهار :

ومن مصادر الري التي جاء ذكرها في مسند الامام احمد ، هي الانهار الكبيرة، او العظيمة، والتي لها أهميتها الكبيرة على المناطق التي تمر فيها، اذ تكثر فيها الزراعة، فضلاً عن التجارة النشطة لأستخدام هذه الانهار كطرق مواصلات ونقل البضائع، لذلك كان معول عليها في تنشيط الاقتصاد. ومن هذه الانهار الفرات (2) ، والنيل وسيحان ، وجيحان (3) .

وسائل الري :

حرص المسلمون على استخدام ادوات ووسائل عدة تعينهم على الري، وعلى الوصول إلى احسن السبل لأستغلال المياه سواء في استصلاح الاراضي او سقي المزروعات المختلفة (4) .

ومن الممكن أن نقسم وسائل الري التي كانت مستخدمة إلى قسمين :
القسم الاول : وسائل او طرق الري التي لاتحتاج إلى كلفة مالية وجهد كبيرين،

(1) ابن حوقل، صورة الارض، ص 37.

(2) ينظر : احمد ، المسند ، ج7 ، ص 321 (7545) ؛ وينظر : ج8 ، ص 147 (7048) ؛ ج8، ص 298 (8370) ؛ ج8، ص 350 (8540) ؛ ج9 ، ص 189 (9338).

(3) م . ن ، ج7 ، ص 316 (7535) ؛ ج8 ، ص 5 (7873) ؛ ج9 ، ص 278 (9637)؛ ج10، ص 530 (12609).

(4) علي ، النبات والفلاحة والري عند العرب، ص 225.

ومنها كالري سيحاً، او بالمطر ⁽¹⁾ .

والقسم الثاني: وهي الوسائل التي تحتاج إلى كلفة مالية وجهد، ومنها واهمها السانية او الناضح والذي يُقصد بها الناقة ، او أي دابة اخرى يربط بها الرشا (الحبل) وعندما تجره الناقة يخرب الغرب ⁽²⁾ مملوء بالماء فيُسقى به ⁽³⁾ .

ومن الروايات التاريخية في مسند الامام احمد التي توضح الكيفية التي كانت متبعة عند المسلمين لسقي زروعهم، اذ كانوا يستخدمون السانية او الناضح في اغلب الاحيان، فروى أنس بن مالك مامفادها : إن اهل بيت للانصار كان عندهم جمل يسنون عليه أي (يسقون عليه) ، ويبدو إنهم من كثرة ماكانوا يسنون عليه، ضعف حال الجمل وامتنع ⁽⁴⁾ . وكذلك هناك اشارات وإيماءات تبين إن لهذه النواضح كان لها وقت يريحون بها هذه النواضح وهو وقت الزوال للشمس ⁽⁵⁾ ، والتعب من كثرة استخدام هذه الطريقة في السقي، قد اصاب المسلمين ايضاً اذ يروي انس بن مالك: " شق على الانصار النواضح فاجتمعوا عند النبي P يسألونه ان يكرى لهم نهراً سيحاً ... " ⁽⁶⁾ ،

(1) ينظر : احمد، المسند، ج11، ص 510 (14602) ؛ ج2، ص 114 (1239) ؛ ج11، ص

510 (14601)؛ ج11 ، ص 547 (14739) ؛ وهناك انواع من السقي والتي لاتحتاج إلى كلفة وجهد : الفتح، الغيل، الكظائم، العثري، البعل ؛ ينظر : ابن ادم ، الخراج، ص ص 122-123 ؛ ابو عبيد، الاموال ، 578 ؛ قدامه، الخراج، ص 219.

(2) الغرب: الدلو العظيمة التي تُتخذ من جلد ثور ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث، ج3، ص 349 ؛ الرازي ، مختار الصحاح ، ص 197 . او الدلو الكبير الذي يُستقى به على السانية، ابن منظور ، لسان ، ج1، ص 642.

(3) ابو عبيد ، الاموال ، ص 579 ؛ ابن زنجويه، حميد بن زنجويه (251هـ) ؛ الاموال، تحقيق، شاكر ذيب فياض، (الرياض ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، 1986م) ؛ ج3، ص 1065 ؛ قدامه، الخراج ، ص 220.

(4) احمد ، المسند ، ج10 ، ص 513 (12551) .

(5) م.ن ، ج11، ص 478 (14476) اسناده صحيح ؛ وينظر ، ج11، ص 480 (14484).

(6) احمد،المسند ، ج10 ، ص 450 (12354) اسناده صحيح؛ (وينظر الهيثمي، مجمع الزوائد، ج10 ، ص 40) .

وفي لفظ اخر : " أن الانصار أشد عليهم السواني فأتوا النبي ﷺ ليدعوا لهم او يحفر لهم نهراً ... " (1) .

والجمل الذي كان يسنى عليه يُسمى بالناضح ، كما روى ذلك جابر بن عبد الله، عندما جاء بالجمل سمى ذلك بالناضح أي كان يُسقى عليه (2) .

وكان ايصال الماء إلى اجزاء الارض بواسطة جداول، اذ روى جابر : " أن رسول الله ﷺ أتى قوماً من الانصار ... فستقاهم وجدول (3) قريب منه ... " (4) .

وكذلك وردت في مسند الامام احمد طريقة او وسيلة اخرى للسقي الدالية(5) ، او الدوالي(6) ، وهي شيء يُتخذ من خوص وخشب يُستقى به بحبال تشد في رأس جذع طويل (7) .

وكذلك كان المسلمون يستخدمون الاحواض، فعن عبد الله بن عمرو : " أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : إني انزع في حوضي، حتى اذا ملأته لاهلي ورد عليّ البعير لغيري فسقيته ... " (8) وفي رواية اخرى عن سراقبة بن مالك بن جشعم قال: " سألت رسول الله ﷺ عن الضالة من الابل تغشى حياضي ... " (9) . وبطبيعة الحال إن لهذه الاحواض لها من التقنية التي تجعلها ذات امكانية في الاحتفاظ بالماء.

(1) احمد، المسند، ج11، ص 121 (13159) اسناده صحيح؛ (وينظر : الحاكم، المستدرک، ج4، ص 90).

(2) احمد ، المسند ، ج12 ، ص 7 (14800) اسناده صحيح.

(3) جدول:النهر الصغير،الرازي،مختار الصحاح،ص41؛ابن منظور، لسان، ج11، ص 106.

(4) احمد،المسند،ج11،ص521(14643)اسناده حسن ؛ وينظر : ج11، ص 472 (14456).

(5) م.ن ، ج2، ص 114 (1239).

(6) م . ن ، ج16 ، ص 175 (21936).

(7) ينظر : ابن منظور ، لسان ، ج14 ، ص 266.

(8) احمد ، المسند ، ج6 ، ص 486 (7075) اسناده صحيح ؛ (وينظر : الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج3، ص 131).

(9) م.ن ، ج13 ، ص 423 (17511) اسناده صحيح ؛ وينظر: ج13 ، ص 424 (17514) ؛ ج13 ، ص 425 (17517) ؛ ج13 ، ص 425 (17518) ؛ (وينظر: ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 1215).

المبحث الأول

التجارة في مسند الامام احمد

1 - صفة التجارة في النهج الاقتصادي الاسلامي

استقت لفظة التجارة من تَجَرَ يَتَجَرُّ تَجَارَةً ، والرجل تاجر والجمع تجار⁽¹⁾، ومعناها الشراء والبيع لتحقيق الربح في الاموال⁽²⁾ ، أي " اشتراء الرخيص وبيع الغالي"⁽³⁾ ، ويُعد ابن خلدون التجارة : " محاولة الكسب بتنمية المال، بشراء السلع بالرخص ، وبيعها بالغلاء ايأ كانت السلعة، من رقيق او زرع او احيوان او قماش"⁽⁴⁾ ، ثم يحدد صفات التاجر ، وهو البصير بالتجارة فينقل ما يحتاج اليه السوق ، حتى وإن كانت من البلاد البعيدة⁽⁵⁾ .

وبذلك فهي وسيلة مهمة ولعلها رئيسة لتلبية ماتحتاجه متطلبات حياة الانسان. ويبدو إن هناك من أوضح ان العلة لقيام التجارة هي : " لولا إن الله Y خص بلطفه كل بلد من البلدان واعطى كل اقليم من الاقاليم بشيء منعه غيرهم ، لبطلت التجارات وذهبت الصناعات ، ولما تغرب احد ولاسافر رجل ، ولتركوا التهادي وذهب الشراء والبيع والاخذ والعطاء إلا إن الله اعطى كل صقع في كل حين نوعاً من الخيرات ومنع الاخرين ليسافر هذا إلى بلد هذا ويتمتع قوم بأمتعة قوم، ليعتدل القسم وينتظم التدبير"⁽⁶⁾.

ومورست التجارة من بيع وشراء على نطاق واسع في اسواق الدولة الاسلامية ولم تتدخل الدولة في عمليات البيع والشراء مادامت تسير على وفق مبادئ الشرع الاسلامي⁽⁷⁾ ، فضلاً عن ذلك فإن النهج الاقتصادي الاسلامي دعى بالترغيب إلى العمل بالتجارة الصادقة النزيفة، وفي الوقت نفسه نبذ وانكر كل المعاملات التجارية التي فيها الغش والخداع.

ومن اشكال الترغيب للعمل بالتجارة حرية التجارة بعد اداء فريضة الحج قال تعالى : [لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ ...] ⁽⁸⁾ أي من التجارة وطلب الرزق مع الحج ⁽⁹⁾ . وقال تعالى : [هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ] ⁽¹⁰⁾ . أي فسافروا حيث شئتم من اقطارها

(1) ابن منظور ، لسان ، ج4، ص 89 ؛ النووي، تحرير الفاظ التنبيه ، ص 114.

(2) الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج6 ، ص 68 ؛ الجرجاني ، التعريفات، ص 73.

(3) ابن خلدون ، المقدمة، ص 477.

(4) م . ن .

(5) م . ن .

(6) ينظر : خليل ، في الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي، ص 56.

(7) الكبيسي ، حمدان عبد المجيد ، انواع البيوع في النهج الاقتصادي الاسلامي ، مجلة بيت

الحكمة، دراسات تاريخية ، العدد الاول ، (بغداد ، 1999م) ، ص 30.

(8) سورة البقرة، آية 198.

(9) الاشقر ، زبدة التفسير، ص 39.

(10) سورة الملك، آية 15.

وارجائها في انواع المكاسب والتجارات (1) . وقال تعالى : **[...وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ...]** (2) أي يسافرون فيها للتجارة والارباح ، يطلبون من رزق الله ما يحتاجون اليه في معاشهم (3) ، وقال تعالى : **[فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ...]** (4) أي الخروج

للتجارة (5) هذه الايات تحث على ممارسة التجارة، وتدعو إلى تنظيمها . وكذلك هناك العديد من الاحاديث النبوية الشريفة تضمنت تأكيد اهمية التجارة

وممارستها، ولكن على وفق النهج الاقتصادي الاسلامي (6) ، وقد أكد الرسول ﷺ على وجوب أن يلتزم التاجر بالصدق، والامانة – لانها صفة المسلم الحقيقي – وعدم التحايل

وأكتساب الاموال بغير وجه حق، فعن عبدالرحمن بن شبل الانصاري ان رسول الله ﷺ قال : " إن التجار هم الفجار. قال رجل يانبي الله الم يحل الله البيع؟ قال : إنهم يقولون فيكذبون ويحلفون فيأثمون" (7) . أي التجار الذين تلازمهم صفة الحلف الكاذب، ولتوضيح ذلك ، عن قيس بن أبي غرزة قال : " كنا نبتاع الاوساق بالمدينة وكنا نسمى السماسرة قال

فأتانا رسول الله ﷺ فسمانا باسم هو احسن مما كنا نسمى به أنفسا فقال: يامعشر التجار إن هذا البيع يحضره اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة " (8) . أي إن التجار يبعثون يوم القيامة فجاراً إلا من اتقى الله وبر وصدق (9) ، وفي رواية اخرى يتضح فيها صفات التاجر

الصادق التي قالها الرسول ﷺ : " ... الا إن خير التجار من كان حسن القضاء حسن الطلب، وشر التجار من كان سيء القضاء سيء الطلب ... " (10) وبذلك لابد على التاجر

(1) ابن كثير ، تفسير ، ج4، ص 397 ؛ الاشقر ، زبدة التفسير، ص 755.

(2) سورة المزمل، آية 20.

(3) ينظر : الشيباني، محمد بن حسن (ت 189 هـ) ، الكسب ، تحقيق ، د . سهيل زكار، (دمشق ، نشر عبدالهادي حرصوني ، 1400 هـ) ، ص 64 ؛ ابن كثير ، تفسير ، ج4، ص 439 ؛ الاشقر، زبدة التفسير، ص 775.

(4) سورة الجمعة ، آية 10.

(5) الشيباني، الكسب ، ص 40 ؛ ابن كثير، تفسير، ج 4 ، ص 367 ؛ الاشقر، زبدة التفسير، ص 742.

(6) ينظر: فصل البيوع.

(7) احمد ، المسند ، ج12 ، ص 269 (15609) اسناده صحيح؛ وينظر: ج12 ، ص 218 (15468) ؛ ج12 ، ص 268 (15604) (وينظر: الحاكم، المستدرک على الصحيحين، ج2، ص 8 . وقال : " هذا حديث صحيح الاسناد " ؛ البيهقي ، السنن الكبرى، ج5، ص 266 ؛ الهيتمي، مجمع الزوائد، ج4، ص 73).

(8) احمد، المسند، ج12 ، ص 465 (16081) سبق تخريجه في زكاة عروض التجارة.

(9) ينظر : الترمذي، سنن ، ج3، ص 515.

(10) احمد، المسند، ج10 ، ص 63 (11086) اسناده حسن؛ (وينظر الحاكم، المستدرک ، ج4، ص 55).

أن يكون دينه الصدق ، وفي السياق نفسه ، ورد

عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : " التاجر الامين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة" (1) . وضمن احاديث الترهيب للابتعاد عن اخذ الاموال بغير وجه حق فعن حكيم

بن حزام قال الرسول ﷺ : " إن هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بحقه بورك له فيه ومن أخذه بإشراف نفس لم يُبارك له فيه، وكان كالذي يأكل ولا يشبع. واليد العليا خير من اليد السفلى " (2) . وبالمقابل فالنهج الاقتصادي الاسلامي شجع الفرد على التنافس في أكتساب الاموال لفائدة ذاته ومجتمعه (3) .

ولذلك كان الرسول ﷺ يحث للتوجه إليه ، كما ورد في مسند الامام احمد عندما سئل النبي ﷺ عن افضل الكسب فقال: " بيع مبرور وعمل الرجل بيده" (4) .

2 - التجارة الداخلية (في المدينة)

وردت في احاديث مسند الامام احمد مفردة التجارة والنشاط التجاري والاسواق والسلع المتداولة فيها ، ذلك ان كثير من المهاجرين مارسوا التجارة في اسواق يثرب (المدينة المنورة) مركز الحكم بعد الهجرة اليها، وكان معظم المهاجرين يملكون الخبرة التجارية لانهم عاشوا في بيئة تجارية، فامتلكوا المؤهلات التجارية ومنها الخبرة والمعرفة والدراية فكان ذلك دافعاً قوياً في نشاط وانعاش العمل التجاري، وساعد ذلك ان المدينة تمتلك مقومات البنية الاقتصادية ومن اهمها الانتاج الزراعي المتميزة به ثم

الثروة الحيوانية (5) ، فضلاً عن موقعها الجغرافي الذي مكنها لتكون محطة تتوجه اليها القوافل التجارية للبيع والشراء. (6)

ومن المهاجرين الذين عملوا بالتجارة ، عندما استقروا في المدينة عبد الرحمن ابن عوف ، فعن انس بن مالك قال : " لما قدم عبدالرحمن بن عوف مهاجراً اخى النبي ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع فقال له سعد : لي مالي فنصفه لك ... فقال له عبدالرحمن بارك الله لك في اهلك ومالك دلوني على السوق قال فما رجع يومئذ حتى رجع بشيء قد اصابه من

(1) ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 724. (وينظر: الدارمي، سنن ، ج2، ص 322 ؛ الترمذي، سنن ، ج3، ص 515 ؛ الدار قطني، سنن ، ج3، ص 7 ؛ الحاكم ، المستدرک، ج2، ص 7 ؛ البيهقي، سنن الكبرى، ج5 ، ص 266).

(2) احمد، المسند، ج12 ، ص 236 (15511) اسناده صحيح؛ وينظر: ج13 ، ص 179 (16789) ؛ ج13 ، ص 177 (16780).

(3) م . ن ، ج13، ص215 (16903).

(4) م . ن ، ج12 ، ص 337 (15780) اسناده حسن؛ (وينظر الحاكم ، المستدرک، ج2، ص 13 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج5 ، ص 263).

(5) ينظر: النشاط الزراعي الفصل الخامس.

(6) ينظر: خليل ، في الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي ، ص ص 56-57.

السوق ... " (1) يتبين من هذه الرواية إن عبدالرحمن بن عوف استطاع ان يحقق الكسب والربح بما يملكه من خبرة ودراية بشؤون السوق، ولعله من عمله هذا حقق الكثير من الارباح المادية، اذ يروي انس بن مالك : " ... لقد رأيتُه قُسم لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة الف دينار " (2) . ومن الراجح ان هذه الزيادة في امواله جاءت من خلال عمله الرئيس (العمل بالتجارة) فإن لم تكن كلها فأغلبها، وبالتأكيد كان ذلك سبب من الاسباب المهمة التي أدت لزيادة النشاط التجاري في المدينة.

وأورد الامام احمد ان الرسول ρ كان يعمل بالتجارة احياناً (3) ، وكذلك عمل بها

ابو بكر الصديق τ فعن ام سلمة : " ان ابا بكر خرج تاجراً إلى بصرى (4) ،

-
- (1) احمد، المسند، ج11، ص 95 (13056) اسناده صحيح؛ وينظر : ج11، ص 53 (12911) ؛ ج11، ص 293 (13797) ؛ (وينظر: البخاري، صحيح، ج3، ص 1432 ؛ الترمذي ، سنن، ج4، ص 328؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج7، ص 236).
- (2) احمد، المسند، ج10 ، ص 533 (12621) اسناده صحيح؛ (وينظر الصنعاني ، مصنف، ج6، ص 117؛ ابن حبان، صحيح ، ج9 ، ص 406).
- (3) احمد، المسند، ج14 ، ص 383 (18999) ؛ ج14 ، ص 383 (18000).
- (4) بصرى وهي قصبة كورة حوران من اعمال دمشق في بلاد الشام ؛ (ياقوت، معجم البلدان، ج1، ص 441).

ومعه نعيمان وسويبط بن حرملة وكلاهما بدري ... " (1) وقالت ام المؤمنين عائشة

(رضي الله عنها) عن عمل ابنيها τ : " كان رجلاً تاجراً يغدو كل يوم إلى السوق فيبيع

وبيتاع" (2) . وكذلك كان من ضمن اعمال عثمان بن عفان τ العمل في تجارة التمر فقال: " كنت ابتاع التمر من بطن من اليهود يقال لهم بنو قينقاع، فأبيعه بربح، فبلغ ذلك رسول الله ρ فقال: ياعثمان اذا اشتريت فاكتل واذا بعته فكل" (3) .

وعمل كثير من الصحابة ψ في التجارة، فعن ابي هريرة قال : " ... وكان المهاجرون يشغلهم الصفق (4) بالاسواق، وكانت الانصار يشغلهم القيام على اموالهم" (5). وفي لفظ اخر : " وان اصحابي من المهاجرين كانت تشغلهم صفقاتهم في الاسواق، وإن اصحابي من الانصار كانت تشغلهم ارضوهم والقيام عليها" (6) . ان صيغة الجمع التي وردت في هذا الحديث تعني الاغلب، لان منهج الاسلام كما يدعو إلى العبادة ، كان في الوقت نفسه يدعو إلى العمل ومنه العمل التجاري، مما ادى إلى النشاط التجاري حتى عند حلول الليل، كما بين ذلك زيد بن خالد بن الجهني قال : " كنا نصلي مع النبي ρ المغرب وننصرف إلى السوق ... " (7) . وإن بقاء الاسواق إلى حلول الليل دليل على العمل الواسع الكثير الذي لايسع النهار في انجازه، وبذلك فإنه ليس على مستوى التبضع للأفراد ، وانما يشير إلى تجارة كبيرة.

(1) احمد، المسند، ج18، ص 298 (26566) اسناده صحيح ؛ (وينظر : ابن ماجه ، سنن ، ج2، ص 1225؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج4، ص 62).

(2) الطبري، تاريخ، ج2، ص 354.

(3) احمد ، المسند، ج1، ص 355 (444) اسناده صحيح؛ (البهقي ، سنن البهقي الكبرى، ج5، ص 315 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج4، ص 98).

(4) الصفق: الضرب الذي يُسمع له صوت ومنه التصفيق باليد، وصفق له بالبيع والبيعة أي ضرب يده على يده ويقال ربحت صفقتك للشراء وصفقة رابحة. الرازي ، مختار ، ص365 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج10 ، ص 200.

(5) احمد، المسند، ج7 ، ص 108 (7273) اسناده صحيح ؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج1، ص 55 ؛ مسلم ، صحيح، ج4، ص 1939 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج3، ص 438).

(6) احمد، المسند، ج7 ، ص 420 (7691) اسناده صحيح.

(7) م.ن ، ج13 ، ص 243 (16966) اسناده صحيح؛ وينظر : ج13 ، ص 247 (16978).

ويبدو إن المسلمين في المدينة كانوا في بداية الامر، يستقبلون القوافل التجارية بالبهجة، والانشراح غير مبالغين بما عندهم من التزامات واهتمامات . فعن جابر بن عبد الله قال : " قدمت غير مرة المدينة ورسول الله ﷺ يخطب فخرج الناس وبقي اثنا عشر فنزلت : [وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ...] (1) " (2) . وسبب نزول الآية إنه كان بأهل المدينة فاقة وحاجة فأقبلت غير من الشام والنبى ﷺ يخطب يوم الجمعة فأتجه الناس اليها حتى لم يبق الا اثنا عشر رجلاً في المسجد (3) ، ومن الممكن ان نعزو ذلك في السنين الاولى للاسلام.

ويبدو إن التجارة ازدهرت واتسعت، فأدت إلى كثرة الاسواق وتنوعها ونشاطها، ويتضح ذلك من خلال إحدى الروايات عن عبد الله بن عمر قال : " امرني رسول الله ﷺ أن اتيه بمدينة ... فخرج بأصحابه إلى اسواق المدينة ، وفيها رقاق خمر قد جلبت من الشام... وأمرني أن اتى الاسواق كلها ..."(4)، ومن الاسواق التي ذكرت في سياق الاحاديث التي اوردها الامام احمد في مسنده، سوق عكاظ(5)، وسوق ذي المجاز (6) ،

(1) سورة الجمعة، آية 11.

(2) احمد، المسند، ج11، ص 425 (14292) اسناده صحيح؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج2، ص 726 ؛ الترمذي ، سنن، ج5، ص 414 ؛ ابن حبان، صحيح، ج15 ، ص 298).

(3) ابن كثير، تفسير، ج4، ص 367 ؛ الاشقر ، زبدة التفسير، ص 742.

(4) احمد ، المسند ، ج5 ، ص 407 (6165) اسناده صحيح ؛ وينظر ، ج5 ، ص 50 (5390) ؛ (وينظر: الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج5 ، ص 53).

(5) احمد، المسند، ج16 ، ص 538 (23044) ؛ ج3 ، ص 43 (2271) ؛ ج12 ، ص 418 (15962).

(6) م . ن ، ج14 ، ص 350 (18905) ؛ ج12 ، ص 418 (15963) ؛ ج12 ، ص 418 (15964) .

وسوق بني قينقاع⁽¹⁾ ، وخص الرسول ρ بالدعاء للذين يخرجون باكراً – أي في أول النهار – للعمل فقال الرسول ρ : " اللهم بارك لامتي في بكورها" . فعمد بعض التجار لأستغلال هذا الدعاء للعمل باكربين ومنهم صخر الغامدي الذي أصبح لديه مال كثير نتيجة العمل بالتجارة⁽²⁾ ، وكان من ضمن التجار في سوق المدينة بعض اليهود⁽³⁾ .

ووردت في مسند الامام احمد بعض السلع التي تُباع في الاسواق، مثل الاقمشة، ومنها الكتان⁽⁴⁾ ، والحريز⁽⁵⁾ ، والابريسم⁽⁶⁾ ، وهناك انواع واصناف اخرى⁽⁷⁾ ، وكذلك هناك الملابس ومنها السراويل⁽⁸⁾ ، والثياب⁽⁹⁾ ، والقسية⁽¹⁰⁾ ، وجبة سندس⁽¹¹⁾، وحلة⁽¹²⁾ ، التي يكون سعرها مرتفعاً اذ بينت احدى الروايات ان سعر

-
- (1) احمد ، المسند، ج 9 ، ص 594 (10835).
- (2) م . ن ، ج 12، ص 179 (15381) اسناده حسن؛ وينظر: ج 12 ، ص 177 (15376) ؛ ج 12، ص 230 (15494) ؛ ج 12 ، ص 230 (15495).
- (3) م . ن ، ج 9 ، ص 320 (9783).
- (4) م . ن ، ج 9 ، ص 93 (9042).
- (5) م . ن، ج 11، ص 146 (13250) ؛ ج 5، ص 104 (5545) ؛ ج 13 ، ص 294 (17119).
- (6) م . ن ، ج 5 ، ص 230 (5751).
- (7) ينظر: الصناعة النسيجية.
- (8) احمد، المسند، ج 14، ص 383 (18999) ؛ ج 14 ، ص 383 (19000).
- (9) م . ن ، ج 3 ، ص 441 (3426) ؛ ج 3، ص 322 (3036) ؛ ج 3، ص 126 (2479) ؛ ج 3، ص 21 (2219) ؛ ج 15، ص 128 (19987) ؛ ج 15 ، ص 150 (20077) ؛ ج 15، ص 154 (20095).
- (10) القسية: ثياب مضلعة من ابريسم . احمد، المسند ، ج 5، ص 230 (5751).
- (11) م.ن ، ج 10، ص 458 (12381) ؛ ج 10، ص 509 (12542) ؛ ج 10، ص 478 (12435).
- (12) م.ن ، ج 5، ص 104 (5545) ؛ ج 1، ص 494 (755) ؛ ج 2، ص 21 (958). والحلة كل ثوب جيد يُلبس غليظ او دقيق ولا يكون إلا اذا ثوبين ، وقيل الحلة القميص والازار والرداء والجمع حُلل ، وحلال . ابن منظور ، لسان، ج 11، ص 172.

احداها بيعت بثلاثة وثلاثين بغيراً، او ثلاث وثلاثين ناقة (1)، في حين بينت رواية اخرى ان حلة بيعت بخمسين دينار (2). وان هذا السعر المرتفع يدل على قلتها، ولايقبل على شرائها إلا المتمكنون مالياً.

ومن مواد الزينة التي كانت تباع في الاسواق الطيب (3)، والمسك (4)، والورس (5)، والزعفران (6)، والكحل (7)، والحناء (8)، والمثيرة او مياثر النمر (9)، والذهب والفضة (10). وورد في مسند الامام احمد ان فضالة بن عبيد الانصاري قال: " اشتريت قلادة يوم خيبر باثني عشر دينار فيها ذهب وخرز، ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينار فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: لا تباع حتى تفصل " (11).

اما بيع الطعام، فيبدو ان اسواقاً خاصة كان يُباع بها الطعام، كما يتبين ذلك مما اورده الامام احمد في مسنده عن عبدالله بن عمر قال: " كنا نبتاع الطعام على عهد رسول الله ﷺ فبيعت علينا من يأمرنا بنقله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه

قبل ان نبيعه " (12). ولعل الاطعمة التي تُباع في مثل هذه الاسواق تشمل جميع الاصناف من ثمار، وحبوب، وخضر (13)، والركبان كان يأتون بها من ما انتجته اراضيهم لان الرسول ﷺ اوصى بعدم التلقي لهم وشراء ما يحملون الا بعد ان يدخلوا الاسواق ويتعرفوا على الاسعار، ولو كانوا تجاراً لكانوا ذا خبرة ومعرفة، ولما احتاجوا ان يدافع عنهم احد. فعن عبدالله بن عمر قال: " أن رسول الله ﷺ كان يبعث عليهم إذا ابتاعوا من الركبان الاطعمة من يمنعهم ان يتبايعوها حتى يؤوا إلى رحالهم " (14). وفي رواية اخرى: " نهى

(1) احمد، المسند، ج11، ص 146 (13248).

(2) م. ن، ج12، ص 133 (15260).

(3) م. ن، ج9، ص 294 (9688)؛ ج9، ص 355 (9899)؛ ج8، ص 415 (8758).

(4) م. ن، ج10، ص 115 (11250)؛ وينظر: ج10، ص 102 (11208)؛ ج10، ص 149 (1377)؛ ج10، ص 194 (11533)؛ ج10، ص 277 (11771).

(5) الورس: نبات اصفر يُصبغ به، ورست الثوب توريساً صبغته بالورس. الخزاعي، الدلالات السمعية، ص 635.

(6) احمد، المسند، ج5، ص 502 (5076)؛ ج5، ص 522 (5131)؛ ج5، ص 375 (6096)؛ والزعفران نوع من الاصباغ.

(7) م. ن، ج8، ص 364 (8596)؛ وينظر: ج8، ص 364 (8597)؛ ج8، ص 385 (8662)؛ ج9، ص 18 (8824).

(8) م. ن، ج13، ص 391 (17427)؛ ج13، ص 392 (17430).

(9) م. ن، ج5، ص 229 (5751)؛ ج13، ص 294 (17119).

(10) ينظر: زكاة الذهب والذهب والفضة، والصرف.

(11) احمد، المسند، ج17، ص 184 (23844).

(12) احمد، المسند، ج5، ص 304 (5924) اسناده صحيح؛ (وينظر: مسلم، صحيح، ج3، ص 1160؛ ابو داود، سنن، ج3، ص 281).

(13) لمزيد من تفاصيل انواع الزروع ينظر النشاط الزراعي.

(14) احمد، المسند، ج5، ص 424 (6191)، سبق تخريجه في البيوع.

رسول الله ﷺ أن تتلقى السلع حتى تدخل الاسواق " (1) . وتلقي السلع ينم عن نقل السلع والبضائع من نواحي واطراف المدينة، ولأنهم بعيدين عن التعامل التجاري وقلة مهارتهم وابتعادهم عن التخصص بالتجارة، شُرِعَ ان لايتلقى احد منهم، وشراء ما عندهم إلا بعد ان يدخلوا السوق ويتعرفوا على الاسعار الحقيقية لسلعهم ثم يبيعون ما يرووه مناسباً لهم . وكان

الرسول ﷺ يستهدف منع الغبن لهؤلاء الباعة، ذلك ان التجارة في النهج الاقتصادي الاسلامي تبغي اساساً صدق المعاملة، ودوام الثقة وعدم التحايل على قليلي الخبرة والمعرفة بالتجارة.

وفيما يخص بيع الحيوانات فكانت لها اسواق خاصة بها ، منها سوق الابل (2) ، ولها اسعار خاصة كل نوع منها (3) ، وكذلك كان بيع الاغنام (4) . وبيع الخيل (5) ،

(1) م . ن ، ج 5 ، ص 490 (6282) ، سبق تخريجه في البيوع.

(2) م . ن ، ج 15 ، ص 306 (20615).

(3) ينظر : الابل في الثروة الحيوانية.

(4) احمد، المسند، ج9، ص297(9700)؛ وينظر: ج10، ص104(11213)؛ ج14، ص450

(19251)؛ ج14، ص452(19257)؛ ج14، ص453(19262)؛ ج12، ص205 (15433) .

(5) م . ن ، ج 16 ، ص 123 (21780).

وهناك نوع من ببيع الحيوانات الذي اقره الرسول ﷺ عندما سأله احدهم فقال : "يا رسول الله ارايت الرجل يبيع الفرس بالافراس والنجيبة بالابل قال لا بأس، اذا كان يداً بيد " (1) . وايضاً كانت للخيول اسعار مختلفة وحسب نوعه (2) . وكذلك فإن منتجات الحيوانات كانت تباع في الاسواق ومن ذلك اللحوم من القصابين (3) ، وايضاً كان يُباع اللبن (4) ، والاقط (5) . ومن تعاملات البيع والشراء التي كانت سائدة ومنتشرة في الاسواق عملية الصرف ، أي بيع الدراهم بالدينار ولكن على وفق قانون الشرع الاسلامي (6) . وايضاً كانت الاسلحة تباع ومنها المجن (7) ، وقيمتها بلغت ثلاثة دراهم (8) ، وفي رواية اخرى ان قيمة المجن : " كان على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم " (9) . وهناك رواية عن أبي قتادة مفادها، انه عندما حصل على سلب في احدى المعارك وهو درع فباعه بخمسة اواق (10) .

وفي اطار التجارة. يبدو ان بيع العقارات كدور وارضيات كانت سائدة في مجتمع المدينة، كما بينت ذلك الروايات التاريخية الواردة في مسند الامام احمد، ومنها: إن عبد الرحمن بن عوف باع ارضاً له باربعين الف دينار (11) ، وفي رواية اخرى مفادها: إن داراً بيعت بمئة الف (12) ، وايضاً يروي جابر بن عبد الله : " اراد بنو سلمة ان يبيعوا ديارهم ينتقلون قرب المسجد ... " (13) ، وايضاً ورد إن رجلاً كان يملك داراً في المدينة اراد بيعها، لانه نوى اخذ اموال الدار ووضعها في أمرٍ يعتقده خيراً (14) ، حتى إن الرسول

- (1) احمد، المسند، ج5، ص 285 (5886) اسناده ضعيف؛ (وينظر : الهيثمي، مجمع الزوائد، ج4، ص 113. وقال: " رواه احمد والطبراني في الكبير بنحوه " .)
- (2) ينظر : الثروة الحيوانية (الخيل).
- (3) احمد ، المسند ، ج12 ، ص 112 (15203) ؛ ج13 ، ص 261 (17022).
- (4) م . ن ، ج13 ، ص 298 (17135).
- (5) م . ن ، ج11 ، ص 53 (12911) ؛ ج11 ، ص 95 (13056) ؛ ج11 ، ص 293 (13797) ؛ والاقط لين مجفف. ابن الاثير ، النهاية، ج1، ص 57 ؛ ابن منظور ، لسان، ج7، ص257.
- (6) ينظر : الصرف.
- (7) المجن : الترس لانه يوارى حامله. ابن الاثير، النهاية، ج1، ص 308 ؛ الرازي، مختار، ص 48 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج13 ، ص 94.
- (8) احمد، المسند، ج5 ، ص 496 (6293) ؛ وينظر: ج5، ص 99 (5543) ؛ ج5، ص93 (5517) ؛ ج5، ص 15 (5310) ؛ ج4، ص 531 (5157) ؛ ج4، ص 286 (4503).
- (9) م . ن ، ج6 ، ص 240 (6687).
- (10) م . ن ، ج16 ، ص 369 (22513).
- (11) احمد، المسند، ج17، ص 413 (24605).
- (12) م . ن ، ج15 ، ص 98 (19887).
- (13) م . ن ، ج12، ص44 (14932) اسناده صحيح؛ وينظر ج10، ص338 (11972)؛ ج11، ص29 (12811)؛ ج11، ص268 (13705)؛ ج11، ص485 (14501)؛ ج12، ص 95 (15132)؛ (وينظر: مسلم ، صحيح، ج1، ص 462؛ ابن خزيمة ، صحيح ، ج1، ص 230).
- (14) احمد، المسند، ج17، ص 277 (24150).

ρ عندما اراد ان يبني مسجد على ارض كانت عائدة لبني النجار طلب منهم ان يثامنوه أي يحددوا لها ثمن (1) .

وإن هذه الاموال التي كانت تدفع لشراء هذه العقارات، دليل على كثرة الاموال لبعض الناس بفعل العمل والتجارة، وهناك حديث، يحث على الاستفادة من الاموال عند بيع العقار، قال الرسول ρ : " من باع داراً او عقاراً فلم يجعل ثمنها في مثله كان قمنا أن لايبارك له فيه " (2) .

وكان الرسول ρ يراقب الاسواق ومايجري فيها، كما روى ذلك عبدالرحمن بن عثمان التيمي قال : " رأيت رسول الله ρ قائماً في السوق يوم العيد ينظر والناس يمرون " (3) . وكان ρ يُرشد ويعلم ويؤنب من يحاول التدليس او اتباع وسائل الخداع

(1) م . ن ، ج 11، ص 213 (13495).

(2) م.ن ، ج 14، ص 256 (18645) اسناده ضعيف؛ وينظر ج 12، ص 340 (15786)؛ (وينظر ابن ماجه، سنن ، ج 2، ص 832 ؛ الدارمي، سنن ، ج 2، ص 353).

(3) احمد، المسند، ج 12، ص 440 (16013) اسناده حسن؛ (وينظر الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج 2 ، ص 206).

والغش في البيع او التجارة، اذ انكر على بائع الطعام ان يجعل ما اصابه المطر، واصبح فيه عيب في وسط الصبرة. فعن ابي هريرة : " ان رسول الله ﷺ مر برجل يبيع طعاماً، فسأله : كيف تبيع ؟ فأخبره ، فأوحى اليه: ادخل يدك فيه، فأدخل يده، فإذا هو مبلول فقال رسول الله ﷺ : ليس منا من غش " (1) .

وبذلك فإن الرسول ﷺ مارس مهمات الحسبة (2) ، بنفسه، وكذلك عين عمر بن

الخطاب τ في مهمة مراقبة سوق المدينة، وعين سعيد بن العاص على سوق مكة، بعد ان ضمت إلى حضيرة الدولة الاسلامية سنة ثمان للهجرة (3) .

ومن نافلة القول : يظهر بوضوح من خلال الروايات التاريخية ان العمل بالتجارة يكاد يكون من الاعمال المفضلة، وعمل فيها سادة الاقوام، ونظروا إلى التاجر نظرة تقدير واحترام، ولعل ذلك يعود إلى ان التاجر اصلاً لا يدخل إلى هذا المجال، إلا ان يكون ذو مؤهلات منها الذكاء، والحنكة، والفطنة، والبصيرة، تمكنه من مجارات تقلب احوال السوق، ومعرفة الحاجات او البضائع التي يُقبل عليها الناس، وبالنتيجة يصل إلى مبتغاه في تحقيق الارباح، اما اذا لم يمتلك تلك المؤهلات فإنه يخرج من هذا العمل ، والتاجر الناجح صاحب المؤهلات التجارية فهو مقبول اصلاً من المجتمع لأنه يُعد الممول بالحاجات الضرورية التي يأتي بها من خارج البلاد، لذلك فالناس بحاجة إليه دائماً .

(1) احمد، المسند، ج7، ص 123 (7290). سبق تخريجه في البيوع.

(2) الحسبة : وهي وظيفة مهمتها مراقبة السوق، ومنع التجاوزات التي تحصل به ، أي الامر بالمعروف، والنهي عن المنكر. وعن تفاصيل هذه الوظيفة (ينظر : الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 408 ومابعداها ؛ الكبيسي، حمدان، اصالة نظام الحسبة العربية الاسلامية (بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1988م) ، ص 9 ومابعداها.

(3) م . ن ، ص 11.

3 – التجارة الخارجية:

أشارت الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في مسند الامام احمد إلى النشاط التجاري للمدينة المنورة مع المناطق الأخرى، وكانت المدينة المنورة مركز الدولة الإسلامية ومقر الحكم ، فضلاً عن موقعها الجغرافي الذي يربطها بشبكة من طرق المواصلات مع الأقاليم والبلدان الأخرى (1) ، كل ذلك مكنها لتكون مسرحاً شهد نشاطاً اقتصادياً بما فيها التجارة الخارجية خلال عصر الرسالة.

فكانت القوافل التجارية تأتي محملة بالبضائع المختلفة لتبيعها بالمدينة اذ يروي احد التجار الذين قدموا بالعبير في عهد الرسول ﷺ : " قدمت المدينة في عبير لنا فبعنا بياعتنا

... " (2) . وفي رواية أخرى: " جلبت جلوبة (3) إلى المدينة في حياة رسول الله ﷺ فلما فرغت من بيعتي ... " (4) . وكذلك وردت رواية يتبين من خلالها إن الماشية كانت من ضمن التجارات الخارجية والتي كانت تأتي إلى المدينة فعن ابي كباش قال : " جلبت غنماً جُذعنا إلى المدينة... فانتهبها الناس " (5) .

ومن الجهات التي كانت تتبادل التجارة مع المدينة المنورة. هي بلاد الشام (6) والتي تبين احدى الروايات التاريخية ، ان الزيت كان يأتي من بلاد الشام إلى المدينة فعن عبدالله بن عمر قال: " قدم رجل من اهل الشام بزييت فساومته فيمن ساومه من التجار حتى ابتعته منه ... فقام إليّ رجل فر بحني فيه حتى ارضاني ... " (7) وايضاً كان يأتي من الشام الملابس، اذ ارتدى الرسول ﷺ جبة شامية ضيقة الكمين (8) .

(1) ووصف ياقوت الحموي وحدد المناطق المرتبطة بطرق المواصلات مع المدينة قائلاً: " فإن من المدينة إلى مكة نحو عشر مراحل ومن الكوفة إلى المدينة نحو عشرين مرحلة وطريق البصرة إلى المدينة نحو من ثماني عشرة مرحلة، ويلتقي مع طريق الكوفة بقرب من النقرة ومن الرقة إلى المدينة نحو من عشرين مرحلة، ومن البحرين إلى المدينة نحو خمس عشرة مرحلة ومن دمشق إلى المدينة نحو عشرين مرحلة ومثله من فلسطين إلى المدينة على طريق الساحل ولاهل مصر وفلسطين اذا جاوزوا مدين طريقان إلى المدينة احدهما على شغب وبدا وهما قريتان بالبادية كان بنو مروان اقطعوهما الزهري المحدث وبها قبره حتى ينتهي إلى المدينة على المروة، وطريق يمضي على ساحل البحر حتى يخرج بالجحفة فيجتمع بهما طريق اهل العراق وفلسطين ومصر " . معجم البلدان، ج5، ص 88.

(2) احمد، المسند، ج15 ، ص 279 (20542) اسناده صحيح ؛ (وينظر الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج5، ص 277. وقال: " رواه احمد ورجاله رجال الصحيح").

(3) جلوبة : من جلب . يعني شيئاً جلبه للبيع، ابن منظور ، لسان ، ج1، ص 268.

(4) احمد، المسند، ج17، ص 13 (23384) اسناده صحيح؛ (وينظر الهيثمي، مجمع الزوائد، ج8، ص 234 وقال: " رواه احمد وابو صخر لم اعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح").

(5) احمد ، المسند، ج9، ص 297 (9700) اسناده حسن؛ (وينظر الترمذي، سنن، ج4، ص87؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج9 ، ص 271).

(6) احمد ، المسند، ج5، ص 407 (6165).

(7) م.ن ، ج16 ، ص 55 (21562) .

(8) احمد، المسند، ج14 ، ص 93 (18088) ؛ ج14، ص 81 (18052) ؛ ج14 ، ص 112 (18156).

واستمرت التجارة مع بلاد الشام حتى في العصور التي تلت عصر الرسالة (1) .
وكذلك كانت هناك تجارة مع مصر (2) ، اذ كان يُجلب بعض البضائع ومنها
الملابس واحد انواعها القسية. وهي : " ثياب مضلعة من ابريسم يُجاء بها من مصر " (3).
وأشارت الاحاديث التي وردت في مسند الامام احمد إلى ان التجارة كانت قائمة مع
اليمن، اذ روي إن ضمرة بن ثعلبة : " انه اتى النبي ﷺ وعليه حلتان من حلل اليمن... " .
(4) . وفي رواية عن انس بن مالك قال: " دخل النبي ﷺ المسجد وعليه

(1) م. ن ، ج 18 ، ص 133 (25970).

(2) م. ن ، ج 18 ، ص 133 (25970).

(3) م. ن ، ج 5 ، ص 230 (5751).

(4) م.ن، ج 14 ، ص 342 (18881) اسناده صحيح؛ (وينظر الهيثمي ، مجمع ، ج 5، ص 136).

رداء نجراني غليظ الصنعة ... " (1) .
وكذلك كانت هناك تجارة مع هجر وكان يجلب منها بعض انواع الثياب (2) .
وتجاوزت تجارة المدينة مع البلاد العربية، لتصل إلى مناطق اخرى، ومنها مع الهند، اذ هناك مايبين ان بعض المواد الهندية كانت تستخدم كدواء، اذ روت ام قيس بنت محسن قول الرسول ﷺ في ذلك : " ... عليكن بهذا العود الهندي فإن فيه سبعة اشفية ... " (3) . وهو يسمى ايضاً القسط البحري (4) ، العود الذي يتبخر به (5) .

4 – المكايل والاوزان والنقود :

شدد النهج الاقتصادي الاسلامي على الالتزام بالكيل والميزان، وحذر من التلاعب فيهما ، قال تعالى : [وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ] (الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) (6) . التطفيف الاخذ في الكيل او الوزن شيئاً طفيفاً، فالمطفف هو المقلل حق صاحبه بنقصانه عن الحق في كيل او وزن،

-
- (1) احمد ، المسند، ج11، ص152 (13272) اسناده صحيح؛ وينظر ج11، ص 111 (13127)؛ ج10، ص 494 (12487)؛ ج14، ص 18 (17879) ؛ (وينظر مسلم، صحيح ، ج2، ص 730 ؛ ابن ماجه، سنن، ج2، ص 1177 ؛ ابن حبان، صحيح ، ج14، ص289).
- (2) احمد، المسند، ج14، ص 383 (18999).
- (3) م . ن ، ج18، ص 392 (26883) اسناده صحيح؛ وينظر : ج18، ص 389 (26876) ؛ ج18، ص 390 (26879) ؛ ج11، ص 433 (14322)؛(وينظر البخاري، صحيح، ج5، ص 2159؛ مسلم صحيح، ج4، ص 1735).
- (4) احمد، المسند، ج10، ص 342 (11984) ؛ ج11، ص 30 (12818).
- (5) ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث، ج3، ص 317 ؛ ابن منظور، لسان، ج3، ص320.
- (6) سورة المطففين، آية 1-3 ؛ (وينظر سورة الاعراف ، الآية 85 ؛ وسورة هود ، آية 85 ؛ وسورة الرحمن آية 7، 8، 9 ؛ سورة الشورى، آية 7 ؛ سورة الاسراء، آية 35 ؛ سورة الانعام، آية 152).

وهم الذين اذا اشترؤا لأنفسهم استوفوا في الكيل والوزن واذا كالوا لغيرهم من الناس ينقصون الكيل او الوزن (1) ، وبذلك فإن الالتزام بالمكاييل والموازين يفضي إلى معرفة كل ذي حق حقه ولا يؤدي إلى التعدي والتنازع، وكان الرسول ρ يوصي باستخدام الكيل لكي يعرف صاحب الحق حقه، فعن المقدام بن معد بن يكر بن قال : قال رسول الله ρ : " كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه" (2) . وفي رواية تاريخية اوردتها الامام احمد في مسنده

تضمنت تأكيد الرسول ρ على ضرورة استخدام الكيل فعن عثمان بن عفان τ قال : " كنت ابتاع التمر من بطن من اليهود يقال لهم بنو قينقاع، فأبيعه بربح ، فبلغ ذلك رسول الله ρ فقال: " ياعثمان ، اذا اشتريت فاكتل، واذا بعت فكل " (3) . وبذلك فإن الكيل لابد ان يكون في البيع والشراء .
ويبدو لان النشاط الزراعي كان سائداً في المدينة، فلذلك غلب عليهم التعامل بالمكيال ، أكثر من الوزن (4) ، وهذا ماجاء في قول الرسول ρ : "المكيال مكيال اهل المدينة والميزان ميزان مكة" (5) .
ومن وحدات الكيل التي كانت سائدة ومتعارف عليها، الصاع الذي هو اربعة امداد (6) ، وكل مد يساوي رطل وثلاث عند اهل الحجاز، ورطلان عند اهل العراق (7)، والجمع صئوع ، واصواع ، وصيعان (8) ، وفي الاصطلاح: هو إناء وميكال مخروطي الشكل يستعمل في كيل الجامدات كالحبوب والمعائنات (9) .

-
- (1) الاشقر، زبدة، ص 796.
 - (2) احمد، المسند، ج13 ، ص 292 (17111) اسناده صحيح ؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج2، ص 749 ؛ ابن ماجه، سنن، ج2، ص 750 ؛ ابن حبان، صحيح، ج11، ص 285).
 - (3) احمد، المسند، ج1، ص 355 (444) اسناده صحيح ؛ (وينظر الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج4، ص 98).
 - (4) ينظر الشريف، مكة والمدينة، ص 374.
 - (5) ابو عبيد، الاموال، ص 624 ؛ (وينظر ابو داود، سنن، ج3، ص 246 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج2، ص 29 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج4، ص 78).
 - (6) ابو عبيد ، الاموال، ص 627 ؛ ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج8 ، ص 63؛ ابن منظور ، لسان، ج8 ، ص 215 ؛ الفيومي ، المصباح المنير، ج1، ص 351.
 - (7) الرازي، مختار الصحاح، ص 618.
 - (8) ابن منظور، لسان، ج8، ص 215.
 - (9) الكبيسي، وحدات الوزن، ص 139.

والصاع مكيال لاهل المدينة (1) ، ويساوي عندهم خمسة ارطال وثلاث (2) ، وفي ذلك قال ابو عبيد (3) : " واما اهل الحجاز فلا اختلاف بينهم فيه اعلمه، ان الصاع عندهم خمسة ارطال وثلاث ، يعرفه عالمهم وجاهلهم ، ويباع في اسواقهم" . وهناك رأي آخر ان الصاع يساوي ثمانية ارطال (4) ، ويرى احد الباحثين بعد دراسة مستفيضة ومقارنة ان الرأي الراجح هو ان الصاع يساوي خمسة ارطال وثلاث (5) .

ومن الروايات الواردة في مسند الامام احمد بشأن الصاع، عن ابي سعيد الخدري قول الرسول ﷺ : " اللهم بارك لنا في مدنا وصاعنا واجعل البركة بركتين" (6). وكذلك ورد في مسند الامام احمد ان الصاع، يُعد المعيار الذي يُعتمد عليه في العديد من احكام المسلمين ومن ذلك تحديد صدقة الفطر بالصاع (7) ، وكفارة الافطار المُتعمد

في رمضان (8) ، وكفارة النسك (9) ، وكذلك كان الصاع يستخدم لاعطاء الاجرة (10) ، وفي المقايضة (11) .

وورد في مسند الامام احمد " مختوماً" (12) . وقال فيه ابو عبيد : " والمختوم هاهنا الصاع بعينه وإنما سمي مختوماً لان الامراء جعلت على اعلاه خاتماً مطبوعاً لئلا يزداد فيه، ولا ينقص منه" (13) .

ومن وحدات الكيل الاخرى المُد ، والذي يعني مقدار ما حملت يدا الرجل الممدوتان المملؤتان بالطعام، وهو قدر مُد الرسول ﷺ ، ومقداره ربع الصاع (14) . والذي يساوي

-
- (1) ابن منظور ، لسان ، ج8 ، ص 215 ؛ الفيومي، مصباح المنير، ج1، ص 351.
 - (2) ابو يوسف ، الخراج، ص 53؛ ابن قتيبة ، غريب الحديث، ج1، ص 162 ؛ الازهري، الزاهر، ص 351؛ ابن قدامة ، المغني، ج2، ص 353.
 - (3) الاموال، ص 623.
 - (4) ابن قتيبة، غريب الحديث، ج1، ص 162 ؛ ابن ادم، الخراج، ص 141-142 ؛ المرغنياني، الهداية، ج1، ص 117.
 - (5) الكبيسي، وحدات الكيل، ص ص 139-146.
 - (6) احمد ، المسند، ج10 ، ص 112 (11240) اسناده صحيح؛ وينظر ج10 ، ص 148 (11370) ؛ ج5، ص 363 (6064) ؛ ج5، ص 373 (6091) ؛ (وينظر مسلم، صحيح، ج2، ص 1002 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج2، ص 485 ؛ ابن حبان، صحيح، ج9، ص59).
 - (7) ينظر زكاة الفطر.
 - (8) احمد ، المسند، ج6 ، ص 407 (6944).
 - (9) م.ن ، ج14 ، ص 72 (18020) ؛ ج14 ، ص 73 (18024) ؛ ج14 ، ص 74 (18027) ؛ ج14 ، ص 76 (18035) ؛ ج14 ، ص 77 (18038) ؛ ج14، ص77 (18042) ؛ ج14 ، ص 78 (18046).
 - (10) م . ن ، ج10 ، ص 317 (11905) ؛ ج11، ص 30 (12818) ؛ ج10 ، ص 342 (11984)؛ ج11، ص 6 (12721).
 - (11) م . ن ، ج5، ص 501 (6308) ؛ ج4، ص 375 (4728).
 - (12) م . ن ، ج10، ص 185 (11502).
 - (13) الاموال ، ص 622.
 - (14) ابن قتيبة ، غريب الحديث، ج1، ص 162 ؛ الازهري، الزاهر، ص 210 ؛ ابن منظور، لسان ، ج3 ، ص 400 ؛ الكبيسي ، وحدات الوزن، ص 154.

رطل وثلاث عند اهل الحجاز، ورطلان عند اهل العراق (1) ، وورد في مسند الامام احمد ان المد هو احد المكايل الذي كان يتعامل به الناس (2) ، كما ان اهل الشام كانوا يتعاملون به ايضاً (3) .

(1) الرازي ، مختار الصحاح، ص 618 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج3، ص 400.

(2) احمد ، المسند ، ج11، ص 178 (13361).

(3) م . ن ، ج11، ص 438 (14343).

ومن وحدات الكيل الاخرى السوق وهي معروفة وتساوي ستين صاع بصاع النبي
 ρ فالخمس اوسق ثلاثمائة صاع (1) ، وأستخدم السوق في تحديد مقدار نصاب زكاة
 الزروع (2) .
 اما عملية الوزن ووحداتها، فكانت سائدة ومنتشرة في الدولة الاسلامية لما لها من
 اهمية كبيرة في تنظيم عمليات البيع والشراء ، حتى ان بعض الناس قد امتهن عملية
 الوزن، أي انه يؤزن بالاجرة، كما روى ذلك سويد بن قيس قال : " جلبت أنا ومخرمة
 العبد ثياباً من هجر قال : فأثنا رسول الله ρ فساومنا في سراويل وعندنا وزانون يزنون
 بالاجرة فقال للوزان: زن وارجح" (3) . وفي رواية اخرى عن جابر بن عبدالله قال : "
 اشترى مني رسول الله ρ بغيراً فوزن لي ثمنه ... " (4) . وكذلك ان الروايات التي تضمنت
 تحريم الربا الدرهم بالدينار وزناً بوزن (5) ، من كل ذلك يتضح ان عملية الوزن كانت
 اساس التعامل المالي والاقتصادي عند المسلمين، وهذا يعتمد بالدرجة الاولى على الثقة
 الكبيرة بهذه الاوزان، وكانت هناك وحدات ثابتة ومعروفة يعتمد عليها في تحقيق عدالة
 وضبط ودقة الوزن.
 ومن وحدات الوزن الاوقية، ومقدارها اربعين درهم (6) ، وقد وردت كثيراً في

-
- (1) ابو يوسف ، الخراج، ص 53 ؛ ابن ادم ، الخراج، ص ص 140-141 ؛ ابو عبيد، الاموال،
 ص 574 ؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص 76 ؛ قدامة، الخراج، ص 221 ؛ ابن قدامة، المغني،
 ج2، ص 298.
 (2) ينظر فصل الزكاة (زكاة الزروع).
 (3) احمد، المسند، ج14 ، ص 383 (18999) اسناده صحيح؛ (وينظر ابن ماجه ، سنن ، ج2،
 ص 748 ؛ ابو داود ، سنن ، ج3، ص 245 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج4، ص35).
 (4) احمد، المسند، ج11، ص 390 (14168) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 11 ، ص 380 (14126)
 ؛ (وينظر ابن الجارود، المنتقى، ج 1 ، ص 151).
 (5) ينظر الربا.
 (6) ابو عبيد ، الاموال ، ص ؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص 654 ؛ اليعقوبي ، تاريخ، ج2، ص
 72 ؛ الطبري، تاريخ ، ج1، ص 202.

مسند الامام احمد (1) ، ومن ذلك تحديد مقدار زكاة الدرهم، بخمس اواق (2) ، وكذلك تحديد الصداق فعن ابي هريرة قال : " كان صداقنا إذ كان فينا رسول الله ﷺ عشر اواق، وطبق بيديه وذلك اربعمائة" (3) . وكذلك في رواية اخرى مفادها : ان ام المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) بينت ان صداق الرسول ﷺ كان لزوجاته اثنتي عشر اوقية ونشا ، والنش نصف اوقية (4) . وكذلك ورد في المسند لايحق لاحد ان يسأل وهو يملك اوقية او عدلها (5) . ومن وحدات الوزن الاخرى النش الذي ورد في مسند الامام احمد ومقداره نصف اوقية (6) . أي عشرون درهماً (7) ، وكان ضمن تعاملات البيع والشراء (8) . والقنطار: وهو مقدار من الوزن ويعني كمية كبيرة من المال (9) ، وقد ورد في مسند الامام احمد ان النبي ﷺ قال : " القنطار اثنا عشر ألف اوقية ... " (10) . وفي

رواية عن معاذ بن جبل: القنطار الف ومائتا اوقية (11) ، وقد شهد القنطار اختلافاً كثيراً (12)

وكذلك هناك وحدات وزن وردت في مسند الامام احمد، منها النواة (13) . وهي وزن خمسة دراهم (14) ، وكذلك القيراط (15) ، وهي وحدة تساوي اربع شعيرات وهي حبة

- (1) ينظر: احمد، المسند، ج11، ص 430 (14313) ؛ ج11، ص 381 (14129) ؛ ج12، ص 47 (14944) ؛ ج12، ص 55 (14966).
- (2) ينظر زكاة الذهب والورق.
- (3) احمد، المسند، ج9، ص 4 (8792) اسناده صحيح؛ (وينظر الصنعاني ، المصنف، ج6، ص 177؛ الدار قطني، سنن، ج3، ص 222 ؛ الحاكم ، المستدرک، ج2، ص 191 وقال: "حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه").
- (4) احمد، المسند، ج17، ص 387 (24507) . (وينظر الطبري، تاريخ، ج2، ص 80 ؛ الزمخشري، الفائق، ج3، ص428؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج4، ص143 ؛ ج5، ص306).
- (5) احمد، المسند، ج13، ص 8 (16363) ؛ ج10، ص 32 (1101) ؛ (وينظر اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص 72).
- (6) احمد ، المسند ، ج17 ، ص 387 (24507).
- (7) البلاذري ، فتوح البلدان، ص 654.
- (8) احمد، المسند، ج8، ص315 (8420)؛ ج8، ص 318 (8432) ؛ ج8، ص 383 (8656) .
- (9) الكبيسي، وحدات الوزن، ص 58.
- (10) احمد، المسند، ج8، ص 411 (8743) ؛ (وينظر ابن ماجه، سنن ، ج12 ، ص 120؛ ابن حبان، صحيح، ج6 ، ص 311).
- (11) البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى ، ج7 ، ص 237.
- (12) ينظر الكبيسي، وحدات الوزن، ص 58.
- (13) احمد، المسند، ج11، ص 53 (12911) ؛ وينظر ج11، ص 95 (13056) ؛ ج11، ص 293 (13797).
- (14) البلاذري، فتوح البلدان، ص 654 ؛ الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية، ص 613 ؛ هنتس ، فالتر ، المكايل والاوزان الاسلامية، ترجمة كامل العسلي ، (عمان، 1389هـ/1970م)، ص56.
- (15) ينظر احمد ، المسند ، ج11، ص 430 (14313).

خرنوب شامي والمراد بها حبة الحمص⁽¹⁾ ، وكان يُتخذ وزناً للماس والاحجار الكريمة⁽²⁾

اما النقود فكان الدينار الذهبي ، والدرهم الفضي (الوَرَق) هما العملتان الاساسيتان اللذان كان يتم التعامل بهما في النشاط الاقتصادي كالبيع والشراء⁽³⁾ ، وقد وردت الكثير من الروايات في مسند الامام احمد التي تضمنت هاتين العمليتين، وجاءت في ثنايا فصول هذه الدراسة ، كالزكاة، والصرف وغيرها.

(1) الكبيسي ، وحدات الوزن، ص 95.

(2) م . ن .

(3) ينظر : الكبيسي، حمدان عبدالمجيد، اصول النظام النقدي في الدولة العربية الاسلامية ، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1409هـ / 1988م) ، ص 7 ؛ الحسيني ، محمد باقر، تطور النقود العربية الاسلامية، (بغداد، دار الجاحظ، 1969م) ، ص ص 16-19.

المبحث الثاني

العمل والكسب في مسند الامام احمد

1 - اهمية المال (1) :

قبل الدخول في دراسة موضوع العمل والكسب عموماً، والمهن خاصة، لا بد من ان ندرك شيئاً في غاية الاهمية ، وهو اهمية المال في النهج الاقتصادي الاسلامي، والتي تظهر من خلال مضمون ومغزى قول الرسول ρ : " مَنْ أُرِيدَ مَالُهُ فَقُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ " (2) . ففي هذا الحديث ابراز اهمية المال، من خلال جعل الذي يدافع عن ماله وفي اثناء الدفاع يُقْتَلُ فهو شهيد، فالنهج الاقتصادي الاسلامي لم يقر هذا المبدأ عبثاً ولا اعتباطاً، وإنما رأى أن المال يُشكّل عصب الحياة ومنظم شؤونها، ومشجع اهلها للتطور والتقدم والتنافس، ولا يحصل عليه الانسان الا بما تؤهله مقدراته وقابليته في اتقان الطرق. والسبل العديدة، وانه احد الوسائل التي بها يمكن الوصول للارتقاء نحو الافضل والاسمى في اغلب المجالات ، وبما إن نيل ذلك يكون بالمال لذلك شجع النهج الاقتصادي الاسلامي على ضرورة كسب المال بالطرق الشرعية، واذا حصل هذا وتحقق يُسعد الانسان وتنتهي له منابع الرفاهية والتي لا تنفذ ، وكل تلك الاهمية مرتكزة على اساس اهمية المال كوسيلة وليس هدف او غاية.

ومن المعروف والمعلوم إن الغالب الاعظم من الناس قد غرّز في قلبه حب المال قال تعالى : **[وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا]** (3) . وبين الرسول ρ هذه ، بأدق معني واوضح مثل ، فعن ابي هريرة عن النبي ρ قال : " الشيخ يكبر ويضعف جسمه، وقلبه شاب على

(1) المال : لغة وكما قال ابن منظور: " معروف مملكته من جميع الاشياء " . لسان العرب، ج11، ص 635. اما اصطلاحاً، يبدو ان هناك اختلاف في تعريف المال من حيث دلالات اللفظ والمعنى ففي المذهب الحنفي . المراد : " بالمال مايميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة " . ابن عابدين، محمد امين (ت 1252هـ) ، حاشية رد المحتار على الدر المختار، (بيروت، دار الفكر، 1386هـ) ، ج4 ، ص 501 ؛ وايضاً عُرف : " والمال كما صرح به اهل الاصول ما يمتول ويدخر للحاجة وخاص بالاعيان فخرج عن تملك المنافع " ، ابن بكر ، البحر الرائق، ج2، ص 217 . يظهر من تعاريف المذهب الحنفي، إن المنافع ليست بمال عندهم . اذ انهم يشترطون فيه ان يكون مادة حية يمكن احرازه وادخاره لوقت الحاجة. الكبيسي، احمد عواد محمد، الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الاسلامي، (بغداد ، مطبعة العاني، 1987م) ، ص 165 . اما الجمهور فتضمنت تعاريفهم للمال ان يكون الشيء له قيمة بين الناس، وتكون هذه القيمة متأتية من انه ينتفع به انتفاعاً مشروعاً وبذلك فإنهم يعدون المنافع اموال. م . ن ، ص 164-165.

(2) احمد ، المسند ، ج8 ، ص 270 (8281) اسناده صحيح؛ (وينظر ابو داود، سنن، ج4، ص 246 ؛ ابن ماجه ، سنن، ج2، ص 861 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج2، ص 208).

(3) سورة الفجر ، آية 20.

حب اثنتين: طول العمر ، والمال " (1) . وفي رواية أخرى : "قلب الشيخ شاب على حب اثنتين طول الحياة وكثرة المال " (2) .

ان اقتران حب الانسان بطول الحياة، بحبه للمال، لان المال قد يكون الوسيلة التي يحقق به كثير مما يصبو اليه ، وهذا الشغف بالمال يدفع الانسان ليسعى جاهداً في كسب أكبر مايمكنه تحصيله من المال، لذلك فانه دائم التفكير في الطرق والوسائل التي تحقق له ذلك الهدف، والنهج الاقتصادي الاسلامي لم يمانع ولم يعترض من تحقيق هذا الهدف ولكن ضمن الحدود الشرعية من الاحكام التي أوجبها النهج الاقتصادي الاسلامي في تحصيل وكسب المال ، منها لا يحق لاحد ان يأخذ من مال غيره الا بموافقة صاحب المال فقال

الرسول ﷺ : " ولا يحل لامرئ من مال اخيه إلا ما طابت به نفسه " (3) .

وكذلك أكد النهج او الشرع الاسلامي على عدم افتعال الحيل، ليحصل على اموال الآخرين، لانه تجاوز على حقوق واملاك الآخرين ، ويؤدي إلى هدم او ضرر في التعامل الاقتصادي الصادق، وإن كل متعامل لا يحترم ولا يطبق الشرع الاسلامي لاسيما في المجال الاقتصادي فإنه يكون معول يخدش قواعد النهج الاقتصادي الاسلامي، والذي هدفه بناء

الاقتصاد الرابع وبناء المجتمع الصالح، وكل ذلك واضح في قول الرسول ﷺ : " من حلف على يمين ليقتطع بها مال امرئ مسلم لقي الله Y وهو عليه غضبان (4) " ... فأنزله الله Y : [إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ] (5) .

ووضع النهج الاسلامي قواعد وثوابت لابد ان يتحلى بها المسلم من حيث العموم، وهي تشمل المعاملات الاقتصادية والمالية ومن هذه الثوابت اداء الامانة، فعن انس بن

(1) احمد، المسند، ج 8 ، ص 309 (8403) اسناده صحيح؛ وينظر ج 8 ، ص 319 (8437)؛ ج 8 ، ص 323 (8453) ؛ ج 9 ، ص 493 (10462) .

(2) احمد، المسند، ج 9 ، ص 111 (9098) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 8 ، ص 238 (8196)؛ ج 8 ، ص 391 (8684) ؛ ج 9 ، ص 50 (8915) ؛ ج 9 ، ص 54 (8926) ؛ ج 9 ، ص 292 (9681) ؛ ج 9 ، ص 308 (9738) ؛ (وينظر مسلم، صحيح، ج 2، ص 724؛ ابن ماجه، سنن ، ج 2، ص 1415 ؛ الترمذي، سنن ، ج 4، ص 570 ؛ الحاكم ، المستدرک، ج 4، ص 363) .

(3) احمد ، المسند، ج 12 ، ص 201 (15427) اسناده صحيح؛ وينظر ج 15 ، ص 400 (20980) ؛ ج 15 ، ص 400 (20981) ؛ (وينظر البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج 6 ، ص 97؛ الهيثمي، مجمع الزوائد ، ج 4، ص 171) .

(4) احمد، المسند، ج 4، ص 128 (4049) اسناده صحيح؛ وينظر ج 2، ص 293 (1640)؛ ج 2، ص 297 (1649) ؛ ج 3، ص 495 (3576) ؛ ج 3، ص 504 (3597) ؛ ج 4، ص 95 (3946) ؛ ج 8 ، ص 404 (8722) ؛ ج 13، ص 472 (17646) ؛ ج 13 ، ص 473 (17651) ؛ ج 15 ، ص 170 (20170) ؛ ج 15، ص 171 (20173) ؛ ج 16 ، ص 246 (22140) ؛ ج 16، ص 114 (21745) ؛ ج 16، ص 113 (21741)؛ ج 16 ، ص 113 (21740) ؛ ج 16 ، ص 111 (21734) ؛ ج 16 ، ص 112 (21738) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ؛ ج 6، ص 2452 ؛ ابو داود، سنن، ج 3، ص 220 ؛ الترمذي، سنن، ج 3، ص 569) .

(5) سورة ال عمران، آية 77.

مالك قال : ماخطبنا نبي الله ﷺ إلا قال : " لا ايمان لمن لا امانة له ، ولادين لمن لا عهد له " (1) .

وفي شأن الاموال قال تعالى : [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ...] (2) .

والمقياس الذي وضعه الشارع الاسلامي لقياس درجة الايمان عند الانسان – في الدين الاسلامي – هو القدرة على حفظ امانات الناس، وجعل حفظ النفس قرين ومساوي لحفظ المال، ولعل ذلك للدلالة على اهمية المال في الحياة البشرية، ولان المال لايمكن زيادته ونمائه بالشئ الهين او اليسير ، وإنما بعد جهد جهيد وعناء طويل ، ولذلك حفظ

اموال الناس كأمانة من دلالات الايمان ، فعن ابي هريرة عن النبي ﷺ قال : " المسلم من سلم الناس من لسانه ويده ، والمؤمن من امن امنه الناس على دمائهم واموالهم " (3) .

وكذلك دعى النهج الاقتصادي الاسلامي للمحافظة على المال المكتسب بالطرق الشرعية المباحة ، وعدم اضاعته او صرفه على سفاسف الامور التي لا تُسمن ولا تُغني من

جوع، قال الرسول ﷺ : " ان الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال .. " (4) ، وأن التوسط في الصرف، وبدون تبذير ولا تقتير جاء في القرآن الكريم ، قال

تعالى : [وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا] (5) .

(1) احمد، المسند، ج10 ، ص 438 (12324) اسناده حسن؛ وينظر : ج10 ، ص 499 (12505) ؛ ج11، ص 113 (13132) ؛ ج11 ، ص 235 (13571) ؛ (وينظر ابن حبان، صحيح، ج1، ص 422 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج6 ، ص 288 ؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج1، ص 96).

(2) سورة النساء، آية 29.

(3) احمد ، المسند، ج9 ، ص 49 (8915) اسناده صحيح؛ وينظر ج6 ، ص 78 (6515) ؛ (وينظر الترمذي، سنن ، ج5 ، ص 17 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج6 ، ص 530 ؛ ابن حبان، صحيح ، ج1 ، ص 406 ؛ الحاكم، المستدرک ، ج1، ص 54).

(4) احمد، المسند، ج14 ، ص 86 (18065) اسناده صحيح؛ وينظر ج9 ، ص 2 (8785) ؛ ج8 ، ص 397 (8703) ؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج2، ص 537 ؛ مسلم ، صحيح، ج3، ص 1341).

(5) سورة الاسراء، آية 29.

وكذلك ورد عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : " إياكم والشَّحَّ ، فإنه أهلك من كان قبلكم ... " (1) . وفي رواية أخرى باسناد ضعيف وعن عبدالله بن مسعود قال رسول الله ﷺ : " ماعال من اقتصد " (2) .

ووصف المال بأن نقصه وقلته أبتلاء ، قال تعالى : [وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ] (3) . والمال هو احد عوامل الزينة في الحياة ، قال تعالى : [الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ...] (4) .

وفي شدة حب الانسان للمال عن انس بن مالك أن نبي الله ﷺ كان يقول : " لو أن لأبن آدم واديين من مال لا يتغى واديا ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب " (5) . ولكن مهما حاز الانسان من مال فإن إنفاقه له على قدر حاجته التي لا تزيد على مأكل وملبس ومسكن ، قال الرسول ﷺ : " يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك يا ابن آدم من مالك الا ما اكلت فأفنيته او لبست فأبليت او تصدقت فأمضيت " (6) .

2 - اهمية العمل والكسب :

تضمن اسلوب الدعوة والحث على العمل في النهج الاقتصادي الاسلامي كل طرق الترغيب والاقناع وبيان اهميته وفائدته التي تُرجى منه ، فالعمل به تُنال المطالب ، وبه تُعز النفس وتسمو ، وبه تُحث الخُطى للتوصل إلى المقاصد حيث النهوض والتطور والرقى ، ومن تجنبه ناله الذل والهوان ، وأنزوى في متاهات التخلف والفاقة والحاجة ، وجاءت العديد من الايات في القرآن الكريم التي تدعو إلى العمل والسعي والكسب (7) ، ومنها قوله تعالى : [فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ

(1) احمد، المسند، ج 6 ، ص 310 (6792) اسناده صحيح؛ وينظر ج 6 ، ص 330 (6837)؛ ج 6 ، ص 42 (6487) ؛ (وينظر ابو داود ، سنن، ج 2، ص 133 ؛ ابن حبان، صحيح ، ج 11، ص 579 ؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج 5، ص 234).

(2) احمد، المسند، ج 4 ، ص 198 (4269) ؛ (وينظر الهيثمي ، مجمع الزوائد، ج 10 ، ص 252 وقال: "ابراهيم بن مسلم الهجري وهو ضعيف").

(3) سورة البقرة، آية 155.

(4) سورة الكهف ، آية 46.

(5) احمد، المسند، ج 11، ص 59 (12931) اسناده صحيح، وينظر: ج 11، ص 11 (12739) ؛ ج 10 ، ص 543 (12653) ؛ ج 17، ص 280 (24157) ؛ ج 10 ، ص 393 (12168) ؛ ج 11، ص 222 (13520) ؛ ج 11، ص 211 (13486) ؛ ج 11، ص 197 (13432) ؛ ج 11، ص 190 (13410) ؛ (وينظر مسلم ، صحيح، ج 2، ص 725 ؛ الترمذي، سنن، ج 5 ، ص 711 ؛ ابن حبان ، صحيح، ج 8 ، ص 29).

(6) احمد، المسند، ج 12، ص 524 (16279) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 9 ، ص 179 (9310) ؛ ج 9 ، ص 7 (8798) ؛ ج 12 ، ص 520 (16257) ؛ ج 12 ، ص 520 (16258) ؛ ج 12، ص 523 (16274) ؛ (وينظر مسلم ، صحيح، ج 4، ص 2273 ؛ ابن حبان، صحيح ، ج 8 ، ص 120).

(7) ينظر : سورة القصص آية 77 ؛ سورة يس ، آية 33 ، 34 ، 35 ، سورة الملك، آية 15.

كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ] (1) وقال تعالى :
[... وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ...] (2) .

وكان الرسول p يأتي بالامثال في الذين عملوا من اجل العيش والابتعاد عن الحاجة، والتعفف عن اموال الناس ، وهم الانبياء والمرسلين (صلوات الله عليهم اجمعين) سادة بني البشر وقوتهم وانبلهم وازهدهم بالدنيا . فعملوا من اجل الكسب (3) ، ومن ضمن الاعمال التي زاولوها الرعي بالماشية، فقال الرسول p عن جابر بن عبد الله قال : " ... قلنا وكنت ترعى الغنم يا رسول الله قال : نعم وهل من نبي إلا قد رعاها" (4) . ومن الاعمال الاخرى للانبياء (صلى الله عليهم اجمعين)، نوحاً U كان نجاراً يأكل من كسبه ، وادريس U كان خياطاً ، وابراهيم U كان بزازاً ، وداود U كان يأكل من كسبه (5) ، وسليمان U كان يصنع المكاتل من الخوص فيأكل من ذلك (6) ، وزكريا U كان نجاراً (7) وكان موسى U يرعى الغنم لاهله (8) ، وكذلك رعى الرسول p الغنم (9) .

واورد الامام احمد في مسنده احاديث عديدة تتضمن بيان اهمية العمل وابرار حقوق العمال وواجباتهم، وفي اهمية العمل، فعن ابي هريرة قال النبي p : " والله لأن يأخذ احدكم حبلاً فيحتطب ، فيحمله على ظهره، فيأكل أو يتصدق خيراً له من ان يأتي رجلاً أغناه الله من فضله فيسأله، اعطاه او منعه، ذلك بأن اليد العليا خير من السفلى" (10) . يتضمن هذا الحديث جملة أمور وقضايا في غاية الاهمية، أولها إن نوعية

(1) سورة الجمعة، آية 10.

(2) سورة المزمل ، آية 20.

(3) الكسب . و : " الاكتساب في عرف اهل اللسان تحصيل المال بما يحل من الاسباب " . ينظر الشيباني، الكسب ، ص 32 ؛ وقال ابن خلدون : " وان الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء، والقصد إلى التحصيل " . المقدمة، ص 462.

(4) احمد، المسند، ج11، ص 466 (14434) . سبق تخريجه.

(5) الشيباني ، الكسب ، ص 35.

(6) م . ن ، ص 36.

(7) احمد ، المسند ، ج8 ، ص 68 (7934) ؛ ج9 ، ص 154 (9229) ؛ ج9 ، ص 438 (10243) .

(8) م . ن ، ج10 ، ص 304 (11857).

(9) م . ن ، ج10 ، ص 304 (11857).

(10) م . ن ، ج7، ص 139 (7315) اسناده صحيح؛ وينظر ج7 ، ص 279 (7482) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج2، ص 535 ؛ الترمذي، سنن ، ج3، ص 64 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج2، ص 51 ؛ ابن حبان، صحيح، ج8 ، ص 182).

العمل المشروع حتى وإن كان قليل الشأن افضل من المسألة ، لان فيها الذل سواء أُعطي أو رُد، لذلك فالتعفف والتنزه عنها خيراً للمرء اذا كان قادر على العمل والاكتساب (1) ، وعن المقدم بن معد يكرم انه سمع رسول الله يقول: " ما أكل احد منكم طعاماً احب إلى

الله Y من عمل يديه" (2) . وفي رواية اخرى عن رافع بن خديج قال : " قيل يا رسول الله أي الكسب اطيب ؛ قال : عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور" (3) . وفي رواية اخرى والتي تضمنت ترغيب على العمل ليعيل المرء نفسه وعياله فعن عبدالله بن عمرو سمعت رسول الله P يقول : " كفى بالمرء إثماً أن يُضيع من يقوت" (4) .

في هذه الاحاديث تأكيداً على العمل لما فيه من اعتزاز الانسان بنفسه وتحقيق الغاية المنشودة في خدمة نفسه ثم مجتمعه بعيداً عن الاتكالية والتي فيها هوان النفس، وهناك

الكثير من الروايات التاريخية التي تتضمن سعي الصحابة P في العمل، ولم يتوان احداً منهم عن العمل والكسب الحلال، ويروي ذلك ابو هريرة قائلاً: " ... وإن اصحابي من المهاجرين كانت تشغلهم صفقاتهم في الاسواق، وإن اصحابي من الانصار كانت تشغلهم ارضهم والقيام عليها ... " (5) . ولم يقولوا نقعد حتى

يرزقنا الله Y (6)، فعمل ابو بكر بالتجارة وعن ام سلمة: " ان ابا بكر خرج تاجراً إلى

بصرى" ، وكان ذلك على عهد رسول الله P (7) ، والصحابة P عموماً دأبوا على العمل ونكتفي بإيراد قول عبدالرحمن بن عوف حين عرض عليه سعد بن الربيع نصف ماله عندما اخى بينهما الرسول P فأبى عبدالرحمن بن عوف قبول هذا المال واصر على

(1) اللهيبي، صالح محمد زكي محمود ، الجوانب السياسية والادارية والاقتصادية في احاديث

النبي P مثلما اوردها البخاري، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب / جامعة بغداد (بغداد، 1424هـ / 2003م) ، ص 158.

(2) احمد ، المسند، ج13 ، ص 293 (17115) اسناده صحيح؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج2، ص 730 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج6 ، ص 127).

(3) احمد ، المسند، ج13 ، ص 322 (17198) اسناده صحيح؛ وينظر ج12، ص 337 (15780) ؛ (وينظر البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج5 ، ص 263 ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج4، ص 60).

(4) احمد، المسند، ج6 ، ص 48 (6495) اسناده صحيح؛ وينظر ج6 ، ص 323 (6819) ؛ ج6 ، ص 326 (6828)؛ (وينظر: ابو داود، سنن ، ج2، ص 132 ؛ ابن حبان، صحيح، ج10 ، ص 51).

(5) احمد، المسند ، ج7، ص 420 (7691) سبق تخريجه.

(6) الخلال، ابو بكر احمد بن حميد بن هارون (ت 311هـ) ، الحث على التجارة والصناعة والعمل (دمشق، مطبعة الترقى، 1348هـ) ، ص 11.

(7) احمد ، المسند، ج18 ، ص 298 (26566).

الخروج بنفسه إلى السوق والعمل⁽¹⁾. وسيأتي لاحقاً تفاصيل الأعمال والصنائع التي كانت متداولة في زمن الرسول p .

ومن المعلوم ان المنهج الاسلامي يأمر بكل الصفات الحسنة ومن ضمنها الصدق، والامانة، والاخلاص ، وهذه الصفات لابد ان يلتزم بها العامل وعن ابي هريرة عن النبي p قال : " خير الكسب كسب يد العامل اذا نصح " (2) .

اما الكيفية التي يتعامل بها رب العمل والعامل فلا بد ان تكون على اساس الصدق وعدم غبن حق الاجير ، فعن ابي سعيد الخدري : " ان النبي p نهى عن استئجار الاجير حتى يبين له اجره ... " (3) .

ومنع النهج الاقتصادي الاسلامي وبشدة كل من لا يوفي اجر الاجير ففي حديث قدسي، قال رسول الله p : " قال الله Y : ثلاثة انا خصمهم يوم القيامة، ومن كنت خصمه خصمته : رجل اعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر اجيراً فاستوفى منه ولم يوفي اجره " (4) .

وكذلك عدم تكليف العامل من العمل ما لا يطيق ، فعن ابي هريرة عن النبي p قال : للمملوك طعامه وكسوته، ولا تكلفونه من العمل ما لا يطيق " (5) .

وعن انس بن مالك : " كان النبي p يحتجم ولم يظلم احداً اجره " (6) .

-
- (1) م . ن ، ج 11 ، ص 95 (13056) سبق تخريجه.
- (2) م . ن ، ج 8 ، ص 306 (8393) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 8 ، ص 389 (8676) ؛ وينظر الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج 4 ، ص 61 وقال : " رواه احمد ورجاله ثقات " .
- (3) احمد ، المسند ، ج 10 ، ص 185 (11503) اسناده صحيح ، وينظر : ج 10 ، ص 215 (11592) ؛ ج 10 ، ص 224 (11616) ؛ (وينظر الهيثمي مجمع الزوائد ، ج 4 ، ص 97) .
- (4) احمد ، المسند ، ج 8 ، ص 390 (8677) ؛ (وينظر البخاري ، صحيح ، ج 2 ، ص 776 ؛ ابن ماجه ، سنن ، ج 2 ، ص 816 ؛ ابن حبان ، صحيح ، ج 16 ، ص 333) .
- (5) احمد ، المسند ، ج 7 ، ص 181 (7358) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 7 ، ص 181 (7359) ؛ (وينظر مسلم ، صحيح ، ج 3 ، ص 1284 ؛ ابن حبان ، صحيح ، ج 10 ، ص 152) .
- (6) احمد ، المسند ، ج 11 ، ص 264 (13686) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 11 ، ص 128 (13186) ؛ ج 10 ، ص 386 (12145) ؛ ج 11 ، ص 14 (12752) ؛ (وينظر ابن حزم ، المحلى ، ج 10 ، ص 98) .

المبحث الثالث

المهن والصناعات في مسند الامام احمد

الرعي :

تُعد حرفة الرعي من الحرف المهمة التي زاولها العرب والمسلمون ويرى احد الباحثين بأنه يكاد يجزم انها كانت اهم حرفة عرفها العرب وتفوق الزراعة انتشاراً (1) ، ولعل ذلك متأتياً من كثرة المنتجات التي يمكن ان تجنى منها وتعدد فوائدها ، وقد اشار القرآن الكريم إلى ذلك ، قال تعالى : [... وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ] (2) . وقال تعالى : [اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ] (3) وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ] (3) . وقال تعالى : [وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ] (4) وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ (5) وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغِيَةِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَّءُوفٌ رَحِيمٌ (6) وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ] (4) .

واورد الامام احمد في مسنده ان الرسول P في صباه مارس الرعي، وكان يرعى لاهله (5) ، ويروى ان رسول الله P طلب من غلام يرعى معه بأعلى مكة : " لو ابصرت لي غنمي حتى ادخل مكة " (6) . وبذلك فإن الرسول P في صباه وغيره من الغلمان كانوا يرعون الاغنام لاهلهم او لغيرهم (7) .

(1) العمري، الحرف والصناعات في الحجاز، ص 66.

(2) سورة النحل، آية 80.

(3) سورة غافر، آية 79-80.

(4) سورة النحل ، آية 5-8.

(5) احمد، المسند، ج 10 ، ص 304 (11857) سبق تخريجه.

(6) ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج 1، ص 568.

(7) العمري، الحرف والصناعات في الحجاز، ص 68.

وحينما كان الرسول ﷺ بالمدينة كان له سبع اعنزير عاهن ابن ام ايمن (1) ، وكذلك ورد في مسند الامام احمد . عن انس بن مالك قال : " أسلم ناس من عرينة فاجتووا المدينة فقال لهم رسول الله ﷺ : لو خرجتم إلى ذودِ ابل- لنا فشربتكم من ألبانها .. ففعلوا فلما صحوا كفروا بعد اسلامهم وقتلوا راعي رسول الله ﷺ مؤمنا او مسلما، وساقوا ذود رسول الله ﷺ وهربوا محاربين ... " (2) . وفي رواية اخرى تفصح ان هذه الابل هي ابل الصدقة (3) .

وكان الرسول ﷺ لديه اهتمام بالاغنام، فعن انس بن مالك قال: " دخلت على رسول الله ﷺ وهو يسم (4) غنماً ... " (5) . وبذلك فإن العمل بالرعي كان سائداً ومنتشراً، وعمل به العديد من الصحابة

منهم ابو بكر الصديق τ التي تروي ام المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) مامفاده: ان اباها كانت له قطعة من الاغنام، وكان يرعى بها بنفسه ، وحيثاً اخرى رُعت له (6) . ويبدو ان السروح كانت تتعرض للغزو او الاغارة عليها، كما حدث لسرح المدينة حين اغار عليه كرز بن جابر الفهري، وخرج رسول الله ﷺ في طلبه ، وتسمى غزوة بدر الاولى (7) .

وعملية الرعي تحتاج إلى بعض الدراية والمعرفة، في نوعية العشب التي ترعاه الماشية، اذ إن بعض الاعشاب تكون ضارة تسبب بعض الامراض كما إن بعضها تؤدي إلى سم الشاة او قتلها، فعلى الراعي ان يتجنب مثل هذه الاعشاب . كذلك على الراعي ان لا يبتعد عن الماء كثيراً لان الغنم تحتاج إلى الماء باستمرار ، وكذلك على الراعي ان يعرف كيف يدافع عن اغنامه من السباع كالذئب وغيره ، فعليه ان يكون ذا تصرف سريع

- (1) الطبري، تاريخ ، ج2، ص 220 ؛ ابن الاثير، الكامل، ج2، ص 180؛ الخزاعي، الدلالات السمعية، ص 634.
- (2) احمد ، المسند ، ج10، ص 341(11981) اسناده صحيح؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج5، ص 2153؛ مسلم، صحيح ، ج3، ص 1296 ؛ ابو داود، سنن، ج4، ص 130).
- (3) احمد ، المسند، ج11، ص 341 (13994) اسناده صحيح.
- (4) يسم : من الوسم وهو الكي، والميسم هي الحديد التي يوسم او يكوى بها (المكواة) ، ابن الاثير، النهاية ، ج5، ص 185 ؛ ابن منظور ، لسان، ج12، ص 635.
- (5) احمد، المسند، ج10 ، ص 545 (12661) اسناده صحيح؛ وينظر ج11، ص 257 (13658).
- (6) الطبري، تاريخ، ج2، ص 354.
- (7) ابن هشام ، السيرة النبوية ، ج2، ص 162؛ المدرس، عبدالكريم محمد ، الوردة العنبرية في

سيرة حضرة خير البرية ﷺ ، (بغداد، دار الحرية للطباعة ، 1994م) ، ص 110.

ومفيد ليجنب اغنامه المخاطر (1) ، ومع ذلك يبدو ان الرعي ليس فيها صعوبة كبيرة، اذ ورد في مسند الامام احمد ان هناك نساء كن يرعين الماشية، وثبت عنهن انهن ذات مهارة للتصرف في مواقف خاصة (2) .

اما طريقة حلب الماشية سواء للاغنام او الابل وغيرها تحتاج إلى بعض المهارات (3) ، وخاصة حلب الابل اذ تحتاج إلى نوع خاص من المداواة وذلك لان الناقة قد تستعصي على الحلب، فيتطلب من الراعي ان يعرف كيف يقوم بالحلب (4) .

وبذلك فإن العمل بالرعي يتطلب قدراً من الخبرة، والتجربة العملية لكي يتمكن من رعي قطعان ذات اعداد كبيرة.

الحجامة :

وهي من الحجم وهو المص، والحجام المصاص، ويقال للحاجم حجام لامتصاصه فم المحجمة، والمحجم والمحجمة، ما يحجم به (5) . والمحجم الالة التي يجتمع فيها دم الحجامة عند المص والمحجم مشروط الحجام (6) ، والحجم فعل الحاجم والاسم الحجامة (7) .

والحجامة نوع من انواع العلاج والتداوي والتي يقوم بها اشخاص متخصصون بها، ويأخذون عليها الاجرة، ويبدو إنها كانت شائعة ومعروفة عند المسلمين، وكان

الرسول ﷺ يحتجم ويُعطي الاجرة للحجام، كل هذه تتضح من خلال الروايات الواردة في

مسند الامام احمد ومنها عن سمرة بن جندب قال : " دخلت على رسول الله ﷺ فدعا الحجام فأثأه بقرون فألزمه إياها ... ثم شرطه بشفرة فدخل اعرابي من بني فزارة احد بني جذيمة فلما رآه يحتجم ولا عهد له بالحجامة ولا يعرفها قال : ما هذا يارسول الله ؟ علام تدع هذا يقطع جلدك ؟ قال هذا الحجم، قال : وما الحجم ؟ قال : هذا من خير ماتداوى به الناس " (8) . من هذه الرواية يتضح بعض الامور منها الكيفية التي كانت تُجرى بها الحجامة وبواسطة بعض الادوات الخاصة بها، وكذلك يتبين ان ليس كل الاعراب على علم بالحجامة وفوائدها، ثم يبين الرسول ﷺ ويؤكد على ان الحجامة من الوسائل التي كانت متبعة للتداوي

(1) العمري، الحرف والصناعات في الحجاز، ص 69-70.

(2) احمد، المسند، ج12 ، ص 304 (15705) سبق تخريجه.

(3) العمري، الحرف والصناعات ف الحجاز، ص 71-72.

(4) م . ن ، ص 80.

(5) ابن منظور ، لسان العرب، ج12 ، ص 117 ؛ الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية، ص740.

(6) ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث ، ج1، ص 347.

(7) الرازي، مختار الصحاح، ص 124.

(8) احمد، المسند ، ج15 ، ص 126 (19979) اسناده صحيح؛ وينظر ج15، ص 151 (20082)

؛ ج15 ، ص 152 (20089) ؛ وينظر النسائي، السنن الكبرى، ج4، ص 376 ؛ الحاكم، المستدرك ، ج4، ص 232).

من بعض الألام التي يتعرض لها الانسان وذلك بإخراج الدم من منطقة الألم بواسطة آلة معينة.

وفي رواية اخرى فيها مدح التداوي بالحجامة، فعن ابي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : " إن كان في شيء مما تداوون به خير، ففي الحجامة" (1) .

وفي رواية اخرى يظهر فيها اسم الحجام والذي كان يحتجم عنده الرسول ﷺ ، ومقدار اجرتة، فعن انس بن مالك قال : " احتجم رسول الله ﷺ حجه ابو طيبة ، فأمر له بصاع من شعير، وكلم مواليه ان يخففوا عنه من ضريرته، وقال : أمثل ما تداويتم به الحجامة والقسط البحري (2) " (3) . وفي لفظ اخر : " ان ابا طيبة حجم النبي ﷺ فأمر له بصاع من تمر وكلم اهله فوضعوا عنه من خراجه " (4) . وكان الرسول ﷺ يحتجم على الاخدعين وعلى الكاهل (5) ، بسبب ألم كان يُلم به (6) . وفي الوقت الذي يتبين من إن الحجامة فيها فائدة، فهناك نهى عن المبالغة في استخدامها فقال ﷺ : " ... ولايتبيغ (7) بأحدكم الدم فيقتله " (8) . ومن الذين كانوا

(1) احمد، المسند ، ج9، ص 220 (9439) اسناده صحيح ؛ (وينظر ابن ماجة، سنن ، ج2، ص 1151؛ الحاكم ، المستدرک ، ج4 ، ص 454).

(2) القسط البحري، وهو العود الذي يُتبخر به ، ابن الاثير ، النهاية في غريب الحديث، ج3، ص 317 ؛ ابن منظور ، لسان، ج3، ص 320.

(3) احمد ، المسند، ج11، ص 30 (12818) اسناده صحيح؛ وينظر ج10، ص 342 (11984) ؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج5 ، ص 2156 ؛ مسلم، صحيح ، ج3، ص 1204 ؛ الترمذي ، سنن ، ج3، ص 576).

(4) احمد، المسند، ج11، ص 6 (12721) اسناده صحيح ؛ وينظر ج10 ، ص 317 (11905).
(5) احمد، المسند، ج10، ص 383 (12130) ؛ (وينظر ابن قيم الجوزيه، زاد المعاد، ج4 ، ص 58).

(6) احمد ، المسند ، ج11، ص 281 (13750).

(7) يتبيغ : الهيج أي بغي الدم وهيجانه: ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، ج4، ص 60.

(8) ينظر : ابن ماجة، سنن ، ج2، ص 1153 ؛ ابن قيم الجوزيه، زاد المعاد، ج4، ص 58-59 ؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج5 ، ص 93.

يزاولون الحجامة زمن الرسول ﷺ ابو طيبة الحجام (1) ، و ابو هند (2) .
وقد افرد البخاري عدة ابواب للحجامة دليل على اهميتها، باب الحجامة والقي
للصائم (3) ، وباب الحجامة من الداء (4) ، باب الحجامة على الرأس (5) ، باب الحجم من
الشقيقة والصداع (6) .

النجارة :

وهي من الحرف المهمة والضرورية للناس بمختلف اصنافهم، سواء اهل البادية،
او اهل الحضر (7) ، وعمل بها الانسان منذ زمن قديم ، فعمل نبي الله زكريا ﷺ نجاراً (8)
، وكذلك نبي الله نوح ﷺ (9) ، اما من حيث مزاوله النجارة كصناعة، فكانت سائدة في
عصر الرسالة في زمن الرسول ﷺ فهناك من الأيماءات التي تدل بوضوح على ذلك منها
عن جابر بن عبد الله قال: " كان رسول الله ﷺ يخطب إلى جذع نخلة قال : فقالت امرأة من
الانصار كان لها غلام نجار يارسول الله ﷺ إن لي غلام نجاراً أفأمره أن يتخذ لك منبراً
تخطب عليه قال : بلى : قال فاتخذ له منبراً قال : فلما كان يوم الجمعة خطب على المنبر
... " (10) وفي رواية اخرى يتضح منها ان هذا المنبر صُنع من أثل الغابة (11) ، وبذلك
فإن معرفة أناس بالنجار يدل على إمتهانهم مهنة النجارة ، وعمل ذلك من خشب الاشجار
ومنها الاثل .
واستخدمت النجارة في مجالات كثيرة، فمن المعلوم ان النجارة حرفة مكمله للبناء،
اذ يحتاج بناء البيت إلى تسقيف بالاخشاب، كما إن البناء يحتاج إلى ابواب ، كما يحتاج إلى
نوافذ، وكل ذلك يتطلب نجار يقوم بها (12) ، ومن استخدامات النجارة الاخرى في

- (1) احمد، المسند، ج11 ، ص 30 (12818) ؛ الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية، ص740؛ ابن حجر ، الاصابة، ج7 ، ص 233 ؛ الكتاني، التراتيب الادارية، ج2، ص 104.
- (2) الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية، ص 740.
- (3) البخاري، صحيح، ج2، ص 685.
- (4) م . ن ، ج5 ، ص 2156.
- (5) م . ن .
- (6) م . ن .
- (7) ابن خلدون، المقدمة ، 493.
- (8) احمد، المسند، ج8، ص68 (7934) ؛ ج9، ص 154 (9229) ؛ ج9، ص 438 (10243).
- (9) الشيباني، الكسب ، ص 35.
- (10) احمد، المسند، ج11 ، ص 384 (14140) اسناده صحيح؛ ج11، ص 160 (13296) ؛ ج11، ص 359 (14051)؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج1، ص 172).
- (11) احمد ، المسند، ج16 ، ص 431 (22699) ؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج2، ص738).
- (12) العمري، الحرف والصناعات في الحجاز، ص 200.

الاعراض العسكرية ، اذ ثبت ان النبي ρ رمى اهل الطائف بالمنجنيق، وان نفر من الصحابة زحفوا إلى جدار الطائف بمساندة (دبابة) ، وإن كل من هذا المنجنيق، والدبابة كانتا أول ماصُنع في الاسلام ⁽¹⁾ . وصناعتها تعتمد بالدرجة الاولى على النجارين، كما إن صناعة الاسلحة التي كانت مستخدمة بالمعارك كانت من صنع النجارين كالرماح والاقواس ⁽²⁾ والسهام وغيرها ⁽³⁾ ، كما ان هناك الكثير من الادوات التي كانت مستخدمة في الحياة اليومية كانت تصنع من الخشب وبواسطة نجارين منها الاواني، وهي في الغالب من خشب مجوف، وكذلك استخدام الكراسي كما كان لدى الرسول ρ كرسي في بيته، وكذلك كان صناعة الهودج ⁽⁴⁾ الذي كان يوضع على الدابة لحمل النساء ⁽⁵⁾ .

-
- (1) الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية، ص 711 (وينظر البلاذري، فتوح البلدان، ص 74).
(2) العمري، الحرف والصناعات في الحجاز، ص 201.
(3) احمد، المسند، ج 13 ، ص 332 (17233) ؛ ج 13 ، ص 340 (17254).
(4) العمري، الحرف والصناعات في الحجاز، ص 203-204.
(5) ابن هشام، السيرة النبوية، ج 3، ص 189.

البناء :

يعد البناء من الضرورات الملحة للإنسان المقيم ، ولا يمكن ان يستغنى عنه، وكما هو معروف فإن السكان في الجزيرة العربية ومنها المدينة، كان الغالب منهم مستقر، وهذا يحتاج إلى وسائل الاستقرار ومنها لبناء البيوت وغيرها من الأماكن العامة كالمساجد، وورد في مسند الامام احمد روايات عديدة تدل على كثرة البناء الذي كان في المدينة، فعن جابر بن عبد الله انه قال : " اراد بنو سلمة ان يبيعوا ديارهم ينتقلون قرب المسجد ... " (1) ومن هذه الرواية يتضح ان البيوت كانت تباع وتشترى، ومن الراجح كانت تختلف في نوعية وطرز البناء، كما ان هذه البيوت منظمة البناء بحيث من الممكن لمن يملك الدار ان يبيعه وينتقل إلى دار اخر، اذ إن هناك رواية وردت في المسند ان داراً بيعت بمائة ألف (2) ، كل ذلك يدل على سعة بناء البيوت السكنية في المدينة. وإن بناء هذه البيوت يحتاج إلى عمال بناء، اذ ليس كل اهل هذه الديار لهم حذق في العمل بالبناء، وايضاً ان اصحاب هذه الصناعة القائمون عليها متفاوتون فمنهم البصير الماهر ومنهم القاصر (3) ، وقد اشار الرسول P إلى البناء بقوله : " من بنى بنياناً من غير ظلم ولا اعتداء أو غرس غرساً في غير ظلم ولا اعتداء كان له اجر جار ما انتفع به من خلق الله تبارك وتعالى " (4) .

ويبدو ان هناك بعض البيوت كانت لها مواصفات خاصة، فهناك ما يشير إلى ان دار ابي ايوب الانصاري كان يتكون من طابقين علوي وسفلي (5) ، وهذا النوع يحتاج إلى مميزات معينة لكي يكون ذا طابقين، كما ان الله I ضرب مثلاً ورد فيه طريقة التأكد من اساس البناء. قال تعالى : [أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنْ اللَّهِ

(1) احمد، المسند، ج12، ص44 (14932) سبق تخريجه.

(2) م . ن ، ج 15 ، ص 98 (19887).

(3) ابن خلدون، المقدمة، ص 490.

(4) احمد، المسند، ج12، ص 249 (15553).

(5) العمري، الحرف والصناعات في الحجاز، ص 172.

وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ
وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ [(1) . كما إن هناك اية تدل على وجود عدة حجرات في
البيت قال تعالى : [إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ] (2) .

وشارك الرسول ρ في بناء المسجد ، اذ نقل الصخر مع الصحابه **ψ** لبناء
المسجد (3) ، وفي رواية اخرى فيها ايضاح أكثر، عن ابي هريرة : " إنهم كانوا يحملون
اللبن إلى بناء المسجد، ورسول الله ρ معهم قال فاستقبلت رسول الله ρ وهو عارض لبنة
على بطنه فظننت أنها قد شقت عليه قلت ناولنيها يارسول الله قال : خذ غيرها يا أبا هريرة
فإنه لا يعيش إلا عيش الآخرة " (4) .

الحدادة :

وهي من الحرف المهمة التي بها يتم تصنيع كثير من الادوات التي لاغنى للانسان
عن مثلها كالادوات التي تستخدم في الزراعة مثل المسحاة، والفأس والمحراث(5) . وكذلك
بهذه الحرفة يتم صناعة وصيانة الاسلحة فهم يصنعون السيوف والسكاكين ويصقلونها
ويصنعون الخناجر، والدروع والمغافر ومايتعلق بها من اسلحة الدفاع عن النفس (6) ،
وورد في مسند الامام احمد مايشير إلى صناعة السيف، فعن ابن سيرين قال : " صنعت
سيفي على سيف سمرة . وقال سمرة : صنعت سيفي على سيف النبي ρ وكان حنفيا" (7) .
وكذلك كانوا يقومون بصناعة الكثير من الحاجات المنزلية(8)، ومن الصحابة الذين زاولوا
صناعة الحدادة، الصحابي خباب بن الارت الذي قال : " كنت رجلاً قيناً (9) ... " (10) ،

(1) سورة التوبة، آية 109.

(2) سورة الحجرات ، آية 4.

(3) احمد، المسند، ج11، ص 213 (13495).

(4) م . ن ، ج9، ص 56 (9831) اسناده صحيح؛ (وينظر الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج2، ص 9
؛ وقال : " رواه احمد ورجاله رجال الصحيح ") .

(5) العمري، الحرف والصناعات في الحجاز، ص 271.

(6) م . ن ، ص 272.

(7) احمد ، المسند، ج15 ، ص 156 (20106) ؛ (وينظر الترمذي ، سنن ، ج4، ص 197).

(8) ينظر العمري، الحرف والصناعات في الحجاز، ص 272.

(9) قيناً : الحداد . ابن منظور، لسان ، ج13 ، ص 350 ؛ الكتاني، التراتيب الادارية، ج2، ص
74 .

(10) احمد، المسند، ج15 ، ص 396 (20973) اسناده صحيح؛ وينظر ج15 ، ص 394 (20966)
؛ ج15 ، ص 397 (20974) ؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج2، ص 736 ؛ النسائي، السنن
الكبرى، ج6 ، ص 395؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج6 ، ص 52).

وكذلك ابو سيف القين (1) ، ويبدو من كثرة مزاوله هذه المهنة كان يُضرب بها المثل : " ... ومثل الجليس السوء مثل الكير ان لم يُحرقك نالك من شره ... " (2) . ولعل مما زاد في سعة هذه المهنة ان الرسول ρ جلب إلى المدينة حين افتتح خيبر ثلاثين حداداً من اليهود (3) .

الصياغة :

وهي من الحرف التي تسود في كثير من المجتمعات اذا دخل إليها الرفاه، وهناك العديد من الاشارات التي تدل على وجود هذه الحرفة في مجتمع المدينة خلال عهد الرسول

ρ ، منها عن الامام علي بن أبي طالب τ قال: " اصبت شارفاً (4) مع رسول الله ρ

في المغنم يوم بدر ، وأعطاني رسول الله ρ شارفاً اخر فأنختها يوماً عند باب رجل من الانصار ، وأنا اريد أن أحمل عليهما إدخراً لابيعه، ومعني صائغ من بني قينقاع ... " (5) . وكانت غزوة قينقاع بسبب اعتداء احد الصاغة عندهم على امرأة من المسلمين فأجلاهم الرسول ρ واخذ الات صياغتهم (6) وهذا يعني ان المسلمين امتلكوا الات صياغة، يزاولوا بها مهنة الصياغة وهناك الكثير من الناس الذين كانوا يرتدون الذهب كزينة ومنهم في بداية الامر الرسول ρ يروي ذلك ابن عمر قال : " كان للنبي ρ خاتم من ذهب، وكان يجعل فسه في باطن يده فطرحة ذات يوم، فطرح الناس خواتيمهم، ثم أخذ خاتماً من فسه وكان يختم به ولايلبسه" (7) . وان صنع هذه الخواتيم يحتاج إلى صاغة ، فلذلك من المؤكد وجود عدد من الصاغة في المدينة يلبن حاجات مجتمعهم.

-
- (1) الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية، ص 715.
 - (2) احمد، المسند، ج 14 ، ص 531 (19514) اسناده صحيح؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج 5، ص 2104 ؛ مسلم، صحيح، ج 4، ص 2026).
 - (3) الكتاني، التراتيب الادارية، ج 2، ص 75.
 - (4) شارفاً : الناقة المسنة، ابن الاثير، النهاية، ج 2، ص 462.
 - (5) احمد ، المسند ، ج 2، ص 101 (1200) اسناده صحيح؛ (وينظر البخاري، صحيح ، ج 2، ص 837؛ مسلم، صحيح ، ج 3، ص 1568 ؛ ابن حبان، صحيح ، ج 10 ، ص 398).
 - (6) ينظر الطبري، تاريخ، ج 2، ص 49؛ ابن الاثير، الكامل، ج 2، ص 34.
 - (7) احمد، المسند، ج 5، ص 378 (6107) اسناده صحيح؛ وينظر ج 5، ص 37 (5366) ؛ ج 4، ص 554 (5250) ؛ ج 4، ص 554 (5249) ؛ ج 5 ، ص 340 (6007) ؛ ج 5، ص 318 (5971)؛ ج 5، ص 286 (5887) ؛ ج 5، ص 267 (5851) ؛ ج 5 ، ص 193 (5706) ؛ ج 4، ص 357 (4677) ؛ (وينظر النسائي، السنن الكبرى، ج 5 ، ص 457 ؛ ابن حبان، صحيح، ج 12 ، ص 310).

وفي رواية اخرى بشأن خاتم الرسول ﷺ عن ابن عمر قال : " اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً من ورقٍ، فكان في يده، ثم كان في يد أبي بكر من بعده، ثم كان في يد عمر، ثم كان في يد عثمان نقشه: (محمد رسول الله) " (1). وكذلك من زينة النساء المعتاده هو ارتداء الحلي الذهبية او الفضية ، وجاء وصف ذلك في القرآن الكريم قال تعالى : [... وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ...] (2) أي لاتضرب المرأة برجلها اذا مشيت ليسمع صوت خلخالها (3) ، وكذلك ورد في مسند الامام احمد

(1) احمد، المسند، ج4، ص 377 (3734) اسناده صحيح؛ وينظر ج5 ، ص 488 (6271) ؛

(وينظر مسلم، صحيح، ج3، ص 1656 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج5، ص 457).

(2) سورة النور ، آية 31.

(3) الاشقر ، زبدة، ص 462.

ان النساء كن يرتدين اساور من ذهب في ايديهن (1) ، وكذلك كن يرتدين القلادة من الذهب (2) .

ويبدو ان هناك أنية كانت تصنع من الفضة (3) ، كما إن الصاغة يستخدمون نبات خاص فيه رائحة طيبة وهو (الإدخر) (4) ، كما ورد في مسند الامام احمد ان النبي ﷺ قال : " إن اكذب الناس الصواغون والصباغون" (5) .

صناعة النسيج :

وهي من الحرف الضرورية والمهمة للناس، لأنها سبب ايجاد الاقمشة الخاصة بالملابس ، كما إنها ضرورية لوجود حاجيات اخرى من الاثاث (6) ، وكانت هذه الحرفة معروفة عند المسلمين، وخلال عهد الرسول ﷺ ، ويبدو ان النساء كن يقمن بهذه الحرفة فعن سهل بن سعد الساعدي: " أن امرأة أتت رسول الله ﷺ ببردة منسوجة فيها حاشيتها قال سهل تدرون ما البردة ؟ قالوا: نعم ، هي الشملة، قال نعم : فقالت : يا رسول الله ، نسجت هذه بيدي فجئت بها لأكسوكها فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها، فخرج علينا وإنها لإزاره ... " (7) ومن العوامل المهمة التي تساعد على وجود هذه الحرفة، وجود المواد الاولية واهمها الصوف، اذ كان ذا انتاج وفير منه وذلك لكثرة الثروة الحيوانية (8) وبالتالي يؤدي إلى اتساع هذه الحرفة، وتعدد استخدام انتاج النسيج، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم قال تعالى : [... وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ] (9) . وكذلك ورد في القرآن الكريم ان النساء كن يقمن بهذه الحرفة قال تعالى : [وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَظَتْ غَزْلَهُنَّ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا ...] (10) .

(1) احمد، المسند، ج6، ص 266 (6667) ؛ ج16 ، ص 405 (6939) ؛ ج18، ص 587 (27435)؛ ج18 ، ص 592 (27450) ؛ ج18 ، ص 599 (27474) ؛ ج18 ، ص 600 (27476).

(2) م . ن ، ج18، ص 594 (27456) ؛ ج18 ، ص 600 (27477).

(3) م . ن ، ج18 ، ص 264 (26447)؛ ج18، ص 277 (26490) ؛ ج13 ، ص 175 (16776) .

(4) م . ن ، ج3، ص 46 (2279).

(5) م . ن ، ج8، ص 271 (8285) ؛ وينظر ج8 ، ص 33 (7907) ؛ ج8، ص 346 (8529).

(6) العمري، الحرف والصناعات في الحجاز، ص 285.

(7) احمد ، المسند، ج16 ، ص 439 (22723) اسناده صحيح؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج2، ص 737 ؛ ابن ماجه، سنن، ج2، ص 1177 ؛ النسائي ، السنن الكبرى، ج5، ص480).

(8) ينظر الثروة الحيوانية.

(9) سورة النحل ، آية 80.

(10) سورة النحل ، آية 92.

ومن انواع الانسجة التي كانت في عصر الرسالة . الصوف (1) ، والحبرة (2) ، الكتان (3) ، والخز (4) ، والحبال (5) ، وهناك انواع اخرى ولكن نهى الرسول ﷺ عنها الرجال في ارتدائها، فعن البراء بن عازب قال : " امرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع أمرنا بعبادة المريض واتباع الجنائز واجابة الداعي وإفشاء السلام وتشميت العاطس وإبرار القسم ونصر المظلوم ونهانا عن خواتيم الذهب وانية الفضة والحريير والديباج والاستبرق والمياثر الحمر والقسي" (6) .
وهناك من الآثار التي تشير ان بعض الصحابة كانوا يعملون بالخز ، وهو نسج صوف وابريسم، ومنهم الزبير بن العوام وعمر بن العاص (7) .
واستخدمت العديد من الادوات في حرفة النسيج (8) .

الخياط :

وهي من الحرف المهمة التي يحتاجها الناس، اذ إنها : " مختصة بالعمران الحضري لما أن اهل البدو يستغنون عنها، وإنما يشتملون الاثواب اشتمالاً، وإنما تفصيل الثياب وتقديرها وإحامها بالخيطة للباس من مذاهب الحضارة وفنونها" (9) ، ومن خلال الروايات الواردة في مسند الامام احمد ، يتضح ان مهنة الخياطة كانت معروفة ومنتشرة في المدينة، وبلاد الحجاز، اذ يتبين ان هناك أناس اشتهروا بهذه المهنة وعرفوا بها، وذلك لانهم اقتصوا بها، فعن انس بن مالك : " أن خياطاً دعا النبي ﷺ إلى طعام فأتاه بطعام... " (10) . وقد كان عثمان بن طلحة الذي دفع اليه رسول الله ﷺ مفتاح الكعبة خياطاً (11) .

- (1) احمد ، المسند ، ج17، ص 486 (24884) ؛ ج17 ، ص 518 (24997) ؛ ج18 ، ص 67 (25716) ؛ ج18، ص 139 (25995).
- (2) م . ن ، ج11، ص 35 (12840) ؛ ج11، ص 232 (13559) ؛ ج10 ، ص 436 (12318) ؛ ج11؛ ص 353 (14040).
- (3) م . ن ، ج9 ، ص 93 (9042) .
- (4) م . ن ، ج13 ، ص 178 (16783).
- (5) العمري، الحرف والصناعات في الحجاز ، ص 288.
- (6) احمد، المسند، ج14 ، ص 233 (18551) اسناده صحيح؛ وينظر ج14، ص193 (18415)؛ ج14، ص201 (18441) ؛ ج14، ص 235 (18556) ؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج5، ص 2199؛ النسائي، السنن الكبرى، ج5، ص 471).
- (7) الكتاني، التراتيب الادارية، ج2، ص 60.
- (8) ينظر العمري، الحرف والصناعات في الحجاز، ص 287.
- (9) ابن خلدون، تاريخ ، ص 495.
- (10) احمد، المسند، ج11، ص 25 (12797) اسناده صحيح؛ وينظر ج11، ص 236 (13577) ؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج2، ص 737 ؛ مسلم ، صحيح ، ج3، ص 1615 ؛ ابو داود، سنن ، ج3، ص 350).
- (11) الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية، ص 709 ؛ الكتاني ، التراتيب الادارية، ج2، ص60.

ان وجود التنوع في اشكال الملابس التي كانت تُلبس خلال عصر الرسالة دليل على وجود خياطين ذوي مهارات ، اذ من البديهي لا يمكن ان يتقن كل المسلمين العمل بالخياطة فيخيطوا ملابسهم خاصة ان بعض الاشكال كما هو واضح يحتاج إلى مهاره، واذا صح هذا فلا بد من وجود اعداد لابأس به من الخياطين الماهرين ليكون بإمكانهم خياطة هذه الاعداد، ومن الانواع التي كانت سائد ، الازار (1) ، والثياب (2) ، والجبّة (3)، والقميص ، والسر او يلات ، والعمائم، والبرانس (4) ، وكذلك هناك حلة من صوف (5) ، وحلة من ديباج (6) ، وحلة حمراء (7) ، وكانت بعض الثياب تُصبغ (8) .

-
- (1) احمد، المسند، ج16، ص 519 (22981) ؛ ج1، ص 293 (301)؛ ج14، ص 487 (19364)؛ ج14، ص 488 (19367) ؛ ج16، ص 519 (22980) ؛ ج5، ص 486 (6263)؛ ج5، ص 516 (6340)؛ ج5، ص 199 (5713) ؛ ج5، ص 291 (5891).
- (2) م . ن . ج11، ص 353 (14040) ؛ ج3، ص 438 (3418) ؛ ج1، ص 206 (96) ؛ ج2، ص 437 (1879) ؛ ج2، ص 437 (1880) ؛ ج3، ص 265 (2858)؛ ج3، ص 265 (2859) ؛ ج3، ص 298 (5954)؛ ج15، ص 147 (20061) ؛ ج15، ص 150 (20077) ؛ ج15، ص 154 (20095) ؛ ج18، ص 59 (25686) ؛ ج12، ص 401 (15921) ؛ ج11، ص 490 (14529).
- (3) م . ن . ج14، ص 20 (17887) ؛ ج14، ص 20 (17887) ؛ ج14، ص 21 (17890) ؛ ج11، ص 498 (14555) ج18، ص 372 (26821).
- (4) م . ن . ج4، ص 533 (5166) ؛ ج5، ص 14 (5308) ؛ ج5، ص 79 (5472) ؛ ج5، ص 20 (5325) ؛ ج4، ص 432 (4868) ؛ ج4، ص 416 (4835) ؛ ج5، ص 291 (5891) ؛ ج11، ص 126 (13181) ؛ ج12، ص 19 (14841) ؛ ج12، ص 86 (15095).
- (5) م . ن . ج18، ص 139 (25995) ؛ ج18، ص 67 (25716).
- (6) م . ن . ج5، ص 516 (6339).
- (7) م . ن . ج14، ص 225 (18520) ؛ ج14، ص 210 (18466)؛ ج14، ص 238 (18572).
- (8) م . ن . ج3، ص 438 (3418).

وهناك الثوب المصمت (1) حرير (2) ، والمصمت من قز والسدي والعلم (3) ، وهناك القبطية (4) الكثيفة نوع من الملابس (5) ، وثياب المعصرة ، والقسي (6) ، وحلة سيرا (7) ، والمعدية (8) ، وجبة سيجان مزرورة بالديباج (9) ، وايضاً ان الرسول P ارتدى ثوبان اخضران (10) ، وكذلك ارتدى ثوب من قطن خالف بين طرفيه فصلى (11) ، وارتدى ازار من قطن منتشر الحاشية (12) .

الدباغة :

وهي ازالة النتن والرطوبات النجسة من الجلود (13) ، وابعاد الصوف والشعر منها وتليينها وتبديل رائحتها لكي تكون صالحة للاستفادة منها، والمكان الذي يتم إصلاح الجلود فيه ودبغها يسمى المدبغة (14) ، وهناك العديد من الاستخدامات من الجلود، وجاء ذكر ذلك في القرآن الكريم قال تعالى : **[... وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ...]** (15) .

اما الروايات التي جاءت في مسند الامام احمد والتي تبين ان الدباغة كانت شائعة وسائدة في المجتمع الاسلامي، كما تبين العديد من الاستخدامات للجلود بعد دبغها، ومنها: " ان نبي الله P أتى على قربة يوم حنين فدعا منها بماء وعندها امرأة فقالت إنها ميتة فقال: سلوها اليس قد دبغت ؟ فقالت : بلى فأتى منها لحاجته فقال: ذكاة الاديم (16) دبغه"

- (1) المصمت: الذي لم يخالط لونه لون غيره، ابن الاثير، النهاية، ج1، ص 168.
- (2) احمد، المسند، ج3، ص 265 (2858) ؛ ج3، ص 565 (2859) ؛ ج3، ص 298 (2954).
- (3) م . ن ، ج2، ص 437 (1879) ؛ ج2، ص 437 (1880) ؛ ج3، ص 298 (2954).
- (4) م . ن ، ج16، ص 96 (21683).
- (5) م . ن ، ج13، ص 454 (17587).
- (6) م . ن ، ج1، ص 386 (517) ؛ ج1، ص 429 (611) ؛ ج1، ص 477 (710) ؛ ج1، ص 424 (601) ؛ ج6، ص 102 (6536) ؛ ج6، ص 324 (6821) ؛ ج6، ص 336 (6852) ؛ ج6، ص 401 (6931).
- (7) م . ن ، ج1، ص 471 (698) ؛ ج1، ص 477 (710).
- (8) احمد، المسند، ج1، ص 293 (301) ؛ المعدية خشونة اللباس. ابن الاثير، النهاية، ج4، ص 342 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج3، ص 407.
- (9) احمد ، المسند، ج6، ص 157 (6583) ؛ ج6، ص 500 (7101).
- (10) م . ن ، ج6، ص 518 (7118).
- (11) م . ن ، ج11، ص 199 (13444) ؛ ج11، ص 252 (13637) ؛ ج11، ص 266 (13696) ؛ ج11، ص 323 (13923).
- (12) م . ن ، ج12، ص 389 (15897).
- (13) الجرجاني ، التعريفات ، ص 138.
- (14) العمري ، الحرف والصناعات في الحجاز ، ص 280.
- (15) سورة النحل، آية 80.
- (16) الاديم : باطن الجلد الذي يلي اللحم . الرازي ، مختار الصحاح، ص 10.

(1) . فيتضح من هذه الرواية أمرين الاول ان جلد الحيوان الميت من الممكن الاستفادة منه اذا دُبغ، والثاني. ان احد استخدامات الجلد المدبوغ صناعة القربة – وعاء لحفظ الماء - .

وفي رواية اخرى عن ابن عباس : " أن رسول الله ﷺ مر بشاة ميتة، فقال: هلا استمتعتم بإهابها (2) ؟ فقالوا : يارسول الله إنها ميتة فقال: إنما حرم أكلها " (3) . وفي رواية اخرى عن ابن عباس قال : " اراد النبي ﷺ أن يتوضأ من سقاء فقيل له : إنه ميتة فقال : دبغه يذهب خبثه، او رجسه ، او نجسه " (4) . وفي رواية اخرى عن ابن عباس: " أن داجنة لميمونة ماتت ، فقال رسول الله ﷺ : ألا انتفعتم بإهابها، الا دبغتموه، فإنه ذكاته " (5)

وكانت المادة التي تستخدم في الدباغة تسمى القرظ وهو من الاشجار (6) ، وكانت من المواد التي يُتجار بها ، واشتهر احد الصحابة في بيعها حتى اصبح يسمى سعد القرظ وهو مولى عمار بن ياسر واسمه سعد بن عائذ المؤذن (7) . واشتهرت مدينة الطائف بدباغة الجلود، اذ كثر انتاجها من الاديم، ويبدو انها الحرفة الرئيسية لاهل الطائف بعد الزراعة ، وكانت تصدر انتاجها إلى مدن اخرى (8) . ومن المواد التي كانت تُصنع من الجلود فضلاً عن القرب والدلاء (9) ، كانت تصنع الوسائد المختلفة (10) ، كما كانت تُصنع الاحذية ومنها " السبتية " (11) . كما ان الجلود

-
- (1) احمد ، المسند، ج15 ، ص 116 (19950) اسناده صحيح ؛ وينظر ج15 ، ص 116 (19951) ؛ ج15 ، ص 115 (19944) ؛ ج15 ، ص 115 (19945) ؛ ج12 ، ص 368 (15850) ؛ وينظر ابن حبان ، صحيح ؛ 10 ، ص 381 .
- (2) اهابها : الجلد من البقر والغنم والوحش مالم يُدبغ (ابن منظور ، لسان العرب، ج1، ص217) .
- (3) احمد، المسند، ج3، ص 79 (2369) اسناده صحيح؛ وينظر ج3، ص 471 (3521) ؛ ج3، ص 451 (3461) ؛ ج3، ص 449 (3452) ؛ ج3، ص 327 (3052) ؛ ج3، ص 317 (3018) ؛ ج3، ص 146 (2522)؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج5، ص2103 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج3، ص 82؛ ابن حبان، صحيح ، ج4، ص 98؛ الدار قطني، سنن ، ج1، ص 41) .
- (4) احمد، المسند، ج3، ص 271 (2880) اسناده صحيح ، وينظر ج2، ص 527 (2117) ؛ ج3، ص 111 (2435) ؛ (وينظر ابن خزيمة ، صحيح ، ج1 ، ص 60 ؛ الحاكم ، المستدرک ، ج1، ص 265 وقال : " هذا حديث صحيح ولا اعرف له علة ولم يخرجاه ") .
- (5) احمد ، المسند ، ج2، ص 482 (2003) اسناده صحيح ؛ وينظر ج2، ص 443 (1895)؛ (وينظر ، الدار قطني، سنن ، ج1، ص 44) .
- (6) الرازي، مختار، ص 222 ؛ ابن منظور، لسان، ج1، ص 603 ؛ الخزاعي، تخریج الدلالات السمعية، ص 702 ؛ الكتاني، التراتيب الادارية، ج2، ص 27 .
- (7) الخزاعي ، تخریج الدلالات السمعية، ص 702، وص 127 ؛ الكتاني التراتيب الادارية، ج2، ص 27 .
- (8) العمري، الحرف والصناعات في الحجاز، ص 281 – 282 ؛ نجمان، تطور الاوضاع الاقتصادية، ص 49 .
- (9) ينظر وسائل الري .
- (10) العمري، الحرف والصناعات في الحجاز، ص 283 .
- (11) احمد ، المسند ، ج4 ، ص 356 (4672) ؛ السبت : جلود البقر المدبوجة يتخذ منها النعال . هامش الحديث .

استخدمت في صناعة سرج الخيل ولجامها (1) ، كما أدخل المسلمون الجلد في صناعة غطاء الدبابة (2) ، وكذلك في صناعة أعمدة السيوف وصناعة الكنانة للسهم وغيرها من الصناعات (3) .

القصابة :

ورد في مسند الامام احمد روايات تبين ان القصابة احدى المهن التي كانت يزاولها بعض الناس ، فعن رجل من الانصار يكنى ابا شعيب قال : " اتيت رسول الله ﷺ فعرفت في وجهه الجوع فأنتيت غلاماً لي قصاباً ... " (4) . وفي رواية اخرى تدل على وجود هذه

المهنة، فعن الامام علي τ قال : " امرني رسول الله ﷺ ان اقسم بدنة، اقوم عليها ، وان اقسم جلودها وجلالها، وامرني ان لا اعطي الجازر منها شيئاً، وقال نحن نعطيه من عندنا" (5) . أي امره ان لا يعطي الجزار من لحومها او جلودها كأجرة، وإنما يعطيه مال اجرةً على قصابته ، فكانت مهنة سائدة ومنتشرة (6)

العمل بالخص :

من البديهي ان انتشار زراعة النخيل يؤدي إلى الاستفادة من خص النخيل لنسج بعض الحاجات البيتية كالحصير، اذ ورد في مسند الامام احمد ان الحصير كان يستخدمه الناس. فعن ابي سعيد الخدري قال : " دخلت على رسول الله ﷺ وهو يصلي على حصير ويسجد عليه" (7) .

(1) العمري، الحرف والصناعات في الحجاز، ص 284.

(2) البلاذري ، فتوح البلدان، ص 74.

(3) العمري، الحرف والصناعات في الحجاز، ص 284.

(4) احمد، المسند ، ج13 ، ص 261 (17022) اسناده صحيح ؛ وينظر ج12 ، ص 112 (15203) ؛ (وينظر الهيتمي، مجمع الزوائد، ج4، ص 55).

(5) احمد ، المسند ، ج1 ، ص 419 (593) اسناده صحيح ؛ وينظر ج2، ص 69 (1101) ؛ ج2، ص 104 (1208) ؛ ج2 ، ص 147 (1424) ؛ (وينظر ابو داود، سنن ، ج2، ص 149 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج2، ص 456).

(6) احمد، المسند، ج1، ص 210 (102).

(7) احمد، المسند، ج10 ، ص 164 (11427) اسناده صحيح؛ وينظر ج10، ص 35 (11013) ؛ ج10 ، ص 185 (11501) ؛ (وينظر مسلم، صحيح، ج1، ص 458 ؛ ابن حبان صحيح، ج6، ص 81).

وفي رواية اخرى عن انس بن مالك قال : " دخلت على رسول الله ﷺ وهو على سرير مضطجع مرملة (1) بشريط وتحت راسه وسادة من أدم حشوها ليف ... " (2).

ويروى ان الصحابي الجليل سلمان الفارسي **ط** كان يعمل الخوص بيده فيعيش منه وكان يحب ان يأكل من عمل يده (3).

جمع الحطب:

وهي من الاعمال التي زاولها بعض الناس، واورد الامام احمد في مسنده العديد من الروايات منها. عن ابي هريرة عن النبي ﷺ قال : " والله لأن يأخذ احدكم حبلأ فينطلق إلى هذا الجبل فيحطب من الحطب ويبيعه ويستغني به عن الناس له من ان يسأل الناس اعطوه او حرموه " (4).

الصيد :

يُعد الصيد من الحرف التي كانت منتشرة في جزيرة العرب ومنها المدينة، وذلك لحاجتهم إليها، وكما يتضح ذلك في العديد من الايات في القرآن الكريم وهو مايشير إلى وجودها بكثرة . قال تعالى : **[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيُذْهِبْ اللَّهُ بُشًىءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ ...]** (5). لان الصيد كان احد معاش العرب فبتلاهم الله بتحريمه مع الاحرام وفي الحرم ونزلت هذه الاية في عمرة الحديبية فكانت الوحش والطير والصيد تغشاهم في رحالهم لم يروا مثله قط فنهاهم الله عن قتله وهم محرون (6) . فقال تعالى : **[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ...]** (7) ، وقال تعالى: **[وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا]**

(1) مرملة: أي تُسح بحصير من سعف النخيل . ابن منظور، لسان، ج11، ص 295.

(2) احمد، المسند، ج10 ، ص 451 (12357) اسناده صحيح؛ (وينظر ابن حبان، صحيح ، ج14 ، ص 276).

(3) الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية، ص 724.

(4) احمد، المسند، ج9 ، ص 114 (9108) اسناده صحيح ؛ وينظر ج9 ، ص 203 (9385)؛ ج9 ، ص 335 (9829) ؛ ج9 ، ص 474 (10386) ؛ ج9 ، ص 404 (10106) ؛ (وينظر مسلم صحيح، ج2، ص 721 ؛ البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى، ج4، ص 195).

(5) سورة المائدة ، آية 94.

(6) الاشقر ، زبدة ، ص 155-156.

(7) سورة المائدة، آية 95.

... [(1) أي من احرامكم فاصطادوا (2) ، ولكن اذا قدم للمحرمين صيد، فلهم ان يأكلوا منه، فعن ابي قتادة قال : " كنت مع نفر من اصحاب النبي ﷺ وكانوا محرمين إلا رجلاً واحداً فبصر بصيد فأخذ سوطاً فحمل عليه فأصاده فأكل منه وأكلنا ثم تزودنا منه، فلما أتينا النبي ﷺ قلنا : يا رسول الله . إن فلاناً كان محلاً - او حلالاً - فأصاب صيداً وإنه أكل منه وأكلنا معه ومعنا منه، قال : فقال لهم رسول الله ﷺ : كلوا" (3) . وفي رواية اخرى عن جابر قال قال رسول الله ﷺ : " صيد البر لكم حلال

(1) سورة المائدة، آية 2.

(2) الأشقر، زبدة، ص 134.

(3) احمد، المسند، ج 16 ، ص 365 (22502) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 16 ، ص 355 (22468) ؛ ج 16 ، ص 368 (22511) ؛ (وينظر ابو داود، سنن ، ج 2، ص 171 ؛ الترمذي، سنن ، ج 3، ص 204 ؛ ابن حبان ، صحيح ، ج 9 ، ص 279).

... وانتهم حرم مالم تصيدوه او يصد لكم " (1) . وايضاً وردت رواية اخرى عن ابن عباس : " ان الصعب بن جثامة الليثي اهدى إلى رسول الله ﷺ وهو حرم بقديد عجز حمار فرده وهو يقطر دماً " (2) .

وهناك روايات تاريخية وردت في مسند الامام احمد، تبين ان الرسول ﷺ قدم له طعاماً من الصيد من الطيور وغيرها (3) . وكان يأكل من ذلك الصيد ، وانه ﷺ لم يصطاد بنفسه الكريمة ولا اشترى صيداً (4) .

واورد الامام احمد في مسنده روايات عدة التي يتضح من خلالها اساليب الصيد التي كانت متبعة في عهد الرسول ﷺ فعن عدي بن حاتم قال : " سألت رسول الله ﷺ عن صيد المعراض (5) ، فقال : ما اصببت بحده فكله وما اصببت بعرضه فهو وقيد . وسألته عن صيد الكلب ... ، إذا ارسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل فقال ما أمسك عليك ولم يأكل فكله فإن أخذه وإن وجدت مع كلبك كلباً اخر فخشيت ان يكون أخذه معه وقد قتله فلا تأكل فإنك إنما ذكرت اسم الله على كلبك ولم تذكره على غيره " (6) .

وفي رواية اخرى عن عدي بن حاتم قال : " سألت رسول الله ﷺ عن صيد المعراض فقال : لا تأكل إلا أن يخزق (7) " (8) .

وكذلك هناك رواية يتبين فيها الصيد بالقوس، فعندما سئل الرسول ﷺ فقال : " ... فإن صدت بقوسك وذكرت اسم الله فكل وما صدت بكلبك المعلم فاذكر اسم الله ثم كل وما صدت بكلبك الذي ليس بمعلم فأدركت ذكاته فكل " (9) .

(1) احمد ، المسند، ج12 ، ص 17 (14830) اسناده صحيح؛ (وينظر ابو داود، سنن ، ج2، ص 171).

(2) احمد، المسند، ج3، ص 183 (2630) اسناده صحيح؛ وينظر ج3، ص 355 (3132) ؛ ج3، ص 365 (3168) ؛ ج3، ص 379 (3218) ؛ ج3، ص 438 (3417) ؛ (وينظر مسلم صحيح ، ج2، ص 851).

(3) ينظر الثروة الحيوانية.

(4) الكتاني ، التراتيب الادارية ، ج2، ص 99.

(5) المعراض: سهم بلا ريش ولا نصل يمضي عرضاً فيصيب بعرض العود . الرازي ، مختار، ص 424 ؛ ابن منظور ، لسان، ج7 ، ص 180.

(6) احمد ، المسند، ج14 ، ص 114 (18161) اسناده صحيح؛ وينظر ج14 ، ص 117 (18171) ؛ ج14 ، ص 460 (19283) ؛ ج14 ، ص 461 (19286) ؛ ج14 ، ص 461 (19287) ؛ ج14 ، ص 462 (19288) ؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج5 ، ص 2086 ؛ مسلم، صحيح ، ج3 ، ص 1530 ؛ ابن ماجه، سنن، ج2، ص 1072).

(7) يخزق: معناه ينفذ ويسيل الدم لانه ربما قتل بعرضه ولا يجوز . ابن منظور، لسان، ج10 ، ص 79.

(8) احمد ، المسند، ج14 ، ص 115 (18165) اسناده صحيح؛ وينظر ج14 ، ص 120 (18182) ؛ ج14 ، ص 454 (19266) ؛ ج14 ، ص 454 (19267) ؛ (وينظر ابن ماجه ، سنن ، ج2، ص 1072).

(9) احمد، المسند، ج13 ، ص 483 (17681) اسناده صحيح؛ وينظر ج13 ، ص 482 (17679) ؛ (وينظر البخاري، صحيح، ج5، ص 2087 ؛ مسلم، صحيح ، ج3، ص 1532 ؛ ابن ماجه، سنن ، ج2، ص 1069).

وهناك طريقة صيد أخرى، فعن عدي بن حاتم قال : " ... قلت يارسول الله إنا قوم نتصيد بهذه الكلاب والبيزة (1) فما يحل لنا منها؟ قال : يحل لكم ما علمتم من الجوارح مكابين (2) تعلمونهم مما علمكم الله فكلوا ما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه فما علمت من كلب أو باز ثم أرسلت وذكرت اسم الله عليه فكل ما أمسك عليك . قلت : وإن قتل ؟ قال : وإن قتل ولم يأكل منه شيئاً فإنما أمسكه عليك قلت : أفرأيت خالط كلابنا كلاب أخرى حين نرسلها قال : لاتأكل حتى تعلم أن كلبك هو الذي أمسك عليك . قلت : يارسول الله إنا قوم نرمي بالمعراض فما يحل لنا ؟ قال : لاتأكل ما أصبت بالمعراض إلا ما ذكيت" (3) .

وايضاً جاء بعض هذه الاحكام في القرآن الكريم قال تعالى : [يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ يَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ] (4) أي واحل الله لكم صيد ما علمتم من الجوارح ، وهي الكواسب من الكلاب وسائر السباع، وسباع الطير كالصقر والبيزي (5) ، وايضاً عن حاتم الطائي قال : " قلت يارسول الله إنا نصيد الصيد فلا نجد سكيناً إلا الظرار (6) وشقة العصا (7) فقال رسول الله p : أمر الدم بما شئت واذكر اسم الله " (8) . وفي لفظ آخر : " ... وليس معي ما أذنيه به فأذبجه بالمرودة (9) والعصا فقال رسول الله p : أمر الدم بما شئت واذكر اسم الله Y " (10) . وعن صيد بالسهم عن عدي عن النبي

- (1) البيزة : ضرب من الصقور التي يصطاد بها . الرازي، مختار، ص 51؛ ابن منظور ، لسان ، ج 14 ، ص 72.
- (2) مكابين. المكلب معلم الكلاب لكيفية الاصطياد ومعلم سائر الجوارح . ابن منظور ، لسان، ج 1، ص 722.
- (3) احمد، المسند ، ج 14 ، ص 118 (18174) اسناده صحيح . وينظر ج 14 ، ص 118 (18175) .
- (4) سورة المائدة، آية 4.
- (5) الاشقر ، زبدة، ص 136.
- (6) الظرار : جمع ظرر وهو حجر صلب محدد ، ابن الاثير، النهاية ، ج 3 ص 156 ؛ ابن منظور ، لسان، ج 4، ص 517.
- (7) شقة العصا: قصبة قاطعة ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث، ج 3، ص 474 ؛ ابن منظور، لسان ، ج 15، ص 163.
- (8) احمد ، المسند ، ج 14 ، ص 116 (18166) اسناده صحيح؛ وينظر ج 14 ، ص 121 (18183) ؛ (وينظر ابن ماجه ، سنن، ج 2، ص 1060 ؛ الحاكم، المستدرک، ج 4، ص 267).
- (9) المروة : المرو حجر ابيض رقيق يذبح بها: ابن منظور ، لسان ، ج 15 ، ص 276 ؛ وينظر ابن الاثير، النهاية ف غريب الحديث ؛ ج 4 ، ص 323 ؛ الرازي، مختار، ص 260.
- (10) احمد، المسند، ج 14، ص 120 (18178) اسناده صحيح؛ وينظر ج 14 ، ص 455 (19269) ؛ (وينظر ابو داود ، سنن ، ج 3، ص 102 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج 3، ص 61).

p: " إن وجدت فيه سهمك تعلم أنه قتله فكل " (1) . وفي رواية أخرى ان النبي p قال: " اذا وقعت رميتك في الماء فغرق فلا تأكل " (2) ، وكثرة اسئلة عدي بن حاتم تدل على إنه كان يحترف الصيد ، وكذلك هناك وجود أناس آخرين يحترفون الصيد (3) .
ومن نافلة القول : إن الادوات التي كانت تستخدم في الصيد عديدة ومتنوعة .
كالمعراض ، والسهم ، والرمح ، وبالباذ ، وبكلب الصيد، وكذلك هناك ادوات أخرى كالفخاخ، والاشراك المستورة، والشباك الظاهرة، والاكر والزبي وهي الحفر (4) .
وهناك العديد من الحيوانات التي كانت تُصطاد . كالطيور (5) ، والارانب (6) ، والضب (7) ، والحمار الوحشي (8) ، والغزلان ، والبقر الوحشي (9) ، وهناك حيوانات نُهي ان يُصطاد مثلها، فعن ابن عباس قال : " نهى رسول الله p عن كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخالب من الطيور " (10) .

صيد البحر :

وهو نوع اخر من الصيد ، وذكر ذلك في القرآن الكريم . قال تعالى :
[وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَبْلًا حَلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا ...] (11) وقال تعالى: [أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا

- (1) احمد،المسند،ج14،ص455(19271)اسناده صحيح ؛ وينظر ج14 ، ص 453(19264)؛
(وينظر ابن ماجه ، سنن ، ج2، ص 1072 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج3، ص 153).
- (2) احمد، المسند، ج14 ، ص 457 (19274) ؛ (وينظر ابو داود، سنن ، ج3، ص 109).
- (3) احمد ، المسند ، ج13 ، ص 481 (17677) ؛ ج13 ، ص 370 (17361) ؛ ج13 ، ص 370 (17360) ؛ ج15 ، ص 582 (23186) .
- (4) الخراعي، تخريج الدلالات السمعية، ص 731.
- (5) احمد، المسند، ج11، ص 75 (12977).
- (6) م.ن،ج12،ص352 (15814) ؛ ج1، ص 255 (210) ؛ ج12 ، ص 352 (15815).
- (7) م . ن ، ج 4 ، ص 306 (4562) ؛ ج4 ، ص 311 (4573) ؛ ج4، ص 44 (4882) ؛ ج4، ص 279 (5004).
- (8) احمد، المسند، ج16 ، ص 355 (22468) ؛ ج16 ، ص 368 (22511) ؛ ج3، ص 183 (2630) ؛ ج3، ص 355 (3132) ؛ ج3، ص 438 (3417).
- (9) العمري، الحرف والصناعات في الحجاز، ص 54-58.
- (10) احمد، المسند، ج3 ، ص 11 (2192) اسناده صحيح؛ وينظر ج3، ص 223 (2747) ؛ ج3، ص 179 (2619) ؛ ج3، ص 313 (3004) ؛ ج3، ص 336 (3070) ؛ ج3، ص 319 (3024) ؛ ج3، ص 476 (3544) ؛ ج3، ص 358 (3141) ؛ ج13 ، ص 479 (17669) ؛ ج13 ، ص 479 (17668) ؛ (وينظر مسلم ، صحيح ، ج3، ص 1534 ؛ ابن ماجه ، سنن ، ج2، ص 1077 ؛ ابو داود، سنن ، ج3، ص 355).
- (11) سورة النحل ، آية 14.

لَكُمْ ...] (1) وصيد البحر ما يصاد فيه من الحيوانات المائية ، والمراد بالبحر هنا . كل ما يوجد فيه صيد بحري . وان كان نهراً او غديراً (2) .
ويبدو إن هناك أناس كانوا يمتهنون صيد البحر ، كما ورد ذلك في مسند الامام احمد ، فعن ابي هريرة قال : " سأل رجل رسول الله ﷺ فقال: إنا نركب البحر ، ونحمل معنا القليل من الماء . فإن توضأنا به عطشنا ، افنتوضأ من ماء البحر قال فقال النبي ﷺ : هو الطهور ماؤه الحل ميتته" (3) .
وكذلك هناك رواية تاريخية ، تتضمن أكل الحوت، فعن جابر بن عبد الله قال : " كنا مع أبي عبيدة بعثنا النبي ﷺ معه في سفر فنفذ زادنا فمررنا بحوت قذفه البحر فأردنا ان نأكل منه فمنعنا ابو عبيدة ثم انه قال بعد ذلك نحن رسل رسول الله ﷺ وفي سبيل الله كلوا قال : فأكلنا منه اياما فلما قدمنا ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : إن كان بقي معكم منه شيء فابعثوا به إلينا " (4) .

وكذلك في رواية عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ : " أحلت لنا ميتتان ودمان فأما الميتتان فالحوت والجراد ، وأما الدمان فالكبد والطحال" (5) .

-
- (1) سورة المائدة ، آية 96.
(2) الأشقر ، زبدة، ص 156.
(3) احمد، المسند، ج 8 ، ص 403 (8720) اسناده صحيح ؛ وينظر ج 9 ، ص 44 (8898)؛ ج 7 ، ص 73 (7232) ؛ (ابو داود، سنن ، ج 1، ص 21 ؛ ابن ماجه ، سنن ، ج 1، ص 136).
(4) احمد، المسند، ج 11، ص 395 (14190) اسناده صحيح ، (وينظر ابن ماجه، سنن، ج 2، ص 1392 ؛ الترمذي، سنن ، ج 4 ، ص 646 ؛ النسائي، السنن الكبرى، ج 3، ص 164).
(5) احمد، المسند، ج 5 ، ص 214 (5723) ؛ (وينظر ابن ماجه، سنن ، ج 2، ص 1102 ؛ الدار قطني، سنن ، ج 4، ص 271 ؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى ، ج 1، ص 254).

الخاتمة

بعد الدراسة المستفيضة المتأنية الموضوعية للجوانب المالية والاقتصادية في مسند الامام احمد بن حنبل اتضحت جملة من الحقائق، والقضايا، والمسائل في غاية الاهمية، قد اثبتناها بالادلة الموثقة والتي تتفق مع العقل والمنطق، وتبتعد عن العاطفة والانحياز منها:

- ان الامام احمد بن حنبل لم يكن متشدداً ، وإنما كان حريصاً كل الحرص في الالتزام بالنقل، وليس لعاطفة تدفعه، وإنما علماً متقن يسنده ويتخذه منهجاً وسبباً لم يشذ او يحيد عنه، فوصف بأنه عالم ، فكان احد كبار ائمة الاسلام امام مذهب ، واماماً في الحديث النبوي الشريف ، فأتقن علم الحديث رواية ودراية، فضلاً عن اتقانه وتمكنه من علوم اخرى عديدة، ولم يستغل علمه لتحصيل المال والجاه والسلطان، وإنما زاده ورعاً وزهداً وتقوى وتعففاً، وكان بإمكانه أن يصبح ذا مال او سلطان، لو إنه قبل الاموال او المناصب التي عُرضت عليه، ووصف بالزهد وبالشجاعة فصارع السلطان وحاشيته، ووصف بالتقوى لأنه عمل بها قولاً وعملاً، لاتجماً وشكلاً ، وإنه عرف الله جل شأنه فأتقى كل شيء من اجله ولأجله ، فعمل بالتنزيل واستعد ليوم الرحيل، ورضى بالقليل، فوحد الله [توحيداً خالصاً مكنه وأعانه على سلوك طريق الدنيا صابراً على البلى والمحن بمقدرة وقدرة حسده عليها من كان ندأ له وتمناها من أحبه، ورأى الامام احمد جائزة صبره وصدقه في الدنيا قبل الآخرة، وحاز على جُلّ وأجل الثناء من الشيوخ، والاقران، والتلاميذ وحتى الانداد.

- يُعد كتاب المسند بحراً زاخراً حوى الكثير من الروايات التي جمعها الامام احمد بن حنبل من خلال الرحلات والاسفار العديدة، وفائدة هذا الكتاب تكمن في ان الامام احمد جمع الاحاديث من امصار كثيرة ، فتنوعت عنده طرق الحديث فعرف سقيمه من صحيحه وعرف حال رواة كل سند فكان له الريادة في هذا ، واتبع الامام احمد شرطه الخاص في قبول الرواية ، والذي تميز بعدم التساهل او التسامح بل التشدد في قبول الرواية لاسيما منها روايات الاحكام، وكان شرطه اقوى من شرط ابي داود، وأعانه على الالتزام بهذا معرفته الجمة والكبيرة بعلم الجرح والتعديل ، والعلل ، وحرص الامام احمد على دقة النقل، والتزم حرفياً بنقل الرواية.

اما درجة احاديث المسند ، فكانت متفاوتة ، الا إن الامام احمد لم يأخذ بالحديث الضعيف الذي لا يحتج به.

اما ترتيب المسند فكان على اساس ضم احاديث كل صحابي بعضها إلى بعض وكذلك فإن ترتيب الصحابة كان على وفق اعتبارات عدة.

فالمسند كتاب لا يعرف حقه وقيّمته الا من سبر أغواره وأراد ان يجني من ثرائه لينال - ان صدق في نيته - سمواً في الدنيا ، وعزاً ومتعة الوجدان والانس والاستعذاب.

- ان دراسة الاقتصاد الاسلامي من خلال كتب الحديث تختلف عن الكتب الاخرى لان النهج الذي أتبعه المحدثون فيه من الدقة ، والضبط ، والاتقان ، مما يضيف على مثل هذه الدراسات الكثير من الدقة، ومن خلال الروايات الاقتصادية في مسند الامام احمد توصلنا إلى :

1- ان النهج الاقتصادي الاسلامي ، ذو منهج شمولي، فيضع تشريعاته بما يضمن الصالح العام، فيضمن للعامل حقه، وللفقير كرامته، وللتاجر واجبه.

2- ركز النهج الاقتصادي الاسلامي في كل تشريعاته الاقتصادية على إلزامية التعامل بالصدق، والامانة فكانت القيم الاخلاقية السامية سمة غالبية، ومتداخلة مع تشريعات التعامل الاقتصادي فمنع وبشده كل طرق التحايل والتلاعب والغبن والغش في كل التعاملات المالية والاقتصادية، وبين وبشكل واضح لالبس فيه التعاملات الصحيحة.

3- شجع ، وحث ، وامر النهج الاقتصادي الاسلامي على التكافل الاقتصادي ، فيحثم على الافراد الشعور بالواجب والمسؤولية وعلى الحكومات الحرص على مصالح الرعية محاولاً رفع مستوى المحرومين والفقراء ممن حرمتهم ظروف الحياة القاسية ان يتمتعوا ببعض نعيمها.

4- اتضح من خلال الروايات التاريخية في مسند الامام احمد ان الكثير من التعاملات الاقتصادية كان يزاولها المسلمون ويعملون بها بشكل عملي ، وبذلك لم تكن مجرد احكام، وانما واقع عملي ملموس.

5- ومن خلال ماورد في مسند الامام احمد اتضح ان النهج الاقتصادي الاسلامي اتسم بالشمول في أحكامه اذ كانت تُشرع على اسس علمية ، وعلى وفق المصلحة العامة، وثبات وديمومة التعامل بها، وإنها لم تكن وقتية او آنية او لفئة معينة، وإنما كانت للدوام وللכל ، فحقق نجاحات باهرة عندما طبق في العهود الاسلامية الاولى .

6- وأشارت الاحاديث التي اوردها الامام احمد في مسنده ان النهج الاقتصادي الاسلامي لم يكن يحدد مصارف الموارد الاقتصادية ، وتحديد مقاديرها بعشوائية او اعتباطية او وقتية او آنية، وإنما يحددها على وفق اسس دقيقة مدروسة يستهدف من خلالها لقيام مجتمع متكامل يحكمه ثوابت شرعية مقننة.

7- تبين من الاحاديث الواردة في مسند الامام احمد ان المسلمين في العهود الاسلامية الاولى لاسيما في عصر الرسالة كانوا ذوي اهتمام كبير بالكسب والعمل، والبحث عن الرقي، ولم يكن يتوان احد منهم عن العمل ، فأظهر الكثير منهم الاهتمام بالعمل التجاري وحققوا الارباح، كما عمل كثير منهم بالزراعة فتتوعت المنتجات الزراعية ، وكذلك الاهتمام بالثروة الحيوانية، اما المهن والصناعات فكانت عديدة ولها أناسها الذين اتقنوها ، وتميزوا بها.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : المصادر الأولية :

- ابن الاثير، ابو الحسن علي بن محمد بن عبدالكريم الشيباني (ت 630هـ).
الكامل في التاريخ، تحقيق: ابو الفدا عبدالله القاضي (بيروت، دار
الكتب العلمية، 1415هـ / 1995م).
- ابن الاثير ، ابو السعادات المبارك بن محمد الجزري (606هـ).
النهاية في غريب الحديث والاثر، تحقيق : طاهر احمد ، ومحمود
محمد (بيروت، المكتبة العلمية ، 1399هـ/1979م).
- احمد ، ابو عبدالله احمد بن محمد بن حنبل (ت 241هـ).
المسند ، تحقيق : احمد محمد شاكر ، وحمزة احمد الزين ، (القاهرة،
دار الحديث، 1416هـ/1995م).
- الزهد ، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1398هـ).
ابن أدریس ، ابو جعفر محمد بن منصور بن احمد الحلبي (ت 598هـ).
السرائر ، (قم ، مؤسسة النشر الاسلامية 1410هـ/1991م).
- ابن ادم، يحيى القرشي (ت 203هـ).
الخراج ، تحقيق : احمد محمد شاكر، (بيروت، دار المعرفة
للطباعة والنشر، 1979).
- الازهري، ابو منصور محمد بن احمد بن الازهر (ت 370هـ).
الزاهر في غريب الالفاظ ، تحقيق: د. محمد جبر الالفي (الكويت،
وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، 1399هـ).
- الانصاري، ابو يحيى زكريا محمد بن احمد بن زكريا (ت 926هـ).
فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، (بيروت، دار الكتب العلمية
1418هـ/1998م).
- الانصاري، سراج الدين عمر بن علي بن احمد (ت 804هـ).
المقنع في علوم الحديث ، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع،
(الرياض، دار فواز للنشر ، 1413هـ).
- الانصاري ، مرتضى (ت 1281هـ).
الزكاة ، تحقيق : لجنة تحقيق (قم ، باقري، 1415هـ/1995م).
- ابن بابويه ، علي بن الحسين (ت 329هـ).
فقه الرضا، تحقيق: مؤسسة آل البيت (قم ، د. م ،
1406هـ/1986م).
- ابن بابويه، محمد بن علي بن الحسين (ت 381هـ).
- المقنع ، تحقيق لجنة التحقيق التابعة لمؤسسة الامام الهادي U ، (قم
، مطبعة اعتماد ، 1415هـ/1995م).
- الباجي، ابو الوليد سليمان بن خلف بن سعد (ت 474هـ).

- التعديل والتجريح، تحقيق: د. ابو لبابه حسين (الرياض، دار اللواء للنشر والتوزيع، 1406هـ/1986م).
- البخاري ، ابو عبدالله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجعفي (ت 256هـ). صحيح البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب (بيروت، دار ابن كثير ، 1407هـ/1987م).
- التاريخ الكبير ، تحقيق : هاشم الندوي، (بيروت ، دار الفكر ، د.ت).
- البغدادي ، ابو اسماعيل حماد بن اسحاق بن اسماعيل (ت 267هـ).
- تركة النبي p ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، (الرياض ، 1404هـ). البكري، ابو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز (ت 487هـ).
- معجم ما استعجم ، تحقيق: مصطفى السقا، (بيروت، عالم الكتب ، 1403هـ).
- البلاذري، ابو العباس احمد بن يحيى بن جابر (ت 279هـ). فتوح البلدان ، تحقيق : د. عبدالله انيس الطباع، د. وعمر انيس الطباع ، (بيروت، مؤسسة المعارف، 1407هـ/1987م).
- ابن بهادر، ابو عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين (ت 794هـ). النكت على مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد (الرياض، اضواء السلف، 1419هـ/1998م).
- البهوتي ، منصور بن يونس (ت 1051هـ). الروض المربع شرح زاد المستقنع، (الرياض، مكتبة الرياض الحديثة ، 1390هـ/1970م).
- كشف القناع عن متن الاقناع ، تحقيق : هلال مصليحي مصطفى، (بيروت، دار الفكر ، 1402هـ).
- البيهقي، ابو بكر احمد بن الحسين بن علي (ت 458هـ). سنن البيهقي الكبرى، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا، (مكة المكرمة ، دار الباز ، 1414هـ/1994م).
- الترمذي، ابو عيسى محمد بن عيسى (ت 279هـ). سنن الترمذي ، تحقيق: احمد محمد شاكر (واخرون) ، (بيروت، دار احياء التراث العربي ، د.ت).
- ابن تغري بردي ، جمال الدين ابي المحاسن يوسف (ت 874هـ). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية مع استدراقات وفهارس (القاهرة ، وزارة الثقافة والارشاد العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، د.ت).
- ابن تيمية ، ابو العباس احمد بن عبدالحليم (ت 728هـ). قاعدة جلية في التوسل والوسيلة، (بغداد، دار المثنى للطباعة والنشر ، 1406هـ/1986م).

- كتب ورسائل ابن تيمية في الفقه ، تحقيق : عبدالرحمن محمد قاسم الحنبلي (القاهرة، مكتبة ابن تيمية ، د.ت) .
- ابن تيمية ، ابو البركات عبدالسلام بن عبدالله (ت 652هـ) .
- المحرر في الفقه ، (الرياض، مكتبة المعارف، 1404هـ) .
- ابن الجارود ، ابو محمد عبدالله بن علي (ت 307هـ) .
- المنتقى ، تحقيق: عبدالله بن عمر البارودي ، (بيروت، مؤسسة الكتاب الثقافية ، 1408هـ/1988م) .
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت 816هـ) .
- التعريفات، تحقيق : إبراهيم الابياري (بيروت، دار الكتاب العربي، 1405هـ/1985م) .
- ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن علي (ت 833هـ) .
- المصعد الاحمد ، تحقيق: احمد محمد شاكر ، (القاهرة، دار السلفية ، 1410هـ/1990م) .
- تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق علي عبدالقدوس عثمان الوزير، (بيروت، دار احياء التراث العربي، 1421هـ/2000م) .
- الجصاص ، ابو بكر احمد بن علي (ت 370هـ) .
- احكام القرآن، تحقيق: محمد صادق (بيروت، دار احياء التراث العربي ، 1405هـ/1985م) .
- ابن جماعة، محمد بن ابراهيم (ت 733هـ) .
- المنهل الراوي، تحقيق : محي الدين عبدالرحمن رمضان (دمشق ، دار الفكر، 1406هـ/1986م) .
- ابن الجوزي ، ابو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد (ت 597هـ) .
- مناقب الامام احمد بن حنبل ، (يروت، دار الافاق الجديدة، 1973م) .
- صفة الصفوة ، تحقيق: محمود فاخوري، ود. محمد رواس قلعجي (بيروت، دار المعرفة، 1399هـ/1979م) .
- التحقيق في احاديث الخلاف ، تحقيق: مسعد عبدالحميد محمد السعدني (بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ/1995م) .
- زاد المسير في علم التفسير ، (بيروت، المكتبة الاسلامي ، 1404هـ/1984م) .
- العلل المتناهية ، تحقيق : خليل الميس، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ/1983م) .
- الجوهرى ، اسماعيل بن حماد (ت 393هـ) .
- الصحاح ، تحقيق: احمد بن عبدالغفور ، (بيروت ، دار العلم للملايين ، 1407هـ) .
- ابن ابي حاتم ، ابو محمد عبد الرحمن بن محمد بن ادريس (ت 327هـ) .

- الجرح والتعديل ، (بيروت، دار احياء التراث العربي ، 1271هـ/1952م).
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله (ت 1067هـ).
- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون ، (بيروت، دار الكتب العلمية 1413هـ/1992م).
- الحاكم ، ابو عبدالله محمد بن عبدالله (ت 405هـ).
- معرفة علوم الحديث، تصحيح وتعليق السيد معظم حسين (حيدر اباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1966م).
- المستدرک على الصحيحين ، تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا (بيروت، دار الكتب العلمية، 1411هـ/1991م).
- ابن حبان، ابو حاتم محمد بن حبان بن احمد (ت 354هـ).
- صحيح ابن حبان ، تحقيق: شعيب الارنؤوط ، (بيروت، مؤسسة الرسالة ، 1414هـ/ 1993م).
- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، (بيروت، دار الكتب العلمية ، 1397هـ/1977م).
- الثقات، تحقيق: شرف الدين احمد ، (بيروت، دار الفكر 1395هـ/1975م).
- ابن حجر العسقلاني ، ابو الفضل احمد بن علي (ت 852هـ) .
- تهذيب التهذيب ، (حيدر اباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1325هـ).
- الاصابة في تمييز الصحابة، تحقيق : علي محمد البجاوي (بيروت، دار الجيل، 1412هـ/1992م) .
- تقريب التهذيب ، تحقيق : محمد عوامه (دمشق، دار الرشيد ، 1406هـ/1986م).
- القول المسدد في الذب عن مسند الامام احمد، ملحق في نهاية كتاب المسند.
- بلوغ المرام من ادلة الاحكام، تحقيق: يوسف علي بدوي (بيروت، دار ابن كثير، 1419هـ/1989م).
- الدراية في تخريج احاديث الهداية ، تحقيق السيد عبدالله هاشم اليماني المدني (بيروت، دار المعرفة، د. ت) .
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الاثمة الاربعة (بيروت، دار الكتاب العربي، د.ت).
- الحربي ، ابو اسحاق ابراهيم بن اسحاق (ت 285هـ).
- غريب الحديث، تحقيق : د. سليمان ابراهيم محمد (مكة المكرمة ، جامعة ام القرى، 1405هـ/1985م).
- ابن حزم، ابو محمد علي بن احمد بن سعيد الظاهري (ت 456هـ).
- مراتب الاجماع ، (بيروت، دار الكتب العلمية ، د. ت) .

- المحلي ، تحقيق لجنة احياء التراث العربي، (بيروت، دار الافاق الجديدة، دت).
- الحلبي ، حمزة بن علي (ت 585هـ).
- غنية النزوع إلى علمي الاصول والفروع، تحقيق : ابراهيم البهادري ، (قم ، مطبعة اعتماد ، 1417هـ/1997م).
- الحلبي ، ابو الحسن علي بن ابراهيم بن احمد (ت 1044هـ).
- انسان العيون في سيرة الامين والمأمون المعروف بالسيرة الحلبية ، (بيروت، دار المعرفة، 1400هـ/1980م).
- الحلبي ، ابو منصور الحسن بن يوسف (ت 726هـ).
- مختلف الشيعة ، (قم ، مؤسسة النشر الاسلامية ، 1412هـ).
- الحلبي ، ابو القاسم نجم الدين جعفر بن حسن (ت 676هـ).
- المختصر النافع في فقه الامامية، تحقيق: بإشراف الشيخ القمي ، (القاهرة ، دار التقريب ، 1410هـ/1980م).
- الحلبي ، ابو طالب محمد بن الحسين بن يوسف (ت 771هـ).
- إيضاح الفوائد في شرح اشكالات القواعد ، تحقيق: السيد حسين الموسوي الكرمانلي (واخرون) ، (قم ، المطبعة العلمية ، 1387هـ/1967م).
- ابن حمزة ، ابو جعفر محمد بن علي (ت 560هـ).
- الوسيلة إلى نيل الفضيلة ، تحقيق : محمد الحسون، (قم ، مطبعة خيام، 1408هـ/1988م).
- ابن حوقل ، ابو القاسم محمد بن علي (ت 367هـ).
- صورة الارض، (بيروت، مطبعة فؤاد بيبان وشركاؤه دت).
- الخرقى، ابو القاسم عمر بن الحسين (ت 334هـ).
- مختصر الخرقى ، تحقيق زهير الشاويش ، (بيروت، المكتب الاسلامي ، 1403هـ/1983م).
- الخزاعي ، علي بن محمد بن احمد (ت 789هـ).
- تخريج الدلالات السمعية على ماكان في عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، تحقيق: د. إحسان عباس (بيروت، دار الغرب الاسلامي، 1405هـ).
- ابن خزيمة، ابو بكر محمد بن اسحاق (ت 311هـ).
- صحيح ابن خزيمة، تحقيق : د. محمد مصطفى الاعظمي (بيروت، المكتب الاسلامي، 1390هـ/1970م).
- الخطابي، ابو سليمان احمد بن محمد بن ابراهيم (ت 388هـ).
- غريب الحديث، تحقيق: عبدالكريم ابراهيم ، (مكة المكرمة ، جامعة ام القرى، 1402هـ).

- الخطيب البغدادي ، ابو بكر احمد بن علي (ت 463هـ).
- تاريخ بغداد او مدينة السلام ، (بيروت، دار الفكر ، د.ت) .
 - الكفاية في علم الرواية ، تحقيق: ابو عبدالله السورقي، و ابراهيم حمدي المدني، (المدينة المنورة، المكتبة العلمية ، د.ت) .
 - الجامع لاخلق الراوي واداب السامع ، تحقيق : د. محمود الطحان، (الرياض، مكتبة المعارف، 1403هـ).
 - ابن خلدون ، عبدالرحمن بن محمد ، (ت 808هـ).
 - المقدمة ، تحقيق: د. حامد احمد الطاهر، (القاهرة، دار الفجر للتراث، 1425هـ / 2004م).
 - ابن خلكان، ابو العباس احمد بن محمد (ت 681هـ)
 - وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان، تحقيق : احسان عباس ، (بيروت، دار الثقافة، 1968م).
 - الخلال ، ابو بكر احمد بن محمد بن هارون (ت 311هـ).
 - الحث على التجارة والصناعة والعمل، (دمشق، مطبعة الترقى، 1348هـ).
 - الخليلي ، ابو يعلى الخليل بن عبدالله بن احمد القزويني (ت 446هـ).
 - الارشاد ، تحقيق: د. محمد سعيد عمر ادريس، (الرياض ، مكتبة الرشيد، 1409هـ / 1989م).
 - ابن خياط ، ابو عمرو خليفة بن خياط (ت 240هـ).
 - تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق : د. اكرم ضياء العمري ، (دمشق ، دار القلم – (بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1397هـ / 1977م).
 - الدار قطني ، ابو الحسن علي بن عمر (ت 385هـ).
 - سنن الدار قطني ، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني (بيروت، دار المعرفة ، 1386هـ / 1966م).
 - الدارمي ، ابو محمد عبدالله بن عبدالرحمن (ت 255هـ).
 - سنن الدارمي، تحقيق: فواز احمد ، و خالد السبع، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1407هـ / 1987م).
 - ابو داود، سليمان بن الاشعث (ت 275هـ).
 - سنن ابي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد (بيروت، دار الفكر، د.ت).
 - الداوودي ، ابو جعفر احمد بن نصر (ت 402هـ).
 - الاموال ، تحقيق: د. محمد احمد بن سراج، ود. علي جمعة محمد، (القاهرة، دار السلام ، 1421هـ / 2001م).
 - الدسوقي، محمد بن احمد بن عرفه (ت 1230هـ).
 - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تحقيق: محمد عlish ، (بيروت، دار الفكر، د.ت).
 - ابن دقيق العيد ، ابو الفتح محمد بن علي (ت 702هـ).
 - عمدة الاحكام ، (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت) .

- الدمشقي ، محمد بن بدر الدين (1083هـ).
- اخصر المختصرات في الفقه على مذهب الامام احمد بن حنبل، تحقيق: محمد ناصر العجمي (بيروت، دار البشائر الاسلامية، 1416هـ).
 - الديمشقي، ابو عبدالله محمد بن عبدالرحمن (ت في ق 8هـ) .
رحمة الامة في اختلاف الائمة ، تحقيق : عبدالله بن ابراهيم الانصاري ، (الدوحة، مطابع قطر الوطنية ، 1981م).
 - الدهلوي، احمد بن عبدالرحيم (ت 1176هـ).
عقد الجيد في احكام الاجتهاد والتقليد، تحقيق: محب الدين الخطيب ، (القاهرة، المطبعة السلفية، 1385هـ/1965م).
 - الدهلوي ، عبدالحق بن سيف الدين بن سعد الله (ت 1052هـ).
مقدمة اصول الحديث ، تحقيق : سلمان الحسيني الندوي، (بيروت، دار البشائر الاسلامية، 1406هـ / 1986م).
 - الديلمي، ابو يعلى حمزة بن عبدالعزيز (ت 448هـ) .
المراسيم العلوية في الاحكام النبوية ، تحقيق : محسن الحسيني الاميني (قم، مطبعة امير ، 1414هـ/1994م).
 - الذهبي، ابو عبدالله محمد بن احمد بن عثمان (ت 748هـ).
سير اعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، ومحمد نعيم، (بيروت، مؤسسة الرسالة ، 1413هـ).
 - العبر في اخبار من غير، تحقيق: ابو هاجر محمد سعيد، (بيروت، دار الكتب العلمية ، 1405هـ/1985م).
 - ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تحقيق : علي محمد معوض ، والشيخ عادل احمد عبدالموجود (بيروت ، دار الكتب العلمية، 1995م).
 - ترجمة الامام احمد مستلة من تاريخ الاسلام للذهبي، تحقيق احمد محمد شاكر ، (القاهرة ، الدار السلفية، 1410هـ/ 1990م).
 - الرازي ، محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر (ت 666هـ).
مختار الصحاح ، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ/1983م).
 - تحفة الملوك ، تحقيق : د. عبدالله نذير احمد ، (بيروت، دار البشائر الاسلامية، 1417هـ/1997م).
 - الربيعي ، محمد بن عبدالله بن احمد (ت 397هـ).
تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، تحقيق : د. عبدالله احمد سليمان، (الرياض، دار العاصمة، 1410هـ/1990م).
 - ابن رجب الحنبلي، ابو الفرج عبدالرحمن بن احمد (ت 795هـ).
القواعد في الفقه الاسلامي ، (القاهرة، مطبعة الصادق الخيرية، 1993م).
 - الاستخراج لاحكام الخراج ، (بيروت، دار المعرفة ، 1979م).

- الزبيدي ، ابو الفيض محمد بن محمد بن محمد (ت 1205هـ).
- تاج العروس من جواهر القاموس ، (بيروت، مكتبة الحياة، د.ت).
- الزركشي، ابو عبدالله محمد بن بهادر بن عبدالله (ت 749هـ).
- المنثور في القواعد ، تحقيق : د. تيسير فائق احمد محمود ، (الكويت، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، 1405هـ / 1985م).

- الزمخشري محمد بن عمر (ت 538هـ).
- الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، ومحمد ابو الفضل ابراهيم ، (بيروت، دار المعرفة ، د. ت) .
- ابن زنجويه، ابو احمد حميد بن زنجويه (ت 251هـ).
- الاموال، تحقيق: شاكر ذيب فياض، (الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، 1986م).
- الزيلعي، ابو محمد عبدالله بن يوسف (ت 762هـ).
- نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق محمد يوسف البنوري ، (القاهرة، دار الحديث، 1357هـ).
- السبكي ، ابو نصر عبدالوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت 771هـ).
- طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق : د. عبدالفتاح محمد الحلو، د. محمود محمد الطناحي، (القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت).
- السبكي، علي بن عبد الكافي (ت 756هـ).
- الابهاج في شرح المنهاج ، تحقيق: جماعة من العلماء ، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1404هـ/1984م).
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (ت 902هـ).
- فتح المغيـث شرح الفية الحديث، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ/1983م).
- السرخسي، ابو بكر محمد بن احمد (ت 483هـ).
- اصول السرخسي، تحقيق : ابو الوفا الافغاني، (بيروت، دار المعرفة ، 1372هـ).
- المبسوط، (بيروت، دار المعرفة ، 1406هـ).
- ابن سعد ، ابو عبدالله محمد بن سعد (ت 230هـ).
- الطبقات الكبرى، (بيروت ، دار صادر ، د.ت).

- السغدي، علي بن الحسين بن محمد (ت 461هـ).
- النتف في الفتاوى ، تحقيق: د. صلاح الدين الناهي، (بيروت، مؤسسة الرسالة – عمان ، دار الفرقان، 1404هـ).
- السفاريني، ابو العون شمس الدين محمد بن احمد بن سالم (ت 1188هـ).

- شرح ثلاثيات مسند الامام احمد (بيروت، المكتب الاسلامي ، د.ت .).
- السمرقندي، ابو العلاء محمد بن احمد (ت 539هـ).
- تحفة الفقهاء، (بيروت، دار الكتب العلمية 1405هـ/1985م).
- السمعاني، ابو سعيد عبدالكريم بن محمد بن منصور (ت 562هـ).
- الانساب ، تحقيق: عبدالله عمر البارودي (بيروت، دار الجنان، 1408هـ).
- السيواسي، محمد بن عبدالواحد (ت 861هـ).
- شرح فتح القدير ، (بيروت، دار الفكر ، د.ت .).
- السيوطي ، عبدالرحمن بن ابي بكر بن محمد (ت 911هـ).
- تدريب الراوي، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف ، (الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، د.ت).
- الاشباه والنظائر ، (بيروت، دار الكتب العلمية ، 1403هـ/1983م).
- طبقات الحفاظ، (بيروت، دار الكتب العلمية ، 1403هـ).
- الشافعي ، محمد بن ادريس (ت 204هـ).
- الام ، تصحيح محمد زهير النجار ، (بيروت، دار المعرفة ، 1973م).
- احكام القرآن، تحقيق : عبدالغني عبدالخالق (بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1400هـ / 1980م).
- اختلاف الحديث، تحقيق: عامر احمد حيدر (بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية ، 1405هـ/1985م).
- الرسالة ، تحقيق: احمد محمد شاكر (بيروت، المكتبة العلمية، د.ت).
- الشربيني، محمد بن احمد (ت 977هـ).
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج ، (بيروت ، دار الفكر ، د.ت).
- الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد (ت 125هـ).
- نيل الاوطار ، (بيروت، دار الجيل ، 1973م).
- السيل الجرار المتدفق على حقائق الازهار، تحقيق: محمود ابراهيم زايد ، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1405هـ).
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، (بيروت، دار الفكر ، د.ت).
- الشيباني، ابو عبدالله محمد بن الحسن (ت 189هـ).
- المبسوط ، تحقيق: ابو الوفا الافغاني (كراتشي، دار القرآن والعلوم الاسلامية، د.ت).
- الجامع الصغير ، (بيروت، عالم الكتب ، 1406هـ).

- الكسب ، تحقيق: د. سهيل زكاز ، (دمشق ، نشر عبدالهادي حرصوني ، 1400هـ).
- ابن ابي شيبة، ابو بكر عبدالله بن محمد بن ابراهيم (ت 235هـ).
- المصنف في الاحاديث والاثار، تحقيق : كمال يوسف الحوت (الرياض ، مكتبة الرشيد ، 1409هـ).
- الشيرازي، ابو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف (ت 476هـ).
- طبقات الفقهاء، تحقيق : خليل الميس ، (بيروت، دار القلم ، د.ت).
- المذهب، (بيروت، دار الفكر ، د.ت).
- التنبية ، تحقيق: عماد الدين احمد حيدر ، (بيروت، عالم الكتب ، 1403هـ).
- الصفدي، خليل بن ابيك (ت 764هـ).
- الوافي بالوفيات، اعتناء : س . ديدنغ ، (بيروت، دار صادر ، 1972م).
- ابن الصلاح، ابو عمرو عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان (ت 643هـ).
- علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، (حلب ، مطبعة الاصيل ، 1966م).
- الصنعاني، ابو بكر عبدالرزاق بن همام بن نافع (ت 211هـ).
- المصنف ، تحقيق: حبيب الرحمن الاعظمي (بيروت، المكتب الاسلامي، 1403هـ/1983م).
- الصنعاني، محمد بن اسماعيل (ت 1182هـ).
- توضيح الافكار لمعاني تنقيح الانظار ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، (المدينة المنورة، المكتبة السلفية، د.ت).
- سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع ادلة الاحكام، محمد عبدالعزيز الخولي، (بيروت ، دار احياء التراث العربي، 1379هـ).
- الطبراني ، ابو القاسم سليمان بن احمد بن ايوب (ت 360هـ).
- المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبدالحميد السلفي ، (الموصل، مكتبة العلوم والحكم، 1404هـ/1983م).
- المعجم الاوسط، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، وعبد المحسن بن ابراهيم الحسيني (القاهرة، دار الحرمين، 1415هـ/1995م).
- الطبري، ابو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ).
- تاريخ الرسل والملوك ، (بيروت، دار الكتب العلمية ، 1407هـ/1987م).
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (بيروت، دار الفكر ، 1405هـ/1985م).
- الطحاوي، ابو جعفر احمد بن محمد بن سلامة بن عبدالمك (ت 321هـ).
- شرح معاني الآثار، تحقيق : محمد زهري النجار ، (بيروت ، دار الكتب العلمية، 1399هـ).

- الطوسي، ابو جعفر محمد بن الحسن (ت 460هـ).
- التبيان في تفسير القرآن ، تحقيق: احمد حبيب ، (بيروت، دار احياء التراث العربي، 1409هـ).
 - الاقتصاد ، تحقيق: الشيخ حسن سعيد (قم، مطبعة خيام ، 1400هـ/1980م).
 - النهاية في مجرد الفقه والفتاوى ، (بيروت ، دار الاندلس، د.ت).
 - المبسوط في فقه الامامية، تحقيق : محمد تقي ، (طهران ، المطبعة الحيدرية ، 1387هـ).
 - الخلاف ، تحقيق: سيد علي الخرساني (واخرون) ، (قم، مؤسسة النشر الاسلامي، 1417هـ/1997م).
- ابن خويان، ابراهيم بن محمد بن سالم (ت 1353هـ).
- منار السبيل ، تحقيق : عصام القلعجي، (الرياض، مكتبة المعارف، 1405هـ/1985م).
- ابن عابدين، محمد امين (1252هـ)
- حاشية رد المحتار على الدر المختار (بيروت، دار الفكر، 1386هـ).
- ابن عبد البر، يوسف بن عبدالله بن محمد (ت 463هـ).
- الاستيعاب في معرفة الاصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت، دار الجيل، 1412هـ/1992م).
 - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد ، تحقيق: مصطفى احمد ، ومحمد عبدالكبير، (الرباط ، منشورات وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، 1387هـ).
 - الكافي ، (بيروت، دار الكتب العلمية ، 1407هـ/1987م).
- العبدري ، محمد بن يوسف (ت 897هـ).
- التاج والاكلیل شرح لمختصر خليل، (بيروت، دار الفكر ، 1398هـ).
- ابو عبيد ، القاسم بن سلام (ت 224هـ).
- الاموال، تحقيق: محمد خليل هواس ، (بيروت، دار الفكر، 1408هـ/1988م).
 - غريب الحديث، تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان ، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1396هـ).
- العجلي، ابو الحسن احمد بن عبدالله بن صالح (ت 261هـ).
- معرفة الثقات من رجال اهل العلم والحديث، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم، (المدينة المنورة، مكتبة الدار ، 1405هـ/1985م).
- ابن عبد ربه، ابو عمر احمد بن محمد (ت 328هـ).
- العقد الفريد ، تصحيح: احمد امين، واحمد الشريف ، (القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1385هـ/1965م).

- العراقي، الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين (ت 806هـ).
- التقيد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق : عبدالرحمن محمد عثمان ، (بيروت، دار الفكر ، 1389هـ/1970م9.
- ابن العماد الحنبلي ، ابو الفلاح عبدالحى بن احمد (ت 1089هـ).
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب ، (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت).
- الغزالي، ابو حامد محمد بن محمد (ت 505هـ).
- الوسيط ، تحقيق: احمد محمود ابراهيم، ومحمد تامر، (القاهرة، دار السلام، 1417هـ).
- ابن ابي الفتح، ابو عبدالله محمد الحنبلي (ت 709هـ).
- المطلع ، تحقيق : محمد بشير ، (بيروت، المكتب الاسلامي، 1401هـ/1981م).
- ابو الفتح، محمد بن الحسين الازدي (ت 374هـ).
- اسماء من يعرف بكنيته، تحقيق: ابو عبدالرحمن اقبال، (الهند، الدار السلفية، 1410هـ/1989م).
- الفراهيدي، ابو عبدالرحمن الخليل بن احمد (ت 175هـ).
- العين ، تحقيق : د . مهدي المخزومي ، ود. ابراهيم السامرائي ، (القاهرة ، دار ومكتبة الهلال ، د . ت) .
- الفيومي، احمد بن محمد بن علي (ت 770هـ).
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت).
- ابن قانع ، ابو الحسين عبد الباقي (ت 351هـ).
- معجم الصحابة ، تحقيق : صلاح بن سالم المصراتي (المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الاثرية، 1418هـ/1998م).
- ابن قتيبة الدينوري، ابو محمد عبدالله بن مسلم (ت 276هـ).
- غريب الحديث، تحقيق : د. عبدالله الجبوري، (بغداد، مطبعة العاني، 1397هـ).
- ابن قدامة ، احمد بن عبدالرحمن المقدسي (ت 689هـ).
- مختصر منهاج القاصدين، تحقيق: علي حسن علي عبدالحميد (بغداد ، مكتبة الشرق الجديد، د.ت).
- ابن قدامه، ابو محمد عبدالله بن احمد بن قدامة (ت 620هـ).
- المغني، (بيروت، دار الفكر ، 1405هـ/1985م).
- الكافي في فقه ابن حنبل ، تحقيق: زهير الشاويش ، (بيروت، المكتب الاسلامي، 1408هـ/1998م).
- قدامه ، ابو الفرخ بن جعفر (ت 337هـ).

- الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق: د. محمد حسين الزبيدي (بغداد، دار الرشيد للنشر، 1401هـ/1981م).
- القرطبي، ابو عبدالله محمد بن احمد بن ابي بكر بن رشد (ت 671هـ).
- الجامع لاحكام القرآن ، احمد عبدالعليم، (القاهرة ، دار الشعب ، 1972م).
- القرطبي، ابو الوليد محمد بن احمد بن محمد (ت 590هـ).
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، (بيروت، دار الفكر العربي، د.ت).
- القفال، محمد بن احمد الشاشي (ت 507هـ).
- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، تحقيق: د. ياسين احمد ابراهيم (بيروت، مؤسسة الرسالة – عمان ، دار الارقم، 1400هـ/1980م).
- القلقشندي، احمد بن علي (ت 821هـ).
- صبح الاعشى في صناعة الانشا، تحقيق : د. يوسف علي طويل ، (دمشق ، دار الفكر ، 1987م).
- القنوجي، ابو الطيب محمد صديق خان بن حسن (ت 1307هـ).
- اجد العلوم، تحقيق : عبدالجبار زكار، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1978م).
- القنوي، قاسم بن عبدالله بن امير بن علي (ت 978هـ).
- انيس الفقهاء في تعريف الالفاظ المتداولة بين الفقهاء، تحقيق: د. احمد بن عبدالرزاق الكبيسي ، (جدة ، دار الوفاء، 1406هـ/1986م).
- ابن قيم الجوزية، ابو عبدالله محمد بن ابي بكر (ت 751هـ).
- اعلام الموقعين عن رب العالمين ، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد (بيروت، دار الجيل، 1973م).
- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، تحقيق: د. محمد جميل غازي، (القاهرة، مطبعة المدني، د.ت).
- زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: شعيب الارناؤوط ، عبدالقادر الارناؤوط، (بيروت، مؤسسة الرسالة – الكويت، مكتبة المنار الاسلامية، 1986م).
- احكام اهل الذمة، تحقيق: يوسف احمد، وشاكر توفيق، (بيروت، دار ابن حزم، 1418هـ/1997م).
- الكاساني، ابو بكر بن مسعود (ت 587هـ).
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (بيروت، دار الكتاب العربي ، 1402هـ/1982م).
- الكتاني، محمد بن جعفر (ت 1345هـ).
- الرسالة المستطرفة، تحقيق: محمد المنتصر محمد (بيروت، دار البشائر الاسلامية، 1406هـ/1986م).

- ابن كثير، ابو الفدا عماد الدين اسماعيل بن عمر (ت 774هـ).
- البداية والنهاية في التاريخ ، (بيروت، مكتبة المعارف، د.ت).
 - تفسير القرآن العظيم، (بيروت، دار احياء التراث العربي، 1388هـ/1969م).
- الكلاعي، ابو الربيع سليمان بن موسى الاندلسي (ت 634هـ).
- الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله ومغازي الثلاثة الخلفاء، تحقيق: د. محمد كمال الدين عز الدين (بيروت، عالم الكتب، 1997م).
- ابن ماجه ، ابو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت 275هـ).
- سنن ابن ماجه ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، (بيروت ، دار الفكر، د.ت).
- ابن ماكولا، ابو نصر علي بن هبة الله (ت 475هـ).
- الاكمال في رفع الارتياب عن المؤلف والمختلف في الاسماء والكنى والانساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، (حيدر اباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1963م).
- مالك ابو عبدالله بن انس (ت 179هـ).
- الموطأ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة ، دار احياء التراث العربي، د.ت).
 - المدونة الكبرى، (بيروت، دار صادر ، د.ت).
- الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد (ت 450هـ).
- الاحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق : عماد الدين زكي البارودي، (القاهرة، المكتبة التوفيقية، د.ت).
- المديني، ابو موسى (ت 581هـ).
- خصائص المسند، تحقيق: احمد محمد شاكر (القاهرة، الدار السلفية، 1990م).
- المرتضى ، ابو القاسم علي بن الحسين (ت 436هـ).
- رسائل المرتضى، تحقيق: السيد مهدي رجائي (قم ، مطبعة سيد الشهداء، 1405هـ/1985م).
- المرداوي ، ابو الحسن علي بن سليمان (ت 885هـ).
- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام احمد بن حنبل، تحقيق: محمد حامد الفقي ، (بيروت، دار احياء التراث العربي، د.ت).
- المرغيانى، ابو الحسن علي بن ابي بكر (ت 593هـ).
- الهداية شرح البداية، (بيروت، المكتبة الاسلامية، د.ت).
- المزني، اسماعيل بن يحيى (ت 264هـ).
- مختصر المزني، (بيروت، دار المعرفة، د.ت).

- المزي، يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف (ت 742هـ).
- تهذيب الكمال في اسماء الرجال، تحقيق : دبشار عواد (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1980م).
 - مسلم، ابو الحسين بن الحجاج القشيري (ت 261هـ).
 - صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، (بيروت، دار احياء التراث العربي، د.ت).
 - الكنى والاسماء، تحقيق : عبدالرحيم محمد بن احمد (المدينة المنورة، منشورات الجامعة الاسلامية، 1404هـ).
 - ابن المطرز، ابو الفتح ناصر الدين (ت 610هـ).
 - المغرب في ترتيب المغرب، تحقيق: محمود فاخوري، وعبدالحميد مختار ، (حلب ، مكتبة اسامة بن زيد ، 1399هـ/1979م).
 - المغربي، ابو عبدالله محمد بن عبدالرحمن (ت 954هـ).
 - مواهب الجليل، (بيروت، دار الفكر، 1398هـ/1978م).
 - ابن مفلح، ابو اسحاق ابراهيم بن محمد بن عبدالله (ت 884هـ).
 - المبدع ، (بيروت، المكتب الاسلامي ، 1400هـ/1980م).
 - المقصد الارشد في ذكر اصحاب الامام احمد ، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، (الرياض، مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع، 1990م).
 - ابن مفلح ، ابو عبدالله محمد بن مفلح (ت 762هـ).
 - الفروع ، تحقيق : ابو زهراء حازم القاضي (بيروت، دار الكتب العلمية ، 1418هـ/1998م).
 - المنائي، محمد بن عبدالرؤوف (ت 1031هـ).
 - التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: د. محمد رضوان الدية، (بيروت، دار الفكر المعاصر - دمشق ، دار الفكر ، 1410هـ/1990م).
 - ابن المنذر، ابو بكر محمد بن ابراهيم (ت 318هـ).
 - الاجماع، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم احمد (الاسكندرية ، دار الدعوة، 1402هـ/1982م).
 - ابن منظور ، ابو الفضل محمد بن مكرم (ت 711هـ).
 - لسان العرب ، (بيروت، دار صادر ، د.ت).
 - الشيخ المفيد، ابو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان (ت 413هـ).
 - الحكايات في مخالافات المعتزلة من العدلية والفرق بينهم وبين الشيعة الامامية، تحقيق: محمد رضا الحسيني الجلاي (بيروت، دار المفيد ، 1414هـ/1993م).
 - المقنعة ، (قم ، مؤسسة النشر الاسلامي، 1410هـ/1990م).
 - ابو النجا ، موسى بن احمد بن سالم (ت 690هـ).

- زاد المستقنع ، تحقيق: علي محمد عبدالعزيز (مكة المكرمة، مكتبة النهضة الحديثة، د.ت).
- ابن النديم، ابو الفرح محمد بن اسحاق (ت 385هـ).
- الفهرست ، (بيروت، دار المعرفة، 1398هـ).
- النسائي، ابو عبدالرحمن احمد بن شعيب (ت 303هـ).
- السنن الكبرى، تحقيق: د. عبدالغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن (بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1411هـ/1991م).
- ابو نعيم الاصبهاني ، احمد بن عبدالله (ت 430هـ).
- حلية الاولياء وطبقات الاصفياء ، (بيروت ، دار الكتاب العربي، 1405هـ/1985م).
- النووي ، ابو زكريا يحيى بن شرف (ت 676هـ).
- تهذيب الاسماء واللغات ، (بيروت، دار الفكر ، 1416هـ/1996م).
- تحرير الفاظ التذنيبه، تحقيق، عبدالغني الدقر(دمشق، دار القلم، 1408هـ/ 1988م).
- منهاج الطالبين ، (بيروت ، دار المعرفة، د.ت).
- المجموع، تحقيق:محمود مطرحي ، (بيروت، دارا لفكر، 1417هـ/1996م).
- شرح النووي على صحيح مسلم (بيروت، دار احياء التراث العربي، د.ت).
- دقائق المنهاج، تحقيق:اياد محمد الغوج، (مكة المكرمة، المكتبة المكية، 1999م).
- ابن هشام، ابو محمد عبدالملك بن هشام (ت 218هـ).
- السيرة النبوية، تخريج وتحقيق : وليد بن محمد بن سلامة، وخالد بن محمد بن عثمان (القاهرة، مطابع دار البيان الحديثة، 2001م).
- الهيثمي، علي بن ابي بكر (ت 807هـ).
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (القاهرة، دار الريان للتراث – بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1407هـ/1987م).
- الواحدي، ابو الحسن علي بن احمد بن محمد (ت 468هـ).
- اسباب النزول (القاهرة، مؤسسة الحلبي وشركاؤه، 1388هـ/1968م).
- اليافعي، ابو محمد عبداللن بن اسعد بن علي (ت 768هـ).
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة مايعتبر من حوادث الزمان (حيدر اباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1338هـ).
- ياقوت ، ابو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت 626هـ).
- معجم البلدان (بيروت، دار الفكر، د.ت).
- اليعصبي، القاضي عياض بن موسى (ت 544هـ).

- الالمام إلى معرفة اصول الرواية وتقيد السماع، تحقيق: السيد احمد صقر، (القاهرة، دار التراث - تونس، المكتبة العتيقة، 1379هـ/1970م).
- اليعقوبي، احمد بن اسحاق بن جعفر بن وهب (ت 292هـ).
- تاريخ اليعقوبي، تحقيق: خليل المنصور، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1999م).
- البلدان، (ليدن، مطبعة برييل، 1892م).
- ابن ابي يعلى، ابو الحسين محمد (ت 526هـ).
- طبقات الحنابلة، تحقيق: محمد حامد الفقي (بيروت، دار المعرفة، د.ت).
- ابو يعلى الفراء، محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (ت 458هـ).
- الاحكام السلطانية، تحقيق: محمد حامد الفقي (بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ/1983م).
- ابو يوسف، يعقوب بن ابراهيم (ت 182هـ).
- الخراج، (بيروت، دار المعرفة، 1979هـ).

ثانياً: المراجع الحديثة :

- الابراشي، محمد عطية .
- عظمة الاسلام، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1387هـ/1967م).
- الاشقر، محمد بن سليمان بن عبدالله (الدكتور).
- زبدة التفسير من فتح القدير، (الكويت، ذات السلاسل، 1408هـ/1988م).
- بارتون، ولتر ملفيل .
- احمد بن حنبل والمدنة، ترجمة وحقق نصوصه : عبدالعزيز عبدالحق (القاهرة، دار الهلال، 1958م).
- ابن بدران، عبدالقادر بن احمد بن مصطفى.
- المدخل إلى مذهب الامام احمد بن حنبل، (دمشق، المطبعة المنيرية، د.ت).
- البوطي، محمد سعيد رمضان
- فقه السيرة، (بغداد، مكتبة الشرق الجديد، 1397هـ/1977م).
- بيومي، محمد رجب
- ابن حنبل، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت).
- الجزيري، عبدالرحمن
- الفقه على المذاهب الاربعة (بيروت، دار الفكر، د.ت).
- الخفيف، علي (الدكتور)

- احكام المعاملات الشرعية (القاهرة، مطبعة انصار السنة المحمدية، 1947م).
- خلاف ، عبدالوهاب (الدكتور)
- علم اصول الفقه ، (بغداد، مطبعة الفاروق ، 1366هـ/1947م).
- خليل ، محسن (الدكتور)
- في الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، د.ت).
- الخولي، البهي
- الامام الممتحن احمد بن حنبل (بيروت، مطابع المكتب الاسلامي، د.ت).
- خياط، عبدالعزيز (الدكتور)
- المجتمع المتكافل في الاسلام ، (القاهرة، دار السلام ، 1406هـ/1986م).
- دانييل، دينيت
- الجزية والاسلام، ترجمة : د. فوزي فهمي جار الله ، راجعه : احسان عباس ، (بيروت ، دار مكتبة الحياة، 1960م).
- الدوري، عبدالعزيز (الدكتور)
- تاريخ العراق الاقتصادي، (بغداد ، مطبعة المعارف ، 1948م).
- الدوري ، قحطان عبدالرحمن (الدكتور)
- صفوة الاحكام من نيل الاوطار وسبل السلام (بغداد، مطبعة دار السلام، 1394هـ/1974م).
- رودنسون ، مكسيم
- الاسلام والرأسمالية ، دار الطليعة للطباعة والنشر 1401هـ).
- الرئيس، محمد ضياء الدين (الدكتور)
- الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية (القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربي، 1961م).
- الزركلي ، خير الدين محمود
- الاعلام ، (بيروت، دار العلم للملايين ، 1398هـ/1978م).
- ابو زهرة ، محمد
- ابن حنبل حياته وعصره – واراؤه الفقهية . (القاهرة، دار الفكر العربي، 1418هـ/1997م).
- تاريخ المذاهب الاسلامية، (بيروت، دار الفكر، د.ت).
- زيدان ، عبدالكريم (الدكتور)
- الوجيز في اصول الفقه (بغداد، مطبعة العاني، 1390هـ/1970م).
- سابق ، سيد
- فقه السنة (القاهرة، دار الفتاح ، 1420هـ/1999م).
- الساعاتي ، احمد عبدالرحمن البنا

- الفتح الرباني لترتيب مسند الامام احمد بن حنبل الشيباني، (القاهرة، مطبعة الفتح الرباني، 1354هـ-1375هـ).
- سالم ، ابو كمال بن السيد سالم (الدكتور)
صحيح فقه السنة (القاهرة، المكتبة التوفيقية ، دت).
- السامرائي، عبدالرزاق احمد وادي (الدكتور)
القروض المصرفية في الاسلام ، (بغداد، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، 2004م).
- السعدي، عبدالعليم عبدالرحمن (الدكتور)
زكاتك ايها المسلم (الانبار، مطبعة الخلود ، 1406هـ/1986م).
- شاكرا ، احمد محمد
الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير (القاهرة، مطبعة محمد علي صبحي واولاده ، 1377هـ/1958م).
- الشريف ، احمد ابراهيم
مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول (القاهرة، دار الفكر العربي ، 1965م).
- شلبي، احمد (الدكتور)
السياسة والاقتصاد (القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، 1964م).
- صقر ، عبدالبديع
مختار الحسن والصحيح من الحديث الشريف (بيروت، المكتب الاسلامي، 1391هـ).
- عبد الباقي ، محمد فؤاد
المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم (بيروت، دار الفكر، 1401هـ/1981م).
- علي ، سعيد اسماعيل
النبات والفلاحة والري عند العرب (القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1983م).
- العلي ، صالح احمد (الدكتور)
التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الاول الهجري، (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1969م).
- العمري ، عبدالعزيز ابراهيم
الحرف والصناعات في الحجاز في عصر الرسول P ، (الدوحة ، مطابع مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، 1985م).
- الغضبان، منير محمد
ابو ذر الغفاري الزاهد المجاهد (الزرقاء، شركة المطابع النموذجية ، 1390هـ/1970م).
- الكبيسي، احمد عواد محمد

- الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الاسلامي ، (بغداد، مطبعة العاني، 1987م).
- الكبيسي ، حمدان عبدالمجيد (الدكتور)
الخارج احكامه ومقاديره (بغداد، دار الحكمة ، 1991م).
- النشاط المصرفي في الدولة العربية الاسلامية ، (بغداد، شركة السرمذ للطباعة والنشر، 2000م).
- اصالة نظام الحسبة العربية الاسلامية، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1989م).
- اصول النظام النقدي في الدولة العربية الاسلامية (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1409هـ/1988م).
- الكبيسي ، حمد عبيد (الدكتور)
اصول الاحكام وطرق الاستنباط في التشريع الاسلامي (بغداد، مكتبة الامير للطباعة، 1986م).
- الكتاني، عبدالحى الادريسي الحسني
نظام الحكومة المسمى التراتيب الادارية (بيروت، دار التراث العربي، د.ت).
- الكتاني، محمد بن جعفر
الرسالة المستطرفة، تحقيق: محمد المنتصر محمد (بيروت، دار البشائر الاسلامية، 1406هـ/1986م).
- كحالة ، عمر رضا
معجم المؤلفين (دمشق، مطبعة الترقى، 1957م).
- لوبون ، غوستاف
حضارة العرب، ترجمة : عادل زعيتر (بيروت، دار احياء التراث العربي، 1399هـ).
- المدرس ، عبدالكريم محمد
الوردة العنبرية في سيرة حضرة خير البرية (صلى الله عليه وسلم) (بغداد، دار الحرية للطباعة ، 1994م).
- مظفر ، محمود
احياء اراضي الموات (القاهرة، المطبعة العالمية، 1972م).
- ناصف ، منصور علي
التاج الجامع للأصول في احاديث الرسول ﷺ (القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1354هـ/1935م).
- هنتس، فالتر
المكايل والاوزان الاسلامية، ترجمة : كامل العسلي، (عمان ، 1389هـ/1970م).

ثالثاً : الدوريات

التكريتي ، رعد (الدكتور)

- " طرق الري في الفلاحة العربية " ، ندوة الري عند العرب، مركز احياء التراث العلمي العربي، (بغداد، مطبعة العمال المركزي، 1989م).

الكبيسي ، حمدان عبدالمجيد (الدكتور)

- انواع الببوع في النهج الاقتصادي ، مجلة بيت الحكمة، العدد الاول (بغداد، 1999م).

نجار ، حليم

- ملكية الارض ، مجلة الابحاث، العدد الثاني ، (بيروت، 1949م).

رابعاً: الرسائل الجامعية:

الجبوري، عبدالوهاب شاحوذ جبير

- مرويّات السيرة النبوية في مسند الامام احمد (241-64هـ) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي (بغداد ، 1423هـ/2002م) .

السعدي ، امل عبدالحسين (الدكتورة)

- الصيرفة والجهيزة في العراق من القرن الثاني إلى الرابع الهجري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب – جامعة بغداد (بغداد ، 1406هـ/1985م).

العبيدي، احمد عبدالستار جاسم

- وجادات عبدالله بن احمد بن حنبل في مسند ابيه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاسلامية – جامعة بغداد (بغداد ، 1420هـ/1999م).

العيثاوي ، يحيى محمد علي

- مشاريع الري في العراق خلال عهدي الراشدين والامويين ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاداب – جامعة بغداد (بغداد ، 1422هـ/2001م).

الكبيسي ، فرات حمدان (الدكتور)

- وحدات الوزن والكيل والطول والمساحة في الحجاز والعراق وبلاد الشام حتى نهاية العصر الاموي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاولى (ابن رشد) – جامعة بغداد ، (بغداد ، 1999م).

الكبيسي ، مقتدر حمدان (الدكتور)

- الجوانب الاقتصادية والمالية في كتاب الام للإمام الشافعي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب – جامعة بغداد (بغداد ، 1422هـ/2001م).

اللهيبي، صالح محمد زكي

- الجوانب السياسية والادارية والاقتصادية في احاديث النبي ρ مثلما
اوردها البخاري في صحيحه، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية
الاداب، جامعة بغداد (بغداد، 1424هـ/2003م).